سازمان کتابخانه ها، موزه ها و مرکز اسناد آستان قدس رضوی

اداره مخطوطات

نام کتاب مطوّل = شرح تلخیص المفتاح

مولف متن خطیب قزوینی محشی

شارح مسعود بن عمر تفتازانی مترجم

تاریخ تحریر ۱۲۴۵ ق نوع خط نستعلیق تعداد سطر ۲۱

نام کاتب محمدولی نوری

موضوع معانی و بیان زبان عربی عدد اوراق ۱۵۶

طول ۲۴.۵ عرض ۲۱ شماره عمومی ۳۲۵۹۵

وقفی / خریداری سید حیدر نجفی تاریخ وقف آذر ۱۴ هش

ملاحظات

نسخه رطوبت رسیده.

عرضه داشت کمترین بندگان دعاگوی [illegible]
سرکار [illegible] الفرد الاقتدار جناب [illegible] اجلاله
[illegible] برگزیده حضرت پادشاه [illegible]
از [illegible] الذین ینفقون [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
مطاع مطاع

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي الهمنا حقايق المعاني ودقايق البيان وخصصنا ببدايع الايادي وروايع الاحسان
المتقن بحكمته نظام العالم على وفق ما اقتضته الحال واورد بنزاهته فرق الانام في طرق الانعام والافضال و
الصلوة على نبيه محمد الذي نبع من منبع الكرم والسماحة واشرف من نبغ من دوحة اللسن والفصاحة و
على آله واصحابه الذين بهم تلالا غرة الحق واشرق وجه الدين واضمحل دجى الباطل ولمع نور اليقين فان احق الفضايل
بالتقديم واسبقها في استيجاب التعظيم هو التحلي بحقايق العلوم والمعارف والتصدي للاحاطة بما في الصناعات
من النكت واللطائف لاسيما علم البيان المطلع على نكت نظم القرآن فانه كشاف عن حقايق التنزيل
رائق مفتاح لدقايق التاويل ودلائل الاعجاز واسرار البلاغة ايضاح لمعالم الايجاز وآثار الفصاحة تلخيص
لغوامض مشكل كتاب الله ومفصله تقريب للغوص على فرايد مجمله ومفصله قواعده كافية في ضوءه
المصباح الى انوار التاويل موارده شافية من التهاب الاكباد الى اسرار التنزيل به تظهر لباب آثار تراكيبه
وصفا ومنه تنجذب عجايب بحار اساليبه صفا لا يدرك الواصف المطري خصايصه وان يكن بالغا في
كل ما وصفا الا انه قد وقع في ايدي جماعة هم اسراء التقليد فطفقوا يتعاطونه من غير توشيق وتسديد
ويحومون في تحرير مقاصده حول القيل والقال ويقتصرون في تقرير لطائفه على ذكر المقام ومحال التخريج بقيد

٢

عن ربقة التقليد اعناقهم حتى تسرح في رياض التحقيق احداقهم ولا يقنع غشاوة التعصب عن ابصارهم حتى
تطلع دقايق التعقل في ضمايرهم ولم يصنع عنهم اللجاج والعناد حتى صدعنهم الانحراف عن منهج الرشاد فيهات
التنبه للرمزة الدقيقة لشان والتفطن للحجة الخفية المكان واني بعد ما قضيت عن بعض الفنون وطري وجلبت في
مستودعات اسراره قداح نظري بعثني صدق الهمة في الارتقاء الى مدارج الكمال وفرط الشعف باخذ العلم
من افواه الرجال على التوجه الى جرجانية خوارزم محط رحال الافاضل ومخيم ارباب الفضايل حرسها الله عن
بوايق الزمان وحرسها عن طوارق الحدثان فشمرت عن ساق الجد الى اقتناء ذخاير العلوم واقتلاذ الا
ناسي عن عيون اللطايف فصرفت شطرا من الزمان الى الفحص عن دقايق علم البيان ارا جع الشيوخ الذين حازوا
قصب السبق في مضماره وابحث الحذاق الذين غاصوا على غرر الفرائد في بحاره وكثيرا ما كان يختلج في قلبي ان اشرح
تلخيص المفتاح المنسوب الى الامام العلام عمدة الاسلام قدوة الانام افضل المتاخرين اكمل المتبحرين جلال الملة
والدين محمد بن عبد الرحمن القزويني الخطيب بجامع دمشق افاض الله عليه شآبيب الغفران واسكنه فراديس
الجنان اذ قد وجدته مختصرا جامعا لغرر اصول هذا الفن وقواعده حاويا للنكت سانحه وعوايده محتويا على حقايق هي
لباب آراء المتقدمين منطويا على دقايق هي نتايج افكار المتاخرين مائلا عن غاية الاطناب نهاية الايجاز
لا يجاريه مخايل السحر ودلائل الاعجاز ففي كل لفظة منه روض من المنى وفي كل سطر منه عقد من الدر وكان يعوقني عن
ذلك اني في زمان ارى العلم قد عفت مشاهده ومعاهده وسدت مصادره وموارده وخلت دياره ومراسمه
وعفت اطلاله ومعالمه حتى انكسفت شموس الفضل على الافول واستوطن الافاضل زوايا الخمول يتلهفون من
اندراس اطلال العلوم والفضائل ويتاسفون من انعكاس احوال الاذكياء والافاضل حتى كذا اتخذ الزمان
الى العبر ويفني العلم فيه ويندرس الاثر لكني لما رايت توفر رغبات المحصلين على تعلم هذا الكتاب وتحصيله و
امتداد اعناقهم نحو الاحاطة بجمله وتفاصيله واكثرهم قد حرموا توفيق الاهتداء الى ما فيه من مطويات الرموز
والاسرار اذ لم يقع له شرح يكشف عن وجوه خرائده الاستار ترى بعض متواطنيه قد اكتفوا بما فهموا من ظاهر
المقال من غير ان يكون لهم اطلاع على حقيقة الحال وبعضهم قد تصدوا لسلوك طريقه من غير دليل فضلوا كثيرا
وضلوا عن سواء السبيل خفت من اثناء التحصيل فرضا يعماما تخرج من الزمان خصصا وطفقت افتح موارد السهر
غائصا في لجج الافكار والنظر فرائد الفكر من مطارح الانظار وبذلت الجهد في مراجعة الفضلاء المشار اليهم بالبنان
ومحارسة الكتب المصنفة في فن البيان لاسيما دلائل الاعجاز واسرار البلاغة فلقد تناهيت في تفحصها
غاية الوسع والطاقة ثم جعلت شرح هذا الكتاب بذل معارج عويصاته الآتية فسهل طريق الوصول الى ذخاير
كنوزه المخفية واودعته فرايد نفيسة وشحت بها كتب القدماء وفوائد شريفة سمحت بها اذهان الاذكياء وغرايب
نكت اهتديت اليها بنور التوفيق ولطائف فقر اتخذتها من علل التحقيق وتمسكت في دفع اعتراضاته بذيل
العدل والانصاف وتجنبت في رد ما اورد عليه عن مذهب البغي والاعتساف وشرت الى حل اكثر غوامض المفتاح
والايضاح ونبهت على بعض ما وقع من التسامح للفاضل العلامة في شرح المفتاح واومات الى مواضع

ذلت فيها اقدام الآخذين في هذه الصناعة واغمضت عما وقع لبعض متعاطي هذا الكتاب من عزيز البضاعة ورفضت ما
التزمه جماعة حظهم التحقيق لو اجبات ما فرضت على نفسي سنتهم في تطويل الواضحات حين فرغت عن
تسويد الصحايف بتلك اللطايف رماني الدهر بالارزاء حتى فؤادي في غشاء من نبال فصرت اذا اصابتني سهام تكسرت
النصال على النصال وذلك من تواتر الاخبار بتفاقم المصايب في العشاير والاخوان عند تلاطم امواج الفتن في بلاد
خراسان لاسيما دار نيطت على الشباب تمايمي واول ارض مس جلدي ترابها فلقد جرد الدهر على اهاليها سيف العدوان
وابادمن كان فيها من السكان فلم يدع بها ديارا الا دمنة لم تكلم ام اوفى لم يجز حزنها الا قوم يبلدح مجلي الموال
كان لم يكن بين الحجون الى الصفا انيس ولم يسمر بمكة سامر فطرحت للعراق في زوايا الهجران وسحبت عليها ذيل
النسيان وضربت بيني وبينها حجابا مستورا وجعلتها كان لم يكن شيئا مذكورا والى الله المشتكى من دهر اذا اساء
اصر على اسائته وان احسن ندم عليه من ساعته ثم الجاني فرط الملال وضيق البال الى ان تلفظني ارض الى ارض وتجرني
من رفع الى خفض حتى الحبت بمحروسة هراة حماها الله تعالى عن البليات ففتح الله عيني منها على جنة النعيم بلدة طيبة ومقام
كريم لقد جمعت فيها المحاسن كلها واحسنها الاماكن واليمن والامن فشاهدت ان قد سطعت انوار العلم والهداية وخمدت
نيران الجهل والغواية وظل ظل الملك ممدودا ولواء الشرع بالعز معقودا وعاد غصن الاسلام الى رواية وآض روض الفضل
الى نضارته والتئم شمل الخلايق بعد شتاته ووصل حبلهم عقيب البتات واستظل الانام بظلال العدل والاحسان وارتعوا
في رياض الامن والامان كل ذلك بيمن دولة سلطان الاسلام ظل الله على الانام مالك رقاب الامم خليفة الله في العالم
حامي بلاد اهل الايمان ماحي آثار الكفر والطغيان ناصر الشريعة القويمة سالك الطريقة المستقيمة باسط مهاد العدل و
الانصاف هادم اساس الجور والاعتساف رافع لواء الولاية في الآفاق مالك سرير الخلافة بالاستحقاق المجتهد في نصب
الامر والامام المتمثل لنص ان الله يامر بالعدل والاحسان الخالص طويته في اعلاء كلمة الله الصادق نيته في حياطة رسول
الله خليفة ملك الافاق سطوته ولحق كان مداه آية سلطان كم حار في رداه العالمون كما ترى الحجيج ببيت الله معتركا يحيي النسيم رضى
منه الزمان وكم ملك في بطنه من سخطه هطلا اطار صاعقة من نصله وفيها الى السماك نواهي الشرع قد سمكا وعاد فلك الرشد
منها من يعتسف قد كان في ظلمات البغي منهمكا فالدين صار قرير العين مبتهجا والملك اقبل بالاقبال ممتسكا علا فاصبح
يدعوه الورى ملكا وريثما فتحوا اعينا غدا ملكا وهو السلطان الغازي المجاهد في سبيل الله معز الحق والدنيا والدين غياث
الاسلام مغيث المسلمين ابو الحسين محمد كرت لازالت اعلام دولته محفوفة بالنصر والتاييد وخيام عظمته مكشوفة با
لعمود التابيد اقطار الارض مشرقة بانوار معدلته وعيدان الخيرات مورقة بسحاب رأفته وهو الذي صرف عنان
العناية نحو حماية الاسلام وشيد بنيان الهداية اشرف على الانهدام وامطر على العالمين سحاب الافضال
والانعام وخص من بينهم العلماء بمزيد الاشبال والاكرام اقامت في الرقاب اياديه الاطواق في الناس الحمام
فقلت الحمد لله الذي اذهب عنا الحزن ونسيت بينا الاحبة والوطن وصرت بعميم لطفه مغبوطا محظوظا وبعين
عنايته ملحوظا محفوظا فحينئذ شد ذلك عضدي وهز من عطفي هداه الله سبحانه سواء الطريق وافاض على سجال التوفيق حتى
رجعت الى ما جمعت وشمرت الذيل لتصحيحه وترتيبه واستنهضت الرجل والخيل في تنقيحه وتهذيبه صغت الى ما سمع

به في اثناء ذلك الفكر الفاتر وسمح بعون الله النظر القاصر فجاء بحمد الله كنزا مدفونا من جواهر الفوائد وبحرا مشحونا بنفايس
الفرايد فجعلته تحفة للحضرة العلية وخدمة لسدته السنية لا زالت ملجأ لطوايف الانام وملاذا لاهل من حوادث
الايام وحصنا حصينا للاسلام بالنبي وآله عليه وعليهم السلام والمرجو من خلان الصفا واخوان الوفا ان يشيعوا بصالح
الدعاء ويشكروا ما عانيت في هذا التاليف من الكد والعناء والى الله التضرع في ان ينفع به المحصلين الذين هم للحق طالبون
وعن طريق العناد ناكبون وغرضهم تحصيل الحق المبين لا التصوير الباطل بصورة اليقين وهذا العمر موصوف عزيز المرام
قليل الوجود في هذه الايام فلقد غلب على الطباع اللدد والعناد وفشا الجدال وتحسين العناد ولئن فاتني من الناس
الثناء الجميل في العاجل فحسبي ما ارجو من الثواب الجزيل في الآجل وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب قال المصنف
بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية بحمد الله سبحانه وتعالى اداء لحق شيء مما يجب عليه
من شكر نعمائه التي تاليف هذا المختصر اثر من آثارها والحمد هو الثناء باللسان على الجميل سواء تعلق بالفضائل او
بالفواضل والشكر فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب الانعام سواء كان ذكرا باللسان او اعتقادا ومحبة بالجنان او عملا و
خدمة بالاركان فمورد الحمد هو اللسان وحده ومتعلقه يعم النعمة وغيرها ومورد الشكر يعم اللسان وغيره ومتعلقه
يكون النعمة وحدها فالحمد اعم باعتبار المتعلق واخص باعتبار المورد والشكر بالعكس ومن ههنا تحقق تصادقهما
في الثناء باللسان في مقابلة الاحسان وتفارقهما في صدق الحمد فقط على الوصف بالعلم والشجاعة وصدق الشكر فقط
على الثناء بالجنان في مقابلة الاحسان والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ولهذا لم يقل الحمد للخالق
او للرازق او نحوهما مما يوهم اختصاص استحقاقه الحمد بوصف دون وصف بل تعرض للانعام بعد الدلالة على
استحقاق الذات تنبيها على تحقق الاستحقاقين وقدم الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به وان كان ذكر الله اهم
في نفسه على ان صاحب الكشاف قد صرح بان فيه ايضا دلالة على اختصاص الحمد وانه به حقيق وبهذا يظهر ان ما ذهب
اليه من ان اللام في الحمد لتعريف الجنس دون الاستغراق ليس كما توهمه كثير من الناس مبنيا على ان افعال العباد عنده
ليست مخلوقة لله تعالى فلا يكون جميع المحامد راجعة اليه بل على ان الحمد من المصادر السادة مسد الافعال واصله النصب
اي احمد الله حمدا والعدول منه الى الرفع للدلالة على الدوام والثبات والفعل انما يدل على الحقيقة دون الاستغراق
فكذا ما ينوب منابه وفيه نظر لان النايب مناب الفعل انما هو المصدر النكرة مثل سلام عليك ولا مانع من ان يدخل
فيه اللام ويقصد به الاستغراق فالاولى ان كونه للجنس مبني على انه المتبادر الى الفهم الشايع في الاستعمال لاسيما في
المصادر وعند خفاء قرائن الاستغراق او على ان اللام لا تفيد سوى التعريف والاسم لا يدل الا على مسماه فاذا
لا يكون ثمة استغراق وما في على ما انعم مصدرية لا موصولة اما لفظا فلاحتياج الموصول الى التقدير اي انعم به
مع تعذره في المعطوف عليه اعني علم لكون ما لم نعلم مفعوله ومن زعم ان التقدير وعلم به ان ما لم نعلم بدل من الضمير
المحذوف او خبر مبتدا محذوف او نصب بتقدير اعني فقد تعسف واما معنى فلان الحمد على الانعام الذي هو من اوصاف
المنعم امكن من الحمد على نفس النعمة ولم يتعرض للمنعم به لقصور العبارة عن الاحاطة به ولئلا يتوهم اختصاصه بشيء دون
شيء ولتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ثم انه صرح ببعض النعم ايماء الى اصول ما يحتاج اليه في بقاء النوع وبيانه ان

الانسان مدني بالطبع اي محتاج في تعيشه الى التمدن وهو اجتماعه مع بني نوعه يتعاونون ويتشاركون في تحصيل الغذاء
واللباس والمسكن وغيرها وهذا موقوف على ان يعرف كل احد صاحبه ما في ضميره والاشارة لا تفي بالمعدوم وما لا يقع
المعقولات الصرفة وفي الكتابة مشقة فانعم الله عليهم بتعليم الاسماء وهو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير ثم ان
هذا الاجتماع انما ينتظم اذا كان بينهم معاملة وعدل يتفق الجميع عليه لان كل واحد يشتهي ما يحتاج اليه ويغضب على من يزاحمه فيقع
الجور ويختل امر الاجتماع والمعاملة والعدل لا يتناول الجزئيات الغير المحصورة بل لا بد لها من قوانين كلية هي علم
الشرائع ولا بد لها من واضع يقررها على ما ينبغي مصونة عن الخطأ وهو الشارع ثم الشارع لا بد ان يمتاز باستحقاق
الطاعة وهو انما يتقرر بآيات تدل على انه من عند ربه وهي المعجزات واعلى معجزات نبينا محمد القرآن الفارق
بين الحق والباطل فقوله وعلّم من عطف الخاص على العام رعاية لبراعة الاستهلال وتنبيها على جلالة نعمة البيان
كما اشير اليه في قوله تعالى خلق الانسان علمه البيان ومن البيان بيان لقوله ما لم نعلم قدم عليه رعاية للسجع والصلوة
على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب في عالم الشارع المقنن للقوانين وافضل من اوتي الحكمة اشارة الى
القوانين لان الحكمة هي علم الشرائع على ما فسر في الكشاف لفظا وفيه تنبيه على انه من عند ربه لا من عند نفسه
وترك الفاعل لان هذا الفعل لا يصلح الا لله تعالى وفصل الخطاب اشارة الى المعجزة لان الفصل التمييز بين الشيئين وقيل
للكلام البين فصل بمعنى مفصول ففصل الخطاب البين من الكلام الملخص الذي يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه
او بمعنى فاصل اي الفاصل من الخطاب الذي يفصل بين الحق والباطل والصواب والخطاء ثم دعا لمن عاون
الشارع في تنفيذ الاحكام وتبليغها الى العباد بقوله وعلى آله اصله اهل بدليل اهيل خص استعماله في الاشراف
ومن له خطر وعن الكسائي سمعت اعرابيا فصيحا يقول اهل واهيل وآل واويل الاطهار جمع طاهر كصاحب واصحاب و
صحابته الاخيار جمع خير بالتشديد **اما بعد** اصله مهما يكن من شيء بعد الحمد والثناء فوقعت كلمة اما موقع اسم
هو المبتدأ وفعل هو الشرط وتضمنت معناهما فلتضمنها معنى الشرط لزمتها الفاء اللازمة للشرط غالبا و
لتضمنها معنى الابتداء لزمها لصوق الاسم اللازم للمبتدأ قضاء لحق ما كان والقاء له بقدر الامكان وبيجيء
لهذا زيادة تحقيق في احوال متعلقات الفعل فلما كان ما ظرف بمعنى اذ ليستعمل استعمال الشرط يليه فعل ماض
لفظا او معنى قال سيبويه لما لوقوع امر لوقوع غيره وانما يكون مثل لو فتوهم منه بعضهم انه حرف شرط كلو الا ان لو
لانتفاء الثاني لانتفاء الاول ولما لثبوت الثاني لثبوت الاول وهو وجوبا لتقدم علم البلاغة هو المعاني والبيان
وعلم توابعها هو البديع من اجل العلوم قدرا واوّل قد ماسة الاحاجة الى تخصيص العلوم بالعربية لانه لم يجعله اجل
جميع العلوم بل جعل طائفة من العلوم اجل مما سواها وجعله من هذه الطائفة مع ان هذا ادعاء منه فيحمل على ما
لديهم مرجوان اذ به اي بعلم البلاغة وتوابعها لا بغيره من العلوم يعرف دقائق العربية واسرارها فيكون
من ادق العلوم سرا اذ به يكشف عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن استارها فيكون من اجل العلوم قدرا لان
المراد بكشف الاستار معرفة انه معجز لكونه في اعلى مراتب البلاغة لاشتماله على الدقائق والاسرار و
الخواص الخارجة عن طوق البشر وهذه وسيلة الى تصديق النبي عليه السلام في جميع ما جاء به ليقتفي اثره

فيفاز بها السعادات الدنيوية والاخروية فيكون من اجل العلوم لكون معلومه من اجل المعلومات وغايته من اشرف الغايات
وجلالة العلم بجلالة معلومه وغايته فان قيل كيف التوفيق بين ما ذكر ههنا وبين ما ذكر في المفتاح من ان مدرك الاعجاز هو الذوق
ليس الا ولنفس وجه الاعجاز لا يمكن كشف القناع عنها قلنا معنى كلامه انه يدرك بالذوق ولا يمكن وصفه كالملاحة وقدح
بهذا او ما ذكر ههنا لا يدل على انه يمكن وصفه بل على انه انما يدرك بهذا العلم ولو بالذوق المكتسب منه لا بغيره من العلوم
وليس تحقيقيا حتى يرد الاعتراض عليه بان العرب تعرف ذلك بحسب السليقة وقد اشير الى هذا في مواضع من المفتاح كقوله
في علم الاستدلال وجه الاعجاز امر من جنس الفصاحة والبلاغة لا طريق اليه الا طول خدمة هذين العلمين وفي موضع آخر الاعلم
بعد علم الاصول الكشف للقناع عن وجه الاعجاز من هذين العلمين في نفسه لا يمكن بيان وجه الاعجاز وادراكه بحقيقة لامتناع
الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب فلا يدخل كنه بلاغة القرآن الا تحت علمه الشامل كما ذكر في المفتاح وتشبيه وجوه
الاعجاز في النفس بالاشياء المحتجبة تحت الاستار استعارة بالكناية واثبات الاستار لها استعارة تخييلية
وذكر الوجوه ايهام او تشبيه الاعجاز بالصور الحسنة استعارة بالكناية واثبات الوجوه لها استعارة تخييلية وذكر
الاستار ترشيح وقد جرينا في هذا على اصطلاح المصنف والقرآن فعلان بمعنى مفعول جعل اسما للكلام المنزل على النبي
عليه السلام والنظم تاليف كلمات مترتبة المعاني متناسبة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل لا توالي ها في النطق
وضم بعضها الى بعض كيف ما اتفق بخلاف نظم الحروف فانه توالي ها في النطق من غير اعتبار معنى يقتضيه العقل حتى لو قيل
مكان ضرب بضر لما ادى الى فساد وليس الاعجاز بمجرد الالفاظ والا لما كان للطائف العلمين مدخل فيه لانها لا تتعلق
بنفس الالفاظ فلهذا اختار النظم على اللفظ ولان فيه استعارة لطيفة واشارة الى ان كلماته كالدرر وكان القسم
الثالث من مفتاح العلوم الذي صنفه الفاضل العلامة سراج الملة والدين ابو يعقوب يوسف السكاكي تغمده الله
بغفرانه اعظم ما صنف فيه اي في علم البلاغة وتوابعها من الكتب المشهورة بيانا لما نفعا لكونه احسنها
ترتيبا اي لكون القسم الثالث احسن الكتب المشهورة من جهة الترتيب وهو وضع كل شيء في مرتبته فلكل مسئلة منها مرتبة
بعضها البعض بها من بعض فوضعها فيه احسن ولك شانك ان تعرف صدق هذا المقال فعليك بكتب الشيخ عبد القاهر ترا انها
كانها عقد قد انفصم فتناثرت لآليه ولكونه اتمها تحريرا وهو تهذيب الكلام ولكونه اكثرها للاصول والقواعد هو متعلق
بمحذوف تفسيره قوله جمعا لان معمول المصدر لا يتقدم عليه لانه عند العمل ماوّل بان مع الفعل وهو موصول ومعمول
الصلة لا يتقدم على الموصول لكونه كتقدم جزء من الشيء المرتب الاجزاء عليه هذا والاظهر انه جائز ان كان المعمول ظرفا
او شبهه قال الله تعالى فلما بلغ معه السعي ولا تأخذكم بهما رأفة ومثل هذا كثير في الكلام والتقدير تكلف وليس كل
ما اوّل بشيء حكمه حكم ما اوّل به مع ان الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل لان له شأنا ليس لغيره لتنزله من الشيء منزلة
نفسه لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه ولهذا اتسع في الظروف ما لم يتسع في غيرها ولكن كان اي القسم الثالث حشوه
غير مصون اي غير محفوظ عن الحشو وهو الزائد المستغنى عنه والتطويل وهو الزائد على اصل المراد بلا فائدة وستعرف
الفرق بينهما في باب الاطناب وعن التعقيد هو كون الكلام مغلقا لا يظهر معناه بسهولة قابلا للاختصار خبر بعد
خبر اي كان قابلا للاختصار لما فيه من التطويل مفتقرا خبرا آخر اي كان محتاجا الى الايضاح لما فيه من التعقيد والى

بدل

خارج

والى التجريد عما فيه من الحشو مختصر جواب لمّا اي لما كان ما تقدم سبب التأليف مختصرا يتضمن ما فيه اي في القسم الثالث
من القواعد جمع قاعدة وهي حكم كلي ينطبق على جزئياتها ليستفاد احكامها منه كقولنا كل حكم القي الى المنكر يجب توكيده
فانه ينطبق على ان زيدا قائم وان عمرا راكب وغير ذلك مما يلقى الى المنكر بان يقال هذا الكلام مع المنكر يوكد فيعلم انه يوكد
ويشتمل على ما يحتاج اليه لا على ما يستغنى عنه لئلا يكون حشوا من الامثلة وهي الجزئيات التي تذكر لايضاح القواعد
وايصالها الى فهم المستفيد والشواهد وهي الجزئيات التي يستشهد بها في اثبات القواعد لكونها من التنزيل او من كلام العرب
الموثوق بعربيتهم فهي اخص من الامثلة ولم آل من الالو وهو التقصير جهدا اي بالضم والفتح الاجتهاد وعن الفراء الجهد بالضم
الطاقة وبالفتح المشقة وقد استعمل الالو في قولهم لا آلوك جهدا متعديا الى مفعولين والمعنى لا امنعك جهدا و
حذف ههنا المفعول الاول لانه غير مقصود اي لم امنع اجتهادا في تحقيقه اي المختصر يعني في تحقيق ما
ذكر فيه من الابحاث وتهذيبه اي تنقيحه ورتبته اي المختصر ترتيبا اقرب تناولا اي اخذا وهو في الاصل مد اليد الى الشيء
من ترتيبه اي من ترتيب السكاكي او القسم الثالث باضافة المصدر الى الفاعل او المفعول ولم ابالغ في اختصار لفظه
اي المختصر تقريبا مفعول له لما تضمنه معنى لم ابالغ كانه قال تركت المبالغة في الاختصار تقريبا لتعاطيه اي تناوله
وطلبا لتسهيل فهمه على طالبيه ولو لم تؤول الفعل المنفي بالمثبت على ما ذكر لكان المعنى ان المبالغة في الاختصار لم تكن
للتقريب والتسهيل بل لامر آخر وهذا مبني على اصل ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان من حكم النفي اذا دخل على كلام
فيه تقييد على وجه ما ان يتوجه الى ذلك القيد وان يقع له خصوصا مثلا اذا قيل لم يأتك القوم اجمعون كان نفيا
للاجتماع وهذا احتمال لا سبيل الى الشك فيه ولعمري لقد افرط المصنف في وصف القسم الثالث بان فيه حشوا وتطويلا
وتعقيدا تصريحا اولا وتلويحا ثانيا على ما ذكرنا وتعريضا ثالثا حيث وصف مؤلفه بانه مختصر منقح سهل المأخذ اي لا
تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد كما في القسم الثالث واضفت الى ذلك المذكور من القواعد وغيرها فوائد عثرت اي
اطلعت في بعض كتب القوم عليها اي على الفوائد وزوائد لم اظفر اي لم افز في كلام احد من القوم بالتصريح بها اي بالزوائد
ولا الاشارة اليها بان يكون كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه بالتبعية وان لم يقصدوها يعني لم يتعرضوا
اليها لا نفيا ولا اثباتا كبعض اعتراضات على المفتاح وغيره ولقد عجب حين ملتقطات كتب القوم الائمة فوائد ومخترعات
خاطره زوائد وسميته تلخيص المفتاح وانا اسأل الله لا يعرف لتقديم المسند اليه ههنا وجه حسن اذ لا مقتضى للتخصيص
ولا للتقوي فكانه قصد جعل الواو للحال فاتى بالجملة الاسمية وما يقال انه لقصد الاستمرار فيه نظر لحصوله من المضارع
ايضا كما في قوله تعالى لو يطيعكم من فضله حال من ان ينفع به اي بهذا المختصر كما نفع باصله وهو المفتاح او القسم
الثالث منه انه اي الله ولي ذلك النفع وهو حسبي اي محسبي وكافي لا اسأل غيره فعلى هذا كان الانسب ان يقول والله
اسأل بتقديم المفعول ونعم الوكيل عطف اما على جملة هو حسبي والمخصوص محذوف كما في قوله تعالى نعم العبد فيكون من
باب عطف الجملة الفعلية الانشائية على الاسمية الاخبارية واما على حسبي اي وهو نعم الوكيل فالمخصوص هو
الضمير المتقدم كما صرح به صاحب المفتاح وغيره في قولنا زيد نعم الرجل ثم عطف الجملة على المفرد وان صح باعتبار تضمن المفرد
معنى الفعل كما في قوله تعالى فالق الاصباح وجعل الليل سكنا على راي لكنه في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار وهذا اولى

اراد الشروع في المقصود فقال رتب المختصر على مقدمة وثلاثة فنون لان المذكور فيه اما ان يكون من قبيل المقاصد في
هذا الفن او لا الثاني المقدمة والاول ان كان الغرض منه الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد فهو الفن الاول والا
فان كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوي فهو الفن الثاني والا فهو ما يعرف به وجوه التحسين وهو الفن الثالث وعليه
منع ظاهر يدفع بالاستقراء وقيل رتبه على مقدمة وثلثة فنون وخاتمة لان الذي يتوقف عليه المقصود مقدمة و
الا فخاتمة والحق ان الخاتمة انما هي من الفن الثالث كما سنبين هناك ان شاء الله تعالى ولما انجر كلامه في آخر المقدمة الى
انحصار المقصود في الفنون الثلثة صار كل واحد منها معهودا فعرفه لتعريف العهد بخلاف المقدمة فانه لم يقع منه ذكر
لها ولا اشارة اليها فلم يحسن تعريفها معنى فنكرها وقال مقدمة اي هذه مقدمة في بيان معنى الفصاحة والبلاغة و
انحصار علم البلاغة في علمي المعاني والبيان وما يتصل بذلك مما ينساق اليه الكلام ومحصولها ان يعرف على التحقيق
والتفصيل غاية العلوم الثلثة ووجه الاحتياج اليها والمقدمة مأخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها من قدم
بمعنى تقدم يقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه مسائله كمعرفة حده وغايته وموضوعه ومقدمة الكتاب لطائفة من كلام
قدمت امام المقصود لارتباطه بها وانتفاع لها فيه سواء توقف عليها ام لا ولعدم فرق البعض بين مقدمة العلم ومقدمة
الكتاب اشكل عليهم امران احتاجوا في التفصي عنهما الى تكلف احدهما بيان توقف مسائل العلوم الثلثة على ما ذكر في هذه
المقدمة وقد ذكره صاحب المفتاح في آخر المعاني والبيان والثاني ما وقع في بعض الكتب من ان المقدمة في بيان حد العلم و
الغرض منه وموضوعه زعما منهم ان هذا عين المقدمة واعلم ان للناس في تفسير الفصاحة والبلاغة اقوالا شتى لا فائدة
في ايرادها الا الاطناب فالاولى ان نقتصر على تقرير ما ذكر في الكتاب فنقول الفصاحة وهي في الاصل تنبئ عن الابانة
والظهور يقال فصح الاعجم وافصح اذا انطلق لسانه وخلصت لغته من اللكنة وجادت فلم يلحن وافصح به اي صرح يوصف
بها المفرد يقال كلمة فصيحة والكلام يقال كلام فصيح في النثر وقصيدة فصيحة في النظم والمتكلم يقال شاعر فصيح وكاتب فصيح
والبلاغة وهي تنبئ عن الوصول والانتهاء يوصف بها الاخيران اي الكلام والمتكلم فقط دون المفرد فلا يقال كلام بليغ و
متكلم بليغ ولم يسمع كلمة بليغة وقوله فقط من اسماء الافعال بمعنى انته وكثيرا ما يصدر بالفاء تزيينا للفظ فكانه جزاء
شرط محذوف اي اذا وصفت بها الاخيرين فقط اي فانته عن وصف الاول بها واعلم انه لما كانت الفصاحة عندهم
يقال لكون اللفظ جاريا على القوانين المستنبطة من استقراء كلامهم كثير الاستعمال على السنة العرب الموثوق بعربيتهم
وقد علموا بالاستقراء ان الالفاظ الكثيرة الدوران فيما بينهم هي التي تكون جارية على اللسان سالمة من تنافر الحروف و
الكلمات ومن الغرابة والتعقيد اللفظي والمعنوي جزم المصنف بان اللفظ الفصيح يكون سالما عن مخالفة القوانين و
التنافر والغرابة والتعقيد وقد تسامح في تفسير الفصاحة بالخلوص مما ذكر لكونه لازما لها تسهيلا للامر ثم لما كانت
المخالفة في المفرد راجعة الى اللغة وفي الكلام الى النحو وكانت الغرابة مختصة بالمفرد والتعقيد بالكلام حتى صار فصاحة
المفرد والكلام كانهما حقيقتان مختلفتان وكذا كانت البلاغة عندهم لا يقال لمعان محصولها كون الكلام على وفق مقتضى
الحال وكان كل من الفصاحة والبلاغة يقع صفة للمتكلم بمعنى آخر باعتبار وآل الى تقسيمهما باعتبار ما يقعان وصفا
له ثم عرف كلا منهما على وجه يليق به لتعذر جمع الحقائق المختلفة في تعريف واحد ولا يوجد قدر مشترك بينهما كما

كالحيوان المشترك بين الانسان والفرس وغيرهما لان اطلاق الفصاحة على الاقسام الثلثة من قبيل اطلاق اللفظ المشترك
على معانيه المختلفة نظرا الى الظاهر وكذا البلاغة ولا يخفى تعذر تعريف مطلق العين الشامل للشمس والذهب وغيرهما فنحو ان
تفسير الفصاحة والبلاغة على هذا الوجه مما لم يجده في كلام الناس لكن اخذه من اطلاقاتهم واعتباراتهم وح لا يتوجه الاعتراض
على قوله لم اجد في كلام الناس ما يصلح لتعريفهما به بانه لا مدخل للراي في تفسير الالفاظ ولا يحتاج الى ان يجاب عنه بان
المراد بالناس الناس المعهودون له كالشيخ والسكاكي ثم لما كانت معرفة البلاغة موقوفة على معرفة الفصاحة لكونها
ماخوذة في تعريف البلاغة وجب تقديمها ولهذا بعينه وجب تقديم فصاحة المفرد فالفصاحة الكائنة في المفرد خلوصه من
تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوي اي المستنبط من استقراء اللغة حتى لو وجد في الكلمة شيء من هذه الثلثة لا
تكون فصيحة فالتنافر وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها فمنه ما يوجب التناهي فيه نحو الهعخع بالخاء
المعجمة في قول اعرابي سئل عن ناقته فقال تركتها ترعى الهعخع ومنه ما دون ذلك نحو مستشزرات في قول امرئ القيس غدائره
اي ذوائبه جمع غديرة والضمير عائد الى الفرع في البيت السابق مستشزرات اي مرتفعات ان روي بكسر الزاء على لفظ
اسم الفاعل ومرفوعات ان روي بالفتح يقال استشزره اي رفعه واستشزر ارتفع يتعدى ولا يتعدى الى العلى
تضل العقاص في مثنى ومرسل اي تغيب العقاص جمع عقيصة وهي الخصلة المجموعة من الشعر والمثنى المفتول والمرسل
خلاف المثنى يعني ان ذوائبه مشدودة على الراس بخيوط وان شعره ينقسم الى عقاص ومثنى ومرسل والاول
يغيب في الاخرين والغرض بيان كثرة شعره وزعم بعضهم ان منشأ الثقل في مستشزرات هو توسط الشين المعجمة
التي هي من المهموسة الرخوة بين التاء التي هي من المهموسة الشديدة والزاء المعجمة التي هي من المجهورة ولو قال مستشرف
لزال ذلك الثقل وهو سهو لان الراء المهملة ايضا من المجهورة فيجب ان يكون مستشرف ايضا متنافرا بل منشأ الثقل
هو اجتماع هذه الحروف المخصوصة ... التنافر بسبب بعد المخارج وان الانتقال من احدها الى الاخر كالطفرة
والطفرة ولا بسبب قربها ... بها الى الاخر كالمشي في القيد لما نجد غير متنافر من القريب المخرج كالجيش
والشجي ومن البعيد نحو في التنزيل الم اعهد ومن البعيدة ما هو بخلافه كملع بخلاف علم وليس ذلك بسبب الاخراج من الحلق الى الشفة
اسهل من ادخاله من الشفة الى الحلق لما نجد من حسن غلب وبلغ وحلم وملح بل هذا امر ذوقي فكل ما عده الذوق الصحيح
ثقيلا متعسر النطق فهو متنافر سواء كان من قرب المخارج او بعدها او غير ذلك ولهذا اكتفى المص بالتمثيل ولم يتعرض
لتحقيقه وبيان سببه لتعذر ضبطه فالاولى ان يحال الى سلامة الذوق وقد سبق الى بعض الاوهام ان اجتماع
الحروف المتقاربة المخرج سبب للثقل المخل بفصاحة الكلمة وانه لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة
كما لا يخرج الكلام المشتمل على الكلمة غير عربية عن كونه عربيا فلا يخرج سورة فيها الم اعهد عن الفصاحة وايده بعضهم
بان انتفاء وصف الجزء كفصاحة الكلمة مثلا لا يوجب انتفاء وصف الكل وهذا غلط فاحش لان فصاحة الكلمات ماخوذة
في تعريف فصاحة الكلام فكيف لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة وفصاحة الكلمات جزء من
مفهوم فصاحة الكلام لا وصف لجزئها والقياس على وقوع مفرد غير عربي في الكلام العربي فاسد لانه ممنوع و
لو سلم فالمعنى انه عربي النظم والاسلوب ولو سلم فباعتبار الاعم الاغلب ولم يشترط في الكلام العربي بان يكون

كل كلمة منه عربية كما اشترط في فصاحة الكلام بان يكون كل كلمة منه فصيحة فاين هذا من ذاك على التقدير تسليم انه لا يخرج
السورة عن الفصاحة لكنه يلزم كونها مشتملة على كلام غير فصيح والقول باشتمال القران على كلام غير فصيح بل على كلمة غير فصيحة
مما يقود الى نسبة الجهل او العجز الى الله تعالى عن ذلك علوا كبيرا والغرابة كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى و
لا مانوسة الاستعمال فمنه ما يحتاج في معرفته الى ان ينقر ويبحث عنه في كتب اللغة المبسوطة كتكأكأتم وافرنقعوا في قول عيسى بن
عمر النحوي حين سقط من حمار واجتمع الناس عليه ما لكم تكأكأتم علي كتكأكؤكم على ذي جنة افرنقعوا عني اي اجتمعتم تنحوا عني كذا
ذكره الجوهري في الصحاح وذكر جار الله في الفائق انه قال الجاحظ مر ابو علقمة ببعض طرق البصرة فهاجت به مرة فوثب عليه
قوم يعصرون ابهامه ويؤذنون في اذنه فافلت منهم بين ايديهم وقال ما لكم تكأكأتم علي كما تكأكؤون على ذي جنة افرنقعوا
عني فقال بعضهم دعوه فان شيطانه يتكلم بالهندية ومنه ما يحتاج الى ان يخرج له وجه بعيد نحو مسرج في قول العجاج و
مقلة وحاجبا مزججا اي مدققا مطولا وفاحما اي شعرا اسود كالفحم ومرسنا اي انفا مسرجا اي كالسيف السريجي
في الدقة والاستواء والسريجي اسم قين ينسب اليه السيوف او كالسراج في البريق واللمعان وهذا قريب من قولهم
سرج وجهه بالكسر اي حسن وسرج الله وجهه اي بهجه وحسنه واما لم يجعل اسم مفعول منه لاحتمال انهم لم يعثروا
على هذا الاستعمال او ان يكون هذا امرا مستحدثا من السراج على انه لا يبعد ان يقال ان سرج الله وجهه ايضا من باب
الغرابة واما صاحب مجمل اللغة فقد قال سرج الله وجهه اي بهجه وحسنه ثم انشد هذا المصراع لا يبقى الغرابة كما يفهم من كتبهم
كون الكلمة غير مشهورة الاستعمال وهي في مقابلة المعتادة وهي بحسب قوم دون قوم والوحشية هي المشتملة على
على تركيب يتنفر الطبع منه وهي في مقابلة العذبة فالغريب يجوز ان يكون عذبة فلا يحسن تفسيره بالوحشية
بل الوحشية قيد زائد لفصاحة المفرد وان اريد بالوحشية غير ما ذكرنا فلا نسلم ان الغرابة بذلك المعنى مخل بالفصاحة
لانا نقول هذا ايضا اصطلاح مذكور في كتبهم حيث قالوا الوحشي منسوب الى الوحش الذي يسكن القفار ثم استعير
للالفاظ التي لم يؤنس استعمالها والوحشي قسمان غريب حسن وغريب قبيح فالغريب الحسن هو الذي لا يعاب
استعماله على العرب لانه لم يكن وحشيا عندهم وذلك مثل شرنبث واشمخر واقمطر وهي في النظم احسن منها في
النثر ومنه غريب القران والحديث والغريب القبيح هو الذي يعاب استعماله مطلقا ويسمى الوحشي الغليظ وهو
ان يكون مع كونه غريب الاستعمال ثقيلا على السمع كريها على الذوق ويسمى المتوعر ايضا وذلك مثل جحيش
للفريد واطلخم الامر وجفخت وامثال ذلك وقولنا غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال الغير للوحشية فمنع كونه
مخلا بالفصاحة لم يتداوله فيما بينهم ظاهر الفساد وان اردت بالفصاحة معنى آخر فرعمت ان شيئا من التنافر و
الغرابة والمخالفة لا يخل بها فلا مشاحة والمخالفة ان تكون الكلمة على خلاف القانون المستنبط من تتبع لغة
العرب اعني مفردات الفاظهم الموضوعة وما هو في حكمها كوجوب الاعلال في نحو قام والادغام في نحو مد وغير ذلك
مما يشتمل عليه علم التصريف فلا مخالف باب ودعور يعور واستحوذ وقطط شعره وآل وماء وما اشبه ذلك من الشواذ
الثابتة في اللغة فليست من المخالفة في شيء لانها كذلك ثبتت عن الواضع فهي في حكم المستثناة فكانه قال القياس
كذا وكذا الا في هذه الصور ليس المخالفة الا ان يكون على وفق ما ثبت عن الواضع نحو الاجلل بفك الادغام في قوله الحمد لله العلي

الاجلاد والقيس الاجن قيل فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر ومن الكراهة في السمع بان يمج السمع سماعه كما يتبرأ من
سماع الاصوات المنكرة فان اللفظ من قبيل الاصوات والاصوات منها ما تستلذ النفس سماعه ومنها ما تستكره
نحو الجرشّى في قول ابي الطيب في مدح سيف الدولة ابي الحسن علي: مبارك الاسم اغر اللقب :: كريم الجرشّى اي النفس شريف
النسب فالاسم مبارك لموافقته اسم امير المؤمنين علي عليه السلام واللقب مشهور بين الناس والاغر من الخيل الابيض
الجبهة ثم استعير لكل واضح معروف وفيه نظر لانها داخلة تحت الغرابة المفسرة بالوحشية لظهور ان الجرشّى من
قبيل تكاكأتم وافرنقعوا والجحيش واطلخم وقد ذكر ههنا وجوه آخر الاول انها ان ادت الى الثقل فقد دخلت تحت
التنافر والا فلا يخل بالفصاحة الثاني ان ما ذكره هذا القائل في بيان هذا الشرط ان اللفظ من قبيل الاصوات فاسد
لان اللفظ ليس صوتا بل كيفية له كما عرفت في موضعه وضعف هذين الوجهين ظاهر الثالث ان الكراهة في السمع
راجعة الى النغم فكم من لفظ فصيح يستكره في السمع اذا ادي بنغم غير متناسبة وصوت منكر وكم من لفظ غير فصيح
يستلذ اذا ادي بنغم متناسبة وصوت طيب وليس شيء للقطع باستكراه الجرشّى دون النفس ولو ادي بصوت
حسن او غيره وكذا اسفنخت وملع دون فخرت وعلم الرابع ان مثل ذلك واقع في التنزيل كلفظ ضيزى او دسر
ونحو ذلك وفيه ايضا بحث لانه قد تعرض لاسباب الاخلال بالفصاحة مما يمنع نسبته في تغير اللفظ فصيحا فان مفردات
الالفاظ تتفاوت باختلاف المعاني كما سيجيء في نحامة ولفظ ضيزى ودسر كذلك والفصاحة في الكلام
خلوصه من ضعف التاليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها حال من الضمير في خلوصه اي خلوصه مما ذكر
مع فصاحة كلماته واحترز به عن نحو زيد اجلل وشعره مستشزر وانفه مسرج ولا يجوز ان يكون حالا من الكلمات في تنافر
الكلمات لانه يستلزم ان يكون الكلام المشتمل على الكلمات الغير الفصيحة متنافرة كانت او لا فصيحا لانه صادق
عليه انه خالص من تنافر الكلمات حال كونها فصيحة فافهم فالضعف ان يكون تاليف اجزاء الكلام على خلاف القانون
النحوي المشهور فيما بين معظم اصحابه حتى يمتنع عند الجمهور كالاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى نحو ضرب غلامه زيدا فانه غير
فصيح وان كان مثل هذه الصورة اعني ما اتصل بالفاعل ضمير المفعول به مما اجازه الاخفش وتبعه ابن جني لشدة اقتضاء
الفعل المفعول به كالفاعل واستشهد بقوله: جزى ربه عني عدي بن حاتم :: جزاء الكلاب العاويات وقد فعل
وقوله: لما عصى اصحابه مصعبا :: ادى اليه الكيل صاعا بصاع :: ورد بان الضمير للمصدر المدلول عليه بالفعل اي
رب الجزاء واصحاب العصيان كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل واما قوله: جزى بنوه ابا الغيلان
عن كبر :: وحسن فعل كما يجزى سنمار :: وقوله: الا ليت شعري هل يلومن قومه :: زهيرا على ما جر من كل جانب
فشاذ لا يقاس عليه والتنافر ان يكون الكلمات ثقيلة على اللسان منها ما هو متناه في الثقل كقوله: وليس قرب قبر حرب
قبر صدره :: وقبر حرب بمكان قفر اي خال من الماء والكلاء ومنه ما هو دون ذلك مثل قوله اي قول ابي تمام: كريم
متى امدحه امدحه والورى معي :: واذا ما لمته لمته وحدي الورى مبتدا وخبر معي والواو للحال اي لا يشاركني احد
في ملامته لانه انما يستحق المدح دون الملامة وفي استعمال اذا والفعل الماضي ههنا اعتبار لطيف وهو ايهام ثبوت
الدعوى كانه تحقق منه اللوم فلم يشاركه فيه احد لكن في مقابلة المدح باللوم دون الذم والهجاء مما عابه الصاحب قال المصنف

في امدحه ثقل لما بين الحاء والهاء من القرب ولعل اراد ان فيه شيئا من الثقل والتنافر فاذا انضم اليه امدحه ثانيا تضاعف
ذلك الثقل وحصل التنافر المخل بالفصاحة ولم يرد ان مجرد امدحه غير فصيح فان مثله واقع في التنزيل نحو فسبحه و
القول باشتمال القرآن على كلام غير فصيح مما لا يجترئ عليه المؤمن ويرجح هذا كلام ابن العميد وهو اول من عاب هذا
البيت على ابي تمام حيث قال هذا التكرير في امدحه امدحه مع الجمع بين الحاء والهاء وهما من حروف الحلق خارج عن حد الا
عتدال نافر كل التنافر ولو قال فان في تكرير امدحه ثقلا لكان اولى وبين المثالين فرق آخر وهو ان منشأ الثقل في
الاول نفس اجتماع الكلمات وفي الثاني حروف منها وزعم بعضهم ان التنافر قد يحصل بكلمة مع اخرى غير متناسبة
لها كالجمع بين سطل مع قنديل ومسجد بالنسبة الى الحمامي مثلا وهو وهم لانه لا يوجب الثقل على اللسان فهو انما يخل بالبلاغة
دون الفصاحة والتعقيد اي كون الكلام معقدا على ان المصدر من المبني للمفعول ان لا يكون الكلام ظاهر الدلالة
على المعنى المراد منه لخلل واقع اما في النظم بان لا يكون ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعاني بسبب تقديم
او تاخير او حذف او اضمار او غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد وان كان ثابتا في الكلام جاريا على القوانين فان
سبب التعقيد يجوز ان يكون من اجتماع امور كل منها شايع الاستعمال في كلام العرب ويجوز ان يكون التعقيد حاصلا
ببعض منها لكنه مع اعتبار الجميع يكون اشد واقوى فذكر ضعف التاليف لا يكون مغنيا عن ذكر التعقيد اللفظي
كما توهمه بعضهم كقول الفرزدق في مدح خال هشام ابن عبد الملك وهو ابراهيم بن هشام بن اسمعيل المخزومي وما مثله
في الناس الا مملكا :: ابو امه حي ابوه يقاربه :: اي ليس مثله في الناس حي يقاربه اي احد يشبهه في الفضائل الا
مملكا يعني هشاما ابو امه اي ام ذلك المملك ابوه اي ابو ابراهيم الممدوح والجملة صفة مملكا اي
لا يماثله احد الا ابن اخته الذي هو هشام ففيه فصل بين المبتدا والخبر اعني ابو امه ابوه بالاجنبي الذي هو حي وفصل
بين الموصوف والصفة اعني حي ويقاربه بالاجنبي الذي هو ابوه وتقديم المستثنى اعني مملكا على المستثنى منه اعني حي و
لهذا انتصب الا فالمختار البدل فهذا التقديم شايع في الاستعمال لكنه اوجب زيادة في التعقيد وقيل مثله مبتدا وحي
خبره وما غير عاملة على اللغة التميمية وقيل بالعكس لبطلان العمل لتقديم الخبر وكلا الوجهين يوجب قلقا في المعنى فالظاهر
بالتامل في قولنا ليس مماثله في الناس حيا يقاربه مماثلا له في الناس فالصحيح ان مثله اسم ما
وفي الناس خبره وحي يقاربه بدل من مثله ففيه فصل بين البدل والمبدل منه واما في الانتقال اي لا يكون الكلام ظاهر
الدلالة على المراد لخلل في الانتقال الذهني من المعنى الاول المفهوم بحسب اللغة الى الثاني المقصود وذلك لايكون
لايراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط الكثيرة مع خفاء القراين الدالة على المقصود كقول الآخر وهو عباس
بن الاحنف سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا بالرفع وهو الرواية الصحيحة المثبتة عليها اعلام الشيخ
في دلايل الاعجاز والنصب تحريف وتسكب عيناي الدموع لتجمدا جعل سكب الدموع وهو البكاء كناية عما يلزم من فراق الاحبة
من الكآبة والحزن واصاب لانه كثيرا ما يجعل دليلا عليه يقال ابكاني الدهر واضحكني اي ساءني وسرني وقال الحماسي ابكاني
الدهر ويا ربما اضحكني الدهر بما يرضي ولكنه اخطأ في الكناية عما يوجبه دوام التلاقي والوصال من الفرح والسرور بجمود العين
فان الانتقال من جمود العين الى بخلها بالدموع حال ارادة البكاء وهي حالة الحزن على مفارقة الاحبة لا الى ما قصده الشاعر

من السرور بما من ملاقات الاصدقاء ومواصلة الاحباب ولهذا لا يصح ان يقال في الدعاء لا زالت عيناك جامدة
كما يقال لا ابكى الله عينك ويقال سنة جماد لا مطر فيها وناقة جماد لا لبن لها كانهما تبخلان بالمطر واللبن قال الحماسي
الا ان عينا لم تجد يوم واسط عليك بجاري دمعها لجمود فان قيل يستعمل الجمود في مطلق خلو العين
من الدمع مجازا من باب اطلاق استعمال المقيد في المطلق ثم كنى به عن المسرة لكونه لازما لها عادة قلنا
هذا انما يصحح الكلام واستقامته ولا يخرجه عن التعقيد المعنوي لظهور ان الذهن لا ينتقل اليه بسهولة
والكلام الخالي عن التعقيد المعنوي ما يكون الانتقال فيه من معنى الاول الى الثاني ظاهرا حتى يخيل الى السامع
انه فهمه من حاق اللفظ واما الكلام الذي ليس له معنى ثان فهو بمنزلة اصوات الحيوانات ساقط عن درجة الاعتبار عند البلغاء كما ستعرفه
في بحث بلاغة الكلام ومعنى البيت ان عادة الزمان والاخوان الاتيان بنقيض المطلوب والجريان على عكس المقصود واني
الى الآن كنت اطلب القرب والسرور فلم يحصل الا الحزن والفراق فبعد هذا اطلب البعد والفراق ليحصل القرب
والوصال واطلب الحزن والكآبة ليحصل الفرح والسرور وهذا ان نصبت لتسكب بتقدير ان عطفا على بعد الدار
وان رفعته كما هو الصواب فالمعنى ابكي واتحزن الآن ليحصل في المستقبل السرور والفرح بالقرب والوصال
وح لا بد من جعل سكب الدموع تحت الطلب لكنه اكثر عليه ولا زمه ملازمة الامر المطلوب الظاهر انه مطلوب في حد
نفسه وهذا هو المعنى المشهور فيما بين القوم ولا يخفى على احد ما فيه من التكلف والتعسف ومنشأه عدم التعمق
في المعنى وقلة التصفح لكلام المهرة من السلف والصحيح انه اراد بطلب الفراق طيب النفس به ولو طنها عليه كانه
كانه امر مطلوب والمعنى اني اليوم اطيب نفسا بالبعد والفراق واوطنها على مقاساة الاحزان والاشواق و
اتجرع غصصها واتحمل لاجلها حزنا يفيض الدموع من عيني لاتسبب بذلك الى وصل يدوم ومسرة لا تزول فان
الصبر مفتاح الفرج ومع كل عسر يسرا ولكل بداية نهاية وهذا هو المفهوم من دلائل الاعجاز فعلى هذا فالسين في
ساطلب لمجرد التاكيد على ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى سنكتب ما قالوا وغير ذلك وقيل فصاحة الكلام
خلوصه مما ذكر ومن كثرة التكرار وهو ذكر الشيء مرة بعد اخرى وكثرته ان يكون ذلك فوق الواحد وتتابع الاضافات
فكثرت التكرار كقوله اي قول ابي الطيب وتسعدني في غمرة بعد غمرة الغمرة من الماء والمراد الشدة سبوح
فعول بمعنى فاعل من السبح وهو شدة عدو الفرس يستوي فيه المذكر والمؤنث واراد بها فرسا حسنة الجري
لا تتعب راكبها كانها تجري في الماء لها صفة سبوح منها حال من شواهد وعليها متعلق بها وشواهد فاعل الظرف
اعني لها لاعتماده على الموصوف والضمائر كلها للسبوح يعني ان لها من نفسها علامات شاهدة على نجابتها و
تتابع الاضافات مثل قوله اي ابن بابك حمامة جرعى حومة الجندل اسجعي فضيق اضافة حمامة الى جرعى وهي ارض
ذات رمل مستوية لا تنبت شيئا وجرعى تانيث الاجرع قصرها للضرورة واضافة جرعى الى حومة وهي معظم
الشيء واضافة حومة الى الجندل وهي ارض ذات حجارة والسجع هدير الحمام ونحوه وتمامه فانت بمرأى من
سعاد ومسمع اي بحيث تراك سعاد وتسمع صوتك يقال فلان بمرأى مني ومسمع اي بحيث اراه واسمع
قوله كذا في الصحاح وفيه نظر لان كلا من كثرة التكرار وتتابع الاضافات ان ثقل اللفظ بسببه على اللسان فقد

فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر والا فلا يخل بالفصاحة كيف وقد قال النبي صلى الله عليه وآله الكريم ابن الكريم ابن الكريم
ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم قال الشيخ عبد القاهر قال الصاحب اياك والاضافات المتداخلة
فانها لا تحسن وذكر انها تستعمل في الهجاء كقوله يا علي بن حمزة بن عمارة انت والله ثلجة في خيارة ثم قال الشيخ
لا شك في ثقل ذلك في الاكثر لكنه اذا سلم من الاستكراه ملح ولطف كقوله فظلت تدير الكاس ايدي جاذر عتاق
دنانير الوجوه ملاح ومنه الاطراد المذكور في علم البديع كقوله ان يقتلوك فقد ثللت عروشهم بعتيبة بن الحارث بن شهاب وفيما اورده المصنف في
الايضاح من كلام الشيخ مشعر بانه جعل تتابع الاضافات مما يمكن ان يكون منه شيء لا يقع بها الفصاحة غير مخل بها
كما في البيت الاول غير مرتبة كما في الحديث وانه اورد الحديث مثالا لكثرة التكرار وتتابع الاضافات جميعا وانه
اراد بتتابع الاضافات ما فوق الواحد لا يقال اي من اشترط ذلك اراد بتتابع الاضافات المرتبة وكثرة التكرار
بالنسبة الى امر واحد كما في البيتين والحديث سالم عن هذا لانا نقول لما الي ان اوجب الثقل فذاك والا
فلا حجة لاخلالها بالفصاحة كيف وقد وقعا في التنزيل كقوله تعالى مثل داب قوم نوح وقوله ذكر رحمة ربك
عبده زكريا وقوله ونفس وما سواها فالهمها فجورها وتقواها والفصاحة في المتكلم ملكة هي قسم من مقولة الكيف ورسم
القدماء الكيف بانها هيئة قارة لا تقتضي قسمة ولا نسبة لذاتها والهيئة والعرض متقاربا المفهوم الا ان العرض
يقال باعتبار عروضه والهيئة باعتبار حصوله والمراد بالقارة الثابتة في المحل فخرج بالقيد الاول الحركة والزمان
والفعل والانفعال وبالثاني الكم وبالثالث باقي الاعراض النسبية وقوله لذاته ليدخل فيه الكيفيات المقتضية
للقسمة او النسبة بواسطة اقتضاء محلها ذلك والاحسن ما ذكره المتاخرون وهو انه عرض لا يتوقف تصوره
على تصور غيره ولا يقتضي القسمة واللاقسمة في محله اقتضاء اوليا ثم الكيفية ان كانت مختصة بذوات الانفس سميت كيفية
نفسانية ثم ان كانت راسخة في موضوعها تسمى ملكة والا تسمى حالا فالملكة كيفية راسخة في النفس وفي قوله ملكة اشعار
بان الفصاحة من الهيئات الراسخة حتى لو عبر عن المقصود بلفظ فصيح من غير رسوخ ذلك فيه لا يسمى فصيحا في الاصطلاح و
قوله يقتدر بها على التعبير عن المقصود دون يعبر اشعار بانه يسمى فصيحا حالة النطق وعدمه سواء كان ممن ينطق بالمقصود
بلفظ فصيح في زمان من الازمنة او لا ينطق به قط ولكن له ملكة الاقتدار ولو قيل يعبر لاختص بمن ينطق بمقصوده في جملة
الكلام بهذا الكلام وقوله بلفظ فصيح ليعم المفرد والمركب وذلك لان اللام في المقصود للاستغراق اي كل ما وقع عليه
قصد المتكلم وارادته فلو قيل بكلام فصيح لوجب في فصاحة المتكلم ان يقتدر على التعبير عن كل مقصود له بكلام فصيح وهو ممتنع
لان من المقاصد ما لا يمكن التعبير عنه الا بالمفرد كما اذا اردت ان تلقي على الحاسب اجناسا مختلفة ليرفع حسابها فتقول
دار غلام جارية ثوب بساط الى غير ذلك فلذلك قال بلفظ فصيح دون بكلام وقول البعض دون كلام فصيح ولفظ بليغ
سهو ظاهر فان قلت فالتعريف غير مانع لصدقه على الادراك والحيوة ونحوهما مما يتوقف عليه الاقتدار المذكور
قلنا لا نسلم ان هذه اسباب بل شروط ولو سلم فالمراد السبب القريب لانه السبب الحقيقي المتبادر الى الفهم مما يستعمل فيه الباء
السببية والبلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى الحال المراد بالحال الامر الداعي الى التكلم على وجه مخصوص اي الى ان يعتبر
مع الكلام الذي يؤدي به اصل المعنى خصوصية ما وهو مقتضى الحال مثلا كون المخاطب منكرا للحكم حال يقتضي تاكيده والتاكيد

مقتضاها ومعنى مطابقته له ان الحال ان اقتضى التاكيد كان الكلام مؤكدا وان اقتضى الاطلاق كان عاريا عن التاكيد
وهكذا ان اقتضى حذف المسند اليه حذف وان اقتضى ذكره ذكر الى غير ذلك من التفاصيل التي يشتمل عليها علم المعاني مع
فصاحته اي مع فصاحة الكلام فان البلاغة انما تتحقق عند تحقق الامرين وهو اي مقتضى الحال مختلف فان مقامات
الكلام متفاوتة والحال والمقام متقاربا المفهوم والتغاير بينهما اعتباري فان الامر الداعي مقام باعتبار توهم كونه محلا
لورود الكلام فيه على خصوصية ما وحال باعتبار توهم كونه زمانا له وايضا المقام يعتبر اضافته الى المقتضى فيقال مقام
التاكيد والاطلاق والحذف والاثبات والحال الى المقتضي فيقال حال الانكار وحال خلو الذهن وغير ذلك فعند
تفاوت المقامات تختلف مقتضيات المقام ضرورة ان الاعتبار اللائق بهذا المقام غير الاعتبار اللائق بذلك
واختلافها عين اختلاف مقتضيات الاحوال ثم شرع في تفصيل تفاوت المقامات مع اشارة اجمالية الى ضبط مقتضيات
الاحوال وبيان ذلك ان مقتضى الحال كما ينبغي اعتبار مناسب للحال والمقام وهو اما ان يكون مختصا باجزاء الجملة او
بالجملتين فصاعدا او لا يختص بشيء من ذلك اما الاول فيكون راجعا الى نفس الاسناد لكونه عاريا عن التاكيد او مؤكدا
استحسانا او وجوبا تاكيدا واحدا او اكثر او الى المسند اليه لكونه محذوفا او ثابتا معرفا او منكرا مخصوصا او غير مخصوص
مصحوبا بشيء من التوابع او غير مصحوب مقدما او مؤخرا مقصورا على المسند او غير مقصور الى غير ذلك او الى المسند كما
ذكر مع زيادة كونه مفردا فعلا او غير فعل جملة اسمية او فعلية او شرطية او ظرفية مقيدا بمتعلق او غير مقيد على
ما سنفصل واما الثاني فكوصل الجملتين او فصلهما واما الثالث فكالمساواة والايجاز والاطناب على الوجه المذكور
في بابه وهذا حديث اجمالي لتفصيله علم المعاني اذا مهد هذا فنقول مقام التنكير اي المقام الذي يناسبه تنكير المسند اليه
او المسند يباين مقام تعريفه ومقام اطلاق الحكم او التعلق او المسند اليه او المسند او متعلقه يباين مقام تقييده
مؤكدا او اداة قصر او تابع او شرط او مفعول وما يشبه ذلك ومقام تقديم المسند اليه او المسند او متعلقاته يباين
مقام تاخيره وكذا مقام ذكره يباين مقام حذفه وهذا معنى قوله فمقام كل من التنكير والاطلاق والتقديم والذكر
يباين مقام خلافه اي خلاف كل منها وانما فصل قوله ومقام الفصل يباين مقام الوصل لامرين احدهما التنبيه
على انه باب عظيم الشان رفيع القدر حتى حصر بعضهم البلاغة على معرفة الفصل والوصل والثاني انه من الاحوال
المختصة باكثر من جملة وفصل قوله ومقام الايجاز يباين مقام خلافه اي الاطناب والمساواة لكونه غير مختص
بجملة او جزئها ولانه باب عظيم كثير المباحث قد اشار صاحب المفتاح الى تفاوت مقام الايجاز والاطناب بقوله
ولكل حد ينتهي اليه الكلام مقام فان لكل من الايجاز والاطناب بالنسبة الى الكلام حدودا ومراتب متفاوتة
ومقام كل يباين مقام الآخر وكذا خطاب الذكي مع خطاب الغبي فان مقام الاول يباين مقام الثاني
فان الذكي يناسبه من الاعتبارات اللطيفة والمعاني الدقيقة الخفية ما لا يناسب الغبي وكان الاولى ان يذكر
مع الغبي الفطن لان الذكاء شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الآراء وتسمى هذه القوة الذهن وجودة تهيؤها
لتصور ما يورد عليها من الغير الفطنة والغباوة عدم الفطنة عما من شانه ان يكون فطنا فمقابل الغبي هو الفطن
ولكل كلمة مع صاحبتها اي مع كلمة اخرى صاحبتها مقام ليس لها مع ما يشارك تلك الصاحبة في اصل

المعنى مثلا الفعل الذي قصد اقترانه بالشرط فله مع كل من ادوات الشرط مقام ليس له مع الآخر ولكل من ادوات الشرط
مقام مثلا مع الماضي ليس له مع المضارع وكذا لكلمات الاستفهام وللمسند اليه كزيد مثلا مع المسند المفرد اسما
او فعلا ماضيا او مضارعا مقام ومع الجملة الاسمية او الفعلية او الشرطية او الظرفية مقام آخر اذ المراد بالصاحبة
الكلمة الحقيقية او ما هو في حكمها والفعل مع المسند المنفي مقام ومع الفعلي مقام آخر الى غير ذلك ولكن ينبغي ان يتصور
هذا المقام بجميع ما ذكر من التقديم والتاخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك اعتبارات مناسبة وارتفاع شان الكلام
في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه اي انحطاط شانه بعدمها اي بعدم مطابقة الكلام للاعتبار
المناسب والمراد بالاعتبار المناسب الامر الذي اعتبره المتكلم مناسبا بحسب السليقة او بحسب تتبع تراكيب البلغاء
يقال اعتبرت الشيء اذا نظرت اليه وراعيت حاله واعتبار هذا الامر في المعنى اولا وبالذات وفي الالفاظ ثانيا وبا
العرض والمراد بالكلام الكلام الفصيح لكونه اشارة الى ما سبق اذ لا ارتفاع لغير الفصيح والمراد بالحسن الحسن الذاتي الداخل
في البلاغة دون العرضي الخارج لان الكلام قد يرتفع بالمحسنات اللفظية او المعنوية لكنها خارجة عن حد البلاغة
فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب للحال والمقام كالتاكيد والاطلاق وغيره مما عددناه وبه يصرح لفظ المفتاح
وستسمع لهذا زيادة تحقيق والفاء في قوله فمقتضى الحال يدل على انه تفريع على ما تقدم ونتيجة له وبيان ذلك انه
قد علم مما تقدم ان ارتفاع شان الكلام الفصيح بمطابقته للاعتبار المناسب لا غير لان اضافة المصدر تفيد الحصر
كما يقال ضرب زيد في الدار ومعلوم ان الكلام انما يرتفع بالبلاغة وهي مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال
فحصل عندنا مقدمتان احديهما ان ليس ارتفاعه الا بمطابقته للاعتبار المناسب والثانية ان ليس ارتفاعه
الا بمطابقته لمقتضى الحال فيجب ان يكون المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحدا والا لبطل احد الحصرين او كلاهما
وفيه نظر وهذا اعني تطبيق الكلام لمقتضى الحال هو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم حيث يقول النظم هو
توخي معاني النحو فيما بين الكلم على حسب الاغراض التي يصاغ لها الكلام وذلك لانه قد كرر في مواضع من كتابه ان ليس
النظم الا ان تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه مثل ان تنظر في الخبر مثلا الى الوجوه التي تراها مثل
زيد منطلق وزيد ينطلق وينطلق زيد وزيد المنطلق والمنطلق زيد وزيد هو منطلق ومنطلق هو زيد وكذا في الشرط
والجزاء نحو ان تخرج اخرج وان خرجت خرجت وان تخرج فانا خارج الى غير ذلك وكذا في الحال نحو جاءني زيد مسرعا
او يسرع او وهو مسرع او هو يسرع او قد اسرع الى غير ذلك فتعرف لكل من ذلك موضعه وتجيء به حيث ما ينبغي
له وتنظر في الحروف التي تشترك في معنى ثم ينفرد كل منها بخصوصية في ذلك المعنى فتضع كلا من ذلك في خاص معناه نحو
ان تاتي بما في نفي الحال وبلا في نفي الاستقبال وبان فيما يترجح بين ان يكون وبين ان لا يكون وباذا فيما علم
انه كائن وتنظر في الجمل التي تسرد فتعرف موضع الفصل من موضع الوصل ثم في الوصل موضع الواو من الفاء والفاء
من ثم الى غير ذلك وتتصرف في التعريف والتنكير والتقديم والتاخير والحذف والتكرار والاظهار والاضمار
فتصيب بكل من ذلك مكانه وتستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له ثم ليس هذه الامور المذكورة من التعريف والتنكير
والتقديم والتاخير راجعة الى الالفاظ انفسها من حيث هي هي ولكن يتعرض لها بسبب المعاني والاغراض التي يصاغ لها

الكلام بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض فرب تنكير مثلا له مزية في لفظ وهو في لفظ آخر في غاية
القبح بل هذه اللفظة منكرة في بيت اخر قبيحة والى هذا اشار المص بقوله فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ لكن لا
من حيث انه لفظ وصوت بل باعتبار افادته المعنى يعني الغرض المصوغ له الكلام بالتركيب متعلق بافادته
وذلك لما مر من انها عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال وظاهر ان الكلام من حيث انه الفاظ مفردة وكلم مجردة
من غير اعتبار افادة المعنى عند التركيب لا يتصف بكونه مطابقا له وغير مطابق ضرورة ان هذا المعنى انما يتحقق عند
تحقق المعاني والاغراض التي يصاغ لها الكلام وكثيرا ما تطلق على الفصاحة ايضا من صفة الاحيان وما لتاكيد معنى الكثرة
والعام ما يليه على ما ذكر في الكشاف في قوله تعالى قليلا ما تشكرون اي في كثير من الاحيان يسمى ذلك الوصف المذكور
فصاحة ايضا كما يسمى بلاغة وفي هذا اشارة الى دفع التناقض المتوهم في كلام الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز فانه ذكر
في مواضع منه ان الفصاحة صفة راجعة الى المعنى والى ما يدل عليه باللفظ دون اللفظ نفسه وفي بعضها ان
فضيلة الكلام للفظه لا لمعناه حتى ان المعاني مطروحة في الطريق يعرفها الاعجمي والعربي والقروي والبدوي و
لا شك ان الفصاحة من صفاته الفاضلة فيكون راجعة الى اللفظ دون المعنى فوجه التوفيق بين الكلامين انه
اراد بالفصاحة معنى البلاغة كما صرح به وحيث اثبت انها من صفات الالفاظ اراد انها من صفاتها باعتبار
افادتها المعاني عند التركيب وحيث نفى ذلك اراد انها ليست من صفات الالفاظ المفردة والكلم المجردة من غير اعتبار
التركيب وح لا تناقض لتغاير محلي النفي والاثبات هذا خلاصة كلام المص وكان لم يتصفح دلائل الاعجاز حق التصفح
ليطلع على ما هو مقصد الشيخ فان محصول كلامه فيه هو ان الفصاحة تطلق على معنيين احدهما ما مر في صدر المقدمة
ولا نزاع في رجوعها الى نفس اللفظ والثاني وصف في الكلام يقع به التفاضل ويثبت الاعجاز وعليه يطلق البلاغة
والبراعة والبيان وما شاكل ذلك ولا نزاع ايضا في ان الموصوف بها عرفا هو اللفظ اذ يقال لفظ فصيح ولا يقال
معنى فصيح وانما النزاع في ان منشأ هذه الفضيلة ومحلها هو اللفظ ام المعنى والشيخ ينكر على كلا الفريقين ويقول
ان الكلام الذي يدق فيه النظر ويقع به التفاضل هو الذي يدل بلفظه على معناه اللغوي ثم تجد لذلك المعنى
دلالة ثانية على المعنى المقصود فهناك الفاظ ومعان اول ومعان ثوان والشيخ يطلق على المعاني الاول بل على
ترتيبها في النفس بمعنى ترتيب الالفاظ في النطق على حذوها اسم النظم والصور والخواص والمزايا والكيفيات و
نحو ذلك ويحكم قطعا بان الفصاحة من الاوصاف الراجعة اليها وان الفضيلة التي بها يستحق الكلام ان يوصف
بالفصاحة والبلاغة والبراعة وما شاكل ذلك انما هي فيها لا في الالفاظ المنطوقة التي هي الاصوات والحروف
ولا في المعاني الثواني التي هي الاغراض التي يريدها المتكلم اثباتها او نفيها وحيث يثبت انها من صفات الالفاظ والمعاني يريد بها تلك
المعاني الاول وحيث ينفي ان تكون من صفاتها يريد بالالفاظ الالفاظ المنطوقة وبالمعاني المعاني الثواني
التي جعلت مطروحة في الطريق وسوى فيها بين الخاصة والعامة ولنسرد لك ما هو كلامه على هذا بل هو
يصرح به مرارا كما قال لما كانت المعاني تتبين بالالفاظ ولم يكن لترتيب المعاني سبيل الا بترتيب الالفاظ في
النطق تجوزوا فعبروا عن ترتيب المعاني بترتيب الالفاظ ثم بالالفاظ بحذف الترتيب واذا وصفوا اللفظ بما يدل

في التلخيص لم يريدوا به اللفظ المنطوق ولكن معنى اللفظ الذي دل به على المعنى الثاني والسبب انهم لو جعلوها اوصافا
للمعاني لما فهم انها صفات للمعاني الاول المفهومة من انفس الالفاظ وان الزيادات والكيفيات والخصوصيات فجعلوها كالمواضعة
فيما بينهم ان يقولوا اللفظ وهم يريدون الصورة التي حدثت في المعنى الاول والخاصية التي تجددت فيه و
قولنا صورة تمثيل وقياس لما ندركه بعقولنا على ما ندركه بالبصر فكما ان تبين انسان من انسان يكون بخصوصية
توجد في هذا دون ذلك كذلك نجد بين المعنى في بيت وبينه في بيت آخر فرقا فعبرنا عن ذلك الفرق
بان قلنا للمعنى في هذا صورة غير صورته في ذلك وليس هذا امر مبتدعا منا بل هو مشهور في كلامهم وكفاك
قول الجاحظ وانما الشعر صياغة وضرب من التصوير هذا ملخص ما ذكره الشيخ ثم انه شدد النكير على من زعم
ان الفصاحة من صفات الالفاظ المنطوقة وبالغ في ذلك كل مبلغ وقال سبب الغلط عدم التمييز بين ما
هو وصف للشيء في نفسه وبين ما هو وصف له من اجل امر عرض في معناه فلم يعلموا ان نعتنا الفصاحة التي تجب
للفظ لا من اجل شيء يدخل في النطق بل من اجل لطائف تدرك بالفهم بعد سلامته من اللحن في الاعراب والخطا
في الالفاظ ثم انا لا ننكر ان يكون مذاقة الحروف وسلاستها مما يوجب الفضيلة ويؤكد امر الاعجاز وانما
ننكر ان يكون الاعجاز به ويكون هو الاصل والعمدة ومما اوقعهم في الشبهة انه لم يسمع عاقل يقول معنى
فصيح والجواب ان مرادنا ان الفضيلة التي بها يستحق اللفظ ان يوصف بالفصاحة انما يكون في المعنى دون اللفظ
والفصاحة عبارة عن كون اللفظ على وصف اذا كان عليه دل على تلك الفضيلة فيمتنع ان يوصف بها المعنى كما
يمتنع ان يوصف بانه دال ولها اي للبلاغة في الكلام طرفان اعلى اليه ينتهي البلاغة كذا في الايضاح وهو حد الاعجاز
وهو ان يرتقي الكلام في بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر ويعجزهم عن معارضته فان قيل ليست البلاغة سوى
المطابقة لمقتضى الحال مع الفصاحة وعلم البلاغة متكفل بهاتين الامرين من اتقنه واحاط به لم لا يجوز
ان يراعيهما حق الرعاية فياتي بكلام هو في الطرف الاعلى من البلاغة ولو بمقدار اقصر سورة قلنا لا نعرف بعد
العلم الا ان هذه الحالة تقتضي ذلك الاعتبار مثلا واما الاطلاع على كمية الاحوال وكيفيتها ورعاية الاعتبارات
بحسب المقامات فامر آخر ولو سلم فامكان الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب ممنوع وكثير من مهرة هذا
الفن تراه لا يقدر على تاليف كلام بليغ فضلا عما هو في الطرف الاعلى وما يقرب منه ظاهر هذه العبارة ان الطرف
الاعلى هو حد الاعجاز وما يقرب منه حد الاعجاز وهو فاسد لان ما يقرب منه انما هو من المراتب العلية ولا جهة
لجعله من الطرف الاعلى الذي اليه ينتهي البلاغة اذ المناسب ان لو فرض ذلك حقيقيا لا النهاية او نوعيا لا الاعجاز فان
قيل المراد ان الطرف الاعلى حد الاعجاز في كلام غير البشر وما يقرب منه في كلام البشر فالاول حد لا يمكن للبشر
ان يعارضه والثاني حد لا يمكن ان يجاوزه او المراد ان الاعلى هو نهاية الاعجاز وما يقرب منه النهاية وكلاهما
اعجاز قلنا اما الاول ففيه انه لا يفهم من اللفظ مع ان البحث في بلاغة الكلام من حيث هو من غير نظر الى كونه كلام البشر
او غيره واما الثاني فلانه يدفع لعبارة على ان الحق هو ان حد الاعجاز بمعنى مرتبة من مراتب البلاغة ودرجة هي
الاعجاز والاضافة للبيان ويؤيده قول صاحب الكشاف في قوله تعالى لو جدوا فيه اختلافا كثيرا اي لكان الكثير

منه مختلفا فقد تفاوت كلمه وبلاغته فكان بعضه بالغا حد الاعجاز وبعضه قاصرا عنه يمكن معارضته فيما بين
بين النوم واليقظة ان قوله وما يقرب منه عطف على هو والضمير في منه عائد الى الطرف الاعلى لا الى حد الاعجاز اى
الطرف الاعلى مع ما يقرب منه في البلاغة مما لا يمكن معارضته هو حد الاعجاز وهذا هو الموافق لما في المفتاح من ان
البلاغة تتزايد الى ان يبلغ حد الاعجاز وهو الطرف الاعلى وما يقرب منه اى من الطرف الاعلى فانه وما يقرب منه
كلاهما حد الاعجاز لا هو وحده كذا في شرحه ولا يخفى ان بعض الآيات اعلى طبقة من البعض وان كان الجميع مشتركة
في امتناع معارضته وفي نهاية الايجاز ان الطرف الاعلى وما يقرب منه كلاهما هو المعجز واسفل وهو ما اى
طرف البلاغة اذا غير الكلام عنه الى ما دونه اى الى مرتبة هى ادنى منه وانزل التحق الكلام وان كان صحيح الاعراب
عند البلغاء باصوات الحيوانات تصدر عن محالها بحسب ما يتفق من غير اعتبار للطائف والخواص الزائدة على اصل
المراد وبينهما اى بين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة بعضها اعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات ورعاية
الاعتبارات والبعد من اسباب الاخلال بالفصاحة وتتبعها اى بلاغة الكلام وجوه اخر سوى المطابقة والفصاحة
تورث الكلام حسنا وهذا تمهيد لبيان الاحتياج الى علم البديع وفيه اشارة الى ان تحسين هذه الوجوه للكلام عرضي
خارج عن حد البلاغة ولفظ تتبعها اشعار بان هذه الوجوه انما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة وجعلها
تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم لانها ليست مما يجعل المتكلم موصوفا بصفة كالفصاحة والبلاغة بل هي من
اوصاف الكلام خاصة والبلاغة في المتكلم ملكة يقتدر بها على تاليف كلام بليغ فعلم تفريع على ما تقدم و
تمهيد لبيان انحصار علم البلاغة في المعاني والبيان وانحصار الكتاب في الفنون الثلثة وفيه تعريض لصاحب
المفتاح حيث لم يجعل البلاغة مستلزمة للفصاحة وحصر مرجعها في المعاني والبيان دون اللغة والصرف و
النحو يعني علم مما تقدم امران احدهما ان كل بليغ كلاما كان او متكلما فصيح لان الفصاحة ماخوذة في تعريف البلاغة
على ما سبق ولا عكس اى ليس كل فصيح بليغا وهو ظاهر والثاني ان البلاغة في الكلام مرجعها اى ما يجب ان
تحصل حتى يمكن حصولها كما قالوا مرجع الصدق والكذب الى طباق الحكم للواقع ولا طباقه اى ما به يتحققان وما
يحصلان الى الاحتراز عن الخطاء في تادية المعنى المراد والا لربما ادى المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال
فلا يكون بليغا لما مر من تعريف البلاغة والى تمييز الكلام الفصيح من غيره والا لربما اورد الكلام المطابق لمقتضى
الحال غير فصيح فلا يكون ايضا بليغا لما سبق من ان البلاغة عبارة عن المطابقة مع الفصاحة ويدخل في تمييز
الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها لتوقفه عليها فان قلت قد تقرر ان مرجع البلاغة بالعلة الغائية
لها والغرض منها فهل له وجه قلت لا بل هو فاسد لانه ان اريد بالبلاغة بلاغة الكلام على ما صرح به المصنف فالمعنى
ان الغرض من كون الكلام مطابقا لمقتضى الحال فصيحا هو الاحتراز عن الخطاء في اداء المقصود وتمييز الكلام الفصيح
من غيره وفساده واضح وكذا ان حمل كلامه على خلاف ما صرح به واريد بالبلاغة بلاغة المتكلم لان غاية ما علم مما
تقدم هو ان بلاغة المتكلم تفيد هذين الامرين او تتوقف عليهما ولم يعلم انهما غرض منها وغاية لها فالمرجع
الى ما لا حاجة اليه فالحاصل ان البلاغة ترجع الى هذين الامرين والاقتدار عليهما يتوقف على الاتصاف بهذين

الوصفين وهو امر يحصل ويكتسب من علوم متعددة لعدم سلامة تحصل في جمع البلاغة الى تلك العلوم جعلا لعلم
المعاني والبيان واما تحقيق قوله والثاني اى تمييز الفصيح من غيره يعني معرفة ان هذا الكلام فصيح وذلك غير فصيح
فهو انه مركب اجزاؤه تمييز السالم من الغرابة عن غيره اى معرفة ان هذا سالم من الغرابة دون ذلك ليحترز عن
الغرابة وتمييز السالم من المخالفة عن غيره وهكذا جميع اسباب الاخلال بالفصاحة ثم تمييز السالم من الغرابة عن غيره يتبين
في علم متن اللغة اذ به يعرف ان تكاكاتم ومسرجا غريبة بخلاف اجتمعتم وكالسراج والا عن تتبع الكتب المتداولة و
احاط بمعاني المفردات المانوسة علم ان ما عداها مما يفتقر الى تنقير وتخريج فهو غير سالم من الغرابة اذ بضدها
تتبين الاشياء وتمييز السالم من مخالفة القياس عن غيره يتبين في علم الصرف اذ به يعرف ان الاجلل مخالف للقياس
دون الاجل وقس على هذا البواقي فاتضح ان تمييز الفصيح من غيره منه ما يبين اى يوضح في علم متن اللغة كالغرابة
اعني تمييز السالم من الغرابة عن غيره وانما قال متن اللغة يعني معرفة اوضاع المفردات لان اللغة قد يطلق على
جميع الاقسام العربية او في علم التصريف كمخالفة القياس او في علم النحو كضعف التاليف والتعقيد اللفظي
او يدرك بالحس كالتنافر اذ به يدرك ان مستشزرا متنافر دون مرتفع وكذا تنافر الكلمات فهو اى ما يبين
في هذه العلوم او يدرك بالحس ما عدا التعقيد المعنوي اذ لا يعرف بتلك العلوم ولا بالحس تمييز السالم من التعقيد
المعنوي عن غيره والغرض من هذا الكلام تعيين ما يبين في العلوم المذكورة او يدرك بالحس ليحترز بها عما يجب
ان يحترز عنه ليعلم انه لم يبق لنا مما يرجع اليه البلاغة الا الاحتراز عن الخطاء في التادية وتمييز السالم من التعقيد
عن غيره ليحترز عن التعقيد فمست الحاجة الى علم به يحترز عن الخطاء وعلم به يحترز عن التعقيد ليتم امر البلاغة فوضعوا
لذلك علم المعاني والبيان وسموهما علم البلاغة لما كان مزيد اختصاص لهما بها والى هذا اشار بقوله وما يحترز
به عن الاول اعني الخطاء في التادية علم المعاني فالمراد بالاول اول الامرين الباقيين اللذين احتيج الى الاحتراز
عنهما واما الاول المقابل للثاني الذي هو تمييز الفصيح عن غيره فانما هو الاحتراز عن الخطاء لا نفس الخطاء وما يحترز
به عن التعقيد المعنوي علم البيان فظهر ان علم البلاغة منحصر في علمي المعاني والبيان وان كانت البلاغة ترجع
الى غيرهما من العلوم ايضا وعليك بالتامل في هذا المقام فانه من مزال الاقدام ثم احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة
الى علم اخر فوضعوا لذلك علم البديع واليه اشار بقوله وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع ولما كان
هذا المختصر في علم البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده في الفنون الثلثة وكثير من الناس يسمي الجميع علم البيان و
بعضهم يسمي الاول علم المعاني والاخيرين يعني البيان والبديع علم البيان والثلثة علم البديع ولا يخفى
وجوه المناسبة والله اعلم الفن الاول علم المعاني قدمه على البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب لان وانما
البيان علم يعرف به ايراد المعنى الواحد في تراكيب مختلفة بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال ففيه زيادة اعتبار
ليست في علم المعاني والمفرد مقدم على المركب طبعا وقبل الشروع في مقاصد العلم اشار الى تعريفه وضبط ابوا
به لئلا يكون للطالب زيادة بصيرة ولان كل علم فهو مسائل كثيرة تضبطها جهة واحدة باعتبارها تعد علما
واحدا تفرد بالتدوين ومن حاول تحصيل مسائل كثيرة تضبطها جهة واحدة فعليه ان تعرفها بتلك الجهة لئلا يفوته ما

ما يعنيه ولا يضيع وقته فيما لا يعنيه فقال وهو علم اي ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية ويقال لها الصناعة
ايضا بيان ذلك ان واضع هذا الفن مثلا وضع عدة اصول مستنبطة من تراكيب البلغاء يحصل من ادراكها ومزاولتها
قوة بها تمكن من استحضارها والالتفات اليها وتفصيلها متى اريد وهي العلم ولذا قالوا وجه الشبه بين العلم والحيوة
كونهما جهتي ادراك الا ترى انك اذا قلت فلان يعلم النحو لا تريد ان جميع مسائله حاضرة في ذهنه بل تريد ان
له حالة بسيطة اجمالية هي مبدأ لتفاصيل مسائله بها يتمكن من استحضارها ويجوز ان يريد بالعلم نفس الاصول
والقواعد لانه كثيرا ما يطلق عليها ثم المعرفة يقال للادراك الجزئي او البسيط والعلم للكلي والمركب ولذا يقال عرفت
الله دون علمته وايضا للمعرفة يقال للادراك المسبوق بالعدم وللاخير من الادراكين لشيء واحد اذا تخلل
بينهما عدم بان ادرك اولا ثم ذهل عنه ثم ادرك ثانيا والعلم للادراك المجرد من هذين الاعتبارين ولذا يقال
الله تعالى عالم ولا يقال عارف والمص قد جرى على استعمال المعرفة في الجزئيات فقال يعرف به احوال اللفظ
العربي دون يعلم فكانه قال هو علم يستنبط منه ادراكات جزئية هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات الاحوال
المذكورة بمعنى ان اي فرد يوجد منها امكننا ان نعرفه بذلك العلم لا انها تحصل جملة بالفعل لان وجود ما لا نهاية
له محال وعلى هذا اندفع ما قيل ان اريد معرفة الجميع فهو محال لانها غير متناهية او البعض الغير المعين فهو تعريف بالمجهول
او المعين فلا دلالة عليه وكذا ما قيل ان اريد الكل فلا يكون هذا العلم حاصلا لاحد او البعض فيكون حاصلا لكل من عرف مسئلة
منه والمراد باحوال اللفظ الامور العارضة له من التقديم والتاخير والتعريف والتنكير وغير ذلك ووصف الاحوال
بقوله التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال احتراز عن الاحوال التي ليست بهذه الصفة كالاعلال والادغام والرفع والنصب
وما اشبه ذلك مما لا بد منه في تادية اصل المعنى وكذا المحسنات البديعية من التجنيس والترصيع ونحوهما مما يكون بعد رعاية
المطابقة وهو قرينة خفية على ان المراد انه علم يعرف به هذه الاحوال من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال
اذ لولا اعتبار هذه الحيثية للزم ان يكون علم المعاني عبارة عن معرفة هذه الاحوال بان يتصور معنى التعريف والتنكير و
التقديم والتاخير مثلا وهذا واضح لزومه وفساده وبهذا يخرج علم البيان من هذا التعريف لان كون اللفظ حقيقة
او مجازا او كناية مثلا وان كانت احوالا للفظ قد يقتضيها الحال لكن لا يبحث عنها في علم البيان من حيث
انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ ليس فيه ان الحال الفلاني يقتضي ايراد تشبيه او استعارة او كناية او
نحو ذلك فان قلت اني الان احوال اللفظ هي التاكيد والذكر والحذف ونحو ذلك وهي بعينها الاعتبار المناسب
الذي هو مقتضى الحال كما يفصح عنه لفظ المفتاح حيث يقول الحال المقتضية للتاكيد او الذكر او الحذف الى غير
ذلك فكيف يصح قوله الاحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال الا تلك الاحوال بعينها قلت قد تسامحنا في
القول بان مقتضى الحال هو التاكيد والذكر والحذف ونحو ذلك بناء على انها هي التي بها يتحقق مقتضى الحال و
الا فمقتضى الحال عند التحقيق كلام مؤكد وكلام تذكر فيه المسند اليه ويحذف وعلى هذا القياس ومعنى مطابقة الكلام
لمقتضى الحال ان الكلام الذي يورده المتكلم يكون من جزئيات ذلك الكلام ويصدق هو عليه صدق الكلي على الجزئي
مثلا يصدق على ان زيدا قائم انه كلام مؤكد وعلى زيد قائم انه كلام ذكر فيه المسند اليه وعلى قولنا الهلال والله

انه كلام حذف فيه المسند اليه وظاهر ان تلك الاحوال هي التي بها يتحقق مطابقة هذا الكلام لما هو مقتضى الحال في التحقيق
فافهم واحوال الاسناد ايضا من احوال اللفظ العربي باعتبار ان كون الجملة مؤكدة او غير مؤكدة اعتبار راجع اليها
وتخصيص اللفظ بالعربي مجرد اصطلاح لان هذه الصناعة انما وضعت لمعرفة احوال اللفظ العربي لا غير واما تعريف
صاحب المفتاح علم المعاني بانه تتبع خواص تراكيب الكلام في الافادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها
عن الخطا في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره ففيه وجهين الاول ان التتبع ليس بعلم ولا صادق عليه فلا يصح
تعريف شيء من العلوم به والثاني انه فسر التراكيب بتراكيب البلغاء حيث قال واعني بتراكيب الكلام التراكيب الصادرة
عمن له فضل تمييز ومعرفة وهي تراكيب البلغاء ولا خفاء في ان معرفة البليغ من حيث انه بليغ متوقفة على معرفة
البلاغة وقد عرفها في كتابه بقوله البلاغة بلوغ المتكلم في تادية المعاني حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب
حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها فان اراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب
البلغاء وهو الظاهر فقد جاء الدور وان اراد غيرها فلم يبينه واجيب عن الاول بانه اراد بالتتبع المعرفة كما صرح به
في كتابه اطلاقا للملزوم على اللازم تنبيها على انه معرفة حاصلة من تتبع تراكيب البلغاء حتى ان معرفة العرب ذلك
بحسب السليقة لا تسمى علم المعاني ولغويات الادباء يشهد بتعين المجاز وعن الثاني بعد تسليم دلالة كلام السكاكي
على انه فسر التراكيب بتراكيب البلغاء بان المراد بها تراكيب البلغاء الموصوفين بالبلاغة ومعرفتهم لا يتوقف
على معرفة البلاغة بالمعنى المذكور اذ يجوز ان يعرف بحسب عرف الناس ان امرأ القيس مثلا بليغ فيتتبع خواص
تراكيبه من غير ان يتصور المعنى المذكور للبلاغة كما يمكن لكل واحد من العوام ان يعرف فقهاء البلد فيتتبع اقوالهم من
غير ان يعرف ان الفقه علم بالاحكام الشرعية الفرعية المكتسب من ادلتها التفصيلية وهو ظاهر واقول لا يفهم
من قوله توفية خواص التراكيب حقها الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تركيب له في المورد الذي يليق به و
المقام الذي يناسبه بان يستعمل مثلا ان زيدا قائم فيما اذا كان المخاطب شاكا او منكرا او والله ان زيدا لقائم فيما اذا كان مصرا
على انكاره وزيدا ضربت فيما اذا كان المخاطب حاكما مشوبا بالصواب والخطا لان خاصية ان زيدا قائم ان يكون لنفي
شك او رد انكار وخاصية زيدا ضربت ان يكون للحصر والتخصيص الى غير ذلك فتوفيتها حقها ان يورد التركيب في مورده
وفيما هو له وهذا بعينه معنى تطبيق الكلام لمقتضى الحال فمعنى توفية خواص التراكيب حقها ان يورد كل كلام موافقا لمقتضى
الحال فالمراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب ذلك المتكلم لا البليغ عن ذلك خلل في تادية المعاني وكذا قوله وايراد
انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها لا معنى له الا ان يكون ذلك بحيث يورد كل تشبيه ومجاز وكناية كما ينبغي
وعلى ما هو حقه وليس المعنى على انه يورد تشبيهات البلغاء ومجازاتهم على وجهها وهذا في غاية الحسن ونهاية اللطافة
والعجب من المص وغيره كيف خفي عليهم هذا المعنى مع وضوحه وكيف ظنوا بالسكاكي انه اخذ في تعريف بلاغة المتكلم تراكيب
البلغاء فيعرف الشيء بنفسه ومفاسد قلة التامل مما يضيق عن الاحاطة بها نطاق البيان ثم الاوضح في تعريف علم
المعاني انه علم يعرف به كيفية تطبيق الكلام العربي لمقتضى الحال وينحصر المقصود من علم المعاني في ثمانية ابواب انحصار الكل
في اجزائه لا الكلي في جزئياته والا لصدق علم المعاني على كل باب فظاهر هذا الكلام مشعر بان العلم عبارة عن نفس القواعد

على ما مر وتعريف العلم وبيان الانحصار والتنبيه الآتي خارجة عن المقصود الاول احوال الاسناد الخبري الثاني احوال المسند اليه الثالث احوال المسند الرابع احوال متعلقات الفعل الخامس القصر السادس الانشاء السابع الفصل والوصل الثامن الايجاز والاطناب والمساواة وانما انحصر فيها لان الكلام اما خبر او انشاء لانه لا محالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم وتفسيرها بوقوع النسبة او لا وقوعها او بايقاع النسبة وانتزاعها خطأ في هذا المقام لانه لا يشمل النسبة الانشائية فلا يصح التقسيم بل النسبة ها هنا هو تعلق احد جزئي الكلام بالآخر بحيث يصح السكوت عليه سواء كان ايجابيا او سلبيا او غيرهما كما في الانشائيات فالكلام ان كان لنسبته خارج في احد الازمنة الثلثة اي بان يكون بين الطرفين في الخارج نسبة ثبوتية او سلبية تطابقه اي تطابق تلك النسبة ذلك الخارج بان يكونا ثبوتيين او سلبيين او لا تطابقه بان يكون احدهما ثبوتيا والآخر سلبيا فخبر اي فالكلام خبر والا اي وان لم يكن لنسبته خارج كذلك فانشاء وسيزداد هذا وضوحا في اول التنبيه والخبر لا بد له من مسند اليه ومسند واسناد والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا او في معناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والظرف ونحو ذلك وهذا الاخير تخصيصه بالخبر لان الانشاء ايضا لا بد له مما ذكر وقد يكون للمسند ايضا متعلقات وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر او بغير قصر وكل جملة قرنت باخرى اما معطوفة عليها او غير معطوفة والكلام البليغ اما زائد على اصل المراد لفائدة احترز به عن التطويل على ما سيجيء ولا حاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ لان ما لا فائدة فيه لا يكون مقتضى الحال فالزائد لا لفائدة لا يكون بليغا او غير زائد هذا كله ظاهر لكن لا طائل تحته لان جميع ما ذكر من القصر والوصل والفصل والايجاز ومقابليه انما هي من احوال الجملة او المسند اليه او المسند فالذي يتم ان يقال بيان سبب افراد هذه الاحوال عما سبق وجعل كل واحد من هذه الاحوال بابا برأسه والا فنقول ان كون المسند اليه او المسند مقدما او مؤخرا معرفا او منكرا الى غير ذلك من الاحوال فلم لم تجعل كل من هذه الاحوال بابا على حدة ومن رام تقرير هذا بالترديد بين النفي والاثبات ففي كلامه اكثر واظهر فالاقرب ان يقال اللفظ اما جملة او مفرد فاحوال الجملة هي الباب الاول والمفرد اما عمدة او فضلة والعمدة اما مسند اليه او مسند فجعل احوال هذه الثلثة ابوابا ثلثة تمييزا بين الفضلة والعمدة والمسند اليه والمسند ثم لما كان من هذه الاحوال ما له مزيد غموض وكثرة ابحاث وتعدد طرق وهو القصر افرد بابا خامسا وكذا من احوال الجملة ما له مزيد شرف وفيه اهتمام بزيادة اهتمام وهو الفصل والوصل فجعل بابا سادسا والانشاء من احوال الجملة ولذا لم يقل احوال القصر واحوال الفصل والوصل ولما كان من الاحوال ما لا يختص بمفرد ولا جملة بل يجري فيهما وكان له شيوع وتفاريع كثيرة جعل بابا سابعا وهذه كلها احوال يشترك فيها الخبر والانشاء ولما كان ههنا ابحاث راجعة الى الانشاء خاصة جعل الانشاء بابا ثامنا فاختصر المصنف في ثمانية ابواب

تنبيه وسم هذا البحث بالتنبيه لانه قد سبق منه ذكر ما في قوله تطابقه او لا تطابقه وقد علم ان الخبر كلام يكون لنسبته خارج في احد الازمنة الثلثة تطابقه او لا تطابقه فالخبر على هذا المعنى الكلام المخبر به كما في قولهم الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب وقد يقال بمعنى الاخبار كما في قولهم الصدق هو الخبر عن الشيء على ما هو به بدليل تعديته بعن فلا دور وهو ايضا الصدق والكذب يوصف بهما الكلام والمتكلم والمذكور في تعريف الخبر صفة الكلام بمعنى مطابقة نسبته للواقع وعدمها والخبر عن الشيء بانه كذا التعريف لما هو صفة المتكلم فلا دور والتقول على انحصار الخبر في الصادق والكاذب

خلافا للجاحظ ثم اختلف القائلون بالانحصار في تفسيرهما فذهب الجمهور الى ما ذكره المصنف بقوله صدق الخبر مطابقته اي مطابقة حكمه فان رجوع الصدق والكذب الى الحكم اولا وبالذات والى الخبر ثانيا وبالواسطة للواقع وهو الخارج الذي يكون لنسبة الكلام الخبري وكذبه عدمها اي عدم مطابقته للواقع بيان ذلك ان الكلام الذي دل على وقوع نسبة بين شيئين اما بالثبوت بان هذا ذاك او بالنفي بان هذا ليس ذاك فمع قطع النظر عما في الذهن من النسبة لا بد وان يكون بينهما نسبة ثبوتية او سلبية لانه اما ان يكون هذا ذاك او لم يكن فمطابقة هذه النسبة التي في الذهن المفهومة من الكلام لتلك النسبة الواقعة الخارجية بان يكونا ثبوتيين او سلبيين صدق وعدمها كذب وهذا معنى مطابقة الكلام للواقع والخارج وما في نفس الامر فاذا قلت ابيع واردت به الاخبار الحالي فلا بد له من وقوع بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ تقصد مطابقته لذلك الخارج بخلاف بعت الانشائي فانه لا خارج له تقصد مطابقته بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له ولا يقدح في ذلك ان النسبة من الامور الاعتبارية دون الخارجية للفرق الظاهر بين قولنا القيام حاصل لزيد في الخارج وحصول القيام له امر متحقق موجود في الخارج فانا لو قطعنا النظر عن ادراك الذهن وحكمه فالقيام حاصل له وهذا معنى وجود النسبة الخارجية وقيل قائله النظام ومن تابعه صدق الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان ذلك الاعتقاد خطأ غير مطابق للواقع وكذب الخبر عدمها اي عدم مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان خطأ فقول القائل السماء تحتنا معتقدا ذلك صدق وقوله السماء فوقنا غير معتقد كذب والواو في قوله ولو كان خطأ للحال وقيل للعطف اي لو لم يكن خطأ ولو كان خطأ والمراد بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم او الراجح فيعم العلم وهو حكم جازم لا يقبل التشكيك والاعتقاد المشهور وهو حكم جازم يقبله والظن وهو الحكم بالطرف الراجح فالخبر المعلوم والمعتقد والمظنون صادق والموهوم كاذب لانه الحكم بخلاف الطرف الراجح واما المشكوك فلا يتحقق فيه الاعتقاد لان الشك عبارة عن تساوي الطرفين والتردد فيهما من غير ترجيح فلا يكون صادقا ولا كاذبا وثبتت الواسطة اللهم الا ان يقال اذا انتفى الاعتقاد تحقق عدم المطابقة للاعتقاد فيكون كاذبا لا يقال المشكوك ليس بخبر ليكون صادقا او كاذبا لانه لا حكم معه ولا تصديق بل مجرد تصور كما صرح به ارباب المعقول لانا نقول لا حكم ولا تصديق للشاك بمعنى انه لم يدرك وقوع النسبة او لا وقوعها وذهنه لم يحكم بشيء من النفي والاثبات لكنه اذا تلفظ بالجملة الخبرية وقال زيد في الدار مثلا مع شكه فكلامه خبر لا محالة بل اذا تيقن ان زيدا ليس في الدار وقال زيد في الدار فكلامه خبر لا محالة وهو ظاهر وتمسك النظام بدليل قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فانه تعالى سجل عليهم بانهم كاذبون في قولهم انك لرسول الله مع انه مطابق للواقع فلو كان الصدق عبارة عن مطابقة الواقع لما صح هذا ورد هذا الاستدلال بان المعنى لكاذبون في الشهادة وادعائهم فيها المواطاة فالتكذيب راجع الى قولهم نشهد باعتبار تضمنه خبرا كاذبا وهو ان شهادتنا هذه من صميم القلب وخلوص الاعتقاد بشهادة انّ واللام والجملة الاسمية او التكذيب راجع الى التسمية اي انه غير مطابق للواقع لكونهم المنافقين الذين يقولون بالسنتهم ما ليس في قلوبهم وما قيل انه راجع الى قولهم نشهد وانه خبر غير مطابق للواقع ليس بشيء لانا لا نسلم انه خبر بل انشاء لظهور انه ليس بخبر

او المعنى انهم لكاذبون في تسميتها اي في تسمية هذه الاخبار الخالية عن المواطاة شهادة لان المواطاة مشروطة في الشهادة وفيه نظر لان مثل هذا يكون غلطا في اطلاق اللفظ لا كذبا لان تسمية شيء بشيء ليس من باب الاخبار فاشتراط المواطاة في مطلق الشهادة ممنوع وحاصل الجواب منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله مستندا بهذين الوجهين ثم الجواب على تقدير التسليم بما اشار اليه بقوله او المشهود به اي المعنى انهم لكاذبون في المشهود به اعني قولهم انك لرسول الله لكن لا في الواقع بل في زعمهم الفاسد واعتقادهم الكاسد لانهم يعتقدون انه غير مطابق للواقع فيكون كاذبا عندهم لكنه صادق في نفس الامر لوجود المطابقة فيه فليتامل لئلا يتوهم ان هذا اعتراف بكون الصدق والكذب باعتبار مطابقة الاعتقاد وعدمها فبين المعنيين بون بعيد فتفاوت تشديد فظهر بما ذكرنا فساد ما قيل ان الجواب الحقيقي منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله والوجوه الثلثة لبيان السند واعلم ان ههنا وجها آخر لم يذكره القوم وهو ان يكون التكذيب راجعا الى حلف المنافقين وزعمهم انهم لم يقولوا لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله لما ذكر في الصحيح البخاري عن زيد ابن ارقم انه قال كنت في غزاة فسمعت عبد الله ابن ابي بن سلول يقول لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله ولو رجعنا من عنده ليخرجن الاعز منها الاذل فذكرت ذلك لعمي فذكره للنبي صلى الله عليه وآله فدعاني فحدثته فارسل رسول الله صلعم الى عبد الله ابن ابي واصحابه فحلفوا ما قالوا فكذبني رسول الله صلى الله عليه وآله وصدقه فاصابني هم لم يصبني مثله قط فجلست في البيت فقال لي عمي ما اردت الى ان كذبك رسول الله صلعم وآله ومقتك فانزل الله اذا جاءك المنافقون فبعث الي النبي صلعم وآله فقرأها فقال ان الله صدقك يا زيد والجاحظ انكر انحصار الخبر في الصادق والكاذب واثبت الواسطة وتحقيق كلامه ان الخبر اما مطابق للواقع او لا وكل منهما اما مع اعتقاد انه مطابق او اعتقاد انه غير مطابق او بدون الاعتقاد فهذه ستة اقسام واحد منها صادق وهو المطابق للواقع مع اعتقاد انه مطابق وواحد منها كاذب وهو غير مطابق مع اعتقاد انه غير مطابق والباقي ليس بصادق ولا كاذب فعنده صدق الخبر مطابقته للواقع مع الاعتقاد بانه مطابق وكذب الخبر عدمها مع عدمها اي عدم مطابقته للواقع مع اعتقاد انه غير مطابق ويلزم في الاول مطابقة الخبر للاعتقاد وفي الثاني عدمها ضرورة توافق الواقع والاعتقاد في الصورتين وغيرهما وهي الاربعة الباقية اعني المطابقة مع اعتقاد اللامطابقة او بدون الاعتقاد وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة او بدون الاعتقاد ليس بصدق ولا كذب فكل من الصدق والكذب بتفسيره اخص منه بتفسير الجمهور والنظام لانه اعتبر في كل منهما جميع الامرين اللذين اكتفوا بواحد منهما فليتدبر فكثيرا ما يقع الخبط في هذا المقام في تقرير مذهب النظام وقد وقع ههنا في شرح المفتاح ما يقضي منه العجب واستدل الجاحظ بدليل قوله تعالى افترى على الله كذبا ام به جنة لان الكفار حصروا اخبار النبي صلى الله عليه وآله بالحشر والنشر في الافتراء والاخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو ولا شك ان المراد بالثاني اي الاخبار حال الجنة غير الكذب لانه قسيمه اي لان الثاني قسيم الكذب اعني الافتراء وقسيم الشيء يجب ان يكون غيره وغير الصدق لانهم لم يعتقدوه اي الصدق المراد مع عنده كلا تكذيبا لا يريدون بكلامه الصدق الذي هو بزعمهم اعتقادهم ولو قال لانهم اعتقدوا عدمه لكان اظهر

والجنة لا دلالة لقوله ام به جنة على معنى ام صدق بوجه من الوجوه فلا يجوز ان يعبر به عنه فمرادهم بكون كلامه خبرا حال الجنة غير الصدق وغير الكذب وهم عقلاء من اهل اللسان عارفون باللغة فيجب ان يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب ليكون هذا منه بزعمهم وان كان صادقا في نفس الامر فعلم ان الاعتراض بانه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق ليس بشيء لانه لم يجعل عدم اعتقاد الصدق دليلا على عدم كونه صادقا بل على عدم ارادتهم كونه صادقا على ما قررنا والفرق ظاهر ورد هذا الدليل بان المعنى اي معنى ام به جنة ام لم يفتر فعبر عنه اي عن عدم الافتراء بالجنة لان المجنون يلزمه ان لا افتراء له لانه الكذب عن عمد ولا عمد للمجنون فالثاني ليس قسيما للكذب بل لما هو اخص منه اعني الافتراء فيكون هذا حصرا للخبر الكاذب بزعمهم في نوعيه اعني الكذب عن عمد والكذب لا عن عمد ولو سلم ان الافتراء بمعنى الكذب فالمعنى اقصد الافتراء اي الكذب ام لم يقصد بل كذب بلا قصد لما به من الجنة فان قلت الافتراء هو الكذب مطلقا والتقييد خلاف الاصل فلا يصار اليه بلا دليل قلت الاولى ان المعنى افترى ام لم يفتر بل به جنون وكلام المجنون ليس بخبر لانه لا قصد له يعتد به ولا شعور فيكون مرادهم حصره في كونه خبرا كاذبا او ليس بخبر فلا يثبت خبر لا يكون صادقا ولا كاذبا قلت يكفي دليلا على التقييد نقل اهل اللغة واستعمال العرب ولا نسلم ان للقصد والشعور مدخلا في خبرية الكلام فان قول المجنون او النائم او الساهي زيد قائم كلام ليس بانشاء فيكون خبرا ضرورة انه لا واسطة بينهما وفيه بحث واعلم ان المشهور فيما بين القوم ان احتمال الصدق والكذب من خواص الخبر لا يجري في غيره من المركبات مثل الغلام الذي لزيد ويا زيد الفاضل ونحو ذلك مما يشتمل على نسبة وذكر بعضهم انه لا فرق بين النسبة في المركب الاخباري وغيره الا بانه ان عبر عنها بكلام تام يسمى خبرا او تصديقا كما في قولنا زيد انسان او فرس والا يسمى مركبا تقييديا وتصورا كما في قولنا يا زيد الانسان او الفرس فاياما كان فالمركب اما مطابق فيكون صادقا او غير مطابق فيكون كاذبا فيا زيد الانسان صادق ويا زيد الفرس كاذب ويا زيد الفاضل محتمل وفيه نظر لوجوب علم المخاطب بالنسبة في المركب التقييدي دون الاخباري حتى قالوا ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار والاخبار بعد العلم بها اوصاف فالحق ان الصدق والكذب كما ذكره الشيخ انما يتوجهان الى ما قصد المتكلم اثباته او نفيه والنسبة الوصفية ليست كذلك ولو سلم فاطلاق الصدق والكذب على المركب الغير التام مخالف لما هو العمدة في تفسير الالفاظ في اللغة والعرف وان اريد تجديد اصطلاح فلا مشاحة

الباب الاول احوال الاسناد الخبري

وهو ضم كلمة او ما يجري مجراها الى الاخرى بحيث يفيد الحكم بان مفهوم احديهما ثابت لمفهوم الاخرى او منفي عنه وهذا اولى من تعريفه بانه الحكم بمفهوم لمفهوم بانه ثابت له او منفي عنه كما في المفتاح للقطع بان المسند اليه والمسند من اوصاف الالفاظ في عرفهم وانما ابتدأ بالباب الخبري لكونه اعظم شانا واتم فائدة لانه هو الذي يتصور بالصور الكثيرة وفيه يقع الصناعات العجيبة وبه يقع غالبا المزايا التي بها التفاضل ولكونه اصلا في المعنى لان الانشاء انما يحصل منه باشتقاق كالامر والنهي او نقل كعسى ونعم وبعت واشتريت او زيادة اداة كالاستفهام والتمني وما اشبه ذلك ثم قدم بحث احوال الاسناد على احوال المسند اليه والمسند مع تأخر النسبة عن الطرفين لان علم المعاني انما يبحث عن احوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا اليه او مسندا وهذا الوصف انما يتحقق بعد تحقق الاسناد

لانه مالم يسند احد اللفظين الى الآخر لم يصر احدهما مسندا اليه والآخر مسندا او المتقدم على النسبة انما هو ذات الطرفين

ولا يجب لنا عينا الا شك ان قصد المخبر اي من يكون بصدد الاخبار والاعلام لا من يتلفظ بالجملة الخبرية فانه كثيرا ما تورد

الجملة الخبرية لاغراض اخر سوى افادة الحكم او لازمه كقوله تعالى حكاية عن امراة عمران رب اني وضعتها انثى اظهارا

للتحسر على خيبة رجائها وعكس تقديرها والتحزن الى ربها لانها كانت ترجو وتقدر ان تلد ذكرا وقوله تعالى حكاية

عن ذكريا عليه السلم رب اني وهن العظم مني اظهارا للضعف والتخشع وقوله لا يستوي القاعدون من المومنين

الآية اذكارا لما بينهما من التفاوت العظيم ليتانف القاعد ويترفع بنفسه عن انحطاط منزلته ومثله قل هل

يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون وتحريكا لحمية الجاهل وامثال هذا اكثر من ان تحصى وكفاك شاهدا على ما ذكرت

قول الامام المرزوقي في قوله قومي هم قتلوا اميم اخي فاذا رميت يصيبني سهمي هذا الكلام تحزن وتفجع وليس باخبار لكنه

اذا كان بصدد الاخبار فلا شك ان قصده بخبره افادة المخاطب اما الحكم كقوله زيد قائم لمن لا يعرف انه قائم او كونه

اي المخبر عالما به اي بالحكم كقولك قد حفظت التورية لمن حفظه والمراد بالحكم ههنا وقوع النسبة مثلا او لا وقوعها

لظهور ان ليس قصد المخبر افادة انه اوقع النسبة او انه عالم بانه اوقعها وايضا لو اريد هذا لما كان للانكار الحكم

معنى لامتناع ان يقال انك لم توقع النسبة فان قلت قد اتفق القوم على ان مدلول الخبر انما هو حكم المخبر بوجود المعنى

الاثبات وبعدمه في النفي وانه لا يدل على ثبوت المعنى او انتفائه والا لما وقع شك من سامع في خبر يسمعه

بل علم ثبوت ما اثبته وانتفاء ما نفى اذ لا معنى للدلالة الا افادة العلم بذلك الشي ولما صح ضرب زيد الا وقد

وجد منه الضرب لئلا يلزم اخلاء اللفظ عن معناه الذي وضع له ولما تحقق الكذب اصلا وللزوم التناقض

في الواقع عند الاخبار بامرين متناقضين قلت ظاهر ان العلم بثبوت الشي لا يستلزم ثبوته فكانهم ارادوا

انه لا يدل على ثبوت المعنى في الواقع قطعا بحيث لا يحتمل عدم الثبوت والا فانكار دلالة الخبر على ثبوت المعنى

او انتفائه معلوم البطلان قطعا اذ لا معنى للدلالة الا فهم المعنى منه ولا شك انك اذا سمعت خرج زيد فهم

منه انه خرج وعدم الخروج احتمال عقلي ولهذا يصح اذا قيل لك من اين تعلم هذا ان تقول سمعته من فلان ولو

كان مفهوم القضية هو الحكم بالثبوت والانتفاء لكان مفهوم جميع القضايا متحققا دائما فلم يصح قولهم بان

مفهومي زيد قائم وزيد ليس بقائم متناقضان لامتناع تحقق المتناقضين ثم نحي ما ذكره بعض المحققين وهو ان

جميع الاخبار من حيث اللفظ لا يدل الا على الصدق واما الكذب فليس بمدلوله بل هو نقيضه وقولهم يحتمله لا يريدون

ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المراد انه يحتمله من حيث هو اي لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا

ويسمى الاول اي الحكم الذي يقصد بالخبر افادته فائدة الخبر والثاني اي كون المخبر عالما به لازمها اي لازم فائدة

الخبر لما ذكر في المفتاح ان الفائدة الاولى بدون هذه الثانية تمتنع وهي بدون الاولى لا تمتنع كما هو حكم اللازم المجهول

المساواة اي اللازم الاعم بحسب الواقع والاعتقاد فان الملزوم بدونه يمتنع وهو بدون الملزوم لا يمتنع تحققا بهو

لمعنى العموم فعلى هذا فائدة الخبر هي الحكم ولازمها كون المخبر عالما به ومعنى اللزوم انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به من غير

عكس كما في حفظت التورية وزعم العلامة في شرح هذا الكلام من المفتاح ان فائدة الخبر هي استفادة السامع من الخبر الحكم

وهذا هو اي استفادة منه ان المخبر عالم بالحكم وهو خلاف ما صرح به صاحب المفتاح في بحث التعريف للمسند اليه لكنه يوافق ما اورده

في تفسير هذا الكلام حيث قال اي يمتنع ان لا يحصل العلم الثاني وهو علم المخاطب بان المخبر عالم بهذا الحكم من الخبر نفسه عند حصول العلم الاول

وهو علمه بذلك الحكم من الخبر نفسه الا لو لم يحصل بعدم حصوله عنده اما لانه قد حصل قبل او لم يحصل بعد والاول باطل لان العلم بكون المخبر

عالما بالحكم للمدعى فيه هو ان يكون هذا الحكم حاصلا في ذهنه ضرورة وان لم يجب ان يكون حصوله في ذلك الخبر وكذا الثاني لان علمه حصوله

من سماع الخبر من المخبر اذ التقدير ان حصولهما انما هو من نفس الخبر فثبت ان الاول بقوله لامتناع حصول الثاني قبل حصول

الاول مع ان الثاني يقول يمتنع ان سماع الخبر من المخبر كاف في حصول الثاني منه ولا يمتنع ان لا يحصل العلم الاول من الخبر نفسه

عند حصول الثاني لجواز ان يكون الاول حاصلا قبل حصول الثاني فلا يمكن حصوله لامتناع حصول الحاصل كالعلم بكونه حافظا

للتورية وح يكون تسمية هذا الحكم فائدة الخبر بناء على انه من شانه ان يستفاد من الخبر فان قيل كثيرا ما نسمع خبرا ولا يخطر

ببالنا ان صورة هذا الحكم حاصلة في ذهن المخبر ام لا والثاني اذا سمعنا خبرا وحصل لنا منه العلم يكون مخبره عالما به تحصيل

في ذهننا صورة هذا الحكم سواء علمناه قبل او لا فيكون الاول حاصلا غايته انه لا يكون علما جديدا فالجواب عن الاول

ان العلم بكون صورة الحكم حاصلة في ذهن المخبر ضروري لوجود علته اعني سماع الخبر والذهول انما هو عن العلم بهذا العلم وهو

جائز وفيه نظر ويمكن ان يقال ان لازم فائدة الخبر هو كون المخبر عالما بالحكم اعني حصول صورة الحكم في ذهنه وهذا محقق ضرورة

سواء علم السامع ان المخبر عالم بالحكم او لم يعلم لكن هذا ينافي تفسير المصنف عن الثاني ان الذهن اذا التفت الى ما هو

مخزون عنده واستحضره لا يقال انه علم ولو سلم فان الغرض منه انه يستحضر المخبر شاهدا اياه فانه تحصيل العلم الثاني

دون الاول وهذا يتم مقصودنا فان قيل لا نسلم انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به لجواز ان يكون خبره مظنونا او مشكوكا

او موهوما او كذبا محضا قلنا ليس المراد بالعلم ههنا الاعتقاد الجازم المطابق بل حصول صورة هذا الحكم في ذهنه وهذا ضروري

في كل عاقل تصدى للاخبار وقد ينزل المخاطب العالم بهما اي بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل فيلقى اليه الخبر وان كان

عالما بالفائدة لعدم جريه على موجب العلم فان من لا يجري على مقتضى العلم هو والجاهل سواء كما يقال للعالم التارك للصلوة

الصلوة واجبة لان موجب العلم العمل به وسائل العارف طالب بيده ما هو كتاب لان موجب العلم ترك السوال

اي عصاي في جواب ما تلك بيمينك يا موسى ونظائره كثيرة بحسب كثرة موجبات العلم قال صاحب المفتاح وان شئت فعليك

بكلام رب العزة ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الآخرة من خلاق ولبئس ما شروا به انفسهم لو كانوا يعلمون كيف

تجد صدره يصف اهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمي وآخره ينفيه عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم يعني ان نفيت

ان نفي العلم بالشي اعم من فائدة الخبر ولازمها غير ما نزل منزلة الجاهل به لا باعتبار الخطابية لان الآية

من امثلة تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل بناء على ان قوله لو كانوا يعلمون معناه لو كان لهم علم بذلك

الشري لامتنعوا منه اي ليس لهم علم به فلا يمتنعون وهذا هو الخبر الملقى اليهم لان هذا الكلام نوع عليه اشتراء الاهمال او على

ان قوله ولقد علموا لمن الآية خبر لقي اليهم مع علمهم به لان هذا الخطاب لمحمد صلعم واصحابه والا دليل على كونهم جاهلين

به وهو ظاهر على ان سبنا من الوجهين لا يوافق ما في المفتاح ثم اشار الى زيادة التعميم وان وجود الشي سواء كان

هو العلم او غيره ينزل منزلة عدمه فقال ونظيره في النفي والاثبات اي في نفي شي واثباته قوله تعالى وما رميت

اذ رميت واذا كان قصد المخبر بذكر فينبغي ان يقتصر من التركيب على قدر الحاجة حذرا من اللغو ومشار التفصيل بقوله فان
كان المخاطب خالي الذهن من الحكم او التردد فيه اي لا يكون عالما بوقوع النسبة اولا وقوعها ولا مترددا في ان النسبة هل هي واقعة
ام لا وفهم البعض لما سبق الى بعض الاوهام من انه لا حاجة الى قوله والتردد فيه لان الخلو من الحكم يستلزم الخلو من التردد فيه ضرورة
ان التردد في الحكم يوجب حصول الحكم في الذهن ليس بشيء الا ترى انك تقول ان زيدا في الدار لمن يتردد في انه هل هو فيها
ام لا ولا يحكم بشيء من النفي والاثبات بل الحكم الذهني ومنشأ فيه ان لا يجتمعان قط استغنى على لفظ المبني للمفعول
عن مؤكدات الحكم وهي ان واللام واسمية الجملة وتكريرها ونون التاكيد واما الشرطية وحروف التنبيه وحروف
الصلة وان كان المخاطب مترددا فيه اي في الحكم طالبا له حسن تقويته اي الحكم بمؤكد قال الشيخ في دلائل الاعجاز اكثر
مواقع ان بحكم الاستقراء هو الجواب لكن يشترط فيه ان يكون للسائل ظن على خلاف ما انت تجيبه به فاما ان يجعل
مجرد الجواب اصلا فيها فلا لانه يؤدي الى ان لا يستقيم لنا ان نقول صالح في جواب كيف زيد وفي الدار في جواب اين زيد حتى
يقول انه صالح وانه في الدار وهذا محال فانه به وان كان المخاطب منكرا للحكم حاكما بخلافه وجب توكيده اي الحكم بحسب الانكار قوة و
ضعفا فكلما ازداد في الانكار زيد في التاكيد كما قال الله تعالى حكاية عن رسل عيسى عليه السلام اذ كذبوا في المرة الاولى انا اليكم مرسلون
مؤكدا بان واسمية الجملة وفي المرة الثانية ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون مؤكدا بالقسم وان واللام واسمية الجملة لمبالغة
المخاطبين في الانكار حيث قالوا ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون وكان الرسل عوهم الى
الاسلام على وجه فهو اصحاب في حي ورسلا من الله تعالى ان الرسالة من رسول الله رسالة من الله ولذا قال اذ ارسلنا
اليهم اثنين فعدلوا في نفي الرسالة عن التصريح الى الكناية التي هي ابلغ وقالوا ما انتم الا بشر زعما منهم ان البشر لا يكون رسولا
والا فالبشرية في اعتقادهم انما ينافي الرسالة من الله لا من رسول الله وقوله اذ كذبوا اي الرسل الغلبة مبني على ان تكذيب
الاثنين منهم تكذيب للآخر وهو الثالث لاتحاد المرسل والمرسل به والا فالمكذب في المرة الاولى هما اثنان بدليل قوله
اذ ارسلنا اليهم اي الى اصحاب القرية وهم اهل انطاكية اثنين هما شمعون ويحيى فكذبوهما فعززنا بثالث اي قويناهما
برسول ثالث وهو بولس او حبيب النجار ويسمى الضرب الاول ابتدائيا والثاني طلبيا والثالث انكاريا ويسمى اخراج
الكلام عليها اي على الوجوه المذكورة وهي الخلو عن التاكيد في الاول والتقوية بمؤكد استحسانا في الثاني ووجوب التاكيد
بحسب الانكار في الثالث اخراجا على مقتضى الظاهر وهو اخص مطلقا من مقتضى الحال لان معناه مقتضى ظاهر الحال فكل
مقتضى الحال من غير عكس كما في صور الاخراج لا على مقتضى الظاهر فان قيل اذا جعلت المنكر كغير المنكر ومع هذا اكدت
الكلام وقلت ان زيدا لقائم يكون هذا على وفق مقتضى الظاهر لانه يقتضي التاكيد وليس على وفق مقتضى الحال لانه
يقتضي ترك التاكيد لكن ترك هذا القسم لكونه غير بليغ فح يكون بينهما عموم من وجه لا مطلق قلنا لا نم انه ليس على وفق
مقتضى الحال لان المقتضي لترك التاكيد هو الحال بحسب غير الظاهر لا مطلق الحال ولا يلزم من كونه على خلاف مقتضى
الحال بحسب غير الظاهر كونه على خلافه مطلقا لان انتفاء الخاص لا يوجب انتفاء العام على انه لا معنى لجعل الانكار كلا انكار
ثم تاكيد الكلام اذ لا يرجى اعتبار الانكار وعدمه الا بالتاكيد وتركه وكثيرا ما نصب على الظرف او المصدر اي حينا كثيرا
او اخراجا يخرج الكلام على خلافه اي على خلاف مقتضى الظاهر يعني ان وقوعه في الكلام كثير ولفظ بالاضافة الى مقابله

حتى يكون الاخراج على مقتضى الظاهر قليلا فيجعل غير السائل كالسائل اذا قدم اليه اي الى غير السائل ما يلوح له اي لغير
السائل بالخبر اي يشير اليه فيستشرف غير السائل له اي للخبر يعني ينظر اليه يقال استشرف الشيء اذا رفع راسه
ينظر اليه وبسط كفه فوق حاجبه كالمستظل من الشمس استشراف المتردد الطالب نحو قوله تعالى ولا تخاطبني في الذين
ظلموا اي لا تدعني يا نوح في شان قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك فهذا الكلام يلوح بالخبر مع ما سبق
من قوله تعالى واصنع الفلك باعيننا فصار المقام مقام ان يتردد المخاطب في انهم هل صاروا محكوما عليهم بالاغراق ام لا
ويطلبه فينزل منزلة الطالب وقيل انهم مغرقون مؤكدا اي محكوم عليهم بالاغراق والمراد ان الكلام المتقدم يشير نوع
ما الى جنس الخبر حتى ان النفس اليقظى والفهم المتسارع يكاد يتردد فيه ويطلبه لا انه يشير الى خصوص الخبر وخصوصيته
ومثله وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء حتى ضمن عليهم ان صلوتك سكن لهم ويا ايها الناس اتقوا ربكم
ان زلزلة الساعة شيء عظيم وغير ذلك مما ياتي بعد الاوامر والنواهي وهو كثير في التنزيل جدا وقال الشيخ عبد القاهر
ان في هذه المقامات لتصحيح الكلام السابق ولا تحتاج له وبيان وجه الفائدة فيه ويغني غناء الفاء ويجعل غير المنكر
كالمنكر اذا لاح اي ظهر عليه اي على غير المنكر شيء من امارات الانكار نحو قول حجل بن نضلة جاء شقيق اسم رجل
عارضا رمحه اي واضعا على العرض من عرض العود على الاناء والسيف على الفخذ فهو لا ينكر ان في بني عمه رماحا لكن
مجيئه واضعا الرمح على العرض من غير التفات وتهيؤ امارة انه يعتقد ان لا رمح فيهم بل كلهم عزل لا سلاح معهم
فينزل منزلة المنكر ويخاطب خطاب التفات بقوله ان بني عمك فيهم رماح مؤكدا بان. ومثله ثم انكم بعد ذلك
لميتون مؤكدا بان واللام وان كان مما لا ينكر لان تماديهم في الغفلة والاعراض عن العمل لما بعده من امارات
الانكار ويجعل المنكر كغير المنكر اذا كان معه اي مع المنكر ما ان تامله اي شيء من الدلائل والشواهد ان تامل المنكر
ذلك الشيء ارتدع عن انكاره ومعنى كونه مع المنكر ان يكون معلوما له او محسوسا عنده كما يقول لمنكر الاسلام الا
سلام حق من غير تاكيد لما معه من الدلايل الدالة على نبوة محمد صلى الله عليه وآله لكنه لا يتاملها ليرتدع عن الانكار
وقد يذكر في حمل لفظ الكتاب ههنا وجوه متعسفة لا فائدة في ايرادها وقوله نحو لا ريب فيه ظاهر في التمثيل
لما نحن بصدده فان قيل التمثيل به لا يكاد يصح لو جعل احد ان هذا الحكم اعني نفي الريب بالكلية مما لا يصح ان
يحكم به لكثرة المرتابين فضلا عن ان يؤكد الثاني انه قد ذكر في بحث الفصل والوصل ان قوله لا ريب فيه تاكيد القوله
ذلك الكتاب فيكون مما اكد فيه الحكم بالتكرير نحو زيد قايم زيد قايم ويكون على مقتضى الظاهر بل نقص لما انه قد يحمل
انكار المنكر كلا انكار التعويلا على ما يزيله فترك التاكيد كما جعل الريب بناء على ما يزيله كلا ريب حتى يصح نفي الريب
بالكلية مع كثرة المرتابين فيكون نظير التنزيل وجود الشيء منزلة عدمه اعتمادا على ما يزيله فالجواب عن الاول
انه لا نفي الريب على سبيل الاستغراق مع كثرة المرتابين ذكره التاويلين احدهما ما ذكره في السؤال وهو انه
جعل الريب كلا ريب تعويلا على ما يزيله وح لا يكون مثالا لما نحن فيه وثانيهما ما ذكره صاحب الكشاف وهو انه ما
نفي الريب عنه بمعنى ان احدا لا يرتاب فيه بل بمعنى انه ليس محلا لوقوع الارتياب فيه لانه من وضوح الدلالة
وسطوع البرهان بحيث لا ينبغي لاحد ان يرتاب فيه فكانه قيل هو مما لا ينبغي ان يرتاب في انه من عند الله وهذا

حكم صحيح لكن ينكره كثير من الاشقياء فينبغي ان يؤكد لكن ترك تاكيده لانهم جعلوا كغير المنكر لما معهم من الدلايل المزيلة لهذا

الانكار لو تاملوها وهو انه كلام معجز اتي به من دل على نبوته بالمعجزات الباهرة وعن الثاني ان المذكور في بحث الفصل و

الوصل انه بمنزلة التاكيد المعنوي ووزانه وزان نفسه في اعجبني زيد نفسه دفعا لتوهم السهو او التجوز فلا يكون من قبيل

التنكير لكن المذكور في دلايل الاعجاز يؤكد السؤال وهو انه قال لا ريب فيه بيان وتوكيد وتحقيق لقوله تعالى ذلك

الكتاب وزيادة تثبيت له وبمنزلة ان يقول هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب فيعيده مرة ثانية لتثبيته فان قلت قد ذكر صاحب

المفتاح ان اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر يسمى في علم البيان بالكناية وهي ذكر لازم الشيء لينتقل عنه الى ملزومه

فما وجهه قلت لعل وجهه ان ايراد الكلام في مقام لا يناسبه بحسب الظاهر كناية عن انك نزلت هذا المقام

والحال المتحقق منزلة المقام والحال الذي يطابقه ظاهر الكلام واعتبرت فيه الاعتبارات اللايقة بذلك المقام

لان هذا المعنى مما يلزمه ايراد الكلام على الوجه المذكور وينتقل عنه اليه مثلا قولك لمنكر الاسلام الاسلام حق

مجردا عن التاكيد كناية عن انك جعلت انكاره كلا انكار ونزلته منزلة من هو خالي الذهن تعويلا على ما يزيل الا

نكار لان سوق الكلام مع المنكر كسوقه مع خالي الذهن مما ينتقل عنه الى هذا المعنى ونظير ذلك ما ذكره صاحب اللباب

في شرح قوله في المهد ينطق عن سعادة جده اثر النجابة ساطع البرهان ان قوله اثر النجابة ساطع البرهان جملة

مستانفة جوابا عن سوال مقدر كانه قيل كيف ينطق بالاخبار والنطق مع انه رضيع في المهد ففي هذه الجملة اخراج الكلام

على غير مقتضى الظاهر لعدم السوال تحقيقا وذلك كناية عن ان هذا الغرابة وندوره مما لا يلوح صدقه للسامع في بادي الراي

ويحوج الى بيان كيفيته وبيان صدقه فيسوق الكلام معه مساق السايل المستفسر فذا الكيفية بيانها اثر النجابة ساطع

برهانه ووقع على هذا البواقي وما سنح الامثلة المذكورة للاعتبارات اللايقة من قبيل الاثبات سوى قوله لا ريب فيه

اشار الى التعبير بما يوهم التخصيص فقال وهكذا اعتبارات النفي من التجريد عن المؤكدات في الابتدا وتقويته

بمؤكد استحسانا في الطلب ووجوب التاكيد بحسب الانكار والامثلة ظاهرة وكذا يخرج الكلام فيهما على خلاف مقتضى الظاهر

كما ذكر فيما تقدم وههنا بحث لا بد من التنبيه عليه وهو انه لا يخفى فايدة ان في تاكيد الحكم لنفي الشك او رد الانكار ولا

في كل كلام مؤكد ان يكون الغرض منه رد انكار محقق او مقدر وكذا المجرد عن التاكيد قال الشيخ عبد القاهر قد يدخل

كلمة ان للدلالة على ان الظن كان من المتكلم في الذي كان انه لا يكون كقولك للشيء وهو بمرأى ومسمع من المخاطب

انه كان من الامر ما ترى واحسنت الى فلان ثم انه فعل جزاي ما ترى وعليه رب اني وضعتها انثى ورب

ان قومي كذبون ومن خصايصها ان الضمير الشان معها حسنا ليس في غيرها لا يصلح بدونها نحو من يتق ويصبر

الاية وانه من يعمل سوءا الاية وانه لا يفلح الكافرون ومنها تهيئة النكرة لان يصلح مبتدا كقوله ان شواء ونشوة وخبب البازل الامون وان كانت النكرة موصوفة تراها مع ان احسن كقولك ان دهرا يلف شملي

بسعدى لزمان يهم بالاحسان ومنها حذف الخبر نحو ان مالا وان ولدا وان زيدا وان عمرا وقولهم سلطت

ان المحسن كذا فتعلم الخبر انتهى كلامه وقد يترك تاكيد الحكم المنكر لان نفس المتكلم لا تساعده على تاكيده

لكونه غير معتقد له او لانه لا يروج منه ولا يتقبل مع التاكيد ويؤكد الحكم المسلم لصدق الرغبة فيه

والرواج

والرواج قال صاحب الكشاف في قوله واذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم ليس ما خاطبوا

به المؤمنين جديرا بأقوى الكلامين واوكدهما لانهم في ادعاء حدوث الايمان منهم لا في ادعاء انهم اوحديون فيه

اما لان انفسهم لا تساعدهم عليه لعدم الباعث والمحرك من العقايد واما لانه لا يروج عنهم لو قالوه على لفظ

التوكيد والمبالغة واما مخاطبة اخوانهم في الاخبار عن انفسهم بالثبات على اليهودية فهم فيه على صدق

رغبة ووفور نشاط وهو رايج عنهم ومتقبل منهم فكان مظنة للتحقيق ومئنة للتوكيد وقد يؤكد الحكم بناء على

ان المخاطب ينكر كون المتكلم عالما به معتقدا له كما تقول انك لعالم كاملا عليه قوله تعالى قالوا نشهد انك

لرسول الله واذا اردت ان تنبه المخاطب على ان هذا المتكلم كاذب في ادعاء ان هذا الخبر على وفق اعتقاده

لو كد الحكم وان لم يكن في المخاطب منكر المطابق لما ادعاه وعليه قوله تعالى ان المنافقين لكاذبون واما قوله تعالى والله

يعلم انك لرسوله فانما اكد لانه مما يجب ان يبالغ في تحقيقه لا لانه لدفع الايهام والا فالمخاطب عالم به و

بلا ريبة فتامل ويستخرج من امثال هذا ما يناسب المقام ثم الاسناد مطلقا سواء كان خبريا او انشائيا ولذا

ذكره باسم الظاهر دون الضمير لئلا يعود الى الاسناد الخبري منه حقيقة عقلية ولم يقل اما حقيقة واما مجاز لان

من الاسناد ما ليس بحقيقة ولا مجاز عنده كما اذا لم يكن المسند فعلا او معناه كقولنا الحيوان جسم فكانه قال بعضه

حقيقة عقلية وبعضه مجاز وبعض ليس كذلك حصر الحقيقة والمجاز صفة للاسناد دون الكلام كما فعله عبد

القاهر وصاحب المفتاح قال وانما اخترناه لان نسبة الشيء الذي يسمى حقيقة او مجازا الى العقل على هذا انما

لا بواسطة وعلى قوليهما لاشتماله على ما ينسب الى العقل اعني الاسناد يعني ان تسمية الاسناد حقيقة عقلية

انما هي باعتبار انه ثابت في محله ومجاز باعتبار انه متجاوز اياه والحاكم بذلك هو العقل دون الوضع لان

اسناد كلمة الى كلمة شيء يحصل بقصد المتكلم دون الواضع اللغة فان ضرب مثلا لا يصير خبرا عن زيد بواضع

اللغة بل بمن قصد اثبات الضرب فعلا له وانما الذي يعود الى الواضع انه لاثبات الضرب دون الخروج وانه

في الزمان الماضي دون المستقبل فالاسناد ينسب الى العقل بلا واسطة والكلام ينسب اليه باعتبار ان الاسناد

منسوب اليه فان قيل لم يذكر بحث الحقيقة والمجاز العقليين في علم البيان كما فعله صاحب المفتاح ومن تبعه

قلنا قد عرفت ان الاسناد اخص في تعريف علم المعاني دون البيان فكانه نبه على انه من الاحوال المذكورة في التعريف كالتاكيد

والتجريد عن المؤكدات لا غير لان علم المعاني انما يبحث عن الاحوال المذكورة من حيث انها يطابق بها اللفظ

مقتضى الحال وظاهر ان البحث في الحقيقة والمجاز العقليين كما نا والعرفيين ليس من هذه الحيثية فلا يكون داخلا في علم

المعاني والا فالحقيقة والمجاز اللغويان ايضا من احوال المسند اليه والمسند وهي اي الحقيقة العقلية اسناد

الفعل او معناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف واحترز بهذا

عما لا يكون المسند فيه فعلا او معناه كقولنا الحيوان جسم الى ما اي شيء هو اي الفعل او معناه له اي لذلك الشيء

كالفاعل فيما بني له نحو ضرب زيد عمرا والمفعول به فيما بني له نحو ضرب عمرو فان الضاربية لزيد والمضروبية لعمرو

بخلاف نهاره صايم فان الصوم ليس للنهار عند المتكلم متعلق بالظرف وهذا تعريف ما يطابق الاعتقاد دون

الواقع لكن بقي خارجا عنه ما لا يطابق الاعتقاد سواء يطابق الواقع ام لا فادرجه بقوله في الظاهر وهو ايضا متعلق بالظرف المذكور اي الى ما يكون الفعل او معناه له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر كلامه ويدرك من ظاهر حاله وذلك بان لا ينصب قرينة على انه غير ما هو له في اعتقاده ومعنى كونه له ان معناه قائم به ووصف له وحقه ان يسند اليه سواء كان مخلوقا لله او لغيره وسواء كان صادرا عنه باختياره كضرب او لا كمرض ومات فاقسام الحقيقة العقلية على ما يشمله التعريف اربعة الاول ما يكون الاسناد فيه مصدرا فقد من فيه ما يطابق الواقع والاعتقاد كقول المؤمن انبت الله البقل
نحو اعطى الله الجليل رفع البلاد
وما يطابق الاعتقاد فقط نحو قول الجاهل انبت الربيع البقل وما يطابق الواقع فقط كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه خلق الله تعالى الافعال كلها فان اسناد خلق الافعال الى الله اسناد الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر وان لم يكن كذلك في الحقيقة وهذا المثال غير مذكور في المتن وما لا يطابق شيئا منهما نحو قولك جاء زيد وانت تعلم انه لم يجئ دون المخاطب فهذا اسناد الى ما هو له عنده في الظاهر لان الكاذب لا ينصب قرينة على خلاف ارادته وقوله وانت تعلم بتقديم المسند اليه احترازا عما اذا كان المخاطب عالما بانه لم يجئ فانه ح لا يتعين كونه حقيقة بل ينقسم الى قسمين احدهما ان يكون المخاطب مع علمه بانه لم يجئ عالما بان المتكلم يعلم انه لم يجئ والثاني ان لا يكون عالما به والاول لا يكون اسنادا الى ما هو له عند المتكلم لا في الحقيقة ولا في الظاهر لوجود القرينة الصارفة فلا يكون حقيقة عقلية بل ان كان للملابسة يكون مجازا والا فهو من قبيل ما لا يعتد به ولا يعد في الحقيقة ولا في المجاز بل ينسب قائله الى ما يكره كما صرح به في المفتاح بخلاف الثاني فان المخاطب لما لم يعلم ان المتكلم عالم بانه لم يجئ يفهم من ظاهره انه اسناد الى ما هو له عنده بناء على سهو او نسيان وانما عدل عن تعريف صاحب المفتاح وهو ان الحقيقة العقلية هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم من الحكم فيه لامور الاول انه جعلها صفة للكلام والصحيح انها للاسناد والثاني انه غير مطرد لصدقه على ما ليس المسند فيه فعلا او في معناه نحو الانسان جسم مع انه لا يسمى حقيقة ولا مجازا وجوابه منع انه لا يسمى حقيقة وكفاك دليلا قول الشيخ عبد القاهر انها كل جملة وضعتها على ان الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل واقع موقعه فتعريفه ايضا غير منعكس لما وجه عند الشارح انه غير منعكس لعدم صدقه على ما لا يطابق الاعتقاد سواء يطابق الواقع ام لا لانه ترك التقييد بقولنا في الظاهر والاعتذار عنه بانه انما تركه مع كونه مرادا اعتمادا على انه يفهم مما ذكره في تعريف المجاز او لاحالة ما يلتفت اليه في التعريفات بل جوابه انا لا نسلم عدم صدقه على ما ذكر فان قوله هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم اعم من ان يكون عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر بل دلالته على الثاني اظهر لعدم الاطلاع على السرائر ولقائل ان يقول تعريف المصنف غير مطرد ولا منعكس اما الاول فلصدقه على نحو قولها فانما هي اقبال وادبار مما وصف الفاعل او المفعول بالمصدر فانه مجاز عقلي نص عليه الشيخ في دلائل الاعجاز وقال لم ترد بالاقبال والادبار غير معناهما حتى يكون المجاز في الكلمة وانما المجاز في ان جعلتها لكثرة ما يقبل وتدبر كانها تجسمت من الاقبال والادبار وليس ايضا على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وان كانوا يذكرونه منه اذ لو قلنا اريد انما هي ذات اقبال وادبار افسدنا الشعر على انفسنا وخرجنا الى شيء مغسول وكلام عامي مرذول لا مساغ له عند من هو صحيح الذوق والمعرفة نسابة للمعاني ومعنى تقدير المضاف فيه انه لو كان الكلام قد جيء به على ظاهره ولم يقصد المبالغة المذكورة لكان حقها ان يجاء بلفظ الذات لا انه مراد وجوابه ان لفظة ما في التعريف عبارة عن الملابس اي الى فاعل او مفعول به هو له

على ما صرح به فيما سيجيء وهم الاسناد الى المبتدا او الاسناد الانشائي عنده ليس بحقيقة ولا مجاز واما الثاني فلعدم صدقه على ما قام زيد وما ضرب عمرو من المنفيات فان اسناد القيام والضرب ليس الى ما هو له لا في الحقيقة ولا في الظاهر وان اريد ان اسناد القيام والضرب المنفيين الى ما هو له فقد دخل في التعريف نحو من المجازات العقلية ما هو منفي نحو ما صام يومي وما نام ليلي قال الشاعر فنمت وما ليل المطي بنائم وحاصل الاشكال ان الاسناد اعم من ان يكون على جهة الاثبات او النفي واثبات الفعل لما هو له معناه ظاهر واما معنى نفي الفعل عما هو له عند المتكلم في الظاهر وجوابه ان معناه انه لو اعتبر الكلام مجردا عن النفي وادى بصورة الاثبات لكان اسنادا الى ما هو له لان النفي فرع الاثبات فالاسناد في قام زيد الى ما هو له فيكون حقيقة وكذا اذا نفيته وقلت ما قام زيد بخلاف الاسناد في نحو صام نهاري فانه اسناد الى غير ما هو له فيكون مجازا سواء اثبت او نفي وكذا الكلام في سائر الانشاءات مثل ليت نهاري صائم وما اشبه ذلك فليتامل ومنه اي من الاسناد مجاز عقلي ويسمى مجازا حكميا ومجازا في الاثبات واسنادا مجازيا وهو اسناده اي اسناد الفعل او معناه الى ملابس له غير ما هو له اي غير الملابس الذي ذلك الفعل او معناه له يعني غير الفاعل فيما بني للفاعل او غير المفعول به فيما بني للمفعول بتاول متعلق باسناده وحقيقة قولك تاولت الشيء انك تطلبت ما يؤول اليه من الحقيقة او الموضع الذي يؤول اليه من العقل لان اولت وتاولت فعلت وتفعلت من آل الامر الى كذا يؤول اي انتهى اليه والمآل المرجع كذا في دلائل الاعجاز ومعناه ان تنصب قرينة صارفة للاسناد عن ان يكون الى ما هو له وقد اشار الى تفسير التعريف بقوله وله اي للفعل ملابسات شتى اي مختلفة جمع شتيت كمريض ومرضى يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والسبب لم يتعرض للمفعول معه والحال ونحوهما لان الفعل لا يسند اليها فاسناده الى الفاعل او الى المفعول به اذا كان مبنيا له اي للفاعل او للمفعول به يعني ان اسناده الى الفاعل اذا كان مبنيا له او الى المفعول به اذا كان مبنيا له حقيقة كما مر في تعريف الحقيقة ما هو له لشمولها لما مر من الامثلة واسناده الى غيرهما اي غير الفاعل والمفعول به يعني غير الفاعل في المبني للفاعل وغير المفعول في المبني للمفعول به للملابسة يعني لاجل ان ذلك الغير يشابه ما هو له في ملابسة الفعل مجاز فقد استعير الاسناد عما هو له لغيره لمشابهته اياه في الملابسة كما استعير للرجل الشجاع اسم الاسد لمشابهته اياه في الجرأة ولا مجاز ولا استعارة في شيء من طرفي الاسناد وانما الغرض تشبيه هذه الحالة بحال الاستعارة الاصطلاحية كما قال في دلائل الاعجاز ان تشبيه الربيع بالقادر في تعلق وجود الفعل به ليس هو التشبيه الذي يفاد بكان والكاف ونحوهما وانما هو عبارة عن الجهة التي راعاها المتكلم حين اعطى الربيع حكم القادر في اسناد الفعل اليه وهو مثل قولنا شبه ما ليس من فعل ربا الاسم ولنصب الخبر فان الغرض بيان تقدير قدروه في نفوسهم وجهة راعوها في اعطاء ما حكم ليس في العمل كقولهم
الرب
عيشة راضية فيما بني للفاعل واسند الى المفعول به اذ العيشة مرضية وسيل مفعم في عكسه اذ المفعم اسم مفعول من افعمت الاناء ملاته وقد اسند الى الفاعل وشعر شاعر في المصدر والاولى ان يمثل بنحو جد جده لان الشعر ان كان مع لفظ المصدر وهو بمعنى المفعول الا بمعنى تاليف الشعر فيكون من قبيل عيشة راضية وحقيقة ما ذكره المرزوقي وهو ان من شان العرب ان يشتقوا من لفظ الشيء الذي يريدون المبالغة في وصفه ما يتبعونه به تاكيدا وتنبيها على

على تشابهه ومن ذلك قولهم ليل طويل وداهية دهياء وشعر شاعر ونهاره صائم في الزمان لان الشخص صائم في نهاره

ونهر جار في المكان لان الماء جار في النهر وبنى الامير المدينة في السبب الآمر ومن التاديب في السبب الغائي ومثله

يوم يقوم الحساب اى اهله للحسبة وقد خرج من تعريف الاسناد المجازي امران احدهما وصف الفاعل والمفعول

بالمصدر نحو رجل عدل وانما هى اقبال وادبار على ماترى والثاني وصف الشئ بوصف محدثه وصاحبه مثل الكتاب

الحكيم والاسلوب الحكيم فان المبني للفاعل قد اسند الى المفعول لكن لا الى المفعول الذي يلابسه ذلك المسند

بل بفعل آخر من افعاله مثل انشاء الكتاب فلا مشاحة في ان المفعول الذي يكون الاسناد اليه مجازا يجب ان

يكون مما يلابسه ذلك المسند وكذا ما اسند الى المصدر الذي يلابسه فعل آخر من افعال فاعله نحو الضلال البعيد و

العذاب الاليم فان البعيد انما هو الضال والاليم هو المعذب فوصف به فعله مثل جد جده كذا في الكشاف

وظاهر ان هذا المصدر ليس مما يلابسه ذلك المسند ويمكن الجواب عن الاول بانه ليس عنده مجازا كانه ليس بحقيقة

وعن الثاني بان الملابسة اعم من ان يكون بواسطة حرف الجر او بدونها وهذه الصورة من قبيل الاول اذ الاصل

هو حكيم في اسلوبه وكتابه والبعيد والاليم في ضلاله وعذابه فيكون مما بني للفاعل قد اسند الى المفعول بواسطة وقس

وقس عليه نظائره والمعتبر عند صاحب الكشاف تلبس ما اسند اليه الفعل بفاعله الحقيقي لانه قال المجاز العقلي ان

يسند الفعل الى شئ يتلبس بالذي هو في الحقيقة له كتلبس التجارة بالمشترين في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم ولك

ان تجعل امثال هذا من قبيل الاسناد الى السبب فان قيل كثيرا ما يطلق المجاز العقلي على ما لا يشمله هذا التعريف مثل نحو

قوله تعالى شقاق بينهما ومكر الليل والنهار وقول الشاعر يا سارق الليلة اهل الدار وقولنا اعجبني انبات الربيع

وجرى الانهار ونحو قوله تعالى ولا تطيعوا امر المسرفين وقولنا نومت الليل واجريت النهر وما اشبه ذلك من النسب

الاضافية والايقاعية فالجواب ان المجاز العقلي اعم من ان يكون في النسبة الاسنادية او غيرها فكما ان

اسناد الفعل الى غير ما حقه ان يسند اليه مجاز فكذا ايقاعه الى غير ما حقه ان يوقع عليه واضافته المضاف الى غير

ما حقه ان يضاف اليه لانه جاز عن موضعه الاصلي فالمذكور في الكتاب انما تعريف للمجاز العقلي في الاسناد خاصة

او المطلقة باعتبار ان يجعل الاسناد المذكور في التعريف اعم من ان يدل عليه الكلام بصريحه كما مر او يكون

مستتر فيه كما في هذه الامثلة فانه جعل فيها البين شاقا والليل والنهار ماكرين والليلة مسروقة والامر مطاعا

وكذا فيما جعل الفاعل المجازي تميزا كقوله تعالى اولئك شر مكانا واضل سبيلا لان التمييز في الاصل فاعل فتدبر

فانه بحث لطيف اعلم ان هذا المجاز قد يدل عليه صريحا كما مر وقد يكون كناية كما ذكروا في قولهم سق العوم انه من المجاز

العقلي حيث جعل العوم مجرورة بقرينة اضافة التسقية اليها فافهم وقس ولا تقصر المجاز العقلي على ما يفهم ظاهر

الكلام السكاكي والمصنف وقولنا في التعريف يتناول ليخرج نحو ما مر من قول الجاهل انبت الربيع البقل راثيا الانبات

من الربيع فهذا الاسناد وان كان الى غير ما هو له لكن لا تاول فيه لانه مراده ومعتقده وكذا شفى الطبيب

المريض ونحو ذلك مما يطابق الاعتقاد دون الواقع ويخرج ايضا الاقوال الكاذبة فانه لا تاول فيها فان قلت

اي تسر في بيان فائدة هذا القيد وليس هذا من عادته في هذا الكتاب ثم اي تسر في التعرض لاخراج نحوها

قول الجاهل دون الاقوال الكاذبة فهذا القيد يخرجهما جميعا قلت السر فيه ان صاحب المفتاح عرف المجاز العقلي بانه

الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التاويل افادة للخلاف لا بواسطة وضع وقال انما قلت

خلاف ما عند المتكلم دون ما عند العقل لئلا يمتنع طرده بمثل انبت الربيع البقل وعكسه بمثل قولنا كسى الخليفة الكعبة اذ ليس

في العقل امتناع ان يكسو الخليفة نفسه الكعبة وانما قلت لضرب من التاويل ليحترز به عن الكذب فما عرض الكلام

بانه لا يمنع بطلان طرده بما ذكره لخروجه بقوله لضرب من التاويل ولا بطلان عكسه بما ذكر لان المراد بخلاف ما عندها

العقل خلاف ما في نفس الامر لا بمعنى ما عند العقل ما يقتضيه العقل ومن نفسه لا بما يحضر عنده من تيسر فيه و

نحو كسى الخليفة الكعبة خلاف ما في نفس الامر فاشار ههنا الى ان التاويل لتخصيص باخراج الاقوال الكاذبة كما توهم

من المفتاح بل يخرج نحو قول الجاهل ايضا فلا يبطل طرده لتعريف بنحو قول الجاهل ولقائل ان يقول ان مفهوم قولنا عند

العقل ما حصل عنده وثبت فهو اعم مما في نفس الامر لامكان تصور الكواذب فلا يجوز التعبير به عنه

يندفع الاعتراض الاول ايضا اذ لا امتناع في ان يشتمل التعريف على قيدين يخرج كل منهما لفائدة خاصة مع اشتماله

في فائدة اخرى يكون حصولها من احدهما قصدا ومن الآخر ضمنا ولا يكون هذا تكرارا فاخراج نحو قول الجاهل يمكن ان

يسند الى كل من قوله عند المتكلم ولضرب من التاويل لكن اسناده الى الاول اولى لانه السابق في الذكر والمقصود

وبالثاني اخراج الكواذب وعلى هذا كان الانسب ان يقول ليخرج نحو قول الجاهل مكان قوله لئلا يمتنع طرده

لكن المناقشة في العبارة لعدم وضوح المقصود ليست من دأب المحصلين فان قلت ما ذكرت من تقرير كلام

المصنف مشعر بان مراده غير ما هو له عند العقل وفي نفس الامر يرد عليه نحو قول الجاهل والمعتزلي لمن يعرف

حالهما انبت الله البقل وخلق الله الافعال كلها واضل الله الكافر بالتاويل والقصد الى الاسناد الى السبب

لعدم اسناده الى السبب لانه اسناد الى ما هو له في نفس الامر وبالجملة ان اراد غير ما هو له في نفس الامر فقد خرج

عن تعريفه امثال ما ذكر وان اراد عند المتكلم في الظاهر بقرينة ذكره في مقابلة الحقيقة فقد خرج نحو قول الجاهل

والاقوال الكاذبة بقوله عند المتكلم في الظاهر وصار قوله بتاول ضائعا واسنادا خراج نحو قول الجاهل اليه

فاسد قلت اراد بالاسناد الى غير ما هو له مفهومه الظاهر الاعم اعني ما يصدق عليه انه اسناد الى غير ما

له بوجه ما اعني المغاير في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر وحينئذ يدخل نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة

لكون الاسناد فيه الى غير ما هو له في الواقع وقول المعتزلي لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم فاخرج جميعها

بقوله بتاول ونقي التعريف سالما فخرج عنه ما لا تاول فيه ويدخل فيه نحو قول الدهري والمعتزلي انبت

الله البقل وخلق الله الافعال كلها بالتاول لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم وكذا نحو قول الدهري انبت

الربيع البقل بتاول حال يظهر انه موحد لكونه الى غير ما هو له في الواقع وكذا نحو قول الموحد انبت الله

البقل بتاول عند اخفاء حاله من الدهري واظهار انه غير معتقد لظاهره بل انما اسنده الى السبب الى

غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر الى العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص وقد بان فساده فكيف يجوز ان يراد

غير ما هو له اعم من ان يكون في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر لانا نقول فرق بين ارادة مفهوم العام

وبأن تحققه ولا يلزم من عدم تحققه الا في ضمن الخاص عدم ارادته الا في ضمنه وقد تبين ان الفساد انما
نشأ من ارادة الخاص بخصوصه فلا فساد في ارادة العام لعمومه وليتأمل فان هذا المقام مستصعب
اقوام ولهذا اي ولان مثل قول الجاهل خارج عن المجاز لاشتراط التأول فيه لم يحمل نحو قوله اي قول الصلتان
العبدي اشاب الصغير وافنى الكبير كر الغداة ومر العشي على المجاز اي على ان اسناد اشاب وافنى الى كر الغداة
ومر العشي الليالي مجاز ما دام لم يعلم او لم يظن ان قائله لم يرد ظاهره لعدم التأول حينئذ بل يحمل على الحقيقة لكونه
اسناد الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر كما مر في نحو قول الجاهل كما استدل يعني لم يعلم ولم يستدل بشيء على انه
لم يرد ظاهره مثل الاستدلال على ان اسناد ميز الى جذب الليالي في قوله اي قول ابي النجم قد اصبحت ام الخيار تدعي
علي ذنبا كله لم اصنع من ان رأت رأسي كرأس الاصلع ميز عنه قنزعا عن قنزع اي العذر قنزع وهو الشعر
المجتمع في نواحي الرأس جذب الليالي اي مضيها واختلافها وفي الاساس جذب الشهر مضى عامته
ابطئي او اسرعي حال من الليالي على تقدير القول او كون الامر بمعنى الخبر ويجوز ان يكون مقطعا من الاول اي
اصنع ما شئت ايتها الليالي فلا يتفاوت الحال عندي بعد ذلك ولا ابالي مجاز خبر ان لقوله متعلق باستدل
عقيبه اي عقيب قوله ميز عنه قنزعا عن قنزع افناه اي ابا النجم او شعر راسه قيل الله امره وارادته للشمس اطلعي
حتى اذا وارك افق فارجعي اسناد ميز الى جذب الليالي متأول بناء على انه زمان او سبب واقسامه اي اقسام
المجاز العقلي اربعة لان طرفيه وهما المسند والمسند اليه اما حقيقتان وضعيتان نحو انبت الربيع البقل او
مجازان وضعيان نحو احيى الارض شباب الزمان فان المراد باحياء الارض تهييج القوى النامية فيها واحداث
نضارتها بانواع النباتات والاحياء في الحقيقة اعطاء الحيوة وهي صفة تقتضي الحس والحركة الارادية وتفتقر
الى البدن والروح وكذا المراد بشباب الزمان ازدياد قوتها النامية وهو في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان
في زمان مخصوص تكون حرارته الغريزية مشبوبة اي قوية مشتعلة او مختلفان نحو انبت البقل شباب
الزمان فيما المسند حقيقة والمسند اليه مجاز واحيى الارض الربيع في عكسه وهذا التقسيم للطرفين اولا و
بالذات وللاسناد ثانيا وبالعرض وفيه تنبيه على ان الاسناد المجازي لا يخرج طرفيه عما هو عليه بل
حاله كحال سائر الالفاظ المستعملة في انها اما حقيقة او مجاز وازالة لما عسى ان يستبعد من اجتماع مجازين
او حقيقة ومجاز في كلام واحد وان كانا مختلفين وانحصار الاقسام في الاربعة ظاهر على مذهب المص لانه
اشترط في المسند ان يكون فعلا او معناه فيكون مفردا وكل مفرد مستعمل اما حقيقة او مجاز فالمجاز في قولنا
زيد نهاره صائم انما هو اسناد صائم الى ضمير النهار وكذا في قولنا الحبيب احياني ملاقاته المجاز في اسناد
احيى الى ملاقاته لا الاسناد الجملة الواقعة خبرا الى المبتداء واما على مذهب السكاكي ففيه اشكال وهو اي
المجاز العقلي في القرآن كثير واذا تليت عليهم اياته اي ايات الله زادتهم ايمانا لم يقل منه قوله تعالى او نحوه وقولهم ايما
للاقتباس وان المعنى اذا تليت عليهم اياته زادتهم ايمانا ولعله يقال بوقوع المجاز العقلي في القرآن
كثيرا والمقصود ان اسناد زادتهم الى ضمير الايات مجاز لانها فعل الله وانما الايات سبب له يذبح

ابناءهم

ابناءهم نسب الى فرعون التذبيح الذي هو فعل جيشه لانه سبب آمر ينزع عنهما لباسهما نسب نزع
اللباس عن آدم وحواء وهو فعل الله حقيقة الى ابليس لان سببه الاكل من الشجرة وسبب الاكل وسوسته
ومقاسمته اياهما انه لهما لمن الناصحين يوما نصب على انه مفعول به لتتقون اي كيف تتقون يوم القيمة ان
بقيتم على الكفر يوما يجعل الولدان شيبا نسب الجعل الى الزمان وهو لله تعالى حقيقة وهذا كناية عن شدته
وكثرة الهموم والاحزان فيه لانه يتسارع عند تفاقم الشيب عن طوله وان الاطفال يبلغون فيه اوان
الشيخوخة واخرجت الارض اثقالها جمع ثقل وهو متاع البيت اي ما فيها من الدفائن والخزائن
نسب الاخراج الى مكانه وهو فعل الله تعالى حقيقة وهو عطف على قوله كثير غير مختص بالخبر كما
يتوهم من تسميته بالمجاز في الاثبات ومن ذكره في احوال الاسناد الخبري بل يجري في الانشاء
نحو يا هامان ابن لي صرحا قوله تعالى فلا يخرجنكما من الجنة فان البناء فعل العملة وهامان سبب آمر
وكذا الاخراج فعل الله وابليس سببه ومثله فلينبت الربيع ما شاء وليصم نهارك وليجد جدك
وما اشبه ذلك مما اسند فيه الامر او النهي الى ما ليس المطلوب صدور الفعل او الترك عنه ومنه
اجر النهر ولا تطلع امر فلان على ما شاء نائله وكذا ليت النهر جار وليت صلوتك تامرك ونحو ذلك
ولا بد له اي للمجاز العقلي من قرينة صارفة عن ارادة ظاهره لان المتبادر الى الفهم عند
انتفاء القرينة هو الحقيقة لفظية كما مر في قول ابي النجم من قوله افناه قيل الله او معنوية كاستحالة
قيام المسند بالمذكور اي المسند اليه المذكور معه عقلا اي من جهة العقل يعني يكون بحيث لا يدعي احد
من المحققين والمبطلين انه يجوز قيامه به لان العقل اذا خلي ونفسه يعده محالا كقولك محبتك
جاءت بي اليك او عادة اي من جهة العادة نحو هزم الامير الجند وقيام المسند بالمسند اليه اعم
من ان يكون بجهة صدوره عنه كضرب وهزم او غيره كقرب وبعد ومرض ومات و
صدوره عطف على استحالته اي وكصدور الكلام عن الموحد في ما يدعي الموحد المستحق انه ليس
لقائم بالمذكور وان كان الدهري المبطل يدعي قيامه به مثل اشاب الصغير الابيات وانبت
الربيع البقل فمثل هذا الكلام اذا صدر عن الموحد يحكم بان اسناده مجاز لان الموحد لا يعتقد
انه اسناد الى ما هو له لكن امثال هذا ليست مما يستحيله العقل والا لما ذهب اليه كثير من ذوي
العقول ولما احتجنا في ابطاله الى دليل ومعرفة حقيقته يريد ان الفعل في المجاز العقلي يجب ان يكون
له فاعل او مفعول به اذا اسند اليه يكون الاسناد حقيقة لما مر انه عبارة عن اسناده الى
غير ما هو له فمعرفة الفاعل او المفعول به الحقيقي لكن لا يلزم ان يكون له حقيقة لجواز ان لا يسند
الى ما هو له قطعا كما ان المجاز الوضعي لا بد له من موضوع له اذا استعمل فيه يكون حقيقة لكن
لا يجب ان يكون له حقيقة لجواز ان لا يستعمل فيه قطعا معرفة فاعله او مفعوله الذي
اذا اسند اليه يكون حقيقة اما ظاهرة كما في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم اي فما ربحوا في تجارتهم

واما خفية لا يظهر الا بعد نظر وتامل كما في قولك سرتني رويتك اي سرني الله عند رويتك وقوله اي قول ابن المعذل شعر يزيدك وجهه حسنا اذا ما زدته نظرا اي يزيدك الله حسنا في وجهه لما اودعه من دقائق الحسن والجمال يظهر بعد التامل والامعان وكقولك اقدمني بلدك حق لي على فلان اي اقدمتني نفسي لاجل حق لي على فلان وقولك محبتك جائت بي اليك اي جائت بي نفسي اليك لمحبتك وقول الشاعر وصيرني هواك وبي لحيني يضرب المثل اي صيرني الله بسبب هواك بهذه الحالة وهي ان يضرب المثل بي لهلاكي في محبتك ففي معرفة الحقيقة في هذه الامثلة نوع خفاء ولهذا لم يطلع عليها بعض الناس وهذا رد على الشيخ عبد القاهر والتعريض له حيث قال اعلم انه ليس بواجب في هذا الامثال ان يكون للفعل فاعل في التقدير اذا اسند الفعل اليه صارت حقيقة كما في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم فانك لا تجد في نحو اقدمني بلدك حق لي على فلان فاعلا سوى الحق وكذا لا تستطيع في صيرني ويزيدك ان تزعم ان له فاعلا قد نقل عنه الفعل فجعل للهوى ولوجهه فالاعتبار ان يكون المعنى الذي يرجع اليه الفعل موجودا في الكلام على الحقيقة فان القدوم موجود حقيقة في الكلام وكذا الصيرورة والزيادة واذا كان معنى اللفظ موجودا على الحقيقة لم يكن مجازا فيه نفسه فيكون في الحكم فاعرف هذه الجملة وحسن ضبطها حتى يكون على بصيرة من الامر وقال الامام الرازي فيه نظر لان الفعل لا بد من ان يكون له فاعل حقيقة لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل فهو ان كان ما اضيف اليه الفعل فلا مجاز والا فيمكن تقديره وانكره اي المجاز العقلي السكاكي وقال الذي هو عندي نظمه في سلك الاستعارة بالكناية بجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه وجعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة وهذا معنى قوله ذاهبا الى ان ما مر من الامثلة ونحوه استعارة بالكناية وهي عنده ان تذكر المشبه وتريد المشبه به بواسطة قرينة وهي ان تنسب اليه شيئا من اللوازم المساوية للمشبه به مثل ان تشبه المنية بالسبع ثم تفردها بالذكر وتضيف اليها شيئا من لوازم السبع فتقول مخالب المنية نشبت بفلان بناء على ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقي للانبات يعني القادر المختار بقرينة نسبة الانبات التي هي من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقي اليه اي الى الربيع وعلى هذا القياس غيره اي غير هذا المثال يعني ان المراد بالطبيب هو الشافي الحقيقي بقرينة نسبة الشفاء اليه وكذا المراد بالامير المدبر لاسباب الهزيمة وهو الجيش بقرينة نسبة الهزم اليه والحاصل انه شبه

الفاعل المجازي

الفاعل المجازي المذكور بالفاعل الحقيقي في تعلق وجود الفعل به ثم يفرده بالذكر وينسب اليه شيئا من لوازم الفاعل الحقيقي وفيه اي فيما ذهب اليه السكاكي نظر لانه يستلزم ان يكون المراد بعيشة في قوله فهو في عيشة راضية صاحبها لما سياتي في الكتاب من تفسير الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكي وقد ذكرنا وتحن وليس كذلك اذ لا معنى لقولنا هو في صاحب عيشة وكذا لا معنى لقولنا خلق من شخص دافق الماء اي يستلزم في قوله تعالى خلق من ماء دافق ويستلزم ان لا يصح الاضافة في نحو ما اضيف الفاعل المجازي الى الفاعل الحقيقي كقولك نهاره صائم لبطلان اضافة الشيء الى نفسه اللازم من كلامه لان المراد بالنهار حينئذ فلان نفسه ولا شك في صحة هذه الاضافة ووقوعها بدليل قال الله تعالى فما ربحت تجارتهم ولو مثل بقوله تعالى فما ربحت تجارتهم او قوله فنام ليلي وتجلى همي كان اوقع للشغب لان قوله نهاره صائم مما ينافش فيه بان الاستعارة انما هي في ضمير المستتر لا في نهاره كالاستخدام في علم البديع لكن المناقشة في المثال ليست من داب المحصلين ويستلزم ان لا يكون الامر بالبناء في قوله تعالى يا هامان ابن لي صرحا لهامان لان المراد به حينئذ هو العملة انفسهم وليس كذلك لان النداء له والخطاب معه ويستلزم ان يتوقف نحو انبت الربيع البقل وشفى الطبيب المريض وسرتني رويتك مما يكون الفاعل الحقيقي هو الله تعالى على السمع من الشارع لان اسماء الله تعالى توقيفية لا يطلق عليه اسم لا حقيقة ولا مجازا ما لم يرد به اذن الشارع وليس كذلك لان مثل هذا التركيب صحيح شائع ذائع في كلام من لم يسمع من الشارع اذن السمع واللوازم كلها منتفية كما ذكرنا فينتفي كونه من باب الاستعارة بالكناية لان انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم وجوابه ان مبنى هذه الاعتراضات على ان مذهب السكاكي في الاستعارة ان يذكر المشبه ويريد المشبه به حقيقة وهذا وهم لظهور ان ليس المراد بالمنية في قولنا مخالب المنية نشبت بفلان السبع حقيقة بل المراد الموت لكن بادعاء السبعية له وجعل لفظ المنية مرادفا للفظ السبع ادعاء كيف وقد قال السكاكي في تحقيقه انا ندعي اسم المنية اسما للسبع مرادفا له بارتكاب تاويل وهو ان المنية تدخل في جنس السباع لاجل المبالغة في التشبيه وقال ايضا المراد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها وانكاره

ان يكون مشتا غير سبيع ومع يكون المراد بعيشة صاحبها بادعاء الصاحبية لها الكسه وبالنهار الصايم بادعاء الصايمية لا بالحقيقة حتى يفيد المبالغة ويبطل الاضافة وايضا يكون الامر بالبناء لهامان كان النداء له لكن بادعاء انه بان وجعله من جنس العملة لفرط المباشرة ولا يكون الربيع مطلقا على الله تعالى حقيقة حتى يتوقف على السمع اذ المراد به حقيقة هو الربيع لكن بادعا انه قادر مختار من اجل المبالغة في التشبيه وهذا ظاهر لكنه يرد على مذهبه في الاستعارة بالكناية اعتراض قوي نذكره في علم البيان انشاء الله تعالى ولانه اي ما ذهب اليه السكاكي ينتقض بنحو نهاره صايم وليله قايم وما اشبه ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه وهو مانع عن حمل الكلام على الاستعارة كما صرح به في كتابه وقال ان نحو رايت بفلان اسدا ولقيني منه اسد وما اشبه ذلك من باب التشبيه لا الاستعارة وجوابه انا لا نم ان ذكر الطرفين مطلقا ينافي الاستعارة بل اذا كان على وجه ينبئ عن التشبيه سواء كان على جهة الحمل نحو زيد اسد او لا نحو لجين الماء بدليل انه قد جعل نحو قوله قد زر ازراره على القمر من قبيل الاستعارة مع اشتماله على ذكر الطرفين اذ المشبه به ههنا هو شخص صايم مطلقا والضمير لفلان نفسه من غير اعتبار كونه صايما او غير صايم ومنهم من لم يقف على مراد السكاكي بالاستعارة بالكناية فاجاب عن الاولين بان الاستعارة انما هي في ضمير راضية والمعني فهو في عيشة حسنة مثل عيشة راض صاحبها بها والمراد بالنهار الصايم مطلقا فيكون من باب اضافة العام الى الخاص ولو سلم فمن اضافة المسمى الى الاسم فالنظر الى ما ارتكب من التمحلات المستبشعة وحمل الكلام الذي هو من البلاغة بمكان على الوجه المسترذل وعن الثالث بان الامر بالبناء لهامان مجاز ولغيره حقيقة وخفي عليه انه اذا كان المراد بلفظ هامان هو البان حقيقة كما زعم لم يكن الامر الا حقيقة ولا مجازا الا ترى انك اذا قلت ارم يا اسد لا يكون الامر للحيوان المفترس قطعا وعن الرابع بان التوقيف انما هو مذهب البعض والسكاكي ممن يجوز اطلاق الاسم على الله من غير توقيف ولذا صرح بان الربيع استعارة بالكناية عنه ولم يعرف انه لو صح ذلك لوجب عند القائلين بالتوقيف ان يتوقف صحة مثل هذا التركيب على السمع وليس كذلك لانه شايع ذايع في كلام الجميع من غير توقيف

الباب الثاني

الباب الثاني احوال المسند اليه اعني الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه كحذفه وذكره وتعريفه وتنكيره وغير ذلك من الاعتبارات الراجعة اليه لذاته لا بواسطة الحكم او المسند مثلا ككونه مسندا اليه بحكم مؤكد او متروك التاكيد وكونه مسندا اليه لمسند مقدم او مؤخر معرف او منكر ونحو ذلك وسبب تقديمه كون المسند اليه اولى بالتقديم اما حذفه فقدمه على ساير الاحوال لانه عبارة عن عدم الاتيان به وهو مقدم على الاتيان لتاخر وجود الحادث عن عدمه والحذف يفتقر الى امرين احدهما قابلية المقام وهو ان يكون السامع عارفا به لوجود القراين والثاني الداعي الموجب لرجحان الحذف على الذكر ولما كان الاول معلوما مقررا في علم النحو ايضا دون الثاني قصد الى تفصيل الثاني مع اشارة ما ضمنية الى الاول فقال فللاحتراز عن العبث اذ القرينة دالة عليه فذكره عبث لكن لا بناء على الحقيقة وفي نفس الامر بل بناء على الظاهر والا فهو في الحقيقة الركن الاعظم من الكلام فكيف يكون ذكره عبثا وقيل معناه انه عبث نظرا الى ظاهر القرينة واما في الحقيقة فيجوز ان يتعلق به غرض مثل التلذذ والاستلذاذ والتنبيه على غباوة السامع ونحو ذلك او تخييل العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ يعني ان الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر وعند الحذف فالاعتماد على دلالة العقل وهو اقوى لاستقلاله بالدلالة بخلاف اللفظ فانه يفتقر الى العقل فاذا حذفت فقد خيلت انك عدلت الى الدليل الاضعف الى الاقوى وانما قال تخييل لان الدال عند الحذف ايضا هو اللفظ المدلول عليه بالقراين والاعتماد في دلالة اللفظ بالاخرة الى العقل فلا عند الذكر يكون الاعتماد بالكلية على اللفظ ولا عند الحذف على العقل كقوله قال لي كيف انت قلت عليل لم يقل انا عليل للاحتراز والتخييل المذكورين او اختبار تنبه السامع عند القرينة هل يتنبه ام لا او اختبار مقدار تنبهه هل يتنبه بالقراين الخفية ام لا او ايهام صونه اي المسند اليه عن لسانك تعظيما له او اخفاما او عكسه اي ايهام صون لسانك عنه تحقيرا له او اهانة او تأتي الانكار و تيسره لدى الحاجة نحو فاسق فاجر اي زيد ليتيسر لك ان تقول ما اردته بل غيره او تعينه او ادعاء اي التعيين او نحو ذلك كضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب ضجرة وسآمة او فوات فرصة او محافظة على وزن او سجع او قافية او ما اشبه ذلك كقول الصياد غزال فان المقام لا يسع ان يقول هذا غزال فاصطادوه وكالخفاء من غير السامع من الحاضرين مثل جاء وكاتباع الاستعمال الوارد على تركه مثل رمية من غير رام و

ويشنشنه اعرفها من اخزم او على ان نطابه كما في الرفع على المدح او الذم او الترحم فانهم لا يكادون يذكرون خبر المبتدا نحو الحمد لله اهل الحمد بالرفع ومنه قولهم بعد ان يذكروا رجلا فتى من شانه كذا وكذا او بعد ان يذكروا الديار والمنازل ربع كذا وكذا وهذه طريقة مستمرة عندهم وقد يكون المسند اليه المحذوف هو العامل وحينئذ يجب اسناد الفعل الى المفعول ولا يقتصر هذا الحال القرينة الدالة على تعيين المحذوف بل لا بد من الغرض الداعي الى الحذف مثل ان يكون لعدم الاعتناء بشانه فانه انما المقصود ان يقتل اللص ونحوه وقد يكون حذف الفاعل للتعظيم لا يمكن ذكره فالآتية ان هذا الغراب يبدع للتحريم او لمراعاة الحال الراوي الطريقة في الحذف خاصة لا توجد في الذكر ابلغ من الفطانة من الحيث ليكشف المتكلم على انه جاز على الشان الى علي استماعه لهذا اذا لك كيف فلان سائل عن الواقع في ليلة فقال لا ليل عندنا اما لانه يحزنه ان يجري على لسانه ما هو لفظاعته وهوا اضجاره المتكلم وما الذكر لا يقدر على استماعه لا يباشر السامع واضجاره ولما ذكره فلكونه اي الذكر

الاصل ولا مقتضي للعدول عنه او الاحتياط لضعف التعويل على القرينة او التنبيه على غباوة السامع او لزيادة الايضاح والتقرير ومنه قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون فكرر اسم الاشارة تنبيها على انهم كما ثبتت لهم الاثرة بالهدى فهي ثابتة لهم بالفلاح فجعلت كل واحدة من الاثرتين في تمييزهم بها عن غيرهم بالمثابة التي لو انفردت كفت مميزة على حيالها او اظهار تعظيمه او اهانته او التبرك بذكره او استلذاذه او بسط الكلام حيث الاصغاء مطلوبا اي في مقام يكون اصغاء السامع مطلوبا للمتكلم لعظمته وشرفه مثل هي عصاي ولهذا يطال الكلام مع الاحباء ويجوز ان يكون حيث مستعارا للزمان وقد يكون بسط الكلام في مقام الافتخار والابتهاج وغير ذلك من الاعتبارات المناسبة كما يقال من نبيك فتقول نبينا حبيب الله محمد ابو القاسم محمد بن عبد الله الى غير ذلك من الاوصاف وقد يذكر المسند اليه للتهويل او التعجب او الاستشهاد في قضية او التسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل الى الانكار هذا كله مع قيام القرينة ومما جعله صاحب المفتاح مقتضيا للذكر ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين نحو زيد قائم وعمرو ذهب وخالد في الدار واعترض المص عليه بانه ان قام قرينة تدل عليه ان حذف فعموم الخبر وارادة تخصيصه بمعين وحدهما لا يقتضيان ذكره بل لا بد ان ينضم اليهما امر ثالث كالتسجيل والاستلذاذ ونحو ذلك لترجح الذكر على الحذف وان لم يقم قرينة كان ذكره واجبا لانتفاء شرط الحذف لا لاقتضاء عموم النسبة وارادة التخصيص وجوابه ان عموم النسبة وارادة التخصيص تفصيل لانتفاء قرينة الحذف وتحقيق له لانه اذا لم يكن علم النسبة نحو خالق كل شيء يفهم منه ان المراد هو الله وان كان علم النسبة ولم يرد تخصيصه

نحو خير من هذا الفاسق الفاجر يفهم منه ان المراد كل احد ولا يغني بالقرينة سوى ما يدل على المراد وقبل ارادة فيكون ذكره واجبا لا راجحا والمقتضي ما يكون مرجحا لا موجبا ان فيكون ذكره واجبا فلا يكون مقتضي الحال وكذا ان المقتضي اعم من الموجب والراجح ولا نسلم ان المنافات بين وجوب الذكر وكونه مقتضى الحال فان كثيرا من مقتضيات الاحوال بهذه المثابة واما تعريفه اي جعل المسند اليه معرفة وهو ما وضع ليستعمل في شيء بعينه وحقيقة التعريف جعل الذات مشارا به الى خارج اشارة وضعية وقدم في باب المسند اليه التعريف على التنكير لان الاصل في المسند اليه التعريف وفي المسند بالعكس فتعريفه لافادة المخاطب اتم فايدة وذلك لان الغرض من الاخبار كما مر هي افادة المخاطب الحكم او لازمه وهو انه يحكم لان المتكلم كما يحكم في الاول بوقوع النسبة بين الطرفين يحكم ههنا بانه عالم بوقوع النسبة ولا شك ان احتمال تحقق الحكم متى كان ابعد كانت الفائدة في الاعلام به اقوى وكلما ازداد المسند والمسند اليه تخصيصا ازداد الحكم بعدا كما ترى في قولك شيء ما موجود وقولك زيد حافظ للتورية فافادة اتم فايدة يقتضي اتم تخصيص وهو التعريف لانه كمال التخصيص والنكرة وان امكن ان تخصص بالوصف بحيث لا يشاركه فيه غيره كقولك اعبد الها خلق السماء ولقيت رجلا سلم عليك اليوم وحده قبل كل احد لكنه لا يكون طريقا في قوة تخصيص المعرفة لانه وضعي بخلاف تخصيص النكرة ثم التعريف يكون على وجوه متفاوتة يتعلق بها اغراض مختلفة مشارا اليها بقوله فبالاضمار لان المقام للتكلم او الخطاب او الغيبة وقدم المضمر لكونه اعرف المعارف واصل الخطاب ان يكون لمعين واحدا كان او كثيرا لان وضع المعارف على ان يستعمل لمعين مع ان الخطاب هو توجيه الكلام الى حاضر فيكون معينا وقد يترك الى الخطاب مع معين الى غيره اي غير المعين ليعم الخطاب كل مخاطب على سبيل البدلية نحو قوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم لا يريد بقوله ترى مخاطبا معينا قصدا الى تفظيع حال المجرمين اي تناهت حالهم الفظيعة في الظهور وبلغت النهاية في الانكشاف الى حيث يمتنع خفاؤها فلا يختص بها رؤية راء دون راء واذا كان كذلك فلا يختص به اي بهذا الخطاب مخاطب دون مخاطب بل كل من يتاتى منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب وفي بعض النسخ بها اي برؤية حالهم مخاطب او بحالهم رؤية مخاطب على حذف المضاف وفيه الايضاح وقد يترك الى غير معين نحو فلان لئيم ان اكرمته اهانك وان احسنت اليه اساء اليك فلا تريد مخاطبا بعينه بل تريد ان اكرم او احسن اليه فتخرجه في صورة الخطاب ليفيد العموم وهو في القرآن كثير نحو ولو ترى اذ المجرمون الآية اخرج في صورة الخطاب لما اريد العموم فقوله ليفيد العموم متعلق بقوله ولا تريد مخاطبا بعينه لا بقوله فتخرجه في صورة الخطاب لفساد المعنى وكذا قوله ولما اريد العموم متعلق بما دل عليه الكلام اي لحمل على هذا المعنى عدم ارادة مخاطب معين لارادة العموم يشعر بذلك لفظ المفتاح وبالعلمية اي تعريف المسند اليه بايراده علما وهو ما وضع لشيء مع جميع مشخصاته وقد نبهنا على بقية

المعارف لانها اعرف منها لاحضاره اى المسند اليه بعينه اى بشخصه بحيث يكون مميزا عن جميع ماعداه
واحترز به عن حضاره باسم جنسه نحو رجل عالم جاءنى فى ذهن السامع ابتداء اى اول مرة واحترز به عن
احضاره ثانيا بالضمير الغايب نحو جاء زيد وهو راكب باسم مختص به اى بالمسند اليه بحيث لا يطلق على
غيره بهذا الوضع واحترز به عن احضاره لضمير المتكلم والمخاطب واسم الاشارة والموصول والمعرف
بلام العهد والاضافة فانه يمكن احضاره ابتداء بعينه بكل واحد منها لكن ليس شىء منها مختصا بمسند اليه
معين فان قيل هذا القيد مغن عن الاولين لان الاسم المختص بشىء معين ليس الا العلم قلنا بعد التسليم
ان ذكر القيود انما هو لتحقق مقام العلمية فلا باس بان يقع فيها ما يصح به الاحتراز عن جميع ما
فى التعريفات لا يقال ان قوله ابتداء احتراز عن المضمر الغايب والمعرف بلام العهد والموصول
فان الاولين بواسطة تقدم ذكره تحقيقا او تقديرا والثالث بواسطة العلم بالصلة لانا نقول هذا
موقوف على ان يكون معنى قوله ابتداء بنفسه اى بنفس لفظه يعنى احضار الا يتوقف بعد العلم بالوضع
على شىء آخر من تقدم الذكر ونحوه ولو اريد ذلك يكون هذا بعينه معنى قوله باسم مختص به ولعد الليتا
والتى يكون احترازا عن ساير المعارف ولا يكون للتخصيص ما ذكر جهته لان اللفظ الموضوع لمعين انما
هو العلم وما سواه انما وضع ليستعمل فى معين فينبغى ان يصار الى ما ذكر بعضهم ان معناه اول زمان
ذكره وهو احتراز عن احضاره فى ثانى زمان ذكره كما فى ساير المعارف فانها لا يفيد اول زمان
ذكرها الا مفهوماتها الكلية وافادتها للجزئيات المرادة فى الكلام انما يكون بواسطة قرينة معينة
لها فى صدر الكلام كتقدم الذكر والاشارة والعلم بالصلة والنسبة ونحو ذلك ولا يخفى على المنصف
ان الوجه ما ذكرناه اولا كقوله هو الله احد فالله اصله الاله حذف الهمزة وعوضت منها حرف التعريف
ثم جعل علما للذات الواجب الوجود الخالق لكل شىء ومن زعم انه اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق
للعبودية له وكل منهما كلى منحصر فى فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئى فقد سهى الا ترى ان
قولنا لا اله الا الله كلمة توحيد بالاتفاق من غير ان يتوقف على اعتبار العهد فلو كان الله اسما
لمفهوم المعبود به بالحق او الواجب لذاته لا علما للفرد الموجود منه لما افاد التوحيد لان المفهوم من حيث
هو يحتمل الكثرة وايضا فالمراد بالاله فى هذه الكلمة اما المعبود بالحق فيلزم استثناء الشىء من نفسه او
مطلق المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة فيجب ان يكون الاله بمعنى المعبود بحق والله
علما للفرد الموجود منه والمعنى لا مستحق للعبودية له فى الوجود او موجود الا الفرد الذى هو خالق العالم
وهذا معنى قول صاحب الكشاف الله مختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره اى بالفرد الموجود
الذى يعبد بالحق تعالى وتقدس او تعظيم او اهانة كما فى الالقاب الصالحة لمدح او ذم او كناية
عن معنى يصلح له الاسم نحو ابو لهب فعل كذا وفى التنزيل تبت يدا ابى لهب اى يدا جهنمى لان انتساب
الى اللهب يدل على ملابسته اياها كما يقال هو ابو الخير وابو الشر واخو الفضل واخو الحرب لمن يلابس هذه

اللامور

الامور واللهب الحقيقى لهب جهنم فالانتقال من ابى لهب الى جهنمى انتقال من الملزوم الى اللازم او من
اللازم الى الملزوم على اختلاف الرايين فى الكناية الا ان هذا اللزوم انما هو بحسب الوضع الاول اعنى
الاضافى دون الثانى اعنى العلمى وهم يعتبرون فى الكنى المعانى الاصلية ومما يدل على ان الكناية
انما هى بهذا الاعتبار لا باعتبار ان ذلك الشخص يلزمه انه جهنمى سواء كان اسمه ابا لهب او
زيدا او عمرا او غير ذلك انك لو قلت هذا الرجل فعل كذا مشيرا الى ابى لهب لا يكون من الكناية فى
شىء ويجب ان يعلم ان ابا لهب انما يستعمل هيهنا فى الشخص المسمى به لينتقل منه الى جهنمى كما ان طويل
النجاد يستعمل فى معناه الموضوع له لينتقل منه الى طول القامة ولو قلت رايت اليوم ابا لهب واردت كافرا مشبها
لاشتهاره بهذا الوصف يكون استعارة نحو رايت حاتما ولا يكون من الكناية فى شىء فلتنبه فان هذا المقام
من مزال الاقدام او ايهام استلذاذه اى العلم او التبرك به او كنحو ذلك كالتفاول والتطير والتسجيل على السامع
وغير ذلك مما يناسب اعتباره فى الاعلام وبالموصولية اى تعريف المسند اليه بايراده موصولا وكان الذى ان
يقدم عليه ذكر اسم الاشارة لكونه اعرف لان المخاطب يعرف مدلوله بالقلب والعين بخلاف الموصول
ثم الموصول وذو اللام سواء فى المرتبة ولهذا صح جعل الذى يوسوس صفة الخناس وتعريف المضاف
كتعريف المضاف اليه وما ذكرنا من الاعرفية هو المنقول عن سيبويه وعليه الجمهور وفيها مذاهب آخر
والمقام الصالح للموصولية هو ان يصح احضار الشىء بواسطة جملة معلومة الانتساب الى من رأيه
بحسب الذهن لان وضع الموصول ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه
بحكم حاصل له فلذا كانت الموصولات معارف بخلاف النكرة الموصوفة المختصة بواحد فان تخصيصها
ليس بحسب الوضع فقولك لقيت من ضربته اذا كانت من موصولة معناه لقيت الانسان المعهود
بكونه مضروبا لك وان جعلتها موصوفة فكانك قلت لقيت انسانا مضروبا لك فهو وان
تخصص بكونه مضروبا لك لكنه ليس بحسب الوضع لانه موضوع لانسان لا تخصيص فيه بخلاف
الموصولة فان وضعها على ان تخصص بمضمون الصلة وتكون معرفة بها وهذا هو المقام الصالح
للموصول ثم المص قد اشار الى التفصيل الباعث له الموجب المرجح بقوله لعدم علم المخاطب بالاحوال
المختصة به سوى الصلة كقولك الذى كان معنا امس رجل عالم ولم يتعرض لما لا يكون للمتكلم او
كليهما علم بغير الصلة نحو الذين فى ديار الشرق لا اعرفهم او لا نعرفهم لقلة جدوى هذا الكلام وندرة
وقوعه او استهجان التصريح بالاسم او زيادة التقرير اى تقرير الغرض المسوق له الكلام نحو و
راودته التى هو فى بيتها عن نفسه اى ارادت ان يواقعها يوسف والمراودة المفاعلة من راد يرود
اذا جاء وذهب وكان المعنى خادعته عن نفسه وفعلت فعل المخادع لصاحبه عن الشىء الذى
لا يريد ان يخرجه من يده يحتال عليه ان يغلبه ويأخذه منه وهى عبارة عن التمحل لمواقعته
اياها فالكلام مسوق لنزاهته يوسف وطهارة ذيله والمذكور ادل عليه من امراة العزيز او زليخا

لان كونه في بيتها مولى لها يوجب قوة تمكنها من المراودة ونيل المراد فاباؤه عنها وعدم الانقياد
لها يكون غاية في النزاهة عن الفحشاء، وقيل معناه زيادة تقرير المسند لان كونه في بيتها زيادة
تقرير لما فيه من فرط الاختلاط والالفة وقيل بل تقرير المسند اليه وذلك لامكان وقوع
الاشتراك في زليخا وامراة العزيز فلا يتقرر المسند اليه ولا يتعين مثل في التي هو في بيتها لانها
واحدة معينة مشخصة ومما هو نص في زيادة تقرير الغرض المسوق له الكلام في غير المسند اليه بيت
السقط اعباد المسيح يخاف صحبي ونحن عبيد من خلق المسيحا فانه ادل على عدم خوفهم النصارى
من ان يقول نحن عبيد الله والمشهور ان الآية مثال الزيادة التقرير فقط والمفهوم من المفتاح
انها مثال لها ولاستهجان التصريح بالاسم لانه قال او ان يستهجن التصريح او ان يقصد زيادة
التقرير نحو وراودته الآية ثم قال والعدول عن التصريح باب من البلاغة واورد حكاية شريح
فلو لم تكن مثالا لهما لاخر ذكر زيادة التقرير عن الحكاية فافهم او التفخيم نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم
ومنه في غير المسند اليه قول ابي نواس لقد نهزت مع الغواة بدلوهم واسمت سرح اللحظ
حيث اساموا وبلغت ما بلغ امرؤ بشبابه فاذا عصارة كل ذلك اثام او تنبيه المخاطب
على خطا نحو قول عبدة بن ابي الطيب قصيدة يعظ فيها بنيه ان الذين ترونهم اي تظنونهم
اخوانكم يشفي غليل صدورهم ان تصرعوا اي تهلكوا او تصابوا بالحوادث ففيه من التنبيه على خطائهم
في هذا الظن ما ليس في قولك ان القوم الفلاني وجعل صاحب المفتاح هذا البيت مما جعل الا
يماء الى وجه بناء الخبر ذريعة الى التنبيه على الخطاء، ورده المص بانه ليس فيه ايماء الى وجه بناء الخبر
بل لا يبعد ان يكون فيه ايماء الى بناء نقيضه عليه وجوابه ان العرف والذوق شاهدا صدق
على انك اذا قلت عند ذكر الجماعة التي يعتقدهم المخاطبون اخوانا خلصا ان الذين تظنون
اخوانكم كان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر ينافي الاخوة ويباين المحبة والايماء الى وجه
بناء الخبر اي الى طريقه تقول علمت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهة اي طرزه وطريقه يعني يؤتى
بالموصول والصلة للاشارة الى ان بناء الخبر عليه من اي وجه واي طريق من الثواب والعقاب
والمدح والذم وغير ذلك حاصله ان تاتي بالفاتحة على وجه ينبه الفطن على الخاتمة كالا
رصاد في علم البديع نحو ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين فان
فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر من جنس العقاب والاذلال بخلاف ما اذا ذكرت اسماءهم
الاعلام ثم انه اي الايماء الى وجه بناء الخبر ربما جعل ذريعة اي وسيلة الى التعريض بالتعظيم
لشانه اي شان الخبر نحو قول الفرزدق ان الذي سمك السماء بنى لنا بيتا اراد به الكعبة
او بيت الشرف والمجد دعائمه اعز واطول من دعائم كل بيت ففي قوله ان الذي سمك السماء
ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر من جنس الرفعة والبناء بخلاف ما اذا قيل ان الله الرحمن الرحيم اخبر

عندم ذوق

ربعد سلم

ذلك ثم فيه تعريض بتعظيم بنائه لكونه فعل من رفع السماء التي لا بناء ارفع منها واعظم او شان
غيره اي غير الخبر نحو الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين ففيه ايماء الى ان طريق بناء الخبر
مما ينبئ عن الخيبة والخسران وتعظيم لشان شعيب وهو ظاهر وقد يجعل ذريعة الى الاهانة لشان
الخبر نحو ان الذي لا يعرف الفقه قد صنف فيه او شان غيره نحو ان الذي يتبع الشيطان
فهو خاسر وقد يجعل ذريعة الى تحقيق الخبر نحو ان التي ضربت بيتا مهاجرة بكوفة الجند غالت
ودها غول فان في ضرب البيت بكوفة والمهاجرة اليها ايماء الى ان طريق الخبر مما ينبئ عن زوال
المحبة وانقطاع المودة ثم انه يحقق زوال المودة ويقرره حتى كانه برهان عليه وهذا معنى تحقيق
الخبر فظهر الفرق بينه وبين الايماء وسقط اعتراض المص بانه لا يظهر بينهما فرق فكيف يجعل
الايماء ذريعة اليه الا ترى ان قوله ان الذي سمك السماء البيت وان الذين ترونهم البيت
فيه ايماء من غير تحقيق الخبر وقد يجعل ذريعة الى التنبيه على الخطاء كما مر فحصل التامل في هذا المقام
فانه من مطارح الانظار والفاضل العلامة قد فسر في شرح المفتاح الوجه في الايماء الى
وجه بناء الخبر بالعلة والسبب كما هو الظاهر في قوله تعالى ان الذين آمنوا لهم درجات النعيم
ثم صرح بان قوله ثم يتفرع على هذا اعتبارات لطيفة ربما جعل ذريعة الى كذا وكذا اشارة
الى جعل المسند اليه موصولا مومئا الى وجه بناء الخبر فاشكل عليه الامر في نحو ان الذي سمك
السماء وان التي ضربت وان الذين ترونهم لعدم تحقق السببية وهو لم يتعرض لذلك
ومن الناس من اقتفى اثره في تفسير الوجه بالعلة لكن تحير عن الاشكال ابال معنى قوله
ثم يتفرع على هذا اي على ايراد المسند اليه موصولا من غير اعتبار الايماء فلا يلزم ان يكون في الا
بيات المذكورة ايماء وسوق الكلام ينادي الى فساد هذا الذي عنه المص وقد يقصد بالموصول
الحث على التعظيم او التحقير او الترحم او نحو ذلك كقولنا جاءك الذي اكرمك او اهانك او
الذي سبى اولاده او نهب امواله وقد يكون للتهكم نحو يا ايها الذي نزل عليه الذكر انك
لمجنون ولطائف هذا الباب لا تكاد تنضبط وبالاشارة اي تعريف المسند اليه بايراده
اسم اشارة متى صلح المقام له ولقصد الغرض اما المقام الصالح فهو ان يصح احضاره في
ذهن السامع بوساطة الاشارة اليه حسا فان اصل اسماء الاشارة ان يشار بها الى مشاهد
محسوس قريب او بعيد فان اشير بها الى محسوس غير مشاهد او الى ما يستحيل احساسه ومشاهدته
فلتصييره كالمشاهد وتنزيل الاشارة العقلية منزلة الحسية واما الغرض الموجب له اي المرجح فقد
اشار الى تفصيله بقوله لتميزه اي المسند اليه اكمل تميز نحو قوله اي ابن الرومي هذا ابو الصقر فردا
في المدح او على الحالية في محاسنه من نسل شيبان بين الضال والسلم وهما شجرتان
بالبادية يعني يقيمون في البادية لان فقد العزة في الحضر او التعريض بغباوة السامع

حتى كانه لا يدرك غير المحسوس كقوله اى قول الفرزدق اولئك آبائى فجئنى بمثلهم هذا الامر للتعجيز كقوله تعالى
فأتوا بسورة من مثله اذا جمعتنا يا جرير المجامع او بيان حاله اى المسند اليه فى القرب او البعد او التوسط
كقولك هذا وذلك وذاك زيد اخر ذكر التوسط لانه انما يتحقق بعد تحقق الطرفين فان قلت كون هذا للقريب
وذلك للبعيد وذاك للمتوسط مما يقرره الوضع واللغة فلا ينبغى ان تتعلق به نظر علم المعانى لانه انما يبحث
عن الزوايد على اصل المراد قلت مثله كثير فى علم المعانى كاكثر مباحث التعريف والتوابع وطرق القصر وغير
ذلك وتحقيقه ان اللغة تنظر فيها من حيث ان هذا للقريب مثلا وعلم المعانى من حيث انه اذا اريد بيان
قرب المسند يؤتى بهذا وهو زايد على اصل المراد الذى هو الحكم على المسند اليه المذكور المعبر عنه بشئ يوجب تصوره
اياما كان ولو سلم فذكره فى هذا المقام توطئة وتمهيد لما يتفرع عليه من التحقير والتعظيم كما اشار اليه بقوله
او تحقيره اى المسند اليه بالقرب نحو هذا الذى يذكر آلهتكم وقد يقصد به تقريب حصوله وحضوره نحو هذه
القيامة قد قامت او تعظيمه بالبعد نحو الم ذلك الكتاب تنزيلا لبعد درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة
وقد يقصد به التعظيم المشير كقول الامير لبعض حاضريه ذلك قال كذا او تحقيره بالبعد كما يقال ذلك اللعين
فعل كذا تنزيلا لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب وسفالة محله منزلة بعد المسافة ولفظ ذلك صالح
للاشارة الى كل غايب عينا كان او معنى بان يحكى عنه او لا ثم يشار اليه نحو جائنى رجل فقال ذلك
الرجل وضربه زيد فهالنى ذلك الضرب لان المحكى عنه غايب ويجوز ان تقله بلفظ الحاضر نحو فقال هذا
الرجل وهالنى هذا الضرب اى هذا المذكور من قريب فهو وان كان غايبا لكن ذكره جرى عن قريب
فكانه حاضر وقد يذكر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ البعيد نحو بالله العظيم وذلك قسم عظيم لا فعلن الان
المعنى غير مدرك حسا فكانه بعيد او للتنبيه اى تعريف المسند اليه بالاشارة للتنبيه عند تعقيب المشار
اليه باوصاف اى عند ايراد اوصاف على عقب المشار اليه يقول عقبه فلان اذا جاء على عقبه ثم تعديه
الى المفعول الثانى بالباء وتقول عقبته بالشئ اى جعلت الشئ على عقبه على انه اى التنبيه على ان المشار
اليه جدير بما يرد بعده اى بعد اسم الاشارة من اجلها اى من اجل الاوصاف التى ذكرت بعد
المشار اليه نحو الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلوة الى قوله اولئك على هدى من ربهم واولئك
هم المفلحون عقب المشار اليه وهو الذين يؤمنون بالاوصاف المتعددة من الايمان بالغيب و
اقامة الصلوة وغير ذلك ثم عرف المسند اليه بان اورده اسم اشارة تنبيها على ان المشار اليهم احقاء
بما يرد بعد اولئك وهو كونهم على الهدى عاجلا والفوز بالفلاح آجلا من اجل اتصافهم بالاوصاف
المذكورة او لانه لا يكون طريق الى احضاره سوى الاشارة لجهل المتكلم والسامع باحواله او نحو ذلك
وباللام اى تعريف المسند اليه باللام للاشارة الى معهود اى الى حصة من الحقيقة معهودة بين
المتكلم والمخاطب واحدا كان او جماعة او اثنين يقول عهدت فلانا اذا ادركته ولقيته وذلك
لتقدم ذكره صريحا او كناية نحو وليس الذكر كالانثى اى ليس الذكر الذى طلبت امرأة عمران كالتى

اى كالانثى التى وهبت لها فالانثى اشارة الى ما سبق ذكره صريحا فى قوله قالت رب انى وضعتها انثى
لكنه ليس بمسند اليه والذكر اشارة الى ما سبق ذكره كناية فى قوله رب انى نذرت لك ما فى بطنى محررا
فان لفظة ما وان كان يعم الذكور والاناث لكن التحرير وهو ان يعتق الولد لخدمة بيت المقدس
انما كان للذكور دون الاناث وهو مسند اليه وقد يستغنى عن تقدم ذكره لعلم المخاطب به نحو خرج الامير
اذا لم يكن فى البلد الا امير واحد وكقولك لمن دخل البيت اغلق الباب وقد يكون
لام العهد للاشارة الى حاضر كما فى وصف المنادى واسم الاشارة نحو يا ايها الرجل وهذا الرجل او للاشارة
الى نفس الحقيقة ومفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد كقولك الرجل خير من المرأة
ومنه اللام الداخلة على المعرفات نحو الانسان حيوان ناطق والكلمة لفظ موضوع لمعنى مفرد و
نحو ذلك لان التعريف للماهية وقد يأتى المعرف بلام الحقيقة لواحد من الافراد باعتبار عهديته
فى الذهن لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة يعنى يطلق المعرف بلام الحقيقة الذى هو موضوع للحقيقة
المتحدة فى الذهن على فرد موجود من الحقيقة باعتبار كونه معهودا فى الذهن وجزئيا من جزئيات
تلك الحقيقة مطابقا اياها كما يطلق الكلى الطبيعى على كل جزئى من جزئياته وذلك عند قيام قرينة
دالة على ان ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث هى هى بل من حيث الوجود لا من حيث وجودها فى
ضمن جميع الافراد بل بعضها كقولك ادخل السوق حيث لا عهد فى الخارج قال فقولك ادخل
قرينة دالة على ما ذكرناه وتحقيقه انه موضوع للحقيقة المتحدة فى الذهن وانما اطلق على الفرد
الموجود منها باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه فجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع
والفرق بينه وبين النكرة كالفرق بين علم الجنس المستعمل فى فرد وبين اسم الجنس نحو لقيت
اسامة ولقيت اسدا فانه موضوع لواحد من آحاد جنسه فاطلاقه على الواحد اطلاق على اصل
وضعه واسامة موضوعة للحقيقة المتحدة فى الذهن واذا اطلقتها على الواحد فانما اردت الحقيقة
فى ذلك الواحد ولزم من اطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد ضمنا فكذا النكرة تفيد ان
ذلك الاسم بعض من جملة الحقيقة نحو ادخل سوقا بخلاف المعرف نحو ادخل السوق فان المراد
به نفس الحقيقة والبعضية مستفادة من القرينة كالدخول مثلا فهو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد
وذو اللام اذن بالنظر الى القرينة سواء وبالنظر الى انفسهما مختلفان واليه اشار بقوله
وهذا فى المعنى كالنكرة يعنى بعد اعتبار القرينة وان كان فى اللفظ يجرى عليه احكام المعارف
من وقوعه مبتدأ وذا حال ووصفا للمعرفة او موصوفا بها ونحو ذلك كعلم الجنس وهذه الاحكام
اللفظية هى التى اضطرتهم الى الحكم بكونه معرفة وكون نحو اسامة علما حتى تكلفوا ما تكلفوا ويعلم
بما ذكرنا من تقرير كلامه ان عود الضمير فى قوله وقد يأتى الى المعرف بلام الحقيقة اولى من عوده
الى مطلق المعرف باللام كما يشعر به ظاهر لفظ الايضاح ولكون هذا المعرف فى المعنى كالنكرة

يعامل معاملة النكرة كثيرا فيوصف بالجمل كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني وفي التنزيل كمثل الحمار يحمل اسفارا
على ان يحمل صفة للحمار وفيه الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون على ان
قوله لا يستطيعون صفة للمستضعفين وللرجال والنساء والولدان لان الموصوف وان كان
فيه حرف التعريف فليس لشيء بعينه كذا في الكشف وهو صريح في ان اللام في المستضعفين حرف
تعريف كما سنذكره ان شاء الله تعالى عن قريب وان كان اسما موصولا يصح هذا ايضا لان الموصول
ايضا يعامل به معاملة هذا المعرف كما ذكر صاحب الكشف في الذين انعمت عليهم لا توقيت فيه
فهو كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني فيصح ان يقع النكرة اعني قوله غير المغضوب عليهم صفة
له فان قلت هذا المعرف باللام للحقيقة وعلم الجنس اذا اطلقا على واحد كما في نحو ادخل السوق و
رايت اسامة مقبلا احقيقة ام هو مجاز قلت بل حقيقة اذ لم يستعمل الا فيما وضع له لان معنى
استعمال الكلمة في المعنى ان يكون الغرض الاصلي طلب دلالتها على ذلك المعنى وقصد ارادته
منها وانت اذا اطلقت المعرف والعلم المذكورين على الواحد فانما اردت به الحقيقة ولزم
من ذلك التعدد باعتبار الوجود وانضمام القرينة فهو لم يستعمل الا فيما وضع له وسيتضح
هذا في بحث الاستعارة وقد يفيد اي المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة الاستغراق نحو
ان الانسان لفي خسر اشير باللام الى الحقيقة لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هي هي ولا من
حيث تحققها في ضمن بعض الافراد بل في ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء الذي شرطه
دخول المستثنى في المستثنى منه لو سكت عن ذكره وتحقيقه ان اللفظ اذا دل على الحقيقة باعتبار
وجودها في الخارج فاما ان يكون لجميع الافراد او لبعضها اذ لا واسطة بينهما في
الخارج فاذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها وجب ان يكون للجميع والى هذا ينظر صاحب الكشف
حيث يطلق لام الجنس على ما يفيد الاستغراق كما ذكر في قوله ان الانسان لفي خسر انه للجنس
وقال في قوله تعالى ان الله يحب المحسنين ان اللام للجنس فيتناول كل محسن وكثيرا ما يطلقه
على ما يقصد به المفهوم والحقيقة كما ذكر ان اللام في الحمد لله للجنس دون الاستغراق والحاصل
ان اسم الجنس المعرف باللام اما ان يطلق على نفس الحقيقة من غير نظر الى ما صدقت الحقيقة عليه
من الافراد وهو تعريف الجنس والحقيقة ونحوه علم الجنس كاسامة واما على حصة معينة منها واحدا
او اثنين او جماعة وهو العهد الخارجي ونحوه علم الشخص كزيد واما على حصة غير معينة وهو العهد
الذهني ومثله النكرة كرجل واما على كل الافراد وهو الاستغراق ومثله كل مضافا الى النكرة
ولا خفاء في تميز بعضها عن بعض الا في تعريف الحقيقة فانه ان قصد بها الاشارة الى الماهية
من حيث هي هي لم يتميز من اسماء الاجناس التي ليست فيها دلالة على البعضية والكلية نحو
رجعى وذكرى والرجعى والذكرى وان قصد بها الاشارة اليها باعتبار حضورها في الذهن

لم يتميز عن تعريف العهد الخارجي وهذا حاصل الاشكال الذي اورده صاحب المفتاح على هذا المقام و
جوابه انا لا نسلم عدم تميزه عن تعريف العهد على هذا التقدير لان النظر في المعهود الى فرد معين واحدا كان او
اثنين او جماعة بخلاف الحقيقة فان النظر فيها الى نفس الماهية والمفهوم باعتبار كونها حاضرة في الذهن
وهذا المعنى غير معتبر في اسم الجنس النكرة وعدم اعتبار الشيء ليس باعتبار عدمه وهو اي الاستغراق ضربان
حقيقي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة نحو عالم الغيب والشهادة اي كل غيب وشهادة
وعرفي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف كقولنا جمع الامير الصاغة اي صاغة بلده
او مملكته لانه المفهوم عرفا لا صاغة الدنيا فان قلت الصاغة جمع صائغ واللام في اسم الفاعل واسم
المفعول اسم موصول لا حرف تعريف عند غير المازني فكان التمثيل مبنيا على مذهبه قلت بخلاف انما
هو في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث لانهم يقولون انه فعل في صورة اسم ولهذا يعمل وان
كان بمعنى الماضي واما ما ليس بمعنى الحدوث نحو المؤمن والكافر والصائغ والحايك ونحو ذلك كالصفة
المشبهة واللام فيها حرف تعريف اتفاقا وكلام الكشف والمفتاح يفصح عن ذلك في غير موضع
ولو سلم فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف او غيره والموصول ايضا ياتي للا
ستغراق نحو اكرم الذين ياتونك الا زيدا او اضرب القائمين الا عمرا وهذا ظاهر واستغراق المفرد
سواء كان بحرف التعريف او غيره اشمل من استغراق المثنى والمجموع لانه يتناول كل فرد من الافراد
واستغراق المثنى انما يتناول كل اثنين اثنين ولا ينافي خروج الواحد واستغراق الجمع انما يتناول
كل جماعة جماعة ولا ينافي خروج الواحد والاثنين والاثنين بدليل صحة لا رجال في الدار اذا كان فيها
رجل او رجلان دون لا رجل فانه لا يصح اذا كان فيها رجل او رجلان واما اورد البيان
بلا التي لنفي الجنس لانها نص في الاستغراق بيان ذلك ان النكرة في سياق النفي والنهي والاستفهام
ظاهرة في الاستغراق وتحتمل عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا لا يثبت الا عند قرينة نحو ما جاءني رجل بل
رجلان فانه يتحقق عدم الاستغراق والنكرة في الايجاب ظاهرة في عدم الاستغراق وقد
يستعمل فيه مجازا كثيرا في المبتدا نحو تمرة خير من جرادة وقليلا في غيره نحو علمت نفس ما قدمت في
المقامات بالهمز في المغني وفيه شرا واما اذا كانت النكرة مع من ظاهرة نحو ما جاءني من رجل
او مقدرة نحو لا رجل في الدار فهو نص في الاستغراق حتى لا يجوز ما جاءني من رجل او لا رجل في الدار بل
رجلان والى هذا اشار صاحب الكشف حيث قال ان قراءة لا ريب فيه بالفتح توجب الاستغراق
وبالرفع تجوزه ولقائل ان يقول لو سلم كون استغراق المفرد اشمل في النكرة المنفية فلا نسلم
ذلك في المعرف باللام بل الجمع المحلى بلام الاستغراق يشمل الافراد كلها مثل المفرد كما ذكره اكثر ائمة
الاصول والنحو ودل عليه الاستقراء وصرح به ائمة التفسير في كل ما وقع في التنزيل من هذا القبيل
نحو اني اعلم غيب السموات والارض وعلم آدم الاسماء كلها واذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم والله

بحب المحسنين وما هي من الظالمين ببعيد وما الله يريد ظلما للعالمين الى غير ذلك ولهذا صح بلا خلاف
جاءني القوم او العلماء الا زيدا او الا الزيدين مع امتناع قولك جاءني كل جماعة من العلماء الا
زيدا على الاستثناء المتصل فان قيل المفرد يقتضي استيعاب الآحاد والجمع لا يقتضي الا استيعاب
الجموع حتى ان معنى قولنا جاءني الرجال جاءني كل جمع من جموع الرجال وهذا لا ينافي خروج
الواحد والاثنين من الحكم بخلاف المفرد قلنا لو سلمنا فلا يمكن خروج الواحد والاثنين ايضا
لان الواحد مع اثنين آخرين من الآحاد والاثنين مع واحد آخر منها جمع من الجموع والتقدير ان
كل جمع من الجموع داخل في الحكم على ما ذكرتم فان زعموا ان كل جمع داخل في الحكم باعتبار ثبوت
الحكم للمجموع دون كل فرد حتى يصح جاءني جميع الرجال باعتبار مجيء فرد او فردين منه فهو
ممنوع بل هو اول المسئلة فظهر بطلان ما ذكر صاحب المفتاح في قوله تعالى رب اني وهن
العظم مني انه ترك جمع العظم الى الافراد لطلب شمول الوهن العظام فردا فردا لصحة
حصول وهن المجموع بوهن البعض دون كل فرد يعني يصح اسناد الوهن الى صيغة الجمع نحو وهنت
العظام عند حصول الوهن لبعض من العظام دون كل فرد ولا يصح ذلك في المفرد مطلقا و
ذلك لانه لا نسلم صحة قولنا وهنت العظام باعتبار الوهن البعض دون كل فرد بل الوجه
في افراد العظم ما ذكر في الكشاف هو ان الواحد هو الدال على معنى الجنسية وقصده الى ان
هذا الجنس الذي هو العمود والقوام واشد ما تركب منه الجسد قد اصابه الوهن ولو جمع لكان
القصد الى معنى آخر وهو انه لم يهن منه بعض عظامه ولكن كلها يعني لو قيل وهنت العظام
كان المعنى ان الذي اصابه الوهن ليس هو بعض العظام بل كلها حتى كانه وقع من سامع
شك في شمول الاحاطة لان القيد في الكلام ناظر الى نفي ما يقابله وهذا المعنى غير مناسب للمقام
فهذا الكلام صريح في ان وهنت العظام يفيد شمول الوهن لكل فرد من العظام بحيث لا يخرج
منه البعض وكلام صاحب المفتاح صريح في انه يصح وهنت العظام باعتبار وهن بعض
العظام دون كل فرد فالتنافي بين الكلامين واضح وتوهم بعضهم انه لا منافاة بينهما بناء
على ان مراد صاحب الكشاف انه لو جمع لكان قصدا الى البعض عظامه مما لم يصبه الوهن ولكن
انما اصاب الكل من حيث هو كل والبعض بقي خارجا كالواحد والاثنين ومنشأ هذا التوهم سوء
الفهم وقلة التدبر وذلك لان افادة الجمع المحلى باللام تعلق الحكم بكل فرد مما هو مقرر في علم
الاصول والنحو وكلام صاحب الكشاف ايضا مشحون به حيث قال في قوله تعالى والله يحب المحسنين
انه جمع ليتناول كل محسن وفي قوله تعالى وما الله يريد ظلما للعالمين انه نكر ظلما وجمع
العالمين على معنى ما يريد شيئا من الظلم لاحد من خلقه وفي قوله تعالى ولا تكن للخائنين خصيما
اي ولا تخاصم عن خائن قط وفي قوله تعالى الحمد لله رب العالمين انه جمع ليشمل كل جنس مما سمي

بالعالم

٣٧

بالعالم يعني لو افرد لتوهم انه اشارة الى هذا العالم المحسوس المشاهد فجمع ليفيد الشمول والاحاطة ولا يخفى
عليك فساد ما قيل من ان مراده ان المفرد وان كان الشمل لكنه قصد ههنا الى معنى آخر وهو التنبيه على
كون العالم اجناسا مختلفة لان المفرد يفيد شمول الاحاد والجمع يفيد شمول الاجناس وفي ذلك لانه اذا
لم يكن الجمع مفيدا لتعلق الحكم بكل ما سمي بمفرده كيف يكون العالمين متناولا لكل جنس مما سمي بالعالم
فهل هذا الا تهافت والافلا دلالة لقوله ليشمل كل جنس مما سمي به على هذا المعنى وكذا ما قيل ان العالمين
لكن ماهيات مختلفة فيتناول الجمع بخلاف العظام وذلك لان هذه التفرقة لا تؤيدها عقل ولا نقل
وبالجملة فالقول بان الجمع يفيد تعلق الحكم بكل واحد من الافراد مثبتا كان او منفيا مما قرره الائمة وشهد
به الاستعمال وصرح به صاحب الكشاف في غير موضع فلا حاجة لرفض جميع ذلك الكلام صدر عن صاحب
المفتاح نعم فرق بين المفرد والجمع في المعرف بلام الجنس من وجه آخر وهو ان المفرد صالح لان يراد
به جميع الجنس وان يراد به بعضه الى الواحد منه كما في قوله تعالى ان ياكله الذئب والجمع صالح لان يراد
به جميع الجنس وان يراد به بعضه لا الى الواحد منه لان وزانه في تناول الجمعية في الجنس وزان المفرد
في تناول الجنسية والجمعية في جمل الجنس لا في وحدانه كذا في الكشاف فنحو قولهم فلان يركب الخيل و
انما يركب واحدا منها مجاز مثل قولهم بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم فان قلت قد روي
عن ابن عباس رضي الله عنه ان الكتاب اكثر من الكتب وبينه صاحب الكشاف بانه اذا اريد بالواحد
الجنس والجنسية قائمة في وحدان الجنس كلها لم يخرج منه شيء واما الجمع فلا يدخل تحته الا ما فيه معنى الجنسية
من الجموع قلت هذا الكلام مبني على ما هو المعتبر عند البعض من ان الجمع المعرف باللام بمعنى كل جماعة جماعة
اورده توجيها لكلام ابن عباس رضي الله عنه ولم يقصد انه مذهبه بدليل انه صرح بخلافه في غير مرة و
الاستعمال ايضا يشهد بذلك وانما اطنبت الكلام في هذا المقام لانه من مسارح الانظار ومطارح
الافكار كم زلت فيه للافاضل اقدامهم وكلت دون الوصول الى الحق افهامهم ولما كان ههنا
مظنة اعتراض وهو ان افراد الاسم يدل على وحدة معناه واستغراقه يدل على تعدده والوحدة
والتعدد مما يتنافيان فكيف يجتمعان اشار الى جوابه بقوله ولا تنافي بين الاستغراق وافراد
الاسم لان الحرف الدال على الاستغراق كحرف النفي ولام التعريف انما يدخل عليه اي على الاسم
المفرد حال كونه مجردا عن الدلالة على معنى الوحدة كما انه مجرد عن الدلالة على التعدد وامتنع
وصفه بنعت الجمع نحو الرجل الطوال اللحى فظرا على التشاكل اللفظي ولانه اي المفرد الداخل عليه
حرف الاستغراق بمعنى كل فرد لا المجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع عند الجمهور وان جوزه
الاخفش في نحو الدينار الصفر والدرهم البيض واما قولهم ثوب اسمال ونطفة امشاج فلان
الثوب مؤلف من قطع كلها اسمال اي خلق والنطفة مركبة من اشياء كل منها مشيج فوصف
المؤلف بوصف مجموع الاجزاء لانه هو بعينه وبالاضافة اي التعريف المسند اليه باضافته

الى شيء من المعارف اما لانه اخصر طريق الى احضاره المسند اليه في ذهن السامع نحو قول جعفر بن
علبة الحارثي هواي اي مهويي وهذا اخصر من الذي اهواه ونحو ذلك والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط
السآمة لكونه في السجن والحبيب على الرحيل مع الركب اليمانين مصعد اي مبعد ذاهب في الارض
وتمامه جنيب وجثماني بمكة موثق والجنيب المجنوب المستتبع والجثمان الشخص والموثق المقيد ولفظ
البيت خبر ومعناه تاسف وتحسر على بعد الحبيب او لتضمنها تعظيما لشان المضاف اليه او
المضاف او غيرهما كقولك في الاول عبدي حضر وفي الثاني عبد الخليفة ركب وفي الثالث عبد
السلطان عندي تعظيما لشان المتكلم بان عبد السلطان عنده وهو وان كان مضافا اليه
لكنه غير المسند اليه المضاف وغير ما اضيف اليه المسند اليه هو المراد بقوله او غيرهما او لتضمنها تحقيرا
المضاف نحو ولد الحجام حاضر او المضاف اليه نحو ضارب زيد حاضر او غيرهما نحو ولد الحجام جليس
زيد او ينادمه وقد يكون الاضافة لاغناء عن تفصيل متعذر نحو اتفق اهل الحق على كذا او متعسر
نحو اهل البلد فعلوا كذا او لانه يمنع عن التفصيل مانع كتقديم بعض على بعض من غير مرجح نحو حضر
اليوم علماء البلد وكالتصريح بذمهم واهانتهم نحو علماء البلد فعلوا كذا او كسآمة المتكلم والتي طب و
السامع نحو حضر اهل السوق او لتضمن الاضافة تحريضا على اكرام او اذلال او نحوهما نحو صديقك
او عدوك بالباب ومنه قوله تعالى لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده فانه لما نهيت
المرأة عن المضارة اضيف الولد اليها استعطافا لها عليه وكذا الوالد او لتضمنها استهزاء وتهكما
نحو ان رسولكم الذي ارسل اليكم لمجنون او اعتبار لطيفة مجازية وهو الاضافة بادنى ملابسة
من غير تملك واختصاص نحو كوكب الخرقاء او لانه لا طريق الى احضاره سوى الاضافة نحو غلام
زيد بالباب او لافادة الاضافة جنسية وتعميما كقولهم تدلك على خزامي الارض النفحة من اريجها
يعني على جنس الخزامي وذلك لان الاسم المفرد حامل لمعنى الجنسية والفردية فاذا اضيف اضافة
هي من خواص الجنس دون الفرد علم ان القصد به الى الجنس كما لو وصف نحو ولا طائر يطير بجناحيه
على ما سيجيء ان شاء الله واما تنكيره فللافراد اي تنكير المسند اليه فللقصد الى فرد غير معين مما
يصدق عليه اسم الجنس نحو وجاء رجل من اقصى المدينة يسعى او النوعية اي القصد الى نوع منه
نحو وعلى ابصارهم غشاوة اي نوع من الاغطية غير ما يتعارفه الناس وهو غطاء التعامي عن
آيات الله وفي المفتاح انه للتعظيم اي غشاوة عظيمة تحجب ابصارهم بالكلية وتحول بينها وبين
الادراك لان المقصود بيان بعد حالهم عن الادراك والتعظيم ادل عليه واوفى بتاديته او التعظيم
او التحقير يعني انه بلغ في ارتفاع شانه او انحطاطه مبلغا لا يمكن ان يعرف كقوله اي قول ابي
السمط له حاجب اي مانع عظيم في كل امر يشينه اي يعيبه وليس له عن طالب العرف اي الاحسان
حاجب اي حقير فكيف بالعظيم او التكثير كقولهم ان له لابلا وان له لغنما او التقليل نحو ورضوان

من الله اكبر والفرق بين التعظيم والتكثير ان التعظيم بحسب ارتفاع الشان وعلو الطبقة والتكثير بحسب اعتبار
الكمية تحقيقا او تقديرا كما في المعدودات والموزونات والمشبهات بهما وكذا التحقير والتقليل والى
الفرق اشار بقوله وقد جاء للتعظيم والتكثير نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اي ذوو عدد
كثير هذا ناظر الى التكثير وآيات عظام هذا ناظر الى التعظيم ويجيء للتحقير والتقليل ايضا نحو اعطاني شيئا اي
حقيرا قليلا فالتعظيم والتكثير قد يجتمعان وقد يفترقان وكذا التحقير والتقليل وقد ينكر المسند اليه لعدم
علم المتكلم بجهة من جهات التعريف حقيقة او تجاهلا او لانه يمنع عن التعريف مانع كقوله اذا سئمت مهنده
يمين لطول الحمد بدله شمالا لم يقل يمينه احترازا عن التصريح بنسبة السآمة الى يمين الممدوح وجعل صاحب
المفتاح التنكير في قوله تعالى ولئن مستهم نفحة من عذاب ربك للتحقير واعترض المص عليه بان التحقير
مستفاد من بناء المرة ونفس الكلمة لانها اما من قولهم نفحت الريح اذا هبت اي هبة او من نفح الطيب اذا
فاح اي فوحة وجوابه انه ان اراد ان لبناء المرة ونفس الكلمة مدخلا في افادة التحقير فهذا لا ينافي
كون التنكير للتحقير لانه ايضا يقبل الشدة والضعف وان اراد ان التحقير المستفاد من الآية مفهوم منها
بحيث لا مدخل للتنكير اصلا فممنوع للفرق الظاهر بين التحقير في نفحة من العذاب وبينه في نفحة العذاب
بالاضافة ومما يحتمل التعظيم والتحقير قوله تعالى اني اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن اي عذاب
هائل او شيء من العذاب ولا دلالة للفظ المس واضافة العذاب الى الرحمن على ترجيح الثاني كما ذكر
بعضهم لقوله تعالى لمسكم فيما افضتم فيه عذاب عظيم ولان العقوبة من الكريم الحليم اشد ومن تنكير غيره
اي غير المسند اليه للافراد او النوعية نحو والله خلق كل دابة من ماء اي كل فرد من افراد الدواب من نطفة
معينة وهي نطفة ابيه المختصة به او كل نوع من انواع الدواب من نوع من انواع المياه وهو نوع النطفة
التي تختص بذلك النوع من الدواب وصرح بانه من غير باب المسند اليه لانه ذكر في المفتاح ان
الحالة المقتضية لتنكير المسند اليه هي اذا كان المقام للافراد شخصا او نوعا كقوله تعالى والله
خلق كل دابة من ماء فتوهم بعضهم انه اراد بالاسناد مطلق التعلق ليصح التمثيل بالآية وبعضهم
انه للمسند اليه تقديرا اذ التقدير كل دابة خلقها الله من ماء او ماء مخصوص خلق الله كل دابة منه
والتعسف ظاهر بل قصد صاحب المفتاح الى انه مثال لكون المقام للافراد شخصا او نوعا لا لتنكير
المسند اليه وهذا في كتبه كثير فليتنبه له وللتعظيم نحو فاذنوا بحرب من الله ورسوله وللتحقير نحو ان نظن
الا ظنا اي ظنا حقيرا ضعيفا اذ الظن مما يقبل الشدة والضعف فالمفعول المطلق هنا للنوعية
لا للتاكيد وبهذا الاعتبار يحمل التنكير على ما يفيد التنويع كالتعظيم والتحقير والتكثير ونحو ذلك في كل ما وقع
بعد الا من المفعول المطلق وبهذا ينحل الاشكال الذي يورد على مثل هذا التركيب وهو ان المستثنى
المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد مستغرق حتى يدخل فيه المستثنى بيقين فيخرج بالاستثناء
وليس مصدر نظن محتملا غير الظن مع الظن حتى يخرج الظن من بينه ح لا حاجة الى ما ذكره

لبعض النحاة من انه محمول على التقديم وان خبر ان نحن لا انظل ظنا ومثله قوله وما عترة الشيب الا اغترار اي
ما عترة الشيب اغترارا ولا الى ما ذكره بعضهم من ان قولك ما ضرب الا زيدا الاضرب مثلا يحتمل من حيث توهم المخاطب
ان تكون قد فعلت غير الضرب مما يجري مجراه كالتهديد والشروع في مقدماته فهذا الاحتمال الصير المستثنى
منه كالمتعدد الشامل للضرب وغيره من حيث التوهم فكانك قلت ما فعلت شيئا غير الضرب ومن تنكير غير المسند
اليه للتكثير وعدم التعين قوله تعالى او اطرحوه ارضا اي ارضا منكورة مجهولة بعيدة عن العمران وللتقليل
قوله فيوما بخيل نطرد الروم عنهم ويوما بجود نطرد الفقر والجدبا اي بعد ذلك من جنود لكتب في سنانك ونسى
ليس من فيضان جودك وعطائك واعلم انه كما ان التنكير وهو في معنى البعضية يفيد التعظيم فكذلك
اذا صرح بالبعض كقوله تعالى ورفع بعضهم فوق بعض درجات اي درجات فيه هذا الابهام تفخيم فضله
واعلى قدره ما لا يخفى ومثله قوله او يرتبط بعض النفوس حمامها اراد نفسه وقد يقصد به التحقير ايضا نحو هذا
كلام ذكره بعض الناس والتقليل نحو كفى هذا الامر بعض اهتمامه واما وصفه اي وصف المسند اليه
اخر المصنف ذكر التوابع وضمير الفصل عن التنكير جريا على ما هو المناسب من ذكر التنكير عقب التعريف و
قدمها السكاكي على التنكير نظرا الى ان ضمير الفصل وكثيرا من اعتبارات التوابع انما يكون مع كل
تعريف المسند اليه دون تنكيره وقدم من التوابع ذكر الوصف لكثرة وقوعه واعتبارات فيه الوصف
قد يطلق على نفس التابع المخصوص وقد يقصد به معنى المصدر وهو الانسب هنا لتوافق قوله اما بيانه و
اما الابدال منه يعني الوصف اي ذكر النعت للمسند اليه فلكونه اي الوصف مبينا له اي للمسند اليه
كاشفا عن معناه كقولك الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله ونحوه في الكشف قوله
اي نحو هذا القول في مجرد كون الوصف للكشف لا في كونه وصفا للمسند اليه قول اوس بن حجر في مرثية
فضالة بن كلدة من قصيدة اولها ايتها النفس اجملي جزعا ان الذي تحذرين قد وقعا الى قوله ان الذي
جمع السماحة والنجدة والبر والتقى جمعا الالمعي الذي يظن بك الظن كان قد راى وقد سمعا
الالمعي واليلمعي الذكي المتوقد وهو اما مرفوع بانه خبر ان او منصوب صفة لاسم ان او بتقدير اعني
وخبر ان في قوله بعد عدة ابيات اودى فلا ينفع الاشاحة من امر لمن يحاول البدعا فالالمعي ليس
بمسند اليه وقوله الذي يظن بك الظن الى اخره وصف له كاشف عن معناه كما حكي عن الاصمعي انه سئل
عن الالمعي فانشد هذا البيت ولم يزد عليه ومنه في النكرة قوله تعالى ان الانسان خلق هلوعا اذا مسه
الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا فان الهلع سرعة الجزع عند مس المكروه وسرعة المنع عند مس الخير
او مخصصا اراد بالتخصيص ما يعم تقليل الاشتراك في رفع الاحتمال وعند النحاة التخصيص عبارة
عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرة نحو رجل عالم فانه كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد من افراد
الرجال فلما قلت عالم قللت ذلك الاشتراك والاحتمال وخصصته بفرد من الافراد المتصفة
بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف نحو زيد التاجر او الرجل التاجر عندنا

فانه كان يحتمل التاجر وغيره فلما وصفته به رفعت الاحتمال او لكون الوصف مدحا او ذما او ترحما نحو جاءني
زيد العالم او الجاهل او الفقير حيث يتعين الموصوف اعني زيدا قبل ذكره اي ذكر الوصف والتعيين اما بان
لا يكون له شريك في ذلك الاسم او بان يكون المخاطب يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف فاشترط هذا
لئلا يصير الوصف مخصصا او تاكيدا اذا كان الموصوف متضمنا لمعنى ذلك الوصف نحو امس الدابر
كان يوما عظيما فان لفظ امس مما يدل على الدبور وقد يكون الوصف لبيان المقصود وتفسيره كما
سياتي ومنه قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث وصف دابة وطائرا بما
هو من خواص الجنس لبيان ان القصد منهما الى الجنس دون الفرد وبهذا الاعتبار افاد هذا الوصف
زيادة التعميم والاحاطة واعلم ان الوصف قد يكون جملة وشرطه ما فيه تنكير الموصوف لان الجمل التي
لها محل من الاعراب يجب صحة وقوع المفرد موقعها والمفرد الذي يسبك من الجملة نكرة لانه انما يكون
باعتبار الحكم الذي يناسبه التنكير وينبغي ان يكون هذا مراد من قال ان الجملة نكرة والا فالتنكير و
التعريف من خواص الاسم ويجب في تلك الجملة ان تكون خبرية كالصلة لان الصفة يجب ان يعتقد
المتكلم ان المخاطب عالم باتصاف الموصوف بمضمونها قبل ذكرها وانما يجيء بها ليعرف المخاطب
الموصوف ويميزه عنده بما كان يعرف قبل من اتصافه بمضمون تلك الصفة فيجب كونها جملة متضمنة
للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكرها والانشائية ليست كذلك فوقوعها صفة او صلة انما يكون
بتقدير القول هذا هو المشهور بين النحاة فان قيل قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى وان منكم
لمن ليبطئن ان التقدير لمن اقسم بالله ليبطئن والقسم وجوابه صلة من قلنا مراده ان الصلة هو الجواب
المؤكد بالقسم وهو جملة خبرية محتملة للصدق والكذب ولهذا يقال في تاكيد الاخبار والله لزيد
قائم والانشاء انما هو نفس الجملة القسمية مثل قولنا والله واقسم بالله ونحو ذلك وهذا كما ان الجملة
الشرطية خبرية بخلاف الشرط فان قيل في كلامه ايضا ما يشعر بان وجوب العلم انما هو في الصلة دون
الصفة حيث ذكر في قوله تعالى فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة ان الصلة يجب ان يكون
قصة معلومة للمخاطب فيجب على انهم علموا ذلك بان سمعوا قوله في سورة التحريم قوا انفسكم واهليكم
نارا وقودها الناس والحجارة ثم قال وانما جاءت النار هنا معرفة وفي سورة التحريم نكرة لان الاية
في سورة التحريم نزلت اولا بمكة فعرفوا منها نارا موصوفا بهذه الصفة ثم جاءت في سورة البقرة
مشارا بها الى ما عرفوه اولا قلنا يمكن ان يقال الوصف يجب ان يكون معلوم التحقق عند المخاطب
لخطاب في سورة التحريم للمؤمنين وهم قد علموا ذلك بسماع النبي والمشركون لما سمعوا الاية
علموا ذلك فخوطبوا في سورة البقرة واما توكيده فللتقرير اي تقرير المسند اليه اي تحقيق مفهومه
ومدلوله اعني جعله مستقرا ثابتا بحيث لا يظن به غيره نحو جاءني زيد زيد اذا ظن به غفلة المتكلم غفلة
السامع عن سماع لفظ المسند اليه او عن حمله على معناه ونحو هذا وان امكن حمله على دفع توهم التجوز

او السهو لكن فرق بين القصد الى مجرد التقرير كما يطلعك عليه فصل اعتبار التقديم والتاخير والقصد
الى دفع التوهم على ما اشار اليه صاحب المفتاح حيث قال بعد ما ذكر دفع التوهم وربما كان القصد الى
مجرد التقرير كما يطلعك عليه فصل اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل وذكر العلامة في شرحه ان
المراد بالتقرير مجرد تقرير الحكم ولم يبين ان اي موضع من مواضع بحث التقديم والتاخير يطلعنا
عليه وهو خلاف ما صرح به في نحو لا تكذب انت من ان تاكيد المسند اليه انما يفيد مجرد تقرير المحكوم
عليه دون الحكم فان قيل انه لم يرد التاكيد الصناعي بل مجرد التكرير نحو انا عرفت وانت عرفت
فانه يفيد تقرير الحكم وتقويته قلنا لا نسلم ان المفيد لتقرير الحكم هو التكرير بل التقديم الا ترى الى
تصريحهم بانه ليس في نحو عرفت انا وعرفت انت تقرير الحكم وانما هو لمجرد تقرير المحكوم عليه على ان
السكاكي لم يورد تحقيق تقوي الحكم في فصل التقديم والتاخير مع الفعل بل في آخر بحث تاخير المسند
اليه ولو سلم انه اراد ذلك فليكن قوله كما يطلعك اشارة الى ما ذكره في نحو لا تكذب انت من انه
لمجرد تقرير المحكوم عليه دون الحكم كما جعل في الايضاح كما سيأتي اشارة الى هذا ولو سلم
فكان ينبغي ان يتعرض للتخصيص بل هو اولى بالتعرض لانه الذي يعتبر فيه المسند اليه مؤخرا
على انه تاكيد ثم قدم للتخصيص والاظهر ان قول السكاكي كما يطلعك اشارة الى ما اورده في فصل
اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل من ان نحو انا سعيت في حاجتك وحدي او لا غيري تاكيد و
تقرير للتخصيص الحاصل من التقديم وايراده في هذا المقام مثل ايراد كل رجل عارف في كل انسان حيوان
في التاكيد الذي لدفع التوهم عدم الشمول مع انه ليس في شيء من التاكيد الاصطلاحي ولهذا
غير اسلوب الكلام ومثل هذا اكثر في كتابه ولا حاجة الى حمل كلام المص على ذلك كيف وهو تعرض
على السكاكي في مثل هذه المقامات وبهذا ظهر ان ما يقال من ان معنى كلامه ان تاكيد المسند اليه
يكون لتقرير الحكم نحو انا عرفت او لتقرير المحكوم عليه نحو انا سعيت في حاجتك وحدي او لا غيري غلط
فاحش عن ارتكابه بغنية بما ذكرنا من الوجه الصحيح او دفع توهم التجوز اي التكلم بالمجاز نحو قطع اللص
الامير الامير نفسه او عينه لئلا يتوهم ان اسناد القطع الى الامير مجاز وانما القاطع بعض غلمانه
مثلا او لدفع توهم السهو نحو جاءني زيد زيد لئلا يتوهم ان الجائي عمرو وانما ذكر زيد على سبيل
السهو ولا يدفع هذا التوهم بالتاكيد المعنوي وهو ظاهر او لدفع توهم عدم الشمول نحو جاءني
القوم كلهم او اجمعون لئلا يتوهم ان بعضهم لم يجئ الا انك لم تعتد بهم او انك جعلت الفعل
الواقع عن البعض كالواقع من الكل بناء على انهم في حكم شخص واحد كما يقال بنو فلان قتلوا
زيدا وانما قتله واحد منهم وربما يجمع بين كل واجمعين بحسب اقتضاء المقام كقوله تعالى فسجد
الملائكة كلهم اجمعون بناء على كثرة الملائكة واستبعاد سجود جميعهم مع تفرقهم واشتغال كل
منهم بشأن وبهذا ازداد التعيير والتقريع على ابليس والاظهر انه لا اجمعون على كون السجود منهم

في زمان واحد على ما توهم وههنا بحث وهو ان ذكر عدم الشمول انما هو زيادة توضيح والا فهو من
قبيل دفع توهم التجوز لان كلهم مثلا انما يكون تاكيدا اذا كان المتبوع دالا على الشمول على سبيل التجوز
دالا الكمال تاشيا ولهذا قال الشيخ عبد القاهر لا نعني بقولنا يفيد الشمول انه لو حيث اصله وانه
لولاه لما فهم الشمول من اللفظ والا لم يسم تاكيدا بل المراد انه يمنع ان يكون اللفظ المقتضي للشمول
مستعملا على خلاف ظاهره ومتجوزا فيه انتهى كلامه واما نحو جاءني الرجلان كلاهما ففي كونه لدفع توهم عدم
الشمول نظر لان المثنى نص في مدلوله لا يطلق على الواحد اصلا فلا يتوهم فيه عدم الشمول بل الاولى
انه لدفع توهم ان الجائي واحد منهما والاسناد اليهما انما وقع سهوا واما اذا توهم السامع ان
الجائي رسولا لهما او نفس احدهما ورسول الآخر فلا يليق لدفعه جاءني الرجلان كلاهما بل انفسهما او
اعينهما كذا اذا توهم ان الجائي احدهما والآخر مخرج صحبه وباعث ونحو ذلك فانما يدفع ذلك بتاكيد التابع
المسند لان توهم التجوز انما وقع فيه واما بيانه اي تعقيب المسند اليه بعطف البيان فلايضاحه باسم
مختص به نحو قدم صديقك خالد ولا يلزم ان يكون الثاني اوضح لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما وفائدة عطف
البيان لا ينحصر في الايضاح كما ذكر صاحب الكشاف ان البيت الحرام في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت
الحرام قياما للناس عطف بيان جيء به للمدح لا للايضاح كما تجيء الصفة لذلك وذكر في قوله تعالى الا بعدا
لعاد قوم هود انه عطف بيان لعاد وفائدته وان كان البيان حاصلا بدونه ان يوسموا بهذه الد
عوة ويسما ويجعل فيهم امرا محققا لا شبهة فيه بوجه من الوجوه ومما يدل على ان عطف البيان لا يلزم
البتة ان يكون اسما مختصا بمتبوعه ما ذكروا في قوله والمؤمن العائذات الطير يمسحها ركبان مكة بين
الغيل والسند ان الطير عطف بيان وكذا كل صفة اجري على الموصوف نحو جاءني الفاضل الكامل زيد
فالاحسن ان الموصوف فيه عطف بيان لما فيه من ايضاح الصفة المبهمة وفيه اشعار بكونه علما في هذه
الصفة فان قلت قد اورد المص قوله تعالى لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد في باب الصفة
وذكر انه للبيان والتفسير واورده السكاكي في باب عطف البيان مصرحا بانه من هذا القبيل فما الحق
في ذلك قلت ليس في كلام السكاكي ما يدل على انه عطف بيان صناعي لجواز ان يريد انه من قبيل الا
يضاح والتفسير ان كان وصفا صناعيا ويكون ايراده في هذا البحث مثل ايراد كل رجل عارف في
كل انسان حيوان في بحث التاكيد على ما هو دأب السكاكي ويكون مقصوده انه وصف صناعي جيء
به للايضاح والتفسير لا للتاكيد مثل امس الدابر على ما وقع في كلام النحاة وتقرير ذلك ان لفظ
الهين حامل لمعنى الجنسية اعني الالهية ومعنى العدد اعني الاثنينية وكذا لفظ اله حامل لمعنى الجنسية و
الوحدة والغرض المسوق له الكلام في الاول النهي عن اتخاذ الاثنين من الاله لا عن اتخاذ جنس الاله
وفي الثاني اثبات الواحد من الاله لا اثبات جنسه فوصف الهين باثنين واله بواحد ايضاحا
لهذا الغرض وتفسيرا وهذا الذي قصده صاحب الكشاف حيث قال الاسم الحامل لمعنى الافراد والتثنية

دالا على شيئين على الجنسية والعدد المخصوص فاذا اريدت الدلالة على ان المعنى به منهما والذي له
الحديث هو العدد شفع بما يؤكده هذا كلامه وقوله يؤكده اى تقرره وتحققه ولم يقصد انه تاكيد صناعى
لانه انما يكون بتكرير لفظ المتبوع او بالفاظ مخصوصة كما وقع فى شرح المفتاح من ان مذهب الكشاف
ان الهين اثنين ونفخة واحدة من التاكيد الصناعى ليس بشئ اذ لا دلالة لكلامه عليه اورد فى
المفصل قوله نفخة واحدة مثالا للوصف المؤكد كامس الدابر فالحق ان كلا من اثنين وواحد
وصف صناعى للبيان والتقرير كما فى قوله تعالى وما من دابة فى الارض ولا طائر يطير بجناحيه
حيث جعل فى الارض صفة لدابة ويطير بجناحيه صفة لطائر ليدل على ان القصد فيهما الى الجنس
دون العدد كما سبق فى باب الوصف فالايتان يشتركان فى ان الوصف فيهما للبيان
ويفترقان من حيث انه فى الهين اثنين واله واحد لبيان ان القصد الى العدد دون الجنس
وفى دابة فى الارض وطائر يطير بجناحيه لبيان ان القصد الى الجنس دون العدد وتقرير هذا البحث
على ما ذكرت مما لا مزيد عليه للمنصف وبه تبين ان لا خلاف ههنا بين صاحب الكشاف وصاحب
المفتاح والمصنف على ما توهمه القوم واستدل العلامة فى شرح المفتاح على انه عطف بيان لا
وصف بان معنى قولهم الصفة تابع يدل على معنى فى متبوعه انه تابع ذكر ليدل على معنى فى متبوعه
على ما نقل عن ابن الحاجب فلم يذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة اللتين فى
متبوعهما ليكونا وصفين بل ذكر للدلالة على ان القصد فى متبوعهما الى احد جزئيه اعنى الا
ثنينية والوحدة دون الجزء الآخر اعنى الجنسية فكل منهما تابع غير صفة توضح متبوعه فيكون
عطف بيان لا صفة واقول ان اريد انه لم يذكر الا ليدل على معنى فى متبوعه فلا يصدق
التعريف على شئ من الصفة لانها البتة تكون لتخصيص او تاكيد او مدح او نحو ذلك وان اريد
انه ذكر ليدل على هذا المعنى ويكون الغرض من دلالته عليه شيئا آخر كالتخصيص والتاكيد وغيرهما
فيجوز ان يكون ذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة ويكون الغرض من هذا بيان
المقصود وتفسيره كما ان الدابر ذكر ليدل على معنى الدبور والغرض منه التاكيد بل الامر كذلك
عند التحقيق الا ترى ان اكثر الصفات من الوصف ما هو كاشف وموضح ولم يخرج بهذا عن الوصفية
ثم قال واما انه ليس ببدل فظاهر لانه لا يقوم مقام المبدل منه وفيه ايضا نظر لانا لا نم ان البدل
يجب صحة قيامه مقام المبدل منه الا ترى الى ما ذكره صاحب الكشاف فى قوله وجعلوا لله شركاء
الجن ان لله شركاء مفعولا جعلوا والجن بدل من شركاء ومعلوم انه لا معنى لقولنا وجعلوا لله
الجن بل لا يبعد ان يقال الاولى انه بدل لانه المقصود بالنسبة اذ النهى انما هو عن اتخاذ الاثنين من الاله على ما هو تقرير
واما الابدال منه اى من المسند اليه فهذا اشعار بان المسند اليه هو المبدل منه وهذا بالنظر الى الظاهر حيث يجعلون
الفاعل فى جاءنى اخوك زيد هو اخوك والا فالمسند اليه فى التحقيق هو البدل وفى لفظ المفتاح ايماء الى ذلك

فلزيادة التقرير نحو جاءنى اخوك زيد فى بدل الكل وهو الذى يكون ذاته عين ذات المبدل منه
وان كان مفهوماهما متغايرين وجاءنى القوم اكثرهم فى بدل البعض وهو الذى يكون ذاته بعض
من ذات المبدل منه وان لم يكن مفهومه بعضا من مفهومه فنحو العين اثنين اذا جعلت بدلا يكون من
بدل الكل دون بدل البعض لان ما صدق عليه اثنين هو عين ما صدق عليه العين وسلب عمرو ثوبه فى
بدل الاشتمال وهو الذى لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه ويكون المبدل منه مشتملا عليه لا كاشتمال
الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه
متشوقة الى ذكره منتظرة له فيجئ مبينا وملخصا لما اجمل اولا وسكت عن بدل الغلط لانه لا يقع
فى فصيح الكلام قال قلت لم قال ههنا لزيادة التقرير وفى التاكيد للتقرير قلت قد جرى
ههنا على لفظ المفتاح على عادة افتنانه فى الكلام وهو من اضافة المصدر الى المفعول او
اضافة البيان اى الزيادة التى هى التقرير والنكتة فيه الايماء الى ان البدل هو المقصود بالنسبة والتقرير
زيادة تقصد بالتبعية بخلاف التاكيد فان المقصود منه نفس التقرير وبيان التقرير فى بدل
الكل ظاهر لما فيه من التكرير قال صاحب الكشاف فى قوله تعالى صراط الذين انعمت عليهم فائدة
البدل التوكيد لما فيه من التثنية والتكرير والاشعار بان طريق المستقيم بيانه وتفسيره صراط
المسلمين وفى بدل البعض والاشتمال باعتبار ان المتبوع مشتمل على التابع اجمالا فكانه مذكور
اولا اما فى البعض فظاهر واما فى الاشتمال فلان المتبوع فيه يجب ان يكون بحيث يطلق و
يراد به التابع نحو اعجبنى زيد اذ اعجبك علمه بخلاف ضربت زيدا اذا ضربت غلامه فنحو جاءنى
زيد غلامه او اخوه او حماره بدل غلط لا بدل اشتمال على ما يشعر به كلام بعض النحاة ثم بدل
البعض والاشتمال لا يخلوان عن ايضاح البتة لما فيه من التفصيل بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام
وقد يكون فى بدل الكل ايضاح وتفسير كما تحقق فكان الاحسن ان يقال لزيادة التقرير
والايضاح كما وقع فى المفتاح واما العطف اى جعل الشئ معطوفا على المسند اليه فلتفصيل
المسند اليه مع اختصار نحو جاءنى زيد وعمرو فان فيه تفصيلا للفاعل من غير دلالة على تفصيل
الفعل اذ الواو انما هو لجمع المطلق اى لثبوت الحكم للتابع والمتبوع من غير تعرض لتقدم
او تاخر او معية واحترز بقوله مع اختصار عن نحو جاءنى زيد وجاءنى عمرو فان فيه تفصيلا
للفاعل مع انه ليس من عطف المسند اليه من عطف الجملة او لتفصيل المسند بانه قد حصل
من احد المذكورين اولا وعن الآخر بعده متراخيا او غير متراخ كذلك اى مع اختصار واحترز
به عن نحو جاءنى زيد وعمرو بعده بيوم او سنة وما اشبه ذلك نحو جاءنى زيد فعمرو او ثم عمرو
او جاء القوم حتى خالد فهذه الثلثة تشترك فى تفصيل المسند وتختلف من جهة ان الفاء تدل
على ان ملابسة الفعل للتابع بعد ملابسته للمتبوع بلا مهلة وثم كذلك مع مهلة وحتى مثل ثم

الا ان فيه دلالة على ان ما قبلها ما ينقضي شيئا فشيئا الى ان يبلغ ما بعدها والتحقيق ان
المعتبر في حتى ترتيب اجزاء ما قبلها في الذهن من الاضعف الى الاقوى او بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز ان
يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته للاجزاء الاخر نحو مات كل اب لي حتى آدم او في اثنائها نحو مات
الناس حتى الانبياء او في زمان واحد نحو جاءني القوم حتى خالد اذا جاءوك معا ويكون خالد اضعفهم او اقويهم فمعنى
تفصيل المسند في حتى انه يعتبر في الذهن تعلقه بالمتبوع اولا وبالتابع ثانيا باعتبار انه اقوى اجزاء المتبوع
او اضعفها فان قلت العطف على المسند اليه بالفاء وثم وحتى يشتمل على تفصيل المسند اليه ايضا فكان الاحسن
ان يقول او لتفصيلهما معا قلت قد ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز ان النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما يتوجه
الى ذلك التقييد وكذا الاثبات وجملة الاعراب ان كل كلام فيه امر زائد على مجرد اثبات الشيء
للشيء او نفيه عنه فهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام وهذا مما لا سبيل الى الشك فيه انتهى كلامه
ففي نحو جاءني زيد فعمرو يكون الغرض اثبات مجيء عمرو بعد مجيء زيد بلا مهلة حتى كانه معلوم ان المجيء
زيد وعمرو والشك انما وقع في الترتيب والتعقيب فيكون العطف لافادة تفصيل المسند لا غير حتى
لو قلت ما جاءني زيد فعمرو كان نفيا لمجيئه عقيب مجيء زيد ويحتمل انهما جاءاك معا او جاءك عمرو قبل زيد او
بعده بمدة متراخية فان قلت قد يجيء العطف على المسند اليه بالفاء من غير تفصيل للمسند نحو جاءني
الاكل فالشارب فالنائم اذا كان الموصوف واحدا قلت هذا في التحقيق ليس من عطف المسند اليه
لانه في معنى الذي ياكل فيشرب فينام ولو سلم فلا دلالة فيما ذكر على انه يلزم ان يكون للتفصيل
المسند او رد السامع عن الخطاء في الحكم الى الصواب وسيجيء تحقيقه في بحث القصر نحو جاءني زيد
لا عمرو لمن يعتقد ان عمرا جاءك دون زيد او انهما جاءاك جميعا وما جاءني زيد لكن عمرو لمن
اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو وكذا في المفتاح والايضاح ولم يذكره المص ههنا لكونه مثل
لا في الرد الى الصواب الا ان لا لنفي الحكم عن التابع بعد ايجابه للمتبوع ولكن لايجابه للتابع بعد نفيه
عن المتبوع والمذكور في كلام النحاة ان لكن في ما جاءني زيد لكن عمرو لدفع توهم المخاطب
ان عمرا لم يجئ كزيد بناء على ملابسة بينهما وملائمة لانه للاستدراك وهو دفع توهم
يتولد من الكلام المقدم دفعا شبيها بالاستثناء وهذا صريح في انه انما يقال ما جاءني زيد لكن
عمرو لمن يعتقد ان المجيء منتف عنهما جميعا لا لمن يعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو على ما وقع في
المفتاح واما انه يقال لمن اعتقد انهما جاءاك على ان يكون قصر افراد فلم يقل به احد او صرف
الحكم عن المحكوم عليه الى آخر نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو فان بل للاضراب
عن المتبوع وصرف الحكم الى التابع ومعنى الاضراب ان يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه يحتمل
ان يلابسه الحكم وان لا يلابسه فنحو جاءني زيد بل عمرو يحتمل مجيء زيد وعدم مجيئه وفي كلام ابن
الحاجب انه يقتضي عدم المجيء قطعا واما اذا انضم اليه لا نحو جاءني زيد لا بل عمرو فهو يفيد عدم

مجي زيد

مجي زيد قطعا واما المنفي فالجمهور على انه يفيد ثبوت الحكم للتابع مع السكوت عن ثبوته
وانتفائه في المتبوع فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو ثبوت المجيء لعمرو مع احتمال مجيء زيد وعدم مجيئه و
قيل يفيد انتفاء الحكم عن المتبوع قطعا حتى يفيد في المثال المذكور عدم مجيء زيد البتة كما في لكن وهذا
يشعر كلامهم في بحث القصر ومذهب المبرد انه بعد النفي يفيد نفي الحكم عن التابع والمتبوع كالمسكوت
عنه او الحكم متحقق الثبوت له فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو بل ما جاءني عمرو فعدم مجيء عمرو متحقق ومجيء
زيد وعدم مجيئه على الاحتمال او مجيئه متحقق فصرف الحكم في المثبت ظاهر وكذا في المنفي على مذهب
المبرد واما على مذهب الجمهور ففيه اشكال فان قلت قد صرح ابن الحاجب بان بل في
المثبت مطرد وفي المنفي على مذهب المبرد لا يقع في كلام فصيح فكان الاولى تركه كبدل الغلط
قلت هذا معارض بما ذكره بعض المحققين من النحاة ان بدل الغلط مع بل فصيح مطرد في
كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط او لشك من المتكلم او للتشكيك اي ايقاع
المتكلم السامع في الشك نحو جاءني زيد او عمرو او للابهام نحو انا او اياكم لعلى هدى او في ضلال
مبين او للتخيير او للاباحة نحو ليدخل الدار زيد او عمرو والفرق بينهما ان التخيير يفيد ثبوت
الحكم لاحدهما فقط بخلاف الاباحة فانه يجوز فيها الجمع [illegible]
بحسب امر خارج وجعل السكاكي من حروف العطف اي المفسرة والجمهور على ان ما بعدها
عطف بيان لما قبلها [illegible] للضمير المجرور من غير اعادة الجار وللضمير المرفوع المتصل
من غير تاكيد او فصل يقوي مذهب الجمهور وهذا نزاع لا طائل تحته واما الفصل اي تعقيب المسند اليه
بضمير الفصل فلانه من احوال المسند اليه لانه يقترن به اولا ولانه في المعنى عبارة عنه وفي اللفظ مطابق له وهذا اولى من قول
من قال لانه لتخصيص المسند اليه بالمسند ويكون من الاعتبارات الراجعة الى المسند اليه لانا نقول ان معنى تخصيص المسند اليه بالمسند
هو تخصيص المسند بالمسند اليه [illegible] كما في المفتاح انه لتخصيص المسند بالمسند اليه [illegible] فالمسند مقصور على المسند اليه
وغيره فيه فيكون راجعا الى المسند على التحقيق ان فائدته يرجع اليهما جميعا لانه يجعل احدهما مخصصا ومقصورا والا
الاخر مخصصا ومقصورا عليه فلتخصيصه اي المسند اليه بالمسند يعني لقصر المسند على المسند اليه لان معنى قولنا زيد هو القائم
ان القيام مقصور على زيد لا يتجاوزه الى عمرو ولهذا يقال في تاكيده لا عمرو فان قلت الذي يسبق الى الفهم من تخصيص المسند اليه
بالمسند هو قصره على المسند لان معناه جعل المسند اليه بحيث يخص المسند ولا يعمه وغيره قلت نعم ولكن غالب استعمالهم
في الباء [illegible] ان يكون المقصور هو المذكور بعدها على طريقة قولهم خصصت فلانا بالذكر اذا ذكرته دون غيره وجعلته
من بين الاشخاص مخصوصا بالذكر فكانه قيل معنى جعل المسند اليه من بين ما يصح اتصافه بكونه مسندا اليه مختصا بان يثبت له المسند
[illegible] قصر المسند على المسند اليه الا ترى ان قولهم في اياك نعبد معناه نخصك بالعبادة ولا نعبد غيرك [illegible]
ان الفصل كما يكون لقصر المسند على المسند اليه يكون لقصر المسند اليه على المسند ايضا كما يدل عليه كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى
اولئك هم المفلحون حيث قال ان معنى التعريف في المفلحون الدلالة على ان المتقين هم الذين ان حصلت صفة المفلحين [illegible]

وتحققوا اماهم والتصور والتصور تهم الحقيقة فهم لا يعدون تلك الحقيقة انتهى كلامه فزعموا ان معنى الكلام
يعدون تلك الحقيقة انهم مقصورون على صفة الفلاح لا يتجاوزونها الى صفة اخرى وهذا غلط
منشأه عدم التدبر في هذا الفن وقلة التدبر لكلام القوم اما اولا فلان هذا اشارة الى
معنى آخر للخبر المعرف باللام اورده الشيخ في دلائل الاعجاز حيث قال اعلم ان للخبر المعرف باللام
للام معنى غير ما ذكرت فيها حيث معنى قولك هو البطل كالحامي لا تريد انه البطل المعهود ولا قصر
جنس البطل عليه مبالغة ونحو ذلك بل تريد ان تقول لصاحبك هل سمعت بالبطل المحامي وهل
حصلت ما معنى هذه الصفة وكيف ينبغي ان يكون الرجل حتى يستحق ان يقال لذلك وفيه
فان كنت ملتصورته حق التصور فعليك بصاحبك يعني زيدا فانه لا حقيقة له وراء ذلك و
طريقه طريقة قولك هل سمعت بالاسد وهل تعرف حقيقته فزيد هو هو بعينه هذا كلامه واما ثانيا
فلان صاحب الكشاف انما جعل هذا معنى التعريف فائدته لا معنى الفصل بل صرح في هذه الاية
بان فائدة الفصل الدلالة على ان الوارد بعده خبر لا صفة والتوكيد وايجاب ان فائدة المسند
ثابتة للمسند اليه دون غيره ثم التحقيق ان الفصل قد يكون للتخصيص اي قصر المسند على المسند اليه
نحو زيد هو فضل من عمرو وزيد هو يقاوم الاسد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى الم تعلموا ان
الله هو يقبل التوبة هو للتخصيص والتوكيد وقد يكون لمجرد التاكيد اذا كان التخصيص حاصلا بدونه بان
يكون في الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند اليه نحو ان الله هو الرزاق اي لا رزاق الا هو او
قصر المسند اليه على المسند نحو الكرم هو التقوى والحسب هو المال اي الكرم الا التقوى ولا حسب الا المال
قال ابو الطيب اذا كان الشباب السكر والشيب هما فالحيوة هي الحمام اي لا حيوة الا الحمام و
اما تقديمه اي تقديم المسند اليه على المسند فان قلت كيف يطلق التقديم على المسند
اليه وقد صرح صاحب الكشاف بانه انما يقال مقدم ومؤخر للمزال لا للقار في مكانه قلت التقديم
ضربان تقديم على نية التاخير كتقديم الخبر على المبتداء والمفعول على الفاعل ونحو ذلك مما بقي
له مع التقديم اسمه ورسمه الذي كان قبل التقديم وتقديم لا على نية التاخير كتقديم المبتداء
على الخبر والفعل على الفاعل وذلك بان تعمد الى الاسم فتقدمه تارة على الفعل فتجعله مبتدأ
نحو زيد قام وتؤخره تارة فتجعله فاعلا نحو قام زيد وتقديم المسند اليه من الضرب الثاني ومراد
صاحب الكشاف ثمة هو الضرب الاول وكلامه ايضا مشعر باطلاق التقديم على الضرب
الثاني فلكون ذكره اي المسند اليه اهم ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا
في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية
لشيء ويعرف فيه معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال قدم للعناية من غير ان يذكر
من اين كانت تلك العناية وبم كان اهم هذا كلامه ولاجل هذا اشار المص الى تفصيل وجه

كونه اهم

كونه اهم فقال اما لانه اي تقديم المسند اليه الاصل لانه المحكوم عليه ولا بد من تحققه قبل الحكم فقصدوا في
اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه ولا مقتضى للعدول عنه يعني ان كون التقديم هو
الاصل انما يكون سببا للتقديم في الذكر اذا لم يكن معه ما يقتضي العدول عن ذلك الاصل كما في
الجملة الفعلية فان كون المسند هو العامل يقتضي العدول عن تقديم المسند اليه لان مرتبة العامل
قبل مرتبة المعمول وكذا الحال ما كان معه شيء مما يقتضي تقديم المسند على ما سيجيء تفصيله واما ليتمكن
الخبر في ذهن السامع لان في المبتداء تشويقا اليه ومن هذا كان حق الكلام تطويل المسند
اليه ومعلوم ان حصول الشيء بعد الشوق الذ واوقع في النفس كقوله اي قول ابن العلاء المعري
من قصيدة يرثي بها فقيها حنيفا والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد يعني
تحيرت البرية في المعاد الجسماني والنشور الذي ليس نفسانيا في وضح ان ابدان الاموات كيف يحيي
من الرفات كذا في ضرام السقط وقيل بان امر الاخرة واختلف الناس فيه فداع الى الضلال وهاد
يعني بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به وبهذا تبين ان ليس المراد من الحيوان المستحدث
من الجماد آدم ولا ناقة صالح ولا ثعبان موسى ولا القفنس على ما وقع في الشروح لانه لا يناسب
السياق واما لتعجيل المسرة او المساءة للتفائل او التطير نحو سعيد في دارك والسفاح
في دار صديقك واما لايهام انه لا يزول عن الخاطر او انه يستلذ به او لنحو ذلك مثل اظهار
تعظيمه نحو رجل فاضل في الدار وعليه قوله تعالى واجل مسمى عنده او تحقيره مثل رجل جاهل
في الدار ومثل الدلالة على ان المطلوب انما هو اتصاف المسند اليه بالمسند على الاستمرار لا
مجرد الاخبار بصدوره عنه كقولك الزاهد يشرب ويطرب دلالة على انه يصدر الفعل
عنه حالة فحالة على سبيل الاستمرار بخلاف قولك يشرب الزاهد فانه يدل على مجرد صدوره
عنه في الحال او الاستقبال وهذا معنى قول صاحب المفتاح او لان كونه متصفا بالخبر
يكون هو المطلوب لا نفس الخبر اراد بالخبر الاول خبر المبتداء وبالخبر الثاني الاخبار والمص
لما فهم من الثاني ايضا معنى خبر المبتداء اعترض عليه بان نفس الخبر تصور لا تصديق والمطلوب
بالجملة الخبرية انما يكون تصديقا لا تصورا وان اراد بذلك وقوع الخبر مطلقا اي اثبات
وقوع الشرب مثلا فلا يصح لما سيأتي في احوال متعلقات الفعل انه لا يتعرض عند
اثبات وقوع الفعل لذكر المسند اليه اصلا بل وقع الشرب مثلا نعم لو قيل على المفتاح
لا نسلم ان للتقديم دخلا في الدلالة على الاستمرار بل انما يدل عليه الفعل المضارع كما سيذكره في بحث لو الشرطية ان شاء الله تعالى لكان وجها ومثل افادة زيادة تخصيص
كقوله متى تهزز بني قطن تجدهم سيوفا في عواتقهم سيوف جلوس في مجالسهم رزان وان
ضيف الم فهم خفوف والمراد هم خفوف كذا في المفتاح اي مجد الاستشهاد هو قولهم هم

خوف بتقديم المسند اليه فقول المص هذا التفسير للبيت باعادة لفظ ليس شيء لان مراد صاحب
المفتاح بيان الاستشهاد لا التفسير وعترض الشيخ بان كون التقديم مفيدا للتخصيص
مشروط بكون الخبر فعليا على ماسياتي نحو انا سعيت في حاجتك فالخبر ههنا اسم فاعل
لان خوف فاجيب خاف بمعنى خفيف واجيب بمنع هذا الاشتراط لتصريح ائمة التفسير بالحصر في قوله تعالى
وما انت علينا بعزيز وما انت عليهم بوكيل وما انا بطارد الذين امنوا ونحو ذلك مما الخبر فيه صفة
لا فعل وفيه بحث لظهور الحصر في قولهم فهم خوف غير مناسب للمقام واجيب ايضا بانه لا يريد
بالتخصيص ههنا الحصر بل التخصيص بالذكر الذي اشار اليه في قوله واما الحالة المقتضية لذكر المسند
اليه فهي ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين وهذا اسد لكن
في بيان كون التقديم مفيد الزيادة التخصيص نوع خفاء قال عبد القاهر اورد في دلائل الاعجاز
كلاما حاصله ما اشار اليه المص بقوله وقد يقدم المسند اليه ليفيد التقديم تخصيصه بالخبر
الفعلي اي قصر الفعلي عليه والتقييد بالفعلي مما يفهم من كلام الشيخ وان لم يصرح به وصاحب
المفتاح قائل بالحصر فيما اذا كان الخبر من المشتقات نحو وما انت علينا بعزيز ان ولي حرف
النفي اي اذا كان المسند اليه بعد حرف النفي بلا فصل نحو قولهم ولبيك اي قرب منك نحو ما انا قلت
هذا اي لم اقله مع انه مقول لغيري فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه الذي نفي
عنه من العموم والخصوص فلا يقال هذا الا في شيء ثبت انه مقول لغيرك وانت تريد نفي كونك
القائل لا نفي القول ولا يلزم منه ان يكون جميع سواك قائلا الا ان التخصيص انما هو بالنسبة الى
من توهم المخاطب اشتراكك معه في القول او انفرادك به دونه لا بالنسبة الى جميع في العالم
ولهذا اي ولان التقديم يفيد التخصيص ونفي الفعل عن المذكور مع ثبوته لغيره لم يصح ما انا قلت ولا
غيري لان مفهوم الاول اعني ما انا قلت ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم ومنطوق الثاني اعني
ولا غيري نفي قائليته عن الغير وهما متناقضان بل يجب عند هذا القصد المعنى ان يؤخر المسند اليه ويقال ما قلته
انا ولا غيري احد اللهم الا اذا قامت قرينة على ان التقديم لغرض آخر غير التخصيص كما اذا ظن
المخاطب بك ظنين فاسدين احدهما انك قلت هذا القول والثاني انك تعتقد ان غيرك
فيقول لك انت قلت لا غيرك فتقول له ما انا قلت ولا احد غيري قصدا الى انكار نفس الفعل
فتقدم المسند اليه ليطابق كلامه وهذا انما يكون فيما يمكن انكاره كما في هذا المثال بخلاف قولك ما انا
بنيت هذه الدار ولا غيري فانه لا يصح ولا ما انا رايت احدا لانه يقتضي ان يكون انسان غير
المتكلم قد راى كل احد لانه قد نفي عن المتكلم الرؤية على وجه العموم في المفعول فيجب ان يثبت لغيره
الضا على وجه العموم لما تقدم قال المص لان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل احد من الناس وقد
تقدم ان الفعل الذي يفيد التقديم ثبوته لغير المذكور هو بعينه الفعل الذي نفي عن المذكور وفيه

نظر لانا لا نسلم ان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل احد من الناس بل الرؤية الواقعة على فرد
من افراد الناس والفرق واضح فان الاول يفيد السلب الجزئي لان نفي الرؤية الواقعة على كل
احد لا ينافي اثبات الرؤية الواقعة على البعض والثاني يفيد السلب الكلي لوقوع النكرة في سياق
النفي ولهذا حمله كثير من الناس على انه سهو من الكاتب والصواب ما انا رايت كل احد وعند بعضهم
بعضهم لو حمل احد ها هنا انه مبني على ما ذكره ائمة اللغة من ان احدا اذا لم يكن همزته بدلا عن الواو
لا يستعمل في الايجاب الا مع كل فيلزم ان يكون ما انا رايت احدا رفعا لقولك رايت
كل احد لانه ايجاب فلا يستعمل بدون كل الثاني ان احدا استعمل بمعنى الجمع ولهذا صح دخول بين
عليه وعود ضمير الجمع اليه في قوله تعالى لا نفرق بين احد من رسله وما منكم من احد عنه حاجزين وقوله
في قوله تعالى لستن كاحد من النساء بمعنى جماعة من جماعات النساء وعدم جريان هذه الاحكام
في كل نكرة منفية يدل على ان هذا ليس مبنيا على انه نكرة وقعت في سياق النفي كما توهمه البعض
وظاهر كلام الصحاح انه بحسب وضع اللغة لانه قال هو اسم لمن يصلح ان يخاطب يستوي فيه
الواحد والجمع والمؤنث وقيل هو مبني على ان احدا اسم في معنى الواحد لا يتغير بتغير الموصوف
فيجوز ان يعتبر موصوفه مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا اي احدا من الافراد والمثنيات
او الجماعات واذا كان احد ههنا في معنى الجمع يكون المعنى ما انا رايت جميع الناس ويلزم المحال
المذكور وكلاهما فاسدان لان هذا الاستعمال جار في نحو ما انا رايت رجلا وما انا اكلت شيئا
وما انا قلت شعرا ونحو ذلك مما وقع بعد الفعل المنفي نكرة على ما سيجيء فلا يكون لخصوصية لفظ
احد واثر ايضا يجوز ان يكون احد ههنا مبدل الهمزة من الواو ومثله قوله تعالى قل هو الله احد وان
لا يكون بمعنى الجمع ولو سلم فيكون المعنى ما انا رايت جمعا من الناس والمنفي هو الرؤية الواقعة على
جماعة من الناس لا على جميع الناس فالحاصل ان المفهوم من نفي الرؤية الواقعة على كل احد نفي
العموم الذي هو سلب جزئي وقولنا ما انا رايت احدا او رجلا ونحو ذلك يفيد عموم النفي الذي هو
سلب كلي وتخصيصه بالمتكلم يقتضي ان لا يكون غيره بهذه الصفة اعني يجب ان لا يصدق على
الغير انه لم ير احدا وعدم صدقه عليه لا يقتضي ان يكون قد راى كل احد بل يكفيه ان يكون راى احدا
لان السلب الكلي يرتفع بالايجاب الجزئي لا بالسلب الكلي يستلزم الجزئي فيصح ان الرؤية الواقعة
على كل احد منفية ويتم ما ذكره المص لانا نقول المعتبر هو المفهوم الصريح والا لزم امتناع ما انا ضربت
زيدا لان نفي ضرب زيد يستلزم نفي الضرب الواقع على كل احد ويلزم المحال المذكور وتحقيقه
ان اختصاص الملزوم بشيء لا يوجب اختصاص اللازم به لجواز كونه اعم وقال الفاضل العلامة
في شرح المفتاح ان المفعول في قولنا ما انا رايت احدا لما كان عاما لوقوعه في سياق النفي يلزم
ان يكون معتقد المخاطب على ما كذلك وهو انك رايت كل احد في الدنيا لان الخطاء في هذا المقام

انما يكون خطأ في الفاعل فقط كما هو حكم القصر فيلزم ان يكون ما نفي من الفعل الواقع على المفعول على وجه
المذكور متفقا بين المتكلم والمخاطب ان عاما فعام وان خاصا فخاص اذ لو اختلفا عموما وخصوصا لم
يكن الخطأ في الفاعل فحسب والتقدير بخلافه وقد اعترض عليه بعض المحققين بان البليغ بعد تعيين الفاعل
هو السلب الكلي اعني عدم رؤية احد من الناس فيجب ان يكون المخاطب معتقدا ان انا لم ار احدا من
الناس واصاب في ذلك لكنه اخطأ في تعيينه وزعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير فيقبح ... و
حصرت في نفسك هذا السلب اعني عدم رؤية احد من الناس اذ لو اختلف الفعلان ايجابا وسلبا
لم يكن الخطأ في الفاعل فحسب فهذه هي الكلمات الدائرة في هذا المقام على السنتهم وهي متقاربة ومتشابهة
انهم لم يحظوا على كلام الشيخ ولم يفرقوا بين تقديم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا وتقديمه
على الفعل دون حرف النفي عند قصد التخصيص فجعلوا التخصيص في نحو ما انا قلت كذا مثله في نحو
انا ما قلت كذا او انا قارورة كسرت في الاسلام فنقول محصل كلامه انه اذا قدم المسند اليه على
الفعل وحرف النفي جميعا فحكمه حكم المثبت يأتي تارة للتقوي وتارة للتخصيص كما يذكر عن قريب
واذا قدم على الفعل دون حرف النفي فهو للتخصيص كما يذكره قطعا لكن فرق بين التخصيصين في
النفي فان قولك انا ما سعيت في حاجتك عند قصد التخصيص انما يليق لمن اعتقد عدم سعي في حاجته
واصاب لكنه اخطأ في فاعله الذي لم يسع فزعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير كما ان قولك انا
سعيت في حاجتك عند التخصيص انما يليق لمن اعتقد وجود سعي في حاجته واصاب فيه لكنه اخطأ في فاعله
الذي سعى فزعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير واما نحو قولك ما انا سعيت في حاجتك فهو على ما اشار
اليه الشارح العلامة انما يليق لمن اعتقد وجه سعي واصاب فيه لكنه اخطأ في فاعله فزعم انه انت وحدك
او انت بمشاركة الغير ولا بد فيه من ثبوت الفعل قطعا على الوجه الذي ذكر في النفي ان عاما فعام
وان خاصا فخاص قال الشيخ اذا قلت ما انا قلت هذا كنت نفيت ان تكون القائل لهذا القول
وكانت المناظرة في شيء ثبت انه مقول ولهذا لم يصح ان يكون المنفي عاما وكان خلفا من القول
ان تقول ما انا قلت شعرا قط وما انا اكلت اليوم شيئا وما انا رايت احدا من الناس لاقتضائه
ان يكون انسان قد قال كل شعر في الدنيا واكل كل شيء يؤكل ورأى كل احد من الناس فنفيت
ان تكون اياه هذا كلامه فاذا اعتقد مخاطب ان هناك انسانا لم يقل شعرا قط ولم يأكل شيئا
ولم ير احدا من الناس واصاب في ذلك لكنه اخطأ في تعيينه فزعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير فلابد
ان تقول له انا ما قلت شعرا قط انا ما اكلت اليوم شيئا انا ما رايت احدا من الناس ويكون هذا معنى
صحيحا كما اذا قلت انا الذي لم ير احدا من الناس لان اللازم من هذا التخصيص ان لا يصدق هذا الوصف
على الغير ويكفي فيه ان يكون احد قال شعرا او اكل شيئا ورأى احدا ولا يصح في هذا المقام ما انا ما
قلت شعرا ما انا اكلت شيئا ما انا رايت احدا لانه انما يكون عند القطع بثبوت الفعل على الوجه

الذي ذكر

الذي ذكر في النفي من العموم والخصوص ولم يقل احد بانه يستعمل للردع من اصاب في نفي الفعل واخطأ في
من نفى الفعل عنه فزعم انه غير المذكور وحده او هو بمشاركة المذكور كما اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف
النفي جميعا بل الواجب في ايلاء حرف النفي ان يكون المخاطب مصيبا في اعتقاد ثبوت الفعل على الوجه
المذكور مخطئا في اعتقاد ان فاعله هو المذكور وحده او بمشاركة الغير فليتأمل ولا ما انا ضربت
الا زيدا لانه يقتضي ان يكون انسان غيرك قد ضرب كل احد سوى زيد لان المستثنى منه مقدر عام
فيجب ان يكون في المثبت كذلك لما تقدم وفي هذا اشارة الى الرد على الشيخين عبد القاهر والسكاكي
وغيرهما حيث عللوا امتناع ما انا ضربت الا زيدا بان نقض النفي بالا يقتضي ان تكون ضربت
زيدا وتقديم الضمير وايلاؤه حرف النفي يقتضي ان لا تكون ضربته بعينه الخ فيتنافيا على ما ذكرنا لا ذكروه
لانا لا نسلم ان ايلاء الضمير حرف النفي يقتضي ذلك وجوابه انه قد سبق ان مثل هذا اعني تقديم المسند اليه
وايلاؤه حرف النفي انما يكون اذا كان الفعل المذكور بعينه ثابتا محققا متفقا بينهما وانما تكون
المناظرة في فاعله فقط ففي هذه الصورة يجب ان يكون المخاطب مصيبا في اعتقاد وقوع ضرب على
من عدا زيد مخطئا في اعتقاد ان فاعله انت فتقصد رده الى الصواب بقولك ما انا ضربت الا
زيدا لانه لنفي ان تكون انت الفاعل لا لنفي الفعل يعني ان ذلك الضرب الواقع على من عدا زيدا
مسلم لكن فاعله غيري لا انا فاذا كان النزاع في هذا الضرب المعين الواقع على غير زيد وانت قد
نفيت ان تكون فاعله فلا يكون زيد مضروبا لك ولا لغيرك ايضا وهذا التحقيق مما ذكره العلامة
في شرح المفتاح ان التقديم يقتضي ان ينفى عنه الفعل المعين ثم الاستثناء اثبات منه لنفسه
عين ذلك الفعل فيتناقض بخلاف ما ضربت الا زيدا فان النفي لا يتوجه الى ضرب معين وح يكون
نفي الضرب مجملا على افراد غير زيد والاثبات لزيد فيتأدى التوفيق لا يقال يجوز ان يكون
هناك ضربان احدهما وقع على من عدا زيدا والآخر على زيد ووقعت المناظرة في فاعل الاول
فنفاه المتكلم عن نفسه واثبته لغيره فيلزم ان لا يكون زيد مضروبا له بهذا الضرب الذي نوظر في
فاعله ولا يلزم ان لا يكون زيد مضروبا له اصلا لان القول المنتقض بالا هو نفي الضرب الذي وقعت
المناظرة في فاعله فيكون هو ثابتا لزيد ومنفيا عنه هذا محال وعندي ان قولهم نقض النفي بالا
يقتضي ان تكون ضربت زيدا الخ ... لان يعترض عليه بحق ان النفي لم يتوجه الى الفعل اصلا بل الى ان
يكون فاعل الفعل المذكور هو المتكلم والفعل المذكور هو الضرب الذي يستثنى منه زيد فالاستثناء
انما هو من الاثبات دون النفي فلا يكون من انتقاض النفي في شيء كما اذا قلت لست الذي
ضرب الا زيدا فكأنه يعتقد ان انسانا ضرب كل احد الا زيدا او انت ذلك الانسان فنفيت ان
تكون انت ذلك الانسان واعلم ان ما ذكره المص ليس مخالفا لهم في مجرد التعليل بل يظهر اثره في
الكتابة نحو قولنا ما انا قرأت القرآن الا سورة الفاتحة فانه لا امتناع فيه عند المص لجواز ان يكون احد

قرأ

قد قرء كل القرآن سوى سورة الفاتحة وعند هم يمتنع هذا الاقتضاء ان يكون الفاتحة مقروءة للمتكلم غير مقروئة لغيره كامر وهذا مجاب والآن عطف على ان وليّ حرف النفي والمعنى ان ولي المسند اليه المتقدم حرف النفي فهو يفيد التخصيص قطعا سواء كان منكرا او معرفا مظهرا او مضمرا وان لم يل حرف النفي بان لا يكون في الكلام نفي اصلا نحو انا قمت او يكون لكن قدم المسند اليه على النفي والفعل جميعا نحو انا ما قمت فقد يفيد التخصيص وقد يفيد التقوي واليه اشار بقوله فقد يأتي اي التقديم للتخصيص ردا على من زعم انفراد غيره اي غير المسند اليه المذكور به اي بالخبر المذكور او زعم مشاركته اي الغير فيه اي في الخبر الفعلي نحو انا سعيت في حاجتك لمن زعم ان غيرك انفرد بالسعي في حاجته او كان مشاركا لك فيه فيكون على الاول قصر قلب وعلى الثاني قصر افراد ويؤكد على الاول نحو لا غيري مثل لا زيد ولا عمرو ولا من يلوي وما اشبه ذلك وعلى الثاني نحو وحدي مثل منفردا او متوحدا او غير مشارك ونحو ذلك لان الغرض من التاكيد دفع شبهة خالجت قلب السامع والشبهة في الاول ان الفعل صدر من غيرك وفي الثاني انه صدر منك بمشاركة الغير والدال صريحا ومطابقة على دفع الاول نحو لا غيري وعلى دفع الثاني نحو وحدي دون العكس وقد يأتي لتقوية الحكم وتقريره في ذهن السامع دون التخصيص نحو هو يعطي الجزيل قصدا الى ان يقرر في ذهن السامع ويحقق انه يفعل اعطاء الجزيل لا الى ان غيره لا يفعل ذلك ويعني بتقويته تكرر الاسناد كما يذكر في باب كون المسند جملة وكذا اذا كان الفعل منفيا فقد يأتي للتخصيص نحو انت ما سعيت في حاجتي قصدا الى تخصيصه بعدم السعي وقد يأتي للتقوي ولم يمثل المص الا به ليفرع عليه التفرقة بينه وبين تاكيد المسند اليه فانه يحتمل الاشتباه بخلاف التخصيص نحو انت لا تكذب فانه اشد لنفي الكذب من لا تكذب وكذا من لا تكذب انت مع ان فيه تاكيدا ولذا ذكره بلفظ كذا لانه اي لان لفظ انت لتاكيد المحكوم عليه لا الحكم لعدم تكرره فقولنا لا تكذب نفي الكذب عن الضمير المستتر وانت مؤكد له على معنى ان المحكوم عليه بنفي الكذب هو الضمير لا غيره ومعنى لا غيره انك لا تظن ان عدم الكذب في هذه الحالة التي تكلم فيها مسند الى غير الضمير وانما اسندته الى الضمير على سبيل التجوز او السهو او النسيان وليس معناه ان نفي الكذب منحصر فيه فليتأمل وكذا قولنا انا سعيت انا في حاجتك لا يفيد التخصيص ولا التقوي بل يفيد صدور الشيء من المتكلم نفسه من غير تجوز او سهو او نسيان وهذا الذي قصده صاحب المفتاح حيث قال وليس اذا قلت سعيت في حاجتك او سعيت انا في حاجتك يجب ان يكون اي عند السامع وجه سعي في حاجته وقد وقع خطأ منه في فاعله فتقصد ازالة الخطأ بل اذا قلته اي المثال الاخير ابتداء مفيدا للسامع صدور الشيء في حاجته منك

غير منوب

غير منوب بتجوز او سهو او نسيان اي في الفاعل صح وانما لم يتعرض لنفي التقوي لانه انما اورد هذا الكلام في بحث التخصيص وانما خص البيان بالمثال الاخير لانه هو محل الاشتباه ولشارح العلامة قد اورد في هذا المقام على سبيل التجوز او السهو او النسيان ما لا يزيدك النظر فيه غير التعجب والتحير وذلك انه قال الغرض انك اذا قلت ابتداء اي من غير علم المخاطب بوجود سعي منك سعيت في حاجتك او سعيت انا في حاجتك ليفيده وجود السعي منك صح من غير ارتكاب تجوز او سهو او نسيان بخلاف ما لو قلت في الابتداء لافادة وجود السعي ولا في الابتداء انا سعيت في حاجتك فانه لا يصح الا بارتكاب تجوز او سهو او نسيان اما الاول فلان قولك انا سعيت في حاجتك انما يستعمل لرد الخطاء في الفاعل لا لافادة وجود الشيء فاذا استعمله لافادة وجود الشيء فاما ان يكون باعتبار انه لازم معناه فيكون مجازا او باعتبار انه معناه فيكون سهوا ان لم يعرف انه ليس معناه او نسيانا ان عرف ذلك واما الثاني فلانك اذا قلت انا سعيت في حاجتك لا في الابتداء بل عند خطاء المخاطب في الفاعل بان اعتقد نسبة الفعل الى الغير على الانفراد او الشركة فان كان قد نسبه الى الغير مباهلة كان تجوزا والا كان سهوا او نسيانا فالتجوز او السهو او النسيان على الاول من المتكلم وعلى الثاني من المخاطب بناء على كلامه هذا ما بنى والشجرة تنبئ عن الثمرة هذا الذي ذكر من التفصيل اذا بني الفعل على معرف وان بني الفعل على منكر افاد التقديم او البناء على المنكر تخصيص الجنس او الواحد به اي بالفعل نحو رجل جاءني اي لا امرأة فيكون تخصيص جنس او لا رجلان فيكون تخصيص واحد قال الشيخ انه قد يكون في اللفظ دليل على امرين ثم يقع القصد الى احدهما دون الآخر فيصير ذلك الاخر بان لم يدخل في القصد كان لم يدخل في دلالة اللفظ واصل النكرة ان يكون لواحد من الجنس فيقع القصد بها تارة الى الجنس فقط كما اذا اعتقد المخاطب بهذا الكلام ان قد اتاك آت ولم يدر جنسه ارجل هو ام امرأة او اعتقد انه امرأة وتارة الى الواحد فقط كما اذا عرف ان قد اتاك من هو من جنس الرجال ولم يدر ارجل ام رجلان او اعتقد انه رجلان ولفظ دلائل الاعجاز يفصح عن انه يدخل في تخصيص الجنس تخصيص النوع نحو رجل طويل جاءني على معنى ان الجائي من جنس طوال الرجال لا من جنس قصارهم ثم ظاهر كلام المص انه اذا بني الفعل على منكر فهو للتخصيص قطعا وليس في كلام الشيخ ما يشعر بالفرق بين البناء على المنكر والبناء على المعرف بل اشار في موضع من دلائل الاعجاز الى ان البناء على المنكر ايضا قد يكون للتقوي لكن بشرط ان لا يقصد به الجنس او الواحد كما في التخصيص ولعلنا نورد كلامه عند تحقيق معنى التقوي ووافقه اي عبد القاهر السكاكي على ذلك اي على ان تقديم المسند اليه يفيد التخصيص لكن خالفه في شرائط وتفاصيل لان مذهب الشيخ على ما ذكرنا انه ان وقع بعد النفي فهو للتخصيص قطعا والا فقد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوي مضمرا كان الاسم او مظهرا معرفا او منكرا مثبتا كان الفعل او منفيا وعلى ما ذكره المص انه ان كان الاسم

نكرة فهو اليه للتخصيص قطعا وظاهر كلام صاحب الكشاف انه موافق لعبد القاهر لانه قائل بالحصر
في نحو الله يبسط الرزق لمن يشاء والله يستهزئ بهم وامثاله من المسند اليه مظهر معرف ومذهب السكاكي انه
ان كان نكرة فهو للتخصيص ان لم يمنع منه مانع كما سيجئ وان كان معرفة فان كان مظهرا فلا يكون الا
للتخصيص الشبه وان كان مضمرا فان قدر كونه في الاصل مؤخرا فهو للتخصيص والا فللتقوي ولم يتعرض
في كتابه للفرق بين ما يلي حرف النفي وما لا يليه وصرح بافتراق الحكم بين الصور الثلث في ان
قولنا زيد عرف محمول على الابتداء لكن على سبيل القطع لا يحتمل التقدير وكرر ذلك فمن اراد التوفيق
بين كلامه وكلام الشيخ فقد تعسف والى هذا اشار بقوله الا انه قال التقديم يفيد الاختصاص
بشرطين اشار الى الاول بقوله ان جاز تقدير كونه اي المسند اليه في الاصل مؤخرا على انه فاعل
معنى فقط لا لفظا نحو انا قمت فانه يجوز ان يقدر ان اصله قمت انا فيكون انا فاعلا في المعنى
وان كان في اللفظ تاكيدا للفاعل والى الثاني اشار بقوله وقدر عطف على جاز اي وقدر
كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى والا اي وان لم يوجد الشرطان فلا يفيد الا التقوي الحكم
سواء كان انتفاء الشرطين بانتفاء نفس التقدير او بانتفاء جواز التقدير كما اشار اليهما بقوله
جاز تقدير التاخير كما مر في نحو انا قمت ولم يقدر او لم يجز اصلا نحو زيد قام فانه لا يجوز ان
يقدر ان اصله قام زيد فقدم لما سنذكره ولما كان مقتضى هذا التحقيق ان لا يكون نحو رجل
جاء في مفيد الاختصاص لانه لا يجوز تقدير كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط
لانك اذا قلت جاء في رجل فهو فاعل لفظا مثل قام زيد بخلاف قمت انا فيجب ان لا يفيد
الا التقوي مثل زيد قام استثناه السكاكي واخرجه من هذا الحكم بان جعله في الاصل بدلا من الفاعل
اللفظي ليكون فاعلا معنويا فقط كالتاكيد وهذا معنى قوله واستثنى المنكر بجعله من باب واسروا
النجوى الذين ظلموا اي على القول بالابدال من الضمير يعني قدر ان اصله جاءني رجل على ان رجل
بدل من الضمير في جاءني لا فاعل له وانما جعله من هذا الباب لئلا ينتفي التخصيص اذ لا سبب اي
للتخصيص سواه اي سوى تقدير كونه مؤخرا في الاصل على انه فاعل معنى فقط ثم قدم واذا انتفى
التخصيص لم يصح وقوعه مبتدا بخلاف المعرف فانه يجوز وقوعه مبتدا من غير هذا الاعتبار البعيد
فلا يرتكب الا عند الضرورة وهي في المنكر دون المعرف ثم قال وشرطه اي شرط جعل المنكر من هذا
الباب واعتبار التقديم والتاخير ان لا يمنع من التخصيص مانع كقولنا رجل جاءني على
ما مر ان معناه رجل جاءني لا امرأة او لا رجلان دون قولهم شر اهر ذا ناب فان فيه مانعا
من التخصيص اما على تقدير الاول اعني تخصيص الجنس فلامتناع ان يراد المهر شر لا خير لان
المهر لا يكون الا شرا اذ ظهور الخير لا يهر الكلب ولا يفزعه واما على تقدير الثاني اعني تخصيص
الافراد فلنبوه اي هذا التقدير عن مظان استعماله اي موارد استعمال قولهم شر اهر ذا ناب

لانه يستعمل عند القصد الى ان المهر شر واحد لا شران وهذا ظاهر واذ قد صرح الائمة بتخصيصه
حيث تاولوه بما اهر ذا ناب الا شر فالوجه اي وجه الجمع بين قول الائمة بتخصيصه وقولنا بوجود
المانع من التخصيص تفظيع شان الشر بتنكيره اي جعل التنكير للتعظيم والتهويل كما مر في تنكير المسند اليه
ليكون المعنى شر فظيع عظيم اهر ذا ناب لا شر حقير فيصح قولهم معناه ما اهر ذا ناب الا شر فظيع ويكون
تخصيصا نوعيا والمانع انما يمنع من التخصيص الجنسي والفردي فيتأتى التوفيق بين الكلامين بهذا
الوجه لا بمجرد جعله نكرة مخصصة بالوصف المقدر المستفاد من التنكير لان الائمة قد صرحوا بالتخصيص
بمعنى الحصر حيث تاولوه بما اهر ذا ناب الا شر ولقائل ان يقول بعد ما جعل التنكير للتفظيع
ليحصل النوعية لا بد من اعتبار كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط كما هو مذهبه ليفيد الحصر
فيتأتى التوفيق والنكرة الموصوفة يصح وقوعها مبتدا كالمعرف فلا يصح فيها ارتكاب ذلك
الوجه البعيد كما لا يصح في المعرف لصحة وقوعهما مبتدا ولا مدفع لهذا الا بان يقال انه اشترط اعتبار
التقديم والتاخير في افادة التقديم الحصر والحصر ههنا ليس مستفادا من التقديم بل من الوصف بناء
على ان التقييد بالوصف عنده يدل على نفي الحكم عما عداه فقولنا رجل طويل جاءني معناه لا قصير
من غير تقدير كونه في الاصل مؤخرا ابدل على انه قال باب التخصيص بالحصر في نحو قولنا ما ضربت اكبر اخويك
وهو في معنى ما ضربت اخاك الاكبر وفيه اي فيما ذهب اليه السكاكي من جعله بدلا نظر اذ الفاعل اللفظي
والمعنوي كالتاكيد والبدل سواء في امتناع التقديم ما بقيا على حالهما اي ما دام الفاعل
فاعلا والتابع تابعا بل امتناع تقديم التابع اولى واذا لم يبقيا على حالهما فلا امتناع في
تقديمهما واياما كان فتجويز تقديم المعنوي دون اللفظي تحكم لا يقال الفاعل لا يحتمل التقديم بوجه
والتابع يحتمله على سبيل الفسخ عن التابعية وهو جائز كما في جرد قطيفة وخلاق ثياب
وقوله والمؤمن العائذات الطير لانا نقول لا نسلم ذلك بل انما يمتنع تقديمه ما دام فاعلا و
اما اذا جعل مبتدا واقيم مقامه ضمير فلا وتجويز الفسخ في التابع دون الفاعل تحكم والا
ستدلال بالوقوع وسند لان هذا اعتبار محض منا فيما نعتبر في جرد قطيفة فلنعتبر في زيد
قام فان قلت تقديم الفاعل حال كونه فاعلا ممتنع بالاتفاق واما التابع فلا نسلم امتناع
تقديمه حال كونه تابعا بل هو واقع كالتاكيد في قوله مبيت بهاقبل المحاق بليلة فكان محاقا
كله ذلك الشهر فان كل تاكيد لذلك الشهر والمعطوف في قوله عليك ورحمة الله السلام
على وحروبيت الحماسة لو كان يشكي الى الاموات ما لقي الاحياء بعدهم من شدة الكمد ثم اشتكيت
لاشكاني وساكنه قبر بسنجار او قبر على قهد فان قوله وساكنه عطف على قبر فحوانا وانت في هو في
قولنا انا قمت وانت قمت وهو قام عند قصد التخصيص ليس بمبتدا عند السكاكي بل هو تاكيد
اصطلاحي مقدم والجملة فعلية وكذا رجل جاءني بدل اصطلاحي قلت امتناع تقديم التابع حال كونه

تابع اتساع عند النحاة ولذا جعلوا الظرف في قوله والمؤمن العائذات الطير عطف بيان للعائذات لا موصوفا والتقوى على امتناع ما جاءني الا اخوك احد بالرفع على الابدال لامتناع تقديم البدل ومنع هذا محض مكابرة ودليل امتناع تقديم الفاعل وهو التباسه بالمبتدا وقائم هنا بعينه واما قوله فكان حقا فاكلا ذلك الشهر فبعد ثبوت كون البيت مما يستشهد به يحتمل ان يكون كله تاكيدا للضمير المستتر في كان لدلالة قوله قبل المحاق على الشهر فكان قوله ذلك الشهر بدلا منه ولو سلم فيكون شاذا محمولا على الضرورة فلا يدل على جوازه في السعة ولو سلم ففيه تقديم على المتبوع فقط والمطلوب جواز تقديمه على العامل ايضا نعم قد ذكر النحاة انه يجوز تقديم المعطوف بالواو وثم واو والفاء ولا على المعطوف عليه في ضرورة الشعر بشرط ان لا يتقدم المعطوف على العامل واما تقديم التاكيد والبدل في السعة على المتبوع والعامل جميعا فلم يقل به احد ثم لان انتفاء التخصيص في صورة المنكر اعني في نحو رجل جاءني لولا تقدير التقديم لحصوله اي التخصيص بغيره اي بغير تقدير التقديم كما ذكره السكاكي في شر اهر ذا ناب من التهويل او غيره كالتحقير والتكثير والتقليل وغير ذلك مما يستفاد من التنكير فهو وان لم يصرح بان لا سبب للتخصيص سواه لكن استلزم كلامه ذلك حيث قال انما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر لفوات شرط المبتدا لا لفائدة التنكير انما يدل على النوعية بالتهويل وغيره والحصر انما يستفاد من تقدير التقديم فلا بد منه بحال لانا نقول قد ذكرنا ان ما يخصص بالوصف يمتنع تقدير التاخير فيه لصحة وقوعه مبتدا كالمعرف وانه يجب ان يكون الحصر مستفادا من الوصف والا فلا توجيه لكلامه بل الجواب انه انما يعتبر التقديم والتاخير في صورة المنكر اذا لم يقصد به التخصيص النوعي الذي يمكن ان يستفاد من الوصف المستفاد من التنكير كما في قولنا رجل جاءني بمعنى لا امراة او لا رجلان ثم لا نسلم امتناع ان يراد المهر شر لا خير اذ لا دليل عليه لا نقلا ولا عقلا قال الشيخ عبد القاهر قدم شر لان المعنى الذي اهره من جنس الشر لا من جنس الخير ثم قال السكاكي ويقرب من قبيل هو قام زيد قائم في التقوى لتضمنه اي قائم الضمير مثل قام فيتكرر الاسناد ويتقوى الحكم وقال انما قلت يقرب دون ان اقول نظيره لان قائما لما لم يتفاوت في الحكاية والخطاب والغيبة في انا قائم وانت قائم وهو قائم اشبه الخالي عن الضمير وهذا معنى قوله وشبهه اي شبه السكاكي قائم مع انه متضمن للضمير بالخالي عنه من جهة عدم تغيره في الخطاب والتكلم والغيبة كما لا يتغير الخالي عنه نحو انا غلام وانت غلام وهو غلام وقد يصحف قوله وشبهه مخففا ويظن انه اسم منصوب على انه مفعول معه اي لتضمنه الضمير مع شبهه اي مشابهته للخالي عن الضمير يعني ان قوله ويقرب يشتمل على امرين احدهما المقاربة في التقوى والثاني عدم كمال التقوى فقوله لتضمنه الضمير علة للاول وقوله وشبهه علة للثاني ولا يخفى ما فيه من التعسف ومن اراد هذا المعنى فليقرأ او شبهه بالجر عطفا على تضمنه ليكون

اوضح ولهذا

٣٨

اوضح ولهذا اي ولشبهه بالخالي عن الضمير لم يحكم بانه مع الضمير جملة واما في صلة الموصول فانما يحكم بذلك لكونها فيها فعلا عدل به الى صورة الاسم كراهة دخول ما هو في صورة لام التعريف على صريح الفعل ولا عومل قائم مع الضمير معاملتها اي الجملة في البناء حيث اعرب في نحو رجل قائم ورجلا قائما ورجل قائم والحاصل انه لما كان متضمنا للضمير وشابها للخالي عنه وجبت فيه جهتان اما الاولى فبان جعل قريبا من هو قام في التقوى واما الثانية فبان لم يجعل جملة ولا عومل معاملتها في البناء فان قيل لو كان الحكم بالافراد والاعراب في قائم من زيد قائم بناء على شبهه بالخالي لوجب ان لا يحكم بالافراد والاعراب فيما اسند الى الظاهر نحو زيد قائم ابوه لانه كالفعل بعينه اذ الفعل لا يتفاوت عند الاسناد الى الظاهر قلنا جعل تابعا للمسند الى الضمير وحمل عليه في حكم الافراد وهذا معنى قوله في المفتاح واتبعه في حكم الافراد نحو زيد عارف ابوه اي جعل تابعا للعارف المسند الى الضمير عارف المسند الى الظاهر فحكم بانه مفرد مثله وقال المص معناه انه تبع عارف في الافراد اذا اسند الى الظاهر مفردا كان الظاهر او مثنى او مجموعا ولعله سهو اذ لا حاصل في هذا الكلام ومما يرى تقديمه على المسند كاللازم لفظ مثل وغير اذا استعملا على سبيل الكناية في نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود بمعنى انت لا تبخل وانت تجود ومن الايجاب نحو مثل الامير يحمل على الادهم والاشهب وغيري باكثر هذا الناس ينخدع اي الامير يحمل وانا لا انخدع فالاول كناية عن ثبوت الفعل او نفيه عن المخاطب بل عمن اضيف اليه لفظ مثل لانه اذا اثبت الفعل لمن يماثله ومن هو على اخص اوصافه او نفي عنه واريد ان من كان على الصفة التي هو عليها كان من مقتضى القياس وموجب العرف ان يفعل كذا او ان لا يفعل كذا لزم الثبوت لذاته او النفي عنها بطريق الاولى والثاني كناية عن ثبوت الفعل لمن اضيف اليه لفظ غير في النفي وعن سلبه عنه في الايجاب لانه اذا نفي الجود عن غير المخاطب مثلا يثبت للمخاطب ضرورة ان الجود موجود ولا بد له من محل يقوم به ولانه اذا اثبت الانخداع للغير من غير القصد الى انسان سوى المتكلم يتصف بالانخداع ولا شك في ثبوت عدم الانخداع لاحد في الجملة لزم سلب الانخداع عن المتكلم فهما قد استعملا على سبيل الكناية ولم يقصد ثبوت الفعل او نفيه لانسان مماثل او مغاير لمن اضيفا اليه كما في قولنا مثلك لا يوجد وقول غيري جنى وانا المعاقب فحكم فكانتي شبابه المسند فان التقديم ليس كاللازم عند قصد هذا المعنى والى هذا اشار بقوله من غير ارادة تعريض لغير المخاطب بل يراد بمثلك وغيرك انسان غير المخاطب مماثل له او غير مماثل وقوله من غير معناه حال كون ذلك القول والكلام ناشيا من غير ارادة التعريض اي ليس ناشيا من ارادة التعريض كما في قول من يخاطب غيره اي مخاطبا لم ينشا من ذنب كان قولك غيري فعل كذا معناه انا لم افعله فهذا مقام آخر يستعمل فيه غير على سبيل الكناية ويلتزم فيه من فليتنبه له لكونه اي يرى تقديمه كاللازم لكون التقديم اعون على المراد بهما اي

بهذين التركيبين لانها من الكناية المطلوب بها نفس الحكم واثبات الحكم بطريق الكناية ابلغ كما
سيجيء والتقديم لكونه مفيد التقوي اعون على اثبات الحكم بطريق المبالغة وقوله يرى تقديمه
كاللازم عبارة الشيخ في دلائل الاعجاز ومعناه ان مقتضى القياس وموجب العرف ان يجوز
التاخير ايضا لحصول المبالغة بالكناية لكن التقديم يرى كالامر اللازم لانه لم يقع الاستعمال
على خلافه قطعا قال الشيخ وانت اذا تصفحت الكلام وجدت هذين الاسمين يقدمان
ابدا على الفعل اذا قصد بهما هذا المعنى وترى هذا المعنى لا يستقيم فيهما اذا لم يقدما حتى لو قلت يفعل
كذا مثلك او غيرك رايت كلاما مقلوبا عن جهته ومغيرا عن صورته ورايت اللفظ قد نبا عن
معناه ورايت الطبع يابى ان يرضاه قيل وقد يقدم المسند اليه المسور بكل على المسند المقرون
بحرف النفي لانه اي التقديم دال على العموم اي على نفي الحكم عن كل فرد من افراد ما اضيف اليه لفظ
كل نحو كل انسان لم يقم فانه يفيد نفي القيام عن كل احد من الافراد الانسان بخلاف ما لو اخر
نحو لم يقم كل انسان فانه يفيد نفي الحكم عن جملة الافراد لا عن كل فرد فالتقديم يفيد عموم
السلب وشمول النفي والتاخير لا يفيد الا سلب العموم ونفي الشمول وذلك اي افادة التقديم
النفي عن كل فرد والتاخير النفي عن جملة الافراد لئلا يلزم ترجيح التاكيد وهو ان يكون لفظ
كل لتقرير المعنى الحاصل قبله وتقويته على التاسيس وهو ان يكون لافادة معنى آخر لم يكن حاصلا
قبله بعني لو لم يكن التقديم مفيد العموم النفي والتاخير مفيد النفي العموم يلزم ترجيح التاكيد على
التاسيس واللازم باطل لان التاسيس خير من التاكيد لان حمل الكلام على الافادة خير من
حمله على الاعادة فالملزوم مثله فان عورض بان الاستعمال على التاكيد اكثر فالحمل عليه راجح
قلنا ممنوع ولو سلم فلم يعارض ما ذكرناه لانه اقوى لان وضع الكلام على الافادة وكان
هذا القائل يتمسك في اصل الدعوى بالاستعمال ويكون هذا الكلام لبيان السبب والمناسبة
والا فلا تثبت اللغة بالاستدلال وبيان الملازمة اما في صورة التقديم فلان قولنا انسان
لم يقم موجبة مهملة اهمل فيها بيان كمية افراد المحكوم عليه معدولة المحمول لان حرف السلب قد جعل
جزءا من المحمول لا ينفصل عنه ولا يمكن تقدير ان الطرح بعده ثم اثبت للموضوع هذا المحمول المركب
من الايجاب والسلب ولهذا جعلت موجبة معدولة لا سالبة محصلة ولا فرق بينهما عند
وجود الموضوع كما في هذه المادة ولهذا صح جعلها في قوة السالبة الجزئية تعم منها الصدق فيها عند
انتفاء الموضوع فاذا كان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة معدولة المحمول يكون معناه نفي
القيام عن جملة الافراد لان الموجبة المهملة المعدولة في قوة السالبة الجزئية عند وجود الموضوع
نحو لم يقم بعض الانسان بمعنى انهما متلازمان في الصدق لانه قد حكم في المهملة بنفي القيام
عما صدق عليه الانسان من غير ان يكون جميع الافراد او بعضها وايا ما كان يصدق نفي

القيام عن البعض وكلما صدق نفي القيام عن البعض صدق نفيه عما صدق عليه الانسان في الجملة
فكلما صدق انسان لم يقم صدق لم يقم بعض الانسان وبالعكس اذ التقدير وجود الموضوع
فهي في قوة السالبة الجزئية المستلزمة لنفي الحكم عن الجملة لان صدق السالبة الجزئية الموجبة الموضوع
اما بان يكون الحكم منفيا عن كل فرد من الافراد او بان يكون منفيا عن بعض الافراد ثابتا
عن البعض الآخر وعلى كل تقدير يلزمها نفي الحكم عن جملة الافراد دون كل فرد لجواز ان يكون
منفيا عن البعض ثابتا للبعض الآخر واذا ثبت ان انسان لم يقم بدون كل معناه نفي القيام
عن جملة الافراد لا عن كل فرد فلو كان بعد دخول كل معناه ايضا كذلك كان كل تاكيدا لا
تاسيسا فيلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فيجب ان يكون معنى كل انسان لم يقم نفي الحكم
عن كل فرد ليكون كل للتاسيس معنى آخر لا لتاكيد المعنى الاول واما في صورة التاخير
فلان قولنا لم يقم انسان سالبة مهملة لا سور فيها والسالبة المهملة في قوة السالبة الكلية
المقتضية لنفي الحكم عن كل فرد نحو لا شيء من الانسان بقائم وانما قال في الاول المستلزمة
وهنا المقتضية لان السالبة الجزئية تحتمل نفي الحكم عن كل فرد وتحتمل نفيه عن البعض وثبوته للبعض
وعلى كل تقدير يستلزم نفي الحكم عن جملة الافراد فاشار بلفظ الاستلزام الى هذا الخلاف
السالبة الكلية فانها تقتضي لصريحها نفي الحكم عن كل فرد ولما كان المقرر عندهم ان المهملة في
قوة الجزئية وقد حكم هنا بانها في قوة الكلية احتاج الى بيانه فاشار بقوله لورود موضوعها
اي موضوع المهملة نكرة غير مصدرة بلفظ كل في سياق النفي وكل نكرة كذلك مفيد لعموم
النفي وانما قلنا غير مصدرة بلفظ كل لان ما يفيد العموم في النفي انما هو النكرة التي لا تفيد العموم
في الاثبات واما التي تفيد العموم في الاثبات كالمصدرة بلفظ كل فعند ورودها في سياق
النفي انما يفيد نفي العموم لا عموم النفي لان رفع الايجاب الكلي سلب جزئي واذا كان هذه
السالبة المهملة في قوة السالبة الكلية يكون معنى لم يقم انسان نفي الحكم عن كل فرد فاذا
ادخلنا عليه لفظ كل وقلنا لم يقم كل انسان فلو كان معناه ايضا نفي القيام عن كل فرد يلزم
ترجيح التاكيد على التاسيس فيجب ان يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد ليكون
كل تاسيسا فالحاصل ان التقديم قبل دخول كل لسلب العموم فيجب ان يكون بعده لعموم السلب
ليكون كل للتاسيس لا للتاكيد والتاخير بالعكس في ذلك لان لفظ كل لا يخلو عن افادة احد هذين
المعنيين فعند انتفاء احدهما يثبت الآخر ضرورة وفيه نظر لانه على تقدير ان يكون كل
انسان لم يقم لافادة النفي عن الجملة ولم يقم كل انسان لافادة النفي عن كل فرد لا نسلم انه
يجب ان يكون كل تاكيدا حتى يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس لان النفي عن الجملة في الصورة
الاولى اعني الموجبة المهملة المعدولة نحو انسان لم يقم وعن كل فرد في الصورة الثانية اعني السالبة

المهملة نحو لم يقم انسان انما افاد الاسناد الى ما اضيف اليه كل وهو لفظ الانسان وقد زال
ذلك الاسناد المفيد لهذا المعنى بالاسناد الحادث اليها اي الى كل لان انسانا انما صار مضافا
اليه فلم يبق مسندا اليه فيكون اي على تقدير ان يكون الاسناد الى كل ايضا مفيدا للمعنى
الحاصل من الاسناد الى انسان يكون كل تاسيسا لا تاكيدا لان التاكيد لفظ يفيد تقوية
ما يفيد لفظ آخر وهذا ليس كذلك لان النفي عن الجملة في كل انسان لم يقم وعن كل فرد في
لم يقم كل انسان انما افاده نفس الاسناد الى كل لا شيء آخر ليكون كل لتقويته ولما كان لقائل
ان يدفع هذا المنع بان ما ذكرت من معنى التاكيد هو التاكيد الاصطلاحي ونحن نعني بالتاكيد
ههنا ان يكون معنى التاكيد هذا افقال ولان صورة الثانية اعني السالبة المهملة نحو لم يقم
انسان اذا افادت النفي عن كل فرد فقد افادت النفي عن الجملة فاذا حملت اي لفظة كل
على الثاني اي على افادة النفي عن جملة الافراد حتى يكون معنى لم يقم كل انسان نفي القيام
عن الجملة لا عن كل فرد لا يكون كل تاسيسا بل تاكيدا على ما مر من التفسير لان هذا المعنى كان
حاصلا بدونه واذا لم يكن تاسيسا فلو جعلناه للنفي عن كل فرد وقلنا لم يقم كل انسان لعموم
السلب مثل لم يقم انسان لا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس اذ لا تاسيس ههنا اصلا بل انما
يلزم ترجيح احد التاكيدين على الآخر والحاصل ان لم يقم انسان لما كان مفيدا للنفي عن
كل فرد ويلزمه النفي عن الجملة ايضا فكلا المعنيين حاصل قبل كل فعلى ايهما حملت يكون
تاكيدا لا تاسيسا فلا يصح قول المستدل انه يجب ان يحمل على النفي عن الجملة لئلا يلزم ترجيح
التاكيد على التاسيس لا يقال دلالة قولنا لم يقم انسان على النفي عن الجملة بحسب الافراد بطريق
الالتزام ودلالة لم يقم كل انسان عليه بطريق المطابقة فلا يكون تاكيدا لانا نقول اما ان يشترط
في التاكيد اتحاد الدلالتين او لا يشترط فان لم يشترط لزم ان يكون كل في قولنا لم يقم كل انسان
تاكيدا سواء جعل للنفي عن الجملة او عن كل فرد وان اشترط لزم ان لا يكون كل في قولنا كل
انسان لم يقم عند جعله للنفي عن جملة الافراد تاكيدا لان دلالة قولنا انسان لم يقم على النفي
عن الجملة بطريق الالتزام وهو ظاهر وح بطل ما ذكرتم بل الجواب ان نفي الحكم عن الجملة اما بان
يكون منفيا عن بعض الافراد ثابتا للبعض الآخر او بان يكون محتملا للمعنيين والمستفاد
من لم يقم انسان هو القسم الاول فقط فالحمل عليه تاكيد وعلى غيره تاسيس فلو جعلنا لم يقم
كل انسان للنفي عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس واما اذا جعلناه للنفي عن
جملة الافراد على الوجه المحتمل فيكون تاسيسا قطعا لان هذا المعنى لم يكن حاصلا قبله فليتامل
ولان النكرة المنفية اذا عمت كان قولنا لم يقم انسان سالبة كلية لا مهملة كما ذكره هذا
القائل لانا قد بينا فيها ان الحكم مسلوب عن كل فرد من افراد الموضوع لا يبقى شيئا ما

مهملة باعتبار اهمال السور يعني اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع لانا نقول المسطور في كتب
القوم ان المهملة هي التي يكون موضوعها كليا وقد اهمل فيها بيان كمية افراد الموضوع اي لم يتبين
فيها ان الايجاب او السلب في كل افراد الموضوع او بعضها والكلية هي التي يتبين فيها ان الحكم على كل
افراد الموضوع وظاهر ان الصادق على نحو قولنا لم يقم انسان انما هو تعريف الكلية دون المهملة و
اما انه لا سور فيها فممنوع اذ التقدير انه قد بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل فرد فلا بد لهذا البيان
من شيء يدل عليه ضرورة ولا نعني بالسور الا هذا والقوم وان جعلوا سور السلب الكلي لا شيء ولا واحد
فلم يقصدوا الانحصار فيهما بل كل ما يدل على العموم فهو سور الكلية كقولنا طرا واجمعين ونحو ذلك
على ما نص عليه الشيخ في الاشارات وههنا يجوز ان يكون هيئة القضية او كون الموضوع نكرة
منفية او ادخال التنوين عليه سور الكلية كما انه في الموجبة سور الجزئية على ما قال في الاشارات
ان كان ادخال الالف واللام يوجب تعميما وادخال التنوين يوجب تخصيصا فلا مهمل في
لغة العرب وقال عبد القاهر في تقرير ان كلمة كل تارة تكون لشمول النفي واخرى لنفي
الشمول ان كانت كلمة كل داخلة في حيز النفي بان اخرت عن اداته سواء كانت معمولة
لاداة النفي او لا سواء كان الخبر فعلا نحو قول ابي الطيب ما كل ما يتمنى المرء يدركه تجري الرياح بما
لا تشتهي السفن او غير فعل نحو قولك ما كل ما يتمنى المرء حاصلا او حاصل على اللغة الحجازية
او التميمية او معمولة للفعل المنفي اما ان يكون عطفا على داخلة في حيز النفي واما ان يكون بتقدير
فعل عطفا على اخرت في المعنى او جعلت معمولة وكلاهما ليس بجيد لان كلا من الدخول
في حيز النفي والتاخير عن اداة النفي شامل لنوعيها معمولة للفعل المنفي فلا يحسن عطفه عليه
باو اما الاول فظاهر واما الثاني فلان التاخير عن اداة النفي اعم من ان يقع بينهما فصل
نحو ما زيد كل القوم او ما جاءني كل القوم وغير ذلك من الامثلة المذكورة او لا يقع نحو ما كل ما يتمنى
المرء حاصلا فان خصصت التاخير باللفظي فلم يخرج منه الا المعمول المقدم على الفعل المنفي
وان جعلته اعم من اللفظي والتقديري دخل فيه الفعل ايضا واياما كان فالكلام لا يخلو عن
تعسف وانما وقع فيه لتغيير عبارة الشيخ وهو قوله اذا دخلت كلا في حيز النفي بان تقدم
النفي عليه لفظا او تقديرا يعني كما اذا قدمتها على الفعل المنفي العامل فيه فانه مؤخر تقديرا لان
مرتبة المعمول التاخر عن العامل فالاقرب ان يجعل عطفا على اخرت بتقدير الفعل ويكون
المراد بقوله اخرت عن اداة النفي ما اذا لم تدخل اداة النفي على فعل عامل في كل على ما يشعر به
المثال المذكور والمعنى بان اخرت عن اداة النفي الغير الداخل على الفعل العامل فيها او جعلت معمولة
للفعل المنفي اما فاعلا لفظا او تاكيدا له نحو ما جاءني القوم كلهم وما جاءني كل القوم وقدم التاكيد
لان كلا اصل فيه او مفعولا كذلك متاخرا نحو لم آخذ كل الدراهم او الدراهم كلها او مقدما نحو

نحو كل الدراهم لم آخذ او الدراهم كلها لم آخذ وترك مثال التاكيد اعتمادا على ما سبق وجعل الفعل منفيا
بلم لان المنفي بما لا يتقدم معموله عليه بخلاف لم ولا ولن على ما بين في النحو وكذا اذا وقعت مجرورا
او ظرفا نحو ما مررت بكل القوم وما سرت كل الايام ونحو ذلك ففي جميع هذه الصور توجه النفي
الى الشمول خاصة لا الى اصل الفعل وافاد الكلام ثبوت الفعل او الوصف لبعض ما اضيف
اليه كل ان كانت كل في المعنى فاعلا للفعل او الوصف الذي حمل عليها او اعمل فيها كقولنا في الفعل
ما جاء القوم كلهم وما جاء كل القوم وفي الوصف ما كل القوم كاتبا وما كاتب كل القوم فيفيد ثبوت
الكتابة لبعض من القوم ولو قال بثبوت الحكم للبعض اذا كان الخبر جامدا نحو ما كل سوداء تمرة لكان
احسن او افاد الكلام تعلقه اي تعلق الفعل او الوصف به اي ببعض ان كانت كل في المعنى مفعولا
للفعل او الوصف المحمول عليها او العامل فيها نحو ما كل ما يتمنى المرء يدركه ولم آخذ كل الدراهم
ونحو ما كل الدراهم آخذا انا وما آخذا انا كل الدراهم فيفيد تعلق ادراك المرء ببعض متمنياته
وتعلق الاخذ ببعض الدراهم بدليل الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال قال الشيخ اذا
تاملنا وجدنا ادخال كل في حيز النفي لا يصلح الا حيث يراد ان بعضا كان وبعضا لم يكن وفيه
نظر لانا نجده حيث لا يصلح ان يتعلق الفعل ببعض كقوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور
والله لا يحب كل كفار اثيم ولا تطع كل حلاف فالحق ان هذا الحكم اكثري لا كلي والا اي وان
لم يكن داخلة في حيز النفي بان قدمت على النفي لفظا ولم تقع معمولة للفعل المنفي عم النفي
كل فرد مما اضيف اليه كل وافاد نفي اصل الفعل عن كل فرد كقول النبي عم لما قال له
ذو اليدين اقصرت الصلوة بالرفع لانها فاعل قصرت ام نسيت يا رسول الله كل ذلك لم يكن
اي لم يقع كل واحد منهما لا القصر ولا النسيان وعليه اي على عموم النفي وشمول كل فرد ورد قول
ابي النجم قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع برفع كله على معنى لم اصنع شيئا مما
تدعيه علي من الذنوب قال المص المعتمد في اثبات المط الحديث وشعر ابي النجم اما الاحتجاج
بالحديث فمن وجهين احدهما ان السؤال بام عن احد الامرين لطلب التعيين بعد ثبوت
احدهما على الابهام في اعتقاد المستفهم فجوابه اما بالتعيين او بنفي كل منهما ردا لاعتقاد المستفهم
وتخطئة له في اعتقاد ثبوت احدهما لا بنفي الجمع بينهما لانه لم يعتقد ثبوتهما جميعا فيجب ان يكون
قوله كل ذلك لم يكن نفيا لكل منهما والثاني ما روي انه لما قال النبي صلعم كل ذلك لم يكن قال
له ذو اليدين بعض ذلك قد كان فلو لم يكن قوله كل ذلك لم يكن سلبا كليا لما صح بعض
ذلك قد كان ردا له لانه انما يناقض نفي كل منهما لا نفيهما جميعا اذ الايجاب الجزئي رفع للسلب
الكلي لا للسلب الجزئي واما الاحتجاج بشعر ابي النجم فلانه فصيح والشايع فيما اذا لم يكن الفعل
مشتغلا بالضمير ان ينصب الاسم على المفعولية نحو زيدا ضربت ليس في النصب ههنا ما

يكرهه وزنا

يكرهه وزنا وسياق كلامه انه لم يأت بشيء مما ادعت عليه هذه المرأة فلو كان النصب مفيدا
لذلك العموم والرفع غير مفيد لم يعدل الشاعر الفصيح الى الرفع المحتاج الى تقدير الضمير من
غير ضرورة ولقائل ان يقول انه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لجعلها مفعولا وهو ممتنع لان
لفظة كل اذا اضيفت الى المضمر لم تستعمل في كلامهم الا تاكيدا او مبتداء لا تقول جاءني
كلهم ولا ضربت كلكم ولا مررت بكلكم ونظيره بعينه ما ذكره سيبويه في قوله ثلث كلهن قتلت
عمدا ان الرفع في كلهن على الابتداء وحذف الضمير من الخبر جائز على السعة اذ لا ضرورة تلجئه
اليه لامكان ان يقول كلهن قتلت بالنصب واعترض عليه ابن الحاجب بانه مضطر الى الرفع
اذ لو نصبها لاستعملها مفعولا وهو غير جائز لان كلا اذا اضيفت الى المضمر لم تستعمل
الا تاكيدا او مبتداء لان قياسها ان تستعمل تاكيدا لما تقدمها لما اشتملت على ضميره
لان معناها افادة الشمول والاحاطة في اجزاء ما اضيفت اليه ولما اضيفت الى المضمر كانت
لجملة متقدم ما ذكر او في حكم المتقدم الا انهم استعملوها مبتداء لان العامل فيه معنوي
لا يخرجها في الصورة عما هي عليه فلذلك لم يقل ان الامر كله بالرفع والنصب وايضا
الا ان كله لله هذا كلامه واما تاخيره فلاقتضاء المقام تقديم المسند وسيجيء بيانه هذا الذي
ذكر من الحذف والذكر والاضمار والتعريف والتنكير والتقديم والتاخير كله على مقتضى
الظاهر من الحال وقد يخرج الكلام على خلافه اي على خلاف مقتضى الظ لاقتضاء الحال
اياه فيوضع المضمر موضع المظهر كقولهم نعم رجلا مكان نعم الرجل فان مقتضى الظ في هذا المقام هو
الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه وهذا الضمير عائد
الى متعقل معهود في الذهن مبهم باعتبار الوجود كالمظهر في نعم الرجل ليحصل به الابهام ثم التفسير
المناسب لوضع هذا الباب الذي هو للمدح العام او الذم العام اعني من غير تعيين خصلة و
التزم تفسيره بنكرة ليعلم جنس المتعقل في الذهن ويكون في اللفظ ما يشعر بالفاعل ولا يلبس
المخصوص بالفاعل في مثل نعم رجلا السلطان ثم بعد تفسير الضمير بالنكرة صار قولك نعم رجلا
مثل نعم الرجل في الابهام والاجمال ولا بد من تفسير المقصود وتفصيله بما يسمى مخصوصا با
لمدح مثل نعم رجلا زيد وانما هو من هذا الباب في احد القولين اي قول من يجعل المخصوص خبر
مبتداء محذوف واما في قول من يجعل المخصوص مبتداء ونعم رجلا خبره والتقدير زيد نعم رجلا
فليس من هذا الباب على القطع لاحتمال ان يكون الضمير عائدا الى المخصوص وهو مقدم تقديرا
فان قلت لو كان الامر كذلك لوجب ان يثنى ويجمع فيقال نعما رجلين الزيدان ونعموا رجالا الزيدون
ولفات الابهام المقصود في وضع هذا الباب ولما صح تفسيره بالنكرة اذ لا معنى له قلت
قد انفرد هذا الباب بخواص فيجوز ان يكون من خواصه التزام كون ضميره مستترا غير بارز لوا

كان المفرد او المثنى والمجموع لمشابهته بالاسم الجامد في عدم التصرف حتى ذهب بعضهم الى انه اسم جامد
واما الابهام ثم التفسير فيكون حاصلا في التزام تاخير المخصوص في اللفظ الا نادرا او بهذا الاعتبار
يصح تمييزه بالنكرة وايضا يجوز ان يكون التمييز للتاكيد مثله في نعم الرجل رجلا قال الله تعالى ذرعها سبعون
ذراعا او لدفع لبس المخصوص بالفاعل كما مر وفي لهم ابوا وهي زيد عالم مكان انسان او القصة فالاضمار
فيه ايضا خلاف مقتضى الظاهر ويختار تانيث هذا الضمير اذا كان في الكلام مونث غير فضلة كقوله هند مليحة
وقوله فانها لا تعمى الابصار قصدا الى المطابقة لا الى انه راجع الى ذلك المونث ولم يسمع نحو هي الامير
منين غرفة وهي زيد عالم وان كان القياس يقتضي جوازه وانما لم يتعرض المصنف لنحو قولهم ربه رجلا وربه
بالها قصة وربه رجلا وقوله تعالى فقضاهن سبع سموات لانه ليس من باب المسند اليه ليتمكن تعليل
وضع المضمر موضع المظهر ما يعقبه اي يعقب ذلك الضمير اي كثير على عقبه في ذهن السامع لان السامع
اذا لم يفهم منه اي من الضمير معنى انتظره اي انتظر السامع ما يعقب الضمير ليفهم منه معنى لا جل للاثر عليه
النوعين من التشوق الى معرفة ما قصد ابهامه فيتمكن المسموع بعده في ذهنه فضل تمكن لان ما يحصل
بعد مكاساة التعب ومعاناة الطلب في القلب محز ومكانة لا يكون لما يحصل بسهولة ولهذا يشترط
ان يكون مضمون الجملة شيئا عظيما يعتنى به فلا يقال هو الذباب يطير قالوا وهذا اعني قصد الابهام
ثم التفسير ليدل على التفخيم والتعظيم هو السر في التزام تقديم ضمير الشان وهو مقتضى التزام تاخير المخصوص
في باب نعم لكن قد جاء تقديمه كقول الاخطل ابو موسى فجدك نعم جدا وشيخ الحي خالك نعم خالا
وهو قليل ولا يخفى ان ما ذكره من ان السامع اذا لم يفهم منه معنى ينتظره انما يصح في ضمير الشان دون الضمير
في باب نعم اذ السامع ما لم يسمع المفسر لم يعلم فيه ان ضمير ا فتعليل وضع المضمر موضع المظهر في باب
نعم بما ذكره ليس بذاك وقد يكون وضع المضمر موضع المظهر لاشتهاره ووضوح امره كقوله تعالى انا
انزلناه اي القرآن او لانه بلغ من عظم شانه الى ان صار متعقل الاذهان كقوله هو الحي الباقي او لادعاء
ان الذهن لا يلتفت الى غيره كقوله في المطلع زارت عليها للظلام رواق وقد يعكس اي
يوضع المظهر موضع المضمر فان كان المظهر الموضوع موضع المضمر اسم اشارة فلكمال العناية بتمييزه
اي بتمييز المسند اليه لاختصاصه بحكم بديع كقول ابن الراوندي كم عاقل عاقل هو وصف لعاقل
الاول بمعنى كامل العقل متناه فيه كما يقال مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجولية اعيت اي
اعيته بمعنى عجزته او اعيت عليه وصعبت مذاهبه اي طرق معاشه وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا هذا
الذي ترك الاوهام حايرة وصير العالم النحرير المتقن من نحر الامور علما اذا اتقنها زنديقا كافرا
نافيا للصانع قائلا بانه لو كان له وجود لما كان الامر كذلك فقوله هذا اشارة الى حكم سابق غير
محسوس وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فكان المقام مقام المضمر لكنه لما اختص بحكم بديع
عجيب الشان وهو جعل الاوهام حايرة والعالم المتقن زنديقا كملت عناية المتكلم بتمييزه فابرزه

في معرض

في معرض المحسوس كانه يري السامعين ان هذا الشيء المتعين المتميز هو الذي له تلك الصفة العجيبة
والحكم البديع وقد يقال ان الحكم البديع هو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فمعنى اختصاص
المسند اليه بحكم بديع انه عبارة عنه ومعنى كون هذا الحكم بديعا انه ضد ما كان ينبغي ولا يخفى ما فيه من
التعسف او التهكم عطف على كمال العناية او للتهكم بالسامع والسخرية كما اذا كان فاقد البصر
او لا يكون ثمة مشار اليه اصلا او النداء على كمال بلادته بانه لا يدرك غير المحسوس او فطانته بان
غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس او ادعاء كمال ظهوره اي ظهور المسند اليه وعليه اي على وضع
اسم الاشارة موضع المضمر لادعاء كمال ظهوره من غير هذا الباب اي باب المسند اليه قول ابن
دمينة تعاللت اي اظهرت العلة والمرض كي اشجى اي احزن من شجي يشجى اذا حزن على حذ
علم يعلم واما شجى يشجو فهو متعد يقال شجاني هذا الامر اي احزنني وما بك علة تريدين
قتلي قد ظفرت بذلك اي بقتلي ولم يقل به لادعاء ان قتله قد ظهر ظهور المحسوس بالبصر الذي يشار
اليه باسم الاشارة وان كان المظهر الموضوع موضع المضمر غيره اي غير اسم الاشارة فلزيادة التمكن
اي تمكين المسند اليه عند السامع نحو قل هو الله احد الله الصمد من صمد اليه اذا قصده لانه الذي يصمد
اليه في الحوائج ونظيره من غيره اي نظير قل هو الله احد الله الصمد في وضع المظهر موضع المضمر لزيادة
التمكين من غير باب المسند اليه قوله تعالى وبالحق انزلناه وبالحق نزل اي ما انزلناه القرآن
الا بالحكمة المقتضية لانزاله وما نزل الا بالحكمة لاشتماله على الهداية الى كل خير او ادخال الروع
في ضمير السامع وتربية المهابة او تقوية داعي المامور اي ما يكون داعيا لمن امر بشيء الى الامتثال
والاتيان به مثالهما اي مثال التقوية وادخال الروع مع التربية قول الخلفاء امير المؤمنين يامرك
بكذا مكان انا امرك وعليه اي على وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعي المامور من غيره اي غير باب المسند
اليه فاذا عزمت بعد المشاورة ووضوح الراي فتوكل على الله حيث لم يقل على لما في لفظ الله من
تقوية داعي النبي عليه السلام الى التوكل عليه لدلالته على ذات موصوفة بالقدرة الكاملة وسائر اوصاف
الكمال او الاستعطاف اي طلب العطف والرحمة كقوله الهي عبدك العاصي اتاكا مقرا بالذنوب
قد دعاكا فان تغفر فانت لذاك اهل وان تطرد فمن يرحم سواكا حيث لم يقل انا العاصي لما في لفظ
عبدك من التخضع واستحقاق الرحمة وترقب الشفقة ما ليس في لفظ
انا وفيه ايضا تمكن من وصفه بالعاصي كقوله تعالى قل يا ايها الناس اني رسول الله اليكم جميعا
الى قوله فامنوا بالله ورسوله النبي الامي الذي يؤمن بالله وكلماته حيث لم يقل فامنوا بالله
وبي ليتمكن من اجراء الصفات المذكورة عليه وليشعر بان الذي وجب الايمان به بعد الايمان بالله
هو الرسول الموصوف بتلك الصفات كائنا من كان انا او غيري اظهارا للنصفة وبعدا عن
التعصب لنفسه قال السكاكي هذا اعني نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بالمسند اليه ولا بهذا

القدر اي النقل غير مختص بان يكون الحكاية الى الغيبة ففي العبارة ادنى تسامح ويحتمل ان يكون المعنى والنقل من الحكاية الى الغيبة غير مختص بالقدر المذكور وهو ان يكون الغيبة باسم مظهر لا بمضمر غائب والاول اوفق بقوله بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا ينقل الى الآخر فيصير الاقسام ستة حاصلة من ضرب الثلثة في الاثنين لان كلا من الثلثة ينقل الى الآخرين وقوله مطلقا زيادة من المص ليس بمصرح في كلام السكاكي ويحتمل ان يتعلق بالغيبة على معنى سواء كان الغيبة باسم مظهر او مضمر غائب او بالجميع على معنى سواء كان في المسند اليه او في غيره وسواء كان كل منها قد اورد في الكلام ثم عدل عنه الى الآخر او لم يورد لكن كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل الى الآخر وهذا انسب بمقصود المص من تعميم تفسير السكاكي ويسمى هذا النقل عند علماء المعاني التفاتا ماخوذا من التفات الانسان من يمينه الى شماله ومن شماله الى يمينه وقول صاحب الكشاف فانه يسمى التفاتا في علم البيان مبني على انه كثيرا ما يطلق لفظ البيان على العلوم الثلثة كقول امرء القيس تطاول ليلك بالاثمد بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع ويروى بكسرهما خصص هذا المثال من بين امثلة السكاكي لما فيه من الدلالة على ان مذهبه ان كلا من التكلم والخطاب والغيبة اذا كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل عنه الى الآخر فهو التفات لانه قد صرح بان في قوله ليلك التفاتا لانه خطاب لنفسه ومقتضى الظاهر ليلي بالتكلم والمشهور عند الجمهور ان الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من طرق الثلثة التكلم والخطاب والغيبة بعد التعبير عنه اي عن ذلك المعنى بآخر منها اي بطريق آخر من الطرق الثلثة بشرط ان يكون التعبير الثاني على خلاف مقتضى الظاهر ويكون مقتضى ظاهر سوق الكلام ان يعبر فيه بغير هذا الطريق وبهذا الشرط كلام المص في الايضاح وانما قلنا ذلك لانا نعلم قطعا من اطلاقاتهم واعتبارهم ان الالتفات هو انتقال الكلام من اسلوب من التكلم والخطاب والغيبة الى اسلوب آخر غير ما يترقبه المخاطب ليفيد تطرية لنشاطه وايقاظا في اصغائه فلو لم يعتبر هذا القيد لدخل في هذا التفسير ما ليس من الالتفات منها نحو انا زيد وانت عمرو ونحن رجال وانتم رجال وانت الذي فعل كذا ونحن اللذون صبحوا الصباحا ونحو ذلك مما عبر عن معنى واحد تارة بضمير المتكلم او المخاطب وتارة بالاسم المظهر او ضمير الغائب ومنها نحو يا زيد قم ويا رجلا البصر خذ بيدي وفي التنزيل وانت فعلت هذا بآلهتنا يا ابرهيم لان الاسم المظهر طريق غيبة ومنها تكرير الطريق الملتفت اليه نحو اياك نستعين واهدنا والنعمت فان الالتفات انما هو في اياك نعبد والباقي جار على اسلوبه وان كان يصدق على كل منها انه تعبير عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق آخر ومنها نحو يا من هو عالم حقق لي هذه المسئلة فانك الذي لا نظير له في هذا الفن ونحو قوله يا من يعز علينا ان نفارقهم وجداننا كل شيء بعدكم عدم فانه لا التفات في ذلك لان حق العائد الى الموصول ان يكون بلفظ الغيبة

وحق الكلام بعد تمام المنادى ان يكون بطريق الخطاب فكل من نفارقهم وبعدكم جار على مقتضى الظ وما سبق الى بعض الاوهام من ان نحو يا ايها الذين آمنوا من باب الالتفات في القياس آمنتم فليس بشيء قال المرزوقي في قوله انا الذي سمتني امي حيدره كان القياس ان يقول سمته ليكون في الصلة ما يعود الى الموصول لكنه لما كان القصد في الاخبار عن نفسه وكان الآخر هو الاول لم يبال برد الضمير على الاول وحمل الكلام على المعنى لامنه من الالتباس وهو مع ذلك قبيح عند النحويين حتى ان المازني قال لولا اشتهار مورده وكثرته لرددته ومن الناس من زاد لاخراج بعض ما ذكرنا قيدا وهو ان يكون التعبيران في كلامين وهو غلط لان قوله باركنا حوله لنريه من آياتنا فيمن قرأ ليريه بياء الغيبة فيه التفات من التكلم الى الغيبة ثم من الغيبة الى التكلم مع ان قوله من آياتنا ليس بكلام آخر بل من متعلقات ليريه ومتماته وهذا اي الالتفات بتفسير الجمهور اخص منه بتفسير السكاكي لان النقل عنده اعم من ان يكون قد عبر عن معنى بطريق من الثلثة ثم عبر عنه بطريق آخر او يكون مقتضى الظاهر التعبير عنه بطريق منها فعدل الى الآخر وعند الجمهور مختص بالاول فكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس كما في قوله تطاول ليلك بالاثمد ونام الخلي ولم ترقد وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العاير الارمد وذلك من نباء جاءني وخبرته عن ابي الاسود ومنهم من صحح العاير قذى العين وفي الاساس في عينه عوار وعاير اي غمصة تمض منها وباتت له ليلة من الاسناد المجازي كصام نهاره فانه لا التفات في البيت الاول عند الجمهور وقد صرح السكاكي بان في كل بيت من الابيات الثلثة التفاتا وقول صاحب الكشاف وقد التفت امرؤ القيس ثلث التفاتات في ثلث ابيات ظاهر في ان مذهبه موافق لمذهب السكاكي فان قيل يجوز ان يكون احدها في باتت والآخران في جاءني احدهما باعتبار الانتقال من الخطاب في ليلك والآخر باعتبار الانتقال من الغيبة في باتت او يكون الثاني في ذلك باعتبار الانتقال من الغيبة الى الخطاب لان الكاف للخطاب والثالث في جاءني باعتبار الانتقال من الخطاب الى التكلم فيصح ان فيها ثلث التفاتات على مذهب الجمهور ايضا فالجواب عن الاول ان الانتقال انما يكون من شيء حاصل واقع عليه اسلوب الكلام وبعد الانتقال من الخطاب في ليلك الى الغيبة في باتت قد امحى الخطاب وصار الاسلوب اسلوب الغيبة فلا يكون الانتقال الى التكلم في جاءني الا من الغيبة وحدها ومن الثاني انا لا نسلم ان الكاف في ذلك خطاب لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا بل هو خطاب لمن يتلقى منه الكلام كما في قوله تعالى ثم عفونا عنكم من بعد ذلك ثم توليتم من بعد ذلك حيث لم يقل ذلكم كما في قوله من شيخ نجد رسالة من سيد البريس ينفع في اودكت الكوك حيث لم يقل اولاكم وقوله بكرا صاحبي قبل الهجير ان ذاك النجاح في التبكير حيث لم يقل ذاكما مثال الالتفات من التكلم الى الخطاب وما لي لا اعبد الذي فطرني واليه ترجعون مكان

ارجع فان قلت ترجعون ليس خطابا بنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا قلت نعم ولكن المراد بقوله
ومالي لا اعبد المخاطبون والمعنى وما لكم لا تعبدون الذي فطركم كما سنجي فالمعبر عنه في الجميع هو
المخاطبون فان قلت فح يكون قوله ترجعون واردا على مقتضى الظاهر والالتفات يجب ان
يكون على خلاف مقتضى الظاهر قلت لا نسلم ان قوله ترجعون على مقتضى الظاهر لان الظاهر يقتضي
ان لا يغير اسلوب الكلام بل يجري اللاحق على سنن السابق وهذا الخطاب مثل التكلم في قوله من بات
جانبي وقد قطع المصابيح وارد على مقتضى الظاهر وبهذا ان الالتفات عند السكاكي لا ينحصر في
خلاف مقتضى الظاهر وهذا اشعر بانحصاره فيه عند غير السكاكي وفيه نظر لان مثل ترجعون وجاءني
في الآية والبيت التفات عند السكاكي وغيره فلو كان واردا على مقتضى الظاهر لما انحصر الالتفات
في خلاف مقتضى الظاهر عند غير السكاكي ايضا فلا يتحقق خلاف بينه وبين غيره ثم الحق انه ينحصر في
خلاف مقتضى الظاهر وان مثل ترجعون وجاءني من خلاف مقتضى الظاهر على ما حققناه و
الى الغيبة انا اعطيناك الكوثر فصل لربك مكان لنا وقد كثر في الواحد من المتكلم لفظ الجمع
تعظيما له لعدهم المعظم كالجماعة ولم يجئ ذلك في الغائب والمخاطب في الكلام القديم وانما هو
استعمال المولدين كقوله باي نواحي الارض ابغي وصالكم وانتم ملوك لا لمقصدكم نحو تعظيما
للمخاطب او تواضعا من المتكلم ومن الخطاب الى التكلم قول علقمة بن عبدة طحا بك اي ذهب بك
قلب في الحسان متعلق بقوله طروب قال المرزوقي معنى طروب في الحسان له طرب في طلب الحسان
ونشاط في مراودتها بعيد الشباب اي حين ولى الشباب كاد يصرم عصر حان مشيب اي
زمان قرب المشيب واقباله على الهجوم يكلفني ليلى فيه التفات من الخطاب في طحا بك الى التكلم
حيث لم يقل يكلفك وفاعل يكلفني ضمير القلب وليلى مفعوله الثاني اي يكلفني ذلك القلب
ليلى ويطالبني بوصلها وروي بالتاء الفوقانية على انه مسند الى ليلى والمفعول محذوف
اي شدائد فراقها او على انه خطاب للقلب ففيه التفات آخر من الغيبة الى الخطاب وقوله
فيه التفات آخر عند السكاكي لا عند الجمهور وقد شط اي بعد وليها اي قربها وعادت عواد بيننا
وخطوب قال المرزوقي وعادت يجوز ان يكون فاعلت من المعادات كان الصوارف
والخطوب صارت تعاديه ويجوز ان يجعل من عاد يعود اي عادت عواد وعوائق كانت تحول
بيننا الى ما كانت عليه قبل والى الغيبة حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم مكان بكم ومن الغيبة الى
التكلم والله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه مكان فساقه والى الخطاب مالك يوم
الدين اياك نعبد مكان اياه نعبد وذكر صدر الافاضل في ضرام السقط ان من شرط الالتفات
ان يكون المخاطب بالكلام في الحالين واحدا كقوله تعالى اياك نعبد فان ما قبل هذا الكلام

وان لم يخاطب

وان لم يخاطب به الله تعالى من حيث الظاهر فهو بمنزلة المخاطب به لان ذلك يجري من العبد مع
الله لا مع غيره بخلاف قول جرير تقي بالله ليس له شريك ومن عند الخليفة بالنجاح اغثني يا
فداك ابي وامي بسيب منك انك ذو ارتياح فانه ليس من الالتفات في شيء لان المخاطب بالبيت
الاول امرءة والمخاطب بالبيت الثاني هو الخليفة وهذا اخص من تفسير الجمهور من الخطاب في سيرحم
الى الغيبة في اولئك هم وقال انه اضراب عن خطاب بني كنانة الى الاخبار عنهم وان كان
يرى من قبيل الالتفات فليس منه لان المخاطب بعد يرحم بنو كنانة في قوله اولاك انت
قد يطلق الالتفات على معنيين آخرين احدهما تعقيب الكلام بجملة مستقلة متلاقية له في
المعنى على طريق المثل او الدعاء او نحوهما كما في قوله وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وقوله
ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم وفي كلامهم قصم الفقر ظهري والفقر من قاصمات الظهر وفي قول جرير متى
كان الخيام بذي طلوح سقيت الغيث ايتها الخيام اتنسى يوم تصقل عارضيها بفرع بشامة سقي
البشام والثاني ان تذكر معنى فتتوهم ان السامع اختلجه شيء فتلتفت الى كلام يزيل اختلاجه ثم ترجع
الى المقصود كقول ابن ميادة فلا صرمه يبدو وفي اليأس راحة ولا وصله يصفو لنا فنكارمه كانه لما قال
فلا صرمه يبدو قيل له وما تصنع به فاجاب بقوله في اليأس راحة ووجه اي وجه حسن الالتفات على الا
طلاق ان الكلام اذا انتقل من اسلوب كان ذلك احسن تطرية اي تجديدا واحداثا من طريت الثوب
لنشاط السامع واكثر ايقاظا للاصغاء اليه اي ذلك الكلام وقد تختص مواقعه بلطائف اي قد تكون
لكل التفات سوى هذا الوجه العام لطيفة ووجه تختص به بحسب مناسبة المقام كما في سورة الفاتحة فان
العبد اذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر يجد ذلك العبد من نفسه محركا للاقبال عليه اي ذلك الحقيق بالحمد
وكلما اجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام قوي ذلك المحرك الى ان يؤول الامر الى خاتمتها
اي خاتمة تلك الصفات وهي قوله مالك يوم الدين المفيدة انه اي ذلك الحقيق بالحمد مالك الامر
كله في يوم الجزاء لانه اضيف مالك الى يوم الدين على طريق الاتساع والمعنى على الظرفية اي مالك
في يوم الدين والمفعول محذوف دلالة على التعميم فحينئذ يوجب ذلك المحرك لتناهيه في القوة الاقبال
عليه اي على ذلك الحقيق بالحمد والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات والباء في
بتخصيصه متعلق بالخطاب يقال خاطبه بالدعاء اذا دعا له مواجهة والمعنى يوجب ذلك المحرك ان يخاطب
العبد ذلك الحقيق بالحمد بما يدل على تخصيصه بان العبادة وهي غاية الخضوع والتذلل له لا لغيره وبان
الاستعانة في جميع المهمات منه لا من غيره وتعميم المهمات مستفادة من اطلاق الاستعانة والاحسن
ان يراد الاستعانة على اداء العبادة ويكون اهدنا بيانا للمعونة ليتلائم الكلام ويكون العبادة
له لذاته لا وسيلة الى طلب الحوائج والاستعانة في المهمات فاللطيفة المختص بها موقع هذا الالتفات
هو ان فيه تنبيها على ان العبد اذا اخذ في القراءة يجب ان يكون قراءته على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك المذكور

هذا الذي ذكره المص جار على طريقة المفتاح وطريقة الكشاف هو انه لما ذكر الحقيق بالحمد واجرى عليه تلك الصفات
تعلق العلم بمعلوم عظيم الشان حقيق بالثناء والعبادة فالتفت وخوطب ذلك المعلوم المميز فقيل
اياك يا من هذه صفاته نعبد ليكون الخطاب ادل على ان العبادة له لاجل ذلك التميز الذي لا تحق
العبادة الا به لان المخاطب ادخل في التميز واعرف فيه فكان تعليق العبادة به تعليقا بلفظ المتميز يشعر
بالعلية ويمكن ان يقال ان ازدياد ذكر لوازم الشيء وخواصه يوجب ازدياد وضوحه وتميزه والعلم
به فلما ذكر الله توجه النفس الى ذات الحقيق بالحمد فكلما اجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام
ازداد ذلك وقد وصفه اولا بانه المدبر للعالم واهله وثانيا بانه المنعم بانواع النعم الدنيوية و
الاخروية لينتظم لهم امر المعاش ويستعد لامر المعاد وثالثا بانه المالك لعالم الغيب والمعاد
العبادة فانصرفت النفس بالكلية اليه وتناهى وضوحه وتميزه بسبب هذه الصفات فخوطب تنبيها
على ان من هذه صفاته يجب ان يكون معلوم التحقق عند العبد متميزا عن ساير الذوات حاضرا في
قلبه بحيث يراه ويشاهده حال العبادة وفيه تعظيم لامر العبادة وانها ينبغي ان يكون عن قلب
حاضر كانه يشاهد ربه ويراه ولا يلتفت الى ما سواه ولما انجر كلامه الى خلاف مقتضى الظ اورد
عدة اقسام منه ولم يكن من مباحث المسند اليه فقال ومن خلاف المقتضى تلقي المخاطب بغير ما يترقبه
بحمل كلامه على خلاف مراده الباء في بغير للتعدية وفي بحمل للسببية والمعنى ومن خلاف مقتضى الظ
تلقي المتكلم المخاطب الذي صدر منه كلام بغير ما يترقب بسبب حمل الكلام المخاطب على خلاف ما اراده
تنبيها على انه اي ذلك الغير هو الاولى بالقصد والارادة كقول القبعثرى للحجاج وقد قال الحجاج
له حال كون الحجاج متوعدا اياه لاحملنك على الادهم يعني القيد مثل الامير يحمل على الادهم والاشهب
هذا مقول القبعثرى فابرز وعيد الحجاج في معرض الوعد وتلقاه بغير ما يترقب بان حمل الادهم في
كلامه على الفرس الادهم اي الذي غلب سواده حتى ذهب البياض الذي فيه وضم اليه الاشهب
اي الذي غلب بياضه حتى ذهب ما فيه من السواد ومراد الحجاج انما هو القيد فنبه على ان الحمل على الفرس
الادهم هو اولى بان يقصده الامير اي من كان مثل الامير في السلطان وبسطة اليد فجدير بان يصفد
المال ويعطي من الاصفاد ولا ان يصفد اي يقيد ويوثق من صفده وقال الحجاج له ثانيا انه
اي الادهم حديد فقال لان يكون حديدا خير من ان يكون بليدا فحمل الحديد على الضد على خلاف مراده
او السائل عطف على المخاطب اي تلقي السائل بغير ما يطلب بتنزيل سواله منزلة غيره اي غير ذلك
السوال تنبيها على انه اي ذلك الغير الاولى بحاله اي حال السائل او المهم له كقوله تعالى يسئلونك
عن الاهلة قل هي مواقيت للناس والحج سالوا عن السبب في اختلاف القمر في زيادة النور ونقصانه
حيث قالوا ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يتزايد قليلا قليلا حتى يمتلئ ويستوي ثم لا
يزال ينقص حتى يعود كما بدا ولا يكون على حالة واحدة فاجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف

وبيان الاهلة

وهو ان الاهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس امورهم من المزارع والمتاجر ومحال
الديون والصوم وغير ذلك ومعالم للحج يعرف بها وقته وذلك للتنبيه على ان الاولى والاليق بحالهم
ان يسالوا عن الغرض لا عن السبب لانهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على ما هو من دقائق علم الهيئة ولا
يتعلق لهم به غرض وكقوله تعالى يسئلونك ماذا ينفقون قل ما انفقتم من خير فللوالدين والاقربين واليتامى
والمساكين وابن السبيل سالوا عن بيان ما ينفقون فاجيبوا ببيان المصارف تنبيها على ان المهم هو
السوال عنها لان النفقة لا يعتد بها الا ان يقع موقعها وكل ما هو خير له فهو صالح للانفاق
فذكره هذا على سبيل التضمن دون القصد ومنه اي ومن خلاف مقتضى الظ التعبير عن المستقبل بلفظ
الماضي تنبيها على تحقق وقوعه نحو ويوم ينفخ في الصور ففزع من في السموات ومن في الارض بمعنى
يفزع هكذا في النسخ والصواب ففزع بمعنى يفزع وهذا في الكلام لا سيما في كلام الله
اكثر من ان يحصى ومثله التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى ان الدين لواقع وكذا
التعبير عنه بلفظ اسم المفعول كقوله تعالى ذلك يوم مجموع له الناس اي يجمع فيه الناس لما فيه
من الثواب والعقاب والحسنات وجميع ذلك وارد على خلاف مقتضى الظ فان قلت كل
من اسم الفاعل والمفعول يكون بمعنى الاستقبال كما يكون بمعنى الماضي والحال اذ يكون معنى لواقع
ليقع ومعنى مجموع يجمع من غير تفرقة الا ان دلالة الفعل على الاستقبال بحسب الوضع ودلالتهما عليه
بحسب العارض فيما نحن فيه اذا كان معناه الاستقبال يكون واردا على مقتضى الظ قلت الاكثر من
فتنزيل غير الواقع منزلة الواقع والتعبير عنه بما هو موضوع للواقع يكون على خلاف مقتضى الظ
نعم ولكن فيهما من الدلالة على تمكن الوصف وثباته ما ليس في الفعل وان شئت فوازن بين قوله
ان الدين لواقع وذلك يوم مجموع له الناس وقولك ان الدين ليقع وذلك يوم يجمع له الناس
لتعثر على الفرق بينهما على ان مقتضى الظاهر فيما لم يقع هو الفعل والعدول الى الوصف للتنبيه
على انه محقق الوقوع هذا والكلام بعد محل نظر ومنه اي ومن خلاف مقتضى الظ القلب وهو ان يجعل
احد اجزاء الكلام مكان الاخر والاخر مكانه وهو ضربان احدهما ان يكون الداعي الى اعتباره
من جهة اللفظ بان يتوقف صحة اللفظ عليه ويكون المعنى تابعا كما اذا وقع ما هو في موقع المبتدا
نكرة وما هو في موقع الخبر معرفة كقوله قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا
لا يك موقف الوداع موقفا منك والثاني ان يكون الداعي اليه من جهة المعنى لتوقف صحته
عليه ويكون اللفظ تابعا كما في عرضت الناقة على الحوض والمعنى عرضت الحوض على الناقة لان
المعروض عليه ههنا يجب ان يكون له ادراك يميل به الى المعروض او يرغب عنه ومنه قولهم ادخلت
القلنسوة في الراس والخاتم في الاصبع ونحو ذلك لان القلنسوة والخاتم ظرف والراس و
الاصبع مظروف ولكنه لما كان المناسب هو ان يوتى بالمعروض عنه المعروض عليه ونحو

بالمظروف نحو الظرف وههنا الامر بالعكس فقلب الكلام رعاية لهذا الاعتبار واما قوله فانك
لا تبالي بعد حول اظبي كان امك ام حمار اي ذهب السعد من الناس والصفو الصفات اللئام حتى
لو يقول على هذا الوصف سنة لا يبالي الناس منهم اهجينا كان ام غير هجين فقيل انه قلب من جهة
اللفظ بناء على ان ظبي مرفوع بكان المقدر لا بالابتداء لان الاستفهام بالفعل اولى فصار الاسم
نكرة والخبر معرفة كما هو في قوله ولا يك موقف منك الوداعا ويحصل المعادلة بان ما وقع بعد ام
وما بعد الهمزة بالتزام حذف الفعل لوجود المفسر بانه غير مقصود فيجعله كعدمه فالمقصود المذكور بعد
الهمزة ظبي لا الفعل العامل فيه وهو معادل لما وقع بعد ام ويحتمل ان ظبي مبتدا وكان امك خبره
وصح الابتداء بالنكرة لوقوعها بعد الهمزة نحو ارجل في الدار ام امرأة وحمار عطف على ظبي لان
دخول الهمزة في الاسم اكثر من ان يحصى ويتسنى في الاستفهام حسن قولك ازيد قام على ان
يكون زيد مبتدا بخلاف هل زيد قام فهو لا قلب فيه من جهة اللفظ لان الاسم كان ضميرا والضمير
معرفة كما يقال رجل شريف كان ابوك نعم فيه قلب من جهة المعنى لان المخبر عنه في الاصل هو الام
والمعنى اظبيا كان امك ام حمارا لان المقصود التسوية بين ان يكون امه ظبيا او يكون حمارا فهم
وقبله اي القلب السكاكي مطلقا اينما وقع وقال انه مما يورث الكلام ملاحة ويشجع عليه كمال البلاغة
وامن الالتباس وياتي في المحاورات وفي الاشعار وفي التنزيل ورده غيره اي غير السكاكي مطلقا
والحق انه ان تضمن اعتبارا لطيفا غير نفس القلب الذي جعله السكاكي من اللطائف قبل كقوله اي قول رؤبة
ومهمه اي مفازة مغبرة اي متلونة بالغبرة ارجاؤه اي اطرافه ونواحيه جمع الرجا مقصورا كأن لون
ارضه سماؤه وههنا مضاف محذوف اي لون سمائه وهذا معنى قوله اي لونها فالمصراع الاخير من باب
القلب والمعنى كأن لون سمائه لغبرتها لون ارضه وفي القلب من المبالغة ما ليس في تركه لاشعاره
بان لون السماء قد بلغ من الغبرة الى حيث يشبه به لون الارض في الغبرة والا اي وان لم يتضمن
اعتبارا لطيفا رد لان العدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة تقتضيه خروج عن تطبيق الكلام لمقتضى
الحال وهو على قسمين احدهما ان لا يتضمن ما يوهم عكس المقصود كقوله اي قول القطامي يصف ناقة بالسمن
فلما ان جرى سمن عليها كما طينت بالفدن السياعا اي القصر بالسياع اي الطين المخلوط
بالتبن والمعنى كما طينت الفدن بالسياع وجواب لما قوله بعده امرت بها الرجال ليأخذوها ونحن نظن
ان لن يستطاعا ولقائل ان يقول انه يتضمن من المبالغة في سمن الناقة ما لا يتضمنه قولك كما طينت
الفدن بالسياع لايهام ان السياع قد بلغ من العظم والكثرة الى ان صار بمنزلة الاصل والفدن بالنسبة
اليه كالسياع بالنسبة الى الفدن والثاني ان يتضمن ما يوهم عكس المقصود فيكون ادخل في الرد كقوله
ثم انصرفت وقد اصبت ولم اصب جذع البصيرة قارح الاقدام فان المعنى قارح البصيرة جذع الاقدام
على انه حال من الضمير في انصرفت ولم اصب بمعنى لم اجرح وذلك لان الجذع ... حداثة السن والقروح قدمه

وتناهيه فالمناسب وصف الرأي والبصيرة بالقروح ووصف الاقدام والاقتحام في المعارك بالجذعة
كما يقال اقدام غر ورأي مجرب فليس في هذا القلب اعتبار لطيف بل فيه ايهام بعكس المقصود
واجيب بانه ليس من باب القلب لان قوله جذع البصيرة حال من الضمير في لم اصب لانه اقرب ومعناه
لم الف من اصبت الشيء اذا الفيته ووجدته اي لم الف بعده الصفة بل وجدت كلاهما جذع الاقدام
قارح البصيرة وليس معناه لم اجرح لان ما قبله من الابيات يدل على انه جرح وتحدر منه الدم وان
فحوى كلامه الدلالة على انه جرح ولم يمت اعلاما بان الاقدام ليس بعلة للحمام وحثا على ترك الفكر
في العواقب ورفض التحرز خوفا من المعاطب كذا في الايضاح وفيه بحث لان قوله وقد اصبت اي جرحت
يصلح قرينة على ان لم اصب بمعنى لم اجرح واما جعله بمعنى لم الف فلا قرينة عليه مع ما فيه من تبتير النظم
ودلالة الكلام على اثبات الجرح له لا ينافي ذلك لانه اذا جعل جذع البصيرة حالا من لم اصب صار
المعنى لم اجرح في هذه الحالة بل جرحت جذع الاقدام قارح البصيرة على انه لما جعله بمعنى لم الف
فالانسب ان يجعل جذع البصيرة مفعولا ثانيا لا حالا لانه احسن تادية للمقصود والجواب المرضي ما اشار
اليه الامام المرزوقي وهو ان جذع البصيرة حال من الضمير في انصرفت وجذوع البصيرة عبارة عن
انه على البصيرة التي كان عليها اولا ولم يعرض لرأيه ندم في الاقتحام ولم يتطرق اليه تقاعس عن
الاقدام وقروح الاقدام عبارة عن انه قد طالت ممارسته للحروب وبذلك لانه قال المعنى
ثم انصرفت وقد نلت ما اردت من الاعداء ولم ينالوا ما ارادوا مني وانا على البصيرة الاولى لم يتبدل لي
في الاقتحام ندم ولا غلب في جنبي التطرق والانحراف بل قد صار اقدامي في الحروب قارحا
لطول ممارستي وتكرر مباشرتي الباب الخامس احوال المسند اما تركه فلما مر في حذف
المسند اليه وانما قال في المسند اليه حذفه وفي المسند تركه رعاية للطيفة وهي ان المسند اليه هو
ركن في الكلام واعظم والاحتياج اليه فوق الاحتياج الى المسند فحيث لم يذكر لفظا فكأنه
اتي به لغرض الاحتياج اليه ثم سقط لغرض بخلاف المسند فانه ليس بهذه المثابة في الاحتياج اليه
فيجوز ان يترك ولا يؤتى به لغرض كقوله اي قول ضابئ بن الحارث البرجمي ومن يك امسى بالمدينة
رحله فاني وقيار بها لغريب رحله اي منزله وماواه وقيار اسم جمل له ولفظ
البيت خبر ومعناه التحسر على الغربة والتوجع من الكربة حذف المسند عن الثاني والمعنى اني لغريب
وقيار ايضا غريب لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث في الظاهر مع ضيق المقام بسبب التحسر ومحافظة
الوزن ولا يجوز ان يكون غريب خبرا عنهما بافراده لامتناع العطف على محل اسم ان قبل مضي
الخبر نحو ان زيدا وعمرو منطلقان وفي ارتفاع قيار وجهان احدهما العطف على محل اسم ان
لان الخبر مقدم تقديرا فيكون العطف بعد مضي الخبر ولا يلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين
كما في ان زيدا وعمرو ذاهبان لان لكل منهما خبرا آخر والثاني في ان يرتفع بالابتداء والمحذوف

خبره والجملة بأسرها عطف على جملة ان مع اسمها وخبره ولا تشريك هنا في عامل كما تقول ان
زيدا قائم وعمرو منطلق والسر في تقديم قيار على خبر ان قصد التسوية بينهما في التحسر على الاغتراب
كأنه اثر في غير ذوي العقول ايضا بيان ذلك انه لو قيل اني وقيار لغريب لجاز ان يتوهم انه
له مزية على قيار في التأثر عن الغربة لان ثبوت الحكم اولا اقوى فقدمه ليتأتى الاخبار عنهما دفعة
بحسب الظاهر تنبيها على ان قيارا مع انه ليس من ذوي العقول قد ساوى العقلاء في استحقاق
الاخبار عنه بالاغتراب قصدا الى التحسر وهذا الوجه هو الذي قطع به صاحب الكشاف في
قوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئون من آمن بالله الآية وقال
الصابئون مبتدأ وهو مع خبره المحذوف جملة معطوفة على جملة ان الذين آمنوا الخ ولا محل
لها من الاعراب وفائدة تقديم الصابئون التنبيه على انهم مع كونهم ابين المذكورين ضلالا
واشدهم غيا يتاب عليهم ان صح منهم الايمان والعمل الصالح فما الظن بغيرهم وههنا ابحاث
لا يحتملها المقام وكقوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والرأي مختلف هذا صريح في ان المذكور
خبر عن الثاني وخبر الاول محذوف على عكس البيت السابق وكذا قوله رماني بامر كنت منه و
والدي بريا ومن اجل الطوى رماني على ان بريا خبر والدي وخبر كنت محذوف فهو عنده من
عطف المفرد وجمهور النحاة على ان بريا المذكور خبر كنت والدي مرفوع بالابتداء والخبر محذوف
قال المرزوقي في قوله فيا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا ان البحر
مرفوع بالابتداء على تقدير التأخير والمعنى كان منه البر مترعا والبحر ايضا مترع فيكون من عطف
الجملة ولا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه لان هذا المبتدأ في نية التأخير وانما قدم لفرط
الاهتمام ولو انهم قدروا المحذوف من الثاني منصوبا اي كنت منه بريا والدي ايضا بريا و
كان البر منه مترعا والبحر ايضا مترعا فيكون من عطف المفرد كقولنا كان زيد قائما وعمرو
قاعدا لم يكن بعيدا او قولك زيد منطلق وعمرو اي وعمرو كذلك فحذف للاحتراز عن العبث من
غير ضيق المقام وقولك خرجت فاذا زيد اي موجود فحذف لما مر مع اتباع الاستعمال لان
اذا المفاجاة تدل على مطلق الوجود فاذا اريد فعل خاص مثل قائم او قاعد او راكب فلا بد
من الذكر نعم قد يدل الفعل على نوع خصوصية فيقدر بحسبه كما في المثال المذكور فان خرجت
تدل على ان المعنى حاضر او بالباب ونحو ذلك والفاء في فاذا قيل هي السببية التي يراد بها
لزوم ما بعدها لما قبلها اي مفاجاة زيد لازمة للخروج وقيل للعطف حملا على المعنى اي خرجت
ففاجأت وقت وجود زيد بالباب فالعامل في اذا هو فاجأت فيكون مفعولا به لا ظرفا
ويجوز ان يكون العامل فيها هو الخبر المحذوف فلا يكون مضافة الى الجملة قال المبرد ان اذا
ظرف مكان فيجوز ان يكون خبر المبتدأ اي فبالمكان زيد والتزم تقديمه لانه اذا اشرطية لكنه

لا يطرد ذلك

لا يطرد في نحو خرجت فاذا زيد بالباب اذ لا يغني لقولنا فبالمكان زيد بالباب وقوله اي قول
الاعشى ان محلا وان مرتحلا وان في السفر اذ مضوا مهلا السفر جمع سافر كصحب وصاحب ومهلا
اي بعدا وطولا اي ان لنا في الدنيا حلولا ولنا عنها الى الآخرة ارتحالا وفي السفر الرفاق قد توغلوا
في المضي لا رجوع لهم ونحن على اثرهم عن قريب فحذف المسند وهو ههنا ظرف قطعا بخلاف ما سبق لقصد
الاختصار والعدول الى اقوى الدليلين اعني العقل مع اتباع الاستعمال لاطراد الحذف في نحو ان
مالا وان ولدا وان زيدا وان عمرا وقد وضع سيبويه لهذا بابا وقال هذا باب ان مالا وان
ولدا قال عبد القاهر لو سقطت ان لم يحسن الحذف او لم يجز لانها الحاضنة له والمتكفلة بشأنه
والمترجمة عنه والظ فيه ضيق المقام اعني المحافظة على الشعر والمص لعد ما مثل للاختصار بدون
الضيق بقوله ان زيدا وان عمرا اقال وعليه قوله ان محلا يعني على هذا الاسلوب الذي يجوز حذف
خبر ان المكررة ظرفا ولم يقصد انه بدون الضيق فافهم وقوله تعالى قل لو انتم تملكون خزائن
رحمة ربي تقديره لو تملكون تملكون فحذف تملكون الاول وابدل من ضميره المتصل اعني الواو
ضمير منفصل وهو انتم لتعذر الاتصال لسقوط ما يتصل به فالمسند المحذوف ههنا فعل وفيما
تقدم اسم او جملة والغرض منه الاحتراز عن العبث اذ المقصود الاتيان بهذا الظاهر تفسير المقدر
فلو ذكره لم يحتج اليه وما صير اليه لان لو انما تدخل على الفعل دون الاسم فانتم فاعل فعل
المحذوف لا مبتدأ ولا تأكيد ايضا على ان يكون التقدير لو تملكون انتم تملكون لان حذف
المفرد اسهل من حذف الجملة ولانه لا يعهد حذف المؤكد والعامل مع بقاء التأكيد قال صاحب
الكشاف هذا ما يقتضيه علم الاعراب فاما ما يقتضيه علم البيان فهو ان انتم تملكون فيه دلالة
على الاختصاص وان الناس هم المختصون بالشح المتبالغ لان الفعل الاول لما سقط لاجل
المفسر برز الكلام في صورة المبتدأ والخبر يعني كما ان قولنا انا سعيت في حاجتك وهو مبتدأ
وخبر يفيد الاختصاص كذا لو انتم تملكون لكونه مثله في الصورة فالعجب ممن يتمسك بهذا الكلام
على ان قولنا انا عرفت يفيد الاختصاص جملة فعلية وانا ليس بمبتدأ بل تأكيد مقدم وهذا الكلام
صريح في مناقضته فهو حجة عليه لا له وقوله تعالى فصبر جميل يحتمل الامرين حذف المسند اي فصبر جميل
اجمل او حذف المسند اليه اي فامري صبر جميل ففي الحذف تكثير الفائدة بامكان حمل الكلام على كل
من المعنيين بخلاف ما لو ذكر فانه يكون نصا في احدهما والصبر الجميل هو الذي لا شكوى فيه الى الخلق
ورجح حذف المسند اليه بانه اكثر فالحمل عليه اولى وبان سوق الكلام للمدح بحصول الصبر له والاخبار
بان الصبر الجميل اجمل لا يدل على حصوله له وبانه في الاصل من المصادر المنصوبة اي صبرت صبرا جميلا
وحمله على حذف المبتدأ موافق له دون حذف الخبر وبان قيام الصبر به قرينة حالية على حذف
المبتدأ وليس على خصوص حذف الخبر اعني اجمل قرينة لفظية ولا حالية وفي هذا نظر لان وجه القرينة

شرط الحذف فح لا يجوز الحذف اصلا والقرينة ههنا هو انه اذا اصاب الانسان بمكروه فلكثير اما يقول الصبر خير حتى صار هذا المقام مما يفهم منه هذا المعنى بسهولة وايضا يرجح حذف المبتدأ بقراءة من قرأ فصبر جميل بالنصب فان معناه اصبر صبرا جميلا وبان الاصل في المبتداء التعريف من الكلام على وجه يكون المبتداء معرفة اولى وان كانت النكرة موصوفة وبان المفهوم من قولنا فصبر جميل انه احمد من صبر غير جميل وليس المعنى على هذا بل على انه احمد من الجزع وبث الشكوى ومما يحتمل الامرين قوله تعالى ولا تقولوا ثلثة اي لا تقولوا النا او في الوجود آلهة ثلثة او ثلثة آلهة فحذف الخبر ثم الموصوف او المميز او ولا تقولوا الله والمسيح وامه ثلثة اي مستوون في استحقاق العبادة و الرتبة كما اذا اريد الحاق اثنين بواحد في صفة ورتبة فقيل هم ثلثة فحذف المبتداء قال صاحب المفتاح ويكون حذف المسند بناء على ان ذكره يخرج الكلام الى ما ليس بمراد كقولك ازيد عندك ام عمرو فانك لو قلت ام عندك عمرو وام عمرو عندك لخرج ام عن الاتصال الى الانقطاع وذلك لانه اذا وليت ام والهمزة جملتان اشتركتا في احد الجزئين اعني المسند اليه او المسند وتقدر على ايقاع مفرد بعد ام نحو اقام زيد ام قام عمرو وازيد قائم ام هو قاعد وازيد عندك ام عمرو عندك او ام عندك عمرو فام منقطعة لا متصلة لانك تقدر على الاتيان بالمفرد بعد ام وهو اقرب الى الاتصال لكون ما قبلها وما بعدها بتقدير كلام واحد عن الانقطاع فالعدول الى الجملة دليل الانقطاع وقولنا مع القدرة على المفرد احتراز عن نحو الفعليين المشتركين في الفاعل نحو قمت ام قعدت واقام زيد ام قعد لان كل فعل لا بد له من فاعل فهي متصلة ويجوز مع عدم التناسب بين معنى الفعليين ان يكون منقطعة نحو اقام زيد ام تكلم ولا بد للحذف من قرينة كوقوع الكلام جوابا عن سؤال محقق نحو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله اي خلقهن الله فحذف المسند لان هذا الكلام عند تحقق ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال محقق وجمهور النحاة على ان المحذوف فعل والمذكور فاعل لان السؤال عن الفاعل ولان القرينة فعلية فتقدير الفعل اولى وفيه نظر لانه ان اريد ان السؤال عن الفاعل الاصطلاحي فممنوع بل لا معنى له وان اريد ان السؤال عن فاعل الفعل وصدر عنه فتقديره مبتدأ كقولك الله خلقها يؤدي هذا المعنى وكذا القرينة انما تدل على ان تقدير الفعل اولى من اسم الفاعل وهو حاصل في قولنا الله خلقها لظهور ان السؤال جملة اسمية لا فعلية ومن ثم قيل الاولى انه مبتداء والخبر جملة فعلية ليطابق السؤال ولان السؤال انما هو عن الفاعل لا عن الفعل وتقديم المسؤول عنه اهم والجواب الذي يحمل الكلام على جملة اولى من حمله على جملتين لما فيه من الزيادة وان الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية كقوله ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم او مقدر عطف على محقق اي كوقوع الكلام جوابا عن سؤال مقدر نحو قول ضرار بن نهشل في مرثية يزيد بن نهشل ليبك

٤٨

يزيد كانه قيل من يبكيه فقال ضارع اي يبكيه ضارع اي ذليل لخصومة متعلق بضارع وان لم يعتمد على شيء لان الجار والمجرور يكفيه رائحة من الفعل اي يبكيه من يذل لاجل خصومته لانه كان ملجأ وظهيرا للاذلاء والضعفاء وتعلقه بيبكيه المقدر ليس بقوي من جهة المعنى وتمامه ومختبط مما تطيح الطوائح المختبط الذي يأتيك للمعروف من غير وسيلة وتطيح من الاطاحة وهي الاذهاب والاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة نقيض طيحة الطوائح ولا يقال المطوحات ولا المطيحات ومما متعلق بمختبط وما مصدرية اي سائل من اجل اذهاب الوقائع ماله او بيبكي المقدر اي يبكي من اجل اهلاك المنايا يزيد وتطيح على التقديرين بمعنى الماضي عدل عنه اليه استحضار الصورة ذلك الامر الهايل وفضله اي فضل نحو ليبك يزيد ضارع وهو ان يجعل الفعل مبنيا للمفعول ويرفع المفعول مسندا اليه ثم يذكر الفاعل مرفوعا بفعل مضمر جوابا لسؤال مقدر على خلافه هو ليبك يزيد ضارع بالبناء للفاعل ونصب يزيد مفعولا بتكرير الاسناد اذ فيه اسناد الفعل اجمالا ثم تفصيلا وذلك لانه لما قيل ليبك يزيد فقد علم ان هناك باكيا يسند اليه هذا البكاء لكنه مجمل فلما قيل ضارع اي يبكيه ضارع فقد اسند الى مفصل ولا شك ان الاسناد مرتين اوكد و اقوى وان الاجمال ثم التفصيل اوقع في النفس فيكون اولى وقد يقال ان الاسناد اجمالا في السؤال المقدر اعني من يبكيه لانه سؤال عن تعيين الفاعل المعلوم اسناده اليه على الاجمال ولا يبعد ان يقال قد اسند ثلث مرات اثنين اجمالا وواحد تفصيلا وبوقوع نحو يزيد فضلة بل جزء جملة مسندا اليه بخلاف ما اذا انصب على المفعولية فانه فضلة ويكون معرفة الفاعل لحصول نعمة غير مترقبة لان اول الكلام غير مطمع في ذكره اي ذكر الفاعل فيكون رزقا من حيث لا يحتسب هو الذ بخلاف ما اذا بني للفاعل فانه مطمع في ذكر الفاعل والمعارض لبيان الفضل نحو ليبك يزيد ضارع بنصب يزيد وبناء الفعل للفاعل على خلافه لسلامته من الحذف والاضمار وباشتماله على ايهام الجمع بين المتنافيين من حيث الظاهر لان نصب يزيد وجعله فضلة يوهم ان الاهتمام به دون الاهتمام بالفاعل وتقديمه على الفاعل المظهر يوهم ان الاهتمام به فوق الاهتمام بالفاعل وبان في ايقاع اول الكلام في ذكر الفاعل مع تقديم المفعول تشويقا اليه فيكون حصوله اوقع واغز واما ذكره اي ذكر المسند فلما مر من ذكر المسند اليه من ان الذكر هو الاصل والمقتضي للحذف نحو زيد قائم ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة نحو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم ومن التعريض بغباوة السامع نحو محمد نبينا في جواب من نبيكم ومنه قوله تعالى بل فعله كبيرهم هذا بعد قوله انت فعلت هذا بآلهتنا يا ابراهيم وغير ذلك اي او ان يتعين كونه اي المسند اسما او فعلا فيفيد الثبوت او التجدد بحسب ذكره او ان يدل على قصد التعجب من المسند اليه كقولك زيد يقاوم الاسد عند قيام القرائن كسل سيفه وتقطيع ثوبه ونحو ذلك وحصول التعجب بدون الذكر ممنوع لان

القرينة انما تدل على نفس المسند واما تعجيب المتكلم للسامع فبالذكر المستغنى عنه في الظاهر واما افراده
اى جعل المسند غير جملة فلكونه غير سببي مع عدم افادة تقوى الحكم اذ لو كان سببيا نحو زيد قام ابوه
او مفيدا للتقوى نحو زيد قام فهو جملة قطعا واما نحو زيد قائم فليس مفيدا للتقوى بل هو قريب من
زيد قام في اعتبار التقوى كما مر وقوله مع عدم افادة التقوى معناه مع عدم افادة نفس التركيب
تقوى الحكم فخرج ما يفيد التقوى بحسب التكرير نحو عرفت عرفت او بحرف التاكيد
نحو ان زيدا قائم ونحو ذلك اى لقائل تقوى الحكم في الاصطلاح هو تاكيده بالطريق المخصوص نحو زيد قام
وان لم يقل مع عدم قصد التقوى كما يشعر به لفظ المفتاح ليشمل صور التخصيص نحو انا سعيت في
حاجتك ورجل جاءني وما انا قلت هذا فانه لم يقصد به التقوى لكنه يفيده ضرورة تكرر الاسناد
فعدم افادة التقوى يستلزم عدم قصد التقوى وحيث لصاحب المفتاح بان نحو انا سعيت عند قصد
التخصيص جملة فعلية واما تاكيد مقدم لا مبتدا والمسند مفرد لا جملة كما في سعيت انا وقد عرفت
ما فيه ووقع قوله غير سببي موقع الفعلي في عبارة المفتاح عدل اليه المص لان صاحب المفتاح قد
فسر الفعلي بما يكون مفهومه محكوما به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه فزعم المص انه يشمل السببي
ايضا لان كل مسند محكوم به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه ضرورة ان الاسناد حكم بثبوت الشيء
للشيء او بنفيه عنه ولقائل ان يقول لا نسلم صدق هذا التفسير على المسند السببي لان السببي ان
المسند السببي في نحو زيد ابوه منطلق وزيد انطلق ابوه هو منطلق او انطلق بالنسبة الى زيد لا الجملة التي
وقعت خبر المبتدا وظاهر انه لم يحكم بثبوت المنطلق والانطلاق لزيد لكن هذا غير مفيد لان الجملة اذا وقعت
خبر مبتدا فقد اسندت اليه ضرورة وقد صرح الاخبار الجزري في كتابه بان الحكم بمفهوم قولهم ابوه بثبوته له
او بانتفائه عنه ضرورة فلا بد من الحكم بثبوت مفهوم انطلق ابوه لزيد بمعنى انه يثبت له هذا الوصف وهو
كونه منطلق الاب غاية ما في الباب انه وصف اعتباري ولو اراد ههنا الثبوت بالفعل حقيقة لا
ينتقض بكثير من المسندات الفعلية الاعتبارية واذا كان المجموع مسندا فعليا فقد بطل التعريف كون المسند
فعليا مع عدم قصد التقوى يقتضي افراده وما ذكره الفاضل العلامة في شرح المفتاح ههنا ان
المسند في زيد منطلق ابوه فعلي بخلافه في زيد ابوه منطلق ثم استدل على ان المسند في زيد منطلق ابوه
هو منطلق بدون ابوه بان اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة فالمحكوم به في زيد منطلق ابوه هو المفرد
بخلاف زيد ابوه منطلق وهذا خبط ظاهر لان اللازم مما ذكر ان لا يكون منطلق مع ابوه جملة لا انه يلزم
منه ان يكون المسند هو المنطلق وحده والظاهر ان مراد السكاكي ان المسند في زيد منطلق ابوه ليس بفعلي كما
انه ليس بسببي والا لكان المناسب ان يورد في الفعلي مثالا القيد لانه لخفائه اولى بان يمثل به
ايضا القول بان مفهوم منطلق ابوه ثابت لزيد بخلاف مفهوم انطلق ابوه تحكم محض في المذكور في قسم
النحو من المفتاح ان نحو رجل كريم وصف فعلي ونحو رجل كريم ابوه وصف سببي وعلى هذا كان الاليق

ان يجعل نحو زيد منطلق ابوه مسندا سببيا لكنه لم يقل به ففي الجملة عبارة المص اوضح ثم اورد صاحب
المفتاح بعد تفسير الفعلي امثلة منها نحو الكرم في العرب والاشتهار في الدار خالد وقال اذ التقدير استقر
فيها او حصل على اقوى الاحتمالين واعترض عليه المص بان الظرف اذا كان مقدرا بالجملة كان المسند
في المثال جملة ويحصل التقوى لان خالد امرفوع بالابتداء لا بالفاعلية لعدم اعتماد الظرف
على شيء واشار الفاضل في الشرح الى الجواب بان المثال الاول مبني على ان الظرف مقدر باسم
الفاعل لا بالفعل والثاني مبني على مذهب الاخفش والكوفيين حيث لم يشترطوا في الظرف
الاعتماد على شيء ثم قال وانما قيد المثال الاخير بقوله اذ التقدير استقر او حصل لان لو قدر مستقر
حتى يكون خالد مرفوعا به لم يصح التركيب وجميع ذلك خبط ولم يقصد السكاكي الا ذكر امثلة المسند
الفعلي ايضاحا لتفسيره مفردا كان او جملة ولم يذكر لافراد المسند ههنا مثالا لان المفرد اما اسم
او فعل وكل منهما مذكور بامثلة واغراضه فيكون التمثيل ههنا ضائعا ولذا ترك المص ايضا ويدل
على ما ذكرنا انه بعدما فرغ من الامثلة قال وتفسير السكاكي لتقوى الحكم يذكر في تقديم المسند فلو كان
قصده انها امثلة لافراد المسند لكان المناسب تاخيرها عن هذا الكلام لانه قد وقع عنه في ضابط
الافراد ذكر الفعلي وذكر التقوى فتوسط امثلة الافراد بين تفسيرهما لا يكون مناسبا وهذا ظاهر
للفطن العارف بصياغة التركيب ونظم الكلام والمراد بالسببي نحو زيد ابوه منطلق لم يفسره لانه مما
يتعسر ضبطه وكان الاولى ان يمثل بالجملة الفعلية ايضا نحو زيد انطلق ابوه ويمكن ان يفسر هنا
بانه جملة علقت على مبتدا بعائد بشرط ان لا يكون ذلك العائد مسندا اليه في تلك الجملة فخرج
نحو زيد منطلق ابوه لانه مفرد ونحو هو الله احد لان تعليقها على المبتدا ليس بعائد ونحو زيد قام
وزيد هو قائم لان العائد مسند اليه فدخل فيه نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه وزيد مررت به
وزيد ضربت عمروا في داره وزيد كسر سرج فرس غلامه وزيد ضربته ونحو قوله تعالى ان الذين
آمنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا لان المبتدا ويعم ان يكون قبل
دخول العوامل او بعدها والعائد يعم من الضمير وغيره فعلى هذا المسند السببي هو مجموع الجملة التي
وقعت خبر مبتدا وقال صاحب المفتاح هو ان يكون مفهوم المسند مع الحكم عليه بانه ثابت للشيء
الذي بني عليه ذلك المسند او جعل جزءا عنه او منفيا عنه مطلوب التعليق بغير ما بني عليه ذلك المسند
تعليق اثبات لذلك الغير بنوع ما او تعليق نفي عنه بنوع ما او يكون المسند فعلا يسند عن الاسناد
الى ما بعده بالاثبات او بالنفي فيطلب تعليق ذلك على ما قبله بنوع اثبات او نفي لكون ما
بعد ذلك المسند متعلقا بما قبله بسبب فالاول نحو زيد ابوه منطلق فان مفهوم منطلق مع الحكم عليه
بثبوته للمبتدا انه عن ابوه قد علق بزيد بالاثبات له وزيد غير ما بني منطلق عليه لان معناه ما حاصل
مبتدا واقع منطلق مثلا خبرا عنه فخرج من هذا القسم نحو زيد منطلق ابوه والطلق ابوه لان تجرد

اسم الفاعل او الفعل ليس بمبني على شيء لما عرفت من تفسيره والثاني كنحو عمرو ضرب اخوه فان ضرب
فعل مسند الى ما بعده وهو اخوه ثم علق على ما قبله وهو عمرو بالاثبات لكون الاخ متعلقا به و
مضافا الى ضميره فالمسند السببي قسمان وقوله او يكون المسند فعلا منصوب معطوف على قوله يكون
يكون مفهوم المسند وقد توهم بعضهم ان المسند السببي هو القسم الاول فقط وان قوله او يكون مرفوع
معطوف على قوله اذا كان في قوله واما الحالة المقتضية لكونه جملة فهي اذا اريد تقوي الحكم او اذا كان
المسند سببيا ولا يخفى انه سهو والا لكان المناسب ان يقول او اذا كان المسند فعلا اذ لا وجه
للعدول الى المضارع وترك لفظ اذا في موضع الالتباس مع رعايته في الاقرب الذي لا التباس
فيه اعني قوله اذا كان المسند سببيا ثم الظاهر من لفظ المفتاح ان المسند السببي في زيد ابوه منطلق هو
منطلق وفي عمرو ضرب اخوه هو ضرب وانه قد يكون مفردا كما في هذين المثالين وقد يكون جملة كما
في قولنا زيد ابوه انطلق ليس في كلامه ما يدل على ان نفس المسند السببي يجب ان يكون جملة بل
اللازم من كلامه انه اذا كان في الكلام مسند سببي يجب ان يكون مسند ذلك الكلام جملة وهذا
حق لما مر من ان المسند السببي لا يكون الا في جملة وقعت مسندا الى المبتدا ويمكن ان يقال ان
في قوله هو ان يكون مضافا محذوفا هو الزمان وضميره هو عايد الى المسند السببي او الى قوله اذا
كان المسند سببيا والمعنى ان المسند السببي يكون اذا كان مفهوم المسند كذا او وقت كون المسند
سببيا وقت كونه كذا او يكون المسند السببي هو الماخوذ من مجموع كلامه وهو نفس الجملة كما ذكرنا
اولا واما كونه اي كون المسند فعلا فللتقييد للمسند باحد الازمنة الثلثة اعني الماضي وهو الزمان
الذي قبل زمانك الذي انت فيه والمستقبل وهو الزمان الذي يترقب وجوده بعد هذا الزمان والحال هو
اجزاء من اواخر الماضي واوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة وتراخ كما يقال زيد يصلي و
الحال ان بعض صلوته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلوة الواقعة في الآنات الكثيرة المتعاقبة
واقعة في الحال على حضر وجه بخلاف الاسم كنحو زيد قائم امس والآن او غدا فانه يحتاج الى
انضمام قرينة وان الفعل فاحد الازمنة جزء من مفهومه وتنوع صيغته يدل عليه مع افادة التجدد الذي
هو من لوازم الزمان الذي هو جزء من مفهوم الفعل وتجدد الجزء وحدوثه يقتضي تجدد الكل وحدوثه
وظاهر ان الزمان غير قار الذات لا يجتمع اجزاء بعضها مع بعض كقوله اي قول طريف بن
تميم او كلما وردت عكاظ وهو سوق للعرب كانوا يجتمعون فيه فيتناشدون ويتفاخرون و
كانت فيه وقايع قبيلة بعثوا الي عريفهم عريف القوم هو القيم بامرهم الذي شهر بذلك و
عرف يتوسم اي يتفرس الوجوه ويتاملها تحدث منه ذلك التوسم شيئا فشيئا ولحظة بعد
النظر لحظة فلحظة يعني ان لي في كل قبيلة جناية فمتى وردت عكاظ طلبني الكافل بامرهم واما
كونه اسما فلافادة عدمهما اي عدم التقييد المذكورة وافادة عدم التجدد بل لافادة الثبوت

والدوام

والدوام لاغراض تتعلق بذلك كما في مقام المدح والذم وما اشبه ذلك مما يناسبه الدوام و
الثبوت كقوله لا يالف الدرهم المضروب صرتنا وهو ما يجمع فيه الدراهم لكن يمر عليها وهو منطلق
يعني ان الانطلاق ثابت له دائم من غير اعتبار تجدد قال الشيخ عبد القاهر موضوع الاخبار ان
كان هو الاثبات للمطلق فينبغي ان يكون بالاسم وان كان الغرض الاتم الاشعار بزمان ذلك
الثبوت فينبغي ان يكون بالفعل وقال ايضا موضوع الاسم على ان يثبت به المعنى للشيء من غير اقتضاء
انه يتجدد ويحدث شيئا فشيئا فلا تعرض في زيد منطلق لاكثر من اثبات الانطلاق فعلا
له كما في زيد طويل وعمرو قصير واما الفعل فانه لقصد فيه التجدد والحدوث ومعنى زيد ينطلق ان
الانطلاق يحصل منه جزء فجزء او هو يزاوله ويزجيه وقولنا في زيد ليقوم انه بمنزلة زيد قائم
لا يقتضي استواء المعنى من غير افتراق والا لم يختلفا اسما وفعلا واما تقييد الفعل وما اشبهه من
اسم الفاعل والمفعول وغير ذلك بمفعول مطلق او به او فيه او له او معه ونحوه من الحال والتمييز و
الاستثناء فلتربية الفائدة وتقويتها لان ازدياد التقييد يوجب ازدياد الخصوص وهو
يوجب ازدياد البعد الموجب لقوة الفائدة كما مر في المسند اليه ولما كان ههنا مظنة السؤال
وهو ان خبر كان مما هو كالمفعول والتقييد كان به ليس لتربية الفائدة اذ لا فائدة في نحو
كان زيد بدون الخبر لكون الخبر لتربية اشار الى استثنائه من هذا الحكم فقال والمقيد في نحو كان زيد منطلقا هو
منطلقا لا كان لان منطلقا هو نفس المسند حقيقة اذ الاصل زيد منطلق وفي ذكر كان دلالة على زمان
النسبة فهو قيد لمنطلقا كما في قولك زيد منطلق في الزمان الماضي وايضا وضع الباب لتقرير الفاعل على
صفة اي جعله وتثبيته على صفة غير مصدر ذلك الفعل وهي مفهوم الخبر على انها اعني تلك الصفة متصفة
ثم على تلك الافعال كمعنى كان زيد قائما انه متصف بالقيام بالكون اي الحصول والوجود في الماضي ومعنى صار
زيد غنيا انه متصف بالغنا المتصف بالصيرورة اي الحصول بعد ان لم يكن في الماضي وهذا معنى قولهم انها
لاعطاء الخبر حكم معناها قال الشيخ في هذا المثال حكم الانتقال لانه لحالة التي تنقل اليها وهذا التحقيق في
تحقيق كون هذا الاخبار مقيدة بهذه الافعال واما تركه اي ترك التقييد فلمانع منها اي من تربية الفائدة
كعدم العلم بالمقيدات او عدم الاحتياج اليها او خوف انقضاء الفرصة او عدم ارادة ان يطلع
السامع او غيره من الحاضرين على زمان الفعل او مكانه او غير ذلك لاغراض تتعلق به او خوف ان يتصور
المخاطب ان المتكلم مكثار او قادر على التكلم فيتولد منه عداوة وما اشبه ذلك واما تقييده اي الفعل بالشرط
نحو اكرمك ان تكرمني او ان تكرمني اكرمك فلاعتبارات وحالات تقتضي تقييده به لا تعرف الا
بمعرفة ما بين ادواته اي حروف الشرط واسمائه من التفصيل وقد بين ذلك التفصيل في علم النحو فليرجع
اليه وفي هذا الكلام تنبيه على ان الشرط قيد للفعل مثل المفعول ونحوه فان قولك ان تكرمني اكرمك بمنزلة
قولك اكرمك وقت اكرامك اياي ولا يخرج الكلام بتقييده بهذا القيد عما كان عليه من الخبرية والانشائية

فالجزاء ان كان جزاء فالجملة خبرية نحو ان جئتني اكرمك بمعنى اكرمك وقت مجيئك وان كان انشاء فالجملة انشائية
نحو ان جاءك زيد فاكرمه اي فاكرمه وقت مجيئه فقول صاحب المفتاح ان الجملة الشرطية جملة خبرية
مقيدة بقيد مخصوص محتملة في نفسها للصدق والكذب مبني على انه في بحث تقييد المسند الخبري الا انه في
واما نفس الشرط بدون الجزاء فليس بخبر قطعا لان الحرف قد اخرجه الى الانشاء كالاستفهام ولذا لا يتقدم
عليه ما في حيزه ولا يصح عمرا ان تضرب اضربك اما ما ذكره الشارح العلامة من ان مراده ان الجزاء جملة خبرية
محتملة للصدق والكذب في نفسها اي نظرا الى ذاتها مجردة عن التقييد بالشرط لا مع التقييد على ما ظن به
لان التقييد بالشرط يخرجها عن الخبرية ومن الاحتمال الصدق والكذب لهذه الدقيقة قيده بقوله في
نفسها فتعسف منه وتخليط لكلام اهل العربية بما ذهب اليه المنطقيون من ان القضية اذا جعلت
جزء من الشرطية مقدما او تاليا ارتفع عنها اسم القضية ولم يبق لها احتمال الصدق والكذب وتعلق
الاحتمال بالربط بين القضيتين فقولنا ان كانت الشمس طالعة ليس بقضية ولا احتمال للصدق
والكذب كذا قولنا فالنهار موجود وقوعه جوابا للشرط وعليه منع ظ وهو انه لا نم ذلك في
الجزاء لان قولنا اكرمك ان جئتني بمنزلة قولنا اكرمك على تقدير مجيئك او وقت مجيئك والتحقيق
في هذا المقام ان مفهوم الشرطية بحسب اعتبار المنطقيين غيرها بحسب اعتبار اهل العربية لانا اذا قلنا
ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فعند اهل العربية النهار محكوم عليه وموجود محكوم به والشرط
قيد له ومفهوم القضية ان الوجود ثبت للنهار على تقدير طلوع الشمس وظ ان الجزاء باق على ما كان
عليه من احتمال الصدق والكذب وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بثبوت الوجود للنهار ح وكذبها بعدمها
واما عند المنطقيين فالمحكوم عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء ومفهوم القضية هو الحكم بلزوم الجزاء
للشرط وصدقها باعتبار مطابقة الحكم باللزوم وكذبها بعدمها وكل من الطرفين قد انخلع عن الخبرية
واحتمال الصدق والكذب وقالوا انها اي الشرطية تشارك الحملية في انها قول جازم موضوع للتصديق و
التكذيب وتخالفها بان طرفيها مؤلفان تاليفا خبريا وان لم يكونا خبريين وبان الحكم فيها ليس
بان احد الطرفين هو الآخر بخلاف الحملية الا ترى ان قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار
مفهومه عندهم ان وجود النهار لازم لطلوع الشمس وعند النحاة ان التقدير النهار موجود في
كل وقت طلوع الشمس وظ انه جملة خبرية قيد مسنده بمفعول فيه فكم فرق بين المفهومين و
بالجملة تحقيق هذا المقام على هذا الوجه من نفائس المباحث لكن لا بد من النظر ههنا في ان واذا ولو لكثرة
مباحثها الشريفة المهملة في علم النحو فان واذا للشرط في الاستقبال لكن اصل ان عدم الجزم بو
قوع الشرط في اعتقاد المتكلم فلا يقع في كلام الله تعالى الا على طريق الحكاية او على ضرب من التاويل و
اصل اذا الجزم بوقوعه في اعتقاده فان قلت كما انه يشترط في ان عدم الجزم بوقوع الشرط فكذا يشترط
ايضا عدم الجزم بلا وقوعه كما ذكره جميع النحاة وصرحوا بانها انما تستعمل في المعاني المحتملة المشكوكة

فلم يتعرض

فلم يتعرض له المص قلت لان الغرض بيان وجه الافتراق بين ان واذا بعد اشتراكهما في كونهما
للشرط في الاستقبال وذلك بالجزم بوقوع الشرط وعدم الجزم به واما عدم الجزم بلا وقوع الشرط
فمشترك بينهما فلبيانه ما ولذا ذكر في المفتاح ان الاصل فيها الخلو عن الجزم بوقوع الشرط نحو ان تكرمني
اكرمك حيث لا تعلم القائل اتكرمه ام لا فنبه في المثال على اشتراط الخلو عن الجزم باللاوقوع ولذا
قال ههنا في نحو ان لم تكرمني متى اكيف ترك الحق مستعملة في مقام الجزم لنكتة وظ ان الجزم ههنا
انما هو بلا وقوع الشرط لان الشرط هو نفي الاكرام فلو لم يشترط الخلو عنه ايضا لما احتاج هذا المثال
الى التاويل وقد سهى الفاضل الشارح ههنا فزعم ان الجزم فيه انما هو بوقوع الشرط والمخاطب عالم
به ولذلك اي ولان اصل ان عدم الجزم بالوقوع واصل اذا الجزم به كان الحكم النادر الوقوع موقعا لان
لان النادر غير مقطوع به في الغالب ولذلك ايضا غلب لفظ الماضي على لفظ المضارع في الا
ستعمال مع اذا لان الماضي اقرب الى القطع بالوقوع نظرا الى اللفظ الموضوع للدلالة على الو
قوع وان كان بالنظر الى المعنى على الاستقبال لان اذا الشرطية تقلب الماضي الى معنى المستقبل مثل
الا فاذا جاءتهم اي قوم موسى الحسنة كالخصب والرخاء قالوا لنا هذه اي هذه مختصة بنا ونحن
مستحقوها وان تصبهم سيئة اي جدب وبلاء يطيروا بموسى اي يتشاءموا به ويقولوا هذا بشؤم موسى
ومن معه من المؤمنين جيء في جانب الحسنة بلفظ الماضي مع اذا لان المراد الحسنة المطلقة التي حصولها
مقطوع به ولهذا عرفت تعريف الجنس اي الحقيقة لا الاستغراق وان كان تعريف الجنس يطلق
عليها وجنس الحسنة وقوعه كالواجب لكثرته واتساعه لتحققه في كل نوع من الانواع بخلاف نوع الحسنة
فانه لا يكثر كثرة جنسها ولهذا جيء بان دون اذا فيما قصد به النوع كقوله تعالى وان تصبهم حسنة
ولئن اصابكم فضل من الله وههنا بحث وهو ان عدم التكثر وعدم القطع بالحصول انما هو في نوع
معين او فرد معين واما في نوع من الانواع او فرد من الافراد كما يدل عليه التنكير فلا لان القطع
بحصول الجنس يوجب القطع بحصول نوع ما او فرد ما ضرورة انه لا يحصل الا في ضمنه فالفرق بين
كما اذا جاءتهم الحسنة ونحو وان تصبهم حسنة غير واضح اللهم الا ان يقصد به نوع معين مخصوص
والمص قد قطع بكون تعريف الحسنة تعريف الجنس ردا على صاحب المفتاح حيث جوز ان يكون
تعريف عهد وزعم انه اقضى لحق البلاغة وذلك لانه اذا اراد به العهد على مذهب الجمهور فغير صحيح
اذ لم يتقدم ذكر الحسنة لا تحقيقا ولا تقديرا ليكون اللام اشارة اليها ولو سلم فيجب ان يكون
القصد الى حصة معينة من الجنس والمقدر ان المراد الحسنة المطلقة المقطوع بها كثرة وقوع واتساعا
وبهذا ظهر فساد ما قيل انه اقضى لحق البلاغة لكونه ادل على فضل الله وعنايته حيث جعل الحسنة
المعهودة التي حقها ان لا يشك في وقوعها كثيرة الوقوع وقطعية الحصول مع جعل السيئة بالقلة
غير قطعية الحصول وان اراد العهد على مذهبه بناء على ان الحسنة المطلقة تتنزل منزلة المعهود

لحاضر في الذهن حتى كانها نصب اعينهم لفرط الاحتياج اليها وكثرة دورها فيما بينهم ويكون اقضى
لحق البلاغة لما فيه من الاشارة الى هذا المعنى فهذا التعريف تعريف الجنس على مذهبه وبهذا يبطل ما ذكره
الشيخ العلامة من ان تعريف العهد اقضى لحق البلاغة اما معنى فلكونه ادل على سوء معاملتهم لان الحسنة
وهي الخصب والرخاء قد صارت لكثرة دورها فيما بينهم بمنزلة المعهود الحاضر ففي تعريف العهد دلالة
على ان هؤلاء الذين يدعون انهم احقاء باختصاص هذه العظايم من الحسنات لا يشكرون الله
عليها فهم اقبح الناس اعتقادا واسوأهم معاملة ولا يلزم ذلك في تعريف الجنس اذ ليس دعوى
استحقاق القليل كدعوى استحقاق الكثير لانه قد تسلم الاولى دون الثانية ولا ترك الشكر
على القليل كتركه على الكثير فانه قد يعذر الاول دون الثاني واما لفظا فلانه اذا قصد به العهد
الحسنة اي — يكون واقعة موجودة فيوافق لفظ اذا وجاء بخلاف الجنس فانه لا يلزم وقوعها من حيث هو
جنس على انا نقول انهم اذا ادعوا استحقاقهم واختصاصهم بجنس الحسنة فقد دخل فيه المعهود دخولا
اوليا ولزم من ترك الشكر على الجنس تركه على المعهود وغيره فيكون اسوء والضا وقوع جنس الحسنة
باعتباره — ليس الا وقوع افرادها واما من حيث هي فممتنع فدخول اذا عليها يكون ممتنعا لا مرجوحا واذا
جعلت الحسنة هي الواقعة الموجودة لم يكن المراد مطلق الحسنة كما هو المقرر وح يظهر فساد ما قيل
انه اقضى لحق البلاغة لكونه ابعد عن الانكار وادخل في الالزام لكونها اشارة الى حاضر معهود
لا يمكنهم انكاره وح صار القول بكون المراد بالحسنة الحسنة المعهودة منافيا للقول بكون المراد
بالحسنة الحسنة المطلقة ويمكن الجواب بان معنى كونها معهودة انها عبارة عن حصة معينة من
الحسنة وهي الخصب والرخاء ومعنى كونها مطلقة ان المراد بها مطلق الخصب والرخاء من غير تعيين
بعض وبهذا يظهر جهة صحة ما ذكر في كونه اقضى لحق البلاغة والسيئة نادرة بالنسبة اليها ولذلك
في جانب السيئة بلفظ المضارع مع ان لان السيئة نادرة الوقوع بالنسبة الى الحسنة المطلقة
ولهذا انكرت السيئة ليدل تنكيرها على التقليل فان قلت قد جاء استعمال الماضي مع اذا في السيئة منكرا
في قوله تعالى فاذا مس الانسان ضر دعانا ومعرفا في قوله تعالى واذا مسه الشر فذو دعاء عريض
فما وجهه قلت اما الاول فللنظر الى لفظ المس المنبئ عن معنى القلة والى تنكير الضر المفيد للتقليل
والى ان الانسان المستحق ان يلحقه كل ضر لبعده عن الحق وارتكابه الجهالة وارتفاع الضلالات فيه بلفظ اذا وايضا
على ان مساس قدر يسير من الضر لمثله حقه ان يكون في حكم المقطوع به واما الثاني فلان الضمير
في مسه للانسان المعرض المتكبر المدلول عليه بقوله تعالى واذا انعمنا على الانسان اعرض ونأى بجانبه فجيء بلفظ
اذا والماضي على ان ابتلاء مثل هذا الانسان بالشر يجب ان يكون مقطوعا به وقد يستعمل ان في مقام
الجزم بوقوع الشرط تجاهلا اي اظهارا من المتكلم انه يجهل وقوع الفعل وان كان عارفا به قطعا لاقتضاء
المقام التجاهل كما اذا سئل العبد عن سيده هل هو في الدار وهو يعلم انه فيها فيقول ان كان

جنها اخبرك

منها اخبرك فيتجاهل خوفا من السيد وكما اذا استطلت ليلتك فتقول ان يطلع الصبح ونقضي
الليل افعل كذا فيتجاهل لتوالمها وتضجرا وقس على هذا او لعدم جزم المخاطب كقولك لمن يكذبك
ان صدقت فماذا تفعل او تنزيله اي تنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط منزلة الجاهل لمخالفته
مقتضى العلم كقولك لمن يؤذي اباه ان كان اباك فلا تؤذه مع علمه بانه ابوه لكن بمقتضى العلم
لا يؤذيه او التوبيخ اي تعيير المخاطب على الشرط وتصوير ان المقام لاشتماله على ما يقلع الشرط
عن اصله لا يصلح ذلك المقام الا لفرضه اي فرض الشرط كما يفرض المحال لغرض يتعلق بفرضه كما
للتبكيت والالزام والمبالغة ونحو ذلك نحو افنضرب عنكم الذكر اي انهملكم فنضرب عنكم القرآن
وما فيه من الامر والنهي والوعد والوعيد صفحا اي اعراضا او للاعراض او معرضين ان كنتم
قوما مسرفين فيمن قرأ ان بالكسر فان الشرط وهو كونهم مسرفين امر مقطوع به لكن
جيء بلفظ ان لقصد التوبيخ على الاسراف وتصوير ان الاسراف من العاقل في هذا المقام
يجب ان لا يكون الا على مجرد الفرض والتقدير كما يفرض المحالات لاشتمال المقام على الآيات
الدالة على ان الاسراف لا ينبغي ان يصدر عن العاقل اصلا فهو بمنزلة المحالات والحاصل ان مقتضى
المقام اللايق المستعمل في فرض المحالات ينبغي ان يكون كلمة لو كما في قوله تعالى ولو سمعوا
ما استجابوا لكم يعني الاصنام دون ان لما مر من انه يشترط فيها عدم الجزم بوقوع الشرط ولا
وقوعه والمحال مقطوع بلا وقوعه فلا يقال ان طار زيد ان كان كذا بل يقال لو طار لانا نقول
ان المحال في هذا المقام منزل منزلة ما لا قطع بعدمه على سبيل المساهلة وارخاء العنان لقصد
التبكيت فمن اجل هذا صح استعمال ان فيه كما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى فان آمنوا
بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا انه من باب التبكيت لان دين الحق واحد لا يوجد له مثل ونحو بكلمة الشك
على سبيل الفرض والتقدير اي وان حصلوا دينا آخر مساويا لدينكم في الصحة والسداد فقد
اهتدوا ومنه قوله تعالى ان كان هذا هو الحق من عندك فامطر علينا حجارة اي ان كان حقا قطعا
على انكاره والمراد نفي حقيته وتعليق العذاب بكونه حقا مع اعتقاد انه باطل تعليق بالمحال
ومنه قوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين او تغليب غير المتصف به اي بالشرط
على المتصف به كما اذا كان القيام قطعي الحصول بالنسبة الى البعض غير قطعي بالنسبة الى الآخرين فتقول
ان قمتم كان كذا تغليبا لمن لا يقطع بانهم يقومون ام لا على من حصل لهم القيام قطعا وقوله تعالى وان
كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا يحتمل مع المرتابين تحتملهما اي يحتمل ان يكون للتوبيخ على الارتياب
وتصوير ان الارتياب مما لا ينبغي ان يثبت لكم الا على سبيل الفرض لاشتمال المقام على
ما يزيله ويقلعه عن اصله وهو الآيات الدالة على انه منزل من عند الله وان يكون للتغليب
غير المرتابين من المخاطبين على المرتابين منهم لانه كان فيهم من يعرف الحق وانما ينكر عنادا

فبعد المجيء كانه لا ارتياب فيه اهم والاشكال المذكور وارد ههنا لان عدم الشرط يكون
مقطوعا به فلا يصح استعمال ان لما مر لان ايقاع الشرط انما هو وقوع الارتياب في الاستقبال وهو
محتمل الوجود والعدم لانا نقول ظاهر ان ليس المعنى على حدوث الارتياب في المستقبل ولهذا
زعم الكوفيون ان ان ههنا بمعنى اذ وقد نص المبرد والزجاج على ان لا تقلب كان
الى معنى الاستقبال وذكر كثير من النحاة انه اذا اريد ابقاء معنى الماضي مع ان جعل الشرط لفظ
كان نحو قوله ان كنت قلته فقد علمته وقوله تعالى وان كان قميصه قد من قبل وذلك لقوة دلالته
كان على الماضي لتمحضه له لان الحدث المطلق الذي هو مدلوله يستفاد منه الا الزمان الماضي
ولهذا ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى واما ينسينك الشيطان فلا تقعد بعد الذكرى
مع القوم انه يجوز ان يراد وان كان الشيطان ينسينك قبل النهي قبح مجالسة المستهزئين
لانه مما ينكره العقول فلا تقعد بعد ان ذكرناك قبحها فلما اراد جعل الشرط ماضيا قدر كان
وجعل ينسينك خبرا ليستقيم المعنى فان قيل لما كان البعض مرتابا قطعا والبعض غير مرتاب
قطعا جعل الجميع كانه لا قطع بارتيابهم ولا بعدم ارتيابهم قلنا هذه نكتة في استعمال ان بحسب
المقام وليس من التغليب في شيء والتخليص عن هذا الاشكال لا يكون الا بان يقال غلب المرتابين
قطعا غير المرتابين قطعا اعني الذين لا قطع بارتيابهم ممن يجوز منهم الارتياب وعدمه ويكون
معنى الكلام او لتغليب غير المقطوع بالمقطوع باضافة الشرط على المقطوع به كما اشرنا اليه في المثال المذكور
والتغليب يجري في فنون كثيرة منه تغليب الذكور على الاناث بان يجري على الذكور والاناث
صفة مشتركة المعنى بينهم على طريقة اجرائها على الذكور خاصة كقوله تعالى وكانت من القانتين
عدت الانثى من الذكور القانتين بحكم التغليب لان القنوت مما يوصف به الذكور والاناث
صفة مشتركة المعنى بينهم والقياس كانت من القانتات ويحتمل ان لا يكون من للتبعيض بل
لابتداء الغاية اي كانت ناشئة من القوم القانتين لانها من اعقاب هارون اخي موسى
والاول هو الوجه لان الغرض مدحها بانها صدقت بشرائع ربها وكتبه وكانت من المطيعين
له ومنه تغليب جانب المعنى على جانب اللفظ نحو قوله تعالى بل انتم قوم تجهلون بتاء الخطاب و
القياس بياء الغيبة لان الضمير عائد الى قوم ولفظه لفظ الغائب لكونه اسما مظهرا لكنه في المعنى عبارة
عن المخاطبين فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة ومنه ابوان ونحوه كالعمرين لابي بكر
وعمر والقمرين للشمس والقمر والحسنين للحسين والحسن عليهما السلام وما اشبه ذلك مما
غلب احد المتصاحبين او المتشابهين على الآخر بان جعل الآخر متفقا له في الاسم ثم ثني ذلك
الاسم وقصد اليهما جميعا وينبغي ان يغلب الاخف الا ان يكون احد اللفظين مذكرا فانه
يغلب على المؤنث كالقمرين ولا يخفى عليك ان ابوين وقمرين من هذا القبيل لا من قبيل قوله تعالى و

وكانت من القانتين اذ ليس تغليب احدهما على الآخر بان يجري عليهما الوصف المشترك بينهما على طريقة جريانه
على الذكور خاصة بل بان يجعل احدهما متفقا للآخر في اسمه ثم يثنى ذلك الاسم فان قلت لا يكفي في المثنى
الاتفاق في اللفظ بل لا بد من الاتفاق في المعنى ولهذا لو قالوا الزيدين لمسميين بزيد فلا يطلق
قران الا على الطهرين والحيضين لا على طهر وحيض قلت هو مختلف فيه قال الاندلسي يقال
عينان في عين الشمس وعين الميزان فهم معتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى
ولو سلم فليكن مجازا وجميع باب التغليب من المجاز لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له الا ترى
ان القانتين موضوع للذكور الموصوفين بهذا الوصف فاطلاقه على الذكور والاناث اطلاق على غير
ما وضع له وقس على هذا جميع الامثلة السابقة والآتية ومنه تغليب الجنس الكثير الافراد على فرد من
غير هذا الجنس مغمور فيما بينهم بان يطلق اسم ذلك الجنس على الجميع كقوله تعالى واذ قلنا للملائكة اسجدوا
لآدم فسجدوا الا ابليس عد ابليس من الملائكة لكونه جنيا واحدا فيما بينهم ومنه تغليب الاكثر
على الاقل من جنس واحد بان ينسب الى الجميع وصف مختص بالاكثر كقوله تعالى حكاية لنخرجنك يا
شعيب والذين آمنوا معك من قريتنا او لتعودن في ملتنا ادخل شعيب بحكم التغليب في العود الى
ملتهم قط حتى يعود اليها وانما كان في ملتهم من آمن به ومنه تغليب المتكلم على المخاطب او الغائب نحو
انا وانت فعلنا وانا وزيد ضربنا ومنه تغليب المخاطب على الغائب كما انت وزيد فعلتما وانت والقوم
فعلتم قال الله تعالى وما ربك بغافل عما تعملون فيمن قرأ بتاء الخطاب والمعنى لغافل انت يا محمد وجميع
من سواك من المكلفين وغيرهم ولا يجوز ان يعتبر خطابهم سواء من غير اعتبار التغليب لامتناع
ان يخاطب في كلام واحد اثنان او اكثر من غير عطف او تثنية او جمع فافهم وقال الله تعالى فمن تبعك
منهم فان جهنم جزاؤكم اي جزاؤهم وجزاؤك وقال الله تعالى يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم
والذين من قبلكم لعلكم تتقون فان الخطاب في لعلكم شامل للناس الذي توجه اليه الخطاب اولا والذين
من قبلكم الذي ذكر بلفظ الغيبة لان لعلكم متعلق بقوله خلقكم لا بقوله اعبدوا حتى يختص بالناس
المخاطبين اذ لا معنى لقولنا اعبدوه لعلكم تتقون ومنه تغليب العقلاء على غيرهم باطلاق اللفظ المختص
بالعقلاء على الجميع كما يقول خلق الله الناس والانعام ورزقهم فان لفظ هم مختص بالعقلاء وقد
يجتمع في لفظ واحد تغليب المخاطب على الغائب والعقلاء على غيرهم كقوله جعل لكم من انفسكم ازواجا
ومن الانعام ازواجا يذرؤكم فيه اي خلق الله لكم يا ايها الناس من انفسكم اي من جنسكم ذكورا واناثا
وخلق الانعام ايضا من انفسها ذكورا واناثا يكثركم يا ايها الناس والانعام في هذا التدبير
والجعل لما فيه من التمكن من التوالد والتناسل فهو كالمنبع والمعدن للبث والتكثير فقوله يذرؤكم خطاب
شامل للناس المخاطبين والانعام المذكورة بلفظ الغيبة ففيه تغليب المخاطب على الغائب والا لما
صح ذكر الجميع اعني الناس والانعام بطريق الخطاب لان الانعام غيب وتغليب العقلاء على غيرهم

والالما صح خطاب الجميع بلفظ كم المختص بالعقلاء ففي لفظ كم تغليبان ولولا التغليب لكان القياس ان
يقال يذرأكم واياها كذا في الكشاف والمفتاح وغيرهما ولقائل ان يقول جعل الخطاب شاملا للانعام تكلف
لا حاجة اليه لان الغرض اظهار القدرة وبيان الالطاف في حق الناس والخطاب يختص بهم والمعنى يكثركم و
يبثكم ايها الناس في هذا التدبير حيث مكنكم من التوالد والتناسل وهيأ لكم من مصالحكم ما تحتاجون اليه في ترتيب
المعاش وتدبير التوالد والانعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع ومنها تاكلون وجعلها ازواجا لتبقى بقائكم
وتدوم بدوامكم وعلى هذا يكون التقدير وجعل لكم من الانعام ازواجا وهذا انسب بنظم الكلام مما قدروه وهو
جعل الانعام من انفسها ازواجا ومنه تغليب الموجود على ما لا يوجد كما اذا وجد بعض الشيء وبعضه مترقب الوجود
فيجعل الجميع كانه وجد كقوله تعالى والذين يؤمنون بما انزل اليك وما انزل من قبلك والمراد المنزل كله وان لم يكن
البعض ومنه تغليب ما وقع بوجه مخصوص على ما وقع بغير هذا الوجه كقوله تعالى ذلك بما قدمت ايديكم ذكر الايدي
لان اكثر الاعمال تزاول بالايدي فجعل الجميع كالواقع بالايدي تغليبا ولكونهما تعليقا لقوله لان كل قدم للحكم
اول الامر معللا فيكون له في النفس استقرار لا يكون لما يذكر تعليله بعده اي ولكون ان واذا التعليق
امر هو حصول مضمون الجزاء بغيره يعني حصول مضمون الشرط في الاستقبال متعلق بغيره على معنى جعل
حصول الجزاء مترتبا على حصول الشرط في الاستقبال ولا يجوز ان يتعلق بتعليق امر لان التعليق انما
هو في زمان التكلم لا في الاستقبال الا ترى انك اذا قلت ان دخلت الدار فانت حر فقد علقت
الحرية في هذا الحال بالدخول في الدار في الزمان المستقبل كان كل من جملتي كل من ان واذا يعني الشرط
والجزاء فعلية استقبالية اما الشرط فظ لانه مفروض الحصول في الاستقبال فيمتنع ثبوته ومضيه واما
الجزاء فلان حصوله معلق على حصول الشرط في الاستقبال ويمتنع تعليق حصول الحاصل الثابت
على حصول ما يحصل في المستقبل ويجب ان ينبه ان الجزاء يجوز ان يكون طلبيا كما ان جاءك زيد فاكرمه
لانه فعل استقبالي لدلالته على الحدوث في المستقبل فيجوز ان يترتب على امر بخلاف الشرط فانه مفروض
الصدق في الاستقبال فلا يكون طلبيا فافهم ولا يخالف ذلك لفظا الا لنكتة تطبيقا للفظ بالمعنى
وتفاديا عن مخالفة مقتضى الظاهر من غير ان يقتضيها شيء وقوله لفظا اشارة الى ان الجملتين في ان
جعلت كلتاهما او احديهما اسمية او فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال حتى ان قولنا ان اكرمتني
الآن فقد اكرمتك امس معناه ان تعتد باكرامك اياي الآن فاعتد باكرامي اياك امس وقوله تعالى
وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك معناه فلا تحزن واصبر فقد كذبت رسل من قبلك وقوله
الا تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا معناه ينصره من نصره قبل ذلك وقس على هذا فقدر
ما يناسب المقام وتاويل الجزاء الطلبي بالخبري وهم لانه ليس بمفروض الصدق كالشرط بل هو مترتب عليه
هذا ولكن قد تستعمل ان في غير الاستقبال قياسا اذا كان الشرط لفظ كان نحو وان كنتم في ريب
وان كنتم في شك كما مر وكذا اذا جيء بها في مقام التاكيد مع واو الحال لمجرد الوصل والربط ولا يذكر له جزاء

نحو زيد وان كثر

نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو وان اعطى جاها لئيم وفي غير ذلك قليلا كما في قول ابي العلاء المعري شعر
وكنى ان فاتني بك سابق من الدهر فلينعم لساكنك البال وقوله ايضا وان عقلت عن احجى صدور فقد
الهبت وجد النفوس حتى ان الظهور لين المعنى على المضي دون الاستقبال وقد يستعمل اذا للماضي كقوله تعالى
حتى اذا بلغ بين السدين حتى اذا ساوى بين الصدفين حتى اذا جعله نارا وللاستمرار كقوله تعالى واذا
لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا كابراز غير الحاصل في معرض الحاصل لقوة الاسباب المتاخذة في حصوله
نحو ان اشترينا كان كذا حال انعقاد اسباب الاشتراء او كون عطف على قوة الاسباب اي على ابراز
غير الحاصل وكذا جميع ما عطف بعده بأو لانها علل لابراز غير الحاصل في معرض الحاصل ما هو للوقوع كالواقع
كالتوكيد في الاتيان بلفظ الماضي فانه يعبر عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه او التفاؤل او اظهار
الرغبة في وقوعه اي وقوع الشرط نحو ان ظفرت بحسن العاقبة فهو المرام هذا يصلح مثالا للتفاؤل
واظهار الرغبة ثم اشار الى بيان ان اظهار الرغبة يقتضي ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل بقوله فان
الطالب اذا عظمت رغبته في حصول امر يكثر تصوره اياه اي تصور الطالب ذلك الامر فربما يخيل ذلك
الامر اليه اي الى ذلك الطالب حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضي وعليه اي على اظهار الرغبة في الوقوع ورد
قوله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء ان اردن تحصنا في بلفظ الماضي دلالة على توفر الرغبة في
ارادتهن التحصن فان قيل تعليق النهي عن الاكراه بارادتهن التحصن يقتضي جواز الاكراه عند انتفائها
اجيب بوجوه الاول انا لا نسلم ان التعليق بالشرط يقتضي انتفاء المعلق عند انتفائه والاستدلال
بان انتفاء الشرط يوجب انتفاء المشروط لانه عبارة عما يتوقف عليه وجود الشيء في غاية السقوط لانه
غلط من اشتراك اللفظ اذ لا نسلم ان الشرط النحوي هو ما يتوقف عليه وجود الشيء بل هو المذكور بعد
ان واخواته معلقا عليه حصول مضمون جملة اي حكم بانه يحصل مضمون تلك الجملة عند حصوله فكلاهما منقول
عن معناهما اللغوي لا يشترط عليه كما اذا جعل علامة الاثر ان قولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان
شرط وجزاء مع ان كونه حيوانا لا يتوقف على كونه انسانا فلا ينتفي بانتفائه بل الامر بالعكس لان الشرط
النحوي في الغالب ملزوم والجزاء لازم الثاني انه لا خلاف في ان التعليق بالشرط انما يقتضي انتفاء
الحكم عند انتفائه اذا لم يظهر للشرط فائدة اخرى ويجوز ان يكون فائدته في الآية المبالغة في النهي عن
الاكراه يعني انهن اذا اردن العفة والتحصن فالمولى احق بارادتها او لان الآية نزلت فيمن يردن
التحصن ويكره من المولى على الزنا الثالث ان لا تكرهوا معناه يحرم الاكراه او اطلب منكم الكف
عن الاكراه وعند عدم ارادة التحصن ينتفي حرمة الاكراه ضرورة انتفاء الاكراه لانه انما يكون على فعل
يريد الفاعل نقيضه فعند عدم ارادتهن الامتناع عن الزنا لا يتحقق الاكراه عليه الرابع انا سلمنا
ان الآية تدل على انتفاء حرمة الاكراه بحسب الظاهر نظرا الى مفهوم المخالفة لكن الاجماع القاطع عارض
والظاهر يدفع بالقاطع قال السكاكي او التعريض اي ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل لما ذكر

اوللتعريض بان ينسب الفعل الى احد والمراد غيره نحو قوله تعالى ولقد اوحي اليك والى الذين من قبلك لئن
اشركت ليحبطن عملك فالخطاب لمحمد صلعم وعدم اشراكه مقطوع به لكن جيء بلفظ الماضي ابرازا للاشراك
في معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير تعريضا لمن صدر عنهم الاشراك بانهم قد حبطت اعمالهم
كما اذا شتمك احد فتقول والله ان شتمني الامير لاضربنه ولا يخفى عليك انه لا معنى للتعريض لمن لم يصدر
عنهم الاشراك وان ذكر المضارع لا يفيد التعريض لكونه على اصله ولما كان في هذا الكلام نوع خفاء وضعف
نسبه الى السكاكي والا فهو قد ذكر جميع ما تقدم ثم قال ونظيره اي نظير لئن اشركت في التعريض لا في
استعمال الماضي مقام المضارع في الشرط للتعريض قوله تعالى ومالي لا اعبد الذي فطرني اي ومالكم لا
تعبدون الذي فطركم بدليل واليه ترجعون اذ لولا التعريض لكان المناسب لسياق الآية اي تق
واليه ارجع ووجه حسنه اي حسن هذا التعريض اسماع المتكلم المخاطبين الذين هم اعداؤه الحق على
وجه لا يزيد ذلك الوجه غضبهم وهو اي ذلك الوجه ترك التصريح بنسبتهم الى الباطل و
يعين عطف على لا يزيد وليس عطفا على يزيد كما في كلام الشارح يعني على وجه يعين على قبوله اي قبول الحق لكونه اي
لكون ذلك الوجه ادخل في امحاض النصح حيث لا يريد المتكلم لهم الا ما يريد لنفسه ويسمى هذا النوع
من الكلام كلام المنصف لان كل من سمعه قال للمخاطب قد انصفك المتكلم به او لان المتكلم قد انصف من نفسه
حيث حط مرتبة المنصف عن مرتبة المخاطب ويسمى ايضا الاستدراج لاستدراجه الخصم الى الاذعان
والتسليم وهو من لطائف الاساليب وفيه كثرة في التنزيل والاشعار والمحاورات فان قلت في قوله
تعالى ان يثقفوكم اي يجدوكم ويتمكنوا منكم ويظفروا بكم يكونوا لكم اعداء خالصي العداوة ويبسطوا اليكم ايديهم
والسنتهم بالسوء اي بالقتل والضرب والشتم وودوا لو تكفرون اي تمنوا ان ترتدوا عن دينكم
فتكونوا مثلهم ويرتفع العداوة والقتال وقد ذكر موضع جزاء هذا الشرط ثلث جمل متعاطفة
وقد عدل في الثالثة الى لفظ الماضي فاي نكتة في ذلك قلت فيه وجهان احدهما وهو المذكور في
الكشاف ان الغرض منه الدلالة على انهم ودوا قبل كل شيء كفر المؤمنين وارتدادهم لانهم يريدون
ان يلحق بهم مضار الدنيا والدين واسبق المضار عندهم ان يردوا المؤمنين كفارا لعلمهم بان الدين
اعز عليهم من ارواحهم لانهم يبذلون الارواح دونه وثانيهما وهو المذكور في المفتاح ان لزوم ودادتهم
ان يردوهم كفارا لمصادفتهم والظفر بهم لا يحتمل من الشبهة ما يحتمله لزوم الاولين لها اعني كونهم اعداء
وبسطهم الايدي والالسن اليهم لانهما يحتمل اللزوم بالنسبة اليهما لان ودادتهم لكفر المؤمنين
ثابتة البتة وان لم تثبت حيث اليهم كفرهم لكونها اخر الاشياء بالمؤمنين وانفعها للمشركين لكونها حاسم
مادة المخاصمة وانقطاع المقاتلة والمشاجرة بخلاف العداوة وبسط الايدي والالسن فانه يجوز
انفكاكها لدى المصادفة بتذكر ما بينهم من القرابة والمعارفة وبان قواعد بينهم قولهم اذا ملكت
فاسجح واما انتفاء ودادتهم كفرهم بان يسلم المشركون ايضا فهو وان كان ممكنا محتملا لكن لا يخفى

انه العدو

انه ابعد واخفى فان قلت اذا عطف شيء على جواب الشرط فهو على وجهين احدهما ان يتصور وجود كل من
المذكورين بدون الآخر ويصح وقوعه جزاء نحو ان تاتني اعطك واكسك والثاني ان يتوقف المعطوف
على المعطوف عليه نحو ان رجع الامير استاذنت وخرجت هذا في المغني على كلاميهن اي اذا رجع الامير استاذنته
واذا استاذنته خرجت كذا في دلائل الاعجاز فما في الآية ان كان من الضرب الثاني ليكون مجموع الجمل
الثلث لازما واحدا للشرط على ما في المفتاح وان كان من الضرب الاول لم يكن في تقييد ودادة الكفر بالشرط
فائدة لانها حاصلة ظفروا بهم او لم يظفروا فالاولى ان يكون قوله ودوا عطفا على الجملة الشرطية لا على الجزاء
وحده فان تعاطف الشرطية وغيرها كثير في الكلام قال الله تعالى وان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون
عطف لا ينصرون على مجموع الشرط والجزاء وقال الله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي
الامر عطف الشرطية على قالوا قلت الظاهر انه من الضرب الاول والمراد اظهار ودادة الكفر واستيفاء
مقتضياتها ولا شك انه موقوف على الظفر بهم وكذا المراد اظهار كونهم اعداء والا فالعداوة حاصلة ظفروا
او لم يظفروا الا ترى ان الآية نزلت في حاطب بن ابي بلتعة حين وجه كتابا الى مشركي مكة وخبرهم
باستعداد النبي صلعم واله وسلم لقتالهم فقبل ظفر المشركين بهم لظنوا انهم كفار امثالهم فلا عداوة
ولا ودادة للرد الى الكفر واما اذا ظفروا بهم ووجدوهم مؤمنين فحينئذ تحقق العداوة وبسط الايدي والالسن
وودادة الرد الى الكفر لانا نقول هذا انما يصح ان لو وصل الكتاب الى المشركين وعلموا من حاطب الكفر
والنفاق والمذكور في القصة ان الكتاب لم يصل اليهم وانه اخذه اصحاب النبي صلعم واله وسلم
عن الطريق ولو للشرط اي لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا في الماضي مع القطع
بانتفاء الشرط فيلزم من انتفائه انتفاء الجزاء كما تقول لو جئتني لاكرمتك معلقا للاكرام بالمجيء مع
القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الاكرام واما عبارة المفتاح وهي انها لتعليق ما امتنع بامتناع غيره
على سبيل القطع كقوله لو جئتني لاكرمتك معلقا لامتناع اكرامك بما امتنع من مجيء مخاطبك ففيها
اشكال لانه جعل اولا المعلق نفس الجزاء والمعلق عليه امتناع الشرط وثانيا المعلق امتناع الجزاء والمعلق
عليه نفس الشرط مع وضوح فساد كل واحد منهما وقد وجهه بعض من اطلع عليه بانه على حذف المضاف
اي انها لتعليق امتناع ما امتنع ومعلقا لامتناع اكرامك بامتناع ما امتنع من المجيء واظن انه لا حاجة
اليه لان تعليق الحكم بالوصف مشعر بالحيثية كانه قيل انها لتعليق ما امتنع من حيث انه ممتنع وهذا معنى
تعليق امتناعه وكذا قوله بما امتنع وهذا معنى لطيف يصحح كلام السكاكي على هذه العبارة وغفل عنه المهرة من
متقني كتابه فعنده هي لتعليق الامتناع بالامتناع القطعي وعلى ما ذكرنا لتعليق الثبوت بالثبوت مع القطع
بالانتفاء والمآل واحد ففي الجملة هي لامتناع الثاني اعني الجزاء لامتناع الاول اعني الشرط سواء كان
الشرط والجزاء اثباتا او نفيا او احدهما اثباتا والآخر نفيا فامتناع النفي اثبات وبالعكس فمعنى
نحو لو لم تاتني لم اكرمك لامتناع عدم الاكرام لامتناع عدم الاتيان اعني لثبوت الاكرام لثبوت الاتيان فهو

بان الجمهور واعترض عليه الشيخ ابن الحاجب بان الاول سبب والثاني مسبب والمسبب قد يكون اعم من السبب
لجواز ان يكون للشيء اسباب مختلفة كالنار والشمس للاشراق فانتفاء السبب لا يوجب انتفاء المسبب بخلاف
انتفاء المسبب فانه يوجب انتفاء السبب الا ترى ان قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا انما سيق
ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الآلهة دون العكس اذ لا يلزم من انتفاء تعدد الآلهة انتفاء
الفساد لجواز ان يفعله الله تعالى بسبب آخر فالحق انها لامتناع الاول لامتناع الثاني وقال بعض
المحققين ان دليله باطل ودعواه حق اما الاول فلان الشرط عندهم اعم من ان يكون سببا نحو
لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا او شرطا نحو لو كان لي الحجب او غيرهما لو كان النهار موجودا
كانت الشمس طالعة واما الثاني فلان الشرط ملزوم والجزاء لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء
الملزوم من غير عكس فهي موضوعة ليكون جزاؤها معدوم المضمون فيمتنع مضمون الشرط الذي هو ملزوم
كالحجة لامتناع لازمه وهو الجزاء فهي لامتناع الاول لامتناع الثاني ليدل انتفاء الجزاء على انتفاء الشرط
ولهذا قالوا في القياس الاستثنائي ان رفع التالي يوجب رفع المقدم ورفع المقدم لا يوجب رفع
التالي فقولنا لو كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه ليس بحيوان ينتج انه ليس بانسان وقولنا لكنه
ليس بانسان لا ينتج انه ليس بحيوان هذا ما ذكره جماعة من الفحول وتلقاه غيرهم بالقبول ونحن نقول
ليس معنى قولهم لو لامتناع الثاني لامتناع الاول انه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني
حتى يرد ان انتفاء السبب او الملزوم لا يدل على انتفاء المسبب او اللازم بل معناه انها للدلالة على ان
انتفاء الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول فمعنى لو شاء لهداكم ان انتفاء الهداية انما هو بسبب
انتفاء المشيئة فهي عندهم تستعمل للدلالة على ان علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء
مضمون الشرط من غير التفات الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي الا ترى ان قولهم لولا لامتناع
الثاني لوجود الاول نحو لولا علي لهلك عمر معناه ان وجود علي عليه السلام سبب لعدم هلاك عمر لا
ان وجوده دليل على ان عمر لم يهلك ويدل على ما ذكرنا قطعا قول ابي العلاء المعري ولو دامت الدولات
كانوا كغيرهم رعايا ولكن ما لهن دوام والا ترى ان استثناء نقيض المقدم لا ينتج شيئا على ما تقرر
في المنطق وكذا قول الحماسي ولو طار ذو حافر قبلها لطارت ولكنه لم يطر فعدم طيران تلك الفرس
بسبب انه لم يطر ذو حافر قبلها فليتأمل واما ارباب المعقول فقد جعلوا ان ولو ونحوهما اداة للتلازم
دالة على لزوم الجزاء للشرط من غير قصد الى القطع بانتفائهما ولهذا صح عندهم استثناء عين المقدم
نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فهم يستعملونها للدلالة على ان العلم بانتفاء
الثاني علة العلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم من غير التفات الى ان علة
انتفاء الجزاء في الخارج ما هي لانهم يستعملونها في القياسات لاكتساب العلوم والتصديقات ولا شك
ان العلم بانتفاء الملزوم لا يوجب العلم بانتفاء اللازم بل الامر بالعكس اذا تفحصنا وجدنا استعمالها

على قاعدة

على قاعدة اللغة اكثر لكن قد تستعمل على قاعدتهم كما في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا لظهور
ان الغرض منه التصديق بانتفاء تعدد الآلهة لا بيان سبب انتفاء الفساد فظهر ان اعتراض الشيخ
المحقق واشياعه انما هو على ما فهموه من كلام القوم وقد غلطوا فيه غلطا صريحا وكم من عائب قولا
صحيحا وآفته من الفهم السقيم فان قيل لا يصح ما ذكرتم من لزوم انتفاء الجزاء لانتفاء الشرط في قوله عليه السلام
نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه والا يلزم ثبوت عصيانه لان نفي النفي اثبات وهذا فاسد
لان الغرض مدح صهيب بعدم العصيان قلنا قد تستعمل ان ولو للدلالة على ان الجزاء لازم الوجود في
جميع الازمنة في قصد المتكلم وذلك اذا كان الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء ويكون نقيض
ذلك الشرط انسب والبق باستلزام ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود الجزاء على تقدير وجود الشرط و
عدمه فيكون دائما سواء كان الشرط والجزاء مثبتين نحو لو اهنتني لاثنيت عليك او منفيين نحو لو لم
يخف الله لم يعصه او مختلفين نحو ولو انما في الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر
ما نفدت كلمات الله ونحو لو لم تكرمني لاثنيت عليك فغرض هذه الامثلة اذا ادعى لزوم وجود الجزاء لهذا
الشرط مع استبعاد لزومه له فوجوده عند عدم هذا الشرط بالطريق الاولى وتستعمل لهذا المعنى لولا ايضا
نحو لولا اكرامك اياي لاثنيت عليك يعني انني اثني عليك على تقدير عدم الاكرام فكيف على تقدير وجوده
اذ لا فرق في المعنى بين لولا ولو اذا دخلت على النفي فان قيل هل يجوز ان يكون لو في هذه الامثلة على
اصلها من تقدير انتفاء الجزاء بناء على ان الجزاء هو عدم العصيان المرتبط بعدم الخوف مثلا فيجوز ان
يكون هذا منفيا وعدم العصيان المرتبط بالخوف ثابتا وكذا القدر من الثناء المرتبط بعدم الاكرام
بناء على ثبوت الثناء المرتبط بالاكرام قلنا لا يخفى على احد ان الارتباط بالشرط غير معتبر في مفهوم الجزاء
وانما يجيء ذلك من قبل ذكر الشرط والا لكان تقييده بالشرط تكرارا كما اذا قلنا لو جئتني لاكرمتك
اكراما مرتبطا بالمجيء ونحن نعلم قطعا ان المنفي في قولنا لو جئتني لاكرمتك هو نفس الاكرام لا الاكرام
المرتبط بالمجيء وليس كل ما له دخل في لزوم شيء لشيء او ثبوته له يجب ان يكون ملاحظا للعقل عند
الحكم وقيدا لذلك الشيء وزعم ابن الحاجب انه مستقيم فيما وقع الجزاء بلفظ المثبت دون المنفي اذ لا عموم
للمثبت فيجوز في نحو لو اهنتني لاثنيت عليك ان يقدر الثناء المنفي غير المثبت بخلاف المنفي فانه يفيد
العموم فيلزم في نحو لو لم يخف الله لم يعصه نفي العصيان مطلقا فلو قدر ثبوت النفي لزم الاثبات
وبينهما تناقض وهذا وهم لانه ان اعتبر الارتباط بالشرط في مفهوم الجزاء حتى يكون المعنى لو اهنتني لاثنيت
عليك ثناء مرتبطا باهانته فليعتبر ذلك في المنفي ايضا حتى يكون المعنى لم يخف الله لم يعصه عدم عصيان
مرتبطا بعدم الخوف فيجوز ان يكون انتفاؤه بانتفاء القيد ويلزم عدم عصيان غير مرتبط بعدم الخوف و
ان لم يعتبر ذلك اجري على اطلاقه يلزم العموم في نفيه مثبتا كان او منفيا واما قوله تعالى لو علم الله فيهم خيرا
لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا فقد قيل انه على صورة قياس اقتراني فيجب ان ينتج لو علم الله فيهم خيرا لتولوا

في المثبت

وهذا محال لانه على تقدير ان يعلم فيهم خيرا لا يحصل منهم التولي بل الانقياد واجيب بانهما مهملتان وكبرى الشكل الاول يجب ان يكون كلية ولو سلم فانما ينتج ان لو كانتا لزوميتين وهو ممنوع ولو سلم فاستحالة النتيجة ممنوعة لان علم الله فيهم خيرا محال اذ لا خير فيهم والمحال جاز ان يستلزم المحال وهذا غلط لان لفظ لو لم يستعمل في فصيح الكلام في القياس الاقتراني وانما يستعمل في القياس الاستثنائي المستثنى فيه نقيض التالي لانها لامتناع الشيء لامتناع غيره ولهذا لا يصرح باستثناء نقيض التالي وكيف يصح ان يعتقد في كلام الحكيم تعالى وتقدس انه قياس اهملت فيه شرائط الانتاج واي فائدة تكون في ذلك وهل تركب القياس الا لحصول النتيجة بل تحقيق ان قوله لو علم الله فيهم خيرا وارد على قاعدة اللغة يعني ان سبب عدم الاسماع عدم العلم بالخير فيهم ثم ابتداء بقوله ولو اسمعهم لتولوا كلاما آخر على طريقة لو لم يخف الله لم يعصه يعني ان التولي لازم على تقدير الاسماع فكيف على تقدير عدم الاسماع فهو دائم الوجود كذا ذكروا واقول يجوز ان يكون التولي منتفيا بسبب انتفاء الاسماع كما هو مقتضى الاصل لان التولي هو الاعراض عن الشيء وعدم الانقياد له فعلى تقدير عدم اسماعهم ذلك الشيء لا يتحقق منهم التولي والاعراض عنه ولم يلزم من هذا تحقق الانقياد له فان قيل انتفاء التولي خير وقد ذكر ان لا خير فيهم قلت لا نسلم ان انتفاء التولي بسبب انتفاء الاسماع خير وانما يكون خيرا لو كانوا من اهله بان اسمعوا شيئا ثم انقادوا له ولم يعرضوا وهذا كما يقال لا خير في فلان لو كان له قوة لقتل المسلمين فان عدم قتل المسلمين بناء على عدم القوة والقدرة ليس خيرا فيه واما قوله تعالى ولو جعلناه ملكا لجعلناه رجلا فيحتمل ان يكون من قبيل لو لم يخف الله لم يعصه يعني لو جعلناه الرسول ملكا كان في صورة رجل فكيف اذا كان انسانا ويحتمل ان يكون على اصل لو من انتفاء الشرط والجزاء اي لو جعلنا الرسول المرسل اليهم ملكا لجعلنا ذلك الملك في صورة رجل واذا كان لو للشرط في الماضي فيلزم عدم الثبوت والمضي في جملتيها لتوافق الغرض اذ الثبوت ينافي التعليق والحصول الفرضي والاستقبال ينافي المضي فلا يعدل في جملتيها عن الفعلية الماضوية الا لنكتة ومذهب المبرد انها تستعمل في المستقبل استعمال ان وهو مع قلته ثابت نحو اطلبوا العلم ولو بالصين وقوله انا اباهي بكم الامم يوم القيمة ولو بالسقط وقال ابو العلاء ولو وضعت في دجلة الهام لم نفق من التجمع الا والقلوب بحول الصعف تأسف على مفارقته لبغداد وشوق ركابه الى ماء دجلة والمعنى ان وضعت لكنه جاء بلو قصدا الى ان وضع ركائبه الهام في ماء دجلة كانه امر قد حصل منه اليأس وانقطع الرجاء وصار في حكم المقطوع بالانتفاء فدخولها على المضارع في نحو لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم اي لو فعتم في الجهد والهلاك لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتا وذلك لانه كان ارادتهم استمرار عمل النبي صلى الله عليه وآله على ما يستصوبونه وانه كلما عن لهم رأي في امر كان معمولا عليه بدليل قوله في كثير من الامر كما في قوله تعالى الله يستهزئ بهم ويمدهم بعد قولهم انما نحن مستهزؤن حيث لم يقل الله مستهزئ بهم بلفظ اسم الفاعل قصدا الى حدوث الاستهزاء وتجدده وقتا بعد وقت

والاستهزاء هو السخرية والاستخفاف ومعناه انزال الهوان والحقارة بهم وهكذا كانت نكايات الله في المنافقين وبلاياه النازلة بهم تتجدد وقتا فوقتا وتحدث حالا فحالا فان قيل ان اراد بالفعل في قوله لقصد استمرار الفعل الاطاعة مثلا لم يكن المعنى ان انتفاء عنتكم بسبب انتفاء استمراره على طاعتكم فهذا معنى لفظ ما ذكر في المفتاح من ان المعنى ان امتناع عنتكم بامتناع استمراره على طاعتكم وان اراد به امتناع الطاعة لم يكن الاستمرار راجعا الى الامتناع الطاعة فهو خلاف ما يفهم من الكلام لان المضارع يفيد الاستمرار فدخول لو عليه انما يفيد امتناع الاستمرار لا استمرار الامتناع قلنا الظاهر هو الاول وللثاني ايضا وجه لانه كما ان المضارع المثبت يفيد استمرار الثبوت يجوز ان يفيد المنفي استمرار النفي ويفيد الداخلة عليه لو استمرار الامتناع بحسب الاستعمال كما ان الجملة الاسمية تفيد الثبوت والدوام والتأكيد فاذا دخلت عليها حرف النفي يكون لتأكيد النفي ودوامه لا لنفي التأكيد والثبوت ولهذا قالوا ان قوله تعالى وما هم بمؤمنين رد لقولهم انا آمنا على ابلغ وجه واكده وان قولنا ما زيد ضربت وما بزيد مررت لاختصاص النفي لا لنفي الاختصاص مع انه بدون حرف النفي يفيد الاختصاص ولهذا نظائر في كلامهم وفي دخول لو على المضارع في نحو ولو ترى الخطاب لمحمد صلى الله عليه وآله وسلم او لكل من يتأتى منه الرؤية اذ وقفوا على النار اراروها حتى يعاينوها او اطلعوا عليها اطلاعا هي تحتهم او ادخلوها فعرفوا مقدار عذابها من قولك وقفته على كذا اذا فهمته وعرفته وجواب لو محذوف اي لرأيت امرا فظيعا وكذا في قوله ولو ترى اذ الظالمون عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم لتنزيله اي المضارع منزلة الماضي لصدوره اي المضارع او الكلام عمن لا خلاف في اخباره وهو الله الذي يعلم غيب السموات والارض فالمستقبل الذي اخبر عنه بوقوعه بمنزلة الماضي المتحقق الوقوع فهذه الحالة انما هي في المستقبل لانها انما يكون في القيامة لكنها جعلت بمنزلة الماضي المتحقق الوقوع فاستعمل لو واذ وهما مختصان بالماضي وح كان المناسب ان يقول ولو رأيت لكنه عدل الى لفظ المضارع لانه كلام من لا خلاف في اخباره فالمضارع عنده بمنزلة الماضي فهذا مستقبل في التحقيق ماض بحسب التأويل كانه قيل قد انقضى هذا الامر لكنك ما رأيته ولو رأيته لرأيت امرا عجيبا هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام وان جعلت الخطاب للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ولو للتمني فلا استشهاد لان لو التمني تدخل على المضارع ايضا كما في ربما يود الذين كفروا فانه قد التزم ابن السراج وابو علي في الايضاح ان الفعل الواقع بعد رب المكفوفة بما يجب ان يكون ماضيا لانها للتقليل في الماضي وجوز ابو علي في غير الايضاح ومن تبعه وقوع الحال والاستقبال بعدها فقوله ربما يود الذين من تنزيل المضارع منزلة الماضي فيما هو قول البصريين واما الكوفيون فعلى انه بتقدير كان اي ربما كان يود فحذف لكثرة استعماله كان بعد ربما واما جعل ما نكرة موصوفة بيود والعائد محذوف اي رب شيء يود الذين كفروا والعفل المتعلق به رب محذوف اي رب شيء يود الذين كفروا الحق وثبت فلا يخفى ما فيه من التعسف وتبتر النظم ورب هنا للتقليل

بمعنى انه يدهشهم اهوال القيامة فيبهتون فان وجدت منهم افاقة ما تمنوا ذلك ويجوز ان يكون مستعارة
للتكثير وذكر ابن الحاجب انها نقلت من التقليل الى التحقيق كما نقلت قد اذا دخلت على المضارع من التقليل الى
التحقيق ومفعول يود محذوف بدلالة قوله لو كانوا مسلمين على ان لو للتمني حكاية لودادتهم وانما جئ به على لفظ
الغيبة لانهم مخبر عنهم كما تقول حلف بالله ليفعلن ولو قيل لافعلن لكان ايضا سديدا سنادا واما من زعم
ان لو الواقعة بعد فعل يفهم منه معنى التمني حرف مصدرية فمفعول يود عنده هو قوله لو كانوا مسلمين واخفاء
الصورة عطف على قوله لتنزيله يعني صورة رؤية الكافرين موقوفين على النار قائلين يا ليتنا نرد ولا نكذب
بآيات ربنا وكذا صورة رؤية الظالمين موقوفين عند ربهم والمجرمين ناكسي رؤسهم متقاولين بتلك
المقالات كما قال الله تعالى فتثير سحابا بلفظ المضارع بعد قوله تعالى الله الذي ارسل الرياح استحضارا
لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة اعني صورة اثارة السحاب مسخرا بين السماء والارض على
الكيفية المخصوصة والانقلابات المتفاوتة وذلك لان المضارع مما يدل على الحال الذي من شانه ان يشاهد
كانه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة ليشاهدها السامعون ولا يفعل ذلك الا في امر يهتم بمشاهدته لغرابة
او فظاعة او نحو ذلك وهو في الكلام كثير وقد يكون دخولها على المضارع للدلالة على ان الفعل لفظاعته
بحيث يكره ان يعبر عنه بلفظ الماضي لكونه مما يدل على الوقوع في الجملة كما تقول لقد اصابني حوادث لو
تبقى الى الآن لما بقي مني اثر ولم يتعرض للعدول عن عدم الثبوت الى جعل الجملة الثانية اسمية كقوله
تعالى ولو انهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير للدلالة على ثبات المثوبة واستقرارها لانه ظاهر واما الجملة
الاولى فلا تقع الا فعلية البتة واما تنكيره اي تنكير المسند فلارادة عدم الحصر والعهد المفهومين من
تعريفه كقولك زيد كاتب وعمرو شاعر ويدخل فيه ما اذا قصد حكاية عن المنكر كما اذا قال لك قائل
ان كان عندي رجل فتقول لقصد ابطاله الذي عندك رجل وان كنت تعلم انه زيد او للتفخيم نحو هدى للمتقين على انه
خبر مبتدأ محذوف اي خبر ذلك الكتاب او للتحقير نحو ما زيد شيئا قال صاحب المفتاح او لكون المسند اليه
نكرة نحو رجل من قبيلة كذا حاضر فانه يجب تنكير المسند لان كون المسند اليه نكرة والمسند معرفة سواء قلنا
يمتنع عقلا او لا يمتنع ليس في كلام العرب نحو قوله ولا يك موقف منك الوداعا وقوله يكون مزاجها عسل
وماء من باب القلب على ما مر وهذا على اطلاقه ليس بصحيح لانهم يجوزون كون المبتدأ نكرة اسم استفهام
والخبر معرفة نحو من ابوك وكم درهم مالك وكذا في ماذا صنعت على ان يكون المعنى اي شيء الذي صنعته وقد
نقل عن سيبويه في جميع ذلك بان اسم الاستفهام مبتدأ والمعرفة بعده خبر له واستدل بعضهم على ان كون
المبتدأ نكرة والخبر معرفة يمتنع عقلا بوجهين الاول ان الاصل في المسند اليه ان يكون معلوما لاستلزام
الحكم على الشيء العلم به والاصل في المسند التنكير لعدم الفائدة في الاخبار بالمعرفة وارتكاب مخالفة الاصلين
مستبعد عن العقل الثاني ان العلم حكم من احكام الشيء يستلزم جواز حكم العقل على ذلك الشيء بذلك الحكم و
جواز الحكم عليه يستلزم العلم بذلك الشيء لامتناع الحكم على ما لا يعلم بوجه من الوجوه وكلاهما في غاية الفساد اما

الاول فلان

الاول فلان وجوب كونه معلوما لا يستلزم كونه معرفا اذ النكرة المخصصة بل النكرة المحضة معلوم
من وجه والحكم على الشيء انما يستدعي العلم به بوجه ما ولان قوله لا فائدة في الاخبار بالمعرفة غلط كما
سيجئ في تعريف المسند ولان ما ذكر على تقدير صحته انما يدل على الاستبعاد كما اعترف به والمطلوب هو
الامتناع واما الثاني فلانه لا يدل الا على ان المحكوم عليه يجب ان يكون معلوما وهذا لا يستلزم كونه معرفة
كما مر على ان قوله جواز الحكم على الشيء يستلزم العلم به ممنوع بل انما يستلزم جواز العلم به وهو لا يوجب كونه معلوما
واما تخصيصه بالاضافة نحو زيد غلام رجل او بالوصف نحو زيد رجل عالم فلكون الفائدة اتم لما مر من
ان زيادة الخصوص توجب اتمية الفائدة وجعل معمولات المسند كالحال ونحوه من المقيدات و
الاضافة والوصف من المخصصات مجرد اصطلاح وقيل لان التخصيص عندهم عبارة عن نقص الشيوع
ولا شيوع للفعل لانه انما يدل على مجرد المفهوم والحال تقيده والوصف يجيء للاسم الذي فيه الشيوع
فيخصصه وهذا وهم لانه ان اراد الشيوع بحسب الدلالة على الكثرة والشمول فظاهر ان النكرة في
الايجاب ليست كذلك فيجب ان لا يكون الوصف في نحو رجل عالم مخصصا وان اراد الشيوع باعتبار
احتمال الصدق على كل فرد يفرض من غير دلالة على التعيين ففي الفعل ايضا شيوع لان قولك جاءني
زيد يحتمل ان يكون على حالة الركوب وغيره وكذا ضاربت زيد يحتمل ان يكون من جهة التقعيد في غيرها ففي
الحال والتمييز وجميع المعمولات تخصيص الا ترى الى صحة قولنا ضربت ضربا شديدا بالوصف واما
تركه اي ترك تخصيص المسند بالاضافة والوصف فظاهر مما سبق في ترك تقييد المسند لمانع في
تربية الفائدة واما تعريفه فلافادة السامع حكما على امر معلوم له للسامع باحدى طرق التعريف
بهذا اشارة الى انه يجب عند تعريف المسند ان يكون المسند اليه معرفة اذ ليس في كلام العرب كلام
المبتدأ نكرة والخبر معرفة في الجملة الخبرية بآخر مثله اي حكما على امر معلوم بامر آخر مثله ذلك الامر المحكوم
عليه في كونه معلوما للسامع باحدى طرق التعريف سواء اتحد الطريقان نحو الراكب هو المنطلق او
مختلفان نحو زيد هو المنطلق فقوله بآخر اشارة الى انه يجب مغايرة المسند اليه والمسند بحسب المفهوم
ليكون الكلام مفيدا فنحو انا ابو النجم وشعري شعري متأول بحذف المضاف باعتبار الحالين اي
شعري الآن مثل شعري فيما كان اي المعروف المشهور بالصفات الكاملة وتحسين ما التثنية ونحو ذلك
بلازم في كل ما اتحد فيه لفظ المبتدأ والخبر على ما توهمه بعضهم اذ لا حاجة اليه في نحو قولك زيد غني عن
سمعته لقادم الاسد فهو هو فاحد الضميرين لمن سمعته والآخر لزيد وهذا مفيد من غير تأويل او
لازم حكم كذلك عطف على حكما اي او لافادة السامع لازم حكم على امر معلوم له باحدى طرق التعريف
بامر آخر مثله وفي هذا اشارة الى ان كون المبتدأ والخبر معلومين لا ينافي كون الكلام مفيدا للسامع
فائدة مجهولة لان ما يستفيده السامع من الكلام هو انتساب الخبر الى المبتدأ او كون المتكلم عالما به والعلم
بنفس المبتدأ والخبر لا يوجب العلم بانتساب احدهما الى الآخر وحاصل ان السامع قد علم امرين لكنه

يجوز ان يكونا متعددين في الخارج فالمستفاد من الكلام انهما متحدان في الوجود الخارجي بحسب الذات
نحو زيد اخوك وعمرو المنطلق حال كون المنطلق في المثال الاخير معرفا بحسب التعريف العهد او الجنس مثلا
تمهيد لما سيجي من بحث القصر ومما ورد على تعريف العهد قول ابي نواس فان تكونوا ابرام جناية فان
الذي من نصر الخالفي هو الجاني اي هو يعني ان الناصر للجاني شريك له في الجناية في معنى ان هذا ذاك في الافراق
بينهما في جواز اضافة الجناية الى كل منهما بحسب اضافتها الى الاخر ويجوز ان يكون المعنى فهو الكامل في
الجناية المرتب على كل جال ولم يرد ان من نصر الجاني فقد جنى الجناية حتى يصح له التنكير والمذكور في بعض
الكتب ان التعريف للمسند ان كان لغير الاضافة يجب معلومية المسند اليه والمسند وان كان بالاضافة
لا يجب الا معلومية المسند اليه وهذا يشعر لفظ الايضاح لكن قوله باسم معلوم على اخر مثله يابى ذلك و
يدل على انه يجب معلومية الطرفين سواء كان التعريف بالاضافة او غيرها ويؤيده ما ذكره النحاة من
ان التعريف الاضافة بحسب العهد فانك لا تقول غلام زيد الا لغلام معهود بين المتكلم والمخاطب
باعتبار تلك النسبة لا لغلام من غلمانه والا لم يبق فرق بين المعرفة والنكرة نعم قد ذكر بعض
المحققين من النحاة ان هذا اصل وضع الاضافة لكنه قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة
الى معين كالمعرف باللام وهو على خلاف وضع الاضافة لكنه كثير في الكلام فلفظ الكتاب
ناظر الى اصل الوضع وما في الايضاح الى هذا الاستعمال لكن المعرف بالاضافة ان كان المسند اليه
فلا بد ان يكون معلوما مثلا لا تقول اخوك زيد لمن لا يعرف ان له اخا لامتناع الحكم بالتعيين
على من لا يعرفه المخاطب اصلا وعكسها اي نحو عكس المثال الثاني وهو اخوك زيد والمنطلق عمرو وها
الضابط في التقديم انه اذا كان للشي صفتان من صفات التعريف وعرف السامع اتصافه
باحديهما دون الاخرى حتى يجوز ان يكونا وصفين لشيئين متعددين في الخارج فايهما كان بحيث
يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك ان تحكم عليه بالاخر يجب ان تقدم
اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدا وايهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو كالطالب
بان تحكم بثبوته للذات او بنفيه عنها يجب ان تؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله خبرا فاذا عرف السامع
زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بانه اخوه واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك و
اذا عرف اخا له ولا تعرفه على التعيين واردت ان تعينه عنده قلت اخوك زيد ولا يصح زيد اخوك
وهذا يتضح في قولنا رايت سود اغا بها الرماح ولا يصح رماحها الغابة اذا قيل في بيت
الشقط نحوض بحر النقع ماؤه ان الصواب ماؤه النقع لان السامع يعرف له ماء وانما يطلب
تعينه وكذا اذا عرف زيدا وعلم انه كان من انسان انطلاق ولم يعرف اتصاف زيد بانه المنطلق
المعهود واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد المنطلق وان اردت ان تعرفه ان ذلك المنطلق
زيد بناء على انه يطلب على التعيين وتوهم المنطلق فقلت المنطلق زيد ولا يصح زيد المنطلق ويهدا

يظهر ان ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى واولئك هم المفلحون انه اذا بلغك ان انسانا قد تاب او
تاب ثم استخبرت من هو فقيل زيد التائب محل نظر وقس على ما ذكرنا سائر طرق التعريف في الذي
اي باعتبار تعريف الجنس قد يفيد قصر الجنس على شي تحقيقا اي قصرا محققا مطابقا للواقع نحو زيد الامير
اذا لم يكن امير سواه او مبالغة اي قصرا غير محقق بل مبالغا فيه لكماله فيه اي لكمال ذلك الجنس في ذلك الشي
او بالعكس نحو عمرو الشجاع اي الكامل في الشجاعة فيبرز الكلام في صورة توهم ان الشجاعة مقصورة عليه
الا ايجاوزه لعدم الاعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال وكذا اذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدا
نحو الامير زيد والشجاع عمرو فلا تفاوت بينهما وبين ما تقدم في افادة قصر الامارة على زيد والشجاعة على عمرو
وذلك لان اللام ان حملت لكونها في المقام الخطابي على الاستغراق وكثيرا ما يلوح لام الجنس فالامر ظاهر
لانه بمنزلة قولنا كل امير زيد وكل شجاع عمرو على طريقة انت الرجل كل الرجل وان حملت على الجنس
والحقيقة فهو يفيد ان زيدا وجنس الامير وعمرا وجنس الشجاع متحدان في الخارج ضرورة ان المحمول
متحد بالموضوع في الوجود لظهور امتناع حمل احد المتغايرين في الوجود الخارجي على الاخر ويجب ان لا يوجد
جنس الامير وجنس الشجاع الا حيث يصدق زيد وعمرو وهذا معنى القصر فان قلت هذا جار بعينه
في الخبر المنكر نحو زيد انسان او قائم مثلا فانهما متحدان في الوجود فيلزم ان لا يصدق الانسان والقائم
على غير زيد وفساده ظاهر قلت المحمول هنا مفهوم فرد من افراد الانسان او القائم ولا يلزم من اتحاده بزيد
مثلا اتحاد جميع الافراد الغير المتناهية بخلاف المعرف فان المتحد به هو الجنس نفسه فلا يصدق فرد
منه على غيره لامتناع تحقق الفرد بدون تحقق الجنس وفيه نظر فالحاصل ان المعرف بلام الجنس ان جعل
مبتدا فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفا بلام الجنس او غيره نحو الكرم التقوى اي لا غيرها والامير الشجاع
اي لا الجبان والامير هذا او زيد او غلام زيد او كان غير معرف اصلا نحو التوكل على الله والتفويض
على امر الله والكرم في العرب والامام من قريش لان الجنس ح يتحد مع واحد مما يصدق عليه الخبر ولا يتحقق
بدون ذلك الواحد لكن يمكن تحقق واحد منه في الجملة بدون الجنس فيلزم ان الكرم مقصور على الاتصاف
بكونه في العرب لا يلزم ان يكون ما في العرب مقصورا على الاتصاف بالكرم وعلى هذا القياس فليتامل
فان فيه دقة وبهذا يظهر ان تعريف الجنس في الحمد لله يفيد قصر الحمد على الاتصاف بكونه لله على ما
مر وان جعل خبرا فهو مقصور على المبتدا نحو زيد الامير وعمرو الشجاع والموصول الذي قصد به الجنس في هذا
الباب بمنزلة المعرف بلام الجنس ثم الجنس المقصور قد يكون مطلقا كما في الامثلة المذكورة وقد يكون
جنسا مخصوصا بحسب تقييده بوصف او حال او ظرف او مفعول او غير ذلك كقولنا في القصر تحقيقا
او مبالغة هو الرجل الكريم وهو السائر راكبا وهو الرجل في حين لا يفي احد لاحد وهو الواهب الف قنطار قال
الاعشى هو الواهب المائة المصطفاة اما مخاضا واما عشارا قصر عليه هبة المائة من الابل حال كونها مخاضا
او عشارا لا هبة الابل مطلقا باي حال كانت ولا الهبة مطلقا سواء كانت هبة الابل او غيرها وليس هذا

مثل قولنا زيد المنطلق بحسب العهد لان القصد ههنا الى حب مخصوص من الحب فهو بمنزلة النوع لا الى حبه مخصوصة هي بمنزلة الشخص وههنا نكتة ذكرها الشيخ في دلائل الاعجاز وهي ان قولنا انت الحبيب ليس معناه انك الكامل في المحبوبية حتى انه لا محبة في الدنيا الا ما انت به حبيب كما في انت الشجاع والا لان احدا لم يحب احدا منك محبتي لك حتى ان سائر المحبات في جنبها غير المحبة كما في قولنا انت المظلوم على معنى لم يصب احدا ظلم مثل الظلم الذي اصابك حتى كان كل ظلم في جنبه عدل بل معناه ان المحبة مني بجملتها مقصورة عليك وليس لغيرك حظ في محبة مني فهو مثل زيد المنطلق اي الذي كان منه الانطلاق المعهود الا ان ههنا نوعا من الجنسية لان المعنى ان المحبة مني بجملتها مقصورة عليك ولم تعد المحبة واحدة من محباتك ولا يتصور هذا في زيد المنطلق اذ لا وجه للجنسية فيه ولو قلت زيد المنطلق في حاجتك اي الذي من شانه ان يسعى في حاجتك عرض فيه معنى الجنسية مثله في انت الحبيب وقوله قد يفيد بلفظة قد اشارة الى انه قد لا يفيد القصر كما في قول الخنساء في مرثية اخيها صخر اذا قبح البكاء على قتيل رايت بكائك الحسن الجميلا فانها لم ترد قصر الحسن على بكائه لا يتجاوزه الى شيء آخر والا لم يحسن جعله جوابا لقوله اذا قبح البكاء على القتيل اذ لا معنى للقصر في كقولنا واذا قبح البكاء على قتيل لم يحسن الا بكائك على ما لا يخفى على من له درية باساليب الكلام لظهور ان الغرض ان تثبت لبكائه الحسن وتخرجه من حيث بكاء غيره من القتلى كما قيل الصبر محمود الا عنك في الجزع مذموم الا عليك وبهذا اسقط ما قيل انه يجوز ان يكون للقصر مبالغة او ان يكون القصر الحسن على بكائه بمعنى انه لا يتجاوزه الى بكاء غيره لا انه لا يتجاوزه الى شيء آخر ومعنى التعريف ههنا ان اتصاف المبتدا بالخبر امر ظاهر لا ينكر ولا يشك فيه ومثله قول حسان وان سنام المجد من آل هاشم بنو بنت مخزوم ووالدك العبد اراد ان ثبت له العبودية ثم جعله ظاهر الامر فيها معروفا بها كذا في دلائل الاعجاز فان قيل اللام لا يكون للجنس فلا يصح القول بكون هذا تعريف الجنس بمعنى القصر قلنا قد سبق ان اللام التي ليست للعهد انما هي للجنس وباقي المعاني من شعبه وفروعه وكذا المعنى الذي اشرنا اليه في بحث ضمير الفصل وانما خص حكم القصر بالثاني اعني تعريف الجنس لان القصر وعدمه انما يكون فيما يعقل فيه العموم والشمول في الجملة والمعهود في نحو زيد المنطلق لعله يساوي المبتدا والخبر فلا يصدق احدهما بدون الآخر وكذا في قولنا انت زيد وهذا عمرو وما اشبه ذلك وكذا الحو زيد اخوك اذا اعتبر الاضافة معهودا كما هو اصل وضع الاضافة ومثل هذا الاختصاص يقال له القصر في الاصطلاح وقيل الاسم متعين للابتداء تقدم او تاخر لدلالته على الذات والصفة متعينة للخبرية تقدمت او تاخرت لدلالتها على امر نسبي لان معنى المبتدا المنسوب اليه والذات هي المنسوب اليها والصفة هي المنسوب به فسواء قلنا زيد المنطلق او المنطلق زيد يكون زيد مبتداء والمنطلق خبرا ورد هذا القول بان المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب الاسم فالصفة قد جعلت دالا على

[margin: ومن بعده] [margin: ادناه] [margin: مبتداءه]

الذات مسندا

الذات مسندا اليها والاسم دالا على امر نسبي مسندا وقد سبق الى الوهم ان تاويل زيد بصاحب هذا الاسم لا حاجة اليه عند من لا يشترط في الخبر ان يكون مشتقا وهو الصحيح من مذهب البصريين وجوابه ان الاحتياج اليه انما هو من جهة ان الشخص مع قد عرف ذلك الشخص بعينه وانما المجهول عنده هو اتصافه بكونه صاحب اسم زيد وسوق هذا الكلام انما هو لافادة هذا المعنى واما عند المنطقيين فهذا التاويل واجب قطعا لان الخبر في الحقيقة لا يكون محمولا البتة فلابد من تاويله بمعنى كلي وان كان في الواقع منحصرا في شخص واما كونه اي المسند جملة فقد توهم كثير من النحاة ان الجملة الواقعة خبر مبتدا لا يصح ان يكون انشائية لان الخبر هو الذي يحتمل الصدق والكذب ولانه يجب ان يكون ثابتا للمبتدا والانشاء ليس بثابت في نفسه فلا يكون ثابتا لغيره وجوابه ان خبر المبتدا هو الذي يسند الى المبتدا لا ما يحتمل الصدق والكذب والغلط من اشتراك اللفظ ووجوب ثبوت الخبر للمبتدا انما هو في الخبر والقضية لا في مطلق خبر المبتدا لان الاسناد عندهم اعم من الاخباري والانشائي الا ترى ان الظرف في نحو اين زيد وانى لك هذا ومتى القتال وما شبه ذلك خبر زيد عندك وهل زيد عندك وليت زيدا عندك خبر مع انه لا يحتمل الصدق والكذب وليس بثابت للمبتدا وكذا قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وقولهم اما زيد فاضربه وزيد كانه الاسد ونحو نعم الرجل زيد على احد القولين ولا يخفى ان تقدير القول في جميع ذلك تعسف فللتقوي او لكونه سببيا كما مر ان افراده لكونه غير سببي مع عدم افادة تقوي الحكم والخبر السببي بمنزلة الوصف الذي يكون بحال ما هو من سبب الموصوف الا انه لا يكون الا جملة وقولهم هذا سبب من ذلك اي متعلق به مرتبط لان السبب في الاصل هو الحبل وكل ما يتوصل به الى الشيء وسبب التقوي على ما ذكره صاحب المفتاح هو ان المبتدا لكونه مبتدا المبتدا عن المسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند الى ذلك المبتدا صرفه المبتدا الى نفسه سواء كان خاليا عن الضمير او متضمنا له فينعقد بينهما حكم ثم اذا كان متضمنا لضميره المعتد به بان لا يكون مشابها للخالي عن الضمير كما مر صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا فيكتسي الحكم قوة فعلى هذا يختص التقوي بما يكون المسند الى ضمير المبتدا ويخرج عنه نحو زيد ضربته وينبغي ان يجعل سببيا كما سبقت اليه الاشارة واما على ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان الاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل الا لحديث قد نوي اسناده اليه فاذا قلت زيد فقد نبهت قلب السامع بانك تريد الاخبار عنه فهذا التوطئة له والتقدمة للاعلام به فاذا قلت قام دخل في قلبه دخول المانوس وهذا اشد للثبوت وامنع من الشبهة والشك وبالجملة ليس الاعلام بالشيء بغتة مثل الاعلام بعد التنبيه عليه والتقدمة فان ذلك يجري مجرى تاكيد الاعلام في التقوي والاحكام فيدخل فيه نحو زيد ضربته وزيد مررت به وما شبه ذلك فان قلت ههنا لم يتعرض للجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان لشهرة امره وكونه واحدا متعينا لكن كان ينبغي ان يتعرض لصور التخصيص مثل انا سعيت في حاجتك ورجل جاءني وما شبه ذلك مما قصد به التخصيص فان المسند ههنا جملة

[margin: سببيه]

قطعا قلت هو داخل في التقوى ضرورة تكرر الاسناد وثانيه قال التقوى سواء كان على سبيل التخصيص
اولا فلفظ التقوى يشمل التخصيص من حيث انه تقوى وفي عبارة المفتاح اشعار بذلك حيث ذكر في
نحو زيد عرف ان عدم اعتبار التقديم والتاخير لا يفيد الا التقوى واعتبارهما يفيد التخصيص والتقوى
لا يفيد الا التخصيص كيف لا وقد ذكر في بحث انما ان ليس التخصيص الا تاكيدا على تاكيد وبهذا يظهر
فساد ما ذكره العلامة في شرح من ان المعنى انه يفيد التخصيص فقط دون التقوى لانه لابد في التخصيص
من تسليم ثبوت اصل الفعل وبعد تسليم العرفان لا حاجة الى التاكيد ولبيان التخصيص مرجح بان
المسند لا يكون جملة الا للتقوى او لكونه سببيا مع التصريح بان المسند في نحو انا سعيت في حاجتك
عند قصد التخصيص جملة واسميتها وفعليتها وشرطيتها لما مر وظرفيتها لاختصار الفعلية اذ
هي اي الظرفية مقدرة بالفعل على الاصح لان الاصل في التعلق هو الفعل واسم الفاعل انما يعمل
بشابهته فالاولى عند الاحتياج ان يرجع الى الاصل ولانه قد ثبت تعلقها قطعا بالفعل في
نحو الذي اخوك فعند التردد الحمل عليه اولى وقيل المقدر اسم الفاعل لان الاصل في الخبر ان يكون
مفردا الاصالة المفرد في الاعراب على ان الاختلاف هو ان المفهوم من قولنا زيد في الدار ثابت
فيها او مستقر لا ثبت او استقر ثم عبارة النحو بان في هذا المقام ان الظرف مقدر بالجملة والمص قد غير
الجملة الى الفعل قصدا الى ان الضمير قد انتقل الى الظرف ولم يحذف مع الفعل فيكون المقدر فعلا لا جملة
لكنه لو قصد هذا لوجب ان يقول اذ المقدر فعل لان معنى قولهم الظرف مقدر بالجملة انه يجعل في التقدير
جملة لا مفردا او لا معنى لعبارة المص اصلا مع ان فيها فساد آخر لانها ان حملت على ظاهرها
افادت ان الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل على غير الاصح وفساده ظاهر لان الظرف في ذلك
المذهب مفرد لا جملة فكان ينبغي ان يقول اذ الظرف مقدر بالفعل واما تاخيره فلان ذكر المسند
اليه اهم كما مر في تقديم المسند اليه واما تقديمه فلتخصيصه بالمسند اليه اي لقصر المسند اليه على المسند
كما مر في ضمير الفصل لان معنى قولنا قائم زيد انه مقصور على القيام لا يتجاوزه الى القعود ونحو لا
فيها غول اي بخلاف خمور الدنيا واعترض بان المسند هو الظرف اعني فيها والمسند اليه ليس بمقصور
عليه بل على جزئه المجرور والضمير راجع الى خمور الجنة وجوابه ان المراد ان عدم الغول مقصور على
الاتصاف بفي خمور الجنة او على الحصول فيها لا يتجاوزه على الاتصاف بفي خمور الدنيا او على
الحصول فيها وان اعتبرت النفي في جانب المسند فالمعنى ان الغول مقصور على عدم الحصول و
الكينونة في خمور الجنة لا يتجاوزه الى عدم الحصول في خمور الدنيا فالمسند اليه مقصور على المسند
قصرا غير حقيقي وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولي دين معناه دينكم مقصور على الاتصاف بكم لا يتصف
بلي وديني مقصور على الاتصاف بلي لا يتصف بكم فهو من قبيل قصر الموصوف على الصفة دون العكس
كما توهمه البعض ونظير ذلك ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى ان حسابهم الا على ربي ان معناه حسابهم

مقصور

مقصور على الاتصاف بعلى ربي لا يتجاوزه الى الاتصاف بعلى وليس القصر حقيقيا حتى يلزم من كونه ديني مقصورا
على الاتصاف بلي ان لا يتجاوزه الى غيري اصلا وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولا فيها غول وبهذا يظهر فساد ما ذكره
العلامة في شرح المفتاح من ان الاختصاص ههنا ليس على معنى ان دينكم لا يتجاوز الى غيركم وديني لا يتجاوز
الى غيري بل على معنى ان المختص لكم دينكم لا ديني والمختص لي ديني لا دينكم كما ان معنى قائم زيد ان المختص به القيام
دون القعود لا ان غيره لا يكون قائما فلينظر الى ما في هذا الكلام من الخبط والخروج عن القانون ولهذا
اي ولان التقديم يفيد التخصيص على ما ذكر نا لم يقدم الظرف الذي هو المسند على المسند اليه في لا ريب فيه
ولم يقل لا فيه ريب لئلا يفيد تقديمه عليه ثبوت الريب في سائر كتب الله تعالى بحسب دلالة الخطاب بناء على
اختصاص عدم الريب بالقرآن وانما قال في سائر كتب الله دون سائر الكتب وسائر الكلمات لان
القصر الذي لا يجب ان يكون حقيقيا بل الغالب ان يكون غير حقيقي والمعتبر في مقابلة القرآن هو باقي كتب
الله تعالى كما ان المعتبر في مقابلة خمور الجنة خمور الدنيا لا ابر لمشرب وبا وغيرهما او التنبيه عطف على تخصيصه
اي تقديم المسند للتنبيه من اول الامر على انه اي المسند خبر لا نعت اذ النعت لا يتقدم على المنعوت و
انما قال من اول الامر لانه ربما يعلم انه خبر لا نعت بالتامل في المعنى والنظر الى انه لم يرد في الكلام خبر للمبتدأ
كقوله اي قول حسان في مدح النبي عليه السلام له همم لا منتهى لكبارها وهمته الصغرى اجل من الدهر فانه
لو اخر الظرف اعني له عن المبتدأ اعني همم لتوهم انه نعت له لا خبر ثم هذا التقديم واجب فيما اذا كان المبتدأ
نكرة غير مخصصة نحو في الدار رجل ليصير المبتدأ بتقديم الحكم عليه كانه موصوف معلوم بهذا الحكم كالفاعل فانه
يقع نكرة لتقدم الحكم عليه نحو قام رجل ويشترط ان يكون الخبر ظرفا فلا يصح نحو قائم رجل لان الالتباس
باق لجواز ان يكون قائم مبتدأ ورجل بدل منه بخلاف الظرف فانه يتعين كونه خبرا ولانهم اتسعوا في
الظروف ما لم يتسعوا في غيرها واما اذا كانت النكرة مخصصة فلا يجب التقديم كقوله تعالى واجل مسمى عنده
واورد على نحو في الدار رجل ان التخصيص اذا كان بسبب تقدم الحكم يكون الحكم على غير المخصص ضرورة
التخصيص لا يحصل الا بعد حصول الحكم وقد قالوا ان لا حكم على ما ليس بمخصص فالحق في هذا المقام ما ذكره
ابن الدهان وهو ان جواز تنكير المبتدأ مبني على حصول الفائدة واذا حصلت الفائدة فاخبر عن
اي نكرة شئت نحو رجل على الباب وغلام على السطح وكوكب انقض الساعة او التفاؤل نحو سعدت بغرة
وجهك الايام او التشويق الى ذكر المسند اليه كقوله اي قول محمد بن وهيب في المعتصم بالله ثلاثة هي المسند
المقدم والمسند اليه شمس الضحى وما عطف عليه تشرق من اشرق بمعنى صار مضيئا وفاعله هو الدنيا و
الضمير العائد الى الموصوف اعني ثلاثة هو المجرور في قوله ببهجتها اي بحسنها اي تصير الدنيا منورة ببهجة
هذه الثلاثة وبهائها وقد توهم بعضهم ان تشرق مسند الى ضمير ثلاثة والدنيا اي في الدنيا او مفعول به على
تضمين التشريق معنى فعل متعد وهو سهو شمس الضحى وابو اسحاق هو كنية المعتصم بالله والقمر ومما
يقتضي تقديم المسند تضمنه الاستفهام نحو كيف زيد او كونه اهم عند المتكلم نحو عليم الرحمن ما يحفه و

اجملها المص اما الاول فلشهرة امره ولان الكلام في الخبر دون المسند واما الثاني فلان الاهمية ليست
اعتبارا مقابلا للاعتبارات المذكورة بل هي المعنى المقتضي للتقديم وجميع المذكورات تفاصيل له على ما مر
في تقديم المسند اليه ثم جعل الشارح مقتضيا لتقديم المسند كون المراد من الجملة افادة التجدد كعرف
زيد وتركه المص لانه كلام يفتقر عن خبط واشكال مشتمل على نوع اختلال وذلك انه قال او ان يكون
المراد بالجملة افادة التجدد دون الثبوت فيجعل المسند فعلا ويقدم التنبيه على ما يسند اليه في الدرجة
الاولى وقوله في الدرجة الاولى احتراز عن نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف فان الفعل
فيه يسند الى ما بعده من الضمير ابتداء ثم بواسطة عود ذلك الضمير الى ما قبله يسند اليه في الدرجة
الثانية والاشكال فيه من وجهين احدهما ان هذا الكلام صريح في ان خبر المبتدا اذا كان فعلا
مسندا الى ضمير المبتدا فاسناد الفعل الى الضمير في الدرجة الاولى والى المبتدا في الدرجة الثانية
وكلامه في تقرير تقوي الحكم يدل على عكس ذلك حيث قال ان المبتدا لكونه مبتدا يستدعي ان يسند
اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند اليه صرفه المبتدا الى نفسه فينعقد بينهما حكم سواء كان خاليا
عن ضمير المبتدا او متضمنا له ثم اذا كان متضمنا للضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا فيكتسي
الحكم قوة وهذا ظاهر في ان اسناد الفعل الى المبتدا وانعقاد الحكم بينهما مقدم على الاسناد الى الضمير
وهل هذا الا تناقض وثانيهما ان اسناد الفعل في هذه الامثلة اعني نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد
عرف اذا كان الى ضمير المبتدا في الدرجة الاولى على ما ذكره ههنا فكيف يصح الاحتراز عنها بقوله في الدرجة
الاولى ولا يخفى ان الفعل في كل منها مقدم على ما يسند اليه في الدرجة الاولى وهل هذا الا تهافت ويمكن
ان يجاب عن الاول بان في نحو زيد عرف ثلثة اسنادات مترتبة في التقديم والتاخير اولها اسناد عرف
الى زيد بطريق القصد وامتناع اسناد الفعل الى المبتدا قبل عود الضمير ثم وثانيها اسناده الى
ضمير زيد وثالثها اسناده الى زيد بطريق الالتزام بواسطة ان عود الضمير الى زيد يستدعي صرف الاسناد
اليه مرة ثانية اما وجه تقديم الاول على الثاني فلان الاسناد نسبة لا تتحقق قبل تحقق الطرفين و
بعد تحققهما لا يتوقف على شيء آخر ولا شك ان الضمير الفاعل انما يكون بعد الفعل والمبتدا قبله
فلما تحقق الطرفان انعقد بينهما الحكم واما وجه تقديم الثاني على الثالث فظاهر فكلامه ههنا صريح في
ان اسناد الفعل الى ضمير المبتدا مقدم على اسناده الى المبتدا بواسطة عود الضمير وهو الذي كان بطريق
الالتزام وكلامه في بحث تقوي الحكم محمول على ان اسناد الفعل الى المبتدا بطريق القصد من غير اعتبار
توسط الضمير مقدم على اسناده الى الضمير والى المبتدا بطريق الالتزام وتوسط الضمير فلا تناقض
فالمدعي ان احد الامرين لازم اما استلزام كلامه التناقض واما قتضاؤه القول بالاسنادات الثلثة لان
قوله صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا ان كان عبارة عن اسناد الفعل الى الضمير فقد تناقض لانه
جعله فيما سبق اولا وههنا ثانيا وان كان غيره كان مع الاسنادين الآخرين ثلثة وعن الثاني

باشه لماكان

بانه لما كان اول الاسنادات في هذه الامثلة اسناد الفعل الى المبتدا بطريق القصد والمسند اليه بهذا
الاسناد مقدم على الفعل كانت هذه الامثلة خارجة بقوله في الدرجة الاولى بخلاف نحو عرف زيد فان
المسند اليه في الدرجة الاولى فيه هو الفاعل والفعل مقدم عليه لكن يقرر ههنا اعتراض صعب الدفع وهو
ان قوله فان الفعل فيه يسند الى ما بعده من الضمير ابتداء الى آخره لا يصلح تعليلا للاحتراز عن الامثلة
المذكورة بقوله في الدرجة الاولى لانه انما يدل على اولية اسناد الفعل الى الضمير والمطلوب اولية اسناده
الى المبتدا فلا يكون لهذا الكلام معنى في هذا المقام اصلا وانما الصالح لذلك ما اورده في بحث التقوي فانه
الذي يدل على ان اسناد الفعل الى المبتدا في الدرجة الاولى هذا خلاصة ما اورده بعض مشايخنا في
شرح المفتاح وصرح بان نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف يفيد الثبوت دون التجدد والحدوث
ثم انه تصدى لمناظرته بعض الفضلاء وكتب في ذلك كلاما قليل الجدوى وهو ان الاسناد على قسمين
قسم يقتضيه الفاعل وهو على ضربين الاول الاسناد في الدرجة الاولى اي بلا واسطة شيء كاسناد الفعل
الى الضمير في نحو زيد قام والثاني الاسناد في الدرجة الثانية اي بواسطة شيء كاسناده الى المبتدا
بتوسط الضمير وقسم يقتضيه المبتدا فقوله صرفه المبتدا الى نفسه محمول على القسم الثاني وقوله صرفه ذلك
الضمير الى المبتدا ثانيا محمول على الضرب الثاني من القسم الاول لان الاسناد في الدرجة الثانية مما يقتضيه
الفاعل ولا تناقض هذا كلامه بعد التنقيح والتصحيح ولا يخفى ان هذا القول يحقق ثلث اسنادات
وانه ان اراد بالاسناد الذي يقتضيه المبتدا اسناد مجرد الفعل الى المبتدا فهو بعينه ما ذكره
الشارح وان اراد اسناد الجملة التي هي الخبر وانه مغاير لاسناد الفعل بواسطة الضمير فلا بد من
بيان كيفيته وجهة تقدمه على الاسناد بواسطة الضمير كما يشعر به قوله ثم اذا كان متضمنا للضمير
صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا فانه منشا الاشكال وقد اهمله ولا يتم المقصود بزيادة لفظ
القسمة والاقتضاء وتغيير الدرجة الاولى بما لا يكون بواسطة ومن العجائب انه لم يقدح في شيء من كلام الشارح
ولم يتنبه بما فيه من الغلط ولم يتعرض لتحقيق مقصد الشارح من هذا المقال ولم يره ولا طيف خيال ثم بالغ في
التشنيع على الشارح وكتب في آخر كلامه اللهم ارنا الاشياء كما هي ويدل على ذهابه في الباطل بما يتناهي
وكتب تحته قد استجيب دعاء كيف ايها الفاضل تلافيا لما كان عند المناظرة وتشفيا مما جرى عليه وانا
اقول في كلام الشيخ الشارح نظر من وجوه الاول ان لفظ المفتاح صريح في ان كون المسند جملة فعلية
في نحو زيد انطلق او ينطلق انما هو لافادة التجدد دون الثبوت وان نحو زيد عالم يفيد التجدد وان
نحو زيد في الدار يحتمل الثبوت والتجدد بحسب التقدير حاصل او حصل فالقول بان نحو جملة اسمية
تفيد الثبوت وهم بل انما يكون ذلك اذا لم يكن الخبر جملة فعلية والقول بافادة التجدد والثبوت معا
باعتبار الاسنادين مما لا يخفى بطلانه الثاني ان قول صاحب المفتاح وقوله في الدرجة الاولى
الى آخره كلام ظاهر في ان المراد بالاسناد في الدرجة الاولى انما هو اسناد الفعل الى الضمير لا الى

المبتدا كما زعم الثالث ان حمل قوله في بحث التقوى من فيه المبتدا الى الفعل على اسناد مجرد الفعل الى المبتدا
بعيد لان لا نم ان المبتدا لكونه مبتدا يستدعي غير اسناد الخبر لظهور ان تقاضيه انما هو مع الخبر لا غير و
ما يقال في نحو زيد قام ان الفعل مسند الى المبتدا فيحتسب انه مسند الى الضمير الذي هو عبارة عنه والفعل
كثيرا ما يلتبس الفعل مع ضميره المتصل حمل الرابع انه ان اراد بالاسناد النسبة المعنوية المخصوصة فليس في نحو انا
عرفت الا اسناد واحد هو نسبة العرفان الى المتكلم بالثبوت وان اراد به الوصف الذي به يجعل اهل اللغة
احد اللفظين مسندا اليه والاخر مسندا فظاهر ان الاسناد الى الضمير العايد الى الشي لا يقتضي الاسناد الى ذلك
الشي اصطلاحا كالمجرور في قولنا دخلت على زيد فقام وان الاسناد عندهم ليس الا بين المبتدا والخبر
ولو بعد العوامل او بين الفاعل وعامله فلا بد ههنا من زيادة اعتبار ما الخامس انه ان اراد بالاسناد
بواسطة الضمير اسناد الخبر الذي هو جملة فلا وجه لجعله التزاما مع انه المتفق على تحققه وجعل الاسناد مجرد الفعل
الى المبتدا قصدا مع ما فيه من الاستبعاد والاستبعاد وان اراد غيره فلا وجه للاقتصار على الثلثة اذ الاسانيد
ح اربعة الاول اسناد مجرد الفعل الى المبتدا الثاني اسناده الى الضمير الثالث اسناده بواسطة الضمير
الى المبتدا والرابع اسناد الجملة التي هي الخبر الى المبتدا وهذا مما لم يقل به احد ولم تلجي اليه ضرورة فان
قلت فقد ظهر مما ذكرت ان ليس مراد السكاكي بالاسناد في الدرجة الاولى اسناد مجرد الفعل الى المبتدا
وكلام الشيخ ايضا لا يخلو عن اعتراف بذلك وكلام المعارض غير واف بتمام المقصود فما رايك في تصحيح كلام
صاحب المفتاح وفي تحقيق احترازه عن نحو انا عرفت مع التصريح بانه مفيد للتجدد دون الثبوت قلت
اما الاول فوجهه ان الاسناد في الدرجة الاولى وفي الدرجة الثانية واحد بالذات متغاير بالاعتبار
لان ما اسند اليه الفعل ان اعتبر من حيث انه فاعل فالاسناد في الدرجة الاولى وان اعتبر من حيث
انه عبارة عن شي اخر والاسناد الى الضمير العايد الى شي اسناد الى ذلك الشي من جهة المعنى اذ لا تفاوت
الا في اللفظ فالاسناد في الدرجة الثانية لان هذا الاعتبار لا يكون الا بعد الاسناد الى الضمير وهذا
كما اذا قلنا في نحو دخلت على زيد فقام ان قام مسند الى زيد باعتبار اسناده الى ضميره فكلامه ههنا
صريح في تقدم الاعتبار الاول على الثاني وكلامه في بحث التقوى لا يدل الا على تاخير اعتبار الثاني
عن الاسناد الخبري الذي هو الجملة الى المبتدا لانه الذي يستدعيه المبتدا لكونه مبتدا وهو المراد بقوله
من فيه المبتدا الى الفعل وانما كان الاعتبار الثاني متاخرا عن هذا الاسناد لان هذا الاسناد مما يقتضيه
ذات المبتدا وبعد تحقق الخبر لا يتوقف على شي اخر بخلاف اعتبار الثاني فانه انما يكون بعد اعتبار
تضمن الخبر للضمير وكونه عايدا الى المبتدا ولا يخفى ان كون الخبر متضمنا للضمير او غير متضمن وصف له متاخر
عن ذاته فهذا الاعتبار قال ثم اذا كان متضمنا لضميره صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا يعني بعد
صرف المبتدا الخبر الى نفسه ان كان الخبر متضمنا للضمير المسند اليه لزم اسناد الفعل الى المبتدا مرة
ثانية بهذا الاعتبار فالمراد بقوله صرفه ذلك الضمير اليه ثانيا هو الاعتبار الثاني من اسناد الفعل الى الضمير

والمقدم عليه

والمتقدم عليه وعلى الاسناد بجملته هو الاعتبار الاول منه وح لم يستلزم كلامه التناقض ولم يقتض
الاسانيد الثلثة على الوجه المستبعد كما زعم واما الثاني فهو ان معنى كلامه انه اذا كان المراد بالجملة
افادة التجدد دون الثبوت يجعل المسند الواقع في تلك الجملة فعلا ويقدم ذلك الفعل البتة على ما
يسند اليه في الدرجة الاولى يعني الذي هو فاعله سواء وجد ههنا اسناد اخر كما في زيد عرف وقام ابوه
زيد على ان زيد مبتدا وقام ابوه خبر متقدم عليه او لم يوجد كما في عرف زيد فجميع هذه الصور
يفيد التجدد والحدوث ولا بد فيها من تقديم الفعل على ما يسند اليه في الكلام الدرجة الاولى واحترز
بقوله في الدرجة الاولى عن نحو زيد عرف يعني عن الاسناد الفعل بتوسط الضمير الى المبتدا فانه
في الدرجة الثانية ولا يشترط في افادة التجدد تقدم الفعل البتة الى هذا المسند اليه بل يجوز ان يتقدم
عليه كما في قام ابوه زيد ويجوز ان لا يتقدم كما في نحو زيد عرف مع حصول التجدد في الصورتين
بخلاف المسند اليه في الدرجة الاولى فانه لا بد من تقديم الفعل عليه والى ما ذكرناه اشار بقوله البتة
وهذا معنى الاحتراز عن نحو زيد عرف وانا عرفت وانت عرفت لا ما ذكره الشارح من انه احترز عنه
لانه لا يفيد التجدد ثم امر بتنبيه كثير مما ذكر في هذا الباب يعني باب المسند والذي قبله يعني باب المسند اليه
غير مختص بهما كالذكر والحذف وغيرهما من التعريف والتنكير والتقديم والتاخير والاطلاق و
التقييد وغير ذلك مما سبق والفطن اذا اتقن اعتبار ذلك فيهما اي في البابين لا يخفى عليه
اعتباره في غيرهما من المفاعيل والملحقات بها والمضاف اليه وانما قال كثير مما ذكر لان بعضها
مختص بالبابين كضمير الفصل فانه مختص بالبابين المسند والمسند اليه وككون المسند فعلا فانه مختص
بالمسند لان كل فعل مسند دائما فلا يصح ان يكون غير المسند فعلا نعم يصح ان يكون جملة فعلية
واما ما يقال من انه اشارة الى ان جميع ما لا يجري في غير البابين كالتعريف في الحال والتمييز و
كالتقديم في المضاف اليه فليس بشي لان قولنا جميع ما ذكر في البابين غير مختص بهما لا يقتضي جريان
شي من المذكورات في كل واحد من ابواب غير البابين فضلا عن جريان كل منها فيه اذ يكفي لعدم الاختصاص
بالبابين ثبوته في واحد من ابواب غيرهما الباب الثامن في احوال متعلقات الفعل قد سبقت اشارة اجمالية الى
ان متعلقات الفعل قد يجري فيها كثير من الاحوال المذكورة في البابين لكنه اراد ان يشير الى
تفصيل بعض منها لاختصاصها بنوع غموض ومزيد دقة فوضع هذا الباب واراد بالاحوال بعضها كحذف
المفعول وتقديمه على الفعل وتقديم بعض المعمولات على بعض ثم مهد لهذا مقدمة فقال الفعل
مع المفعول كالفعل مع الفاعل في ان الغرض من ذكره معه اي ذكر كل من الفاعل والمفعول مع
الفعل او ذكر الفعل مع كل منهما افادة تلبسه اي تلبس الفعل بكل منهما لكنهما
يفترقان بان تلبسه بالفاعل من جهة وقوعه منه وتلبسه بالمفعول من جهة وقوعه عليه ومن هذا يعلم
ان المراد بالمفعول المفعول به لان ههنا تمهيد لحذفه وان كان ساير المفاعيل بل جميع المتعلقات

المستبع

الفعل مع

كذلك فان الغرض من ذكره مع الفعل افادة تلبسه به من جهات مختلفة كالوقوع فيه وله ومعه وغير ذلك لا افادة وقوعه مطلقا اي ليس الغرض من ذكره مع الفعل افادة وقوع الفعل وثبوته في نفسه من غير ارادة ان يعلم ممن وقع وعلى من وقع اذ لو كان الغرض ذلك لكان ذكر الفاعل والمفعول معه عبثا بل العبارة عنه حينئذ ان يقال وقع الضرب او وجد او ثبت او نحو ذلك من الالفاظ الدالة على مجرد وجود الفعل الا ترى انه اذا اريد تلبسه بمن وقع منه فقط ترك المفعول ولم يذكر معه واذا اريد تلبسه بمن وقع عليه فقط ترك الفاعل وبني الفعل للمفعول واسند اليه واذا لم يذكر المفعول به معه اي مع الفعل المسند الى فاعله فالغرض ان كان اثباته اي اثبات ذلك الفعل او نفيه عنه اي نفي الفعل عن فاعله مطلقا اي من غير اعتبار عموم في الفعل بان يراد جميع افراده او خصوص بان يراد بعضها ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فضلا عن عمومه او خصوصه نزل المتعدي ح منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول لان المقدر بواسطة دلالة القرينة كالمذكور في ان السامع يفهم منهما ان الغرض الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه فينتقض غرض المتكلم الا ترى انك اذا قلت هو يعطي الدنانير كان الغرض بيان جنس ما يتناوله الاعطاء لا بيان حال كونه معطيا ويكون كلاما مع من اثبت له اعطاء غير الدنانير لا مع من نفى ان يوجد منه اعطاء وهو اي هذا القسم الذي نزل منزلة اللازم ضربان لانه اما ان يجعل الفعل حال كونه مطلقا اي من غير اعتبار عموم او خصوص فيه ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول كناية عنه اي عن ذلك الفعل حال كونه متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة اولا يجعل كذلك الثاني كقوله تعالى قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون فان الغرض اثبات العلم لهم ونفيه عنهم من غير اعتبار عموم في افراده ولا خصوص ومن غير اعتبار تعلقه بمعلوم عام او خاص والمعنى لا يستوي من وجد له حقيقة العلم ومن لا توجد ومع هذا لم يجعل مطلق العلم كناية عن العلم بمعلوم مخصوص يدل عليه القرينة وانما قدم الثاني لانه باعتبار كثرة وقوعه اهتماما بحاله ذكر السكاكي في بحث افادة اللام الاستغراق انه اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا كقوله صلى الله عليه وآله وسلم المؤمن غر كريم والمنافق خب لئيم حمل المعرف باللام مفردا كان او جمعا على الاستغراق لعلة ايهام ان القصد الى فرد دون فرد آخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لاحد المتساويين على الآخر ثم ذكر في بحث حذف المفعول انه قد يكون القصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدي منزلة اللازم ذهابا نحو فلان يعطي الى معنى يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ايهاما للمبالغة بالطريق المذكور في افادة اللام الاستغراق فجعل المص قوله بالطريق المذكور اشارة الى قوله ثم اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا حمل المعرف باللام على الاستغراق واليه اشار بقوله ثم اي بعد كون الغرض ثبوت اصل الفعل وتنزيله منزلة اللازم من غير اعتبار كناية اذا كان المقام خطابيا يكتفى فيه بمجرد الظن لا استدلاليا يطلب فيه التحقيق اليقيني البرهاني افاد المقام الخطابي او الفعل المذكور

ذلك اي كون

ذلك اي كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا مع التعميم في افراد الفعل دفعا للتحكم اللازم من حمله على فرد دون فرد آخر وتحقيقه ان معنى فلان يعطي يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة فقصد بهذا الفعل معرف بلام الحقيقة فيجب ان يحمل في المقام الخطابي على استغراق الاعطاءات وشموله احترازا عن ترجيح احد المتساويين لا يقال ان افادة التعميم في افراد الفعل تنافي كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا لان معنى الاطلاق ان لا يعتبر عموم افراد الفعل او خصوصها ولا التعلق بمن وقع عليه فكيف يجتمعان لانا نقول لا نسلم المنافاة اذ لا يلزم من عدم كون الشيء معتبرا في الغرض والمقصود عدم كونه مفادا من الكلام وانما المنافي للتعميم هو اعتبار عدم العموم لا عدم اعتبار العموم والفرق واضح ثم المذكور في شرح المفتاح ان قوله بالطريق المذكور اشارة الى ما ذكره في آخر بحث الاستغراق من ان نحو حاتم الجواد يفيد الانحصار مبالغة بتنزيل جود غير حاتم منزلة العدم لان معنى قولنا فلان يعطي هو لا غيره يوجد حقيقة الاعطاء لا غيرها وهذا لعمري قريبة ما فهما ربما لان ما ذكر من الحصر مما لم يشهد به نقل ولا عقل نعم اذا حمل على التعميم افاد انه يوجد كل اعطاء فيلزم ان لا يكون غيره يوجد الاعطاء اما انه لا يوجد الا الاعطاء فما لم يسعه هذه العبارة والظاهر ما ذكره المص وتحقيقه ما ذكرنا فليحفظ عليه فان هذا المقام مما وقع فيه لبعضهم خبط عظيم والاول وهو ان يجعل الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص كقول البحتري في المعتز بالله تعريضا بالمستعين بالله شجو حساده وغيظ عداه ان يرى مبصر ويسمع واع اي ان يكون ذو رؤية وذو سمع فيدرك بالبصر محاسنه وبالسمع اخباره الظاهرة الدالة على استحقاقه الامامة دون غيره فلا يجدوا الى منازعته الامامة سبيلا فالحاصل انه نزّل يرى ويسمع منزلة اللازم اي يصدر منه الرؤية والسماع من غير تعلق بمفعول مخصوص ثم جعلهما كنايتين عن الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص هو محاسنه واخباره بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية اثاره ومحاسنه وكذا بين مطلق السماع وسماع اخباره دلالة على ان اثاره واخباره بلغت من الكثرة والاشتهار الى حيث يمتنع خفاؤها فيبصرها كل راء ويسمعها كل واع بل لا يبصر الرائي الا اثاره ولا يسمع الواعي الا اخباره فذكر الملزوم واراد اللازم على ما هو طريق الكناية ولا يخفى انه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول وتقديره لما في التغافل عن ذكره والاعراض عنه من الايذان بان فضائله يكفي فيها ان يكون ذو بصر وذو سمع حتى يعلم انه المتفرد بالفضائل والآثار وان لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله اثباته لفاعله او نفيه عنه مطلقا بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور وجب التقدير بحسب القرائن الدالة على تعيين المفعول ان عاما فعام وان خاصا فخاص وانما قلنا بل قصد تعلقه بمفعول لانه لو لم يقصد الا اثباته او نفيه مطلقا بان قصد اثباته او نفيه باعتبار خصوص افراد الفعل او عمومها من غير اعتبار

التعلق بمفعول لحسن تقدير المفعول بل يجب لفوات المقصود كما اذا قلنا فلان يعطي في سنة مرة
او مرتين اي يفعل اعطاء ما من غير تعيين المفعول وفلان يعطي مع قصدنا انه يفعل كل اعطاء من غير
تعيين للمفعول فالفرق بين تعميم افراد الفعل وتعميم المفعول ظاهر وهما وان فرض تلازمهما في الوجود
فلا تلازم بينهما في الاعتبار والقصد ثم الحذف اي حذف المفعول من اللفظ بعد قابلية المقام على وجود
القرينة اما للبيان بعد الابهام كما في فعل المشية والارادة ونحوهما اذا وقع شرطا فان الجواب يدل
عليه ويبينه ما لم يكن تعلقه اي تعلق فعل المشية بالمفعول غريبا نحو ولو شاء لهديكم اجمعين
اي لو شاء هدايتكم لهديكم اجمعين فانه متى قيل لو شاء علم السامع ان هناك شيئا علقت المشية عليه
لكنه مبهم عنده فاذا جيء بجواب الشرط صار مبينا وهذا اوقع في النفس بخلاف نحو قول الخريمي يرثي ابنه
ويصف نفسه بشدة الحزن والصبر عليه فلو شئت ان ابكي دما لبكيته عليه ولكن ساحة الصبر اوسع و
اعددته ذخرا لكل ملمة وسهم المنايا بالذخائر مولع فان تعلق فعل المشية ببكاء الدم غريب فلا بد
من ذكر المفعول ليتقرر في نفس السامع ويأنس السامع به واما قوله اي قول ابي الحسن علي بن احمد الجوهري
فلم يبق مني الشوق غير تفكري فلو شئت ان ابكي بكيت تفكرا فليس منه اي مما ترك فيه حذف مفعول
المشية بناء على غرابة تعلقها به على ما سبق الى الوهم وذهب اليه صاحب الضرام من ان المراد لو شئت
ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا فلم يحذف منه مفعول المشية ولم يقل لو شئت بكيت تفكرا لان تعلق المشية
ببكاء التفكر غريب كتعلقها ببكاء الدم فدفع المص هذا الوهم وصرح بانه ليس من هذا القبيل لان المراد
بالاول البكاء الحقيقي لا البكاء الفكري لانه لم يرد ان يقول لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت
تفكرا بل اراد ان يقول افناني النحول فلم يبق مني غير خواطر تجول في حتى لو شئت البكاء فمريت
جفوني وعصرت عيني ليسيل منها دمع لم اجده وخرج منها بدل الدمع التفكر فالبكاء الذي اراد
ايقاع المشية عليه بكاء مطلق مبهم غير معدى الى التفكر البتة والبكاء الثاني مقيد معدى الى التفكر فلا
يصلح تفسيرا للاول وبيانا له كما اذا قلت لو شئت ان تعطي درهما اعطيت درهمين كذا في دلائل
الاعجاز وغاية الشيخ من سوء التأمل وقلة التدبر في هذا المقام ما قيل ان الكلام في مفعول ابكي
والمراد ان البيت ليس من قبيل ما يحذف فيه المفعول للبيان بعد الابهام بل لغرض آخر لايق و
يحتمل ان يريد اني ضعفت ونحلت بحيث لم يبق في مادة الدمع فصرت بحيث اقدر على بكاء التفكر
والمعنى لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا على انه من باب التنازع مثل ضربت واكرمت زيدا
فيكون من قبيل لو شئت ان ابكي دما لبكيته لانا نقول ترتب هذا الكلام على قوله ولم يبق مني
الشوق غير تفكر يدل على فساد هذا الاحتمال لان بكاء التفكر ليس الا الاسف والكمد والقدرة
عليه لا يتوقف على ان لا يبقى فيه شوق غير التفكر بخلاف عدم القدرة على البكاء الحقيقي بحيث
يحصل منه بدل الدمع التفكر فانه مما يتوقف على ان لا يبقى فيه غير التفكر فيحسن ترتب النظم

فليتامل

فليتامل ومما يحذف فيه المفعول بالواسطة للبيان بعد الابهام قولك امرته فقام اي امرته بالقيام
قال الله تعالى امرنا مترفيها ففسقوا اي امرناهم بالفسق وهو مجاز عن تمكينهم واقدارهم واما عطف
على قوله اما للبيان لدفع توهم ارادة غير المراد ابتداء متعلق بقوله توهم كقوله اي البحتري وكم
ذدت اي دفعت عني من تحامل حادث يقال تحامل فلان علي اذا لم يعدل وكم خبرية
ضربة مميزها قوله من تحامل حادث واذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان
بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك الفعل نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وكم اهلكنا من قرية
ومحله ههنا النصب على المفعولية وسورة ايام اي شدتها وصولتها حززن اي قطعن اللحم
الى العظم فحذف المفعول اعني اللحم اذ لو ذكر اللحم لربما توهم قبل ذكر ما بعده اي ما بعد اللحم وهو قوله الى العظم
ان الحز لم ينته الى العظم بل كان في بعض اللحم فترك ذكر اللحم ليدفع من السامع هذا الوهم ويصور في نفسه
من اول الامر ان الحز مضى في اللحم حتى لم يرده الا العظم واما لانه اريد ذكره اي ذكر المفعول ثانيا على وجه
يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه اي لفظ المفعول اظهارا لكمال العناية بوقوعه عليه اي وقوع
الفعل على المفعول حتى لا يرضى بان يوقعه على ضميره وان كان كناية عنه كقوله اي قول البحتري قد طلبنا
فلم نجد لك في السودد والمجد والمكارم مثلا اي قد طلبنا لك مثلا فحذف المفعول من اللفظ اذ لو ذكره
لكان المناسب في قوله لم نجد الاتيان بالضمير اي فلم نجده وفيه تفويت للغرض وهو ايقاع نفي الوجدان
على صريح لفظ المثل لكمال العناية بعدم وجدان المثل له ولاجل هذا المعنى بعينه عكس ذو الرمة في قوله
ولم امدح لارضيه بشعري لئيما ان يكون اصاب مالا فانه اعمل الفعل الاول في صريح لفظ اللئيم والثاني
في ضميره لان الغرض ايقاع نفي المدح على اللئيم صريحا لكمال العناية بذلك بخلاف الارضاء ويجوز ان
يكون السبب اي سبب حذف المفعول في بيت البحتري ترك مواجهة الممدوح بطلب مثل له قصدا الى المبالغة
في التأدب معه لان طلب المثل صريحا يدل على تجويزه بناء على ان العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده و
ايضا في هذا الحذف بيان بعد الابهام واما للتعميم في المفعول مع الاختصار كقولك قد كان منك ما
يؤلم اي كل احد بقرينة ان المقام مقام المبالغة وهذا التعميم وان امكن ان يستفاد من ذكر المفعول
بصيغة العموم لكنه يفوت الاختصار وعليه اي على حذف المفعول للتعميم والاختصار نحو قوله تعالى والله
يدعو الى دار السلام اي يدعو العباد كلهم لان الدعوة الى الجنة تعم الناس كلهم لكن الهداية الى الطريق
المستقيم الموصل اليها تخص لمن يشاء ويهدي من يشاء الى صراط مستقيم فالمثال الاول يفيد العموم
مبالغة والثاني تحقيقا وهما وان احتملا ان يجعلا من قبيل ما نزل منزلة اللازم لكن التامل الذوقي
يشهد بان القصد في هذا المقام الى تعميم المفعول فان الحكم على امثال هذه المعاني مما يتعلق بقصد
المتكلم ومناسبة المقام ولذا جعل صاحب المفتاح نحو فلان يعطي محتملا للتنزيل منزلة اللازم و
للقصد الى تعميم المفعول ومما يحتمل الحذف للعموم في غير المفعول به قوله تعالى واياك نستعين اي

على كل امر يستعان فيه ويحتمل ان يراد على اداء العبادة ليلايم الكلام وههنا بحث وهو ان ما جعل
لحذف فيه للتعميم والاختصار انما هو من قبيل ما يجب فيه تقدير المفعول بحسب القراين وح فان دلت
القرينة على ان المقدر يجب ان يكون عاما فالتعميم من عموم المقدر سواء ذكر او حذف والا فلا دلالة
على التعميم فالظاهر ان العموم فيما ذكر انما هو من دلالة القرينة على ان المقدر عام والحذف انما هو لمجرد
الاختصار كما ذكره فيما يليه وهو قوله واما لمجرد الاختصار وقد وقع في بعض النسخ عند قيام قرينة
وهو تذكرة لما سبق في قوله بحسب القراين ولا حاجة اليه وما يقال ان المعنى عند قيام قرينة دالة على ان
الحذف لمجرد الاختصار ليس بسديد لان هذا جار في ساير الاقسام ولا وجه للتخصيص بمجرد الاختصار
نحو صغيت اليه اي اذني وعليه قوله تعالى ارني انظر اليك اي ذاتك وقد عرضت هذا البحث على بعضهم
فقال اذا ذكر المفعول كما يتوهم احد يكون الاعتماد على اللفظ من حيث الظاهر وظاهر اللفظ يوهم
الاستغراق الحقيقي وهو ليس بمقصود اما اذا حذف فيكون الاعتماد على العقل ظاهرا فلا يتوهم الا ما يجوز
ولا يوهم خلاف المقصود فصح ان الحذف للتعميم الذي لا يوهم خلاف المقصود مع الاختصار اذ لو ترك
الاختصار لا يمكن ان يق لا يتوهم احد لمن يجوز العقل والعرف ايلامه اياه فقلت اولا التقييد التعميم
بالذي لا يوهم خلاف المقصود مما لا دلالة للفظ الكتاب عليه ثانيا ان الحذف ح انما يكون لدفع
الايهام والتعميم مستفاد من عموم المقدر ولو سلم فترك التعرض لما له مزيد اختصاص بالحذف
اعني دفع الايهام والتعرض لما ليس كذلك اعني التعميم غير مناسب وعندنا ان هذا المستقيم
في نحو قوله تعالى والله يدعو الى دار السلام مما قصد فيه التعميم والاستغراق حقيقة اذ الذكر لا يوهم
خلاف المقصود بل يحقق المقصود على ما ذكرته فلا وجه للحذف سوى مجرد الاختصار ومن الحذف
لمجرد الاختصار قوله تعالى قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن على ان الدعاء بمعنى التسمية التي يتعدى الى
مفعولين اي سموه الله او سموه الرحمن ايا ما تسموه فله الاسماء الحسنى اذ لو كان الدعاء
بمعنى النداء المتعدي الى مفعول واحد لزم الشرك ان كان مسمى الله غير مسمى الرحمن ولزم عطف الشيء
على نفسه ان كان عينه ومنع العطف وان صح بالواو باعتبار الصفات كقوله الى الملك القرم
وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم لكنه لا يصح باو لانها لاحد الشيئين المتغايرين ولان
التخيير انما يكون بين الشيئين وايضا لا يصح قوله ايا ما تدعوا لان ايا انما يكون لواحد من اثنين
او جماعة واما قوله تعالى ولما ورد ماء مدين وجد عليه امة من الناس يسقون ووجد من دونهم
امرأتين تذودان فذهب الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف الى ان حذف المفعول فيه للقصد
الى نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم اي يصدر منهم السقي ومنهما الذود واما المسقي والمذود ابل
او غنم فخارج عن المقصود بل يوهم خلافه اذ لو قيل او قدر يسقون ابلهم وتذودان غنمهما لتوهم
ان الترحم عليهما ليس من جهة انهما على الذود والناس على السقي بل من جهة ان مذودهما غنم

وسقيهم

ومسقيهم ابل الا ترى انك اذا قلت ما لك تمنع اخاك كنت منكر المنع لا من حيث هو منع بل من
حيث هو منع الاخ وذهب صاحب المفتاح الى انه لمجرد الاختصار والمراد يسقون مواشيهم وتذودان
غنمهما وكذا ساير الافعال المذكورة في هذه الآية وهذا اقرب الى التحقيق لان الترحم ليس من صدور الذود
عنهما وصدور السقي من الناس بل من جهة ذودهما غنمهما وسقي الناس مواشيهم حتى لو كانتا تذودان غير
غنمهما وكان الناس يسقون غير مواشيهم بل غنمهما لم يصح الترحم فليتامل فان فيه دقة اعتبرها صاحب
المفتاح بعد التامل في كلام الشيخين وغفل عنها الجمهور فاستحسنوا كلاميهما واما للرعاية على الفاصلة
نحو قوله تعالى والضحى والليل اذا سجى ما ودعك ربك وما قلى اي ما قلاك فحذف المفعول لان فواصل الاي
على الالف واما لاستهجان ... ان يجمع في مثال واحد عدة من الاغراض المذكورة ولذا ذكر صاحب الكشاف
ههنا انه اختصار لفظي لظهور المحذوف مثل والذاكرين الله كثيرا والذاكرات اي والذاكراته واما لاستهجان
ذكره اي ذكر المفعول كقول عائشة ما رايت منه اي من النبي صلعم ولا راى مني اي العورة واما لنكتة
اخرى كاخفائه او التمكن من انكاره ان مست اليه حاجة او تعينه او ادعاء تعينه او نحو ذلك قال الله
تعالى لينذر باسا شديدا اي لينذر الذين كفروا فحذف لتعينه ولان الغرض هو ذكر المنذر به
تقديم مفعوله اي مفعول الفعل ونحوه اي نحو المفعول من الجار والمجرور والظرف والحال ونحو ذلك
عليه اي على الفعل لرد الخطا في التعيين كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت انسانا وانه غير
زيد فانه مصيب في اعتقاد وقوع عرفانك على انسان مخطئ انه غير زيد وتقول لتاكيده اي تاكيد
هذا الرد زيدا عرفت لا غيره وقد يكون ايضا لرد الخطا في الاشتراك كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد
انك عرفت زيدا او عمروا وغيرهما وتقول في تاكيده زيدا عرفت وحده وكان على المص ان يذكره
بل كان الاحسن ان يق بدل قوله لرد الخطا في لافادة التخصيص ليدخل فيه القصر بانواعه الثلاثة و
نحو قولك زيدا اكرم وعمروا لا تكرم في الامر والنهي فان اعتبار رد الخطا فيه لا يخلو عن تمحل ولذلك
اي ولان التقديم لرد الخطا في تعيين المفعول مع الاصابة في اعتقاد وقوع الفعل على مفعول ما
لا يقال ما زيدا ضربت ولا غيره ولا ما زيدا ضربت ولكن اكرمته اما الاول فلان التقديم
يفيد وقوع الضرب على احد غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص وقولك ولا غيره صريح في نفيه فيتناقضان
... قرينة على ان التقديم ليس للتخصيص يصح ان يقال ما زيدا ضربته ولا غيره كما ذكر فيما ان قلت هذا
ولا غيري وكذا يصح ان يق زيدا ضربته وعمروا اذا لم يكن التقديم للاختصاص بخلاف ما اذا كان له واما الثاني
فلان مبنى الكلام ليس على ان الخطا في الضرب فترده الى الصواب في الاكرام وانما الخطا في المضروب
حين اعتقد انه زيد فرده الى الصواب ان يق ما زيدا ضربت لكن عمروا واما نحو زيدا عرفته فتاكيد
ان قدر الفعل المحذوف المفسر بالفعل المذكور قبل المنصوب نحو عرفت زيدا عرفته والا اي وان لم
يقدر المفسر قبل المنصوب بل بعده نحو زيدا عرفت عرفته فتخصيص لان التقديم على المحذوف كالتقديم

على المذكور كما في بسم الله فنحو زيدا عرفت يحتمل التخصيص ومجرد التأكيد لكن اذا قامت قرينة على ان الفعل
مقدر بعد المنصوب فهو ابلغ في الاختصاص من قولنا زيدا عرفت لما فيه من التكرير المفيد للتأكيد ومعلوم
ان ليس القصر والتخصيص الا تأكيدا على تأكيد فيتقوى بازدياد التأكيد لا محالة وهذا معنى قول صاحب
الكشاف في قوله سبحانه وتعالى واياي فارهبون انه من باب زيدا رهبته وهو اوكد في افادة الاختصاص من اياك
نعبد وقد صرح في المفتاح بان الفاء للعطف على المحذوف والتقدير اياي ارهبوا فارهبون ويحقق المغايرة
بان في المعطوف عليه الاختصاص دون المعطوف ولم يعتبر فيه تخصيص لان الغرض منه مجرد تفسير الفعل
لا بيان كيفية تعلقه بالمفعول واما قوله تعالى ان ارضي واسعة فاياي فاعبدون فهو على تقدير فاياي
فاعبدوا فاعبدون والفاء في فاعبدون جواب شرط محذوف لان المعنى ان ارضي واسعة فان
لم تخلصوا العبادة لي في ارض فاخلصوها لي في غيرها ثم حذف الشرط وعوض من حذفه تقديم المفعول مع
افادته الاختصاص كذا في الكشاف وفي جعله الفاء في فاعبدون جزاء الشرط تسامح بناء على انه تفسير لما
هو الجزاء اعني فاعبدوا فكانه هو واما الفاء الثالثة فاياي ولعلها كانت في الشرط المحذوف والتقدير
تنبيها على سببية الاولى اي اذا كان ارضي واسعة فان لم تخلصوا الا آخر والثانية جزاء الشرط او للتأكيد
تكرير لها او عاطفة كما في المفتاح وقد وقع في بعض النسخ واما نحو وحده بناهم فلا يفيد الا
التخصيص وذلك لامتناع تقدير الفعل مقدما نحو اما ثمود فهديناهم لامتناع ان يلي اما فعل ولا تحقيق المقام
ان قولنا اما زيد فقائم اصله مهما يكن من شيء فزيد قائم بمعنى انه ان يقع في الدنيا شيء يقع معه قيام زيد فهذا جزم بوقوع
قيام زيد ولزومه له لانه جعل لازما لوقوع شيء في الدنيا وما دامت الدنيا باقية فانه يقع فيها شيء فحذف الملزوم اعني الشرط
شيء يكن من شيء واقيم مقامه ملزوم القيام وهو زيد وبقي الفاء المؤذنة بان ما بعدها لازم لما قبلها ليحصل الغرض اعني لزوم
القيام لزيد الا فلبس ذلك موضع الفاء ولا موقع صدر الجزاء فحصل التحقيق واقامته للملزوم في قصد المتكلم اعني زيدا مقام
الملزوم في كلامهم اعني الشرط وحصل من قيام جزء من الجزاء مقام الشرط ما هو المقصود اعني ان التجزئ فالتزم
فيه بين ان يستقل لشيء آخر وحصل ايضا تقاء الفاء متوسطة في الكلام كما هو حقها اذ لا يقع الفاء التي هي في
ابتداء الكلام ولذا يقدم على الفاء على من اجزاء الجزاء المفعول من والظرف وغير ذلك من المعمولات ما القصد لزوم
ما بعد الفاء له ولا يستنكر عمل ما بعد الفاء فيما قبله وان امتنع في غير هذا الموضع لان التقديم لاجل هذا الغرض
المهمة يجوز تفصيلها الفاء المانع ويظهر لك من هذا التحقيق ان مثل هذا التقديم ليس للتخصيص لظهور ان ليس الغرض اثبات
ثمود دون غيرها ورد على من زعم الاشتراك والانفراد في الهداية بل الغرض اثبات اصل الهداية لهم ثم الاخبار
عن سوء صنيعهم الا ترى انه اذا جاءك زيد وعمرو ثم سألك سائل ما فعلت بهما تقول اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته
وليس في هذا حصر وتخصيص البتة بل عارفا بثبوت اصل الاكرام والاهانة وكذا الحال في نحو قولك زيدا عرفت فانك ان
قلته لمن يعتقد انك عرفت انسانا وانه غير زيد وكذا سائر المعمولات نحو يوم الجمعة سرت وفي المسجد صليت وتاديبا ضربته
وماشيا حججت والتخصيص لازم للتقديم غالبا يعني ان التخصيص لا ينفك في غالب الامر عن تقديم ما حقه التأخير يعني انه لازم
للتقديم

السببية

للتقديم لزوما جزئيا اكثريا كما يقال تحرك فك الاسفل لازم للمضغ غالبا اي بخلاف التمساح وقوله غالبا
اشارة الى ان التقديم قد يكون لا للتخصيص بل لمجرد الاهتمام او التبرك او الاستلذاذ او موافقة
كلام السامع او ضرورة الشعر او رعاية السجع او الفاصلة او ما اشبه ذلك قال الله تعالى وما ظلمناهم
ولكن كانوا انفسهم يظلمون وقال تعالى خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا
فاسلكوه وقال تعالى وان عليكم لحافظين وقال تعالى الى ربها ناظرة وقال تعالى فاما اليتيم فلا تقهر واما
السائل فلا تنهر واما بنعمة ربك فحدث الى غير ذلك من المواضع مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص لنبو
المقام عنه على ما صرح به ابن الاثير في المثل السائر حيث ذكر ان التقديم في اياك نعبد واياك نستعين
لمراعاة حسن النظم السجعي الذي هو على حرف النون لا للاختصاص على ما قاله الزمخشري واشار اليه المص
بقوله ولهذا يقال في اياك نعبد واياك نستعين معناه نخصك بالعبادة والاستعانة وفي لالى الله
تحشرون معناه اليه تحشرون لا الى غيره واستشهد بما ذكره ائمة التفسير في مثالين احدهما بلا واسطة
مثل زيدا عرفت والثاني بواسطة مثل بزيد مررت مع ان الذوق الصحيح ايضا يقتضي ذلك وبهذا يسقط
ما ذكره ابن الحاجب من ان التقديم في نحو الله احمد واياك نعبد للاهتمام ولا دليل على كونه للحصر لان
الذوق وقول ائمة التفسير دليلان عليه والاهتمام ايضا حاصل لانه لا ينافي الاختصاص واليه اشار بقوله و
يفيد التقديم في الجميع وراء التخصيص اي بعده اهتماما بالمقدم لانهم يقدمون الذي شانه اهم وهم ببيانه
اعنى قال الشيخ في دلائل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية و
الاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي
ان يقال انه قدم للعناية ولكونه اهم من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية وبم كان اهم ومن
الخطاء ايضا ان يجعل التقديم مفيدا في كلام فائدة وغير مفيد في آخر بان يقال انه توسعة على الشاعر
والكاتب في القوافي والاسجاع اذ من البعيد ان يكون في النظم ما يدل تارة ولا يدل اخرى هذا كلامه
وفيه نظر ولهذا يقدر اي المحذوف في بسم الله مؤخرا نحو بسم الله افعل كذا ليفيد مع الاختصاص
الاهتمام واورد اقرأ باسم ربك فانه قدم فيه الفعل فلو كان التقديم مفيدا للاختصاص والاهتمام
لوجب ان يؤخر الفعل ويقدم باسم ربك لان كلام الله سبحانه وتعالى احق برعاية ما يجب رعايته واجيب
بان الاهم فيه القراءة لانها اول سورة نزلت فكان الامر بالقراءة اهم كذا في الكشاف وبانه اي
باسم ربك متعلق باقرأ الثاني اي هو مفعول اقرأ الذي بعده ومعنى الاول اوجد القراءة من غير اعتبار
تعديته الى مقروء به كما يقال فلان يعطي اي يوجد الاعطاء من غير اعتبار تعلقه الى المعطى كذا في المفتاح
وهو مبني على ان تعلق باسم ربك باقرأ الثاني تعلق المفعولية ودخول الباء عليه للدلالة على التكرير والدوام
كما في قولك اخذت الخطام واخذت بالخطام والاحسن ان اقرأ الاول والثاني كلاهما منزلان
منزلة اللازم اي افعل القراءة واوجدها والمفعول محذوف في كليهما اي اقرأ القرآن والباء للاستعانة

المفعول

التقديم

او الملابسة اي مستعينا باسم ربك او متبركا او مبتدئا به ولا يبعد على المذهب الصحيح وهو كون التسمية
من السورة ان يجعل باسم ربك متعلقا باقرا الثاني ويكون متعلق الاول قوله بسم الله وتقديم بعض
معمولاته اي معمولات الفعل على بعض لان اصله اي اصل ذلك البعض التقديم على البعض الاخر ولا
مقتضي للعدول عنه اي عن ذلك الاصل كالفاعل في نحو ضرب زيد عمروا فان اصله التقديم على المفعول
لانه عمدة يفتقر اليه الكلام والمفعول فضلة يستغني عنه فيه والعمدة احق بالتقديم ولانه كالجزء
من الفعل فينبغي ان لا يفصل بينهما شيء والمفعول الاول في نحو اعطيت زيدا درهما فان اصله التقديم
على المفعول الثاني لما فيه من معنى الفاعلية وهو انه عاط اي آخذ للعطاء واما ترتيب المفاعيل فقيل
الاصل تقديم المفعول المطلق ثم المفعول به بلا واسطة حرف الجر ثم الذي بالواسطة ثم المفعول فيه الزمان
ثم المكان ثم المفعول له ثم المفعول معه والاصل ان يذكر الحال عقيب ذي الحال والتابع عقيب
المتبوع غير فاصل وعند اجتماع التوابع الاصل تقديم النعت ثم التاكيد ثم البدل والبيان او لان
ذكره اي ذكر ذلك البعض الذي يقدم اهم قد جعل الاهمية ههنا قسيما لكون الاصل التقديم وجعلها
في المسند اليه شاملا له ولغيره من الامور المقتضية لتقديم المسند اليه وكلام المفتاح ههنا موافق
لما ذكر في المسند اليه فمراد المصنف بالاهمية العارضة بحسب اعتناء المتكلم او السامع بشانه واهتمامه بحاله
لغرض من الاغراض كقولك قتل الخارجي فلان بتقديم المفعول لان المقصود الاهم قتل الخارجي ليتخلص
الناس من شره وكقولك قتل زيد رجلا اذا كان زيد ممن لا يقدر ان يقتل احدا فالغرض الاهم
الاخبار بانه صدر القتل منه مع ان الاصل تقديم الفاعل او لان في التاخير اخلالا ببيان المعنى المراد
نحو وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه فانه لو اخر من آل فرعون عن قوله يكتم ايمانه لتوهم انه
صلة يكتم فلم يفهم انه اي ذلك الرجل منهم اي من آل فرعون يعني انه ذكر لرجل ثلثة اوصاف و
السبب في تقديم الاول انه مؤمن ظاهر لانه اشرف الاوصاف واما الثاني فسبب تقديمه على الثالث
ان لا يتوهم خلاف المقصود او لان في التاخير اخلالا بالتناسب كرعاية الفاصلة نحو فاوجس في نفسه
خيفة موسى بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لان الفواصل الاي على الالف وجعل السكاكي
التقديم للعناية مطلقا اي سواء كان من معمولات الفعل او غيرها قسمين احدهما ان يكون اصل
الكلام فيما قدم هو التقديم كتقديم المبتدا المعرف على الخبر وتقديم ذي الحال على الحال وتقديم
العامل على المعمول الى غير ذلك ثانيهما ان يكون العناية بتقديمه لكونه في نفسه نصب عينك
كتقديم المعمول على العامل في قولك وجه الحبيب اتمنى لمن قال ما الذي تتمنى وتقديم المفعول الثاني على
الاول في قوله سبحانه وتعالى وجعلوا لله شركاء الجن على انهما مفعولا جعلوا فان ذكر لله وذكر وجه
الحبيب اتم لكونه في نفسه نصب عينك واما لانه يعرض له امر يوجب كونه نصب عينك اذا توهمت
ان مخاطبك ملتفت اليه منتظر لذكره كقوله تعالى وجاء من اقصى المدينة رجل يسعى ه

بتقديم المجرور

بتقديم المجرور على الفاعل لاشتمال ما قبل الاية على سوء معاملة اصحاب القرية الرسل فكان المقام مقام
ان يتيقظ السامع لان يلم حديث بذكر القرية هل فيها خير ام كلها كذلك فهذا العارض جعل المجرور نصب
العين بخلاف قوله تعالى في سورة القصص وجاء رجل من اقصى المدينة فانه ليس فيه ذلك العارض وكما
اذا عرفت ان في التاخير ما لغاية الاخلال بالمقصود في قوله تعالى وقال الملا من قومه الذين كفروا وكذبوا
بلقاء الآخرة واترفناهم في الحيوة الدنيا بتقديم الجار اعني من قومه على الوصف اعني الذين كفروا اذ لو
تاخر لتوهم انه من صلة الدنيا لانها ههنا اسم تفضيل من الدنو وليست اسما والدنو يتعدى بمن ومثله
الاخلال بالفاصلة في قوله تعالى آمنا برب هرون وموسى بتقديم هرون مع ان موسى احق بالتقديم
واعترض عليه المصنف بوجوه احدها ان قوله تعالى وجعلوا لله شركاء مسوق للانكار التوبيخي فيمتنع ان يكون
تعلق جعلوا بلله منكرا الا باعتبار تعلقه بشركاء اذ لا ينكر ان يكون جعل ما متعلقا بالله ولذا تعلقه بشركاء
انما ينكر باعتبار تعلقه بلله فلا فرق بين تقديمه وتاخيره وقد علم بذلك ان كل فعل متعد الى مفعولين لم
يكن الاعتبار بذكر احدهما الا باعتبار تعلقه بالآخر اذا قدم احدهما على الآخر لم يصح تعليل تقديمه بالعناية
والجواب انه ليس في كلامه ما يدل على ان المنكر تعلق جعلوا بلله من حيث نسبة تعلقه بشركاء بل كلامه
ان المنكر تعلقه بهما لكن العناية بالله اتم وايراده في الذكر اهم لكونه في نفسه نصب عين المؤمن والكفي
انه لا يرد على هذا ما ذكره وثانيها انه جعل التقديم للاحتراز عن الاخلال بالمقصود او لرعاية الفاصلة
من القسم الثاني وليس منه وجوابه المنع فان الاحتراز المذكور امر عارض اوجب للمقدم ان يكون
نصب العين وثالثها ان تعلق من قومه بالدنيا على تقدير تاخيره وان كان صحيحا من جهة اللفظ نظرا
على ان الدنيا وصف والدنو يتعدى بمن لكنه غير معقول من جهة المعنى اذ لا معنى لقولنا اترفنا الكفرة
ونعمناهم في الحيوة التي دنت من قوم نوح اللهم الا على وجه بعيد مثل ان يراد دنت من حيوة قوم نوح الى
حيوتهم كانت قريبة بحيوتهم شبيهة بها وهذا الاعتراض وان كانت مناقشة في المثال لكنه حق واعترض بعضهم
بانه جعل التقديم ومن يجيب على التمني من باب تقديم المعمولات بعضها على بعض وليس كذلك وجوابه
ما اشرنا اليه من انه قسم التقديم مطلقا بدليل انه اورد منه تقديم العامل على المعمول والمبتدا على الخبر
نعم قد وضع البحث لتقديم المعمولات بعضها على بعض لكنه عمم الحكم تعميما للفائدة وقد يجاب بانه بتنبيه
على ان تقديم بعض المعمولات على بعض قد يكون بحيث يمتنع الا بعد تقديمه على العامل فالمقصود
هنا تقديم المفعول على الفاعل وانما جاء التقديم على الفعل من جهة الضرورة لامتناع تقديم المفعول على
الفاعل المتصل من غير تقديمه على الفعل

الباب الخامس القصر

وهو في اللغة الحبس قال الله تعالى حور مقصورات في الخيام
اي محبوسات على بعولتهن وقصرت اللقحة على فرسي اذا جعلت در لبنها له لا لغيره وفي الاصطلاح تخصيص الشيء بالشيء بطريق معهود وهو حقيقي وغير
حقيقي لان التخصيص بالشيء اما ان يكون بحسب الحقيقة وفي نفس الامر بان لا يتجاوزه الى غيره اصلا
وهو الحقيقي او بحسب الاضافة والنسبة الى شيء آخر بان لا يتجاوزه الى ذلك الشيء وهو غير حقيقي بل اضافي

تخصيص بالمذكور ليس على الاطلاق بل بالاضافة الى معين آخر كقولك ما زيد الا قائم بمعنى انه لا يتجاوز القيام
الى القعود ونحوه لا بمعنى انه لا يتجاوزه الى صفة اخرى اصلا وانقسامه الى الحقيقي والاضافي بهذا المعنى لا ينافي
كون التخصيص مطلقا من قبيل الاضافات ولما لم يصرح صاحب المفتاح بتفسير الحقيقي وغير الحقيقي
لقلة جدواه توهم المصنف انه اهمل ذكر الحقيقي وليس كذلك لانه قال حاصل معنى القصر راجع الى تخصيص المو
صوف بوصف دون وصف ثان او بوصف مكان آخر وهذا التفسير شامل للحقيقي وغيره لان المراد
بقوله ثان وآخر ما يصدق عليه انه ثان او آخر اعم من ان يكون واحدا او اكثر الى ما لا نهاية له اذ لو اريد
الواحد لخرج عنه كثير من امثلة غير الحقيقي ايضا كقولك ما زيد الا كاتب لمن يعتقد انه كاتب وشاعر ومنجم وكقولك
ما شاعر الا زيد لمن يعتقد ان زيدا وعمرا وخالدا شعراء فليتأمل في هذا المقام فانه مما توهم اختصاص
التفسير بغير الحقيقي نعم قد اورد الامثلة في اثناء هذا التقسيم غير الحقيقي لكثرة الوقوع واحترازا عن شبهة
الكذب وكلام الشيخ في امثلة ظاهر في الحقيقي مثل زيد ثبت على الاخير ... ليس غير وليس الا ومثل
ما مررت الا بزيد وما ضربت زيدا الا عمرو وانما اتانا اذا قلت وقد اشار الى التقسيم ايضا حيث قال متى
ادخلت النفي على الوصف لم يتم ثبوته وقلت ما شاعر توجه النفي بحكم العقل الى ثبوته للمدعى له ان عاما
كقولك في الدنيا شاعر او في قبيلة كذا شعراء وان خاصا كقولك زيد وعمرو شاعران فتناول النفي
ثبوته لذلك فمتى قلت الا زيدا فادا القصر وكل منهما اي من الحقيقي وغير الحقيقي نوعان قصر الموصوف على
الصفة وقصر الصفة على الموصوف والفرق بينهما واضح فان الموصوف في الاول لا يمتنع ان يشاركه
غيره في الصفة لان معناه ان هذا الموصوف ليس له غير تلك الصفة لكن تلك الصفة يجوز ان تكون حاصلة لموصوف
آخر وفي الثاني يمتنع ان يشاركه لان معناه ان تلك الصفة ليست الا لذلك الموصوف فكيف يصح ان يكون
لغيره لكن يجوز ان يكون لذلك الموصوف صفات اخر والمراد بالصفة المعنوية اي معنى قائم بالغير لا النعت
النحوي الذي هو تابع يدل على ذات باعتبار معنى فيها غير شمول وبينهما عموم من وجه لتصادقهما على العلم في قولنا
اعجبني هذا العلم وصدق الصفة المعنوية بدون النعت على العلم في قولنا العلم حسن وصدقه بدونها على
الرجل في قولنا مررت بهذا الرجل وكذا بين النعت والصفة المعنوية التي فسرها بما دل على ذات باعتبار
معنى هو المقصود عموم من وجه لتصادقهما على عالم في جاءني رجل عالم وصدقها بدونه في قولنا
العالم مكرم وبالعكس في قولنا جاءني هذا الرجل ويجوز ان يكون المراد بالمعنوية ههنا هذا المعنى والاول
انسب واما نحو قولك ما هو الا زيد وما زيد الا اخوك وما الباب الا ساج ونحو ذلك مما وقع فيه الخبر جامدا
فمن قصر الموصوف على الصفة تقديرا اذ المعنى انه مقصور على الكون زيدا او اخاك او ساجا فليتأمل و
الاول اي قصر الموصوف على الصفة من الحقيقي نحو ما زيد الا كاتب اذا اريد انه لا يتصف بغيرها اي غير
الكتابة من الصفات وهو لا يكاد يوجد لتعذر الاحاطة بصفات الشيء اذ ما من متصور الا وله صفات
يتعذر احاطة المتكلم بها فكيف يصح منه قصره على صفة ونفي ما عداها بالكلية بل نقول ان هذا النوع من القصر مفض

الى المحال لان للصفة المنفية نقيضا البتة وهو ايضا من الصفات فاذا نفيت جميع الصفات لزم ارتفاع
النقيضين مثلا اذا قلت ما زيد الا كاتب على معنى انه لا يتصف بغيرها لزم ان لا يتصف بالشاعرية
ولا بعدمها وهو محال اللهم الا ان يراد الصفات الوجودية والثاني اي قصر الصفة على الموصوف من الحقيقي
كثير نحو ما في الدار الا زيد على معنى ان الكون في الدار مقصور على زيد ويجب ان يعلم ان الاقسام الثلثة اي
قصر الافراد والقلب والتعيين لا يجري في الحقيقي كما يشير اليه وقد يقصد به اي بالثاني المبالغة
لعدم الاعتداد بغير المذكور كما يقصد بقولنا ما في الدار الا زيد ان في الدار من عدا زيدا في حكم المعدوم
ويكون هذا قصرا حقيقيا ادعائيا لا قصرا غير حقيقي لفوات الشرط فالقصر على الصفة الحقيقي نوعان
احدهما الحقيقي تحقيقا والثاني الحقيقي مبالغة ولك ان تعتبر هذا في قصر الموصوف ايضا بناء على عدم
الاعتداد بباقي الصفات والفرق بين القصر الغير الحقيقي والقصر الحقيقي مبالغة وادعاء دقيق
فليتأمل والاول اي قصر الموصوف على الصفة من غير الحقيقي تخصيص امر بصفة دون صفة اخرى
او مكانها اي تخصيص امر بصفة مكان صفة اخرى والثاني اي قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقي
تخصيص صفة بامر دون امر آخر او مكانه ولفظة او للتنويع فلا تنافي التفسير وقوله دون اخرى
معناه متجاوزا عن صفة اخرى فان المخاطب اعتقد اشتراكه في صفتين والمتكلم يخصصه باحدهما ويتجاوز
عن الاخرى ومعنى دون في الاصل ادنى مكان من الشيء يقال هذا دون ذلك اذا كان احط منه
قليلا ثم استعير للتفاوت في الاحوال والرتب فقيل زيد دون عمرو في الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل
في كل تجاوز حد الى حد وتخطي حكم الى حكم ولقائل ان يقول ان قوله دون اخرى ودون آخر ان اريد
به دون صفة واحدة اخرى ودون امر واحد آخر فقد خرج عنه ما اذا اعتقد المخاطب اتصافه
باكثر من صفتين او ثبوت صفة لاكثر من امرين نحو قولنا ما زيد الا كاتب لمن اعتقده كاتبا وشاعرا ومنجما
وقولنا ما شاعر الا زيد لمن اعتقد اشتراك زيد وعمرو وبكر في الشاعرية ونحو ذلك وان اريد به اعم
من الواحد والاثنين والجمع فقد دخل القصر الحقيقي في هذا التفسير لانه تخصيص امر بصفة دون
سائر الصفات او تخصيص صفة بامر دون سائر الامور وكذا الكلام على قوله مكان اخرى ومكان
آخر فان قلت تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات يقتضي ان يعتقد المخاطب اتصافه بجميع
الصفات لان القصر يقتضي ان يعتقد المخاطب ثبوت ما نفاه المتكلم قطعا او احتمالا وهذا محال لا
يقع وكذا الكلام في البواقي قلت هذا الاقتضاء مختص بالقصر الغير الحقيقي الا ترى انهم اتفقوا على صحة
ما في الدار الا زيد قصرا حقيقيا مع انه ليس قولا لمن اعتقد ان جميع الناس في الدار ويمكن ان
يجاب عنه بان المراد هو الثاني وهذا المعنى مشترك بين الحقيقي وغير الحقيقي لكنه خصصه بغير الحقيقي لانه
ليس بصدد التعريف بل غرضه من هذا الكلام ان يفرع عليه التقسيم الى قصر الافراد والقلب والتعيين
وهذا التقسيم لا يجري في قصر الحقيقي اذ العاقل لا يعتقد اتصاف امر بجميع الصفات ولا انتفاء جميع الصفات

غير صفة واحدة ولا يتردد فيها بين ذلك وكذا اشتراك صفة بين جميع الامور فكل منهما اي فعلم من هذا الكلام ومن استعمال اللفظ اوفيه ان كل واحد من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف ضربان الاول تخصيص امر بصفة دون اخرى وتخصيص صفة بامر دون آخر والثاني تخصيص امر بصفة مكان اخرى وتخصيص صفة بامر مكان آخر والمخاطب بالاول من ضربي كل من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف من يعتقد الشركة اي شركة صفتين او اكثر في موصوف واحد في قصر الموصوف على الصفة وشركة موصوفين او اكثر في صفة واحدة في قصر الصفة على الموصوف حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا كاتب من يعتقد اتصافه بالكتابة والشعر وبقولنا ما كاتب الا زيد من يعتقد اشتراك زيد وعمرو في الكتابة ويسمى هذا القصر قصر افراد لقطع الشركة اي لقطعه الشركة المذكورة وبالثاني اي المخاطب بالثاني من ضربي كل وهو تخصيص امر بصفة مكان اخرى او تخصيص صفة بامر مكان اخر من يعتقد العكس اي عكس الحكم الذي اثبته المتكلم حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد اتصافه بالقعود دون القيام وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر عمرو دون زيد ويسمى هذا القصر قصر قلب لقلب حكم المخاطب او تساويا عنده الظاهر انه عطف على قوله يعتقد العكس ولفظ الايضاح صريح في ذلك اي المخاطب بالثاني اما من يعتقد العكس واما من تساوى عنده الامران اعني اتصافه بتلك الصفة واتصافه بغيرها في قصر الموصوف والاتصاف وعدمه بتلك الصفة في قصر الصفة حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد انه اما قائم او قاعد ولا يعرفه على التعيين وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر اما زيد او عمرو من غير ان يعلمه على التعيين ويسمى هذا القصر قصر تعيين لتعيينه ما هو غير متعين عند المخاطب فالحاصل ان التخصيص بشيء دون آخر قصر افراد والتخصيص بشيء مكان آخر ان اعتقد المخاطب فيه العكس قصر قلب وان تساويا عنده قصر تعيين وفيه نظر لانه اذا تساوى الامران عند المخاطب وعين المتكلم احدهما يكون هذا تخصيص امر بصفة دون اخرى لا تخصيص امر بصفة مكان اخرى لانه لم يثبت الصفة الاخرى حتى يثبت المتكلم تلك الصفة مكانها الا ترى انك اذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه بواحد من القيام والقعود على التساوي فقد خصصته بالقيام متجاوزا عن القعود ولم تخصصه بالقيام مكان القعود لان المخاطب لم يعتقد اتصافه بالقعود حتى توقع القيام مكانه وكذا الكلام في قصر الصفة ولهذا جعل صاحب المفتاح تخصيص الشيء دون آخر مشتركا بين قصر الافراد والقصر الذي سماه المصنف قصر تعيين وجعل تخصيصه به مكان آخر قصر قلب فقط فان قلت مراد المصنف بالاخرى احدى الصفتين وبالآخر احد الامرين فاذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه باحدى الصفتين فقد خصصت زيدا بالقيام مكان صفة الاخرى التي هي احدى الصفتين التي اعتقدها المخاطب وكذا في قصر الصفة قلت مقتضى قوله مكان اخرى ان يكون الصفة المذكورة ثابتة والاخرى منفية واذا اريد بالاخرى احدى الصفتين فهي صادقة على الصفة المذكورة لان

المخاطب لم يعتقد اتصافه باحدى الصفتين بشرط عدم التعيين لان تحققها محال بل اعتقد اتصافه باحدى الصفتين من غير علم بالتعيين وهذا صادق على كل واحد من الصفتين فلا يكون هذا تخصيصه بصفة مكان اخرى بل تخصيصه بصفة يصدق عليها بالاخرى فان قلت قوله مكان اخرى لا يقتضي ان يكون اعتقاد المخاطب نفي الصفة المذكورة واثبات الاخرى بل يكفي فيه تجويز نفيها واثبات اخرى وههنا كذلك لانه اذا تساوى الامران عنده فكما يجوز ان يكون الصفة الثابتة هي القيام فقد يجوز ان يكون هي القعود على التعيين فاذا قلت ما زيد الا قائم فقد خصصته بالقيام مكان الصفة الاخرى التي جوز ثبوتها على التعيين وهي القعود وهذا بخلاف قصر الافراد فانه اذا اعتقد اتصافه بالصفتين ولم يجوز انتفاء احديهما فلا يكون قولك ما زيد الا قائم تخصيصا لزيد بالقيام مكان القعود لان القيام في مكانه قلت بعد ارتكاب جميع ذلك فلا اشكال بحاله لان غاية هذا التكلف ان يتحقق في قصر التعيين تخصيص شيء بشيء مكان امر لكنه لا يقتضي ان يمتنع فيه تخصيص شيء بشيء دون آخر لان قولك ما زيد الا قائم لمن يتردد بين القيام والقعود تخصيص له بالقيام دون القعود وهذا ظاهر لا مدفع له ويكون قوله دون اخرى مشتركا بين قصر الافراد والتعيين ولا يلزم ان يكون المخاطب به من يعتقد الشركة فقط بل اما من يعتقد الشركة او من تساويا عنده وغاية ما يمكن في هذا المقام ان يقال ان في الكلام حذفا واضمارا وتقديره المخاطب بالاول من يعتقد الشركة او تساويا عنده وبالثاني من يعتقد العكس او تساويا عنده ويسمى القصر الذي يكون المخاطب به من تساوى الامران عنده سواء كان دون اخرى او مكان اخرى قصر تعيين وكفى دليلا على متانة كلام المفتاح وركاكة هذا الكلام انه يقتضي هذه التكلفات ولعله بقوة صدرت عنه من غير قصد الى المخالفة وشرط قصر الموصوف على الصفة افرادا عدم تنافي الوصفين ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف حتى يكون المنفية في قولنا ما زيد الا شاعر كونه كاتبا او منجما لا كونه مفحما اي غير شاعر لامتناع اجتماع الشاعرية والمفحمية لان الافحام هو وجدان الرجل غير شاعر وشرط قصر الموصوف على الصفة قلبا تحقق تنافيهما اي تنافي الوصفين ليكون اثباتها مشعرا بانتفاء غيرها كذا في الايضاح وفيه نظر لانه ان اراد به ما سبق الى البعض الاوهام من ان يكون اثبات المتكلم تلك الصفة المذكورة كالقيام في قولنا ما زيد الا قائم مشعرا بانتفاء غيرها وهو القعود ضرورة امتناع اجتماعهما ففساده واضح لان هذا لا يتوقف على تنافيهما لان اثباتها بطريق القصر مشعر بانتفاء الغير كما في قصر الافراد والتعيين بل قد يصرح بالنفي والاثبات جميعا كقولنا زيد قائم لا قاعد وان اراد به ان يكون اثبات المخاطب تلك الصفة التي نفاها المتكلم كالقعود مشعرا بانتفاء غيرها وهو التي اثبتها المتكلم كالقيام حتى يكون هذا عكس الحكم المخاطب فيكون قصر قلب فهو ايضا محل نظر لجواز ان يكون انتفاء الغير معلوما من وجه آخر مثل ان يصرح المخاطب به ويقول ما زيد الا قاعد وايضا يخرج حينئذ قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد انه كاتب لا شاعر عن تمام القصر لعدم التنافي بين الشعر والكتابة مع انه لا شبهة لنا في كونه قصر قلب على ما صرح به صاحب المفتاح ولقد احسن في عدم اشتراط هذا الشرط واما مقابل

من ان هذا الشرط حسن في قصر القلب فمما لا يفهم عن اللفظ بل يأباه لفظ الايضاح ولو فهم فلا دليل عليه
لانا لا نم عدم حسن قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقده كاتبا لا شاعرا وكذا ما يقال ان المراد بالتنافي التنافي
في اعتقاد المخاطب بان لا يجمع فيه الوصفان لان هذا الاشتراط يكون ضايعا لانه قد علم ان قصر القلب
هو الذي يعتقد فيه المخاطب العكس اعني ثبوت ما نفاه المتكلم ونفي ما اثبته والظ قد عبر صاحب المفتاح في قصر
القلب كون المخاطب معتقدا للعكس فالصحيح قول المص انه لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين واما
عدم اشتراط السكاكي في قصر الافراد عدم تنافي الوصفين فمبني على انه ادخل فيه قصر التعيين وقصر التعيين
اعم من ان يكون الوصفان فيه متنافيين او غير متنافيين لان اعتقاد كون الشيء موصوفا باحد الامرين
المتعينين لا يقتضي امكان اجتماعهما ولا امتناعه فكل مادة يصلح مثالا لقصر الافراد او القلب يصلح مثالا
لقصر التعيين من غير عكس وللقصر طرق والمذكور ههنا اربعة وقد يحصل القصر بتوسط ضمير الفصل وتعريف
المسند ونحو قولك زيد مقصور على القيام ومخصوص به وما شبه ذلك فكانهم جعلوا القصر بحسب الاصطلاح
عبارة عن تخصيص يكون بطريق من هذه الطرق الاربعة ويمكن ان يجعل الفصل وتعريف المسند ايضا
طرقا لكن ترك ذكرهما ههنا لاختصاصهما بباب المسند اليه والمسند مع التعرض لهما فيما سبق بخلاف
العطف والتقديم فانهما وان سبقا لكنهما يعمان غير المسند اليه والمسند كالطرق المذكورة ههنا
وكان في قول المص منها ومنها دون ان يقول الاول والثاني ايماء الى هذا منها العطف كقولك في قصره
اي قصر الموصوف على الصفة افرادا زيد شاعر لا كاتب او ما زيد كاتبا بل شاعر مثل مثالين لان احدهما ان يكون
الوصف المثبت هو المعطوف عليه والمنفي هو المعطوف والثاني بالعكس وفيه اشعار بان طريق العطف
للقصر هو لا وبل دون ساير حروف العطف واما لكن فظاهر كلام المفتاح والايضاح في باب العطف
انه يصلح طريقا للقصر ولم يذكراه ههنا وقد اشرنا الى ذلك في باب بحث العطف وقلبا زيد قائم لا
قاعد ونفي القعود وان علم من اثبات القيام بناء على تنافيهما لكن لم يعلم منه كون المخاطب معتقدا لها
للعكس فطريق القصر دلالة على هذا المعنى بخلاف مجرد الاثبات فانه خال عن هذه الدلالة وما زيد
قائما بل قاعد وفي قصرها اي قصر الصفة على الموصوف زيد شاعر لا عمرو وما عمرو شاعرا بل زيد ويصح ان يقال
ما شاعر عمرو بل زيد لكنه يجب رفع الاسمين لبطلان عمل ما بتقدم الخبر وقد جمع النحاة على صحة هذا التقديم
ولبطلان العمل وقد ذكر في شرح المفتاح انه يمتنع تقديم الخبر على الاسم اذا عمل فكذا اذا لم يعمل اما لان
اصله العمل واما لتوافق اللغة العاملة وهو غلط فاحش لا يعرف له وجه صحة واعلم انه لما لم يكن في قصر
الصفة على الموصوف مثال الافراد صالحا لان يكون مثالا للقلب لاشتراط عدم التنافي في الافراد وتحقق
التنافي في القلب على زعمه افرد للقلب مثالا لا تنافي فيه الوصفان بخلاف قصر الصفة فان مثالا واحدا
يصلح لهما ولما كان كل مثال لهما يصلح مثالا لقصر التعيين لم يتعرض لذكره
اي لتعدد الكلام في ساير الطرق ومنها النفي والاستثناء كقولك في قصره افرادا ما زيد الا شاعر وقلبا

ما زيد الا قائم

ما زيد الا قائم وفي قصرها افرادا او قلبا ما شاعر الا زيد والكل يصلح مثالا للتعيين والتفاوت انما هو بحسب
اعتقاد المخاطب ومنها انما كقولك في قصره افرادا انما زيد كاتب وقلبا انما زيد قائم وفي قصرها افرادا
وقلبا انما قائم زيد واعلم ان كلام الشيخ في دلائل الاعجاز مشعر بان لا وانما ترد الا على قصر القلب دون
الافراد لانه قال ليس المراد بقولهم ان لا تنفي عن الثاني ما وجب للاول انها تنفي عن الثاني ان يكون قد شارك
الاول في الفعل الا ترى انه ليس معنى جاءني زيد لا عمرو انه لم يكن من عمرو مجيء مثل ما كان من زيد حتى كانه عكس
قولك جاءني زيد وعمرو بل المعنى ان الجائي هو زيد لا عمرو فهو كلام مع من غلط فزعم ان الجائي عمرو لا زيد لا من اعتقد
انهما جائيان وهذا المعنى قائم بعينه في انما فاذا قلت انما جاءني زيد لم يكن غرضك ان ينفي ان يكون قد جاء مع زيد غيره
بل ينفي المجيء الذي اثبته لزيد عن عمرو فهو كلام مع من زعم ان الجائي عمرو لا مع من زعم ان زيدا وعمروا جاءا معا
فان زعمت ان المعنى انما جاءني من بين القوم زيد وحده فانه تكلف والكلام هو الاول وبه الاعتبار
اذا اطلق ولم يقيد بنحو وحده لانه اسبق الى الفهم انتهى كلامه وانما كان انما مفيدا للقصر لتضمنه معنى ما والا
وفي هذا الكلام اشارة الى ان ما في انما ليست هي النافية على ما توهمه بعض الاصوليين حيث استدلوا
على افادته القصر بان ان للاثبات وما للنفي ولا يجوز ان يكونا لاثبات ما بعده ونفيه بل يجب ان يكون ان لاثبات
ما بعده ونفي ما سواه او على العكس والثاني باطل بالاجماع فتعين الاول وهو معنى القصر وذلك لان ان
لا يدخل الا على الاسم وما النافية لا تنفي الا ما دخلت عليه باجماع النحاة واشار بلفظ التضمن الى انه ليس
بمعنى ما والا حتى كانهما لفظان مترادفان اذ فرق بين ان يكون في الشيء معنى الشيء وان يكون الشيء الشيء
على الاطلاق فليس كل كلام يصلح فيه ما والا يصلح فيه انما كما سيجيء ثم استدل على تضمنه معنى ما والا بثلثة
اوجه واشار الى الاول بقوله كقول المفسرين انما حرم عليكم الميتة بالنصب معناه ما حرم عليكم الا الميتة
وهو اي هذا المعنى هو المطابق لقراءة الرفع اي رفع الميتة وتقرير هذا ان القراءة المشهورة نصب الميتة
وحرم مبني للفاعل وقرئ برفع الميتة وحرم مبنيا للفاعل ايض وقرئ برفعهما وحرم مبنيا للمفعول كذا
في تفسير الكواشي فعلى قراءة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل ما في انما كافة قطعا اذ لو كانت موصولة
لبقي ان بلا خبر والموصول بلا عايد بل لم يبق للكلام معنى اصلا فاذا فسروا قراءة النصب بما حرم عليكم
الا الميتة ثبت ان انما متضمن معنى ما والا فطابقت هذه القراءة قراءة الرفع لان ما فيها موصولة
والعايد محذوف والميتة خبر ان تقديره ان الذي حرمه الله عليكم الميتة وهذا يفيد القصر لما مر في
تعريف المسند من ان نحو المنطلق زيد وزيد المنطلق يفيد حصر الانطلاق على زيد فان قلت لم لا جعلت
ما في قراءة الرفع كافة مثله في قراءة النصب قلت اما على قراءة حرم مبنيا للفاعل وهو المذكور في المفتاح
والمقصود ههنا فظاهر انها ليست بكافة لان حرم مسند الى ضمير الله فلا وجه لرفع الميتة الا على تاويل
انما حرم الله شيئا هو الميتة ومع ظهور هذا الوجه الصحيح وهو ان يجعل ما موصولة والعايد محذوفا والميتة
خبر ان والتقدير ان الذي حرمه الله عليكم الميتة لا حاجة الى ارتكاب هذا التاويل واما على قراءة حرم

مبنيا للمفعول فتجويز ان يكون كافة وان يكون موصولة ونقل ابو علي عن الزجاج انه اختار ان يكون ما
كافة وحرّم مسندا الى الميتة لكنا نقول جعلها موصولة اسم ان والميتة خبرها لا يبقى ان عاملة على
ما هو الاصل واشار الى الثاني بقوله ولقول النحاة انما لاثبات ما يذكر بعده ونفي ما سواه اي سوى ما يذكر
بعده اما في قصر الموصوف نحو انما زيد قائم فهو لاثبات قيام زيد ونفي ما سواه من القعود ونحوه واما في قصر
الصفة نحو انما يقوم زيد فهو لاثبات قيامه ونفي ما سواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما فما سوى الحكم المذكور
بعده في كل من القصرين مخصوص لظهور انه لا ينفي كل حكم سواه وقد يقال ان المراد انه لاثبات
الجزء الاخير مما بعده لموصوف او لاثباته على صفة مع نفي ما سواه وهو تكلف واشار الى الثالث بقوله
ولصحة انفصال الضمير معه اي مع انما كقولك انما يقوم انا كما تقول ما يقوم الا انا اذ قد تقرر في علم النحو انه لا
يصح الانفصال الا لتعذر الاتصال ووجوه التعذر محصورة مثل التقديم على العامل والفصل بينهما
لغرض ونحو ذلك وجميع هذه الوجوه منتفية ههنا سوى ان يقدر فيه الفصل لغرض وذلك بان يكون
المعنى ما يقوم الا انا ثم استشهد لصحة هذا الانفصال ببيت الفصحاء وصرح باسم الشاعر ليعلم انه من الابيات
التي لاثبات القواعد اذ ليس الغرض مجرد التمثيل فقال قال الفرزدق انا الذائد من الذود وهو الطرد الحامي
الذمار وهو العهد وفي الاساس هو الحامي الذمار اذا حمى ما لو لم يحمه ليم وعنف من حماه وحريمه وانما يدافع
عن احسابهم انا او مثلي لما كان غرضه ان يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير واخره اذ لو قال وانما ادافع
عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم كما اذا قيل لا ادافع ~~الا~~ الا عن
احسابهم وليس ذلك معناه وانما معناه ان المدافع عن احسابهم هو لا غيره ولا يجوز ان يقال انه محمول
على الضرورة لانه كان يصح ان يقول وانما ادافع عن احسابهم انا على ان انا تاكيد ولا يجوز ان يكون
ما موصولة اسم ان وانا خبرها اي ان الذي يدافع انا لان في قوله انا الذائد دليلا على ان الغرض الاخبار
عن المتكلم بصدور الذود والمدافعة عنه وليس يستحسن ان يقال انا الذائد والمدافع انا مع انه لا ضرورة
في العدول عن لفظ من الى لفظ ما وهو ظاهر في المقصود فان قيل كيف صح اسناد الفعل الغائب الى ضمير المتكلم
قلنا لا نسلم ان الفعل غائب لان غيبة الفعل وتكلمه وخطابه باعتبار المسند اليه فالفعل في نحو ما يقوم
الا انا وانت لا يكون غائبا ولو سلم فالمسند اليه في الحقيقة هو المستثنى منه العام وهو غائب وقد
يستدل على تضمنه معنى ما والا بصحة اعمال اللفظة الواقعة بعده على ما صرح به بعض النحاة نحو انما قائم
الزيدان مثل ما قائم الا الزيدان وقد نقل في تضمنه معنى ما والا مناسبة عن علي بن عيسى الربعي البغدادي
وهي انه لما كان كلمة ان لتاكيد اثبات المسند للمسند اليه ثم اتصلت بها ما المؤكدة ناسب ان يضمن
معنى القصر لان القصر ليس الا تاكيد الحكم على تاكيد وذلك لان قولك زيد جاء لا عمرو لمن يردد
المجيء بينهما يفيد اثبات المجيء لزيد صريحا في قولك زيد جاء وضمنا في قولك لا عمرو ولان نفي المجيء لما
كان مسلم الثبوت لاحدهما فاذا نفيته عن عمرو ثبت لزيد ضرورة فان قلت هذا اثبات على اثبات

لا تاكيد

لا تاكيد على تاكيد قلت اما الثاني فهو الاثبات الضمني فتاكيد قطعا واما الاول فتاكيد بالنسبة الى
نفس الحكم لانه كان مسلم الثبوت قبل ذكره ويجب ان يعلم ان هذه مناسبة ذكرت لتضمن انما معنى
ما والا فلا يلزم اطرادها حتى يكون كل كلام فيه تاكيد على تاكيد مفيدا للقصر مثل ان زيدا لقائم ومنها اي من
طرق القصر التقديم اي تقديم ما حقه التاخير كخبر المبتدا ومعمولات الفعل كقولك في قصره اي قصر الموصوف على
الصفة تميمي انا وكان الاحسن ان يذكر مثالين لان هذا المثال لا يصلح مثالا للجميع لان التميمية والقيسية ان
تنافيا لم يصلح لقصر الافراد والا لم يصلح لقصر القلب وفي قصرها انا كفيت مهمك افرادا لمن اعتقد انك
مع الغير كفيته وقلبا لمن اعتقد انفراد الغير به وتعيينا لمن اعتقد ان احدكما به وكذا الكلام في سائر المعمولات
الفعل مما يصح تقديمه وهذه الطرق الاربعة بعد اشتراكها في ان المخاطب بها يجب ان يكون حاكما حكما مشوبا بصواب
وخطا وانت تريد اثبات صوابه ونفي خطائه اما في قصر الافراد فحكمه صواب في بعض وهو ما يثبته المتكلم وخطا
في بعض وهو ما ينفيه واما في قصر القلب فالصواب كون الموصوف على احد الوصفين او كون الوصف لاحد
الموصوفين والخطا في تعيينه واما في قصر التعيين فالصواب ايضا كونه لاحدهما والخطا تجويز كل منهما على السواء
تختلف من وجوه فدلالة الرابع اي التقديم بالفحوى اي بمفهوم الكلام بمعنى انه اذا تامل الذوق السليم في
مفهوم الكلام الذي فيه التقديم فهم منه القصر وان لم يعرف انه في اصطلاح البلغاء كذلك ودلالة الثلاثة الباقية
بالوضع لان الواضع وضع لا وبل للنفي والاستثناء وانما لمعان تفيد القصر والاصل اي الوجه الثاني
من وجوه الاختلاف ان الاصل في الاول اي طريق العطف النص على المثبت والمنفي كما مر من الامثلة
فان في لا المعطوف عليه هو المثبت والمعطوف هو المنفي وفي بل بالعكس فلا يترك النص عليهما الا كراهة الا
طناب كما اذا قيل زيد يعلم النحو والتصريف والعروض او زيد يعلم النحو وعمرو وبكر فتقول فيهما اي في هذين المقامين
زيد يعلم النحو لا غير اما في الاول فمعناه لا غير النحو وهو قائم مقام لا التصريف ولا العروض واما في الثاني فمعناه
لا غير زيد وهو قائم مقام لا عمرو ولا بكر فحذف المضاف اليه من غير وبني على الضم تشبيها بالغايات من
جهة الابهام والمسطور في كلام بعض النحاة ان لا في هذه ليست عاطفة وانما هي لا التي لنفي الجنس ونحوه اي نحو
لا غير مثل لا ما سواه ولا من عداه او ما شابه ذلك وقد مثل في المفتاح في هذا المقام بنحو ليس غير وليس الا واعترض
عليه بان هذا ليس طريق العطف بل طريق النفي والاستثناء لان المعنى زيد يعلم النحو ليس معلومه الا النحو و
ليس العالم بالنحو الا هو واجيب بان ترك النص على المثبت والمنفي في العطف قد يكون بان يحذف المنفي ويقام
مقامه لفظ مختصر متناول له ويكون العطف بحاله نحو لا غيره وقد يكون بان يحذف العاطف والمعطوف
جميعا ويقام مقامهما لفظ مختصر يؤدي معناهما مثل ليس غير وليس الا ونحو لا يبقى العطف فليتامل فانه
دقيق فالاصل في العطف النص عليهما وفي الثلاثة الباقية النص على المثبت فقط دون المنفي نحو ما زيد الا قائم
وانما هو قائم وقائم هو فانه لا نص فيه على المنفي اعني القعود والنفي اي الوجه الثالث من وجوه الاختلاف
ان النفي يجامع بلا العاطفة لا مطلق النفي اذ لا دليل على امتناع ما زيد الا قائم ليس هو بقاعد انما لم يقل طريق

العطف كما في المفتاح ولان الحكم مختص بلا دون بل لا يجامع النافي في النفي والاستثناء، لا يقال ما زيد الا قائم لا قاعد وما يقوم الا زيد لا عمرو وقد يقع مثل ذلك في تراكيب المصنفين لا في كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم لان شرط المنفي بلا العاطفة على ما صرح به في المفتاح ودلائل الاعجاز ان لا يكون ذلك المنفي منفيا قبلها بغيرها من ادوات النفي لانها موضوعة لان تنفي بها ما اوجبته للمتبوع لا لان تعيد بها النفي في شيء قد نفيته وهذا الشرط مفقود في النفي والاستثناء، لانك اذا قلت ما زيد الا قائم فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها التنازع حتى كانك قلت ليس هو بقاعد ولا نائم ولا مضطجع ونحو ذلك فاذا قلت لا قاعد فقد نفيت بها شيئا هو منفي قبلها بما النافية وكذا اذا قلت ما يقوم الا زيد فقد نفيت عمرا وبكرا وغيرهما عن القيام فلو قلت لا عمرو لكان نفيا لما هو منفي قبلها بحرف النفي وهذا خروج عن وضعها فان قلت ما فائدة قوله بغيرها فكانه يجوز كونه منفيا قبلها بلا العاطفة الاخرى قلت المراد بغيرها من كلمات النفي على ما صرح به في المفتاح وفائدته الاحتراز عن ان يكون منفيا بفحوى الكلام او علم المتكلم او السامع او المتكلم الوضعي من الافعال الدالة على النفي مثل امتنع وابى وكف وغير ذلك مما لا يعد من كلمات النفي فانه لا امتناع في ذلك وكان الاحسن ان يصرح المصنف بقوله من كلمات النفي واما ما ذكره من الوهم فهو مرتفع بالتامل في قولنا داب الرجل الكريم ان لا يؤذي غيره فان المفهوم منه ان لا يؤذي غيره سواء كان غيره كريما او غير كريم لان الغير لذلك الشخص فقوله بغيرها اي بغير لا العاطفة التي نفي بها ذلك المنفي ومعلوم انه يمتنع نفيه قبلها بها اذ لا يخفى انه لا يمكن ان ينفى شيء بلا العاطفة قبل الاتيان بها وبعضهم قد اخذوا هذا الوهم مذهبا وزعموا انه احتراز عن ان يكون منفيا بلا العاطفة الاخرى نحو زيد قائم لا قاعد لا قاعد على ان يكون الثاني تاكيدا للاول ونحو جاءني الرجال لا النساء لا هند ولا زينب على ان يكون بدلا ويجامع النفي بلا العاطفة الاخيرين اي انما والتقديم فيقع انما انا تميمي لا قيسي وهو يأتيني لا عمرو والتمثيل بنحو زيدا ضربت لا عمرا احسن لان النفي فيهما اي في الاخيرين غير مصرح به بخلاف النفي والاستثناء فانه وان لم يكن المنفي فيه مصرحا به لكن النفي مصرح به لو خفي كلمة النفي فاذا لم يكن الاخيرين مصرحا في النفي فلا بد ان يكونا صريحين في الايجاب فيكون لا نفيا لذلك المعنى الموجب فلا يلزم خروجها عن وضعها ومما يدل على ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح انه يصح ان يقال امتنع زيد عن المجيء لا عمرو ... من اله الا الله وانما احد الا هو يقول ذلك لان من لا شراد الا في النفي وا حد بهذا المعنى لا يقع الا فيه هذا كما يقال امتنع زيد عن المجيء لا عمرو ولانه وان دل على نفي المجيء عن زيد لكن لا صريحا بل ضمنا وانما معناه الصريح ايجاب امتناع المجيء له فيكون لا نفيا لذلك لا عمرو تنفي عن الثاني ما اوجبته للاول بخلاف ما جاء زيد لا عمرو فانه صريح في النفي فيكون لا نفيا للنفي وهو ايجاب فيخرج عن وضعها فالتشبيه لقوله امتنع زيد عن المجيء لا عمرو من جهة ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح لا من جهة ان المنفي بلا العاطفة منفي قبلها بالنفي الضمني كما ظنا تما انا تميمي لا قيسي اذ لا دلالة لقولنا امتنع زيد عن المجيء على نفي مجيء عمرو لا ضمنا

ولا مرية فليتامل ثم ظاهر كلامهم يقتضي جواز قولنا انما زيد الا القيام لا القعود وقرئت الا اليوم الجمعة لا سائر الايام لان المنفي بلا ليس منفيا قبلها بشيء من كلمات النفي اللهم الا ان يقال ان التصريح بالاستثناء يشعر بان النفي الضمني ايضا في حكم المصرح به اي لم يرد زيد الا القيام وما قرئت الا انه الا اليوم الجمعة فيمتنع ثم قال السكاكي شرط مجامعة اي النفي بلا العاطفة للثالث اي انما ان لا يكون الوصف في نفسه مختصا بالموصوف لعدم الفائدة في ذلك عند اختصاص الحكم نحو انما يستجيب الذين يسمعون فانه يمتنع ان يقال لا الذين لا يسمعون اذ كل عاقل يعلم انه لا يكون الاستجابة الا ممن يسمع ويعقل بخلاف انما يقوم زيد لا عمرو اذ لا اختصاص للقيام في نفسه بزيد وقال عبد القاهر تحسن المجامعة المذكورة في الوصف المختص كما تحسن في غيره وهذا اقرب اذ لا دليل على الامتناع عند قصد زيادة التحقيق والتاكيد ولم يذكروا هذا الشرط في التقديم لا وجوبا ولا استحسانا فكان دلالته على القصر ضعف من انما ثم قال عبد القاهر ان النفي فيما يجيء فيه النفي يتقدم تارة نحو ما جاءني زيد وانما جاءني عمرو ويتاخر اخرى نحو انما جاءني زيد لا عمرو وانما انت مذكر لست عليهم بمصيطر وفيه بحث لان الكلام في النفي بلا العاطفة والا فلا دليل على امتناع نحو ما جاءني زيد لم يجيء الا عمرو وما زيد الا قائم ليس هو قاعد وفي التنزيل وما انت بمسمع من في القبور واصل الثاني ان يكون ما استعمل له مما يجهله المخاطب وينكره بخلاف الثالث اي الوجه الرابع من وجوه الاختلاف ان اصل النفي والاستثناء ان يكون الحكم الذي يستعمل هو له من الاحكام التي يجهلها المخاطب وينكرها بخلاف انما فان اصله ان يكون الحكم المستعمل هو فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره وقد نقله عن دلائل الاعجاز حيث قال اعلم ان موضع انما ان يجيء الخبر لا يجهله المخاطب ولا ينكره او لما ينزل هذه المنزلة وما والا لما ينكره او في حكمه وفيه اشكال لان المخاطب اذا كان عالما بالحكم ولم يكن حكمه مشوبا بخطأ لم يصح القصر بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم فكان مراد الشيخ انه يجيء لخبر من شانه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره حتى ان انكاره يزول بادنى تنبيه لانه لا يصر عليه وعلى هذا يكون موافقا لما في المفتاح وهو ان طريق انما ان يسلك مع مخاطب في مقام لا يصر على خطائه او يجب عليه ان لا يصر ثم انه قد ينزل كل من الاصلين اخراجا للكلام على خلاف مقتضى الظاهر واشار الى امثلة الاصلين وتركهما بقوله كقولك لصاحبك وقد رايت شبحا من بعيد ما هو الا زيد اذا اعتقده غيره اي اذا اعتقد صاحبك ذلك الشبح غير زيد مصرا على هذا الاعتقاد وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب فيستعمل له اي لذلك المعلوم الثاني اي النفي والاستثناء افرادا اي حال كونه قصر افراد نحو وما محمد صلعم الا رسول اي مقصور على الرسالة لا يتعداها الى التبري عن الهلاك فالمخاطبون وهم الصحابة رضي الله عنهم عالمون بكونه مقصورا على الرسالة غير جامع بين الرسالة والتبري عن الهلاك لكنهم لما كانوا يعدون هلاكه امرا عظيما نزل استعظامهم هلاكه منزلة انكارهم اياه اي الهلاك فاستعمل له النفي والاستثناء والاعتبار المناسب هو الاشعار بعظم هذا الامر في نفوسهم وشدة حرصهم على بقاء النبي صلعم فيما بينهم حتى كانهم لا يخطرون هلاكه بالبال او قلبا عطف على قوله افرادا اي او يستعمل له الثاني حال كونه

ولا مرية

قصر قلب نحو ان انتم الا بشر مثلنا تريدون ان تصدونا عما كان يعبد آباؤنا فأتونا بسلطان مبين فان المخاطبين بهذا الكلام وهم الرسل لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا ولا منكرين لذلك لكنهم نزلوا منزلة المنكرين لاعتقاد القائلين ان الرسول لا يكون بشرا مع اصرار المخاطبين على دعوى الرسالة اي لان الكفار القائلين لهذا القول يعني ان انتم الا بشر كانوا يعتقدون ان البشرية تنافي الرسالة في الواقع وان كان هذا الاعتقاد خطاء منهم والرسل المخاطبون كانوا يدعون احد الوصفين يعني الرسالة فنزلهم الكفار منزلة المنكرين الوصف الآخر يعني البشرية بناء على ما اعتقدوا من التنافي بين الوصفين فقلبوا هذا الحكم وعكسوه وقالوا ان انتم الا بشر اي انتم مقصورون على البشرية ليس لكم وصف الرسالة التي تدعونها ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو ان القائلين قد ادعوا التنافي بين البشرية والرسالة وان المخاطبين مقصورون على البشرية والمخاطبون قد اعترفوا بكونهم مقصورين على البشرية حيث قالوا ان نحن الا بشر مثلكم فكانهم سلموا انتفاء الرسالة عنهم اشار الى جوابه بقوله وقولهم اي قول الرسل المخاطبين ان نحن الا بشر مثلكم من باب مجارات الخصم اي التماشي معه وارخاء العنان اليه والمساهلة معه بتسليم بعض مقدماته ليعثر الخصم من العثار وهو الزلة لا من العثور وهو الاطلاع حيث يراد تبكيته اي اسكات الخصم والزامه لتسليم شيء الرسل عليهم السلام كانهم قالوا ان ما قلتم من انا بشر مثلكم حق لا ننكره ولكن ذلك لا يمنع ان يكون الله تعالى قد منّ علينا بالرسالة وهذا الصحيح جوابا لاثبات الرسل البشرية لانفسهم واما اثباتهم اياها بطريق القصر فليكن على وفق كلام الخصم كما هو دأب المناظرين ويمكن تقرير السؤال بوجه آخر وهو انه استعمل في قوله ان نحن الا بشر مثلكم النفي والاستثناء مع ان المخاطبين لا ينكرون ذلك ولا يدعونه والاول اوفق بجواب الشارح فليفهم ومما اشتمل على تنزيل المعلوم منزلة المجهول قصر قلب قوله تعالى حكاية عن اهل انطاكية حين كذبوا رسل عيسى عليه السلام ان انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون فقوله ان انتم الا بشر قصر قلب على ما قررنا الآن واما قوله ان انتم الا تكذبون فالظاهر انه ايضا قصر قلب لان المخاطبين وهم الرسل يعتقدون انهم صادقون قطعا وينكرون كونهم كاذبين لكن حمله صاحب المفتاح على انه قصر افراد يعني الذي سماه المص قصر تعيين بناء على نكتة وهي ان الكفار ترى المخاطبين ويتهمهم على ان قطعهم بكونهم صادقين مما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل الشبه بل غاية امرهم ان يكونوا مترددين بين الصدق والكذب كما هو ظاهر حال المدعي عند السامعين فقصروهم على الكذب قصر تعيين وكقولك عطف على قوله كقولك لصاحبك يعني ان الاصل في انما ان يستعمل فيما لا ينكره المخاطب كقولك انما هو اخوك لمن يعلم ذلك ويقر به وانت تريد ان ترققه عليه اي ان تجعل من يعلم ذلك رفيقا شفيقا على ذلك الاخ والاولى بناء على ما ذكرنا ان يكون هذا المثال من الاخراج لا على مقتضى الظاهر لانه لما لم يشفق على اخيه فكانه خطاء فزعم انه ليس باخيه لكنه غير مصر على ذلك وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم اي منزلة ما من شانه ان يكون معلوما للمخاطب لا يصر على انكاره لادعاء ظهوره فيستعمل له الثالث يعني انما كقوله تعالى حكاية عن المنافقين انما نحن

مصلحون ادعوا ان كونهم مصلحين امر ظاهر من شانه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره ولذلك جاء الا انهم هم المفسدون للرد عليهم مؤكدا بما ترى من ايراد الجملة الاسمية الدالة على الثبوت وتعريف الخبر الدال على الحصر الذي هو تاكيد على التاكيد وتوسيط ضمير الفصل المؤكد لافادة الحصر وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على ان مضمون الكلام مما له خطر والعناية اليه مصروفة ثم التاكيد بان ثم تعقيب الكلام بما يدل على التقريع والتوبيخ وهو قوله تعالى ولكن لا يشعرون فعلم ان بين الطرق الاربعة مشاركة رباعية كما تروثلاثية كاشتراك الثلاثة في ان دلالتها على القصر بالوضع والثلاثة الاخيرة في انه لا تخصيص فيها على المثبت والمنفي بل على المثبت فقط وثنائية كاشتراك الاخيرين في صحة المجامعة مع لا العاطفة ومزية انما على العطف انه يعقل منها اي من انما الحكمان اعني الاثبات للمذكور والنفي عما سواه معا بخلاف العطف فانه يفهم منه اولا الاثبات ثم النفي نحو زيد قائم لا قاعد او على العكس نحو ما زيد قائما بل قاعد وتعقل الحكمين معا ارجح اذ لا يذهب فيه الوهم الى عدم القصر اول الامر كما في العطف واحسن مواقعها اي مواقع انما التعريض نحو انما يتذكر اولوا الالباب فانه تعريض بان الكفار من فرط جهلهم كالبهائم فطمع النظر والتامل منهم كطمعه منها اي كطمع النظر من البهائم قال الشيخ اعلم انك اذا استقريت وجدتها اقوى ما يكون واعلق ما ترى بالقلب اذا كان لا يراد بالكلام بعدها نفس معناه ولكن التعريض بامر هو مقتضاه فانا نعلم قطعا ان ليس الغرض من قوله تعالى ونقدس انما يتذكر اولوا الالباب ان يعلم السامعون ظاهر معناه ولكن ان يذم الكفار وان يقال انهم من فرط الجهل كالبهائم ثم القصر كما يقع بين المبتدا والخبر يقع بين الفعل والفاعل نحو ما قام الا زيد وغيرهما كالفاعل والمفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب عمرا الا زيد والمفعولين نحو ما اعطيت زيدا الا درهما وما اعطيت درهما الا زيدا وذي الحال والحال نحو ما جاء زيد الا راكبا وما جاء راكبا الا زيد وكذا بين الفعل وسائر المتعلقات سوى المفعول معه نحو ما قام زيد الا في الدار وما قام الا في الدار زيد وما ضربته الا للتاديب وما طاب الا نفسا ونحو ذلك وكذا بين الصفة والموصوف والبدل والمبدل منه نحو ما جاءني رجل الا فاضل وما جاءني احد الا اخوك وما ضربت زيدا الا راسه وما سلبت زيدا الا ثوبه ففي الاستثناء يؤخر المقصور عليه مع اداة الاستثناء كما ترى في الامثلة ومعنى قصر الفاعل على المفعول مثلا قصر الفعل المسند الى الفاعل على المفعول وعلى هذا قياس البواقي فيرجع في التحقيق الى قصر الصفة على الموصوف او قصر الموصوف على الصفة ويكون حقيقيا وغير حقيقي افرادا او قلبا او تعيينا كما مر ولا يخفى اعتبار ذلك وقل تقديمهما اي تقديم المقصور عليه واداة الاستثناء على المقصور حال كون المقصور عليه والاداة بحالهما وهو ان يكون الاداة متقدمة على المقصور عليه والمقصور عليه يليها نحو ما ضرب الا عمرا زيد في قصر الفاعل على المفعول والتقدير ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب الا زيد عمرا في قصر المفعول على الفاعل والتقدير ما ضرب عمرا الا زيد ومنه قول الشاعر الاشتر يا قوم الا كارها باب الامير ولا دفاع الحاجب وقوله كان لم يمت حي

اي السبب في افادة النفي والاستثناء القصر فيما بين المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول وغير ذلك ان النفي
في الاستثناء المفرغ وهو الذي ترك فيه المستثنى منه وفرغ الفعل الذي قبل الا وشغل عنه بالمستثنى المذكور
بعد الا يتوجه الى المقدر وهو مستثنى منه لان الا للاخراج والاخراج يقتضي مخرجا منه عاما ليتناول المستثنى
وغيره فيتحقق الاخراج ولئلا يلزم التخصيص من غير مخصص قال صاحب المفتاح ولذلك نراهم في علم النحو يقولون تانيث
الضمير في كانت في قراءة ابي جعفر ان كانت الا صيحة بالرفع وفي ترى المسند للمفعول في قراءة الحسن فاصبحوا
لا ترى الا مساكنهم وبقيت في بيت ذي الرمة وما بقيت الا الضلوع الجراشع للنظر الى ظاهر اللفظ والاصل التذكير
لاقتضاء المقام معنى شيء من الاشياء وفيه اشكال وهو انه اذا فرغ العامل الى ما بعد الا بان حذف المستثنى منه
فلا ضمير في الفعل اصلا فالاحسن ان يقال تانيث الفعل محمول في الكل ولعل صاحب المفتاح نظر الى الاصل
والحقيقة فان الفاعل في الحقيقة هو المستثنى منه المقدر والا فكيف يسند الفعل المنفي الى الفاعل المراد وقوع الفعل
منه واذا كان الفاعل حقيقة هو ذلك المقدر العام وهو ليس بمذكور ففي الفعل ضمير عائد اليه كما في قولهم اذا كان
غدا فاتني فان اسم كان ضمير عائد الى ما دل عليه وكقوله تعالى ولا يحسبن الذين يفرحون بما اتوا فيمن قرء
بالياء فان فاعله ضمير عائد الى حاسب لامتناع حذف الفاعل فعلى مذهبه يكون هند مثلا في ما قام الا هند بدلا
من الضمير العائد الى احد لكن التزم في هذا القسم الابدال ولم يجز النصب لاسقاط المستثنى منه في اللفظ بالكلية
والاقتصار على ضمير العائد الى ما هو في اللفظ وانصراف العامل الى المستثنى مناسب للمستثنى في جنسه بان يقدر في
نحو ما ضرب الا زيد ما ضرب احد وفي نحو ما كسوته الا جبة لباسا وفي نحو ما جاء الا راكبا كائنا على حال من الا
حوال وفيما سرت الا يوم الجمعة وقتا من الاوقات وفيما صليت الا في المسجد في مكان من الامكنة وعلى
هذا القياس فلا يصح تقدير المناسب في جنسه بان يكون المستثنى منه بحيث يصح اطلاقه على المستثنى اذ ليس
المقدر في كسوته الا جبة شيئا مع صحة اطلاقه على الجبة وفي سائر الامثلة المذكورة بل المراد اخص من ذلك في
صفته يعني في كونه فاعلا او مفعولا او ظرفا او حالا او غير ذلك واذا كان النفي متوجها الى هذا المقدر
العام المناسب للمستثنى في جنسه وصفته فاذا اوجب منه اي من ذلك المقدر شيء بالا جاء القصر ضرورة بقاء
ما عدا ذلك الشيء على صفة الانتفاء واعلم انه قد يقع بعد الا في الاستثناء المفرغ الجملة وهي اما خبر مبتدأ نحو
ما زيد الا يقوم او صفة نحو ما جاءني منهم رجل الا يقوم او يقعد او حال نحو ما جاءني زيد الا يضحك وكثيرا ما يقع
الحال بعد الا ماضيا مجردا عن قد والواو نحو ما اتيته الا اتاني وفي الحديث ما ايس الشيطان من بني آدم الا
اتاهم من قبل النساء وذلك لانه قصد لزوم تعقيب مضمون ما بعد الا لما قبلها فاشبه الشرط والجزاء وهذه الحال
مما لا يقارن مضمونه مضمون عامله الا على تاويل العزم والتقدير اي ما ايس الشيطان من بني آدم من جهة
غير النساء الا عازما على اتيانهم من قبلهن كقولهم خرج الامير معه صقر صائدا به غدا اي جعل المعزوم عليه المجزوم به
كالواقع الحاصل وفي انما يؤخر المقصور عليه تقول انما ضرب زيد عمرا وانما الاسم الاخير مما وقع بعده بمنزلة الواقع
بعد الا فيكون هو المقصور عليه ولا يجوز تقديمه اي تقديم المقصور عليه على غيره للالتباس كليته انما جاز في النفي والاستثناء

سواك ولم يقع على احد الا عليك النواجع وكذا سائر المعمولات وانما قل ذلك لاستلزامه قصر الصفة قبل
تمامها لان الصفة المقصورة على عمرو في الاول هي الضرب المسند الى زيد والصفة المقصورة على زيد في الثاني
هي الضرب المتعلق بعمرو لا مطلق الضرب فلا بد من تقديم الفاعل في الاول والمفعول في الثاني ليتم تلك الصفة
وانما جاز مع قلة لانها في الحقيقة تامة بذكر المتعلق في الاخر وانما قال كلاهما احترازا عن تقديمها مع ازالتها
عن مكانها بان يؤخر اداة الاستثناء عن المقصور عليه كما يقال في ما ضرب زيد الا عمرا ما ضرب عمرا الا زيد بتقديم الاداة
والمفعول على الفاعل لكن مع تاخر الاداة عن المفعول في ما ضرب عمرو الا زيدا ما ضرب زيدا الا عمرو بتقديم الفاعل
والاداة على المفعول لكن مع تاخير الاداة عن الفاعل فانه ممتنع لما فيه من اختلال المعنى وانعكاس المقصود فا
الضابط ان المقصور عليه يجب ان يلي اداة الاستثناء سواء كان متاخرا عن المقصور كما هو شايع او
متقدما عليه كما هو قليل واعلم ان تقديمهما كليهما اي ايضا ممنوع عند بعض النحاة لانه لا يفيد القصر في الفاعل
والمفعول جميعا فيختل المقصود لان التقدير فيما ضرب الا زيد عمرا ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا وفيما
ضرب الا زيدا عمرو ما ضرب احد احدا الا زيدا عمرو وهذا عند من يجوز استثناء شيئين باداة واحدة بلا
عطف مطلقا وبعضهم يجوز ذلك اذا كان المستثنى منه مذكورا والمستثنى بدلا منه نحو ما ضرب احد احدا الا
زيد عمرا والاكثرون على منعه مطلقا لضعف اداة الاستثناء اذ الاصل فيها الا وهي حرف فلا يستثنى
بها شيئان فتقديمهما كليهما انما يجوز على تقدير ان لا يجعل الاستثناء متعددا ويجعل المقصور في النية
مقدما ويجعل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا ان اكثر النحاة على منع ذلك الا ان يكون المعمول ما
الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو ما جاءني الا زيدا احد او تابعا للمستثنى نحو ما جاءني الا زيد الظريف
او معمولا لغير العامل في المستثنى نحو رايتك اذا لم يبق الا الموت ضاحكا فان ضاحكا مفعول رايت و
العامل في الا الموت لم يبق وليطلب بيان ذلك من كتبهم الثلاثة قالوا فالظرف في قوله تعالى وما نريك
اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الراي منصوب بمضمر اي اتبعوك في بادي الراي وكذا باب الامير في البيت
الاول اي لا اشتهي باب الامير والنواجع في البيت الثاني مرفوع بمضمر اي قامت النواجع وفيه بحث لان
الفعل الاول يبقى بلا فاعل واختيار الضمير لا يخلو عن تعسف نعم يصح هذا فيما اذا قدم المرفوع واخر المنصوب
ومن هذا قيل ان عمرا في قولك ما ضرب الا زيد عمرا منصوب بمضمر كانه قيل ما وقع ضرب الا من زيد ثم قيل
من ضرب فقيل عمرا اي ضرب زيد عمرا قال المص وفيه نظر لاقتضائه القصر في الفاعل والمفعول جميعا و
ذلك لان من ضرب لما انه استفهام عن جميع من وقع عليه الفعل حتى انك اذا ضربت زيدا وعمرا وبكرا وقيل لك
من ضربت فقلت زيدا لم يتم الجواب حتى تاتي بالجميع فعلى هذا لا يكون غير عمرو في المثال المذكور مضروبا لزيد
ولم يقع ضرب الا من زيد فيكون القصر في الفاعل والمفعول جميعا وقد خفي على بعضهم هذا البحث فمنعوا
ذلك الاقتضاء قائلين ان الفعل المضمر ليس معه اداة القصر فمن اين يلزم القصر في المفعول نعم يمكن ان يقال
انا نلتزم اقتضاءه القصر في الفاعل والمفعول جميعا ويمتنع صحة هذا الكلام في غير هذا المقام ووجه الجميع

على فقد لعدم الالتباس بناء على ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا سواء قدم على المقصور او اخر عنه و
ههنا ليس المذكور بعد الا الكلام متضمن لمعناه فلو قلت في انما ضرب زيد عمروا انما ضرب عمروا زيد انعكس المعنى بخلاف
ما اذا قلت في ما ضرب زيد الا عمروا ما ضرب الا عمروا زيد فانه يعلم ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا قدم او اخر و
ههنا نظر وهو ان تقديم المقصور عليه جائز اذا كان نفس التقديم مفيدا للقصر كما في قولنا انما زيدا ضربت فانه
لقصر الضرب على زيد قال ابو الطيب اسامياً لم تزده معرفة وانما لذة ذكرناها اي الا للذة و يحكى بجواب ان
الكلام فيما اذا كان القصر مستفادا من انما وهذا ليس كذلك وغير كلا في افادة القصرين اي قصر الموصوف
على الصفة وقصر الصفة على الموصوف افرادا او قلبا وتعيينا تقول في قصره ما زيد بغير شاعر افرادا وما زيد بغير قائم قلبا
و في قصرها ما شاعر غير زيد بالاعتبارين بحسب المقام وفي امتناع مجامعة لا العاطفة لا تقول ما زيد
بغير شاعر لا منجم ولا ما شاعر غير زيد لا عمرو لانتفاء شرطها لكون منفيها منفيا قبلها بغيرها من كلمات
النفي الباب السادس في الانشاء قد يقال على الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه او لا تطابقه
وقد يقال على فعل اعني القاء الكلام الانشائي كالاخبار والمراد ههنا هو الثاني لانه قسمه الى الطلب وغيره
وقسم الطلب الى التمني والاستفهام وغيرهما واراد بها معانيها المصدرية لا الكلام المشتمل عليها بقرينة قوله
واللفظ الموضوع له كذا وكذا الظهور ان ليت مثلا موضوع لافادة معنى التمني لا الكلام الذي فيه التمني
وكذا البواقي ولا يتوهم ان هذا يقتضي كون البحث عن غير احوال اللفظ لان المقصود بحث الكلية آخر الامر فاما
الانشاء ضربان طلب كالاستفهام والامر والنهي ونحو ذلك وغير طلب كافعال المقاربة وافعال المدح
والذم وصيغ العقود والقسم ولعل ورب وكم الخبرية ونحو ذلك والمقصود بالنظر ههنا هو الطلب لاختصاصه بمزيد ابحاث
لم يذكر في بحث الخبر ولان كثيرا من الانشاءات الغير الطلبية في الاصل اخبار نقلت الى معنى الانشاء ولهذا
قال صاحب المفتاح ان السابق في الاعتبار هو الخبر والطلب فالانشاء ان كان طلبا استدعى مطلوبا غير
حاصل وقت الطلب لامتناع طلب الحاصل والغرض ان جميع انواع الطلب يستدعي ذلك حتى اذا كان المطلوب
حاصلا امتنع اجراؤها على معانيها الحقيقية ويتولد منها بحسب القرائن ما يناسب المقام وانواعه كثيرة وهي
على ما ذكره المصنف التمني والاستفهام والامر والنهي والنداء لانه اما ان يقتضي كون مطلوبه ممكنا
او لا الثاني التمني والاول ان كان المطلوب حصول امر في ذهن الطالب فهو الاستفهام وان كان المطلوب
حصول امر في الخارج فان كان ذلك الامر انتفاء فعل فهو النهي وان كان ثبوته باحد حروف النداء فهو
النداء والا فهو الامر منها التمني وهو طلب شيء على سبيل المحبة واللفظ الموضوع له ليت ولا يشترط
امكان المتمنى لان الانسان كثيرا ما يحب المحال ويطلبه فهو قد يكون ممكنا كما تقول ليت زيدا يجيء وقد يكون
محالا كما تقول ليت الشباب يعود لكنه اذا كان ممكنا يجب ان لا يكون لك توقع او طماعية في وقوعه
والا لصار ترجيا ويستعمل فيه لعل او عسى لما ذكر ما هو موضوع للتمني اشار الى ما يستعمل في التمني مجازا
فقال وقد يتمنى بهل نحو هل لي من شفيع حيث يعلم ان لا شفيع له لانه حينئذ يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام

الباب السادس في الانشاء

لحصول الجزم بانتفاء هذا الحكم و استدعاء الاستفهام الجهل بثبوته وانتفائه والنكتة في التمني بهل والعدول عن ليت هو
ابراز المتمنى لكمال العناية به في صورة الممكن الذي لا جزم بانتفائه وقد يتمنى بلو نحو لو تأتيني فتحدثني بالنصب على
تقدير فان تحدثني بالنصب فان النصب قرينة على ان لو ليست على اصلها اذ لا ينصب المضارع بعدها على اضمار ان
انما يضمر ان في جواب الاشياء الستة والمناسب للمقام هو التمني فكما يفرض بلو غير الواقع واقعا كذلك يطلب بليت
وقوع ما لا طماعية في وقوعه وقيل انها لو التي يجيء بعدها فعل فيه معنى التمني نحو ودوا لو تدهن وهي حرف مصدرية
وكثيرا ما يستغنى بها عن فعل التمني فينتصب المضارع بعدها نحو لو كان لي مال فاحج اي اود لو كان لي مال قال السكاكي
لو ان لي كرة فاكون من المحسنين قال السكاكي كان حروف التنديم والتحضيض وهي هلا والا بقلب الهاء همزة
ولولا ولوما ماخوذة منهما اي كانها ماخوذة من هل ولو اللتين للتمني حال كونهما مركبتين مع لا وما المزيدتين
لتضمينهما علة لقوله مركبتين والتضمين جعل الشيء في ضمن الشيء تقول ضمنت الكتاب كذا بابا اذا جعلته
متضمنا لتلك الابواب يعني ان الغرض من هذا التركيب والتزامه جعل هل ولو متضمنتين معنى التمني ليتولد عنه
لتضمينهما يعني ان الغرض من تضمينهما معنى التمني ليس افادة التمني بل ان يتولد منه اي من معنى التمني المتضمنين
هما اياه في الماضي التنديم نحو هلا اكرمت زيدا او لوما اكرمته وهذا على معنى ليتك اكرمته قصدا الى جعله نادما
على ترك الاكرام وفي المضارع التحضيض نحو هلا تقوم ولوما تقوم على معنى ليتك تقوم قصدا الى حثه على القيام
ومع هذا فلا يخلو عن ضرب من التوبيخ واللوم على ما كان يجب ان يفعله المخاطب قبل ان يطلب منه فقوله
لتضمينهما مصدر مضاف الى المفعول الاول ومعنى التمني مفعوله الثاني وهذا ان لم يكن مصرحا به في لفظ
المفتاح لكنه حاصل معناه لانه قال مركبتين مع ما ولا المزيدتين مطلوبا بالتزام التركيب التنبيه على الزام
هل ولو على معنى التمني وهذا مشعر بان ما يقع في بعض النسخ لتضمنهما ليس على ما ينبغي وكذا قوله ليتولد ايضا
محصول كلام المفتاح حيث قال اذا قيل هلا اكرمت زيدا فكان المعنى ليتك اكرمته متولدا منه معنى التنديم وانما
لم يجعل تركيبهما من اول الامر لتضمينهما معنى التنديم والتحضيض من غير توسط معنى التمني جريا على مقتضى المناسبة
فان هل ولو قد تستعملان للتمني وتمني الماضي يناسب التنديم وتمني المستقبل يناسب السؤال والتحضيض وانما ذكر
هذا الكلام بلفظ كان لعدم القطع بذلك لاحتمال ان يكون كل منها حرفا موضوعا للتنديم والتحضيض من غير
اعتبار التركيب فان التصرف في الحروف مما يأباه كثير من النحاة وقد يتمنى بلعل فيعطى له حكم ليت وينصب في
جوابه المضارع على اضمار ان نحو لعلي احج فازورك بالنصب لبعد المرجو عن الحصول فيشبه
المحالات والممكنات التي لا طماعية في وقوعها فيتولد منه التمني لما مر انه طلب ممتنع او ممكن لا طمع في
وقوعها بخلاف الترجي فانه ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله ومن ثم لا يقال لعل الشمس تغرب ويدخل في الا
رتقاب الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب المحبوب نحو لعلك تعطينا والاشفاق ارتقاب المكروه نحو
لعلي اموت الساعة وبهذا ظهر ان الترجي ليس بطلب ومنها اي من انواع الطلب الاستفهام وهو طلب حصول صورة
الشيء في الذهن فان كانت تلك الصورة وقوع النسبة بين الشيئين او لا وقوعها فحصولها هو التصديق والا فهو

التصور والالفاظ الموضوعة له الهمزة وهل وما ومن واي وكم وكيف واين ومتى وايان وانى فبعضها
مختص بطلب التصور وبعضها بطلب التصديق وبعضها لا يختص بشيء منهما بل يعم القبيلين وبهذا الاعتبار
صار عشرة فقدمه المص فقال فالهمزة لطلب التصديق اي ادراك وقوع النسبة او لا وقوعها وهذا معنى الحكم والاسناد
وما يجري مجراها كقولك اقام زيد وازيد قائم فانت عالم بان بينهما نسبة اما بالايجاب او بالسلب والطلب تعيينها
او لطلب التصور اي ادراك غير النسبة كقولك في طلب تصور المسند اليه أدبس في الاناء ام عسل فانك تعلم ان
في الاناء شيئا والمطلوب تعيينه وفي طلب تصور المسند افي الخابية دبسك ام في الزق فانك تعلم ان الدبس
محكوم عليه بالكينونة في الخابية او الزق والمطلوب هو التعيين فالمط في جميع ذلك معلوم بوجه اجمالي
والطلب بالاستفهام تفصيله ولهذا اي لمجئ الهمزة لطلب التصور لم يقبح في طلب تصور الفاعل ازيد قام كما قبح
هل زيد قام ولم يقبح في طلب تصور المفعول اعمرا عرفت كما قبح هل عمرا عرفت وذلك لان التقديم يستدعي
حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو مح بخلاف الهمزة فانها تكون لطلب التصور
وتعيين الفاعل او المفعول وهذا ظاهر في اعمرا عرفت واما في نحو ازيد قام فلا اذ لا نم ان تقديم المرفوع يستدعي
حصول التصديق بنفس الفعل غايته انه يحتمل ذلك على مذهب عبد القاهر فيجوز ان يكون ازيد قام لطلب التصديق
ويكون تقديم زيد للاهتمام ونحوه ويدل على هذا انه علل قبح هل زيد قام بان هل بمعنى قد لا بانه يختص بطلب
التصديق كما سيجيء والمسئول عنه بها اي الذي يسأل عنه بالهمزة هو ما يليها كالفعل في اضربت زيدا اذا
كان الشك في نفس الفعل اعني الضرب الصادر من المخاطب الواقع على زيد واردت بالاستفهام ان تعلم وجوده
فهي على هذا لطلب التصديق بصدور الفعل منه فاذا قلت اضربت زيدا ام اكرمته فهو لطلب تصور المسند
اضرب هو ام اكرام والتصديق حاصل بثبوت احدهما فمثل هذا يحتمل ان يكون لطلب التصديق وان يكون
لطلب تصور المسند ويفرق بينهما بحسب القرائن فنحو قولك افرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه سؤال عن
وجود نفس الفعل وكذا اكتبت هذا الكتاب ام اشتريته سؤال عن تعيين المسند وبهذا ظهر ان كلام المص لا يخلو
عن تعسف والفاعل في اانت ضربت زيدا اذا كان الشك في الفاعل من هو مع العلم بوقوع ضرب على زيد
والمفعول في ازيدا ضربت اذا كان الشك في المفعول من هو مع القطع بوقوع ضرب من المخاطب وكذا ساير
المتعلقات نحو افي الدار صليت وايوم الجمعة سرت واتاديبا ضربته اراكبا جئت ونحو ذلك قال
الشيخ في دلائل الاعجاز ومما يؤيد ذلك انك تقول اقلت شعرا قط ارأيت اليوم انسانا فيصح ولا يصح
ان تقول اانت قلت شعرا قط اانت رأيت انسانا اذ لا معنى للسؤال عن الفاعل من هو في مثل هذا
لان ذلك انما يتصور اذا كانت الاشارة الى فعل مخصوص نحو ان تقول من قائل هذا الشعر ومن بنى هذه الدار
وما شبه ذلك مما يمكن ان ينص فيه على معين فاما قيل شعر على الجملة ورؤية انسان على الاطلاق فمحال ذلك فيه
لانه ليس مما يختص بهذا دون ذلك حتى يسأل عن فاعله وهل لطلب التصديق فحسب يدخل على الجملتين نحو هل
قام زيد وهل عمرو قاعد اذا كان المط التصديق بحصول القيام لزيد والقعود لعمرو ولهذا اي لاختصاصها

لطلب التصديق

لطلب التصديق امتنع هل زيد قام ام عمرو لان وقوع المفرد بعدها ولبيان على كونها متصلة وام المتصلة
لطلب تعيين احد الامرين مع العلم بثبوت اصل الحكم فهي لا تكون الا لطلب التصور بعد حصول التصديق بنفس الحكم
وهل ليس الا لطلب التصديق فبينهما تدافع فيمتنع بخلاف ما اذا لم يذكر ام عمرو وقيل هل زيد قام فانه قبيح
ولا يمتنع لما سيجيء فان قلت التصديق مسبوق بالتصور فكيف يصح طلب التصور مع حصول التصديق في
ام المتصلة نحو ازيد قام ام عمرو قلت التصديق الحاصل هو العلم بنسبة القيام الى احد المذكورين والمطلوب تصوره
على التعيين وهو غير التصور السابق على التصديق لانه التصور بوجه ما وقبح هل زيدا ضربت لان التقديم يستدعي
حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو مح وانما لم يمتنع لاحتمال ان يكون زيدا
مفعول فعل محذوف يفسره الظ اي هل ضربت زيدا ضربت لكنه يقبح لعدم اشتغال المفسر بالضمير وقيل لم يمتنع
لاحتمال ان يكون التقديم لمجرد الاهتمام بغير التخصيص وفيه نظر لانه لا وجه للقبح حينئذ سوى ان الغالب في التقديم
هو الاختصاص وهذا يوجب ان يقبح ومن ثم يحسب الشيء على قصد الاهتمام دون الاختصاص ومن لا قائل به ودون
زيدا ضربته اي لم يقبح هل زيدا ضربته لجواز تقدير المفسر قبل زيدا اي هل ضربت زيدا ضربته بل هذا ارجح
لان الاصل تقديم العامل على المعمول فلا يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب التصديق بنفس
الفعل فيكون هل فيحسن وذكر بعض المحققين من النحاة انها مع وجود الفعل في الكلام لا تدخل على الاسم
وان كان منصوبا بمضمر يفسره الظ فلا يجوز اختيارا هل زيدا ضربته بل لا بد من ايلائها اياه لفظا وجعل
السكاكي قبح هل رجل عرف لذلك اي لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق من
ان اعتبار التقديم والتاخير في نحو رجل عرف وجب ان اصله عرف رجل على انه بدل من الضمير كما في قوله
تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا وانما الحكم بالقبح لا بالامتناع لاحتمال ان يكون رجل فاعل فعل محذوف ويلزمه
اي السكاكي ان لا يقبح هل زيد عرف لان تقديم المظهر المعرفة ليس للتخصيص حتى يستدعي حصول التصديق
بنفس الفعل على ما مر مع انه قبيح باتفاق النحاة وما ذكره صاحب المفصل من ان نحو هل زيد خرج على تقدير الفعل
فصحيح للوجه القبيح البعيد لانه شائع حسن وههنا نظر وهو انا لا نم لزوم ذلك لجواز ان يكون قبحه لعلة اخرى
فان انتفاء علة مخصوصة لا يوجب انتفاء الحكم مط فغاية ما في الباب انه لا يلزم على ما ذكره السكاكي قبح هل زيد
عرف لا انه يلزم عدم قبحه وعلل غيره اي غير السكاكي قبحهما اي قبح هل رجل عرف وهل زيد عرف بان هل بمعنى
قد في الاصل واصله اهل كقوله اهل عرفت الدار بالغريين وتركت الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام
فاقيمت هي مقام الهمزة وتطفلت عليها في الاستفهام وقد من لوازم الافعال فكذا ما هي بمعناها فان قلت
هذا يقتضي ان لا يصح او يقبح دخولها على الجملة الاسمية التي طرفاها اسمان نحو هل عمرو قاعد والا فما الفرق
بينه وبين ما اذا كان الخبر فعلا نحو هل زيد قام قلت الفرق انها اذا رأت الفعل في حيزها تذكرت عهودا
بالحمى وحنت الى الالف المألوف وعانقته ولم ترض بافتراق الاسم بينهما بخلاف ما اذا لم تره في حيزها فانها
تسلت عنه ذاهلة وهي اي هل تخصص المضارع بالاستقبال بحكم الوضع كالسين وسوف فلا يصح هل تضرب

زيدا او هو اخوك كما يصح اتضرب زيدا او هو اخوك يعني انه لا يصح استعمال هل لانكار اثبات الفعل الواقع
في الحال بمعنى انه لا ينبغي ان يقع كما يصح استعمال الهمزة فيه وذلك لان هل تخصص المضارع بالاستقبال
فلا يصح لانكار الفعل الواقع في الحال ثم علم ان التقييد بقوله وهو اخوك ليكون قرينة على ان المراد انكار
الضرب الواقع في الحال لا الاستفهام عن وقوع الضرب في المستقبل وقد صرح الشارح بذلك في قال في ان يكون
الضرب واقعا في الحال وعلم ان هذا الامتناع جار فيما اذا دلت القرينة على ان المراد انكار الفعل الواقع
في الحال يعني انه لا ينبغي ان يقع سواء كانت القرينة مقالية كما في المثال او حالية كما في قوله تعالى اتقولون
على الله ما لا تعلمون وكقولك اتضرب اباك و اتشتم السلطان فانه لا يصح وقوع هل في هذا الموضع وبهذا
ظهر فساد ما قيل انما يمتنع ذلك من جهة ان الفعل المستقبل لا يتقيد بالحال لعدم المقارنة لان الواجب
مقارنة الحال لوقوع الفعل واتفاقا انما هنا تم الا ترى الى صحة قولنا سيجيء زيد راكبا وساضرب زيدا
وهو بين يدي الامير قال الحماسي سأغسل عني العار بالسيف جالبا علي قضاء الله ما كان جالبا وفي
التنزيل سيدخلون جهنم داخرين والعجب منه هذا ان بعضهم لما سمع قول النحاة انه يجب تجريد صدر الجملة
الحالية عن علامة الاستقبال لما ستذكره في بحث الحال فهم منه ان الفعل المقيد بالحال يجب تجريده عن حرف
الاستقبال فلا يصح تقييد هل تضرب بالحال واورد قول النحاة دليلا على كلامه وهو ينادي على خطائه
ولم ينقل عن احد امتناع تقييد الفعل المستقبل بالحال ولعمري ان التعرض لامثال هذا المبحث مما
لا ينبغي ان يشتغل به لكنا نخاف على القاصرين ان يقع فيه من غير تامل ويتخذوه مذهبا ولاختصاص
التصديق بها اي لكون هل مقصورة على طلب التصديق وعدم مجيئها لغير التصديق كما يقال الخطب بالعبادة
بمعنى لا تعبد غيرك وتخصيصها المضارع بالاستقبال كان لها مزيد اختصاص بما كونه زمانيا اظهر ما هو
وكونه مبتدأ خبره اظهر وزمانيا خبر لكون اي بالشيء الذي زمانيته اظهر كالفعل فان الزمان جزء من مفهومه بخلاف
الاسم فانه انما يدل عليه حيث يدل بعروضه له اما اقتضاء الثاني يعني تخصيصها المضارع بالاستقبال لذلك
فظ اذ المضارع انما يكون فعلا واما اقتضاء الاول يعني اختصاصها بالتصديق له لذلك فلان التصديق
هو الحكم بالثبوت او الانتفاء والنفي والاثبات انما يتوجهان الى الصفات التي هي مدلولات الافعال
من حيث هي لا الى الذوات التي هي مدلولات الاسماء من حيث هي لان الذوات ذوات فيما مضى و
في الحال وفيما يستقبل ولهذا اي ولان لها مزيد اختصاص بالفعل كان فهل انتم شاكرون ادل على طلب
الشكر من فهل تشكرون و فهل انتم تشكرون مع انه مؤكد بالتكرير لان انتم فاعل فعل محذوف لان ابراز
ما سيتجدد في معرض الثابت ادل على كمال العناية بحصوله من ابقائه على اصله كما هو في فهل تشكرون
لانها داخلة على الفعل حقيقة و في فهل انتم تشكرون لانها داخلة على الفعل تقديرا لان انتم فاعل فعل
محذوف يفسره الظاهر وايضا فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من افانتم شاكرون وان كان للثبوت
باعتبار كون الجملة اسمية لان هل ادعى للفعل من الهمزة فتركه اي ترك الفعل مع هل ادل على ذلك اي

[illegible] [illegible]

بالحال

على كمال العناية بحصول ما سيتجدد ولهذا اي ولان هل ادعى للفعل من الهمزة لا يحسن هل زيد منطلق الا
من البليغ لانه الذي يقصد به الدلالة على الثبات وابراز ما سيوجد في معرض الموجود بخلاف غير
البليغ فانه لا يفرق بينه وبين هل ينطلق زيد وكان الاولى به ان يدخله على الفعل كما هو اصله
وهي اي هل قسمان بسيطة وهي التي تطلب بها وجود الشيء او لا وجوده كقولنا هل الحركة موجودة
او لا موجودة ومركبة وهي التي تطلب بها وجود شيء لشيء او لا وجوده له كقولنا هل الحركة دائمة او لا
دائمة فان المطلوب وجود الدوام للحركة او لا وجوده لها وقد اخذ في هذه شيئان غير الوجود وفي الاولى
شيء واحد فلذلك كانت مركبة بالنسبة اليها والوجود في البسيطة محمول وفي المركبة رابطة والباقية
من الفاظ الاستفهام تشترك في انها لطلب التصور فقط وتختلف من جهة ان المطلوب بكل منها تصور
شيء آخر فيطلب بما شرح الاسم كقولنا ما العنقاء طالبا ان يشرح هذا الاسم ويبين مفهومه وانه
لاي معنى وضع فيجاب بايراد لفظ اشهر سواء كان من هذه اللغة او من غيرها او ماهية المسمى اي حقيقته
التي هو بها هو كقولنا ما الحركة اي ما حقيقة مسمى هذا اللفظ فيجاب بايراد ذاتياته من الجنس والفصل
ويقع هل البسيطة في الترتيب بينهما اي بين ما التي لشرح الاسم والتي لطلب الماهية يعني مقتضى
الترتيب الطبيعي ان يطلب اولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم في نفسه ثم ماهيته وحقيقته لان من لا يعرف
مفهوم اللفظ استحال منه طلب وجود ذلك المفهوم ثم من لم يعرف انه موجود استحال طلب حقيقته و
ماهيته اذ المعدوم ليس له ماهية ولا حقيقة لان الماهية ما به يكون الشيء هو هو والمعدوم لا هوية
له والفرق بين المفهوم من الاسم بالجملة وبين الماهية التي تفهم من الحد بالتفصيل غير قليل فان
كل من خوطب باسم فهم فهما ما ووقف على الشيء الذي يدل عليه الاسم اذا كان عالما باللغة واما الحد فلا يقف
عليه الا المرتاض بصناعة المنطق فالموجودات لما كان لها مفهومات وحقائق كان لها حدود بحسب الاسم
وبحسب الحقيقة واما المعدومات فلما لم يكن لها الا المفهومات لم يكن لها حدود الا بحسب الاسم لان الحد بحسب الذات
لا يكون الا بعد ان يعرف ان الذات موجودة حتى ان ما يوضع في اول التعاليم من حدود الاشياء التي يبرهن
على وجودها في اثناء العلم انما هي حدود بحسب شرح الاسم ثم لما اثبت وجودها وبرهن عليه صارت تلك الحدود
بعينها حدودا بحسب الذات والحقيقة كذا ذكره الشيخ في الشفاء فعلم ان الجواب الواحد جاز ان يكون حدا
بحسب الاسم وبحسب الذات بالقياس الى شخصين وبالقياس الى شخص واحد في وقتين ومن يطلب
ومن العارض المشخص لذي العلم اي يطلب به الامر الذي يعرض لذي العلم فيفيد تشخصه وتعينه كقولنا من في
الدار فانه يجاب عنه بزيد ونحوه مما يفيد تشخصه والجواب بنحو رجل فاضل لا يفيد كذا او كريم ابن فلان واخو
فلان وما اشبه ذلك فانما يصح من جهة ان المخاطب يفهم منه التشخص بحسب انحصار الاوصاف المذكورة
في شخص وان كانت تلك الاوصاف نظرا الى مفهوماتها كلية وقال السكاكي يسأل بما عن الجنس تقول
ما عندك اي اي اجناس الاشياء عندك وجوابه كتاب ونحوه ويدخل فيه السؤال عن الماهية والحقيقة نحو ما الكلمة

قيد

اي اي اجناس الالفاظ هي وجوابه لفظ مفرد موضوع لها الاسم اي اي اجناس الكلمات هو وجوابه الكلمة
الدالة على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة او عن الوصف تقول ما زيد وجوابه الكريم ونحوه وفي
الحديث سيروا فقد سبق المفردون قيل وما المفردون يا رسول الله فقال الذاكرون الله كثيرا والذاكرات
ويسئل بمن عن الجنس من ذوي العلم تقول من جبرئيل اي ابشر هو ام ملك ام جني وفيه نظر اذ لا نسلم انه
سؤال عن الجنس وانه يصح في جواب من جبرئيل ان يقال ملك بل جوابه ملك يأتي بالوحي الى الرسل
ونحو ذلك مما يفيد للسامع تشخصه وتعينه واما ما ذكره السكاكي في قوله تعالى حكاية عن فرعون فمن ربكما
يا موسى ان معناه ابشر هو ام ملك ام جني فقد رده الظاهر من جواب موسى بقوله ربنا الذي اعطى كل
شيء خلقه ثم هدى فانه قد اجاب بما يفيد تعينه وتشخصه على ما ذكرنا ويسئل باي عما يميز احد المتشاركين
في امر يعمهما نحو اي الفريقين خير مقاما اي نحن ام اصحاب محمد صلعم قال الكافرون والمؤمنين وهم اصحاب
محمد صلعم قد اشتركا في الفريقية فسئلوا عما يميز احدهما عن الآخر والامر الاعم المشترك فيه هو مضمون ما اضيف
اليه اي توضيحه قوله في المفتاح يقول القائل عندي ثياب فتقول اي ثياب هي فتطلب منه وصفا
يميزها عندك عما يشاركها في الثوبية قيل انه اذا اضيف الى اسم اشارة كقولنا ايهم يفعل كذا فجوابه اسم
متضمن للاشارة الحسية او اسم علم كزيد واذا اضيف الى كلي فجوابه كلي مميز لا غير وعلى الجملة هو طالب للتمييز ويسئل
بكم عن العدد نحو سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة اي كم آية آتيناهم اعشرين ام ثلثين ام غير ذلك
والغرض من هذا السؤال التقريع والاستفهام استفهام تقرير اي حمل المخاطب على الاقرار ومن آية
مميز كم بزيادة من فانهم قالوا اذا فصل بينه وبين مميزه بفعل متعد وجب زيادة من فيه لئلا يلتبس بالمفعول كما في الخبرية وذكر بعض المحققين من النحاة ان مميز كم الاستفهامية لم يعثر عليه مجرورا بمن في
نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو واقول سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة
ويسئل بكيف عن الحال وباين عن المكان وبمتى عن الزمان ماضيا كان او مستقبلا وبايان عن الزمان
المستقبل قيل وتستعمل في مواضع التفخيم مثل ايان يوم القيمة وانى تستعمل تارة بمعنى كيف ويجب ان
يكون بعده فعل نحو فأتوا حرثكم انى شئتم اي على اي حال ومن اي شق اردتم بعد ان يكون المأتي
موضع الحرث ولم يجئ انى زيد بمعنى كيف هو واخرى بمعنى من اين نحو انى لك هذا اي من اين لك هذا الرزق
الآتي كل يوم وقوله تستعمل اشعار بانه يحتمل ان يكون مشتركا بين المعنيين وان يكون في احدهما حقيقة
وفي الاخرى مجازا وايضا فقد ذكر بعض النحاة ان انى بمعنى اين الا انه في الاستعمال يكون مع من ظاهرة
كما في قوله من انى عشرون لنا اي من اين او مقدرة كقوله تعالى انى لك هذا اي من اين فقال المص انه يستعمل
بمعنى من اين سواء كان ذلك بحسب الحقيقة او بحسب اضمار من او بدونه فظهر ان كلمات الاستفهام بعضها مختص بطلب
التصديق كهل وبعضها مختص بطلب التصور كساير الاسماء الاستفهامية وبعضها مشتركة بينهما كالهمزة
فانها تجيء لطلب التصور والتصديق لعراقتها في الاستفهام ولهذا لا يجوز ان يقع بعد ام ساير كلمات

الاستفهام

الاستفهام سوى الهمزة كقوله تعالى ام هل تستوي الظلمات والنور وكقوله امن هذا الذي هو جند لكم وقوله ام ماذا
كنتم تعملون وقول الشاعر ام كيف ينفع ما تعطي العلوق به وام ههنا بمعنى بل التي تكون للانتقال من كلام
الى آخر من غير اعتبار استفهام كقوله تعالى ام انا خير من هذا الذي هو مهين وبهذا يتحقق ما قيل في قوله تعالى اكذبتم
بآياتي ولم تحيطوا بها علما ام ماذا كنتم تعملون ان ام ان كانت متصلة فشرطها ان يليها احد المستويين و
الآخر يلي الهمزة وهذا ليس كذلك وهو ظ وان كانت منقطعة بمعنى بل والهمزة فلا وجه لوقوع ما الاستفهامية
بعدها اذ لا استفهام عن الاستفهام ولا حاجة الى ما قيل في الجواب من انها متصلة والمعنى اكذبتم ام لم تكذبوا
واذا لم تكذبوا فاي شيء كنتم تعملون ثم هذه الكلمات الاستفهامية كثيرا ما تستعمل في غير الاستفهام مما
يناسب المقام بمعونة القرائن وتحقيق كيفية هذا المجاز وبيان انه من اي نوع من انواعه مما لم يحم احد
حوله كالاستبطاء نحو كم دعوتكم ومنه قوله تعالى حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله وبيت السقط
الام في الاصطهار الى متى وفيم تعذلنا ركائب وفينا امل ان يكون لنا اوان والتعجب نحو ما لي لا ارى الهدهد
والتنبيه على الضلال نحو فاين تذهبون والوعيد كقولك لمن يسيء الادب الم اؤدب فلانا اذا علم ذلك
والتقرير قد يقال التقرير بمعنى التحقيق والتثبت وقد يقال بمعنى حمل المخاطب على الاقرار بما يعرفه والجائه اليه وهو
الذي قصده المص ههنا بايلاء المقرر به الهمزة اي بشرط ان يلي الهمزة ما حمل المخاطب على الاقرار به كما مر في حقيقة
الاستفهام من ايلاء المسئول عنه الهمزة تقول اضربت زيدا اذا اردت ان تحمله على الاقرار بالفعل واانت
ضربت في تقريره بالفاعل وازيدا ضربت في تقريره بالمفعول وكذا ابزيد مررت واراكبا سرت وغير ذلك
ومما جعل الهمزة فيه للتقرير بالفاعل قوله تعالى حكاية اانت فعلت هذا بآلهتنا يا ابرهيم اذ ليس مراد الكفار حمله
على الاقرار بان كسر الاصنام قد كان بل على الاقرار بانه منه كان كيف وقد اشاروا الى الفعل في قولهم اانت
فعلت هذا وقال بل فعله كبيرهم هذا ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت ام لم افعل وعرض المص عليه بانه
يجوز ان يكون الاستفهام على حاله اذ ليس في السياق ما يدل على انهم كانوا عالمين بان ابراهيم عم هو الذي كسر الا
صنام حتى يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام واجيب بانه يدل عليه ما قبل الآية وهو انه عم قد حلف بقوله تالله لاكيدن
اصنامكم بعد ان تولوا مدبرين فجعلهم جذاذا او كسر الاصنام قالوا من فعل هذا بآلهتنا انه لمن الظالمين قالوا سمعنا
فتى يذكرهم يقال له ابرهيم فالظاهر انهم قد علموا ذلك من حلفه ومن ذمه الاصنام وقد روي انهم رأوا وتركوه في بيت
الاصنام ليس معه احد فلما ابصروه يكسرهم اقبلوا اليه يزفون ليكفوه وقوله بايلاء المقرر به الهمزة يعني اذا كان التقرير
بالهمزة فانها هي التي تجيء للتقرير بالفعل والفاعل والمفعول وغيرها بخلاف البواقي فان هل تكون للتقرير بنفس
الحكم نحو هل ثوب الكفار والاسماء الاستفهامية للتقرير بما يسئل بها عنه نحو كم آتيناهم من آية وماذا فعلت بفلان
ومن الذي قتله ونحو ذلك والانكار كذلك نحو اغير الله تدعون اي بايلاء المنكر الهمزة يعني اذا كان الانكار بالهمزة و
اما غيرها وان صح مجيئه للانكار لكن لا يجري فيه هذا التفصيل وهو شامل لما في الفرك لو فعلت كذا ومن ذا فعل
كذا او كم تدعوني وكيف تؤذي اباك ومن اين تدري بالعراق من الترند وما اشبه ذلك واما الهمزة فهي للانكار ما يليها

[illegible]

كالفعل في قوله اقتلني والمشرفي مضاجعي فانه ذكر ما يكون منعا من القتل فلو كان لانكار الفاعل وانه ليس ممن
يتصور منه الفعل على ما قد سبق الى الوهم (بمعنى الجواب) لما احتاج الى ذلك وكالفاعل في قوله تعالى اهم يقسمون رحمة ربك
فان المنكر ان يكونوا هم القاسمين لا نفس القسمة وكالمفعول في قوله تعالى اغير الله اتخذ وليا فان المنكر هو
اتخاذ غير الله وليا لا اتخاذ الولي واما قوله تعالى اتتخذ اصناما آلهة فالمنكر هو نفس اتخاذ الآلهة فلذا اولي
الفعل الهمزة وكالحال في قولك اراجلا تسير اليه وكذا غير ذلك من المتعلقات وكما ازيدا ضربت يحتمل
الانكار على المفعول وعلى نفس الفعل بحسب تقدير المفسر نحو قوله تعالى ابشرا منا واحدا نتبعه لانكار المفعول
فيقدر المفسر بعده وكذا اذا تقدم المرفوع على العامل فقد يكون الانكار على نفس الفاعل بجعل التقديم (لا الفعل ٢)
للتخصيص كما مر وقد يكون لانكار الحكم على ان التقديم لمجرد التقوي وجعل صاحب المفتاح قوله تعالى افانت
تكره الناس وافانت تسمع الصم من قبيل تقوية حكم الانكار نظرا الى المخاطب وهو النبي عم لم يعتقد
اشتراكه في ذلك ولا انفراده به وجعلهما صاحب الكشاف من قبيل التخصيص نظرا الى انه عم لفرط شغفه
بايمانهم وتبالغ حرصه على ذلك كانه يعتقد قدرته على ذلك لا يقال همزة الانكار بمنزلة حرف النفي
وقد مر ان ما يلي حرف النفي يفيد التخصيص قطعا فكيف يحمله السكاكي على التقوي دون التخصيص لانا نقول
لو سلم ان الهمزة بمنزلة حرف النفي في ذلك فالسكاكي لم يفرق بين ما يلي حرف النفي وغيره بل جعل الجميع
محتملا للتقوي والتخصيص ان كان مضمرا ومعينا للتخصيص ان كان مظهرا منكرا وللتقوي ان كان معرفا وقد
اشرنا الى ذكر هذا التفصيل ثم قال فلا يحمل قوله تعالى آلله اذن لكم على التقديم للتخصيص فليس المراد
ان الاذن ينكر من الله تعالى دون غيره ولكن احمله على الابتداء مرادا منه تقوية حكم الانكار وهذا يوهم ان
مثل هذا التركيب يمكن حمله على التقديم وانكار نفس الفاعل اذا ساعد عليه المعنى وهذا خلاف ما ذهب اليه
فيما سبق من ان المظهر المعرف لا يحتمل اعتبار التقديم فكانه بنى هذا على مذهب القوم ومنه اي من مجيء الهمزة
للانكار نحو اليس الله بكاف عبده اي الله كاف لان انكار النفي نفي له ونفي النفي اثبات وهذا المعنى مراد من
قال ان الهمزة فيه للتقرير اي بحمل المخاطب على الاقرار بما دخله النفي وهو الله كاف لا بالنفي وهو ليس الله
بكاف وهكذا قوله تعالى الم نشرح لك صدرك والم يجدك يتيما وما اشبه ذلك وقد يقال ان الهمزة فيها للانكار
وقد يقال انها للتقرير وكلاهما حسن فعلم ان التقرير ليس يجب ان يكون بالحكم الذي دخل عليه (الهمزة) بل بما يعرف
المخاطب من ذلك الحكم وعليه قوله تعالى اانت قلت للناس اتخذوني وامي الهين فان الهمزة فيه للتقرير
اي بما يعرفه عيسى من هذا الحكم لا بانه قد قال ذلك فافهم وقوله والانكار كذلك دال على ان صورة انكار
الفعل ان يلي الفعل الهمزة ولما كان له صورة اخرى لا يلي فيها الفعل الهمزة اشار اليها بقوله ولانكار
الفعل صورة اخرى وهي نحو ازيدا ضربت ام عمرا لمن تردد الضرب بينهما من غير ان يعتقد تعلقه بغيرهما
فاذا انكرت تعلقه بهما فقد نفيته من اصله لانه لابد له من محل يتعلق به وعليه قوله تعالى (قل) الذكرين حرم ام الانثيين
ام ما اشتملت عليه ارحام الانثيين فان الغرض انكار التحريم من اصله وكذا اذا وليها الفاعل نحو ازيد

ضربك ام عمرو

٨

ضربك ام عمرو لمن يردد الضرب بينهما وغيرهما من الافعال نحو في البيت كان ام في النهار وافي السوق كان هذا ام في
المسجد الى غير ذلك والانكار اما للتوبيخ اي ما كان ينبغي ان يكون ذلك الامر الذي كان نحو اعصيت ربك فان
العصيان واقع فمعنى هذا الاستفهام تقرير بمعنى التثبيت وانكار بمعنى انه ما كان ينبغي ان يقع وعليه
افوق البدر يوضع لي مهاد ام الجوزاء تحت يدي وساد فانه للتقرير مع شائبة من الانكار باعتبار انه اعلى
مرتبة من ذلك او لا ينبغي ان يكون اي يحدث ويتحقق مضمون ما دخلت عليه الهمزة وذلك في المستقبل
نحو اتعصي ربك بمعنى لا ينبغي ان يتحقق العصيان او للتكذيب في الماضي اي لم يكن نحو افاصفاكم ربكم بالبنين اي
لم يفعل (ذلك) او في المستقبل اي لا يكون نحو انلزمكموها اي انلزمكم تلك الهداية او الحجة اي انكرهكم ونقسركم على الا (على قبولها ٢)
هتداء بها والحال انكم لها كارهون يعني لا يكون هذا الالزام وعليه قوله تعالى ما ضر اجيران الاكرمان وقول
الشاعر وهل يذهب الضرغام قوتا ليومه اذا ادخر النمل الطعام لعامه وقد يكون استفهام الانكار الذي
بمعنى النفي للتوبيخ ايضا كقوله تعالى ماذا عليهم لو آمنوا بالله واليوم الآخر بمعنى اي تبعة ووبال عليهم في الايمان
وترك النفاق وهذا للذم والتوبيخ والا فكل مصلحة فيه والتهكم عطف على الاستبطاء نحو اصلوتك تامرك
ان نترك ما يعبد اباؤنا او للتحقير نحو من هذا او للتهويل كقراءة ابن عباس رحمه الله ولقد نجينا بني اسرائيل
من العذاب المهين من فرعون بلفظ الاستفهام ورفع فرعون ولهذا قال انه كان عاليا من المسرفين
والاستبعاد نحو انى لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين وهذا الظاهر والحاصل ان كلمة الاستفهام اذا امتنع
حملها على حقيقته تولد منها بمعونة القرائن ما يناسب المقام ولا ينحصر المتولدات فيما ذكره المص ولا ينحصر الم
شيء منها في اداة دون اداة بل الحاكم في ذلك هو سلامة الذوق (وتتبع التراكيب ٢) فلا ينبغي ان يقتصر في ذلك على معنى
سمعته او مثال وجدته من غير ان تتخطاه بل عليك بالتصرف واستعمال الروية والله الهادي ومنها اي
من انواع الطلب الامر وعرفوه بانه طلب فعل غير كف على جهة الاستعلاء وخرج بغير الكف النهي وبقوله
على جهة الاستعلاء اي على طريق العلو سواء كان عاليا حقيقة او لا عن الدعاء والالتماس وفيه نظر لانه
يخرج عنه نحو كف عن القتل ثم اختلف الاصوليون في ان صيغة الامر لماذا وضعت فقيل للوجوب
فقط وقيل للندب فقط وقيل للقدر المشترك بينهما وهو الطلب على جهة الاستعلاء وقيل هي مشتركة
بينهما لفظا وقيل بالتوقف بين كونها للقدر المشترك وبين الاشتراك اللفظي وقيل هي مشتركة بين
الوجوب والندب والاباحة موضوعة لكل واحد منها وقيل للقدر المشترك بين الثلثة وهو الاذن والاكثر
على كونها حقيقة في الوجوب ولما لم يكن الدلائل مفيدة للقطع بشيء من ذلك لم يجزم المص بشيء واشار
الى ما هو الظاهر عند العقل لقوة اماراته والاظهر ان صيغته من المقترنة باللام نحو ليحضر زيد وغيرها
نحو اكرم عمرا ورويد بكرا فهذا اشارة الى ان اقسام صيغة الامر ثلثة الاول المقترنة باللام الجازمة
ويختص بالفاعل غير المخاطب والثاني ما يصح ان يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة
والثالث اسم دال على طلب الفعل وهو عند النحاة من اسماء الافعال والاولان لغلبة استعمالها في

حقيقة الامر يعني طلب الفعل على سبيل الاستعلاء سماهما النحويون امرا سواء استعملا في حقيقة الامر او في
غيرها حتى ان لفظ اغفر في قولنا اللهم اغفر لي امر عندهم واما الثالث فلما كان اسما لم يسموه امرا تمييزا بين
البابين موضوعة لطلب الفعل استعلاء اي على طريق طلب الفعل مستعليا سواء كان عاليا في نفسه او لا لتبادر
الفهم عند سماعها اي سماع صيغة الامر الى ذلك المعنى اعني طلب الفعل استعلاء والتبادر الى الفهم من اقوى
امارات الحقيقة قال صاحب المفتاح اتفاق ائمة اللغة على اضافة قم وليقم الى الامر بقولهم صيغة الامر
ومثال الامر ولام الامر دون ان يقولوا صيغة الاباحة او لام الاباحة مثلا يمد كونها حقيقة في الطلب
على سبيل الاستعلاء لانه حقيقة الامر وفيه نظر لانا لا نم ان الامر في قولهم صيغة الامر مثلا بمعنى طلب الفعل
استعلاء بل الامر في عرفهم حقيقة في نحو قم وليقم ونحو ذلك والاضافة في الصيغة والمثال بيانية او اضافة العام
الى الخاص بدليل انهم يستعملون ذلك في مقابلة صيغة الماضي والمضارع فليتامل ويمكن ان يجاب بانا سلمنا
ذلك لكن تسميتهم نحو قم وليقم امرا دون ان يسموه اباحة مثلا يمد ذلك في الجملة وان لم يصلح دليلا عليه
وقد تستعمل صيغة الامر لغيره اي لغير طلب الفعل استعلاء مما يناسب المقام بحسب القرائن وذلك بان لا
يكون لطلب الفعل اصلا او يكون لطلبه لكن لا على سبيل الاستعلاء فالى الاول اشار بقوله كالاباحة نحو
جالس الحسن او ابن سيرين والتهديد اي التخويف وهو اعم من الانذار لانه ابلاغ مع دعوة فالتهديد
نحو اعملوا ما شئتم والتعجيز نحو فاتوا بسورة من مثله والتسخير نحو كونوا قردة خاسئين والاهانة نحو كونوا
حجارة او حديدا اذ ليس الغرض ان يطلب منهم كونهم قردة او حجارة لعدم قدرتهم على ذلك لكن
في التسخير يحصل الفعل وهو صيرورتهم قردة ففيه دلالة على سرعة تكوينه تعالى اياهم قردة وانهم
مسخرون له منقادون لامره وفي الاهانة لا يحصل اذ لا يصيرون حجارة وانما الغرض اهانتهم وقلة
المبالاة بهم والتسوية نحو اصبروا او لا تصبروا والفرق بينها وبين الاباحة ان المخاطب في الاباحة كانه
توهم انه ليس يجوز له الاتيان بالفعل فابيح واذن له في الفعل مع عدم الحرج في الترك وفي التسوية كانه توهم
ان احد الطرفين من الفعل والترك انفع له وارجح بالنسبة اليه فرفع ذلك وسوى بينهما والتمني نحو
قول امرئ القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل الاصباح بصبح والا
تجلاء الاكثر فيقول ليزل ظلامك بضياء الصبح ثم قال وليس الصبح بافضل منك عندي لاتفاقي
همومي نهارا كما اقاسيها ليلا ولان نهاري يظلم في عيني لازدحام الهموم علي فليس الغرض طلب الانجلاء
من الليل لانه لا يقدر على ذلك لكنه يتمنى ذلك تخلصا عما عرض له في الليل من تباريح الجوى ولواعج الاشواق
ولاستطالته تلك الليلة كانه لا يرتقب انجلاءها وليس له طماعية فيه ولا توقع فلهذا حمل على التمني
دون الترجي والى الثاني اعني ما يكون لطلب الفعل لا على سبيل الاستعلاء اشار بقوله والدعاء نحو رب
اغفر لي فانه طلب الفعل على سبيل التضرع والالتماس كقولك لمن يساويك رتبة افعل بدون
الاستعلاء وبدون التضرع ايضا هذا ولكن الالتماس في العرف انما يقال للطلب على سبيل نوع

من التضرع لا الى حد الذل ثم الامر قال السكاكي حقه الفور لانه الظاهر من الطلب عند الانصاف كما في الاستفهام و
النداء ولتبادر الفهم عند الامر بشيء بعد الامر بخلافه الى تغيير الامر الاول دون الجمع بين الامرين وارادة التراخي
فان المولى اذا قال لعبده قم ثم قال له قبل ان يقوم اضطجع حتى المساء يتبادر الفهم الى انه غير الامر بالقيام
الى الامر بالاضطجاع لا انه اراد الجمع بين القيام والاضطجاع مع تراخي احدهما وفيه نظر لانا لا نم ذلك عند
خلو المقام عن القرائن بل ليس مفهوم الامر الا الطلب استعلاء والفور والتراخي مفوض الى القرينة كالتكرار و
عدمه فانه لا دلالة للامر على شيء منها ومنها اي من انواع الطلب النهي وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء
وله حرف واحد وهو لا الجازمة في نحو لا تفعل وهو في حرف النهي تسمى الصيغة نهيا في اي معنى استعمل
كما تسمى افعل امرا وهو كالامر في الاستعلاء لانه المتبادر الى الفهم ويشكل الامر في عدم الفور وعدم التكرار
اذ الحق ان النهي يقتضي الفور والتكرار وقال السكاكي وان كان الطلب بالامر والنهي راجعا الى قطع الواقع
كقولك للساكن تحرك وللمتحرك لا تتحرك فالاشبه المرة وان كان راجعا الى اتصال الواقع كقولك في الامر
للمتحرك تحرك اي في الاستقبال وفي النهي للمتحرك لا تسكن فالاشبه الاستمرار وقد يستعمل في غير طلب الكف
عن الفعل كما هو مذهب البعض او طلب الترك كما هو مذهب البعض فانهم اختلفوا في ان مقتضى النهي كف النفس
عن الفعل بالاشتغال باحد اضداده او ترك الفعل وهو نفس ان لا يفعل والمذهبان متقاربان في الجملة
قد يستعمل النهي في غير معناه وذلك بان لا يستعمل لطلب الكف والترك كالتهديد كقولك لعبد لا يمتثل
لامرك لا تمتثل امري فانه ظاهر انه ليس المراد طلب كفه عن الامتثال او يستعمل لطلب الترك او الكف
او الترك لكن لا على سبيل الاستعلاء بل اما على سبيل التضرع فيكون دعاء نحو اللهم لا تشمت بي اعدائي او
على سبيل التلطف فيكون التماسا كقولك لمن يساويك لا تفعل كذا ايها الاخ وقد تستعمل الامر والنهي
لطلب الدوام والثبات على ما عليه المخاطب من الفعل او الترك نحو اهدنا الصراط المستقيم ولا تحسبن الله
غافلا اي دم واثبت على ذلك وهذه الاربعة يعني التمني والاستفهام والامر والنهي يجوز تقدير الشرط
بعدها وايراد الجزاء عقيبها مجزوما بان المضمرة مع الشرط كقولك في التمني ليت لي مالا انفقه اي ان ارزقه
انفقه وفي الاستفهام اين بيتك ازرك اي ان تعرفنيه ازرك وفي الامر اكرمني اكرمك اي ان تكرمني
اكرمك وفي النهي لا تشتمني يكن خيرا لك اي ان لا تشتمني يكن خيرا لك وقد ذكر في تحقيقه وجهان احدهما
ان هذه الاربعة فيها معنى الطلب والطلب لا ينفك عن سبب حامل للطالب عليه فوجود ذلك السبب الحامل مسبب عن
ذلك الطلب في الخارج لان العلة الغائية لوجودها معلولة للعلة الفاعلية وان كانت بماهيتها علة لعلية
العلة الفاعلية ولهذا قالوا ان العلة الغائية متقدم في الذهن عن المعلول ومتاخر في الخارج عنه وهذا معنى
قولهم نعم ما قال اول الفكر آخر العمل ولما كان ذلك اعني كون وجود السبب الحامل مسببا عن
الطلب في الخارج مفهوما من ذكر الطلب ودل عليه ذكر ما يصلح سببا حاملا عليه تضمنت هذه القرينة من
ذكر حرف الشرط وجوابه اذ ليس معنى الشرط والجزاء الا سببية الاول ومسببية الثاني ودل عليه فانجزم السبب الحامل بان

مقدرة بعد هذه الاشياء وثانيهما ان كل كلام لا بد فيه من حامل يحمل المتكلم عليه والحامل على الكلام الجزائي افادة
المتمنى طلب المضمون وعلى الطلبي كون المطلوب مقصودا للمتكلم لذاته او لغيره يعني يتوقف ذلك الغير على حصوله و
توقف الغير على حصوله هو معنى الشرط فاذا ذكرت الطلب ولم تذكر بعده ما يصلح توقفه على المطلوب جوز
المتمنى ظن كون ذلك المطلوب مقصودا لنفسه او لغيره وان ذكرت بعده ذلك غلب على ظنه كون المطلوب مقصودا
لذلك المذكور لا لنفسه فيكون اذن معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك الشيء ظاهرا هذا اذا كان المذكور بعد
هذه الاربعة صالحا لان يكون جزاء من غير ان يقصد به السببية بخلاف قولنا اين بيتك امر زيدا في
السوق اذ لا معنى لقولنا ان تعرفنيه امر زيدا في السوق واما في قوله تعالى قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلوة فلان
الشرط لا يلزم ان يكون علة تامة لحصول الجزاء بل يكفي في ذلك توقف الجزاء عليه وان كان متوقفا على
شيء آخر نحو ان توضأت صحت صلوتك واذا لم تقصد السببية بقي المضارع على رفعه اما حالا نحو ذرهم في خوضهم
يلعبون او وصفا نحو اكرم رجلا يحبك او استينافا اي جوابا عن سؤال تضمنه ما قبله نحو قم يدعونك واما العرض
وان عده النحاة من الاشياء التي يقدر بعدها الشرط ويجزم في جوابها المضارع كقولك الا تنزل تصب
خيرا اي ان تنزل تصب خيرا فمولد من الاستفهام اي ليس هو بابا على حدة بل الهمزة فيه همزة الاستفهام
دخلت على الفعل المنفي وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام لانه يعرف عدم النزول مثلا فالاستفهام عنه
يكون طلبا للحاصل فيتولد منه بقرينة الحال عرض النزول على المتمنى طلبه منه وهذه في التحقيق همزة انكار
اي لا ينبغي لك ان لا تنزل وانكار النفي اثبات فلهذا صح تقدير الشرط المثبت بعده نحو ان تنزل تصب
خيرا فان الشرط المقدر بعد هذه الاشياء يجب ان يكون من جنسها فلا يصح تقدير المنفي بعد المثبت وبالعكس
مثلا لا يجوز لا تكفر تدخل النار او اسلم تدخل النار يعني ان تكفر وان لا تسلم تدخل النار خلافا للكسائي
فانه يجوز تعويلا على القرينة ويجوز تقدير الشرط في غيرها اي في غير هذه المواضع لقرينة نحو ام اتخذوا من
دون الله اولياء فالله هو الولي اي ان اتخذوا اوليا بحق فالله هو الذي يجب ان يتولى وحده ويعتقد انه
المولى والسيد لان قوله ام اتخذوا انكار لمن دونه سواه فان قلت لا شك انه انكار توبيخ بمعنى لا ينبغي
ان تتخذ من دون الله اولياء وحينئذ يترتب عليه قوله فالله هو الولي من غير تقدير شرط كما يقال لا ينبغي
ان يعبد غير الله فالله هو المستحق للعبادة قلت ليس كل ما فيه معنى الشيء حكمه حكم ذلك الشيء ولا يخفى على
ذي طبع حسن قولنا لا تضرب زيدا فهو اخوك بالفاء التعليلية بخلاف اتضرب زيدا فهو اخوك استفهام
انكار فانه لا يحسن الا بالواو الحالية وذلك لانهم وان جعلوا استفهام الانكار بمعنى النفي لم يقصدوا
ان لا فرق بينهما اصلا لان كل سليم الذوق يجد في لغته التفاوت وانه يصح وقوع احدهما حيث
~~لا يصح وقوع احدهما حيث~~ لا يصح وقوع الآخر وحذف الشرط في الكلام كثير وسنتعرض له في بحث
الايجاز ان شاء الله ومنها اي من انواع الطلب النداء وهو طلب الاقبال بحرف نائب مناب ادعو لفظا
او تقديرا فايا وهيا للبعيد وقد ينزل غير البعيد لكونه نائما او ساهيا حقيقة او تشبيها الى الامر

منزلة البعيد

الذي يناديه

الذي يناديه ليعني انه بلغ من علو شان الى حيث ان المتمنى طلب لا يفي بما هو حقه من السعي فيه وان بذل وسعه
واستفرغ جهده فكانه غافل عنه بعيد واي والهمزة للقريب وقد يستعملان في البعيد تنبيها على انه حاضر في
القلب لا يغيب عنه اصلا كقوله اسكان نعمان الاراك تيقنوا بانكم في ربع قلبي سكان واما يا فقيل حقيقة
في القريب والبعيد لانها لطلب الاقبال مطلقا وقيل بل للبعيد واستعمالها في القريب اما لاستقصاء الداعي
نفسه واستبعاده عن مرتبة المدعو نحو يا الله واما للتنبيه على عظم الامر وعلو شانه وان المخاطب مع تمالكه على
الامتثال كانه غافل عنه بعيد نحو يا ايها النبي بلغ ما انزل اليك واما للحرص على اقباله كانه امر بعيد نحو يا موسى اقبل
ولا تخف واما للتنبيه على بلادته وانه بعيد عن التنبيه نحو اسمع يا ايها الغافل واما لانحطاط شانه وبعده عن
المجلس نحو يا هذا وقد تستعمل صيغته اي صيغة النداء في غير معناه وهو طلب الاقبال كالاغراء في قولك
لمن اقبل يتظلم يا مظلوم فانه ليس لطلب الاقبال لكونه حاصلا وانما الغرض الاغراء على زيادة التظلم وبث
الشكوى والاختصاص في قولهم انا افعل كذا ايها الرجل فان قولنا ايها الرجل اصله تخصيص المنادى
لطلب اقباله عليك ثم جعل مجردا عن طلب الاقبال ونقل الى تخصيص مدلوله من بين امثاله بما نسب اليه وهو اما
في معرض التفاخر نحو فاكرم الضيف ايها الرجل اي مختصا من بين الرجال باكرام الضيف او التصاغر نحو
انا المسكين ايها الرجل اي مختصا بالمسكنة او لمجرد بيان المقصود بذلك الضمير لا للتفاخر ولا للتصاغر نحو
نحو انا ادخل ايها الرجل ونحن نقرا ايها القوم فكل ذلك صورته صورة النداء وليس بنداء لان ايا وما
جعل وصفا له لم يرد به المخاطب بل هو عبارة عما دل عليه ضمير المتكلم ولا يجوز فيه اظهار حرف النداء لانه
لم يبق فيه معنى النداء اصلا فكره التصريح باداته فقوله ايها الرجل اي مضموم والرجل مرفوع كما في النداء
لكن مجموعه في محل النصب على الحال ولهذا قال المص في تفسيره اي مختصا من بين الرجال وقد يقوم مقام
اي اسم منصوب اما معرف باللام نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف او مضاف نحو انا معاشر الانبياء لا نورث
ربما يكون علما نحو بنا تميما يكشف الضباب قال ابن الحاجب المعرف ليس منقولا من النداء لان المنادى
لا يكون ذا اللام ونحو ايها الرجل منقول عنه قطعا والمضاف محتمل لامرين النقل فيكون منصوبا بياء مقدرة
وكونه مثل المعرف فيكون منصوبا بتقدير اعني او اخص قال الامام المرزوقي في قوله ان بني نهشل لا ندعي لاب
الفرق بين ان ينصب بني نهشل على الاختصاص وبين ان يرفع على الخبرية هو انه لو جعله خبرا لكان قصده الى
تعريف نفسه عند المخاطب فكان فعله لذلك لا يخلو عن خمول فيهم وجهل المخاطب بشانهم واذا نصب خرج من
ذلك فقال مفتخرا انا اذكر من لا يخفى شانه لا افعل كذا وكذا وكثيرا ما يستعمل فيه صيغة النداء في الاستغاثة نحو
يا لله من الم الفراق ومنها التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي كانه لغرابته يدعوه ويستحضره ليتعجب منه ومنها التدله
والتحزن والتحير كما في نداء الاطلال والمنازل والمطايا ونحو ذلك كقوله ايا منازل سلمى اين سلماك وكقوله يا ناق
جدي فقد فنيت اناتك في صبري واحلاسي وانساعي ومنها التوجع والتحسر كقوله فيا قبر معن كيف واريت
جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا وكقوله يا عين بكي عند كل صباح ومنها الندبة كقولك يا محمداه كانك تدعوه وتقول

من بين الرجال

لا نورث ولا نورث

والتحزن والحيرة

بلغت فانا مشتاق اليك ومثال هذه المعاني كثيرة في الكلام فتامل واستخرج ما يناسب المقام ثم الخبر قد يقع موقع
الانشاء اما للتفاؤل بلفظ الماضي على انه من الامور الحاصلة التي حقها ان يخبر عنها بافعال ماضية كقولك
وفقك الله للتقوى او لاظهار الحرص في وقوعه كما مر في بحث الشرط من ان الطالب اذا عظم رغبته في شيء
كثر تصوره اياه فربما يخيل اليه حاصلا فيورده بلفظ الماضي كقولك رزقني الله لقاءك والدعاء بصيغة الماضي
من البليغ نحو رحمه الله يحتملهما اي التفاؤل واظهار الحرص واما غير البليغ فهو ذاهل عن هذه الاعتبارات او
للاحتراز عن صورة الامر كقول العبد للمولى ينظر المولى الي ساعة دون ان يقول انظر لانه في صورة الامر وان
كان دعاء او شفاعة في الحقيقة او لحمل المخاطب على المطلوب بان يكون المخاطب ممن لا يحب ان يكذب الطالب
اي ينسب الى الكذب كقولك لصاحبك الذي لا يحب تكذيبك تاتيني غدا مقام ائتني تحمله بالطف وجه على الاتيان لانه
ان لم ياتك غدا صرت كاذبا من حيث الظاهر لكون كلامك في صورة الخبر فالخبر في هذه الصور مجاز لاستعماله
في غير ما وضع له ويحتمل ان يجعل كناية في بعضها ومن الاعتبارات المناسبة لايقاع الخبر موقع الانشاء
القصد الى المبالغة في الطلب حتى كان المخاطب سارع في الامتثال ومنها القصد الى استعمال المخاطب في
تحصيل المطلوب ومنها التنبيه على كون المطلوب قريب الوقوع في نفسه لقوة الاسباب المتاخذة في وقوعه ونحو
ذلك من الاعتبارات تنبيه الانشاء كالخبر في كثير مما ذكر في الابواب الخمسة السابقة يعني احوال الاسناد و
المسند اليه والمسند ومتعلقات الفعل والقصر فليعتبره اي ذلك الكثير الذي يشارك فيها الانشاء الخبر
الناظر المتامل في الاعتبارات ولطائف العبارات فان الاسناد الانشائي ايضا اما مؤكد او مجرد
عن التاكيد وكذا المسند اليه اما مذكور او محذوف مقدم او مؤخر معرف او منكر الى غير ذلك وكذا المسند اما اسم
او فعل مطلق او مقيد بمفعول او شرط او غيره والمتعلقات اما مقدمة او متاخرة مذكورة او محذوفة
واسناده وتعلقه ايضا اما بالقصر او بغير قصر والاعتبارات المناسبة في ذلك مثل ما مر في الخبر ولا يخفى
عليك اعتباره بعد الاحاطة بما سبق والله المرشد والمعين

في الوصل والفصل

الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه اي ترك العطف بعضها على بعض فبينهما تقابل العدم والملكة
ولهذا قدم الوصل لان الاعدام انما تعرف بملكاتها واما في صدر الباب فقد قدم الفصل لانه الاصل والوصل
طار عليه وانما قال عطف بعض الجمل دون ان يقول عطف كلام على كلام ليشمل الجمل التي لها محل من الا
عراب وذلك لانهم وان جعلوا الكلام والجملة مترادفين لكن الاصطلاح المشهور على ان الجملة اعم من
الكلام لان الكلام ما تضمن الاسناد الاصلي وكان مقصودا لذاته والجملة ما تضمن الاسناد الاصلي سواء
كان مقصودا لذاته او لا فالمصدر والصفات المسندة الى فاعلها ليست كلاما ولا جملة لان اسنادها
ليس اصليا والجملة الواقعة خبرا او وصفا او حالا او شرطا او صلة او نحو ذلك جملة وليست بكلام لان
اسنادها ليس مقصودا لذاته فاذا اتت جملة بعد جملة فالاولى اما ان يكون لها محل من الاعراب او لا
وعلى الاول اي على تقدير ان يكون للاولى محل من الاعراب ان قصد تشريك الثانية لها اي للاولى في حكمه

اي في

اي في حكم الاعراب الذي لها مثل كونها خبر مبتدا او حالا او صفة او نحو ذلك عطفت الثانية عليها اي على الاولى ليدل
العطف على التشريك المذكور كالمفرد فانه اذا قصد تشريكه لمفرد قبله في حكم اعرابه من كونه فاعلا او مفعولا
او حالا او غير ذلك يجب عطفه عليه والجملة لا يكون لها محل من الاعراب الا وهي واقعة موقع المفرد فيكون
حكمها حكم المفرد واذا كان كذلك فشرط كونه اي كون عطف الثانية على الاولى مقبولا بالواو ونحوه ان يكون
بينهما اي بين الجملة الاولى والثانية جهة جامعة نحو زيد يكتب ويشعر لما بين الكتابة والشعر من التناسب او يعطي
ويمنع لما بين الاعطاء والمنع من التضاد بخلاف زيد يكتب ويمنع او يشعر ويعطي وذلك لان هذا كعطف المفرد
على المفرد وشرط كون عطف المفرد على المفرد بالواو مقبولا ان يكون بينهما جهة جامعة نحو زيد كاتب وشاعر
بخلاف زيد كاتب ومعط وقوله ونحوه الظاهر اراد به نحو الواو من حروف العطف الدالة على التشريك كالفاء وثم
وحتى وهذا فاسد لان هذا الحكم مختص بالواو ولان لكل من الفاء وثم وحتى معنى اذا وجد كان العطف مقبولا
سواء وجد بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة او لا نحو زيد يكتب فيعطي او ثم يعطي اذا كان يصدر منه
الاعطاء بعد الكتابة بخلاف الواو فانه ليس له هذا المعنى فلا بد من جامع ولهذا اي ولانه لا بد في العطف
بالواو من جهة جامعة عيب على ابي تمام في قوله والذي هو عالم ان النوى صبر وان ابا الحسين كريم اذ لا مناسبة
بين كرم ابي الحسين وبين مرارة النوى سواء كان نواه او نوى غيره فهذا العطف غير مقبول سواء جعل عطف
مفرد على مفرد كما هو الظاهر او عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعولي العلم لان وجود الجامع شرط
فيهما جميعا وقوله لا انى لما ادعت الحبيبة عليه من اندراس هواه بدليل عليه البيت السابق وهو قوله زعمت هواك
عفا الغداة كما عفا عنها طلال باللوى ورسوم فاعل زعمت ضمير الحبيبة والخطاب في هواك للنفس والمقسم
البيت الذي بعده وهو قوله ما زلت عن سنن الوداد ولا غدت نفسي على الف سواك تحوم والالاي
وان لم يقصد تشريك الثانية للاولى في حكم اعرابها فصلت الثانية عنها لئلا يلزم من العطف التشريك
الذي ليس بمقصود نحو واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزؤن الله يستهزئ بهم لم يعطف
الله يستهزئ على انا معكم لانه ليس من مقولهم يعني ان قوله انا معكم جملة في محل النصب على انه مفعول قالوا فلو عطف
الله يستهزئ بهم عليها لزم كونه مشاركا في كونه مفعول قالوا وهذا باطل لانه ليس مقول قول المنافقين وانما
قال على انا معكم دون انما نحن مستهزؤن لانه بيان لانا معكم فحكمه حكمه وعلى الثانية اي على تقدير ان لا يكون
للاولى محل من الاعراب ان قصد ربطها بها اي ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو
عطفت به اي عطف الثانية على الاولى بذلك العاطف من غير اشتراط شيء آخر نحو دخل زيد فخرج عمرو او ثم
خرج عمرو اذا قصد التعقيب او المهلة وذلك لان ما سوى الواو من حروف العطف يفيد مع الاشتراك معاني
محصلة وتفصيل ذلك ان حتى ولا العاطفتين لا يقعان في عطف الجمل واما او وام في عطف الجمل
مثلها في عطف المفردات وليست او في مثل قوله تعالى كلمح البصر او هو اقرب وفي قوله تعالى مائة الف او
يزيدون للعطف بل هو حرف استيناف بمجرد الاضراب بمعنى بل وحكم لكن قد عرف فيما سبق وبل في الجمل

مثلها في المفردات الا انها قد يكون لا لتدارك الغلط بل لمجرد الانتقال من كلام الى آخر اهم من الاول
بلا قصد الى اهدار الاول وجعله في حكم المسكوت عنه كقوله تعالى بل هم في شك منها بل هم منها عمون واما
الفاء وثم فالفاء يفيد كون مضمون الجملة الثانية عقيب الاولى بلا مهلة وقد يفيد كون المذكور بعدها كلاما مرتبا
في الذكر على ما قبلها من غير قصد الى ان مضمونها عقيب مضمون ما قبلها في الزمان كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم
خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين فان مدح الشيء او ذمه انما يصح بعد جري ذكره ومن هذا الباب عطف
تفصيل المجمل نحو ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني ونحو وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بياتا او هم
قائلون لان موضع التفصيل بعد الاجمال ولا ينافي ان يكون فيهما معنى السببية نحو يقوم زيد فيغضب عمرو وثم
ان كونها للترتيب بلا مهلة لا ينافي كون الثانية في المرتبة مما يحصل بتمامه في زمان طويل اذا كان اول اجزائه
متعقبا لما تقدم كقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان الاخضرار يبتدئ عقيب
نزول المطر لكن يتم في مدة ولو قال ثم تصبح نظرا الى تمام الاخضرار جاز وثم للترتيب مع التراخي كما في
المفرد لكنها كثيرا ما تجيء لاستبعاد مضمون الجملة الثانية عن الاولى وعدم مناسبته لها نحو ثم انشاناه خلقا
آخر ونحو ثم الذين كفروا بربهم يعدلون لاستبعاد الاشراك بخالق السموات والارض وكذا قوله تعالى ثم كان
من الذين آمنوا بعد قوله فلا اقتحم العقبة الآية لبعد المنزلة بين الايمان وبين فك الرقبة وكذا استغفروا
ربكم ثم توبوا اليه لبعد ما بين طلب المغفرة والانقطاع بالكلية الى الله وهذا في التنزيل اكثر من ان يحصى وقد
يجيء لمجرد الترتيب والتدرج في درج الارتقاء من غير اعتبار تعقيب او تراخ كقوله ان من ساد ثم ساد
ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده وكذا قوله تعالى وما ادريك ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين اذا
عرفت هذا فنقول اذا عطفت بواحد من هذه الحروف جملة على جملة ظهرت الفائدة فيه اي حصول معاني
هذه الحروف بخلاف الواو فانه لا يفيد سوى مجرد الاشتراك وهذا انما يظهر فيما له حكم اعرابي وعند انتفائه
يثبت الاشكال فان قلت الواو ايضا يفيد الجمع بين مضموني الجملتين في الحصول نص على ذلك الشيخ اذا
قلت يضر زيد وينفع عمرو احتمل ان يكون قولك ينفع رجوعا عن قولك يضر وابطالا له كذا في
دلائل الاعجاز قلت هذا القدر مشترك بين الواو والفاء وثم ونحوها المشتركة في مجرد الحصول غير مناسبة
فيتميز ما يحسن فيه العطف عن ما لا يحسن هو الذي تتسكب فيه العبرات والآراء وان لم يقصد ربط الثانية
بالاولى على معنى عاطف سوى الواو فان كان للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية فالفصل واجب
لئلا يلزم من الوصل التشريك في ذلك الحكم نحو واذا خلوا الى شياطينهم الآية لم يعطف الله يستهزئ بهم
على قالوا لئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف لما مر ان تقديم المفعول ونحوه من الظرف وغيره يفيد الا
ختصاص فيلزم ان يكون استهزاء الله بهم وهو ان خذلهم وخلاهم وما سولت لهم انفسهم مستدرجا اياهم من
حيث لا يشعرون مختصا بحال خلوهم الى شياطينهم وليس كذلك بل هو متصل لا انقطاع له بحال
فان قلت لا نسلم ان اذا في الآية ظرفية بل شرطية وبعد تسليم ان العامل في اذا الشرطية هو الجزاء فلا نسلم

ان مثل هذا

ان مثل هذا التقديم يفيد الاختصاص بل هو لمجرد تصدر الشرط كالاستفهام ولو سلم فلا نسلم ان العطف
على مقيد بشيء يوجب تقييد المعطوف بذلك الشيء قلت اذا الشرطية بعينها الظرفية استعملت استعمال
الشرط ولا شك ان قولنا اذا خلوت قرأت القرآن يفيد معنى لا اقرأ القرآن الا اذا خلوت سواء جعل
ذلك باعتبار مفهوم الشرط او باعتبار ان التقديم يفيد الاختصاص ثم القيد اذا كان مقدما على المعطوف عليه
فالظاهر تقييد المعطوف به كقولنا يوم الجمعة سرت وضربت زيدا او بقولنا ان جئتني اعطك واكسك نعم
انه ليس بقطعي لكنه السابق الى الفهم في خطابات فان قلت اذا عطف شيء على جواب الشرط فهو
على ضربين احدهما ان يستقل بالجزائية نحو ان تاتني اعطك واكسك والثاني ان يكون المعطوف
بحيث يتوقف على المعطوف عليه ويكون الشرط سببا فيه بواسطة كونه سببا في المعطوف عليه كقولك
اذا رجع الامير استاذنت وخرجت اي اذا رجع استاذنت فاذا استاذنت خرجت فلم لا يجوز ان يكون
عطف الله يستهزئ على قالوا من هذا القبيل قلت لانه لا يصح المعنى واذا قالوا ذلك استهزأ الله
بهم وهذا غير مستقيم لان الجزاء يعني استهزاء الله بهم انما هو على نفس استهزائهم وارادتهم اياه لا على اخبارهم
عن انفسهم بانا مستهزؤن بدليل انهم لو قالوا ذلك لدفع عن انفسهم وسلموا عن شرهم لم يكن عليهم مواخذة
كذا في دلائل الاعجاز والا عطف على قوله فان كان للاولى حكم اي وان لم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه
للثانية وذلك بان لا يكون لها حكم زائد على مفهوم الجملة او يكون ولكن قصد اعطاؤه للثانية ايضا فان كان
بينهما اي بين الجملتين كمال الانقطاع بلا ايهام اي بدون ان يكون في الفصل ايهام خلاف المقصود او
كمال الاتصال او شبه احدهما اي احد الكمالين فكذلك يتعين الفصل والا اي وان لم يكن بينهما كمال
الانقطاع بلا ايهام ولا كمال الاتصال ولا شبه احدهما فالوصل متعين وتحقيق ذلك ان الواو
للجمع والجمع بين شيئين يقتضي مناسبة بينهما وان يكون بينهما مغايرة لئلا يلزم عطف الشيء على نفسه
وحاصله ان الجملتين اللتين لا محل لهما من الاعراب ولم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية ستة الاول
الانقطاع بلا ايهام الثاني كمال الاتصال الثالث شبه كمال الانقطاع الرابع شبه كمال الاتصال الخامس
كمال الانقطاع مع الايهام السادس التوسط بين الكمالين فحكم الاخيرين الوصل وحكم الاربعة السابقة
الفصل اما في الاول والثالث فلعدم المناسبة واما في الثاني والرابع فلعدم المغايرة المفتقرة
الى الربط بالعاطف فاخذ المص في تحقيق مقامات الستة وقال اما كمال الانقطاع فلاختلافهما خبرا
وانشاء لفظا ومعنى اي يكون احدى الجملتين خبرا لفظا ومعنى والاخرى انشاء لفظا ومعنى نحو وقال رائدهم
ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار الرائد الذي يتقدم القوم لطلب الماء والكلاء وارسوا اي اقيموا
من ارسيت السفينة اي حبستها بالمرساة نزاولها اي نحاولها ونعالجها والضمير للحرب اي قال رائد القوم
ومقدمهم اقيموا نقاتل فان موت كل نفس يجري بمقدار الله وقدره لا الجبن ينجيه ولا الاقدام يرديه قيل
الضمير للسفينة وقيل للخمر والوجه ما ذكرنا ولما كان ارسوا انشاء لفظا ومعنى ونزاولها خبرا كذلك لم يعطف

مثلها في المفردات الا انها قد يكون لا لتدارك الغلط بل لمجرد الانتقال من كلام الى آخر اهم من الاول
بلا قصد الى اهدار الاول وجعله في حكم المسكوت عنه كقوله تعالى بل هم في شك منها بل هم منها عمون واما
الفاء وثم فالفاء يفيد كون مضمون الجملة الثانية عقيب الاولى بلا مهلة وقد يفيد كون المذكور بعدها كلاما مرتبا
في الذكر على ما قبلها من غير قصد الى ان مضمونها عقيب مضمون ما قبلها في الزمان كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم
خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين فان مدح الشيء او ذمه انما يصح بعد جري ذكره ومن هذا الباب عطف
تفصيل المجمل نحو ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني ونحو وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بياتا او هم
قائلون لان موضع التفصيل بعد الاجمال ولا ينافي ان يكون فيهما معنى السببية نحو يقوم زيد فيغضب عمرو وثم
ان كونها للترتيب بلا مهلة لا ينافي كون الثانية في المرتبة مما يحصل بتمامه في زمان طويل اذا كان اول اجزائه
متعقبا لما تقدم كقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان الاخضرار ابتدى عقيب
نزول المطر لكن يتم في مدة ولو قال ثم تصبح نظرا الى تمام الاخضرار جاز وثم للترتيب مع التراخي كما في
المفرد لكنها كثيرا ما تجيء لاستبعاد مضمون الجملة الثانية عن الاولى وعدم مناسبته له نحو ثم انشأناه خلقا
آخر ونحو ثم الذين كفروا بربهم يعدلون لاستبعاد الاشراك بخالق السموات والارض وكذا قوله تعالى ثم كان
من الذين آمنوا بعد قوله فلا اقتحم العقبة الآية لبعد المنزلة بين الايمان وبين فك الرقبة وكذا استغفروا
ربكم ثم توبوا اليه لبعد ما بين طلب المغفرة والانقطاع بالكلية الى الله وهذا في التنزيل اكثر من ان يحصى وقد
تجيء لمجرد الترتيب والتدرج في درج الارتقاء من غير اعتبار تعقيب او تراخ كقوله ان من ساد ثم ساد
ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده وكذا قوله تعالى وما ادريك ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين اذا
عرفت هذا فنقول اذا عطفت بواحد من هذه الحروف جملة على جملة ظهرت الفائدة فيه اي حصول معاني
هذه الحروف بخلاف الواو فانه لا يفيد سوى مجرد الاشتراك وهذا انما يظهر فيما له حكم اعرابي وعند انتفائه
يثبت الاشكال فان قلت الواو ايضا يفيد الجمع بين مضموني الجملتين في الحصول نصا لانك اذا
قلت يغضب زيد ويغضب عمرو احتمل ان يكون قولك ويغضب عمرو رجوعا عن قولك يغضب زيد وابطالا له كذا في
دلائل الاعجاز قلت هذا القدر مشترك بين الواو والفاء وثم والجمع المشترك في مجرد الحصول غير مناسب
فتمييز ما يحسن فيه العطف عما لا يحسن هو الذي تتشكك فيه العبارات والآراء وان لم يقصد ربط الثانية
بالاولى على معنى عاطف سوى الواو فان كان للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية فالفصل واجب
لئلا يلزم من الوصل التشريك في ذلك الحكم نحو واذا خلوا الى شياطينهم الآية لم يعطف الله يستهزئ بهم
على قالوا لئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف لما مر ان تقديم المفعول ونحوه من الظرف وغيره يفيد الا
ختصاص فيلزم ان يكون استهزاء الله بهم وهو ان خذلهم وخلاهم وما سولت لهم انفسهم مستدرجا اياهم
حيث لا يشعرون مختصا بحال خلوهم الى شياطينهم وليس كذلك بل هو متصل لا انقطاع له بحال
فان قلت لا نسلم ان اذا في الآية ظرفية بل شرطية وبعد تسليم ان العامل في اذا الشرطية هو الجزاء فلا نسلم

ان مثل هذا

ان مثل هذا التقديم يفيد الاختصاص بل هو لمجرد تصدر الشرط لان له صدر الكلام ولو سلم فلا نسلم ان العطف
على مقيد بشيء يوجب تقييد المعطوف بذلك الشيء قلت اذا الشرطية هي بعينها الظرفية استعملت استعمال
الشرط ولا شك ان قولنا اذا خلوت قرأت القرآن يفيد معنى لا اقرأ القرآن الا اذا خلوت سواء جعل
ذلك باعتبار مفهوم الشرط او باعتبار ان التقديم يفيد الاختصاص ثم القيد اذا كان مقدما على المعطوف عليه
فالظاهر تقييد المعطوف به كقولنا يوم الجمعة سرت وضربت زيدا او بقولنا ان جئتني اعطك واكسك نعم
انه ليس بقطعي لكنه السابق الى الفهم في خطابات فان قلت اذا عطف شيء على جواب الشرط فهو
على ضربين احدهما ان يستقل بالجزائية نحو ان تأتني اعطك واكسك والثاني ان يكون المعطوف
بحيث يتوقف على المعطوف عليه ويكون الشرط سببا فيه بواسطة كونه سببا في المعطوف عليه كقولك
اذا رجع الامير استأذنت وخرجت اي اذا رجع استأذنت فاذا استأذنت خرجت فلم لا يجوز ان يكون
عطف الله يستهزئ على قالوا من هذا القبيل قلت لانه يصير المعنى واذا قالوا ذلك استهزأ الله
بهم وهذا غير مستقيم لان الجزاء اعني استهزاء الله بهم انما هو على نفس استهزائهم وارادتهم اياه لا على اخبارهم
عن انفسهم بانا مستهزؤن بدليل انهم لو قالوا ذلك لنفي ما عن انفسهم واسلموا عن سترهم لم يكن عليهم مواخذة
كذا في دلائل الاعجاز والا عطف على قوله فان كان للاولى حكم اي وان لم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه
للثانية وذلك بان لا يكون لها حكم زائد على مفهوم الجملة او يكون ولكن قصد اعطاؤه للثانية ايضا فان كان
بينهما اي بين الجملتين كمال الانقطاع بلا ايهام اي بدون ان يكون في الفصل ايهام خلاف المقصود او
كمال الاتصال او شبه احدهما اي احد الكمالين فكذلك يتعين الفصل والا اي وان لم يكن بينهما كمال
الانقطاع بلا ايهام ولا كمال الاتصال ولا شبه احدهما فالوصل متعين وتحقيق ذلك ان الواو
للجمع والجمع بين شيئين يقتضي مناسبة بينهما وان يكون بينهما مغايرة لئلا يلزم عطف الشيء على نفسه
والحاصل ان للجملتين اللتين لا محل لهما من الاعراب ولم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية ستة احوال الاول
كمال الانقطاع بلا ايهام الثاني كمال الاتصال الثالث شبه كمال الانقطاع الرابع شبه كمال الاتصال الخامس
كمال الانقطاع مع الايهام السادس التوسط بين الكمالين فحكم الاخيرين الوصل وحكم الاربعة السابقة
الفصل اما في الاول والثالث فلعدم المناسبة واما في الثاني والرابع فلعدم المغايرة المفتقرة
الى الربط بالعاطف فاخذ المص في تحقيق مقامات ستة وقال اما كمال الانقطاع فلاختلافهما خبرا
وانشاء لفظا ومعنى اي يكون احدى الجملتين خبرا لفظا ومعنى والاخرى انشاء لفظا ومعنى نحو وقال رائدهم
ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار الرائد الذي يتقدم القوم لطلب الماء والكلاء وارسوا اي اقيموا
من ارسيت السفينة اي حبستها بالمرساة ونزاولها اي نحاولها ونعالجها والضمير للحرب اي قال رائد القوم
ومقدمتهم اقيموا نقاتل فان موت كل نفس يجري بمقدار الله وقدره لا الجبن ينجيه ولا الاقدام يرديه وقيل
الضمير للسفينة وقيل للخمر والوجه ما ذكرنا ولما كان ارسوا انشاء لفظا ومعنى ونزاولها خبرا كذلك لم يعطف

عليه ولم يجعل الضحر وما جوابا للامر لان الغرض تعليق الامر بالارث بالمزادلة والامر بالجزم في العكس
اعني تعليل الارث علة للمزادلة كما في اسلم فدخل الجنة فان قلت هذه الاقسام كلها على التقدير الثاني وهو
ان لا يكون للجملة الاولى محل من الاعراب وللجملة الاولى في هذا المثال وهو قوله ارسوا محل النصب على انه مفعول
قال فكيف يصح قلت لما ذكر انه قد يكون بين الجملتين اللتين لا محل لا ولهما من الاعراب كمال الانقطاع
او كمال الاتصال او كونهما شبه التحقيق هذه المعاني من غير الى كونهما من الجملتين اللتين يكون
لا وليهما محل من الاعراب او لا يكون فهذا احتمال تحديد كمال الانقطاع بين الجملتين وقد يلتق ان
المقصود بالتمثيل هو ما وقع في كلام النزايد وهو ارسوا نتروالها والجملتان في كلامه ليس لهما محل من
الاعراب ولا يخفى ما فيه من التعسف لان المثال انما هو هذا المصراع والجملتان فيه مما له اعراب محلا
ولهذا اجعل نحو قوله تعالى انا معكم انما نحن مستهزؤن مما لا محل له من الاعراب على ما تراه معنى اي ولا اختلافهما خبرا وانشاء
بان يكون احدهما خبرا معنى والاخر انشاء معنى وان كانتا خبرين او انشائين لفظا نحو مات فلان
رحمه الله اي ليرحمه الله فهو انشاء معنى فلا يصح عطفه على مات فلان او لانه عطف على اختلافهما والضمير
للشان لا جامع بينهما كما سيأتي بيان الجامع فلا يصح زيد طويل وعمرو قائم ولا العلم حسن ووجه زيد قبيح
واما كمال الاتصال فلكون الثانية مؤكدة للاولى او بدلا عنها او بيانا لها واما النعت فلما لم يتميز عن عطف
البيان الا بانه يدل على بعض احوال المتبوع لا عليه والبيان بالعكس وهذا المعنى مما لا يتحقق في الجمل لم
تنزل الثانية من الاولى منزلة النعت من المنعوت ثم جعل الثانية مؤكدة للاولى يكون لدفع توهم غلط
او تجوز وهو قسمان لانه اما ان ينزل الثانية من الاولى منزلة التاكيد المعنوي من متبوعه في افادة التقرير
مع الاختلاف في المعنى او منزلة التاكيد اللفظي في اتحاد المعنى فالاول نحو لا ريب فيه بالنسبة الى ذلك الكتاب
وهذا على تقدير ان يكون الم جملة مستقلة او طائفة من الحروف المعجمة مستقلة وذلك الكتاب جملة ثانية ولا
ريب فيه ثالثة على ما هو الوجه الصحيح المختار وههنا وجوه آخر خارجة عن المقصود فانه لما بولغ في وصفه اي
وصف الكتاب والبا في قوله ببلوغه متعلق بوصفه اي فان وصف بانه بلغ الدرجة القصوى في الكمال وقوله
بولغ يتعلق الباء في قوله بجعل المبتدا ذلك وتعريف الخبر باللام وذلك لما مر من ان تعريف المسند اليه
بالاشارة يدل على كمال العناية بتمييزه وانه ربما يجعل بعده ذريعة الى التعظيم وبعد درجته وان تعريف المسند
باللام يفيد الانحصار حقيقة نحو الله الواحد او مبالغة نحو حاتم الجواد فمعنى ذلك الكتاب انه الكتاب الكامل
كان ما عداه من الكتب في مقابلته ناقص وانه الذي يستاهل ان يسمى كتابا كما يقول هو الرجل اي الكامل في الرجولية
كان من سواه بالنسبة اليه ليس برجل جاز جواب لما اي يجوز بسبب هذه المبالغة المذكورة ان يتوهم السامع قبل
التامل انه اي قوله ذلك الكتاب مما يرمي به جزافا من غير ان يكون صادرا عن روية وبصيرة فاتبعه
على لفظ المبني للمفعول والمرفوع المستتر عايد الى قوله لا ريب فيه والمنصوب البارز الى قوله ذلك الكتاب
اي ولما جاز ان يتوهم ان قوله ذلك الكتاب جزافا جعل قول لا ريب فيه تابعا لقوله ذلك الكتاب

نفيا لذلك

نفيا لذلك التوهم فوزانه اي وزان لا ريب فيه وزان نفسه في جاءني زيد نفسه ونحو هدى للمتقين اي
هو هدى للمتقين فان معناه انه اي الكتاب في الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها لما في تنكير هدى من الابهام
والتعظيم وكونه الشيء غاية حتى كانه هداية محضة حيث جعل الخبر مصدرا لاسم فاعل ولم يقل هاد للمتقين وهذا معنى
ذلك الكتاب لان معناه كما مر الكتاب الكامل والمراد بكماله كماله في الهداية لان الكتب السماوية بحسبها
اي بحسب الهداية يعني لكن بملك بحسب ذلك اي على قدره وعدده وتقديم الجار والمجرور للحصر اي بحسبها
تتفاوت في درجات الكمال لا بحسب غيرها فان قلت قد يتفاوت التمام الكتب بحسب جزالة النظم و
بلاغته كالقرآن فانه فاق ساير الكتب باعجاز نظمه قلت هذا داخل في الهداية لانه ارشاد الى التصديق
ودليل عليه فوزانه اي وزان هدى للمتقين وزان زيد الثاني في جاءني زيد زيد لكونه مقررا لقوله ذلك
الكتاب مع اتفاقهما في المعنى بخلاف قوله لا ريب فيه فانه وان كان مقررا لكنهما مختلفان معنى فلهذا
جعل بمنزلة التاكيد المعنوي هذا ولكن ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز ان قوله لا ريب فيه بيان وتوكيد و
تحقيق لقوله ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له وبمنزلة ان يقول هو ذلك الكتاب فتعيده مرة ثانية
لتثبته او بدلا منها عطف على قوله مؤكدة للاولى اي القسم الثاني من كمال الاتصال ان يكون الجملة الثانية
بدلا من الاولى لانها اي الاولى غير وافية بتمام المراد او كغير الوافية بخلاف الثانية فانها وافية لا شبهة غير
الوافية والمقام يقتضي اعتناء بشانه اي بشان المراد لان الغرض من الابدال ان يكون الكلام وافيا بتمام
المراد وهذا انما يكون فيما يعتني بشانه لنكتة لكونه اي تلك النكتة مثل كون المراد مطلوبا في نفسه او فظيعا
او عجيبا او لطيفا فتنزل الجملة الثانية من الاولى منزلة بدل البعض او الاشتمال من متبوعه فلا يعطف عليها
لما بين البدل والمبدل منه من كمال الاتصال ولم يعتبر بدل الكل لانه لا يتميز عن التاكيد الا بان لفظه غير
لفظ متبوعه وانه المقصود بالنسبة دونه بخلاف التاكيد وهذا المعنى مما لا يتحقق له في الجمل لا سيما التي لا محل
لها من الاعراب فالاول وهو ان تنزل الثانية منزلة بدل البعض نحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين
وجنات وعيون فان المراد التنبيه على نعم الله تعالى والمقام يقتضي اعتناء بشانه لكونه مطلوبا في نفسه او ذريعة
الى غيره والثاني اعني قوله امدكم بانعام الخ اوفى بتاديته اي بتادية المراد لدلالته اي الثاني عليها اي على نعم
الله تعالى بالتفصيل من غير احالة على علم المخاطبين المعاندين فوزانه وزان وجهه في اعجبني زيد وجهه
لدخول الثاني في الاول لان ما تعلمون يشمل الانعام والبنين والجنات وغيرها والثاني وهو ان
تنزل منزلة بدل الاشتمال نحو اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن في السر والجهر مسلما اي وان لم ترحل
فكن على ما يكون عليه المسلم من استواء الحالين في السر والجهر فان المراد به اي بقوله ارحل كمال اظهار الكراهة لا
قامته اي لاقامة المخاطب وقوله لا تقيمن عندنا اوفى بتاديته اي تادية المراد لدلالته عليه اي لدلالة لا تقيمن
على المراد وهو كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة مع التاكيد الحاصل من النون فان قلت قوله لا تقيمن
عندنا انما يدل بالمطابقة على طلب الكف عن الاقامة لانه موضوع للنهي واما اظهار كراهة المنهي فمن لوازمه

الثانية التي هي كالجواب كالمتصلة بها على ما اشار اليه صاحب الكشاف حيث قال وانما قطع قصة الكفار يعني
قوله ان الذين كفروا سواء عليهم الآية عما قبلها لان ما قبلها مسوق لذكر الكتاب وانه هدى للمتقين والثانية
مسوقة لبيان ان الكفار من صفتهم كيت وكيت فبين الجملتين تباين في الغرض والاسلوب وهما على حد لا مجال
فيه للعطف بخلاف قوله تعالى ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم ثم قال فان قلت هذا اذا زعمت ان
الذين يؤمنون جار على المتقين واما اذا ابتدأته وبنيت الكلام لصفة المؤمنين ثم عقبته بكلام آخر في صفة
اضدادهم كان مثل قوله ان الابرار لفي نعيم قلت قد مر لي ان الكلام المبتدأ عقيب المتقين سبيله الاستيناف
وانه مبني على تقدير سؤال فذلك ادراج له في حكم المتقين وتابع له في المعنى وان كان مبتدأ في اللفظ
فهو في الحقيقة كالجاري عليه ويسمى الفصل لذلك اي لكون الثانية جوابا للسؤال الذي اقتضته الاولى استينافا وكذا
الجملة الثانية نفسها ايضا تسمى استينافا كما تسمى مستأنفة وهو اي الاستيناف ثلثة اضرب لان السؤال الذي تضمنته
الجملة الاولى اما عن سبب الحكم مطلقا نحو قال لي كيف انت قلت عليل سهر دائم وحزن طويل اي ما بالك عليلا
او ما سبب علتك وذلك لان العادة انه اذا قيل فلان عليل ان يسأل عن سبب علته وموجب مرضه لا ان
يقال هل سبب علته كذا او كذا لاسيما السهر والحزن فانه قلما يقال هل سببه من الحزن والسهر لانهما من ابعد
اسباب المرض فعلم ان السؤال عن السبب المطلق دون السبب الخاص وعدم التاكيد ايضا مشعر بذلك واما عن
سبب خاص لهذا الحكم نحو وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء كانه قيل هل النفس امارة بالسوء فقيل نعم
ان النفس لامارة بالسوء فالتاكيد دليل على ان السؤال عن السبب الخاص فان الجواب عن مطلق السبب لا
يؤكد وهذا الضرب يقتضي تاكيد الحكم كما مر في الاسناد الخبري ان المخاطب اذا كان مترددا في الحكم طالبا له
حسن تقويته بمؤكد فعلم ان المراد بالاقتضاء على سبيل الاستحسان لا على سبيل الوجوب فاذا قيل اعبد ربك
ان العبادة حق له فهو جواب السؤال عن السبب الخاص اي هل العبادة حق له واذا قلت فالعبادة حق له
فهو ظاهر لمطلق السبب ووصل ظاهر بحرف موضوع للوصل واذا قلت العبادة حق له فهو وصل خفي تقديري
واستيناف جواب السؤال عن مطلق السبب اي لم تامرنا بالعبادة له وهذا ابلغ الوصلين واقواهما فيتفاوت
هذه الثلثة بحسب تفاوت المقامات واما عن غيرهما اي غير السبب المطلق والسبب الخاص نحو قالوا سلاما قال سلام
اي فماذا قال ابراهيم في جواب سلامهم فقيل قال سلام اي حياهم بتحية احسن من تحيتهم لان تحيتهم كانت بالجملة
الفعلية الدالة على الحدوث اذ التقدير نسلم سلاما وتحيته بالجملة الاسمية الدالة على الدوام والثبوت اي سلام
عليكم وقوله زعم العواذل انني في غمرة جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة لا امرأة عاذلة بدليل قوله صدقوا و
ولما كان هذا مظنة ان يتوهم ان غمرته مما ينكشف كما هو شان اكثر الغمرات والشدائد استدرك بقوله
ولكن غمرتي لا تنجلي ففصل قوله صدقوا عما قبله لكونه استينافا جوابا للسؤال عن غير السبب كانه قيل اصدقوا
في هذا الزعم ام كذبوا فقيل صدقوا ومثل المصنف مثالين لان السؤال عن غير السبب ايضا اما ان يكون على اطلاقه
كما في المثال الاول واما ان يشتمل على خصوصية كما في المثال الثاني فان العلم حاصل بان احد الصدق والكذب

واما السؤال

واما السؤال عن غيره والاستيناف باب واسع متكاثر المحاسن وايضا منه اي من الاستيناف تقسيم آخر للاستيناف
وهو ان منه ما ياتي باعادة اسم ما استؤنف عنه اي اوقع عنه الاستيناف كذا في المعقول بلا واسطة وا
استؤنف عنه الحديث نحو احسنت انت الى زيد زيد حقيق بالاحسان ومنه ما يبنى على صفته اي على صفة ما
استؤنف عنه دون اسمه يعني يكون المسند اليه في الجملة الاستينافية من صفات ما قصد استيناف الحديث
عنه يعني صفة تصلح لترتب الحديث عليه وهذه العبارة اوضح من قولهم ومنه ما ياتي باعادة صفته اي
اعادة ذكر ذلك الشيء بصفة من صفاته نحو احسنت الى زيد صديقك القديم اهل لذلك والسؤال المقدر
فيهما لماذا احسن اليه وهل هو حقيق بالاحسان وهذا اي الاستيناف المبني على صفة ما استؤنف عنه ابلغ و
احسن لاشتماله على بيان السبب الموجب للحكم كالصداقة في المثال المذكور لما يسبق الى الفهم من ترتب
الحكم على الوصف ان الوصف علة له واما اذا اعيدت لما استؤنف عنه في الكلام السابق الصفات ثم ذكر
في الاستيناف بلفظ اسم الاشارة كقولك قد احسنت الى زيد الكريم الفاضل ذلك حقيق بالاحسان فالاظهر
انه من قبيل الثاني وعليه قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم على وجه فان قلت ان كان السؤال في
الاستيناف عن السبب فالجواب يشتمل على بيانه لا محالة سواء كان باعادة اسم ما استؤنف عنه او مبنيا
على صفته وان كان عن غيره فلا معنى لاشتماله على بيان السبب كما في قوله تعالى قالوا سلاما قال سلام
وقوله زعم العواذل البيت سواء كان باعادة الاسم او الصفة فما وجه هذا الكلام قلت جملته انه اذا
ثبت لشيء حكم ثم قدر سؤال عن سببه واريد ان يجاب ببيان السبب في ذلك انه مستحق لهذا الحكم واهل له
فهذا الجواب يكون تارة باعادة اسم ذلك الشيء فيفيد ان سبب هذا الحكم كونه حقيقا به وتارة
باعادة صفته فيفيد ان سبب استحقاقه لهذا الحكم هو هذا الوصف وليس يجري هذا في ساير صور الاستيناف
وليس جميع صور الاستيناف منحصرة في القسمين ولهذا قال منه ومنه دون اما واما فليتامل وقد يحذف صدر
الاستيناف فعلا كان او اسما نحو يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال كانه قيل من يسبحه فقيل رجال اي يسبحه
رجال وعليه نعم الرجل زيد او نعم رجلا زيد على قول اي على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف اي هو
زيد ويجعل الجملة استينافا جوابا للسؤال عن تفسير الفاعل المبهم كما مر وقد يحذف الاستيناف كله اما مع قيام شيء
مقامه نحو قول الحماسي يهجو بني اسد زعمتم ان اخوتكم قريش لهم الف وليس لكم الاف اي ايلاف في الرحلتين المعروفتين لهم
في التجارة رحلة في الشتاء الى اليمن ورحلة في الصيف الى الشام وليس لكم الاف مؤالفة في الرحلتين المعروفتين
وبعده اولئك أومنوا جوعا وخوفا وقد جاعت بنو اسد وخافوا كانهم قالوا اصدقنا في هذا الزعم ام كذبنا
فقيل كذبتم فحذف هذا الاستيناف كله واقيم قوله لهم الف وليس لكم الاف مقامه لدلالته عليه ويحتمل ان يكون
قوله لهم الف وليس لكم الاف جوابا لسؤال اقتضاه الجواب المحذوف كانه لما قال المتكلم كذبتم قالوا لم كذبنا فقال
لهم الف وليس لكم الاف فيكون في البيت استينافان كذا في الايضاح فان قلت هذا هو الوجه الاول بعينه لان
قوله لهم الف بالنسبة الى كذبتم المحذوف يحتمل سوى ان يكون استينافا جوابا له وبيانا لسببه اقيم مقام السبب قلت بل

يحتمل التاكيد والبيان فانه جعله في الوجه الاول مؤكدا للجواب المحذوف وبيانا له او بدون ذلك اي بدون
قيام شيء مقامه نحو فنعم الماهدون اي نحن على قول اي على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف اي هم نحن او حذف
المبتدا والخبر جميعا نحو زيد ان يقوم شيء مقامهما ولما فرغ من الاحوال الاربعة المقتضية للفصل شرع في الحالتين
المقتضيتين للوصل فقال واما الوصل لدفع الايهام فكقولهم لا وايدك الله فقولهم لا رد لكلام سابق كانه قيل
هل الامر كذلك فقيل لا اي ليس الامر كذلك فهذه جملة خبارية وايدك الله انشائية معنى لانها بمعنى الدعا
فبينهما كمال الانقطاع لكن ترك العطف هنا يوهم خلاف المقصود فانه لو قيل لا ايدك الله لتوهم انه دعا
على المخاطب بعدم التاييد فلدفع هذا الوهم جي بالواو والعطف للانشائية الدعائية على الاخبارية المنفية المدلول
عليها بكلمة لا كما ترك العطف في صورة القطع كقول سلمى لئلا يتوهم العطف على الايهام واما للتوسط اي واما الوصل
للتوسط بين حالتين كمال الانقطاع وكمال الاتصال وقد توهم بعضهم اما بكسر الهمزة فوقع في خبط عظيم
وانما هو اما بالفتح عطفا على اما التي تقدم وقد علم مما مر ان الوصل اما لدفع الايهام واما للتوسط بين كمال
الاتصال والانقطاع فيقول اما الوصل لدفع الايهام فكذا واما الوصل للتوسط فاذا اتفقتا اي الجملتان
خبرا وانشاء لفظا ومعنى او معنى فقط ويكون بينهما جامع وانما ترك هذا القيد استغناء عنه بما سبق
من انه اذا لم يكن بينهما جامع فبينهما كمال الانقطاع ويجاب كذلك بتعيين هذا من ان الجامع يجب ان يكون كذا وكذا
والاتفاق المذكور انما يتحقق اذا كان كلتا الجملتين خبريتين لفظا ومعنى او انشائيتين كذلك او كان
كلتاهما خبريتين معنى فقط بان يكونا انشائيتين لفظا او يكون الاولى انشائية لفظا والثانية خبرية
او بالعكس او كان كلتاهما انشائيتين معنى فقط بان يكونا خبريتين لفظا او يكون الاولى خبرية والثانية
انشائية او بالعكس فالمجموع ثمانية اقسام فالاتفاق لفظا ومعنى كقوله تعالى يخادعون الله وهو خادعهم وقوله
تعالى ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم في الخبريتين لفظا ومعنى الا انهما في المثال الثاني متناسبان
في الاسمية بخلاف الاول وقوله تعالى كلوا واشربوا ولا تسرفوا في الانشائيتين لفظا ومعنى والاتفاق
معنى فقط لم يذكر له الا مثالا واحدا لكنه اشار الى انه يمكن تطبيقه على قسمين من الاقسام الستة واعاد
فيه الكاف تنبيها على انه مثال للاتفاق معنى فقط فقال وكقوله تعالى واذ اخذنا ميثاق بني اسرائيل لا
تعبدون الا الله وبالوالدين احسانا وذي القربى واليتامى والمساكين وقولوا للناس حسنا فعطف
قولوا على لا تعبدون لانهما وان اختلفا لفظا لكنهما متفقان معنى لان لا تعبدون اخبار في معنى الانشاء
اي لا تعبدوا وكما تقول تذهب الى فلان تقول كذا تريد الامر وهو ابلغ من صريح الامر لانه كانه سورع الى الامتثال
فهو يخبر عنه وقوله وبالوالدين احسانا لا بد له من فعل فاما ان يقدر خبر في معنى الطلب تنبيها على المبالغة المذكورة
اي وتحسنون بمعنى احسنوا او هو عطف على لا تعبدون فيكون مثالا لقسم آخر وهو ان يكونا انشائيتين معنى
فقط بان يكون كلتاهما خبريتين لفظا او يقدر من اول الامر صريح الطلب على ما هو الظاهر اي واحسنوا بالوالدين احسانا ومنه قوله تعالى في سورة الصف وبشر المؤمنين عطفا على تؤمنون قبله في قوله تعالى

يا ايها الذين

يا ايها الذين آمنوا هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله لانه بمعنى آمنوا كذا في الكشاف وفيه نظر
لان المخاطب بالاول هم المؤمنون خاصة بدليل قوله تعالى بالله ورسوله وبالثاني هو النبي عم وهما وان كانا متناسبين
لكن لا يخفى انه لا يحسن عطف الامر لمخاطب على امر لمخاطب آخر الا عند التصريح بالنداء نحو يا زيد قم واقعد يا عمرو على انه قوله تعالى
تؤمنون بيان لما قبله على طريق الاستيناف كانهم قالوا كيف نفعل فقيل تؤمنون اي آمنوا فلا يصح عطف بشر
عليه فالاحسن انه عطف على قل مرادا قبل يا ايها الذين آمنوا اي قل يا محمد كذا وبشر او على محذوف اي فابشر يا
محمد وبشر ليقابل بشرته فابشر اي بشرتهم فابشر ولما اتفق الجملتان في الخبرية معنى فقط والثانية انشاء في معنى الاخبار
قوله تعالى قال اني اشهد الله واشهدوا اني بريء مما تشركون اي واشهدكم وبالعكس نحو له تعالى الم يؤخذ عليهم
ميثاق الكتاب ان لا تقولوا على الله الا الحق ودرسوا ما فيه اي اخذ عليهم لانه للتقرير فان قلت قد جوز صاحب
الكشاف عطف الانشاء على الاخبار من غير ان يجعل الخبر بمعنى الانشاء او بالعكس بل يؤخذ عطف حاصل مضمون
احدى الجملتين على حاصل مضمون الاخرى حيث ذكر في قوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا الى قوله تعالى
وبشر الذين آمنوا انه ليس المعتمد بالعطف هو الامر حتى يطلب له مشاكل من امر او نهي يعطف عليه وانما المعتمد
بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين فهي معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين كما تقول زيد يعاقب
بالقيد والارهاق وبشر عمرا بالعفو والاطلاق قلت هذا دقيق حسن لكن من اشترط اتفاق الجملتين خبرا
وانشاء لا يسلم صحة ما ذكره من المثال ولهذا قال المص ان قوله وبشر الذين آمنوا عطف على محذوف يدل عليه
ما قبله اي فانذرهم وبشر الذين آمنوا وقال صاحب المفتاح انه عطف على قل مرادا قبل يا ايها الناس
اعبدوا ربكم الذي خلقكم الآية فكانه امر النبي صلى الله عليه وآله بان يؤدي معنى هذا الكلام لانه قد ادرج فيه
قوله وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا وهذا كما تقول لغلامك وقد ضربه زيد قل لزيد لا يستحي ان يضرب
غلامي وانا المنعم عليك بانواع النعم والجامع بينهما اي بين الجملتين يجب ان يكون باعتبار المسند اليهما و
المسندين جميعا اي باعتبار المسند اليه في الجملة الاولى والمسند اليه في الجملة الثانية وكذا باعتبار المسند في
الاولى والمسند في الثانية نحو يشعر زيد ويكتب للمناسبة الظاهرة بين الشعر والكتابة وتقاربهما في خيال
اصحابهما ويعطي ويمنع لتضاد الاعطاء والمنع هذا عند اتحاد المسند اليهما واما عند تغايرهما فلا بد ان يكون
بينهما ايضا جامع كما اشار اليه بقوله وزيد شاعر وعمرو كاتب وزيد طويل وعمرو قصير لمناسبة بينهما اي بشرط
ان يكون زيد وعمرو مناسبة كالاخوة والصداقة والعداوة او نحو ذلك على الجملة يكون احدهما سببا للآخر وملابسا له بخلاف زيد شاعر وعمرو كاتب بدونها اي بدون المناسبة بين زيد وعمرو فانه لا يصح وان
كان المسندان متناسبين بل وان كانا متحدين ايضا ولهذا صرح السكاكي بامتناع العطف في نحو خفي ضيق و
خاتمي ضيق وبخلاف زيد شاعر وعمرو طويل مطلقا اي سواء كان بين زيد وعمرو مناسبة او لم يكن
فانه لا يصح لعدم المناسبة بين المسندين بين الشعر وطول القامة قال الشيخ في دلائل الاعجاز اعلم انه كما
يجب ان يكون المحدث عنه في احدى الجملتين بسبب من المحدث عنه في الاخرى كذلك ينبغي ان يكون الخبر عن الثاني

مما يجري مجرى الشبه او النظير او النقيض للخبر عن الاول فلو قلت زيد طويل القامة وعمرو شاعر لكان خلفا
من القول السكاكي الجامع بين الشيئين قد نقل المص كلام السكاكي وتصرف فيه باصلاحه محتاطا منه انه
اصلاح ونحن نشرح اولا هذا الكلام مطابقا لما ذكره السكاكي ثم نشير الى ما في نقل المص من الاختلال فنقول
من القوى المدركة العقل وهي القوة العاقلة المدركة للكليات ومنها الوهم وهي القوة المدركة للمعاني الجزئية
الموجودة في المحسوسات من غير ان تتأدى اليها من طرق الحواس كادراك العداوة والصداقة من زيد
مثلا وكادراك الشاة معنى في الذئب ومنها الخيال وهي قوة تجتمع فيها صور المحسوسات وتبقى فيها بعد
غيبتها عن الحس المشترك وهي القوة التي تتأدى اليها صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة فتدركها وهي
الحاكمة بين المحسوسات الظاهرة كالحكم بان هذا الاصفر هو هذا الحلو ونعني بالصور ما يمكن ادراكه باحدى الحواس
الظاهرة وبالمعاني ما لا يمكن ومنها المفكرة وهي التي لها قوة التفصيل والتركيب بين الصور المأخوذة
عن الحس المشترك والمعاني المدركة بالوهم بعضها مع بعض وهي دائما لا تسكن نوما ولا يقظة وليس من شأنها
ان يكون عملها منتظما بل النفس تستعملها على اي نظام تريد فان استعملتها بواسطة القوة الوهمية فهي المتخيلة
وان استعملتها بواسطة القوة العاقلة وحدها او مع القوة الوهمية فهي المفكرة واذا تمهد هذا فنقول ذكر
السكاكي انه يجب ان يكون بين الجملتين ما يجمعهما عند القوة المفكرة جمعا من جهة العقل او من جهة الوهم او من جهة
الخيال فالجامع بين الجملتين اما عقلي بان يكون بينهما اتحاد في تصور المراد بالجامع العقلي امر بسببه يقتضي
العقل اجتماع الجملتين في المفكرة قال السكاكي هو ان يكون بين الجملتين اتحاد في التصور مثل الاتحاد
في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما مثل الوصف او الحال او الظرف او نحو ذلك فظاهر انه اراد بالتصور
الامر المتصور اذ كثيرا ما يطلق التصورات والتصديقات على المعلومات التصورية والتصديقية او تماثل
هناك فان في تصورهما اتحادهما ثم اشار الى كون التماثل مما يقتضي بسبب العقل جمعهما في المفكرة بقوله
فان العقل بتجريده المثلين عن التشخص في الخارج يرفع التعدد بينهما لان العقل مجرد لا يدرك بذاته
الجزئي من حيث هو جزئي بل يجرده عن العوارض المشخصة في الخارج وينتزع منه المعنى الكلي فيدركه فا
لمتماثلان اذا جردا عن المشخصات صارا متحدين فيكون حضور احدهما في المفكرة حضور الآخر وانما قال
عن التشخص في الخارج لان ما هو حاصل في العقل فلا بد له من تشخص عقلي ضرورة انه متميز عن سائر المعلومات
وانما قلنا انه لا يدرك الجزئي بذاته لانه يدرك الجزئيات بواسطة الآلات الجسمانية لانه يحكم بالكليات
على الجزئيات كقولنا زيد انسان والحاكم يجب ان يدرك كلا منهما لكن ادراكه للكلي بالذات وللجزئي بالآلات
وكذا احكم بان هذا اللون غير هذا الطعم ونحو ذلك فان قلت تجريدهما عن التشخص في الخارج لا يقتضي ارتفاع
تعددهما لجواز ان يتعدد العوارض الكلية الحاصلة في العقل مثل ان يعلم من زيد انه رجل احمر فاضل ومن عمرو
انه رجل اسود جاهل قلت اذا كان الاوصاف كلية كان اشتراك زيد وعمرو وغيرهما من الجزئيات فيها
على السوية باعتبار العقل وان كانت بحسب الخارج مختصة ببعض منها وههنا نظر وهو ان التماثل اذا كان

جامعا لم

جامعا لم يتوقف صحة قولنا زيد كاتب وعمرو شاعر على مناسبة بين زيد وعمرو مثل الاخوة والصداقة ونحو ذلك لانهما
متماثلان لاشتراكهما في الانسانية وقد مر بطلانه ويمكن الجواب بان المراد بالتماثل اشتراكهما في وصف له نوع اختصاص
بهما وسيتضح ذلك في باب التشبيه او تضايف وهو كون الشيئين بحيث لا يمكن تعقل كل واحد منهما الا بالقياس
الى تعقل الآخر فحصول كل واحد منهما في المفكرة يستلزم حصول الآخر ضرورة وهذا معنى جمع بينهما كما بين العلة
والمعلول فان كل امر يصدر عنه امر آخر اما بالاستقلال او بواسطة انضمام الغير اليه فهو علة والامر الآخر معلول
فتعقل كل واحد منهما بالقياس الى تعقل الآخر والاقل والاكثر فان كل عدد يصير عند العد فانيا قبل عدد آخر
فهو اقل من الآخر والآخر اكثر منه وذكر الشارح العلامة رحمه الله ان المثال الاول مثال التضايف بين الامور
المعقولة والثاني مثال التضايف بين ما يعم المحسوسات والمعقولات وفيه نظر لان التضايف انما هو بين
مفهومي العلة والمعلول ومفهومي الاقل والاكثر لا بين الذاتين الا ترى ان تعقل ذات الواجب ليس بالقياس
الى تعقل ذات مخلوقاته وبالعكس وكذا تعقل خمسة من الرجال ليس بالقياس الى تعقل ستة وبالعكس والمفهومات
صور معقولة لا محسوسة وان اراد ان ما يصدق عليه الاقل والاكثر يجوز ان يكون محسوسا وان يكون معقولا
فكذا العلة والمعلول كالنجار والكرسي فانهما محسوسان وان اراد ان العلية والمعلولية معقولتان لكونهما
نسبيين فالاقلية والاكثرية ايضا كذلك او وهمي عطف على قوله عقلي والمراد بالجامع الوهمي امر بسببه
يقتضي الوهم اجتماعهما في المفكرة بناء على ان الوهم يحتال في ذلك بخلاف العقل فانه اذا خلي ونفسه لم يحكم باجتماعهما
وذلك بان يكون بين تصوريهما شبه تماثل كلوني بياض وصفرة فان الوهم يبرزهما في معرض المثلين
من جهة انه يسبق الى الوهم انهما نوع واحد زيد في احدهما عارض بخلاف العقل فانه يعرف انهما نوعان
متباينان داخلان تحت جنس هو اللون وكذا الخضرة والسواد ولذلك اي ولان الوهم يبرزهما في معرض
المثلين ويجتهد في الجمع بينهما في المفكرة حسن الجمع بين الثلاثة التي في قوله ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها
شمس الضحى وابو اسحق والقمر فان الوهم يبرزها في معرض الامثال ويتوهم ان هذه الثلاثة من نوع واحد
وانما اختلفت بالعوارض والمشخصات بخلاف العقل فانه يعرف ان كلا منها من نوع آخر وانما اشتركت
في عارض هو اشراق الدنيا ببهجتها على ان ذلك في ابي اسحق مجاز او يكون بين تصوريهما تضاد وهو
التقابل بين امرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض في المحسوسات
والايمان والكفر في المعقولات والحق ان بينهما تقابل العدم والملكة لا تقابل التضاد لان الايمان هو
تصديق النبي صعم في جميع ما علم مجيئه به بالضرورة اعني قبول النفس لذلك والاذعان له من غير اباء ولا
جحود على ما فسره المحققون من المتكلمين مع الاقرار به باللسان والكفر عدم الايمان عما من شأنه ان يكون
مؤمنا اللهم الا ان يقال الكفر انكار شيء من ذلك فيكون ضد الايمان لكونه وجوديا مثله او ما يتصف
بها اي بالمذكورات كالاسود والابيض والمؤمن والكافر فانه قد يعد مثل الاسود والابيض متضادين
باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين وهما السواد والبياض والا فهما لا يتواردان على المحل

اصلا فكيف يتضادان وذلك لان الاسود مثلا هو محل مع السواد او شبه تضاد كالسماء والارض في
المحسوسات فان بينهما شبه التضاد باعتبار انهما وجوديتان احديهما في غاية الارتفاع والاخرى في
غاية الانحطاط لكنهما لا يتواردان على المحل لكونهما من الاجسام دون الاعراض فلا يكونان متضادين و
الاول والثاني فيما يعم المحسوسات والمعقولات فان الاول هو الذي يكون سابقا على الغير ولا يكون
مسبوقا بالغير والثاني هو الذي يكون مسبوقا بواحد فقط فاشبها المتضادين باعتبار اشتمالهما على وصفين
لا يمكن اجتماعهما لكنهما ليسا بمتضادين لكونهما عبارة عن المحلين الموصوفين بالاولية والثانوية فان
قلت لم يجعل نحو الاسود والابيض من قبيل المتضادين ما باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين
فليجعل نحو السماء والارض والاول والثاني ايضا من هذا القبيل بهذا الاعتبار والا فما الفرق قلت الفرق
ان الوصفين المتضادين في الاسود والابيض جزء من مفهوميهما بخلاف نحو السماء والارض فانهما لا زمان
لهما خارجان واما الاول والثاني وان كانت الاولية والثانوية جزئين من مفهوميهما لكنهما ليسا
بمتضادين اذ ليس بينهما غاية الخلاف لان العاشر ابعد من الثاني مع ان العدم معتبر في مفهومهما فلا يكونان وجوديين
ثم بين لسبب كون المتضادين وشبهيهما جامعا وهميا بقوله فانه اي الوهم ينزلهما اي المتضادين وشبه التضاد منزلة
التضايف فانه لا يحضره احد المتضادين او الشبيهين بهما الا ويحضره الآخر ولذلك تجد الضد اقرب خطورا
بالبال مع الضد من المغايرات التي ليست اضدادا له فانه قلما يخطر بالبال السواد الا ويخطر به البياض وكذا السماء
والارض يعني ان ذلك مبني على حكم الوهم والا فالعقل يتعقل كلا منهما ذاهلا عن الآخر وليس عنده ما يقتضي
اجتماعهما في المفكرة او خيالي عطف على وهمي ونعني بالجامع الخيالي امرا بسببه يقتضي الخيال اجتماعهما في المفكرة
وان كان العقل من حيث الذات غير مقتض لذلك وهو بان يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال سابق
اي ذلك التقارن سابق على العطف لاسباب مؤدية الى ذلك واسبابه اي اسباب التقارن في الخيال مختلفة
ولذلك اختلف الصور الثابتة في الخيالات ترتبا ووضوحا فكم من صور لا انفكاك بينهما اصلا في خيال
وهي في خيال آخر مما لا يجتمع اصلا وكم من صور لا تغيب عن خيال وهي في خيال آخر مما لا يقع قط ولصاحب
علم المعاني فضل احتياج الى معرفة الجامع لان معظم ابوابه الفصل والوصل وهو مبني على الجامع لا سيما الخيالي
فان جمعه على مجرى الالف والعادة بحسب ما ينعقد الاسباب في اثبات الصور في خزانة الخيال وبيان الاسباب
مما يفوته الحصر واما امثلة وحكايات ذكرت في المفتاح وقد ظهر لك مما ذكرنا ان ليس المراد بالجامع العقلي
ما يكون مدركا بالعقل وبالوهمي ما يكون مدركا بالوهم وبالخيالي ما يكون مدركا بالخيال لان التضاد وشبه
التضاد ليسا من المعاني التي يدركها الوهم وكذا التقارن في الخيال ليس من الصور التي تجتمع في الخيال بل جميع ذلك
معان معقولة وبعضهم لما لم يقف على ذلك اعترض اولا بان السواد والبياض مثلا محسوسان فكيف يصح
ان يجعلا من الوهميات ثم اجاب ثانيا بان الجامع كون كل واحد منهما مضادا للآخر وهذا معنى جزئي لا يدركه
الا الوهم وهذا فاسد لانا لا نسلم ان التضاد للسواد والبياض معنى جزئي وان اراد ان تضاد هذا السواد و

التبرئة

١٨ الجملي

٩١

والبياض معنى جزئي وان اراد ان تضاد هذا السواد وهذا البياض معنى جزئي فتماثل هذا مع ذاك والتضايف معه
ايضا معنى جزئي فلا تفاوت بين التماثل والتضايف وشبه التماثل والتضاد وشبه التضاد فانها اذا
اضيفت الى الجزئيات كانت جزئيات اذا اضيفت الى الكليات كانت كليات فكيف يصح جعل بعضها عقليا
على الاطلاق وبعضها وهميا ثم ان الجامع الخيالي هو تقارن الصور في الخيال وظاهر انه لا يمكن جعله صورة
مرتسمة في الخيال لانه من المعاني وجميع ما ذكرنا يظهر بالتأمل في لفظ المفتاح فان قلت ما ذكرت في تقرير
كلام المفتاح مشعر بانه يكفي لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفرد من مفرداتهما مثل الاتحاد في
المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما وفساده واضح للقطع بامتناع العطف في نحو هزم الامير الجند يوم الجمعة
وخاط زيد ثوبه فيه والسكاكي ايضا معترف بامتناع نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق ونحو الشمس ومرارة الارنب والف باذنجانة
ومرارة الارنب محدثة قلت ليس في هذا الكلام الا بيان الجامع بين الجملتين واما ان مثل هذا الجامع هل
يكفي في صحة العطف او لا فموض الى ما قبل هذا الكلام وما بعده وقد صرح فيهما بامتناع العطف فيما لا تناسب بين
المخبر عنهما وان كان الخبران متحدين فعلم منه ان الجامع يجب ان يكون باعتبار هما جميعا والمص لما اعتقد ان كلامه
في بيان الجامع سهو منه واراد اصلاحه غيره الى ما ترى فذكر مكان الجملتين الشيئين واقام قوله اتحاد في
التصور مقام قوله اتحاد في تصور مثل الاتحاد في المخبر عنه او في المخبر او في قيد من قيودهما فظهر لعدة في قوله
ان يكون بين تصوريهما شبه تماثل او تضاد او شبهه وفي قوله الخيالي ان يكون بين تصوريهما تقارن لان التضاد
مثلا انما هو بين نفس السواد والبياض لا بين تصوريهما اعني العلم بهما وكذا التقارن انما هو بين نفس التصور
فيجب ان يريد بتصوريهما مفهوميهما حتى يكون له وجه صحة واما ما يقال من انه اراد بالشيئين الجملتين وبالتصور
المفرد الواقع في الجملة كما هو مراد السكاكي بعينه فهو غلط لانه قد رد هذا الكلام على السكاكي وحمله على انه سهو
منه وقصد بهذا التغيير اصلاحه على ان هذا المعنى مما لا يدل لفظه عليه ويأباه قوله في التصور معرفا لما لا يخفى
على من له معرفة باساليب الكلام فليستأمل في هذا المقام فان تحقيق ما ذكرت من اسرار هذا الفن والله
الموفق ومن محسنات الوصل بعد تحقق المجوزات تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية اي في كونهما
اسميتين او فعليتين وتناسب الفعليتين في المضي والمضارعة وما اشبه ذلك لكونهما شرطيتين مثلا
اذا اردت مجرد الاخبار من غير تعرض للتجدد في احديهما والثبوت في الاخرى لزم ان تقول قام زيد وقعد عمرو
وزيد قائم وعمرو قاعد قال صاحب المفتاح وكذا زيد قام وعمرو قعد وزعم الشارح العلامة انه انما فصله بقوله
كذا لاحتمال كونهما اسميتين بان يكون زيد مبتدأ وقام خبره وان يكونا فعليتين بان يكون زيد وعمرو
فاعلين لقام وقعد قدما عليهما يعني يجب ان لا يقدرا اما اسميتين او فعليتين لا ان يقدر احديهما اسمية
والاخرى فعلية ولعمري انه كلام في غاية السقوط وما كان ينبغي ان يصدر مثله عن مثله بل وجه الفصل ان الخبر في كل
منهما جملة وفيه اشارة الى ان الاولى اذا كانت جملة اسمية خبرها جملة فعلية كان المناسب رعاية ذلك في الثانية ليحصل
المناسبة بالنوع بالثانية فعلية مرفقة نحو زيد قام وقعد عمرو وهذا مبني على ما ذكره السيرافي ومن

ومن تبعه نحو زيد قام وعمرو اكرمته ان اذا رفع عمرو فالجملة عطفت على الجملة الاسمية واذا نصب بتقدير الفعل
فهي عطف على الفعلية التي خبر المبتدا او الضمير محذوف اي واكرمت عمروا عنده او في داره وانما ترك ذلك
في المثال ذكر الضمير لان غرضه تعيين جملة اسمية خبرها جملة فعلية وليصح المثال انما يكون باعتبار الضمير وقد
اعتمد فيه على علم السامع والذي يشعر به كلام بعض المحققين ان المعطوف عليه في الوجهين هو جملة زيد قام لانها
ذات وجهين فان رفع بالنظر الى اسميتها والنصب بالنظر الى فعليتها والمعطوف عليه في الوجهين واحد واختلاف
الاعراب باختلاف الاعتبارين وبهذا الجهة المناسبة ولا يخفى على المنصف لطف هذا الوجه ودقته وان ذهل
عنه الجمهور وخفي على كثير من الفحول الا انه لا مانع منه ان يراد في احديهما المضي وفي الآخر المضارعة مثل قوله تعالى ان
الذين كفروا ويصدون وقوله تعالى ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون او يراد في احديهما الاطلاق وفي الاخرى
التقييد بالشرط مثل اكرمت زيدا وان جئتني اكرمك ايضا ومنه قوله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا
ملكا لقضي الامر تذنيب شبه تعقيب باب الفصل والوصل بالبحث عن الجملة الحالية وكونها بالواو تارة وبغيرها
اخرى بالتذنيب وهو جعل الشيء ذنابة للشيء فكان هذا تتميم لباب الفصل والوصل وتكميل له والحال على ضربين
مؤكدة يؤتى بها لتقرير مضمون الجملة الاسمية على رأي ومضمون الجملة مطلقا على رأي وهي ان الحال التي ليست
مما يثبت تارة ويزول اخرى كثيرا ما يقع بعد الجملة الفعلية ايضا فمن اشترط في المؤكدة كونها بعد جملة اسمية
لزمه ان يجعلها قسما آخر غير المؤكدة والمنتقلة ويسميها دائمة او ثابتة فالجملة الحال الغير المنتقلة ليست محلا للواو
لشدة ارتباطها بما قبلها فلا بحث ههنا الا عن المنتقلة فنقول اصل الحال المنتقلة ان تكون بغير واو
لانها معربة بالاصالة لا بالتبعية والاعراب في الاسماء انما جيء به للدلالة على المعاني الطارية عليها بسبب
تركيبها مع العوامل نحو دال على التعلق المعنوي بينها وبين عواملها فيكون مغنيا عن تكلف تعلق آخر كالواو
الواو واستدل المصنف على ذلك بالقياس على الخبر والنعت فقال لانها اي الحال وان كانت في اللفظ
فضلة يتم الكلام بدونها لكنها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر بالنسبة الى المبتدا من حيث انك تثبت بالحال
المعنى الذي للحال كما انك تثبت بالخبر المعنى للمبتدا فانك في قولك جاء زيد راكبا قد اثبت الركوب لزيد كما في
قولك زيد راكب الا ان الفرق انك حيث تخبر عن زيد معنى تتوخى اخبارك عنه بالمجي ولم تقصد ابتداء اثبات الركوب
له بل اثبته على سبيل التبع بخلاف الخبر فانك تثبت به المعنى ابتداء وقصدا ووصف له اي ولان الحال في الاكثر
وصف لصاحبها كالنعت بالنسبة الى المنعوت الا انك تقصد في الحال ان صاحبها كان على هذا الوصف حال مباشرة
الفعل فهو قيد للفعل وبيان لكيفية وقوعه بخلاف النعت فان المقصود بيان حصول هذا الوصف لذات المنعوت
من غير نظر الى كونه مباشر الفعل او غير مباشر ولهذا جاز ان يقع نحو الاسود والابيض والطويل والقصير
وما شبه ذلك من الصفات التي لا انتقال فيها نعتا ولا حالا والجملة ان من حق الخبر والنعت ان يكونا
بدون الواو فكذلك الحال فان قلت الخبر والنعت قد يكونان مع الواو ايضا اما الخبر فكخبر باب كان كقول الحماسي
فلما صرح الشر فامسى وهو عريان وخبر ما الواقع بعد الا نحو قولهم ما احد الا وله نفس امارة واما النعت

فالجملة

91

فالجملة الواقعة صفة للنكرة فانها قد تصدر بالواو لتوكيد لصوق الصفة بالموصوف والدلالة على ان اتصافه بها
امر مستقر كقوله تعالى سبعة وثامنهم كلبهم وقوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ونحو ذلك قلت اما
ما اورد على خلاف الاصل فتشبيها بالحال على ان مذهب صاحب المفتاح ان قوله لها كتاب حال من قرية لكونها
نكرة في سياق النفي وذي الحال كما يكون معرفة يكون نكرة مخصوصة وحمله على الوصف كما هو مذهب صاحب الكشاف
سهو فاصل الحال ان يكون بغير واو ولكن خولف هذا الاصل اذا كانت الحال جملة وانما جاز كونها جملة لان
مضمون الحال قيد لعاملها ويصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد فانها اي الجملة الواقعة حالا
من حيث هي جملة مستقلة بالافادة من غير ان تتوقف على التعلق بما قبلها وان كانت من حيث هي حال غير
مستقلة بل متوقفة على التعلق بكلام سابق عليها لما مر من انك لا تقصد بالحال اثبات الحكم ابتداء بل تثبت اولا
حكما ثم توصله بالحال وتجعلها من صلته لتثبت على سبيل التبع له فتحتاج الجملة الواقعة حالا بسبب كونها مستقلة من
حيث انها جملة الى ما يربطها بصاحبها الذي جعلت حالا عنه وكل من الضمير والواو صالح للربط و
الاصل الضمير بدليل الاقتصار عليه في الحال المفردة والخبر والنعت ومعنى اصالته انه لا يعدل عنه الى الواو ما لم تمس
حاجة الى زيادة ارتباط والا فالواو اشد في الربط لانها الموضوعة له فالحال لكونها فضلة بعد تمام الكلام
احوج الى الربط فصدرت الجملة التي اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعني الواو التي اصلها الجمع ايذانا من
الاول الامر بانها لم تبق على استقلالها بخلاف المفردة فانها ليست مستقلة بخلاف الخبر فانه جزء الكلام وبخلاف
النعت فانه للتبعية للمنعوت وكونه للدلالة على معنى فيه صار كانه من تمامه فاكتفي في الجميع بالضمير كالجملة الواقعة
صلة فان الموصول لا يتم جزء الكلام بدونها فظهر ان ربط الجملة الحالية قد يكون بالواو وقد يكون بالضمير
ولكل مقام فنقول الجملة التي تقع حالا اما ان تكون خالية عن ضمير صاحبها او لا تكون فالجملة التي تقع حالا
ان خلت عن ضمير صاحبها الذي تقع حالا عنه وجب الواو لتكون مرتبطة به غير منقطعة فلا يجوز خرجت زيد على
الباب وجوزه بعضهم عند ظهور الملابسة على قلته وما يقال ان اي جملة يجب فيها الواو اراد ان يبين ان
اي جملة يجوز ان يقع حالا الا بالواو واي جملة لا يجوز ذلك فيها فقال وكل جملة خالية عن ضمير ما اي الاسم الذي يجوز ان
ينتصب عنه حال وذلك بان يكون فاعلا او مفعولا معرفا او منكرا مخصوصا لا مبتدا او خبرا او لا نكرة محضة
وانما لم يقل عن ضمير صاحب الحال لان خبر المبتدا هو قوله يصح ان تقع تلك الجملة حالا عنه اي عما يجوز ان ينتصب عنه
حال بالواو اي اذا كانت تلك الجملة مع الواو وما لم يثبت هذا الحكم اعني وقوع الجملة حالا عنه لم يصح اطلاق صاحب
الحال عليه الا مجازا وانما لم يقل عن ضمير ما يجوز ان يقع تلك الجملة حالا عنه ليدخل فيه الجملة الخالية عن الضمير المصدرة
بالمضارع لان ذلك الاسم مما لا يجوز ان يقع تلك الجملة حالا عنه لكنه مما يجوز ان ينتصب عنه حال في الجملة وح
يكون قوله كل جملة خالية عن ضمير ما يجوز ان ينتصب عنه حال متناولا للمصدرة بالمضارع الخالية عن الضمير المذكور
فيصح استثناؤها بقوله الا المصدرة بالمضارع المثبت نحو جاء زيد ويتكلم عمرو فانه لا يجوز ان يكون قولنا
ويتكلم عمرو حالا من زيد لما سيجي من ان ربطها يجب ان يكون بالضمير فقط فان قلت قوله كل جملة الى آخره

شابه للجملة الانشائية وهي لا يصح ان تقع حالا سواء كانت مع الواو وبدونها لان الغرض من الحال تخصيص وقوع
مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال فيجب ان تكون مما يقصد فيه الدلالة على حصول مضمونه وهي الخبرية
دون الانشائية قلت المراد كل جملة يصح وقوعها حالا في الجملة لانها المقصودة بالنظر بقرينة سوق الكلام
فان قلت هل يقع الجملة الشرطية حالا ام لا قلت قد منع ذلك قوم زعموا انه اذا اريد ذلك لزم ان يجعل الشرطية
خبرا عن ضمير ما اريد الحال عنه نحو جاء زيد وهو ان يسأل يعط فيكون الواقع موقع الحال هو الاسمية دون الشرطية
وذلك لان الشرطية لتصدرها بالحرف المقتضي لصدر الكلام لا يكاد يرتبط بشيء قبلها الا ان يكون له فضل
قوة ومزيد اقتضاء لذلك كما في الخبر والنعت فان المبتدأ لعدم استغنائه عن الخبر يصرف الى نفسه ما وقع بعده
مما فيه ادنى صلوح لذلك وكذا النعت لما بينه وبين المنعوت من الاشتباك والاتحاد المعنوي حتى كانهما شيء
واحد بخلاف الحال فانها فضلة ينقطع عن صاحبها واما الواو الداخلة على الشرط المدلول على جوابه بما قبله من
الكلام وذلك في ان كان ضد الشرط المذكور اولى باللزوم لذلك الكلام السابق الذي هو كالعوض عن الجزاء من
ذلك الشرط كقولك اكرمه وان شتمني واطلبوا العلم ولو بالصين فذهب صاحب الكشاف الى انها للحال
والعامل فيها ما تقدم من الكلام وعليه الجمهور وقال الجزري انها للعطف على محذوف هو ضد الشرط المذكور
اي اكرمه ان لم يشتمني وان شتمني واطلبوا العلم لو لم يكن بالصين وقال بعض المحققين من النحاة انها اعتراضية
ونعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا به معنى مستأنفا لفظا على طريق الالتفات
كقوله فانت طلاق والطلاق ألية وتوليهم يرى كل من فيها وحاشاك فانيا وقد يجيء بعد تمام الكلام
كقوله عم انا سيد اولاد آدم ولا فخر والا عطف على قوله وان خلت اي وان لم تخل الجملة التي تقع حالا
عن ضمير صاحبها فاما ان تكون فعلية او اسمية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا او ماضيا والمضارع
اما ان يكون مثبتا او منفيا وكذا الماضي فبعض هذه يجب فيه الواو وبعضها يمتنع وبعضها يستوي فيه الامران
وبعضها يترجح فيه احدهما فاشار الى تفصيل ذلك وبيان الاسباب بقوله فان كانت فعلية والفعل مضارع
مثبت امتنع دخولها اي دخول الواو ويجب الاكتفاء بالضمير نحو ولا تمنن تستكثر اي لا تعط حال كونك تعد ما تعطيه كثيرا
لان الاصل في الحال هي الحال المفردة لعراقة المفرد في الاعراب وتطفل الجملة عليه بسبب وقوعها موقعه وهي اي المفردة تدل على
حصول صفة لانها لبيان الهيئة التي عليها الفاعل او المفعول والهيئة ما تقوم بالغير وهذا معنى الصفة غير ثابتة لان الكلام
في الحال المنتقلة مقارن ذلك الحصول لما جعلت قيدا له يعني العامل لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها
بوقت حصول مضمون الحال وهذا معنى المقارنة وهو كذلك اي المضارع المثبت يدل على حصول صفة غير ثابتة
مقارن لما جعلت قيدا له كالمفردة فيمتنع فيه دخول الواو كما يمتنع في المفردة اما الحصول اي اما دلالته على حصول
صفة غير ثابتة فلكونه فعلا مثبتا فالفعلية تدل على التجدد وعدم الثبوت والاثبات يدل على الحصول واما المقارنة
فلكونه مضارعا والمضارع كما يصلح للاستقبال يصلح للحال ايضا اما على ان يكون مشتركا بينهما او يكون حقيقة
في الحال مجازا في الاستقبال وههنا نظر وهو ان الحال الذي هو مدلول المضارع انما هو زمان التكلم وقد تقرر تحقيقه

الحال اجزاء متعاقبة من اواخر الماضي واوائل المستقبل والحال التي نحن بصدده يجب ان يكون مقارنا لزمان وقوع
مضمون الفعل المقيد بالحال وهو قد يكون ماضيا وقد يكون حالا وقد يكون استقبالا فالمضارع لا دخل له في المقارنة
والاولى ان يقال ان المضارع المثبت وزان اسم الفاعل لفظا وتقديره معنى فيمتنع دخول الواو فيه مثله وما كان ههنا مظنة
اعتراض وهو انه قد جاء المضارع المثبت بالواو في النثر والنظم اشار الى جوابه بقوله واما ما جاء من نحو قول بعض العرب قمت
واصك وجهه وقوله اي عبد الله بن همام السلولي فلما خشيت اظافيرهم نجوت وارهنهم مالكا فقيل على حذف المبتدأ اي
الصك الضرب قال ... فصكت وجهها ارض بت ...
وانا اصك وانا ارهنهم فتكون الجملة اسمية فيصح دخول الواو ومثله قوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله اي وانتم
قد تعلمون وقيل الاول اي قمت واصك وجهه شاذ والثاني اي نجوت وارهنهم ضرورة وقال عبد القاهر هي اي
الواو فيهما اي في واصك وقوله وارهنهم للعطف لا للحال وليس المعنى قمت صاكا وجهه ونجوت راهنا مالكا
بل المضارع بمعنى الماضي والاصل قمت وصككت ونجوت ورهنت عدل من لفظ الماضي الى المضارع حكاية للحال الماضية
ومعناها ان يفرض ان ما كان في الزمان الماضي واقع في هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني بمعنى
مررت وهذا اذا كان الفعل في الجملة الفعلية مضارعا مثبتا وان كان الفعل مضارعا منفيا فالامران جائزان يعني دخول
الواو وتركه من غير ترجيح واما مجيئه بالواو فهو كقراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان بالتخفيف اي بتخفيف النون فان
لا للنفي دون النهي لثبوت النون التي هي علامة الرفع فيكون اخبارا فلا يصح عطفه على الامر قبله فيتعين كون الواو للحال بخلاف
قراءة العامة ولا تتبعان بتشديد النون فانه نهي معطوف على الامر قبله والنون للتاكيد واما مجيئه بغير الواو فكما اشار
اليه بقوله ونحو وما لنا لا نؤمن بالله اي اي شيء ثبت لنا والمعنى ما نصنع حال كوننا غير مؤمنين بالله وحقيقته ما بعد
ايماننا واما جاز في المضارع المنفي الامران لدلالته على المقارنة لكونه مضارعا دون الحصول لكونه فعلا منفيا والمنفي
من حيث انه منفي انما يدل على عدم الحصول لا على الحصول وان جاز ان يدل بالالتزام على حصول ما يقابل الصفة المنفية لكن
الاصل المعتبر هو المطابقة والمراد بالمنفي ههنا المنفي بما او لا دون لن لانها حرف استقبال ويشترط في الجملة الواقعة حالا
خلوها عن حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما وذلك لان هذه الحال التي تقابل الاستقبال ان جاء بها
حقيقة لان لفظ ... في قولنا جاء زيد غدا ... لانه ليس في زمان التكلم [illegible]
[illegible]
الواو لان المضارع ... [illegible]
ذلك قال الشيخ عبد القاهر في قول مالك بن رفيع ... [illegible]
الداخلة عليها الواو ... [illegible] ... الواو مزيدة ولذا
يجوز الامران ... دخول الواو ... [illegible]
[illegible] ... بدون الواو ... [illegible]
المضارع المنفي ... [illegible]
[illegible]

خوا امس قبلكم واهمل مثال المنفي بلا لجواز الامرين فيه بالواو ولانه لم يطلع عليه لكن القياس يقتضي جوازه ثم اشار الى سبب جواز الامرين في
الماضي مثبتا كان او منفيا بقوله اما المثبت فلدلالته على الحصول اعني حصول صفة غير ثابتة لكونه فعلا مثبتا دون المقارنة لكونه ماضيا
والماضي لا يقارن الحال ولهذا اشترط اي ولعدم دلالته على المقارنة شرط في الماضي المثبت ان يكون مع قد ظاهرة او مقدرة
لان قد تقرب الماضي الى الحال ويرد ههنا الاشكال المذكور وهو ان المطلوب في الحال مقارنة حصول مضمونها لحصول مضمون العامل
لا لزمان التكلم واذا كان العامل والحال ماضيين يجوز ان يكونا متقارنين كما اذا كانا مضارعين وايضا لفظ قد انما يقرب
الماضي الى الحال المقابل للاستقبال اعني زمان التكلم فربما يكون قد في الماضي سببا لعدم مقارنته لمضمون العامل كما في قولنا
جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب فرسه لو كان المعتبر هو المقارنة للحال التي هي زمان التكلم لوجب تصدير المضارع
المثبت بالواو واذا كان العامل مستقبلا كقولنا سيجيء الامير ويقاد الجنائب بين يديه لعدم المقارنة للقطع بان المضارع
ههنا ليس بمعنى الحال وغاية ما يمكن ان يقال في هذا المقام ان حالية الماضي وان كانت بالنظر الى عامله ولفظة قد انما يقربه
من حال التكلم فقط والحالان متباينان لكنهم استبشعوا لفظ الماضي والحالية لتنافي الماضي والحالية في الجملة فاتوا بلفظ قد
لظاهر الحالية وقالوا جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب فرسه كالتزم في اشتراط خلو الجملة الحالية عن حرف الاستقبال فظهر
ان تصدير الماضي المثبت بلفظ قد لمجرد استحسان لفظي وكثيرا ما يقيد الفعل الواقع في زمان التكلم بالماضي الواقع قبله
بمدة طويلة لكن بتصديره بلفظ قد يكسر سورة الاستبعاد كقول ابي العلاء صدقت في مريته وقد اثرت شدة صحابة
موسى بعد آبائه التسع وبالجملة يجب ان يعلم ان الحال التي هي بيان الهيئة لا يجب ان يكون حصولها في الحال التي هي زمان
التكلم وانما هما متباينان حقيقة وبهذا يظهر بطلان ما قال الشيخ وحسن انك اذا قلت جئت وقد يكون كتب فلا يجوز ان يكون
حالا ان كانت الكتابة قد انقضت بل يجوز ان يكون حالا اذا كان شرع في الكتابة وقد مضى منها جزء الا انه لا يستقيم
لها فلا انقضاء جزء منها جيء بالماضي ولتلبسه بها ودوامه عليها صح ان يكون لفظ الماضي حالا لاتصاله بالحال واما الماضي
المنفي فلما جاز فيه الامران مع انتفاء المقارنة والحصول ظاهر لكونه ماضيا منفيا احتاج في تحقيق المقارنة فيه
الى زيادة بيان فقال واما المنفي اي اما جواز الامرين في الماضي المنفي فلدلالته على المقارنة دون الحصول اما
الاول اي دلالته على المقارنة فلان لما للاستغراق اي لامتداد النفي من حين الانتفاء الى حين التكلم نحو ندم زيد
ولما ينفعه الندم اي فعدم نفع الندم متصل بحال التكلم وغيرها اي غير لما مثل ما ولم لانتفاء متقدم على زمان
التكلم مع ان الاصل استمراره اي استمرار ذلك الانتفاء وان جاز انقطاعه دون زمان التكلم نحو لم يضرب زيد امس لكنه
ضرب اليوم فيحصل اي بالمنفي وباقي الاصل فيه الاستمرار الدلالة عليها اي على المقارنة عند الاطلاق اي عند عدم التقييد
بما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء كما في قولنا لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم بخلاف المثبت فان وضع الفعل على
افادة التجدد من غير ان يكون الاصل استمراره فاذا قلت ضرب مثلا كفى في صدقه وقوع الضرب في جزء من اجزاء الماضي واذا
قلت ما ضرب افاد استغراق النفي في جميع اجزاء زمان الماضي وذلك لانهم ارادوا ان يكون النفي والاثبات المقيدان
بزمان واحد في طرفي نقيض فلو جعلوا النفي كالاثبات مقيدا بجزء من الاجزاء لم يحصل تحقيق التناقض لجواز تغاير الجزئين
فاكتفوا في الاثبات بوقوعه مطلقا ولو مرة وقصدوا في النفي الاستغراق اذ استمرار الفعل اصعب واقل من استمرار

الترك ولهذا كان النهي موجبا للتكرار دون الامر وكان نفي النفي اثباتا دائما مثل ما زال وما انفك ونحو ذلك وتحقيقه اي
تحقيق هذا الكلام وان الاصل في النفي الاستمرار بخلاف الاثبات ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب بخلاف استمرار الوجود
يعني ان بقاء الحادث وهو استمرار وجوده يحتاج الى سبب موجود لانه وجود عقيب وجود والوجود الحادث لا بد له من
سبب موجود بخلاف استمرار العدم فانه عدم فلا يحتاج الى وجود سبب بل يكفي فيه انتفاء سبب الوجود والاصل في الحوادث
العدم فالمراد ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب موجود يؤثر فيه والا فهو مفتقر الى انتفاء علة الوجود وهذا مراد من قال
ان العدم لا يعلل واما ان اولى بالممكن من الوجود وبالجملة اي كان الاصل في النفي الاستمرار حصلت من اطلاقه الدلالة وقد
عرفت ما فيه واما الثاني اي عدم دلالته على الحصول فلكونه منفيا هذا اذا كانت الجملة فعلية وان كانت الجملة اسمية
فالمشهور جواز تركها اي ترك الواو لعكس ما مر في الماضي المثبت اي لدلالة الاسمية على المقارنة لكونها مستمرة لا على حصول
صفة غير ثابتة لدلالتها على الدوام والثبات نحو كلمته فوه الى في ورجع عوده على بدئه فيمن رفع فوه وعوده على الابتداء
اي عوده على ما ابتداء فعلى ان البدء مصدر بمعنى المفعول وان دخولها اي والمشهور ايضا ان دخول الواو اولى من تركها
لعدم دلالتها اي الجملة الاسمية على عدم الثبوت مع ظهور الاستيناف فيها فحسن زيادة رابطة نحو فلا تجعلوا لله اندادا
وانتم تعلمون اي وانتم من اهل العلم والمعرفة او وانتم تعلمون ما بينه وبينها من التفاوت حتى ذهب كثير من النحاة الى ان تجرد
الاسمية عن الواو ضعيف وقال عبد القاهر ان كان المبتدا في الجملة الاسمية ضمير ذي الحال وجبت الواو سواء كان
خبره فعلا نحو جاء زيد وهو يسرع او اسما نحو جاء زيد وهو مسرع وذلك لان الجملة لا يترك فيها الواو حتى تدخل في صلة
العامل وتنضم اليه في الاثبات وتقدر تقدير المفرد في ان لا يستانف لها الاثبات وهذا مما يمتنع في نحو جاء زيد وهو
يسرع او وهو مسرع لانك اذا اعدت ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة اعادة اسمه صريحا في انك
لا تجد سبيلا الى ان تدخل يسرع في صلة المجيء وتضمه اليه في الاثبات لان اعادة ذكره لا تكون حتى تقصد استيناف
الخبر عنه بانه يسرع والا لكنت تركت المبتدا بمضيعة وجعلته لغوا في البين وجرى مجرى ان تقول جاء زيد وعمرو يسرع
امامه ثم تزعم انك لم تستانف كلاما ولم تبتدئ للسرعة اثباتا وعلى هذا فالاصل والقياس ان لا تجيء الجملة الاسمية
الا مع الواو وما جاء بدونه فسبيله سبيل الشيء الخارج عن قياسه واصله بضرب من التاويل ونوع من التشبيه بالمفرد
وذلك لان معنى فوه الى في مشافها ومعنى عوده على بدئه ذاهبا في طريقه الذي جاء منه واما قوله اذا اتيت اباه مروان تلقه
وحوله ماضرة الجود والكرم فلانه بسبب تقديم الخبر قريب في المعنى من قولك وجدته حاضرا اي حاضر عنده الجود والكرم وتنزيل الشيء
منزلة غيره والتبس بغيره في كلامهم ويجوز ان يكون جميع ذلك على ارادة الواو وكما جاء الماضي على ارادة قد هذا كلامه في دلائل
الاعجاز والذي يلوح منه ان وجوب الواو في نحو جاء زيد وزيد يسرع او مسرع وجاء زيد وعمرو يسرع امامه او مسرع اولى
منه في نحو جاء زيد وهو يسرع او مسرع وقال الشيخ في موضع آخر انك اذا قلت جاءني زيد وهو متقلد سيفه وجاء والتاج عليه
كان كلاما ناظرا لا يكاد يقع في الاستعمال لانه بمنزلة قولك جاءني زيد وهو متقلد سيفه وخرج وهو لابس التاج في ان المعنى
على استيناف كلام وابتداء اثبات وانك لم ترد جاءني كذلك ولكن جاءني وهو كذلك فظهر منه ان الجملة الاسمية لا يجوز
تجردها عن الواو الا بضرب من التاويل والتشبيه بالمفرد وهذا الشعر كلام الكشاف حيث ذكر في قوله تعالى بياتا او هم قائلون

ان الجملة الاسمية اذا عطفت على حال قبلها حذفت الواو استثقالا لاجتماع حرفي العطف لان واو الحال هي واو العطف
استعيرت للوصل فقولك جاءني زيد راجلا او هو فارس كلام فصيح واما جاءني زيد هو فارس فغير فصيح وذكر في قوله تعالى بعضكم
لبعض عدو انه في موضع الحال اي متعادين يعاديهما ابليس ويعاديانه فاوله وتنزل منزلة المفرد وهذا الخلاف جاء في
زيد هو فارس لانه لو ايد ذلك لوجب ان يقال فارس فلهذا احكم بانه خبيث والذي يبين ذلك ما ذكره الشيخ في دلائل
الاعجاز من انك اذا قلت جاء زيد يسرع فهو بمنزلة قولك جاء زيد مسرعا في انك تثبت به مجيئا فيه اسراع وتصل احد
المعنيين بالآخر وتجعل الكلام خبرا واحدا كانك قلت جاءني زيد بهذه الهيئة واذا قلت جاء زيد وهو مسرع او وغلامه
يسعى بين يديه او وسيفه على كتفه كان المعنى على انك بدأت فاثبت المجيء ثم استأنفت خبرا وابتدأت اثباتا
ثانيا لما هو مضمون الحال ولهذا احتيج الى ما يربط الجملة الثانية بالاولى فجيء بالواو كما جيء بها في نحو زيد منطلق وعمرو ذاهب
وتسميتها واو حال لا تخرجها عن كونها مجتلبة لضم جملة الى جملة كالفاء في جواب الشرط لانها بمنزلة العاطفة في انها
جاءت لربط جملة ليس من شأنها ان ترتبط بنفسها فالجملة في نحو جاء زيد يسرع بمنزلة الجزاء المستغني عن الفاء
لان من شأنه ان يرتبط بنفسه والجملة في نحو جاءني زيد وهو مسرع او وغلامه يسعى بين يديه او وسيفه على كتفه بمنزلة
الجزاء الذي ليس من شأنه ان يرتبط بنفسه ثم قال الشيخ وان جعل نحو على كتفه سيفه حالا كثر فيها اي في تلك الحال تركها
اي ترك الواو نحو قول بشار اذا انكرتني بلدة او نكرتها خرجت مع البازي علي سواد اي اذا لم يعرف قدري
اهل بلدة ولم اعرفهم خرجت منهم وفارقتهم متلبسا مصاحبا للبازي الذي هو ابكر الطيور مشتملا على شيء من ظلمة الليل
غير منتظر لاسفار الصبح فقوله علي سواد اي بقية من الليل حال ترك فيها الواو ثم قال الشيخ الوجه ان يكون الاسم في
مثل هذا فاعلا للظرف لاعتماده على ذي الحال لا مبتدأ وينبغي ان يقدر ههنا خصوصا ان الظرف في تقدير اسم الفاعل
دون الفعل اللهم الا ان يقدر فعلا ماضيا مع قد وقال المص تعالى انما اختار تقديره باسم الفاعل لرجوعه الى اصل الحال
وهي المفردة ولهذا كثر فيها ترك الواو وانما جوز التقدير بالفعل الماضي لمجيئها بالواو قليلا كقوله وان امرءا اسرى اليك
ودونه من الارض موماة وبيداء سملق وانما لم يجوز التقدير بالمضارع لانه لو جاز التقدير به لامتنع مجيئها بالواو وهذا
كلامه وفيه نظر لانه كما ان اصل الحال الافراد فكذا الخبر والنعت فالواجب ان يذكر مناسبة تقتضي اختيار الافراد في الحال
على الخصوص دون الخبر والنعت ولانا لا نسلم ان جواز التقدير بالمضارع يوجب امتناع الواو لجواز ان يكون المقدر عند
وجود الواو هو الماضي الا ترى انه جوز تقديره بالمفرد ومع هذا لم يمتنع الواو مع ان المفرد اولى بامتناع الواو من
المضارع والحق ان نحو على كتفه سيف يحتمل ان يكون الاسم مرفوعا بالابتداء والظرف خبره فتكون الجملة اسمية كما
جاز ذلك في نحو في الدار زيد واقائم زيد ويحتمل ان يكون فعلية مقدرة بالماضي او المضارع وان يكون حالا مفردة بتقدير
اسم الفاعل والاولى ان ما يجوز فيه ترك الواو والاخبار مما يمتنع فيه الواو ومن اجل هذا كثر فيه ترك الواو وهذا اذا لم يكن
صاحب الحال نكرة متقدمة والا فالواو وجب لئلا يلتبس الحال بالصفة نحو جاءني رجل وعلى كتفه سيف وما اهلكنا من
قرية الا ولها كتاب معلوم ومن كلام الشيخ ايضا قوله ويحسن الترك اي ترك الواو في الجملة الاسمية تارة لدخول حرف على
المبتدأ يحصل بذلك نوع من الارتباط كقوله اي قول الفرزدق فقلت عسى ان تبصريني كانما بني حوالي الاسود

[illegible marginal notes]

الحوارد من حرد اذا غضب فقوله بني الاسود جملة اسمية وقعت حالا من مفعول تبصريني ولولا دخول كانما عليها لم يحسن الكلام
الا بالواو وقوله حوالي اي في اكنافي وجوانبي حال من بني لما في حرف التشبيه من معنى الفعل ويحسن الترك تارة اخرى لوقوع الجملة
الاسمية الحالية بعقب مفرد حال كقوله اي ابن الرومي والله يبقيك لنا سالما برداك تبجيل وتعظيم فهذه الجملة حال
ولو لم يتقدمها قوله سالما لم يحسن فيها ترك الواو والحاصل ان الجملة الاسمية كما يجوز ان يكون من الاحوال المترادفة وهي ان يكون
احوال متعددة لصاحبها واحد كالكاف في يبقيك ههنا ويجوز ان يكون من الاحوال المتداخلة وهي ان يكون صاحب الحال الثانية
الاسم الذي اشتمل عليه الحال السابقة مثل ان يجعل قوله برداك تبجيل وتعظيم حالا من الضمير في سالما وقد يعضهم ان كان المبتدأ
ضمير ذي الحال تجب الواو والا فان كان الضمير فيما صدرت به الجملة سواء كان مبتدأ نحو فوه الى في او اهبطوا بعضكم لبعض عدو او خبرا
نحو وجدته حاضراه الجود والكرم فالحكم لضعف مجردا عن الواو ولكون الرابط في اول الجملة وهذان البيتان من هذا القبيل والا فهو
ضعيف قليل كقول الصعف النهار الماء عامره ورفيقه بالغيب لا يدري

الباب الثامن في الايجاز والاطناب والمساواة

قال السكاكي اما الايجاز
والاطناب فلكونهما نسبيين اي من الامور النسبية التي يكون تعقلها بالقياس الى تعقل شيء آخر فان الموجز انما يكون
موجزا بالنسبة الى كلام ازيد منه وكذا المطنب انما يكون مطنبا بالقياس الى كلام انقص منه لا يتيسر الكلام فيهما الا بترك
التحقيق والتعيين يعني لا يمكن ان يقال على التعيين والتحقيق ان الاتيان بهذا المقدار من الكلام ايجاز وبذاك المقدار اطناب
اذ رب كلام موجز بالنسبة الى كلام يكون هو بعينه مطنبا بالنسبة الى كلام آخر وكذا المطنب فكيف يمكن ان يقال على
التحقيق والتحديد ان هذا ايجاز وذاك اطناب والبناء على امر عرفي اي والا بالبناء على امر يعرفه اهل العرف وهو متعارف
الاوساط الذين ليس لهم فصاحة وبلاغة ولا عي وفهاهة اي كلامهم في مجرى عرفهم تادية اصل المعنى عند المعاملات و
المحاورات وهو اي هذا الكلام لا يحمد من الاوساط في باب البلاغة لعدم رعاية مقتضيات الاحوال ولا يذم ايضا منهم لان
غرضهم تادية اصل المعنى بدلالات وضعية والفاظ كيف كانت ومجرد تأليف يخرجها عن حكم النعيق صوت الراعي وصوت
الصوت الثاني الى الغنم فالايجاز اداء المقصود باقل من عبارة المتعارف والاطناب اداؤه باكثر منها ثم قال الاختصار
لكونه امرا نسبيا يرجع فيه تارة الى ما سبق اي الى كون عبارة المتعارف اكثر منه ويرجع تارة اخرى الى كون المقام خليقا بابسط مما
ذكر اي من الكلام الذي ذكره المتكلم وليس المراد ما ذكر متعارف الاوساط على ما سبق الى بعض الاوهام يعني قد يوصف الكلام بالاختصار
لكونه اقل من عبارة المتعارف وقد يوصف به لكونه اقل من العبارة اللائقة بالمقام بحسب مقتضى الظاهر كقوله تعالى رب اني وهن
العظم مني واشتعل الراس شيبا فانه اطناب بالنسبة الى المتعارف وهو قولنا يا رب شخت لكنه ايجاز بالنسبة الى ما يقتضيه المقام
ظاهرا لانه مقام بيان انقراض الشباب وإلمام المشيب فينبغي ان يبسط فيه الكلام غاية البسط ويبلغ في ذلك كل مبلغ ممكن فعلم
ان للايجاز معنيين احدهما كون الكلام اقل من عبارة المتعارف والثاني كونه اقل مما هو مقتضى ظاهر المقام وبينهما عموم من وجه
لتصادقهما فيما هو اقل عبارة من المتعارف ومن مقتضى المقام جميعا كما اذا قيل رب شخت بحذف حرف النداء وياء
الاضافة وصدق الاول بدون الثاني كما في قوله اذا قال الخميس نعم فانه بحذف المبتدأ فانه اقل من عبارة المتعارف وهو
هذا النعم وليس اقل من مقتضى المقام لان المقام لضيقه يقتضي حذف المسند اليه كما مر وصدق الثاني بدون الاول كما
في قوله تعالى رب اني وهن العظم مني ويمكن اعتبار هذين المعنيين في الاطناب ايضا لكنه تركه لانسياق الذهن اليه مما ذكر

[illegible marginal notes]

في الايجاز والنسبة بين الاطناب ايضا عموم من وجه وكذا بين الايجاز بالمعنى الثاني وبين الاطناب بالمعنى الاول فليتأمل وقد توهم
من كلام السكاكي ان الفرق بين الايجاز والاختصار هو ان الايجاز ربما يكون بالنسبة الى المتعارف والاختصار ربما يكون بالنسبة الى مقتضى المقام
وهو وهم لان السكاكي قد صرح باطلاق الاختصار على كونه اقل من المتعارف ايضا نعم لو قيل الايجاز اخص باصطلاحه لانه لم يطلقه على ما هو اقل
بالنسبة الى مقتضى المقام لم يبعد عن الصواب وفيه نظر لان كون الشيء نسبيا لا يقتضي تعسر تحقيق معناه لان كثيرا من الامور النسبية
والمعاني الاضافية قد تحقق معانيها وتعرف بتعريفات تليق بها كالابوة والبنوة ونحوهما وجوابه ان المراد بعسر تحقيقه انه
لا يمكن ان يتحقق ويعين ان هذا القدر من الكلام ايجاز وذاك اطناب على ما مر وهذا ضروري وليس المراد انه لا يمكن ان يبين معناهما
اصلا لان ما ذكره السكاكي تفسير لهما ثم البناء على المتعارف والبسط الموصوف بان يقال الايجاز الكلام قد يكون اقل من المتعارف
وقد يكون لكون المقام خليقا بكلام ابسط من الكلام المذكور رد الى الجهالة لانه لا يعرف كمية متعارف الاوساط وكيفيته
لاختلاف طبقاتهم ولا يعرف ان كل مقام اي مقدار يقتضي من البسط حتى يقاس عليه ويحكم بان المذكور اقل منه او اكثر وجوابه ان
الالفاظ قوالب المعاني والقدرة على تادية المعاني بعبارات مختلفة في الطول والقصر والتصرف في ذلك بحسب مناسبة المقامات
انما هي من دأب البلغاء واما متوسطين بين البلغاء والجهال فلهم في تفهيم المعاني حد معلوم من الكلام يجري فيما بينهم في الحوادث
اليومية يدل بحسب الوضع على المعاني المقصودة وهذا معلوم للبلغاء وغيرهم فالبناء على المتعارف واضح بالنسبة اليهما جميعا
واما البناء على البسط الموصوف فانما هو بالنسبة الى البلغاء فقط وهم يعرفون ان اي مقام يقتضي البسط وان كل مقام اي
مقدار يقتضي من البسط على ما مر تنبيه في ذلك في الابواب السابقة فلا رد الى الجهالة والاقرب الى الصواب او الى الفهم ان يقال
التعبير عن المقصود اما ان يكون بلفظ مساو له او لا والثاني اما ان يكون ناقصا عنه او زائدا عليه والناقص اما ان يكون وافيا
او لا والزائد اما ان يكون لفائدة او لا فهذه خمسة طرق ثلثة منها مقبولة واثنان مردود واما المقبول من طرق التعبير عن
المراد فهو تادية اصله بلفظ مساو له اي لاصل المراد او بلفظ ناقص عنه واف او بلفظ زائد عليه لفائدة فالمساواة ان يكون
اللفظ بمقدار اصل المراد والايجاز ان يكون اللفظ ناقصا عنه وافيا به والاطناب ان يكون اللفظ زائدا عليه لفائدة و
واحترز بواف عن الاخلال وهو ان يكون اللفظ ناقصا عن اصل المراد غير واف به كقوله اي قول الحارث بن حلزة اليشكري
والعيش خير في ظلال النوك اي الحمق والجهالة ممن اي من عيش من عاش كدا اي مكدودا متعوبا اي الناعم
في ظلال العقل يعني ان اصل مراده ان العيش الناعم في ظلال النوك خير من العيش الشاق في ظلال العقل ولفظه غير
واف بذلك فيكون مخلا وفيه نظر لانه قد اشتهر في العرف ان العيش المستعمل بمعنى العيش الناعم انما هو عيش الجهلة والحمقى
دون العقلاء المتأملين في عواقب الامور فجعل مطلق العيش في ظلال النوك كناية عن العيش الناعم والعيش الشاق كناية عن عيش
العقلاء المتحيرين في امورهم واشار بلطف وجه الى ان العيش في ظلال الجهل والحماقة لا يكون الا ناعما وان العيش الشاق
لا يكون الا عيش العاقل حتى انه لو ذكر الناعم في ظلال العقل لكان كالتكرار وينبه على ذلك لفظ الظلال واحترز لفائدة
عن التطويل وهو ان يكون اللفظ زائدا على اصل المراد لا لفائدة ولا يكون اللفظ الزائد متعينا كقول عدي بن الابرش
يذكر غدر الزباء بجذيمة بن الابرش وقددت الاديم لراهشيه والفى اي وجد قولها كذبا ومينا والكذب والمين
بمعنى واحد ولا فائدة في الجمع بينهما التقديد التقطيع والراهشان عرقان في باطن الذراعين والضمير في راهشيه وفي الفى

لجذيمة وفي قددت وقولها للزباء وعن الحشو المفسد اي واحترز بفائدة عن الحشو ايضا وهو الزيادة لا لفائدة بحيث يكون الزائد
متعينا وهو ضربان لان ذلك الزائد اما ان يكون مفسدا للمعنى او لا يكون فالحشو المفسد كالندى في قوله اي لفظ الندى
في بيت ابي الطيب ولا فضل فيها اي في الدنيا للشجاعة والندى وصبر الفتى لولا لقاء شعوب اي الموت اسم للمنية غير
منصرف للعلمية والتانيث في اتمامها للضرورة فالمعنى انه لا فضيلة في الدنيا للشجاعة والعطاء والصبر على الشدائد على
تقدير عدم الموت وهذا انما يصح في الشجاعة والصبر دون العطاء فان الشجاع لو ايقن بالخلود هان عليه الاقتحام في الحروب
والمعارك لعدم خوفه من الهلاك فلم يكن في ذلك فضل وكذا الصابر اذا ايقن بزوال الحوادث والشدائد وبقاء العمر هان
عليه صبره على المكروه ولو ثوقه بالخلاص عنه بل بمجرد طول العمر مما يهون على النفوس الصبر على المكاره ولهذا يقال هب
لي صبر ايوب فمن اين لي عمر نوح بخلاف الباذل ماله فانه اذا ايقن بالخلود شق عليه بذل المال لاحتياجه اليه دائما فيكون
بذله حينئذ افضل واما اذا ايقن بالموت فقد هان عليه بذله ولهذا قيل في مثل ان المت فاطعم اخاك فلا الزاد يبقى ولا الآكل
وما يقال ان المراد بالندى بذل النفس فليس بشيء لانه لا يجوز اطلاق لفظ الندى ولانه على تقدير عدم الموت لا معنى لبذل
النفس الا عدم التحرز عن الامور التي من شانها الاهلاك وهذا بعينه معنى الشجاعة والاقرب ما ذكره الامام ابن جني وهو ان في
الخلود وتنقل الاحوال فيه من عسر الى يسر ومن شدة الى رخاء ما يسكن النفوس ويسهل البؤس فلا يظهر لبذل المال كثير فضل و
غير المفسد كقوله اي عن الحشو الغير المفسد للمعنى كلفظ قبله في قول زهير بن ابي سلمى واعلم علم اليوم والامس قبله ولكنني عن
علم ما في غد عمي قال قلت قد يقال ابصرته بعيني وسمعته باذني وكتبته بيدي ولا يجعل مثل هذا من الحشو لوقوعه في التنزيل
نحو فويل لهم مما كتبت ايديهم قلت امثال ذلك انما يقال في مقام يفتقر الى التاكيد كما يقال لمن ينكر معرفة ما كتبه هذا القد
كتبته بيمينك هذه واما قوله تعالى ذلك قولهم بافواههم معناه انه قول لا يعضده برهان فما هو الا لفظ يفوهون به بلا معنى
له كالالفاظ المهملة التي هي اجراس ونغم لا معنى لها وذلك لان القول الدال على معنى لفظه مقول بالفم ومعناه مؤثر
في القلب وما لا معنى له مقول بالفم لا غير ولهذا قال الله تعالى يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم والمساواة قدمها لانها الاصل
والمقيس عليه نحو قوله تعالى ولا يحيق المكر السيء الا باهله وقوله اي قول النابغة يخاطب ابا قابوس فانك كالليل الذي هو
مدركي وان خلت ان المنتأى هو اسم موضع من انتأى عنه اي بعد عنك واسع اي ذو سعة وشبهه بالليل لانه
وصفه في حال سخطه وهوله والمعنى انه لا يفوت الممدوح وان ابعد في الهرب وفر الى اقصى الارض لسعة ملكه وطول يده و
لان له في جميع الآفاق مطيعا لامره ويرد الهارب الى بلاد امره فان قيل كلا المثالين غير صحيح لان في الآية حذف المستثنى
منه وفي البيت حذف جواب الشرط فيكون ايجازا لا مساواة قلنا اعتبار ذلك امر لفظي ورعاية للقواعد النحوية من غير
ان يتوقف عليه تادية اصل المراد حتى لو صرح بذلك لكان اطنابا بل تطويلا وبالجملة كون لفظ الآية والبيت ناقصا عن
تادية اصل المراد ممنوع على انه قد صرح كثير من النحاة بان مثل هذا الشرط اعني الشرط الواقع حالا لا يحتاج الى الجزاء والايجاز ضربان
ايجاز القصر وهو ما ليس بحذف نحو قوله تعالى ولكم في القصاص حيوة فان معناه كثير ولفظه يسير لان المراد منه ان الانسان
اذا علم انه متى قتل قتل كان ذلك داعيا الى ان لا يقدم على القتل فارتفع بالقتل الذي هو القصاص كثير من قتل الناس
بعضهم لبعض وكان ارتفاع القتل حيوة لهم ولا حذف فيه اي قال قلت البس فيه حذف الفعل الذي يتعلق به الظرف قلت

ما سبقه الظرف وحسن تركه لعدم احتياج تأدية اصل المراد اليه حتى لو ذكر كان تطويلا صح ان ليس فيه حذف شئ
مما يؤدي به اصل المراد وتقدير الفعل انما هو مجرد رعاية امر لفظي وهو ان حرف الجر لا بد ان يتعلق بفعل ومعناه اي معنى قوله
ولكم في الحيوة القصاص حيوة على ما كان عندهم اوجز كلام في هذا المعنى وهو قولهم القتل انفى للقتل بعشرة حروف فيما يناظره اي
اللفظ الذي يناظر قولهم القتل انفى للقتل منه اي من قوله ولكم في القصاص حيوة وما يناظره منه هو في القصاص حيوة لان قوله ولكم
لا مدخل له في المناظرة لكونه زائدا على معنى قولهم القتل انفى للقتل محرره ففي القصاص حيوة احد عشر ان اعتبر التنوين والا فعشرة
وحروف القتل انفى للقتل اربعة عشر والمعتبر الحروف الملفوظة لا المكتوبة لان الايجاز انما يتعلق بالعبارة دون الكتابة والنص
على المطلوب الذي هو الحيوة بخلاف قولهم فانه لا يشتمل على التصريح بها وما يفيده تنكير حيوة من التعظيم لمنعه اي لمنع القصاص
اياهم عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد فالمعنى لكم في هذا الجنس من الحكم الذي هو القصاص حيوة عظيمة او النوعية عطف على
التعظيم اي لكم في القصاص نوع من الحيوة وهي الحيوة الحاصلة للمقتول اي الذي يقصد قتله وهو كقوله عليه السلام من قتل قتيلا
فله سلبه والقاتل بالارتداع عن القتل لوقوع العلم بالاقتصاص من القاتل لانه اذا هم بالقتل فعلم انه يقتص منه فارتدع وسلم
صاحبه من القتل وسلم هو من القود واطراده اي يكون قوله ولكم في القصاص حيوة مطردا لان الاقتصاص مطلقا سبب
للحيوة بخلاف قولهم فان القتل الذي هو انفى للقتل ما يكون على وجه القصاص لا مطلق القتل فان القتل ظلما ليس انفى للقتل
بل ادعى له وخلوه اي خلو قوله لكم في القصاص حيوة عن التكرار بخلاف قولهم فانه يشتمل على تكرار القتل والتكرار من حيث
انه تكرار من عيوب الكلام بمعنى ان ما يخلو عن التكرار افضل مما اشتمل عليه لا يلزم من هذا ان يكون التكرار مخلا بالفصاحة
فان قيل في هذا التكرار رد العجز على الصدر وهو من المحسنات قلنا حسنه ليس من جهة التكرار بل من جهة رد العجز على الصدر
وهذا لا ينافي رجحان الخالي عن التكرار ولهذا قالوا الاحسن في رد العجز على الصدر ان لا يؤدي الى التكرار بل يكون كل
من اللفظين بمعنى آخر واستغنائه اي باستغناء قوله ولكم في القصاص عن تقدير محذوف بخلاف قولهم فانه يحتاج اليه
اي القتل انفى للقتل من تركه والمطابقة اي باشتماله على صنعة المطابقة وهي الجمع بين المتضادين كالقصاص والحيوة
ورجح بما فيه من الغرابة وهو ان القصاص قتل وتفويت للحيوة وقد جعل ظرفا ومكانا للحيوة وبسلامته عن توالي الاسباب
الخفيفة التي تنقص سلاسة الكلام بخلاف قولهم فانه ليس فيه ما يجمع حرفان متحركان متلاصقان الا في موضع واحد
وبخلوه عما اشتمل عليه قولهم من التناقض بحسب الظاهر وهو ان الشئ ينفي نفسه وفيه نظر لان ذلك غرابة محسنة وبما فيه
من تقديم الخبر على المبتدا للاختصاص مبالغة وفيه نظر لان تقديم الخبر على المبتدا المنكر مثل في الدار رجل لا يفيد الا تخصيصا
وايجاز الحذف عطف على ايجاز القصر وهو ما يكون بحذف شئ والمحذوف اما جزء جملة يعني بالجزء ما يذكر في الكلام
وما يتعلق به ولا يكون مستقلا عمدة كان او فضلة مفردا كان او جملة مضاف بدل من جزء جملة نحو واسئل القرية اي
اهل القرية او موصوف نحو قول العرجي انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني الثنية العقبة وفلان
طلاع الثنايا اي ركاب لصعاب الامور اي انا ابن رجل جلا اي انكشف امره او جلا الامور اي كشفها فحذف الموصوف
وقيل ان الصفة اذا كانت جملة لا يحذف موصوفها الا بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن او في كقوله
تعالى ومنهم دون ذلك وكقولك ما في القوم دون هذا وفي غيره نادر لا سيما اذا لزم منه اضافة غير الظرف الى الجملة لفظا

جلا علما وحذف التنوين لانه محكي كيزيد في قوله نبئت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد لا لانه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل
على ما ذهب اليه بعض النحاة لان هذا الوزن ليس مما يختص بالفعل والذي اوله زيادة كزيادة الفعل وكذا في الفعل المنقول الى العلمية
اذا اعتبر معه ضمير فاعله وجب الحكاية علما كان او محكيا والا فحكمه حكم المفرد في الانصراف وعدمه او صفة نحو وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة
غصبا اي كل سفينة صحيحة او نحو ما كان لنا او غير معيبة وما يؤدي هذا المعنى بدليل ما قبله وهو قوله فاردت ان اعيبها فانه يدل على ان
الملك كان انما يأخذ الصحيحة دون المعيبة او شرط كما مر في آخر باب الانشاء او جواب شرط اما لمجرد الاختصار نحو واذا قيل لهم اتقوا
ما بين ايديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون اي اعرضوا بدليل ما بعده وهو قوله تعالى وما تأتيهم من آية من آيات ربهم الا كانوا عنها معرضين
او للدلالة عطف على قوله لمجرد الاختصار يعني يكون حذف جواب الشرط للدلالة على انه اي جواب الشرط شئ لا يحيط به الوصف
او لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ولا يتصور مطلوبا او مكروها الا وهو يجوز ان يكون الامر اعظم منه بخلاف ما اذا ذكر فانه يتعين
وربما سهل امره عنده الا ترى ان المولى اذا قال لعبده والله لئن قمت اليك وسكت تزاحمت عليه من الظنون المعترضة للوعيد
ما لا يتزاحم لو نص من مؤاخذته على ضرب من العذاب وكذلك اذا قال الشيخ المسيح اذا رايتني شابا وسكت جالت الافكار له بما لم
تحل به لو اقترن بالجواب مثالهما اي مثال الحذف للدلالة على انه لا يحيط به الوصف والحذف لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن
ولو ترى اذ وقفوا على النار ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم ومنه
قوله تعالى حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها او غير ذلك عطف على قوله جواب الشرط اي والمحذوف غير ذلك المذكور كالمسند اليه
والمسند والمفعول والبعض كما مر في ابواب السابقة وكالحال نحو البر الكر بستين اي منه والمستثنى نحو زيد جاءني ليس الا والمضاف
اليه نحو يا بن ذراعي وجبهة الاسد ونحو يا رب ويا غلام وكجواب القسم نحو والفجر وليال عشر وجواب لما نحو فلما اسلما وتله للجبين و
كالمعطوف مع حرف العطف نحو لا يستوي منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل اي ومن انفق من بعده وقاتل بدليل ما بعده وهو
قوله اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا من بعده وقاتلوا واما جملة عطف على اما جزء جملة مسببة عن سبب مذكور نحو ليحق الحق و
يبطل الباطل اي فعل ما فعل ومنه قوله اذا ايب الزمان سوء في شبيبته فسرهم واتينا على الهرم اي فسانا او سبب لمذكور
نحو قوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت ان قدر فضربه بها فيكون قوله فضربه بها جملة محذوفة هي سبب لمذكور وهو قوله
فانفجرت ومنه قوله كان الناس امة واحدة فبعث الله اي فاختلفوا فبعث الله بدليل قوله ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه
ويجوز ان يقدر فان ضربت بها فقد انفجرت فيكون المحذوف جزء جملة هي شرط وكقوله تعالى فالله هو الولي اي ان ارادوا اوليا
بحق فالله هو الولي والفاء في مثل قوله تعالى فانفجرت تسمى فاء فصيحة وظاهر الكلام الكشاف ان تسميتها فصيحة انما هي على التقدير
الثاني وهو ان يكون المحذوف شرطا وظاهر الكلام المفتاح على العكس ثم قيل انها فصيحة على التقديرين والمشهور في تمثيلها
قوله قالوا خراسان اقصى ما يراد بنا ثم القفول فقد جئنا خراسانا او غيرها اي غير المسبب والسبب نحو فنعم الماهدون على ما مر
في بحث الاستيناف من انه على حذف المبتدا والخبر في قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف واما اكثر اي المحذوف اكثر من جملة
نحو قوله تعالى انا انبئكم بتاويله فارسلون يوسف اي فارسلوني الى يوسف لاستعبره الرؤيا ففعلوا فاتاه فقال له يا يوسف ومنه بيت سقط الزند طربن
لضوء البارق المتعالي ببغداد وهنا ما لك وما لي اي طربت فاخذت اسكنها وهي لا تسكن ثم اعاودها وتدافعت الى ان
انضيت البعير بكثرة معاودتي ومدافعتي والحذف على وجهين احدهما ان لا يقام شئ مقام المحذوف كما مر

يقام نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اى فلا تحزن واصبر لان تكذيب الرسل من قبله متقدم على تكذيبه فلا يصح وقوعه
جزاء له بل هو سبب لعدم الحزن والصبر فاقيم مقام المسبب الحذف فلابد له من دليل وادلته كثيرة منها ان يدل العقل عليه اى
على الحذف والمقصود الاظهر على تعيين المحذوف نحو حرمت عليكم الميتة اى تناولها فان العقل دل على ان الاحكام الشرعية
انما تتعلق بالافعال دون الاعيان فلا بد هنا من محذوف والمقصود الاظهر دل على ان المحذوف تناول لان الغرض الاظهر من
هذه الاشياء تناولها وتقدير التناول اولى من تقدير الاكل ليشمل شرب البانها فانها ايضا حرام وقوله منها ان يدل فيه
تسامح لان ان يدل بمعنى الدلالة والدلالة ليست من الادلة ومنها ان يدل العقل عليهما اى على الحذف وتعيين المحذوف
نحو جاء ربك اى امره او عذابه فان العقل يدل على امتناع المجى على الله تعالى ويدل على تعيين المحذوف بان الامر او العذاب
اى احدهما وليس المراد انه يدل على تعيين الامر والعذاب فليتامل ومنها ان يدل العقل عليه والعادة على التعيين نحو
فذلكن الذى لمتننى فيه فان العقل دل على ان فى قوله فيه مضافا محذوفا اذ لا معنى للوم الانسان على ذات شخص بل
انما يلام على كسبه واما تعيين المحذوف فانه يحتمل ان يقدر فى حبه لقوله قد شغفها حبا وفى مراودته لقوله تراود
فتاها عن نفسه وفى شانه حتى يشملهما اى الحب والمراودة والعادة دلت على الثانى اى مراودته لان الحب المفرط الذى
عليه قوله قد شغفها حبا لا يلام صاحبه عليه فى العادة لقهره عليه اى لغلبة الحب المفرط صاحبه وغلبته عليه فلا يصح ان يقدر
فى حبه ولا فى شانه لكونه شاملا له ويتعين ان يقدر فى مراودته نظرا الى العادة ومنها اى ومن ادلة تعيين المحذوف ان
الشروع مثلا انما يدل على ان المحذوف هو الفعل الذى شرع فيه واما الدلالة على الحذف فانما هى من جهة ان الجار والمجرور
لابد له من فعل يتعلق به على ما شهد به القوانين النحوية ويدل على تعيين الشروع فى الفعل نحو بسم الله فيقدر ما جعلت
التسمية مبدأ له اى يقدر عند الشروع فى القراءة بسم الله اقرأ وعند الشروع فى القيام والقعود بسم الله اقوم او
اقعد وكذا كل فعل شرع فيه ومنها اى ومن ادلة تعيين المحذوف اقتران الكلام او اقتران الكلام
كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين اى اعرست فان كان هذا الكلام مقارنا لاعراس المخاطب دل على ان
المحذوف اعرست او مقارنته المخاطب لاعراس والتلبس به دل على ذلك والباء للملابسة والرفاء الالتيام
والاتفاق يقال رفأت الثوب ارفاه اذا اصلحته اما وهى منه الاطناب اما بالايضاح بعد الابهام ليرى المعنى فى
صورتين مختلفتين احديهما مبهمة والاخرى موضحة وعلمان خير من علم واحد او ليتمكن فى النفس فضل تمكن لما طبع
الله تعالى النفوس عليه من ان الشئ اذا ذكر مبهما ثم بين كان اوقع فيها من ان يبين اولا او لتكمل لذة العلم به
اى بالمعنى وذلك لان الادراك لذة والحرمان عنه مع تقديم الشعور بالمجهول بوجه ما الم فالمجهول اذا لم يحصل
به شعور ما فلا الم فى الجهل به واذا حصل به الشعور بوجه دون وجه تشوقت النفس الى العلم به وتالمت لفقدانها
اياه فاذا حصل لها العلم به على سبيل الايضاح كملت لذة العلم به لان العلم الضرورى بان اللذة عقيب الالم اقوى
وكانها لذتان لذة الوجدان ولذة الخلاص عن الالم لا نقل بشرى ولكن بشريان ومما يواخى ذلك ما فى قوله تعالى
هل ينظرون الا ان ياتيهم الله فى ظلل من الغمام فانه حمل العذاب الذى هو مظنة الرحمة ليكون اشد لان الشر اذا
جاء من حيث لا يحتسب كان اغتم كما ان الخير اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اسر فكيف اذا جاء الشر من حيث يحتسب الخير و

ولذلك كانت الصاعقة من العذاب المستفظع المستفظع لمجيئها من حيث يتوقع الغيث وعدالهم من الغمام العام نحو قوله
نحو رب اشرح لى صدرى فان اشرح لى يفيد طلب شرح شئ ما له اى للطالب وصدرى يفيد تفسيره اى تفسير ذلك
الشئ والايضاحه وهذا الايضاح بعد الابهام يحتمل ان يكون للاغراض الثلثة المذكورة وقد يكون ذلك لتفخيم الشئ المبين
وتعظيمه كقوله تعالى وقضينا اليه ذلك الامر ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين وكقوله تعالى واذ يرفع ابراهيم القواعد من
البيت لم يقل قواعد البيت بالاضافة ومنه اى من الايضاح بعد الابهام باب نعم على احد القولين اى قول من يجعل
المخصوص خبر مبتدأ محذوف اذ لو اريد الاختصار كفى نعم زيد فلما قيل نعم الرجل زيد او نعم رجلا زيد كان اطنابا بالابهام فيه الفاعل اولا
فسر ثانيا وقوله اذ لو اريد الاختصار مشعر بان الاختصار قد يطلق على ما يقابل الاطناب ويعم الايجاز والمساواة وهذا يوافق اصطلاح
السكاكى ووجه حسنه اى حسن باب نعم سوى ما ذكر من الايضاح بعد الابهام ابراز الكلام فى معرض الاعتدال نظرا الى الاطناب من
وجه حيث لم يقل نعم زيد والى الايجاز من وجه حيث حذف المبتدأ الذى هو صدر الاستيناف وايهام الجمع بين المتنافيين
الايجاز والاطناب وقيل الاجمال والتفصيل ولا شك ان الجمع بين المتنافيين من الامور الغريبة المستطرفة التى تظهر فى النفس
وجدانا تاثيرا ولنعم ما قيل ايهام الجمع لان حقيقة الجمع بين المتنافيين ان يصدق على ذات واحدة وصفان
يمتنع اجتماعهما على شئ واحد فى زمان واحد من جهة واحدة وهذا محال ومنه اى من الايضاح بعد الابهام التوشيع وهو ان يؤتى
فى عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين ثانيهما معطوف على الاول نحو يشيب ابن آدم ويشب فيه خصلتان الحرص وطول الامل ولو اريد
الاختصار لقيل ويشب فيه الحرص وطول الامل لكنه ابهم اولا ثم اوضح لما سبق ويسمى هذا التوشيع لان التوشيع لف القطن المندوف
وكانه يجعل التعبير عن المعنى الواحد بالمثنى المفسر باسمين بمنزلة لف القطن بعد الندف واما بذكر الخاص بعد العام عطف على قوله اما با
الايضاح بعد الابهام والمعنى بذكره بعده ان يكون ذلك على سبيل العطف دون الوصف او الابدال فلو قال واما بعطف الخاص
على العام لكان اوضح وذلك للتنبيه على فضله اى مزية الخاص حتى كانه ليس من جنسه اى من جنس العام تنزيلا للتغاير فى الوصف
منزلة التغاير فى الذات يعنى انه لما امتاز عن سائر افراد العام بما له من الاوصاف الشريفة جعل كانه شئ آخر مغاير للعام لا يشمله
لفظ العام ولا يعرف حكمه منه بل يجب التنصيص عليه والتصريح به وذلك قد يكون فى مفرد نحو حافظوا على الصلوات و
الصلوة الوسطى اى الوسطى من الصلوات او الفضلى من قولهم للافضل الاوسط وهى صلوة العصر على قول الاكثرين ومنه قوله تعالى
من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال وقد يكون فى كلام نحو قوله تعالى ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويامرون با
المعروف وينهون عن المنكر ومنه قوله تعالى اصبروا وصابروا لان المصابرة باب من الصبر ذكره بعده تخصيصا لشدته وصعوبته
واما بالتكرير لنكتة ليكون اطنابا لا تطويلا كتاكيد الانذار فى كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون فقوله كلا ردع وتنبيه على انه
لا ينبغى للناظر لنفسه ان يكون الدنيا جميع همته وان لا يهتم بدينه وسوف تعلمون انذار ليخافوا فينتبهوا عن غفلتهم اى سوف
تعلمون الخطاء فيما انتم عليه اذا عاينتم ما قدامكم من هول لقاء الله وفى تكريره تاكيد للردع والانذار وفى الاتيان بلفظ ثم
دلالة على ان الانذار الثانى ابلغ من الاول وتشديد كما تقول للمنصوح اقول لك ثم اقول لك لا تفعل وذلك لان اصل ثم للدلالة
على تراخى الزمان لكنه قد يجئ لمجرد التدرج فى درج الارتقاء من غير اعتبار التراخى والتبعد بين تلك الدرج ولان الثانى بعد
الاول فى الزمان وذلك اذا تكرر الاول بلفظه نحو والله ثم والله وكقوله تعالى وما ادريك ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين

قوله عليه الصلوة والسلام

ومن نكت التكرير زيادة التنبيه على ما ينفي التهمة والايقاظ عن سنة الغفلة ليكمل تلقي الكلام بالقبول كما في قوله تعالى وقال
الذي آمن يا قوم اتبعون اهدكم سبيل الرشاد يا قوم انما هذه الحيوة الدنيا متاع ومنها زيادة التوجع والتحسر كما في قوله فيا قبر
معن انت اول حفرة من الارض خطت للسماحة موضعا ويا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا ومنها
تذكير ما قد بعد بسبب طول الكلام وهذا التكرير قد يكون لمجرد التذكير وقد يكون للربط كما في قوله تعالى ثم ان ربك للذين هاجروا من بعد ما فتنوا ثم
جاهدوا وصبروا ان ربك من بعدها لغفور رحيم وكما في قول الشاعر لقد علم الحي اليمانون انني اذا قلت اما بعد اني خطيبها و
قد يكون مع الربط كما في قوله تعالى لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب
فقوله فلا تحسبنهم تكرير لقوله لا تحسبن الذين يفرحون لبعده عن المفعول الثاني واما بالايغال من اوغل في البلاد اذا ابعد
فيها واختلف في تفسيره فقيل هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها كزيادة المبالغة في قولها اي قول الخنساء في مرثية
اخيها صخر وان صخرا لتأتم اي لتقتدي الهداة به كأنه علم اي جبل مرتفع في رأسه نار وان قولها كأنه علم واف بالمقصود وهو
تشبيهه بما هو معروف بالهداية لكنها اتت بقولها في رأسه نار ايغالا وزيادة للمبالغة وتحقيق واي وكتحقيق التشبيه في قوله
اي قول امرئ القيس كأن عيون الوحش حول خبائنا وارحلنا الجزع الذي لم يثقب شبه عيون الوحش بالجزع وهو بالفتح
الخرز اليماني فيه سواد وبياض شبه به العيون لكنه اتى بقوله لم يثقب ايغالا وتحقيقا للتشبيه لان الجزع اذا كان غير مثقوب
كان اشبه بالعيون قال الاصمعي الظبي والبقر اذا كانا حيين فعيونها كلها سود فاذا ماتا بدا بياضها وانما شبهها بالجزع
وفيه سواد وبياض بعدما موتت والمراد كثرة الصيد يعني مما اكلنا كثرت العيون عندنا كذا في شرح ديوان امرئ القيس
وبهذا يتبين بطلان ما قيل ان المراد انه قد طالت مسايرتهم في المفاوز حتى الفت الوحوش حالهم واخبيتهم وكذا قوله توهم غير
المقصود في بيت السقط فسقيا للكأس من فم مثل خاتم من الدر لم يهمم بتقبيله خال فانه لما جعل الفم كأسا مثل خاتم
من الدر وكان الكأس غالبا مما يكرع فيه كل احد من المجلس حتى كانه يقبله دفع ذلك بان وصفه بانه لم يقبله ملك متكبر مخيف
غيره فعلى هذا يختص الايغال بالشعر وقيل لا يختص بالشعر بل هو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها ومثل لذلك بقوله
تعالى قال يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم اجرا وهم مهتدون فان قوله وهم مهتدون مما يتم المعنى بدونه لان الرسول
مهتد لا محالة لكن فيه زيادة حث على الاتباع وترغيب في الرسل اي لا تخسرون معهم شيئا من دنياكم وتربحون صحة دينكم
فينتظم لكم خير الدنيا والآخرة واما بالتذييل وهو تعقيب جملة تشتمل على معناها اي معنى الجملة الاولى للتوكيد علة للتعقيب
فالتذييل اعم من الايغال من جهة انه يكون في ختم الكلام وغيره واخص منه من جهة ان الايغال قد يكون بغير الجملة وبغير التأكيد
وهو اي التذييل ضربان ضرب لم يخرج مخرج المثل بان لم يستقل بافادة المراد بل يتوقف على ما قبله نحو ذلك جزيناهم بما كفروا
وهل نجازي الا الكفور على وجه وهو ان يكون المعنى وهل نجازي ذلك الجزاء المخصوص فيكون متعلقا بما قبله واحترز به عن الوجه
الآخر وهو ان يقال الجزاء عام لكل مكافاة يستعمل تارة في معنى المعاقبة واخرى في معنى الاثابة فلما استعمل في معنى المعاقبة
في قوله تعالى جزيناهم بما كفروا بمعنى عاقبناهم بكفرهم قيل وهل نجازي الا الكفور بمعنى وهل نعاقب فعلى هذا يكون من الضرب
الثاني لاستقلاله بافادة المراد وضرب اخرج مخرج المثل بان يكون الجملة الثانية حكما كليا منفصلا عما قبلها جاريا مجرى الامثال
في الاستقلال وفشو الاستعمال نحو وقل جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وقد اجتمع الضربان في قوله تعالى وما جعلنا

لبشر

لبشر من قبلك الخلد أفإن مت فهم الخالدون كل نفس ذائقة الموت فقوله أفإن مت فهم الخالدون تذييل من الضرب الاول وقوله
كل نفس ذائقة الموت من الضرب الثاني فكل منهما تذييل على ما قبله وهو ايضا اي التذييل ينقسم قسمة اخرى ولفظ ايضا تنبيه على ان
هذا التقسيم للتذييل مطلقا يعني قد علم انه ينقسم الى القسمين المذكورين وهو ايضا ينقسم بقسمة اخرى الى قسمين آخرين ولولا قوله ايضا
لتوهم ان هذا التقسيم للضرب الثاني كما توهم بالنظر الى الامثلة بعض من لم يتنبه بالتنبيه فالتذييل الذي يجيء ليكون لتأكيد الجملة
السابقة اما ان يكون لتأكيد منطوق كهذه الآية فان زهق الباطل منطوق في قوله وزهق الباطل واما لتأكيد مفهوم كقوله
اي قول النابغة الذبياني ولست بمستبق اخا لا تلمه حال من اخا لعمومه لوقوعه في سياق النفي او عن ضمير المخاطب في لست
هذا احسن من ان يكون صفة لاخا يعرف بالتامل يعني لا تقدر على استبقاء مودة اخ حال كونك ممن لا تلمه اي لا تصلحه على
شعث اي تفرق وذميم خصال فقل لم الله شعثه اي اصلح ما تفرق من اموره اي الرجال المهذب اي المنقح الفعال
المرضي الخصال فصدر البيت دل بمفهومه على نفي الكامل من الرجال وعجزه تأكيد لذلك وتقرير لان الاستفهام فيه للانكار اي
لا مهذب في الرجال واما بالتكميل ويسمى الاحتراس ايضا لان الاحتراس هو التوقي والاحتراز عن شيء وفيه توق عن ايهام
خلاف المقصود وهو ان يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه اي يؤتى بشيء يدفع ذلك الايهام وذكر امثلة لان
لان ما يدفع الايهام قد يكون في وسط الكلام وقد يكون في آخره فالاول كقوله اي قول طرفة فسقى ديارك غير
مفسدها اي غير الديار وهو حال من فاعل سقى اعني قوله صوب الربيع اي نزول المطر ووقوعه في الربيع وديمة تهمي
اي تسيل لان نزول المطر قد يكون سببا لخراب الديار وفسادها فدفع ذلك بقوله غير مفسدها والثاني نحو قوله
تعالى فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة على المؤمنين اعزة على الكافرين فانه لو اقتصر على وصفهم بالذلة على المؤمنين
لتوهم ان ذلك لضعفهم فاتى على سبيل التكميل بقوله اعزة على الكافرين دفعا لهذا الوهم واشعارا بان ذلك تواضع
منهم للمؤمنين ولذا عدي الذل بعلى لتضمنه معنى العطف كانه قيل عاطفين عليهم على وجه التذلل والتواضع ويجوز ان يكون
التعدية بعلى للدلالة على انهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين خافضون لهم اجنحتهم ومن هذا القسم قول كعب بن
سعد الغنوي حليم اذا ما الحلم زين اهله مع الحلم في عين العدو مهيب فانه لو اقتصر على وصفه بالحلم لاوهم ان ذلك
من عجزه فازال هذا الوهم بان حلمه انما هو في وقت تزين الحلم لاهله وهذا انما يكون عند القدرة والا لم يكن زينا واما المصراع
الثاني فزعم المصنف انه تأكيد للازم ما يفهم من قوله اذا ما الحلم زين اهله وهو انه غير حليم حين لا يكون الحلم زينا لاهله
فان من لا يكون حليما حين لا يحسن الحلم يكون مهيبا في عين العدو لا محالة فيكون هذا تذييلا لتأكيد المفهوم لا تكميلا كما
زعم بعض الناس وفيه نظر لانا لا نسلم ان من لا يكون حليما حين لا يحسن الحلم يكون مهيبا في عين العدو لجواز ان يكون
غضبه مما لا يبالي ولا يعبأ به والذي يخطر بالبال ان هذا البيت لطف ادق مما يشعر به كلام المصنف وان المصراع
الثاني تكميل وذلك لان كونه حليما في حال يحسن فيه الحلم يوهم انه في تلك الحالة ليس مهيبا لما به من البشاشة وطلاقة الوجه
وعدم آثار الغضب والمهابة فنفى ذلك الوهم بقوله مع الحلم في عين العدو مهيب يعني انه مع الحلم في تلك الحالة التي يحسن فيها
الحلم مهيب العدو وتمكن مهابته في ضميره فكيف في غير تلك الحالة واما بالتتميم وهو ان يؤتى في كلام لا يوهم خلاف
المقصود بفضلة لنكتة كالمبالغة نحو ويطعمون الطعام على حبه في وجه وهو ان يكون الضمير في حبه للطعام اي يطعمونه

مع حبه والاستيلاء اليه اذا حعل الضمير لله تعالى اى يطعمونه على حب الله تعالى فلا يكون مما نحن فيه لانه لتادية اصل المراد وتقليل المدة فى قوله تعالى سبحان الذى اسرى بعبده ليلا مع ان الاسرا لا يكون الا بالليل لدلالته على التقليل مدة وانه اسرى فى بعض الليل واما بالاعتراض وهو ان يؤتى فى اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى دفع الايهام كما يراد بالكلام هو المسند اليه والمسند فقط بل جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين ان يكون الثانى بيانا للاول او تاكيدا له او بدلا منه كالتنزيه فى قوله تعالى ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون فان قوله سبحانه جملة لكونه بتقدير الفعل وقعت فى اثناء الكلام لان قوله تعالى ولهم ما يشتهون عطف على قوله لله البنات والنكتة فيه تنزيه الله تعالى وتقديسه عما ينسبون اليه والدعاء فى قوله اى وكالدعاء فى قول عوف بن محلم الشيبانى شكوكبره وضعفه ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعى الى ترجمان يقال ترجم كلامه اذا فسره بلسان آخر فقوله وبلغتها معترضة بين اسم ان وخبرها والواو فيه اعتراضية ليست عاطفة ولا حالية كما ذكره بعض النحاة وفيه شعر ما ذكره صاحب الكشاف فى قوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا انها اعتراضية لا محل لها من الاعراب كما فى الاهل اتاها دهواه ادث جمة فائدتها تاكيد وجوب اتباع ملته ولو جعلها عطفا على الجملة قبلها لم يكن لها معنى ومثله ما ذكره فى قوله تعالى والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى انه اعتراض بين قوله تعالى انى وضعتها انثى وانى سميتها مريم ومثل هذا الاعتراض كثيرا ما يلتبس بالحال والفرق دقيق اشار اليه صاحب الكشاف حيث ذكر فى قوله تعالى ثم اتخذتم العجل من بعده وانتم ظالمون ان قوله وانتم ظالمون حال اى عبدتم العجل وانتم واضعون العبادة غير موضعها او اعتراض اى وانتم قوم عادتكم الظلم والتنبيه فى قوله اى وكالتنبيه فى قول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتى كل ما قدرا ان هى المخففة من المثقلة وضمير الشان محذوف يعنى ان المقدرات آتية البتة وان وقع فيه تاخير وفى هذا تسلية وتسهيل للامر وقوله فعلم المرء ينفعه جملة اعتراضية بين اعلم ومفعوليه والفاء فيه اعتراضية وفيها شائبة من السببية ومما جاء اى من الاعتراض الذى وقع بين كلامين وهو اكثر من جملة ايضا كان الواقع هو بينه اكثر من جملة قوله تعالى فاتوهن من حيث امركم الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين نساؤكم حرث لكم فقوله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين اعتراض باكثر من جملة بين كلامين متصلين معنى واشار الى اتصالهما فان قوله نساؤكم حرث لكم بيان لقوله فاتوهن من حيث امركم الله يعنى ان المأتى الذى امركم الله به هو مكان الحرث ان الغرض الاصلى فى الاتيان طلب النسل لا قضاء الشهوة فلا تأتوهن الا من حيث يتأتى منه هذا الغرض والنكتة فى هذا الاعتراض الترغيب فيما امروا به والتنفير عما نهوا عنه ومن نكت الاعتراض تخصيص احد المذكورين بزيادة التاكيد فى امر يعلق بهما كقوله تعالى ووصينا الانسان بوالديه حملته امه وهنا على وهن وفصاله فى عامين ان اشكر لى ولوالديك فقوله ان اشكر لى تفسير لوصينا وقوله حملته اعتراض بينهما ايجابا للتوصية بالوالدة خصوصا وتذكيرا لحقها العظيم مفردا ومنها المطابقة والاستعطاف فى قول ابى الطيب وخفوق قلب لو رايت لهيبه يا جنتى لرايت فيه جهنما فقوله يا جنتى اعتراض للمطابقة مع جهنم وللاستعطاف ومنها بيان السبب لامر فيه غرابة كما فى قول الشاعر فلا هجره يبدو وفى الياس راحة ولا وصله يصفو لنا فنكارمه فان قوله فى الياس راحة اعتراض يبين سبب ... بان فى الياس راحة قال قوم قد يكون النكتة فيه اى فى الاعتراض غير ما ذكر مما سوى دفع الايهام بل يجوز ان يكون

الاعتراض لدفع الايهام خلاف المقصود ثم جوز بعضهم وقوعه فى آخر الكلام بان النكتة فى الاعتراض قد يكون دفع الايهام ايضا افترقوا فرقتين فجوز فرقة منهم وقوع الاعتراض فى آخر جملة لا يليها جملة متصلة بها بان لا يليها جملة اصلا فيكون الاعتراض فى آخر الكلام او يليها جملة غير متصلة بها معنى وهذا صريح فى مواضع من الكشاف فالاعتراض عند هؤلاء ان يؤتى فى اثناء الكلام او فى آخره او بين كلامين متصلين او غير متصلين بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة لانهم لم يقولوا الاولين الا فى جواز كون النكتة دفع الايهام وجوازان لا يليها جملة متصلة بها فيشمل اشتراطا ان لا يكون لها محل من الاعراب لجملة فيشمل الاعتراض بهذا التفسير التذييل وبعض صور التكميل وهو ان يكون بجملة لا محل لها من الاعراب كما فى قول الحماسى وما مات منا سيد فى فراشه ولا طل منا حيث كان قتيل فان المصراع الثانى تكميل لانه لما وصف قومه بشمول القتل اياهم اوهم ان ذلك لضعفهم فازال الوهم بوصفهم بالانتصار فانهم وكلامه ههنا دال على ان الجملة فى التذييل يجب ان لا يكون لها محل من الاعراب وهذا احكام الشعرية لتفسيره وجواز ان يكون جملة ذات محل من الاعراب بتعقيب جملة اخرى تشتمل على معناها معربة باعرابها بان يكون بدلا منها او تاكيدا يكون الغرض منها تاكيد الاولى اللهم الا ان يقال انه اعتمد فى هذا الاشتراط على الامثلة والاعتراض بهذا التفسير يباين التتميم لانه انما يكون بفضلة لا بد لها من الاعراب وبعضهم اى وجوز الفرقة الثانية من القائلين بان النكتة فى الاعتراض قد يكون دفع الايهام كونه اى كون الاعتراض غير جملة فالاعتراض عندهم ان يؤتى فى اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او غيرها لنكتة ما فيشمل الاعتراض بهذا التفسير بعض صور التتميم وبعض صور التكميل وهو ما يكون واقعا فى اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى وتقرير كلامه على ما ذكرنا ظاهر واما على ما ذكر فى الايضاح حيث قال وفرقة لا تشترط فى الاعتراض ان يكون فى اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى لكن لا تشترط ان يكون جملة او اكثر من جملة فيشمل من التتميم ما كان واقعا فى احد الموقعين اى فى اثناء الكلام او فى كلامين متصلين ومن التكميل ما كان واقعا فى الموقعين ولا محل له من الاعراب جملة كان او اقل من جملة او اكثر ففيه اختلال لانه اما ان يشترط فى الاعتراض عند هؤلاء ان لا يكون له محل من الاعراب او لا يشترط وان اشترط ذلك لم يصح تجويز كونه غير جملة لان المفرد لا بد له فى الكلام من الاعراب فلم يشمل شيئا من التتميم اصلا لانه انما يكون بفضلة ولا بد للفضلة من اعراب وان لم يشترط فلا حاجة الى قوله لا محل له من الاعراب لانه يشمل من التكميل ما كان واقعا فى احد الموقعين سواء كان له محل من الاعراب او لا يكون اللهم الا ان يقال ان الاعتراض اذا كان جملة يشترط عند هؤلاء ان لا يكون لها محل من الاعراب واما غير الجملة كان او اقل من جملة او اكثر فسهو لان ما هو اقل من الجملة لا بد من ان يكون لها محل من اعراب فتخريج الجملة لا يخرج كلامه عن خبط واما بغير ذلك اى الاطناب يكون اما بالايضاح بعد الابهام واما بكذا وكذا واما بغير ذلك كقوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به فانه لو اختصر لم يذكره يؤمنون به لان ايمانهم لا ينكره من يثبتهم فلا حاجة الى الاخبار به لكونه معلوما وحسن ذكره اى ذكر قوله ويؤمنون به اظهار شرف الايمان وانه يتحلى به حملة العرش ومن حوله ترغيبا فيه اى فى الايمان وكون هذا الاطناب غير داخل فى ما سبق ظاهر بالتامل فيها ومن الامثلة التى اوردها المصنف فى هذا المقام قولهم رأيته بعينى وقوله تعالى يقولون بافواههم ونحو ذلك وفيه نظر لان هذا داخل فى التتميم اذ قد اتى فيه بفضلة لنكتة هى التاكيد والدلالة على ان هذا القول يجرى على السنتهم من غير ان يكون ترجمة عن العلم فى القلب ومنها قوله تعالى تلك عشرة كاملة بعد قوله فصيام ثلثة ايام فى الحج وسبعة اذا رجعتم لازالة توهم الاباحة فان الواو للاباحة فى نحو جالس الحسن وابن سيرين الا ترى انه لو جالسهما جميعا او واحدا منهما كان ممتثلا

وفيه نظر لانه ح يكون من باب التكميل اعني الاتيان بما يدفع خلاف المقصود ومنها قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك
لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فانه لو اختصر لترك قوله والله يعلم انك لرسوله لان
مساق الآية لتكذيب المنافقين في دعوى الاخلاص في الشهادة فحسنه دفع توهم انهم كاذبون في نفس الامر وفيه نظر لانه ايضا
من قبيل التكميل ومن الاعتراض عند من يجوز كون النكتة فيه دفع الايهام واعلم انه كما يوصف الكلام بالايجاز والاطناب
باعتبار كونه ناقصا عما يساوي اصل المراد او زائدا عليه فكذلك قد يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كثرة
حروفه وقلتها بالنسبة الى كلام آخر مساو له اي لذلك الكلام في اصل المعنى كقوله اي قول ابي تمام يصد اي يعرض عن الدنيا اذا
عن اي ظهر سودد اي سيادة وتمامه ولو برزت في زي عذراء ناهد الزي الهيئة والعذراء البكر والناهد المراءة التي نهد
ثديها اي ارتفع وقوله اي قول الشاعر الآخر ولست بنظار الى جانب الغنى اذا كانت العلياء في جانب الفقر اراد بالغنى سببه
اعني الراحة وبالفقر المحنة يعني ان السيادة مع التعب والمشقة احب الي من الراحة والدعة بدونها فيصفه بالميل الى المعالي
فمصراع ابي تمام ايجاز بالنسبة الى هذا البيت لمساواته له في اصل المعنى مع قلة حروفه والبيت اطناب بالنسبة اليه ومثل هذا الايجاز
يجوز ان يكون ايجاز القصر او الحذف وان يكون مساواة وان يكون اطنابا وكذا مثل هذا الاطناب ويقرب منه اي من هذا القبيل
قوله تعالى لا يسأل عما يفعل وهم يسألون وقول الحماسي وننكر ان شئنا على الناس قولهم ولا ينكرون القول حين نقول اي نغير
ما نريد تغييره من قول غيرنا واحد لا يجسر على الاعتراض علينا [جرءته] ذلك هوانا واقتدارا بجذبنا الصعب يا[illegible] ونفاذ حكمهم و
رجوع الناس في المهمات الى رايهم فالآية ايجاز بالنسبة الى البيت وانما قال يقرب لان ما في الآية يشمل كل فعل والبيت مختص با
القول وان كان يلزم منه عموم الافعال اليه والله اعلم ثم علم المعاني

الفن الثاني علم البيان

قدمه على البديع لشدة
الاحتياج اليه لكونه جزءا من علم البلاغة ومحتاجا اليه في تحصيل بلاغة الكلام بخلاف البديع فانه من التوابع وهو علم يعرف به
ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه اراد بالعلم الملكة التي يقتدر بها على ادراك جزئياته او نفس الاصول
والقواعد المعلومة على ما حققناه في تعريف علم المعاني فليتامل فيه ثم بالقواعد اي ادراكها والاعتقاد بها على ما تقرر
واراد بالمعنى الواحد ما ذكره القوم ما يدل عليه الكلام الذي يراعى فيه المطابقة لمقتضى الحال واللام فيه اي في المعنى الواحد
للاستغراق العرفي واراد بالطرق التراكيب وبالدلالة العقلية كما سيتضح والمعنى ان علم البيان ملكة او اصول يقتدر
بها على ايراد كل معنى واحد يدخل في قصد المتكلم وارادته بتراكيب يكون بعضها اوضح دلالة عليه من بعض فلو عرف احد ليس
له هذه الملكة ايراد معنى قولنا زيد جواد في طرق مختلفة لم يكن عالما بعلم البيان وتقييد المعنى بالواحد للدلالة على انه لو اورد
معان متعددة بطرق مختلفة بعضها اوضح دلالة على معناه من البعض الآخر على معناه لم يكن ذلك من البيان في شيء وتقييد
الاختلاف بان يكون في وضوح الدلالة للاشعار بانه لو اورد المعنى الواحد في طرق مختلفة في اللفظ والعبارة دون
الوضوح والخفاء مثل ان يورده بالفاظ مترادفة مثلا لا يكون ذلك من علم البيان ولا حاجة الى ان يقال في وضوح الدلالة
وخفائها لان كل واضح هو خفي بالنسبة الى ما هو اوضح منه معنى اختلافها في الوضوح ان يكون بعضها واضح الدلالة وبعضها
اوضح فلا حاجة الى ذكر الخفاء وبالتفسير المذكور للمعنى الواحد يخرج ملكة الاقتدار على التعبير عن معنى الاسد بعبارات مختلفة
كالاسد والغضنفر والليث والحارث على ان الاختلاف في الوضوح مما يأباه القوم في الدلالات الوضعية كما سيتضح ثم

لا يخفى ان

لا يخفى ان تعريف علم البيان بما ذكره ههنا اولى من تعريفه بمعرفة ايراد المعنى الواحد كما في المفتاح ودلالة اللفظ يعني لما اشتمل التعريف
على ذكر الدلالة ولم يكن كل دلالة يحتمل الوضوح والخفاء وجب تقسيم الدلالة والتنبيه على ما هو المقصود منها والدلالة هي كون الشيء بحيث
يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والاول الدال والثاني المدلول والدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية والا فغير لفظية كدلالة الخطوط
والعقود والنصب والاشارات ودلالة الاثر على المؤثر والدخان على النار وانما قال دلالة اللفظ احترازا من الدلالة الغير اللفظية
ولان في التقييد بما يكون للوضع مدخل فيها احترازا عن الدلالة الطبعية والعقلية لان دلالة اللفظ اما ان يكون للوضع مدخل
فيها اولا فالاولى هي التي سماها القوم وضعية وهي التي تنقسم الى المطابقة والتضمن والالتزام والثانية اما ان يكون بحسب
مقتضى الطبع وهي الطبعية كدلالة اح على الوجع فان طبع اللافظ يقتضي التلفظ بذلك عند عروض الوجع له اولا يكون وهي
الدلالة العقلية الصرفة كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ والمقصود بالنظر ههنا هي الدلالة التي يكون
للوضع مدخل فيها لعدم انضباط الطبعية والعقلية لاختلافهما باختلاف الطبائع والافهام وللمصنف ترك التقييد
ولكون سوق كلامه في بيان التقسيم يشعر انه لذلك ثم عرفوا الدلالة اللفظية الوضعية بانها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه با
لنسبة الى من هو عالم بالوضع واحترزوا بالقيد الاخير عن الطبعية والعقلية لعدم توقفهما على العلم بالوضع وارادوا
بالوضع وضع ذلك اللفظ او جملته لا وضعه لذلك المعنى لئلا يخرج عنه التضمن والالتزام واعترض بان الدلالة صفة للفظ
والفهم ان كان بمعنى المصدر من المبني للفاعل اعني الفاهمية فهو صفة السامع وان كان من المبني للمفعول اعني المفهومية فهو صفة للمعنى
واياما كان فلا يصح حمله على الدلالة الوضعية والجواب انا لا نسلم انه ليس صفة للفظ فان معنى فهم السامع المعنى من اللفظ
او انفهام المعنى من اللفظ هو معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى غاية ما في الباب ان الدلالة مفرد يصح الاشتقاق منه
صيغة تحمل على اللفظ كالدال والفهم او الانفهام عنه مركب لا يمكن اشتقاقها منه الا بالرابطة مثل ان يقال
اللفظ مفهوم منه المعنى الا ترى الى صحة قولنا اللفظ متصف بانفهام المعنى منه كما انه متصف بالدلالة وهذا مثل قولهم العلم
حصول صورة الشيء في العقل اذا عرفت ذلك فنقول دلالة اللفظ التي يكون للوضع مدخل فيها اما على تمام ما وضع له كدلالة
الانسان على الحيوان الناطق او على جزئه كدلالة الانسان على الحيوان او على خارج عنه كدلالة الانسان على الضاحك و
تسمى الاولى يعني الدلالة على تمام ما وضع له وضعية لان الواضع انما وضع اللفظ للدلالة على تمام الموضوع له فهذه الدلالة
المنسوبة الى الوضع وتسمى كل من الاخيرين اي الدلالة على الجزء والخارج عقلية لان دلالته عليهما انما هي من جهة ان العقل يحكم
بان حصول الكل في الذهن يستلزم حصول الجزء فيه وحصول الملزوم يستلزم حصول اللازم والمنطقيون يسمون الثلثة وضعية
بمعنى ان للوضع مدخلا فيها ويخصون العقلية بما يقابل الوضعية والطبعية كما ذكرنا وتقيد الاولى بالمطابقة لتطابق
اللفظ والمعنى والثانية بالتضمن لكون الجزء في ضمن المعنى الموضوع له والثالثة بالالتزام لكون الخارج لازما للموضوع له
فان قيل اذا كان اللفظ مشتركا بين الكل والجزء واريد به الكل واعتبر دلالته على الجزء بالتضمن يصدق عليها انها دلالة
اللفظ على ما وضع له مع انها ليست بمطابقة بل تضمن واذا اريد به الجزء لانه موضوع له يصدق عليها انها دلالة اللفظ
على جزء المعنى الموضوع له مع انها ليست تضمنا بل مطابقة وكذا اللفظ المشترك بين اللازم والملزوم اذا اريد به الملزوم واعتبر
دلالته على اللازم بالالتزام يصدق عليها انها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له مع انها التزام لا مطابقة واذا اريد به

اللازم من حيث انه موضوع له ليصدق عليها انها دلالة اللفظ على الخارج اللازم مع انها مطابقة لا التزام وح ينتقض تعريف الدلالات
بعضها ببعض فالجواب انه لم يقصد تعريف الدلالات حتى يبالغ في رعاية القيود وانما قصد التقسيم على وجه يشعر بالتعريف فلا
باس ان يترك بعض القيود اعتمادا على وضوحه وشهرته فيما بين القوم وهو ان المطابقة دلالة اللفظ على تمام الموضوع له من حيث انه
تمام الموضوع له والتضمن دلالته على جزء الموضوع له من حيث انه جزء والالتزام دلالته على الخارج اللازم من حيث انه خارج لازم
وقد يجاب بانه لا حاجة الى هذا القيد لان دلالة اللفظ لما كانت وضعية كانت متعلقة بارادة اللافظ ارادة جارية على قانون الوضع
فاللفظ ان اطلق واريد به معنى وفهم منه ذلك المعنى فهو دال عليه والا فلا فالمشترك اذا اريد به احد المعنيين لا يراد به المعنى الآخر
ولو يراد به الضم لم يكن تلك الارادة على قانون الوضع لان قانون الوضع ان لا يراد بالمشترك الا احد المعنيين فاللفظ ابدا لا
يدل الا على معنى واحد فذلك المعنى الواحد ان كان تمام الموضوع له فمطابقة وان كان جزءه فتضمن والا فالتزام وفيه نظر لان كون
الدلالة وضعية لا يقتضي ان يكون تابعة للارادة بل للوضع فانا قاطعون بانا اذا سمعنا اللفظ وكنا عالمين بالوضع نتعقل معناه
سواء اراده اللافظ او لا ولا نعني بالدلالة سوى هذا فالقول بكون الدلالة موقوفة على الارادة باطل لا سيما بالتضمن و
الالتزام حتى ذهب كثير من الناس الى ان التضمن فهم الجزء في ضمن الكل والالتزام فهم اللازم في ضمن الملزوم وانه اذا قصد باللفظ
الجزء او اللازم كما في المجازات صارت الدلالة عليهما مطابقة لا تضمنا او التزاما وعلى ما ذكره هذا القائل يلزم امتناع الا
جتماع بين الدلالات لامتناع ان يراد بلفظ واحد اكثر من معنى واحد وقد صرحوا بان كلا من التضمن والالتزام يستلزم
المطابقة سلمنا جميع ذلك لكنه مما لا يفيد في هذا المقام لان اللفظ المشترك بين الكل والجزء اذا اطلق واريد به الجزء لا يظهر
انها مطابقة ام تضمن واياما اخذت يصدق عليه تعريف الآخر وكذا المشترك بين الملزوم واللازم فظهر ان التقييد بالحيثية
مما لا بد منه وشرطه اي شرط الالتزام اللزوم الذهني بين الموضوع له والخارج عنه اي كون المعنى الخارجي بحيث
يلزم من حصول الموضوع له في الذهن حصوله فيه اما على الفور او على التامل في القرائن والا لكانت نسبة الخارج الى الموضوع له
كنسبة سائر الخارجيات اليه فدلالة اللفظ عليه دون غيره ترجيح بلا مرجح ولو لا اعتقاد المخاطب بعرف او غيره اي ولو كان
ذلك اللزوم الذهني مما يثبت لاعتقاد المخاطب بسبب عرف عام لانه المفهوم من اطلاق العرف او غيره من الشرع واصطلاحات
ارباب الصناعات وغير ذلك مما يجري مجرى عرف خاص وكلام ابن الحاجب في اصوله يشعر بالخلاف في اشتراط اللزوم الذهني
ووجهه العلامة في شرحه بان بعضهم لم يشترط ذلك بل جعل دلالة الالتزام ان يفهم من اللفظ معنى خارج عن المسمى سواء كان
الفهم بسبب اللزوم بينهما هنا او بغيره من قرائن الاحوال والاظهر ان مراده باللزوم الذهني ان لا ينفك تعقل المدلول الالتزامي
عن تعقل المسمى لان معنى اللزوم عدم الانفكاك وظاهر انه لو اشترط مثل هذا اللزوم لخرج كثير من معاني المجازات والكنايات عن
ان يكون مدلولا التزاميا بل لم يكن دلالة الالتزام ايضا مما يتاتى فيه الوضوح والخفاء والا ايراد المذكور اي ايراد المعنى الواحد
بطرق مختلفة في الوضوح لا يتاتى بالوضعية اي بالدلالات المطابقية لان السامع ان كان عالما بوضع الالفاظ لذلك
المعنى لم يكن بعضها اوضح دلالة عليه من بعض والا اي وان لم يكن عالما بوضع الالفاظ لم يكن كل واحد منها اي من الالفاظ دالا
عليه لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلا اذا قلنا خده يشبه الورد فالسامع ان كان عالما بوضع المفردات والهيئة
التركيبية امتنع ان يكون كلام يؤدي هذا المعنى بدلالة المطابقة دلالة اخرى اوضح من دلالة قولنا خده يشبه الورد دون خفي

منه لانا اذا

١٠١

منه لانا اذا اقمنا مقام كل كلمة منها ما يرادفها فالسامع ان كان عالما بوضعها لتلك المفهومات كان فهمه اياها من المترادفات
كفهمه اياها من تلك الكلمات من غير تفاوت وان لم يكن عالما بوضعها لها لم يفهم من المترادفات ذلك المعنى اصلا وانما قال والا لم يكن
كل واحد منها دالا دون ان يقول لم يكن واحد منها دالا لان المفهوم والمقصود من قولنا هو عالم بوضع الالفاظ انه عالم بوضع كل
واحد منها فنقيضه المشار اليه بقوله والا ان لا يكون عالما بوضع كل واحد منها وهذا اعم من ان لا يكون عالما بوضع شيء منها
دالا او يكون عالما بوضع بعض منها دون بعض فيكون بعضها دالا دون بعض وعلى التقديرين لا يكون كل واحد منها
دالا وبجملة ان يكون بعض منها دالا فليس تماما وايا ما كان لا يجري فيها الوضوح فان قلت لو توقف فهم المعنى على
العلم بالوضع لزم الدور لان العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى لان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة
يتوقف على فهم المنتسبين قلت الموقوف على العلم بالوضع هو فهم المعنى من اللفظ والعلم بالوضع انما يتوقف على فهم المعنى
في نفسه لا على فهمه من حيث اللفظ وقريب منه ما يقال ان فهم المعنى في الحال يتوقف على العلم السابق بالوضع وهو لا
يتوقف على فهم المعنى في الحال بل في ذلك الزمان السابق فان قيل لا نسلم انه اذا كان عالما بوضع الالفاظ لم يكن بعضها
اوضح لجواز ان يكون لبعض الالفاظ المخزونة في الخيال بحيث يكثر معاينتها في العقل بادنى التفات لكثرة الممارسة
والمؤانسة وقرب العهد بها وبعضها يكون بحيث يحتاج الى التفات اكثر ومراجعة اطول كثيرا ما نفتقر في استنباطه
المعاني المطابقية من بعض الفاظ مع سبق علمنا بوضعها الى معاودة فكر ومراجعة تامل لطول العهد بها وقلة
تكرر اللفظ على الحس والمعاني على العقل فالجواب ان المراد بالاختلاف في الوضوح والخفاء ان يكون ذلك بالنظر الى نفس
الدلالة والدلالة الالتزام كذلك لانها من حيث انها دلالة الالتزام قد يكون واضحة كما في اللوازم القريبة وقد يكون
خفية كما في اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط بخلاف المطابقة فان فهم المعنى المطابقي واجب قطعا عند العلم بالوضع
وممتنع قطعا عند عدم العلم بالوضع وسرعة حضور بعض المعاني المطابقية في العقل وبطوئها انما هو من جهة سرعة
تذكر السامع للوضع وبطوئه ولهذا يختلف باختلاف الاشخاص والاوقات ويتاتى بالعقلية اي والايراد المذكور
يتاتى بالدلالات العقلية لجواز ان يختلف مراتب اللزوم بالوضوح اي مراتب لزوم الاجزاء للكل في التضمن و
مراتب لزوم اللوازم للملزوم في الالتزام اما في الالتزام فظاهر لجواز ان يكون لشيء واحد لوازم متعددة بعضها
اقرب اليه من بعض بسبب قلة الوسائط فيكون اوضح لزوما له فيمكن تادية ذلك المعنى الملزوم بالالفاظ الموضوعة
لهذه اللوازم المختلفة الدلالة عليه وضوحا وخفاء وكذا اذا كان لشيء واحد ملزومات لزومه لبعضها اوضح منه للبعض الآخر
فيمكن تادية ذلك اللازم بتلك الملزومات المختلفة الدلالة عليه في الوضوح وذلك لان المعتبر في دلالة الالتزام ههنا هو
ان يكون المعنى الخارج بحيث يلزم من حصول المسمى في الذهن حصوله فيه سواء كان بلا واسطة او بواسطة او بوسائط
متعددة وسواء كان اللزوم بينهما عقليا او اعتقاديا عرفيا او اصطلاحيا مثلا معنى قولنا زيد جواد يلزمه عدة لوازم
مختلفة اللزوم مثل كونه كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل فيمكن تادية هذا المعنى بتلك العبارات التي
بعضها اوضح دلالة من بعض واما في التضمن فبيانه انه يجوز ان يكون المعنى جزءا من شيء آخر فدلالة الشيء الذي يكون
ذلك المعنى جزءا منه على ذلك المعنى اوضح من دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء من جزئه مثلا دلالة الحيوان على الجسم

من دلالة الانسان عليه و دلالة الجدار على التراب اى اوضح من دلالة البيت عليه قال قيل ينبغى ان يكون الامر بالعكس لان فهم الجزء سابق على فهم الكل فالمفهوم من الانسان اولا هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان قلنا الامر كذلك لكن اللزوم مرجوا بان التضمن تابع للمطابقة لان المعنى التضمنى انما ينتقل اليه الذهن من الموضوع له فكانه هو واذ لك على ان التضمن هو فهم الجزء و ملاحظته بعد فهم معنى الكل وكثيرا ما يفهم الكل من غير التفات الى الاجزاء كما ذكر الشيخ الرئيس فى الشفاء ان الجنس ما لم يخطر بالبال و معنى النوع بالبال ولم تراع النسبة بينهما فهذه الحال الممكن ان يغيب عن الذهن فيجوز ان يخطر النوع بالبال ولا يلتفت الذهن الى الجنس من الكلام فان قلت قد سبق ان المراد بالمعنى الواحد ما يؤديه الكلام المطابق لمقتضى الحال و هو لا محالة يكون معنى تركيبيا وما ذكرت ههنا من التادية معنى الواحد بالعبارات المختلفة انما هو فى المعانى الافرادية قلت تقييد المعنى الواحد بما ذكر مما لا يدل عليه اللفظ والتفاته عده كلامهم فى مباحث البيان لان المجاز المفرد باسره و هو من معظم مباحث البيان وكثيرا من الامثلة الكناية انما هى فى المعانى الافرادية لكنا لما ساعدنا القوم فى هذا التقييد نقول ان كون الكلام اوضح دلالة على معناه التركيبى يجوز ان يكون اجزاء ذلك الكلام اوضح دلالة على ما هو جزء من ذلك المعنى التركيبى فاذا عبرنا عن معنى تركيبى بتراكيب بعضها مفرداته اوضح دلالة على ما هو داخل فى ذلك المعنى كان هذا تادية للمعنى الواحد التركيبى بطرق مختلفة فى الوضوح هذا غاية ما تيسر لحسن الكلام فى المقام و هو بعد موضع نظر ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع ذلك اللفظ له يعنى باللازم ما لا ينفك عنه سواء كان داخلا فيه كما فى التضمن او خارجا عنه كما فى الالتزام ان قامت قرينة على عدم ارادته اى ارادة ما وضع له فمجاز والا اى وان لم يدل قرينة على عدم ارادة ما وضع له فكناية وهذا مبنى على ما سيجى فى اول باب الكناية من ان الانتقال فى المجاز والكناية كليهما انما هو من الملزوم الى اللازم وان ما ذكره السكاكى من ان مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم ليس بصحيح اذ لا دلالة للازم من حيث انه لازم على الملزوم و الالتزام انما هو الدلالة على لازم المسمى على ملزومه ثم ظاهر هذا الكلام يدل على ان الواجب فى المجازات ان يذكر الملزوم و يراد اللازم و هذا القبح ظاهر الا فى قليل من تبامه على ما سيجى و قدم المجاز عليها اى على الكناية لان معناه كجزء معناها لان المراد فى المجاز هو اللازم فقط لقيام قرينة على عدم ارادة الملزوم بخلاف الكناية فانه يجوز ان يكون المراد بها اللازم والملزوم جميعا والجزء مقدم على الكل بالطبع اى يحتاج اليه الكل فى الوجود مع انه ليس بعلة للكل فقدم بالوضع ايضا ليوافق الوضع الطبع ثم منه اى من المجاز ما يبتنى على التشبيه وهو الاستعارة التى كان اصلها التشبيه فذكر المشبه به واريد به المشبه فصار استعارة فتعين التعرض له اى للتشبيه قبل التعرض للمجاز الذى احد قسميه الاستعارة لابتنائها عليه فانحصر المقصود من علم البيان فى الثلثة التشبيه والمجاز والكناية فان قلت اذا كان ذكر التشبيه فى علم البيان بسبب ابتناء الاستعارة عليه فلم جعل مقصدا براسه دون ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة قلت لانه لكثرة مباحثه وعموم فوائده ارتفع عن ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة و استحق ان يجعل اصلا براسه هذا هو الكلام فى شرح مقدمة علم البيان على ما اختير عنه السكاكى وانت خبير بما فيه من الاضطراب والاقرب ان يقال علم البيان علم يبحث فيه عن التشبيه والمجاز والكناية ثم يشتغل بتفصيل هذه المباحث من غير التفات الى الابحاث التى اوردها فى صدر هذا الفن التشبيه اى هذا باب التشبيه الاصطلاحى الذى يبتنى عليه الا

لسبب ان لبعض مع

الاستعارة و هو المقصد الاول من المقاصد الثلثة و لما كان هو اخص من مطلق التشبيه اعنى التشبيه بالمعنى اللغوى اشار اولا الى تفسيره بقوله التشبيه اى مطلق التشبيه سواء كان على وجه الاستعارة او على وجه يبتنى عليه الاستعارة او غير ذلك و لهذا اعاد اسمه المظهر ولم يات بالضمير لئلا يعود الى المذكور المخصوص فاللام فى التشبيه الاول للعهد و فى الثانى للجنس و ما يقال ان المعرفة اذا اعيدت فهو عين الاول فليس على اطلاقه يعنى ان معنى التشبيه فى اللغة الدلالة هى مصدر قولك دللت فلانا على كذا اذا اهديته له يعنى هو ان تدل على مشاركة امر لامر آخر فى معنى فالامر الاول هو المشبه و الثانى هو المشبه به والمعنى هو وجه التشبيه وظاهر هذا التفسير شامل لنحو قولنا قاتل زيد عمروا وجاءنى زيد و عمرو و ما اشبه ذلك والمراد ههنا ما لم تكن اى المراد بالتشبيه المصطلح عليه فى علم البيان هو الدلالة على مشاركة امر لآخر فى معنى بحيث لا يكون على وجه الاستعارة التحقيقية نحو رايت اسدا فى الحمام ولا على وجه الاستعارة بالكناية نحو انشبت المنية اظفارها ولا على وجه التجريد نحو لقيت بزيد اسدا ولقينى منه اسد على ما سيجى فى علم البديع فان فى هذه الثلثة دلالة على مشاركة امر لآخر فى معنى مع ان الشيئا منها لا يسمى التشبيه فى الاصطلاح خلافا لصاحب المفتاح فى التجريد فانه صرح بان نحو رايت بفلان اسدا ولقينى منه اسد من قبيل التشبيه فمعنى التشبيه فى الاصطلاح عند المصنف هو الدلالة على مشاركة امر لآخر فى معنى لا على وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية والتجريد و ينبغى ان يزاد فيه قولنا بالكاف و نحوه لفظا او تقديرا ليخرج عنه نحو قاتل زيد عمروا وجاءنى زيد و عمرو وانما قال الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية لان الاستعارة التخييلية وهى اثبات الاظفار للمنية فى المثال المذكور ليس فيه دلالة على مشاركة امر لآخر عند المصنف لان المراد بالاظفار عنده معناه الحقيقى على ما سيتحقق ان شاء الله تعالى فدخل فيه اى فى التشبيه الاصطلاحى ما يسمى تشبيها بلا خلاف و هو ما ذكر فيه اداة التشبيه نحو زيد كالاسد او كالاسد بحذف زيد لقيام قرينة و ما يسمى تشبيها على قول المختار و هو ما حذف فيه اداة التشبيه و جعل المشبه به خبرا عن المشبه او فى حكم الخبر سواء كان مع ذكر المشبه او مع حذفه فالاول نحو قولنا زيد اسد والثانى نحو قوله تعالى صم بكم عمى فان المحققين على انه يسمى تشبيها بليغا لا استعارة لان الاستعارة انما يطلق حيث يطوى ذكر المستعار له بالكلية و يجعل الكلام خلوا عنه صالحا لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال و فحوى الكلام و سيجى لهذا زيادة تحقيق وتفصيل فى آخر باب التشبيه ان شاء الله تعالى والنظر ههنا فى اركانه اى البحث فى هذا المقصد انما هو عن اركان التشبيه المصطلح و هى اربعة طرفاه اعنى المشبه و المشبه به و وجهه واداته و فى الغرض منه و فى اقسامه واطلاق الاركان على الاربعة المذكورة اما باعتبار انها ماخوذة فى تعريفه اعنى هو الدلالة على مشاركة امر لآخر فى معنى بالكاف و نحوه واما باعتبار ان التشبيه فى الاصطلاح كثيرا ما يطلق على الكلام الدال على المشاركة المذكورة نحو قولنا زيد كالاسد فى الشجاعة فطرفاه اما حسيان قدم البحث عن طرفيه لاصالتهما لان وجه التشبيه معنى قائم بالطرفين والاداة آلة لبيان التشبيه لان ذكر احد الطرفين واجب البتة بخلاف الوجه و الاداة فالطرفان اعنى المشبه و المشبه به اما حسيان كالخد والورد فى المبصرات والصوت الضعيف والهمس فى المسموعات والمراد بالصوت الضعيف الصوت الذى لا يسمع الا عن قرب لكنه لم يبلغ حد الهمس و هو الصوت الذى اخفى حتى كانه لا يخرج عن فضاء الفم والنكهة و هو ريح الفم والعنبر فى المشمومات والريق والخمر فى المذوقات والجلد

بحذف المبتدا اى هم صم

الناعم والحرير في الملموسات وهذا الحد مما فيه نوع تسامح اذ لا في الصوت الضعيف في الهمس والنكهة وذلك لان المدرك
بالبصر مثلا انما هو لون الخد والورد وبالشم رائحة العنبر وبالذوق طعم الريق والخمر وباللمس ملاسة الجلد الناعم والحرير لا نفسها
لا نفس هذه الاشياء لكونها اجساما لكنه قد اشتهر في العرف ان يقال ابصرت الورد وشممت العنبر وذقت الخمر ولمست الحرير
او عقليان عطف على قوله اما حسيان كالعلم والحيوة ووجه الشبه بينهما كونهما جهتي ادراك على ما سيجيء تحقيقه او مختلفان
بان يكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا او على العكس فالاول كالمنية والسبع فان المنية اي الموت عقلي لانه عدم الحيوة عما
من شانه الحيوة والسبع حسي والثاني مثل العطر وخلق رجل كريم فان العطر وهو الطيب محسوس بالشم والخلق وهي كيفية نفسانية
يصدر عنها الافعال بسهولة عقلي وقيل ان تشبيه المحسوس بالمعقول غير جائز لان العلوم العقلية مستفادة من الحواس منتهية
اليها ولذلك قيل من فقد حسا فقد فقد علما يعني العلم المستفاد من ذلك الحس واذا كان المحسوس اصلا للمعقول فتشبيهه به
يكون جعلا للفرع اصلا والاصل فرعا وهو غير جائز فلذلك لو حاول محاول المبالغة في وصف الشمس بالظهور والمسك بالطيب فقال
الشمس كالحجة في الظهور والمسك كخلق فلان في الطيب كان سخيفا من القول واما ما جاء في الاشعار من تشبيه المحسوس بالمعقول فوجهه
ان يقدر المعقول محسوسا ويجعل كالاصل لذلك المحسوس على طريق المبالغة فيصح التشبيه ح ثم لما كان من المشبه والمشبه به ما هو
غير مدرك بالحواس الظاهرة ولا بالقوة العاقلة مثل الخياليات والوهميات والوجدانيات اراد ان يدرجها في الحسي والعقلي
تقليلا للاعتبار وتسهيلا للامر على الطلاب لانه كلما قل الاعتبار قلت الاقسام واذا قلت الاقسام كان اسهل ضبطا
فاشار الى التعميم في تفسير الحسي والعقلي بقوله والمراد بالحسي المدرك هو او مادته باحد الحواس الخمس الظاهرة وهي البصر والسمع والشم والذوق
واللمس فدخل فيه اي في الحسي بسبب زيادة قولنا او مادته دخل في الحسي الخيالي وهو المعدوم الذي فرض مجتمعا من امور كل واحد منها مما يدرك
بالحس كما اي كالمشبه به في قوله وكان محمر الشقيق هو من باب جرد قطيفة اراد به شقائق النعمان وهو ورد احمر في وسطه سواد
وانما اضيف الى النعمان لانه حمى ارضا كثيرا فيها ذلك اذا تصوب اي مال الى السفل من صاب المطر اذا نزل او تصعد اي مال
الى العلو اعلام جمع علم وهي الراية ياقوت نشرن على رماح من زبرجد فان الاعلام الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية
مما لا يدركه الحس لان الحس انما يدرك ما هو موجود في المادة حاضر عند المدرك على هيئات محسوسة مخصوصة به لكن مادته التي
تركب هو منها كالاعلام والياقوت والرماح والزبرجد كل منها محسوس بالبصر وبالعقلي ما عدا ذلك اي المراد بالعقلي ما لا
يكون هو ولا مادته مدركا باحدى الحواس الخمس الظاهرة فدخل فيه الوهمي الذي لا يكون للحس مدخل فيه لكونه غير منتزع منه بخلاف
الخيالي فانه منتزع منه ولهذا قال اي ما هو غير مدرك بها اي باحدى الحواس المذكورة ولكنه بحيث لو ادرك لكان مدركا بها و
بهذا القيد يتميز عن العقلي كما في قوله اي كالمشبه به في قول امرء القيس ايقتلني والمشرفي مضاجعي ومسنونة زرق كا
كانياب اغوال ايقتلني ذلك الرجل الذي يوعدني في حب سلمى والحال ان مضاجعي وملازمي سيف منسوب الى مشارف
وسهام محددة النصال ليقال سن الشيء اذا احدده ووصف النصال بالزرقة للدلالة على صفائها لكونها مجلوة فان
انياب الاغوال مما لا يدركه الحس لعدم تحققها مع انها لو ادركت لم تدرك الا بحس البصر ومما يجب التنبيه له في هذا المقام ان
ليس المراد بالخياليات الصور المرتسمة في الخيال المتادية اليه من طرق الحواس ولا بالوهميات المعاني الجزئية المدركة بالوهم
على ما سبق تحقيقها في بحث الفصل والوصل وذلك لان الاعلام الياقوتية ليست مما تادت الى الخيال من الحس كما في

اذ لم يقع بها حس قط ولان انياب الاغوال ورؤوس الشياطين ليست من المعاني الجزئية بل هي صور لا يمكن ان
يدرك بالحواس الظاهرة بل اذا وجدت لم يدرك الا بها وليست الغير مما له تحقق كصداقة زيد وعداوة عمرو بل التحقيق في هذا المقام
ان من قوى الادراك ما يسمى متخيلة ومفكرة ومن شانها تركيب الصور والمعاني وتفصيلها والتصرف فيها واختراع اشياء لا حقيقة
لها كالانسان له جناحان او رأسان او لا رأس له وهي دائما لا تسكن نوما ولا يقظة وليس عملها منتظما بل النفس هي التي
تستعملها على اي نظام تريد بواسطة القوة الوهمية وبهذا الاعتبار تسمى متخيلة او بواسطة القوة العاقلة وبهذا الاعتبار
تسمى متفكرة فالمراد بالخيالي هو المعدوم الذي ركبته المتخيلة من الامور التي ادركت بالحواس الظاهرة وبالوهمي ما اخترعته
المتخيلة من عند نفسها كما اذا سمع ان الغول شيء يهلك الناس كالسبع فاخذت المتخيلة في تصويرها بصورة السبع و
اختراع ناب لها كما للسبع وما يدرك بالوجدان اي ودخل ايضا في العقلي ما يدرك بالقوى الباطنة ويسمى وجدانيات كا
اللذة والالم الحسيين فانه المفهوم من اطلاقهما بخلاف اللذة والالم العقليين فانهما ليسا من الوجدانيات بل من العقليات
الصرفة كالعلم والحيوة وتحقيق ذلك ان اللذة ادراك ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك والالم ادراك
ونيل لما هو عند المدرك آفة وشر من حيث هو كذلك وكل منهما حسي وعقلي اما الحسي فكادراك القوة الغضبية والشهوية
ما هو خير عندها وكمال كتكيف الذائقة بالحلو واللامسة باللين والباصرة بالملاحة والسامعة بصوت حسن والشامة برائحة
طيبة والمتوهمة بصورة شيء ترجوه وكذلك البواقي فهذه مستندة الى الحس واما العقلي فلا شك ان للقوة العاقلة كمالا وهو ادراكها
المجردات اليقينية وانها تدرك هذا الكمال وتلتذ به وهو اللذة العقلية وقس على هذا الالم فاللذة العقلية ليست الوجدانيات
المدركة بالحواس الباطنة وكذا الالم وهذا ظاهر واما اللذة والالم الحسيان فلما كانا عبارتين عن الادراكين المذكورين والادراك
ليس مما يدرك بالحواس الظاهرة ضرورة فيما عدا المدرك باحدى الحواس الظاهرة وليسا من العقليات الصرفة لكونهما من
الجزئيات الوجدانية المستندة الى الحواس بل من الوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة كالشبع والجوع والفرح والغم
والغضب والخوف وما شاكل ذلك ووجهه اي وجه التشبيه ما يشتركان فيه اي وجه التشبيه هو المعنى الذي قصد اشتراك الطرفين فيه تحقيقا
او تخييلا والا فزيد والاسد في قولنا زيد كالاسد يشتركان في الوجود والجسمية والحيوانية وغير ذلك من المعاني مع ان
شيئا منها ليس وجه التشبيه فالمراد المعنى الذي له زيادة اختصاص بهما وقصد بيان اشتراكهما فيه ولهذا قال الشيخ عبد
القاهر التشبيه الدلالة على اشتراك شيئين في وصف هو من اوصاف الشيء في نفسه خاصة كالشجاعة في الاسد والنور
في الشمس والمراد بالتخييل ان لا يوجد ذلك في احد الطرفين او في كليهما الا على سبيل التخييل والتاويل نحو ما في قوله اي مثل وجه
الشبه في قول القاضي التنوخي وكان النجوم بين دجاها جمع دجية وهي الظلمة والضمير لليالي او للنجوم وروى دجاه
والضمير لليل سنن لاح بينهن ابتداع فان وجه الشبه فيه اي في التشبيه المذكور في هذا البيت هو الهيئة الحاصلة من حصول
اشياء مشرقة في جوانب شيء مظلم اسود فهي اي تلك الهيئة غير موجودة في المشبه به الا على طريق التخييل وذلك اي بيان
وجوده في المشبه به على طريق التخييل انه اي الشان لما كانت البدعة وكل ما هو جهل يجعل صاحبها كمن يمشي في الظلمة فلا
يهتدي للطريق ولا يامن من ان ينال مكروها شبهت البدعة وكل ما هو جهل بها اي بالظلمة وقوله شبهت جواب لما ولزم
بطريق العكس اذا اريد التشبيه ان تشبه السنة وكل ما هو علم بالنور لان السنة والعلم يقابل البدعة والجهل كما ان النور

يقابل الظلمة وشاع ذلك اى كون البدعة والجهل كالظلمة والسنة والعلم كالنور حتى تخيل ان الثانى اى السنة وكل ما هو علم
حاله بياض واشراق كما اتيتك بالحنيفية البيضاء والاول على خلاف ذلك اى وتخيل ان البدعة وكل ما هو جهل حاله سواد واظلام
كقولك شاهدت سواد الكفر من جبين فلان فصار اى بسبب تخيل ان الثانى حاله بياض واشراق والاول حاله سواد واظلام صار
تشبيه النجوم باين الدجى بالسنن باين الابتداع كتشبيهها اى مثل تشبيه النجوم ببياض الشيب فى سواد الشباب اى ابيضه فى
اسوده فيما سواده متحقق او بالانوار اى الازهار مؤتلقة بالقاف اى لامعة بين نبات شديد الخضرة فيها سواده يحسب الابصار
فقط فظهر اشتراك النجوم باين الدجى والسنن باين الابتداع فى كون كل منها شيئا ذا بياض باين
شئ ذى سواد على طريق التاويل وهو تخيل ما ليس بمتلون متلونا واعلم ان قوله سنن لاح بينهن ابتداع من باب القلب والمعنى
سنن لاحت باين الابتداع وكان اللطيفة فيه بيان كثرة السنن حتى كان البدعة هى التى تلمع من بينها فعلم وجوب اشتراك
وجه التشبيه باين المشبه والمشبه به فسد جعله اى جعل وجه التشبيه فى قول القائل النحو فى الكلام كالملح فى الطعام كون القليل
مصلحا والكثير مفسدا لان هذا المعنى مما لا يشترك فيه المشبه اعنى النحو لان النحو لا يحتمل القلة والكثرة لانه اذا كان من حكمه رفع الفاعل
ونصب المفعول مثلا فان وجد ذلك فى الكلام فقد حصل النحو فيه وانتفى الفساد عنه وصار منتفعا به فى فهم المراد منه وان لم يوجد
ذلك فيه لم يحصل النحو وكان فاسدا لا ينتفع به بل يستنفر لو قوعه فى عمايات وهجوم الوحشة عليه كما يوجبه الكلام الفاسد بخلاف
الملح فانه يحتمل القلة والكثرة بان يجعل فى الطعام القدر الصالح منه او اقل او اكثر فالحق ان وجه التشبيه فيه هو كون استعمالها
مصلحا واهمالها مفسدا او المعنى ان الكلام المستقيم لا يحصل منافعه التى هى الدلالات على المقاصد الا براعات احكام النحو
فيه من الاعراب والترتيب الخاص كما لا يجدى الطعام ولا يحصل المنفعة المطلوبة منه وهى التغذية ما لم يصلح بالملح من جعل وجه التشبيه
كون القليل مصلحا والكثير مفسدا فلانه اراد بكثرة النحو استعماله وجوه الغريبة والاقوال الضعيفة ونحو ذلك مما يفسد الكلام
وهو اى وجه التشبيه اما غير خارج من حقيقتهما اى حقيقة الطرفين وذلك بان يكون تمام ماهيتهما النوعية او جزءا منها مشتركا
بينها وبين ماهية اخرى او مميزا لها عن غيرها كما فى تشبيه ثوب آخر فى نوعهما او جنسهما او فصلهما كما يقال هذه القميص مثل
ذلك فى كونهما كرباسا او ثوبا او من القطن او خارج عن حقيقة الطرفين ولا محالة ان يكون معنى قائما بهما وهذا قال صفة
وتلك الصفة اما حقيقية اى هيئة متمكنة فى الذات متقررة فيها والصفة الحقيقية اما حسية اى مدركة بالحس كالكيفيات
الجسمية اى المختصة بالاجسام مما يدرك بالبصر وهى قوة مرتبة فى العصبتين المجوفتين اللتين تتلاقيان فتفترقان الى
العينين من الالوان والاشكال والشكل هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم كالدائرة او نهايتين كشكل نصف الدائرة
او ثلث نهايات كالمثلث او اربع كالمربع او غير ذلك والمقادير والمقدار كم متصل قار الذات والكم عرض يقبل
التجزى لذاته وبالاتصال ان يكون لاجزائه حد مشترك تتلاقى عنده وبه احترز عن العدد وبكونه قار الذات ان
يكون اجزاؤه المفروضة مجتمعة ثابتة وبه احترز عن الزمان والمقدار جسم تعليمى ان قبل القسمة فى الطول والعرض
والعمق وسطح ان قبلها فى الطول والعرض فقط وخط ان قبلها فى الطول فقط والحركات والحركة عند المتكلمين
حصول جسم فى مكان بعد حصوله فى مكان آخر اى انها عبارة عن مجموع الحصولين وهذا مختص بالحركة الاينية وبالحركة
وعند الحكماء هو الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج وهى فى المقادير والحركات من الكيفيات نظرا الى المقدار من مقولة

الكم اعنى الذى يقتضى القسمة لذاته والحركة من الاعراض النسبية والكيفية لا يقتضى لذاتها قسمة ولا نسبة فكانه اراد بالمقادير احوالها
من الطول او القصر والتوسط بينهما وبالحركات كالسرعة والبطوء والتوسط بينهما وما يتصل بها اى بالمذكورات كالحسن والقبح المتصف
بها الشخص باعتبار الخلقة التى هى عبارة عن مجموع الشكل واللون وكالضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة وكالسمنة
والانحناء والتحدب والتقعر الداخلة تحت الشكل وغير ذلك او بالسمع عطف على قوله بالبصر والسمع قوة رتبت فى العصب
المفروش على سطح باطن الصماخين يدرك بها الاصوات من الاصوات الضعيفة والقوية والتى بين بين ومن الاصوات
الحادة والثقيلة والتى بين بين والصوت يحصل من التموج المعلول للقرع الذى هو امساس عنيف والقلع الذى هو تفريق
عنيف بشرط مقاومة المقروع للقارع والمقلوع للقالع ويختلف الصوت باختلاف قوة وضعفا وبحسب الاختلاف
فى صلابة المقروع او ملاسته كما فى الاوتار الا في المنقر او فى قصر المنفذ وضيقه او سعته كما فى المزامير الملتوية
تختلف حدة وثقلا او بالذوق وهو قوة منبثة فى العصب المفروش على جرم اللسان من الطعوم واصولها تسعة الحرافة
والمرارة والملوحة والحموضة والعفوصة والقبض والدسومة والحلاوة والتفاهة او بالشم وهو قوة مرتبة فى زائدتى مقدم
الدماغ شبيهتان بحلمتى الثدى من الروائح ولا حصر لانواعها ولا اسماء لها الا من جهة الموافقة والمخالفة كرائحة طيبة
او منتنة او من جهة الاضافة الى محلها كرائحة المسك والى ما يقارنها كرائحة الحلاوة او باللمس وهو قوة سارية فى البدن كله
بها يدرك الملموسات من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة هذه الاربعة هى اوائل الملموسات التى بها يتفاعل
الاجسام العنصرية وينفعل بعضها عن بعض فيتولد منها المركبات والاوليان منها فعليتان لان الحرارة كيفية من شانها
تفريق المختلفات وجمع المتشاكلات والبرودة كيفية من شانها تفريق المتشاكلات وجمع المختلفات والاخريان انفعاليتان
لان الرطوبة كيفية تقتضى سهولة التشكل والتفرق والاتصال واليبوسة كيفية تقتضى صعوبة ذلك والخشونة و
هى كيفية تحصل عن كون بعض الاجزاء اخفض وبعضها ارفع والملاسة وهى كيفية تحصل عن استوى وضع الاجزاء واللين
وهى كيفية تقتضى قبول الغمز الى الباطن ويكون للشئ بها قوام غير سيال فينتقل عن وضعه ولا يمتد كثيرا بسهولة وانما
يكون قبوله الغمز الى الباطن من الرطوبة وما كه من اليبوسة والصلابة وهى كيفية تقابل اللين وكون هذه الاربعة من
الملموسات مذهب بعض الحكماء والخفة وهى كيفية تقتضى بها الجسم ان يتحرك الى صوب المحيط لو لم يعقه عائق والثقل
وهى كيفية تقتضى بها الجسم ان يتحرك الى صوب المركز لو لم يعقه عائق وكل منهما فى الحقيقة مبدأ مدافعة محسوسة توجد
مع عدم الحركة كما يجده الانسان من الحجر اذا اسكنه فى الهوا قسرا فانه يجد فيه مدافعة هابطة ولا حركة فيه وكما يجد فى الزق
المنفوخ فيه اذا حبسه بيده تحت الماء قسرا فانه يجد فيه مدافعة صاعدة ولا حركة فيه وما يتصل بها اى بالمذكورات كالبلة
والجفافة المزوجة والهشاشة واللطافة والكثافة وغير ذلك مما هو مذكور فى غير هذا الفن او عقلية عطف على حسية
اى الصفة الحقيقية اما حسية كما مر او عقلية كالكيفيات النفسانية اى المختصة بذوات الانفس من الذكاء اى حدة القوة
وهى شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الآراء وقيل هو ان يكون سرعة انتاج القضايا وسهولة استخراج النتائج
ملكة للنفس كالبرق اللامع بواسطة كثرة مزاولة المقدمات المنتجة والعلم قد يقال على الادراك المفسر بحصول صورة
من الشئ عند العقل وعلى الاعتقاد الجازم المطابق الثابت وعلى ادراك الكلى وعلى ادراك المركب وعلى الملكة ليقتدر

بناء على استعمال موضوعات ما لم نغرض من الاغراض صادرا عن البصيرة بحسب ما يمكن فيها ويقال لها الصناعة والغضب
وهو حركة للنفس مبداء ما ارادة الانتقام والحلم وهو ان يكون النفس مطمئنة لا يحركها الغضب بسهولة ولا تضطرب عند
اصابة المكروه وسائر الغرائز جمع غريزة وهي الطبيعة وفسرت بانها ملكة تصدر عنها صفات ذاتية وتقرب منها الخلق
وهو ملكة يصدر عنها الافعال بسهولة من غير روية الا ان لا اعتياد مدخلا في الخلق دون الغريزة وتلك الغرائز مثل الكرم و
القدرة والشجاعة ومقابلاتها وما شبه ذلك اما اضافية عطف على قوله اما حقيقية والحقيقية لم تطلق على ما يقابل
الاضافي الذي لا يكون متقررا في الذات بل يكون معنى متعلقا بشيئين كازالة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس فان لها هيئة
هيئة متقررة ثابتة في ذات الحجة او الشمس او في ذات الحجاب وكذلك قد يطلق ما يقابل الاعتباري الذي لا تحقق
لمفهومه الا بحسب اعتبار العقل كالصورة الوهمية المشبهة بالمخلب والناب للمنية والى كليهما اشار صاحب المفتاح حيث
قال ان الوصف العقلي منحصر بين حقيقي كالكيفيات النفسانية وبين اعتباري ونسبي كاتصاف الشيء بكونه مطلوب
الوجود او العدم عند النفس او كاتصافه بشيء تصوري وهمي محض واعلم ان امثال هذه التقسيمات التي لا يتفرع على قسمها
احكام متفاوتة قليل الجدوى فكان هذا ابتهاج من السكاكي باطلاعه على اصطلاحات المتكلمين فلله در الامام عبد القاهر
واحاطته باسرار كلام العرب ومن خواص تراكيب البلغاء فانه لم يزد في هذا المقام على التكثير من امثلة انواع التشبيهات
وتحقيق اللطائف التي فيها وايضا وجه التشبيه اما واحد واما بمنزلة الواحد لكونه مركبا من متعدد اما تركيبا حقيقيا بان
يكون وجه التشبيه حقيقة ملتئمة من امور مختلفة او تركيبا اعتباريا بان يكون هيئة انتزعها العقل من عدة امور وبهذا
يشعر لفظ المفتاح وفيه نظر ستعرفه وكل منهما اي من الواحد وما هو بمنزلة الواحد حسي او عقلي واما متعدد عطف
على اما بمنزلة الواحد اي وجه التشبيه اما واحد او غيره وغير الواحد اما بمنزلة الواحد واما متعدد بان ينظر الى عدة امور
ويقصد اشتراك الطرفين في كل واحد منها وهذا بخلاف المركب المنزل منزلة الواحد فانه لم يقصد اشتراكهما في كل من
تلك الامور بل في الهيئة المنتزعة او الحقيقة الملتئمة وكذلك المتعدد كذلك اي اما حسي او عقلي او مختلف بان يكون بعضه
حسيا وبعضه عقليا والمتعدد الذي يتركب عنه ما هو بمنزلة الواحد ايضا اما حسي او عقلي او مختلف لكن لما كان وجه التشبيه
هو المجموع المركب دون كل واحد من الاجزاء لم يلتفت الى تقسيمه والحسي طرفاه حسيان لا غير يعني ان وجه التشبيه سواء
كان بتمامه حسيا او متعددا او مختلفا لا يكون المشبه والمشبه به فيه الا حسيين ولا يجوز ان يكون كلاهما او احدهما عقليا
لامتناع ان يدرك بالحس من غير الحسي شيء يعني ان وجه الشبه امر ماخوذ من الطرفين موجود فيهما وكل ما يوخذ من العقلي
ويوجد فيه يجب ان يدرك بالعقل لا بالحس لان المدرك بالحس لا يكون الا جسما او قائما بالجسم والعقلي اعم يعني يجوز
ان يكون طرفاه عقليين وان يكونا حسيين وان يكون احدهما حسيا والاخر عقليا لجواز ان يدرك بالعقل من الحسي
شيء اذ لا امتناع في قيام المعقول بالمحسوس بل كل محسوس فله اوصاف بعضها حسي وبعضها عقلي ولذلك
يقال التشبيه بالوجه العقلي اعم من التشبيه بالوجه الحسي بمعنى ان كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه الحسي يصح بالوجه
العقلي دون العكس لما مر فان قيل هو اي وجه التشبيه مشترك فيه فهو كلي والحسي ليس بكلي لتقدير السؤال ان كل وجه
التشبيه فهو مشترك فيه لاشتراك الطرفين فيه وكل مشترك فيه فهو كلي لان الجزئي يكون نفس تصوره مانعا من وقوع

الشيء العديم

الشركة فيه فينتج وجه التشبيه فهو كلي ولا شيء من الحسي بكلي لان كل حسي فهو موجود في المادة حاضر عند المدرك وكل ما هذا شانه فهو
جزئي ضرورة فلا شيء من وجه التشبيه بحسي وهو المطلوب قلنا المراد بكون وجه التشبيه حسيا ان افراده اي جزئياته مدركة بالحس كالحمرة
في تشبيه الوجه بالورد فان افراد الحمرة وجزئياتها التي حصلت في المواد مدركة بالبصر وان كانت الحمرة الكلية المشتركة بينهما
لا يدرك الا بالعقل واعلم ان هذا السؤال جوابا عما ذكره صاحب المفتاح وهو ان التحقيق في وجه التشبيه ان لا يكون هو غير
عقلي لان المصنف قد عدل عن التحقيق الى التسامح كما ترى قوله الواحد الحسي شروع في تعداد امثلة الاقسام المذكورة ووجه
ضبطها ان وجه التشبيه اما واحد او مركب او متعدد وكل من الاوليين اما حسي او عقلي والاخير اما حسي او عقلي او مختلف
فصارت سبعة اقسام وكل منها طرفاه اما حسيان او عقليان او المشبه حسي والمشبه به عقلي او بالعكس فيصير ثمانية وعشرين
لكن وجوب كون طرفي الحسي حسيين يسقط اثني عشر قسما ويبقى ستة عشر فالواحد الحسي كالحمرة من المبصرات والخفاء اي خفاء
الصوت من المسموعات وفيه تسامح لان الخفاء ليس بمسموع وكذا في قوله وطيب الرائحة من المشمومات ولذة الطعم من المذوقات
ولين الملمس من الملموسات فيما مر اي في تشبيه الخد بالورد والصوت الضعيف بالهمس والنكهة بالعنبر والريق بالخمر والجلد الناعم
بالحرير والواحد العقلي كالعراء عن الفائدة والجراءة هي على وزن الجرعة وهي الشجاعة ويقال جرؤ الرجل جراءة بالمد و
انما اختار الجراءة على الشجاعة لان الشجاعة على ما فسرها الحكماء مختصة بذات الانفس لوجوب كونها صادرة عن روية فيمتنع
اشتراك الاسد فيه بخلاف الجراءة فانها اعم والهداية اي الدلالة الموصلة الى المطلوب واستطابة النفس في تشبيه وجود
النفع
الشيء العديم نفعه فيما طرفاه عقليان فان الوجود والعدم من الامور العقلية سواء كان الوجود عاريا عن الفائدة او غير
عار وبهذا سقط ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز من ان التشبيه هو ان تثبت لهذا معنى من معاني ذلك او حكما من احكامه
كاثباتك للرجل شجاعة الاسد وللعلم حكم النور في انك تفصل به بين الحق والباطل كما تفصل بالنور بين الاشياء
اذا قلت للرجل القليل المعاني هو معدوم او هو والمعدوم سواء لم يثبت التشبيه معنى من شيء بل انما تنفي وجوده كما اذا قلت
ليس بشيء وشبه هذا لا يسمى تشبيها ثم قال الامر كذلك لكنا نظرنا الى ظاهر قولهم موجود كالمعدوم وشيء كلا شيء ووجه
تشبيه بالعدم فلا ابيت الا ان التعلق على هذا الظاهر فلا مضايقة فيه والتشبيه اثر الرجل الشجاع بالاسد فيما طرفاه حسيان
والتشبيه العلم بالنور فيما المشبه عقلي والمشبه به حسي فبالعلم يوصل الى الحق ويفرق بينه وبين الباطل كما ان بالنور يدرك
المطلوب ويفصل بين الاشياء وتشبيه العطر بخلق شخص كريم فيما المشبه محسوس والمشبه به معقول وفي الكلام لف ونشر وهو
ظاهر وفي وحدة بعض هذه الامثلة تسامح لما فيها من شائبة التركيب كالعراء عن الفائدة واستطابة النفس وقد ذكر في المفتاح و
الايضاح من امثلة العقلي فيما طرفاه عقليان تشبيه العلم بالحياة في كونهما جهتي ادراك وبيان ذلك ان المراد بالعلم الملكة التي
يقتدر بها على ادراكات جزئية كعلم النحو مثلا والحياة شرط للادراك والشبه بالشرط الشيرك ان في كونهما طريقين الى الا
دراك ويقرب من هذا ما يقال ان المراد بالعلم هو العقل ولو جعل وجه التشبيه بين العلم والحياة الانتفاع بهما كما ان وجه الشبه
بين الجهل والموت عدم الانتفاع كان اوضح صوابا والمركب من وجه الشبه [illegible] باعتبار حسية الطرفين وعقليتهما لما عرفت من
ان الحسي مطلقا لا يكون طرفاه الا حسيين لكنه ينقسم باعتبار اخر وهو ان طرفيه اما مفردان او مركبان او احدهما مفرد والاخر مركب
فان قلت ما معنى الافراد والتركيب ههنا ولم خصص هذا التقسيم بوجه الشبه المركب دون وجه الشبه الواحد قلت يجب ان يعلم ان

ان ليس المراد بتركيب المشبه والمشبه به ان يكون حقيقة مركبة من اجزاء مختلفة ضرورة ان الطرفين في قولنا زيد كالاسد مفردان لامركبان وكذا في وجه الشبه ضرورة ان وجه الشبه في قولنا زيد كعمرو في الانسانية واحد لا تعدد فيه اصلا بل المراد بالتركيب ان يقصد الى عدة اشياء مختلفة او الى عدة اوصاف لشيء واحد فتنتزع منها هيئة وتجعلها مشبها او مشبها به او وجه الشبه ولذلك ترى صاحب المفتاح يصرح في تشبيه المركب بالمركب بان كلا من المشبه والمشبه به هيئة منتزعة على ما سيجيء ان شاء الله تعالى ولا يخفى عليك ان وجه التشبيه الواحد بهذا المعنى اعني بمعنى ان لا يكون معنى منتزعا من عدة اشياء لا يكون منها ما هو في حقيقته لا يكون طرفاه مركبين بالمعنى المذكور لان تركيب الطرفين بهذا المعنى اعني بمعنى ان يقصد الى متعددين وتنتزع منهما هيئتان ثم يقصد اشتراك الشيئين في هيئة تعمهما وتشملهما انما يكون اذا كان وجه التشبيه مركبا فليتامل وبهذا يظهر ان ما ذكره في المفتاح من ان وجه الشبه يكون اما امرا واحدا او غير واحد وغير الواحد اما ان يكون في حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتئمة ولها اوصاف مقصودة من مجموعها الى هيئة واحدة او لا يكون في حكم الواحد محل نظر فالمركب الحسي فيما اي في وجه التشبيه الذي طرفاه مفردان كما في قوله اي كوجه التشبيه في قول احيحة ابن الجلاح او قيس بن الاسلت وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى كعنقود ملاحية الملاحية بضم الميم عنب ابيض في حبه طول وقد جاء بتشديد اللام كما في هذا البيت حين نورا اي تفتح نوره كذا في اسرار البلاغة يقال نورت الشجرة وانارت اذا اخرجت نورها من الهيئة بيان لما في قوله كما الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرة الصغار المقادير في المرائي وان كانت كبارا في الواقع على الكيفية اي لتقارنها حال كونها على الكيفية المخصوصة منضمة الى المقدار المخصوص والمراد بالكيفية المخصوصة انها لا يكون مجتمعة اجتماع التضام والتلاصق ولا هي شديدة الافتراق بل لها كيفية مخصوصة من التقارب والتباعد على نسبة قريبة مما نجده في راي العين بين تلك الانجم وهذا المعنى الذي ذكرناه في تفسير الكيفية جعله الشيخ عبد القاهر تفسير المقدار المخصوص اي مقدار في القرب والبعد وعبر عنه صاحب المفتاح بالكيفية والمص قد جمع بينهما فكانه اراد بمقدار مخصوص مجموع مقدار الثريا والعنقود اعني ما لهما من الطول والعرض المخصوصين ويحتمل ان يريد بالكيفية الشكل المخصوص لان الشكل من الكيفيات وبالمقدار المخصوص ما اراده الشيخ من التقارب والتباعد على ما ذكرناه وبالجملة فقد نظر في هذا التشبيه الى عدة اشياء وقصد الى الهيئة الحاصلة منها وانما قلنا ان الطرفين مفردان لان المشبه هو نفس الثريا والمشبه به هو العنقود مقيدا بتفتح نوره وسيجيء ان المفرد قد يكون مقيدا وانه لا يقتضي التركيب وفيما اي والمركب الحسي في التشبيه الذي طرفاه مركبان كما في قول بشار كان مثار النقع يقال اثار الغبار اي هيجه فوق رؤوسنا واسيافنا ليل تهاوى كواكبه اي تساقط بعضها في اثر بعض والاصل تتهاوى فحذف احد التائين ومن جعله ماضيا ولم يؤنث لكونه مسندا الى الظاهر فقد اخل بكثير من اللطائف التي قصدها الشاعر على ما تطلع عليه ان شاء الله من الهيئة بيان لما في قوله كما الحاصلة من هوى اي سقوط اجرام مشرقة مستطيلة متناسبة المقدار متفرقة في جوانب شيء مظلم فوجه الشبه مركب كما ترى وكذا طرفاه كما حققه الشيخ في اسرار البلاغة حيث قال قصد النقع والسيوف فيه بالليل المتهاوي كواكبه لا التشبيه النقع بالليل من جانب والتشبيه السيوف بالكواكب من جانب ولذلك وجب الحكم بان اسيافنا في حكم الصلة للمصدر لئلا يقع في التشبيه تفرق ويتوهم انه كقولنا كان مثار النقع ليل وكان السيوف كواكب وينصب الاسياف لا يمنع من تقدير الاتصال لان الواو فيها بمعنى مع كقولهم لو تركت الناقة

وفصيلها

وفصيلها لرضعها الا ترى ان ليس المعنى لو تركت الناقة ولو تركت فصيلها فتجعل الكلام جملتين وما ينبه على ذلك ان قوله تهاوى كواكبه جملة وقعت صفة الليل فالكواكب مذكورة على سبيل التبع لليل ولو كانت مستندة بنفسها لقيل ليل وكواكب فتعلم انه لم يقتصر على ان اراك لمعان السيوف في اثناء العجاجة كالكواكب في الليل بل عبر عن هيئة السيوف وقد سلت من اغمادها وهي تعلو وترسب وتجيء وتذهب ولهذه الزيادة زادت التشبيه تفصيلا لانها لا تقع في النفس الا بالنظر الى اكثر من جهة واحدة وذلك ان للسيوف في حال احتدام الحرب واختلاف الايدي فيها للضرب اضطرابا شديدا وحركات سريعة ثم ان لتلك الحركات جهات مختلفة واحوال تنقسم بين الاعوجاج والاستقامة والارتفاع والانخفاض وان السيوف باختلاف هذه الامور تتلاقى وتتداخل وتصدم بعضها بعضا ثم ان اشكال السيوف مستطيلة فقد نبه على هذه الدقائق بكلمة واحدة وهي قوله تهاوى فان الكواكب اذا تهاوت اختلفت جهات حركاتها وكان لها في تهاويها تدافع وتداخل ثم انها بالتهاوي تستطيل اشكالها فاما اذا لم تزل عن اماكنها فهي على صورة الاستدارة هذا كلامه وقوله ان اسيافنا في حكم الصلة للمصدر معناه انه ليس عطفا على مثار النقع بل هو مما يتعلق به بمعنى الاشارة لكون الواو بمعنى مع لا للعطف وهذا كما يقال من قولنا زيد ضارب عمرا وبكرا ان بكرا في حكم الصلة للضرب وليس المراد ان المثار بمعنى المصدر على ما سبق الى الوهم والمركب الحسي فيما طرفاه مختلفان اي احدهما مفرد والآخر مركب كما مر في تشبيه الشقيق باعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد من الهيئة اي هيئة نشر اجرام حمر مبسوطة على رؤوس اجرام خضر مستطيلة مخروطية فالمشبه مفرد والمشبه به مركب وعكسه كما سيجيء في تشبيه نهار مشمس قد شابه زهر الربى بليل مقمر وسيجيء لهذا زيادة تحقيق في تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين ومن بديع المركب الحسي ما اي وجه الشبه الذي يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركة اي يكون وجه الشبه الهيئة التي تقع عليها الحركة من الاستدارة والاستقامة وغيرهما ويعتبر فيها التركيب ويكون ما يجيء في تلك الهيئات على وجهين احدهما ان يقترن بالحركة غيرها من اوصاف الجسم كالشكل واللون وقد غير عبارة الشيخ في اسرار البلاغة حيث قال اعلم ان مما يزداد به التشبيه دقة وسحرا ان يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركات والهيئة المقصودة في التشبيه على وجهين احدهما ان يقترن بغيرها من الاوصاف والثاني ان تجرد هيئة الحركة حتى لا يراد غيرها فالاول كما في قوله اي كوجه الشبه الذي في قول ابن المعتز وابن النجم والشمس كالمراة في كف الاشل من الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الاشراق والحركة السريعة المتصلة مع تموج الاشراق واضطرابه بسبب تلك الحركة حتى يرى الشعاع كانه يهم بان ينبسط حتى يفيض من جوانب الدائرة ثم يبدو له فيرجع من الانبساط الذي بداه الى الانقباض كانه يرجع من الجوانب الى الوسط فان الشمس اذا احد الانسان النظر اليها ليتبين جرمها وجدها مؤدية لهذه الهيئة وكذلك المراة اذا كانت في كف الاشل والوجه الثاني ان تجرد الحركة عن غيرها من الاوصاف فهناك ايضا لا بد من اختلاط يعني كما لا بد في الاول من ان يقترن بالحركة غيرها من الاوصاف فكذا في الثاني لا بد من اختلاط حركات كثيرة للجسم الى جهات مختلفة له كان يتحرك بعضه الى اليمين وبعضه الى الشمال وبعضه الى العلو وبعضه الى السفل ليتحقق التركيب والا لكان وجه الشبه مفردا وهو الحركة لا مركبا فحركة الرحى والسهم والدولاب لا تركيب فيها لاتحادها بخلاف حركة المصحف في قوله اي قول ابن المعتز وكان البرق مصحف قار فانطباقا مرة وانفتاحا اي

فينطبق الطبا فامرة وينفتح الفتحا اخرى فان فيهما تركيبا لان المنطبق يتحرك في حالتين اعني حالتي الانطباق والانفتاح
الى جهتين في كل حالة الى جهة واحدة قال الشيخ كل ثنية من هيئات تجمع حركات اذا لم يتحرك الى جهة واحدة فمن شانه ان
تعزو تتدرر ولما كانت التفاوت في الجهات التي يتحرك اليها العامل بحسب تركان التركيب في هيئة المتحرك اكثر ومن لطيف ذلك
قول الشاعر في صفة الرياض حفت بسرو كالقيان تلحفت خضر الحرير على قوام معتدل فكانها والريح جاء يميلها تبغي التعانق
ثم يمنعها الخجل وقد يقع التركيب في هيئة السكون كما في قوله اي كوجه الشبه الذي في قول ابي الطيب في صفة كلب يقعي اي يجلس ذلك
الكلب على اليته جلوس البدوي المصطلي باربع مجدولة لم تجدل اي باربع قوائم محكمة الخلق من جدل الله لا من جدل الانسان والمجدول
المفتول من الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو منه اي من الكلب في اقعائه فانه تكون لكل عضو منه في الاقعاء موقع خاص وللمجموع
صورة خاصة مؤلفة من تلك المواقع وكذلك صورة جلوس البدوي عند الاصطلاء بالنار الموقدة على الارض ومن لطيف
ذلك قول الشاعر في صفة مصلوب كانه عاشق قد مد صفحته يوم الوداع الى توديع مرتحل او قائم من نعاس فيه لوثته
مواصل لتمطيه من الكسل شبهه بالمتمطي المواصل تمطيه مع التعرض لسببه وهو اللوثة والكسل فنظر الى الجهات الثلثة فلطف
بحسب التركيب والتفصيل بخلاف تشبيهه بالمتمطي فانه من قريب التناول لان هذا القدر يقع في نفس الرائي للمصلوب لكونه
جليا والمركب العقلي من وجه الشبه كحرمان الانتفاع بابلغ نافع مع تحمل التعب في استصحابه في قوله تعالى مثل الذين حملوا
التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا جمع سفر بكسر السين وهو الكتاب فانه امر عقلي منتزع من عدة امور لانه روعي من
الحمار فعل مخصوص هو الحمل وان يكون المحمول شيئا مخصوصا هو الاسفار التي هي اوعية العلوم وان الحمار جاهل بما فيها وكذا
في جانب المشبه واعلم انه قد ينتزع وجه الشبه من متعدد فيقع الخطاء لوجوب انتزاعه من اكثر كما اذا انتزع وجه الشبه من الشطر الاول من
قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة يقال ابرق القوم اذا اصابهم برق وابرق الرجل بسيفه اذا لمع به ولا يصح ههنا شيء
من هذين الوجهين فحكي ابرقت السماء اذا صارت ذات برق ... ابرقت لي فلانة اذا تحسنت لك وتعرضت فالمعنى
ابرقت الغمامة القوم اي تعرضت لهم فحذف الجار واوصل الفعل فلما راوها اقشعت وتجلت اي تفرقت وانكشفت
فانتزاع وجه الشبه من مجرد قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة خطاء لوجوب انتزاعه من الجميع اي جميع البيت فان المراد
التشبيه الحالة المذكورة في الابيات السابقة بظهور الغمامة لقوم عطاش ثم تفرقها وانكشافها بالاتصال اي لا بواسطة
اتصال يعني باعتبار ان يكون وجه الشبه المقصود المشترك فيه اتصال ابتداء مطمع بانتهاء مؤيس لان البيت مثل في
ان يظهر للمضطر الى الشيء الشديد الحاجة اليه امارة وجوده ثم يفوته ويبقى بحسرته وزيادة ترحه فالباء في قوله اتصال
ليست بمعنى التي تدخل في المشبه به لان هذا المعنى مشترك بين الطرفين والمشبه به ظهور الغمامة ثم انكشافها بل هي مثل الباء
في قولهم التشبيه بالوجه العقلي اعم تشبيهك فان قيل هذا يقتضي ان يكون بعض التشبيهات المجتمعة كقولنا زيد يصفو
ويكدر تشبيها واحدا لان الاختصار على احد الجزئين يبطل الغرض من الكلام لان الغرض منه وصف المخبر عنه بانه يجمع بين
الصفتين وان احدهما لا تدوم قلنا الفرق بينهما ان الغرض في البيت ان يثبت ابتداء مطمعا متصلا بانتهاء مؤيس
وكون الشيء ابتداء الاخر امر زائد على الجمع بينهما وليس في قولنا يصفو ويكدر اكثر من الجمع بين الصفتين من غير قصد الى ترتيب
احدهما بالاخرى لانك لو قلت هو يصفو ولم تتعرض لذكر الكدر وجدت تشبيهك سالما في الصفاء بحاله وعلى حقيقته

اقول
لقد اطمعتني بالنسيم وصلها
فلما سالنا اعرضت وتولت

ونظير البيت قولنا زيد يكدر ثم يصفو لافادة ثم الترتيب المقتضي ربط احد الوصفين بالاخر كذا ذكره المص وقد تقدم من اسرار
البلاغة ولا يخفى ان قولنا زيد يصفو ليس من التشبيه المصطلح بل هو من قبيل الاستعارة بالكناية على مذهب فان الشارح الله تعالى
ثم قال وقد ظهر بما ذكرنا ان التشبيهات المجتمعة تفارق التشبيه المركب في مثل ما ذكرنا بامرين احدهما انه لا يجب فيها ترتيب
الثاني انه اذا حذف بعضها لا يتغير حال الباقي في افادة ما كان يفيده قبل الحذف فاذا قلنا زيد كالاسد والبحر والسيف لا يجب
ان يكون لهذه التشبيهات نسق مخصوص بل لو قدم التشبيه بالبحر او بالسيف جاز ولو اسقط واحد من الثلثة لم يتغير حال
الباقي في افادة معناه والله اعلم وقد تقرر ان وجه التشبيه ثلثة اقسام واحد ومركب ومتعدد ولما فرغ من الاولين شرع في الثالث
وهي اما حسي او عقلي او مختلف والمتعدد الحسي كاللون والطعم والرائحة في تشبيه فاكهة باخرى كحدة النظر وكمال الحذر
وخفاء السفاد اي نزو الذكر على الانثى في الطير الذي هو اخفى سفادا من الغراب في تشبيه طائر بالغراب والمتعدد المختلف
الذي بعضه حسي وبعضه عقلي كحسن الطلعة الذي هو حسي ونباهة الشان اي شرفه واشتهاره الذي هو عقلي في تشبيه
الانسان بالشمس واعلم انه اي الشان قد ينتزع الشبه اي التماثل يقال بينهما شبه بالتحريك اي تشابه وقد يكون بمعنى
التشبيه كما سيكون وعند التحقيق المراد ههنا ما به التشابه اعني وجه التشبيه من نفس التضاد لاشتراك الضدين فيه اي في التضاد
كان كلا منهما مضاد للاخر ثم ينزل التضاد منزلة التناسب بواسطة تمليح او تهكم اي الاتيان بما فيه ملاحة وظرافة يقال
ملح الشاعر اذا اتى بشيء مليح او تهكم اي سخرية واستهزاء فيقال للجبان ما اشبهه بالاسد وللبخيل هو حاتم وكل منهما يحتمل
ان يكون مثالا للتمليح والتهكم وانما الفرق بينهما بحسب المقام فان كان الغرض مجرد الملاحة والظرافة من غير قصد الى
استهزاء وسخرية فتمليح والا فتهكم وما وقع في شرح المفتاح من ان التمليح هو ان يشار في فحوى الكلام الى قصة او
مثل او شعر نادر وان قولنا هو حاتم مثال للتمليح لا للتهكم والاستهزاء فهو غلط لان ذلك انما هو التلميح بتقديم اللام
على الميم كما سيجيء في علم البديع وليس في قولنا هو حاتم اشارة الى شيء من قصة حاتم قال الامام المرزوقي في قول الحماسي اتاني
من ابي انس وعيد فسل لغيظة الضحاك جسمي ان قائل هذه الابيات قد قصد بها الهزؤ والتمليح فان قلت ظاهر قوله لاشتراك
الضدين فيه يوهم ان وجه التشبيه في الجبان والاسد هو التضاد باعتبار وصفي الجبن والجرءة وكذا في البخيل وحاتم
ومع ذلك لا تمليح ولا تهكم لانا اذا قلنا الجبان كالشجاع في التضاد اي في ان كل واحد منهما مضاد للاخر لا يكون هذا من الملاحة
والتهكم في شيء فلا حاجة الى قوله ثم ينزل منزلة التناسب بل لا معنى له اصلا قلت لا يخفى على احد انا اذا قلنا للجبان هو
اسد وللبخيل هو حاتم واردنا التصريح بوجه الشبه لم يتأت لنا ان نقول في التضاد او في مناسبة الضدية بل انما يصح ان
نقول هو اسد في الجرءة وحاتم في الجود ومعلوم ان الحاصل في المشبه هو ضد الجرءة والجود يعني الجبن والبخل لكن نزلناه منزلة
الجرءة والجود بواسطة التمليح او التهكم لاشتراكهما في الضدية كما يحصل في الاذهان الضحكة فوجه الشبه في قولنا للجبان
هو اسد انما هو الجرءة لكن باعتبار التمليح والتهكم هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام واداته اي اداة التشبيه الكاف وكان
قال الزجاج كان للتشبيه اذا كان الخبر جامدا نحو كان زيدا اسد وللشك اذا كان مشتقا نحو كانك قائم لان الخبر في
المعنى هو المشبه والشيء لا يشبه بنفسه وقيل انه للتشبيه مطلقا ومثل هذا على حذف الموصوف اي كانك شخص قائم لكن
لما حذف الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه الخبر بعينه صار الضمير يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر نحو

كأنك قلت ولا في خلت وبحى انه يستعمل عند الظن بثبوت الخبر من غير قصد الى التشبيه سواء كان الخبر جامدا او مشتقا
نحو كأن زيدا اخوك وكأنه فعل كذا وهذا كثير في كلام المولدين ومثل وما في معناه كسائر ما يشتق من المماثلة والمشابهة
والمضاهاة وما يؤدي معناها والاصل في نحو الكاف اي في الكاف ونحوها مما يدخل على المفرد كلفظة نحو ومثل وشبه
بخلاف نحو كأن وتماثل وتشابه ان يليه المشبه به اما لفظا كقولنا زيد كالاسد او كوله الاسد وقوله تعالى مثلهم كمثل
الذي استوقد نارا فان المشبه به هو مثل المستوقد اي حاله وقصته العجيبة الشان واما تقديرا كقوله تعالى او كصيب
من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق الآية فان التقدير او كمثل ذوي صيب فحذف ذوي لدلالة قوله تعالى يجعلون
اصابعهم في آذانهم من الصواعق عليه لان هذه الضمائر لا بد لها من مرجع وحذف مثل لقيام قرينة اخرى عطفه على قوله
كمثل الذي استوقد نارا فالمثل المشبه به قد ولي الكاف فان المقدر في حكم الملفوظ وانما جعلنا ذلك من قبيل ما ولي
المشبه به الكاف لما ذكر في الكشاف والايضاح فيما لا يلي المشبه به الكاف كقوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا كماء ان
ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره فعلمنا انه اذا كان المشبه به مفردا مقدرا فهو
من قبيل ما يلي المشبه به حرف التشبيه وقد صرح المصنف في الايضاح بان قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا كونوا انصار
الله كما قال عيسى ابن مريم للحواريين من انصاري الى الله ليس من قبيل ما لا يلي المشبه به الكاف فان التقدير كونوا
كالحواريين انصار الله وقت قول عيسى ابن مريم من انصاري الى الله على ان ما مصدرية والزمان مقدر كقولهم
آتيك خفوق النجم اي وقت خفوقه فالمشبه به هو كون الحواريين انصارا مقدرا يلي الكاف كما في ذوي صيب حذف
لدلالة ما اقيم مقامه عليه اذ لا يخفى ان ليس المراد تشبيه كون المؤمنين انصارا بقول عيسى للحواريين من انصاري
الى الله قال صاحب المفتاح اوقع التشبيه بين كون الحواريين انصار الله وبين قول عيسى للحواريين من انصاري
الى الله وانما المراد كونوا انصار الله مثل كون الحواريين انصاره فتوهم بعضهم من ظاهر قوله اوقع التشبيه بين
كذا وكذا ان المراد ان الاول مشبه والثاني مشبه به فجزم بان الصواب المؤمنين بدل الحواريين اذ ليس المشبه كون
الحواريين انصارا بل كون المؤمنين والشارح العلامة قد رد قول هذا البعض بان الآية ح لا يكون نظير قوله او كصيب
من السماء فيه ظلمات وبان التشبيه الكون بالقول مما لا وجه له وهذا اغلط منه لان مراد هذا القائل انه اوقع في نظم
التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله وبين قول عيسى ع مع ان المراد ايقاع التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله
وبين كون الحواريين انصاره وقت قول عيسى ع كما هو صريح في الكتاب فالمشبه به محذوف مضاف مضاف اليه كما
في قوله او كصيب من السماء بعينه نعم ما ذكره الشارح في توجيه لفظ المفتاح كاف في رد هذا القول وهو ان معنى كلامه
اوقع التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله على ان اللام للعهد بين اي المراد بين كون الحواريين انصار الله
على ما يفهم ضمنا ويستلزمه قولهم نحن انصار الله وبين قول عيسى ع على ما هو صريح يعني ان المشبه كون المؤمنين
انصار الله والمشبه به يحتمل ان يكون هو كون الحواريين انصاره على ما يفهم ضمنا ويحتمل ان يكون قول عيسى ع
على ما هو صريح لكن المراد هو الاول لا الثاني اذ لا معنى لتشبيه كونهم بقول عيسى وقيل المراد بالحواريين في قوله
اوقع التشبيه بين كون الحواريين هم المؤمنون لانهم حواريو محمد صلعم اذ حواري الرجل صفيه وخلصانه والله اعلم

وقد يليه غيره اي وقد يلي نحو الكاف غير المشبه به وذلك اذا كان المشبه به مركبا لم يعبر عنه بمفرد دال عليه كما قلنا ذلك احتراز
عن نحو قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا فان المشبه به مركب لكنه عبر عنه بمفرد يلي الكاف وهو المثل
اعني الحال والقصة العجيبة الشان نحو واضرب لهم مثل الحيوة الدنيا كماء انزلناه من السماء فاختلط به نبات الارض فاصبح هشيما
تذروه الرياح اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره بل المراد تشبيه حالها في نضارتها وبهجتها وما
يتعقبها من الهلاك والفناء بحال النبات يكون اخضر ناضرا شديد الخضرة ثم ييبس فتطيره الرياح كأن لم يكن قال
قلت فليعتبر ههنا ايضا مضاف محذوف اي كمثل ماء فيكون المشبه به يلي الكاف تقديرا كما في قوله او كصيب قلت هنا التقدير
لا حاجة اليه فلا ينبغي ان يعرج عليه بخلاف قوله او كصيب فان الضمائر في قوله يجعلون اصابعهم في آذانهم لا بد لها من مرجع قال
صاحب الكشاف لولا طلب هذا مرجعا لكنت مستغنيا عن تقدير كمثل ذوي صيب لان المراد الكيفية المنتزعة سواء ولي
حرف التشبيه مفرد يتأتى به التشبيه ام لا الا ترى الى قوله انما مثل الحيوة الدنيا الآية كيف ولي الماء الكاف وليس الغرض تشبيه
الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره ومما هو بين في هذا قول لبيد وما الناس الا كالديار واهلها بها يوم حلوها وغدوا
بلاقع لم يشبه الناس بالديار وانما شبه وجودهم في الدنيا وسرعة زوالهم وفنائهم بحلول اهل الديار فيها وسرعة
نهوضهم عنها وتركها خالية هذا كلامه فان قيل هب ان طلب مرجع الضمير احوجنا الى تقدير ذوي فما وجه الاحتياج الى
تقدير مثل قلنا لان المشبه به ليس ذوات ذوي الصيب بل حالهم وصفتهم لانا نقول لا يلزم من عدم تقدير مثل والا
قتصار على تقدير ذوي ان يكون المشبه به ذوات ذوي الصيب بل مجموع القصة المذكورة كما في قوله انما مثل الحيوة الدنيا
كماء بل الجواب انه لما انفتح باب الحذف والتقدير فتقدير مثل ذوي صيب اولى من الاقتصار على تقدير ذوي فقط لانه ادل
على المقصود واشد ملائمة للمعطوف عليه اعني قوله كمثل الذي استوقد نارا فليتامل وقد ظهر مما ذكرنا ان من قال
ان التقدير قوله كماء انزلناه كمثل ماء على حذف المضاف فالمشبه به لم يل الكاف لكونه محذوفا فقد سهى سهوا بينا
وقد يذكر فعل ينبئ عنه اي عن التشبيه كما في علمت زيدا اسدا ان قرب التشبيه واريد انه مشبه بالاسد تحقيقا
في علمت من الدلالة على تحقق التشبيه وتيقنه وكما في حسبت او خلت زيدا اسدا ان بعد التشبيه لما في حسبان
من الدلالة على الظن دون التحقيق ففيه اشعار بان التشبيه به بالاسد ليس بحيث يتيقن انه هو هو بل يظن ذلك ويخيل
وفي كون هذا الفعل منبئا عن التشبيه نظر للقطع بانه لا دلالة للعلم والحسبان على ذلك وانما يدل عليه علمنا بان اسدا
لا يمكن حمله على زيد تحقيقا وانه انما يكون على تقدير اداة التشبيه سواء ذكر الفعل او لم يذكر كما في زيد اسد ولو قيل انه
ينبئ عن حال التشبيه في القرب والبعد لكان اصوب والغرض منه اي من التشبيه في الاغلب يعود الى المشبه وهو اي الغرض العائد
الى المشبه بيان امكانه يعني بيان ان المشبه امر ممكن الوجود وذلك في كل امر غريب يمكن ان يخالف فيه ويدعى امتناعه كما في قوله
اي قول ابي الطيب فان تفق الانام وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال فانه اراد ان يقول ان الممدوح قد
فاق الناس بحيث لم يبق بينه وبينهم مشابهة بل صار اصلا برأسه وجنسا بنفسه وهذا في الظاهر كالممتنع لاستبعاد ان
يتناهى بعض آحاد النوع في الفضائل الخاصة بذلك النوع الى ان يصير كانه ليس منها فاحتج لهذه الدعوى وبين امكانها
بان شبه حاله بحال المسك الذي هو من الدماء ثم انه لا يعد من الدماء لما فيه من الاوصاف الشريفة التي لا توجد في الدم

قلت اين التشبيه في هذا البيت قلت يدل البيت عليه ضمنا وان لم يدل عليه صريحا لان المعنى ان تفق الانام مع انك واحد منهم
فلا استبعاد في ذلك لان المسك بعض دم الغزال وقد فاقها حتى لا يعد منها فحال التشبيه بحال المسك وليس من لا اشتبها
ضمنيا التشبيه ممكنا عنه او حاله عطف على امكانه بحال اي بيان حال المشبه بانه على اي وصف من الاوصاف كما في
تشبيه ثوب باخر في السواد اذا علم لون المشبه به دون المشبه لا لم يكن البيان بحال لانها مبنية او مقدارها اي بيان مقدار
حال المشبه في القوة والضعف والزيادة والنقصان كما في تشبيهه اي تشبيه الغراب بالاسود بالغراب في شدته اي شدة
السواد او تقريرها مرفوع معطوف على بيان امكانه اي تقرير حال المشبه في نفس السامع وتقوية شانه كما في تشبيه
من لا يحصل من سعيه على طائل بمن يرقم على الماء فانك تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية شانه ما لا تجده في
غيره لان الفكر بالحسيات اتم بالعقليات لتقدم الحسيات وفرط الف النفس بها الا ترى انك اذا اردت ذمه بوصف اليوم
بالطول فقلت يوم كاطول ما يتوهم او كانه لا آخر له فلا يجد السامع من الانس ما يجده في قوله يوم كظل الرمح
قصر طوله دم الزق عنا واصطكاك المزاهر وكذا اذا قلت يوم وصفه بالقصر يوم كاقصر ما يتصور
وكانه ساعة لا تجد فيه ما تجده في قولهم ايام كاباهيم القطا وقول الشاعر ظللنا عند باب ابي نعيم بيوم مثل سالفة
الذباب وكذا اذا قلت فلان اذا هم بشي لم يزل ذلك عن ذكره وقصر خواطره على امضاء عزمه ولم يشغله عنه
شي فالسامع لا يصادف فيه من الاريحية ما يصادف من لفظ قوله اذا هم القى بين عينيه عزمه ونكب عن
ذكر العواقب جانبا وهذه الاغراض الاربعة تقتضي ان يكون وجه الشبه في المشبه به اتم وهو به اشهر اي وان يكون
المشبه به بوجه الشبه اشهر واعرف فظاهر هذه العبارة يدل على ان كلا من الاربعة يقتضي ذلك وليس الامر كذلك
لان بيان امكانه انما يقتضي كون المشبه به بوجه الشبه اشهر ليصح قياس المشبه عليه وجعله دليلا على امكانه لكنه
لا يقتضي كونه في المشبه به اتم وكذا بيان حاله لا يقتضي الا كون المشبه به بوجه الشبه اشهر كما اذا كان الثوبان
متساويان في السواد لان الغرض مجرد الاشعار بكونه اسود وكذا بيان مقدار حاله لا يقتضي كونه اتم بل هو يقتضي
كون المشبه به على حد مقدار المشبه في وجه الشبه لا ازيد ولا انقص ليتعين مقداره على ما هو عليه ولهذا قالوا كلما
كان وجه التشبيه ادخل في السلامة عن الزيادة والنقصان كان التشبيه ادخل في القبول واما تقرير حاله فيقتضي
الامرين جميعا لان النفس الى الاتم الاشهر اميل فالتشبيه بزيادة التقرير والتقوية اجدر فان قلت قد خصص
هذه الاربعة بذلك قلت لان التزيين والتشويه والاستطراف لا يقتضي الاتمية والاشهرية لصحة تشبيه وجه
الهندي الاسود بمقلة الظبي للتزيين مع ان السواد فيها ليس اتم منه في وجهه ولا هي اشهر منه بالسواد
ولان الهيئة المشتركة بين الوجه المجدور والسلحة الجامدة المنقورة ليست في السلحة اتم ولا هي بها اشهر وكذا في
الاستطراف بل كلما كان المشبه به اندر واخفى كان التشبيه بتادية هذه الاغراض اوفى وقد اضطرب في هذا
المقام كلام السكاكي لانه قال ان حق المشبه به ان يكون اعرف بجهة التشبيه من المشبه واخص بها واقوى حالا معها
والا لم يصح ان يذكر المشبه به لبيان مقدار المشبه لا لبيان امكانه ولا لزيادة تقريره ولا لابرازه في معرض
التزيين والتشويه لامتناع تعريف المجهول وتقرير شي بما ليس فيه التقرير الابلغ او في معرض الاستطراف

كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب لفقد الامتناع في وقوع المشبه به وهو البحر الموصوف الواقع وهو الفحم
المذكور ليستطرف المشبه لصيرورته كالممتنع مثل المشبه اياه او للوجه الاخرى لقلة الندرة حضور المشبه به في الذهن اما مطلق
او عند حضور المشبه الى المشبه به يشتمل ما ذكر اي ليستطرف فاستطراف النوادر كذا ذكره شارح العلامة وعلى هذا يكون عدم
صحة ذكر المشبه به الذي لا يكون اعرف في خصوص اقوى في صورة الاستطراف خاليا عن التفصيل قبل معناه بمثل ما ذكر من
تعريف المجهول بالمجهول هذا التسابق كلامه وبالجملة فدليله لا يطابق دعواه لانه لابد له من وجوب كون المشبه به
اقوى حالا مع وجه التشبيه الا فيما يكون لزيادة التقرير نعم لابد فيما يكون للتزيين او التشويه او الاستطراف ان يكون المشبه به
اتم في الاستحسان او الاستقباح او الغرابة او الندرة لتحصيل الغرض واما في وجه التشبيه الذي هو الهيئة المشتركة فلا
وح لا يبعد ان يكون مراد السكاكي بجهة التشبيه هذا الامر الذي لاجله ذكر التشبيه هو الغرض مثلا انه قال يجب ان يكون
المشبه به اعرف بوجه الشبه فيما اذا كان الغرض من التشبيه بيان حال المشبه او بيان مقداره لكن يجب في بيان مقدار ان
يكون المشبه به مع كونه اعرف على حد مقدار المشبه في وجه التشبيه لا ازيد ولا انقص ويجب ان يكون اتم في وجه الشبه اذا
قصد الحاق الناقص بالكامل او زيادة التقرير عند السامع وان يكون مسلم الحكم معروفه فيما يقصد من وجه التشبيه اذا كان
الغرض بيان امكانه او تزيينه او تشويهه وان يكون نادر الحضور في الذهن اذا قصد استطرافه او تزيينه مرفوع معطوف
على بيان امكانه اي تزيين المشبه في عين السامع كما في تشبيه وجه اسود بمقلة الظبي او تشويهه كما في تشبيه وجه مجدور
بسلحة جامدة وقد نقرتها الديكة او استطرافه اي عد المشبه ظريفا حديثا طرفا كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه
الذهب لابرازه اي انما استطرف المشبه في هذا التشبيه لابرازه اي المشبه في صورة الممتنع عادة وللاستطراف وجه
آخر غير الابراز في صورة الممتنع عادة وهو ان يكون المشبه به نادر الحضور في الذهن اما مطلقا كما مر في تشبيه فحم فيه جمر موقد
واما عند حضور المشبه كما في قوله اي قول ابي العتاهية لصيف البنفسج ولازوردية تزهو قال الجوهري زهي
الرجل فهو مزهو اي تكبر وفيه لغة اخرى حكاها ابن دريد زها يزهو زهوا برزة قبيها بين الرياض على حمر اليواقيت
يجوز ان يراد بها الازهار الحمر المشبهة باليواقيت كانها فوق قامات ضعفن بها اوائل النار في اطراف كبريت
فان صورة اتصال النار باطراف الكبريت لا يندر حضورها في الذهن ندرة بحر من المسك موجه الذهب لكن يندر حضورها
عند حضور البنفسج فيستطرف مشاهدة عناق بين صورتين متباعدتين غاية التباعد وفيه آخر انه ادراكا بنبات
غض يرق واوراق رطبة من اشياء في جسم يستولي عليه اليبس ومبنى الطباع على ان الشي اذا ظهر من موضع لم يعهد
ظهوره منه كان ميل النفوس اليه اكثر وهو بالشغف به اجدر وقد يعود الغرض من التشبيه الى المشبه به وهو ضربان احدهما
ايهام انه اتم من المشبه في وجه التشبيه وذلك في التشبيه المقلوب وهو ان يجعل الناقص في وجه الشبه مشبها
به قصدا الى الادعاء انه زائد كقوله اي قول محمد بن وهيب وبدا الصباح كان غرته اي بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم
ثم لقالع غرة الشي لاعزه واكرمه وغرة الصبح لبياضه وجه الخليفة حين يمتدح فانه قصد ايهام ان وجه الخليفة
اتم من الصباح في الوضوح والضياء وفي قوله حين يمتدح دلالة على اتصاف الممدوح بمعرفة حق المادح وتعظيم شانه
عند الحاضرين بالاصغاء اليه والارتياح له وعلى كونه كاملا في الكرم حيث يتصف بالبشر والطلاقة عند استماع المديح

والغرض الثاني بيان الاهتمام به اي بالمشبه به كتشبيه الجائع وجها كالبدر في الاشراق والاستدارة بالرغيف و
تسمى هذا اي التشبيه المشتمل على هذا النوع من الغرض اظهار المطلوب هذا الذي ذكرناه من جعل احد الشيئين مشبها والآخر مشبها به
انما يكون اذا اريد الحاق الناقص في وجه الشبه حقيقة كما في التشبيه الذي يعود الغرض منه الى المشبه او ادعاء كما في التشبيه
الذي يعود الغرض منه الى المشبه به بالزائد في وجه التشبيه وهذا الكلام محل نظر لان ما تقدم كله ليس مما يقصد فيه الحاق
الناقص في وجه الشبه بالزائد على ما قررنا فيما سبق فان اريد الجمع بين الشيئين في امر من الامور من غير قصد الى كون
احدهما ناقصا في ذلك الامر والآخر زائدا سواء وجدت الزيادة والنقصان او لم يوجد فالاحسن ترك التشبيه الى الحكم
بالتشابه ليكون كل واحد من الشيئين مشبها ومشبها به احترازا من ترجيح احد المتساويين في وجه الشبه كقوله اي قول ابي
اسحق الصابي تشابه دمعي اذ جرى ومدامتي فمن مثل ما في الكاس عيني تسكب فوالله ما ادري ابالخمر اسبلت جفوني
يقال اسبل الدمع والمطر اذا هطل وسبل سيلتها فالباء في قوله بالخمر للتعدية وليست زائدة في ما توهم ام من عبرتي كنت
اشرب لما اعتقد التساوي بين الدمع والخمر ولم يقصد ان احدهما زائد في الحمرة والآخر ناقص حكم بينهما بالتشابه و
ترك التشبيه ويجوز عند ارادة الجمع بين الشيئين في امر التشبيه ايضا كتشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه اي تشبيه الصبح بغرة
الفرس متى اريد ظهور منير في مظلم اكثر منه اي من ذلك المنير من غير قصد الى المبالغة في وصف غرة الفرس بالضياء والا
نبساط وفرط التلالؤ ونحو ذلك اذ لو قصد شيء من ذلك لوجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به لانه اريد في ذلك
فان قلت متساوي ترجيح احد المتساويين يقتضي ان يجب الحكم بالتشابه ولا يجوز التشبيه اصلا قلت التساوي بينهما انما هو
في وجه التشبيه فيجوز ان يجعل المتكلم احدهما مشبها والآخر مشبها به لغرض من الاغراض وسبب من الاسباب من غير القصد
الى الزيادة والنقصان لكن لما استويا في الامر الذي قصد اشتراكهما فيه كان الاحسن ترك التشبيه المبني في الاغلب على
كون احدهما ناقصا والآخر زائدا في وجه التشبيه هذا تمام الكلام في اركان التشبيه والغرض منه في اقسامه وهو
ان له تقسيما باعتبار الطرفين وآخر باعتبار وجه الشبه وآخر باعتبار الاداة وآخر باعتبار الغرض فذكر هذه الاربعة على
الترتيب السابق واشار الى الاول بقوله وهو اي التشبيه باعتبار الطرفين اي المشبه والمشبه به اربعة اقسام لانه
اما تشبيه مفرد بمفرد وهما اي المفردان غير مقيدين كتشبيه الخد بالورد وكتشبيه كل من الرجل والمرأة باللباس للآخر
في قوله تعالى هن لباس لكم وانتم لباس لهن لان كل واحد يشتمل على صاحبه عند الاعتناق كاللباس او لان كل واحد
منهما يصون صاحبه من الوقوع في فضيحة الفاحشة كاللباس الساتر للعورة فان قلت اليس في قوله لكم ولهن قيد في المشبه
به قلت لا اذ لا مدخل له في المشبه لعدم توقف الاشتمال او الصيانة عليه او مقيدان كقولهم لمن لا يحصل من سعيه على
طائل هو كالراقم على الماء فان المشبه هو الساعي المقيد بان لا يحصل من سعيه على شيء والمشبه به هو الراقم المقيد بكون
رقمه على الماء لان وجه الشبه فيه هو التسوية بين الفعل وعدمه وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين ثم التقييد
قد يكون بالوصف وقد يكون بالمفعول وقد يكون بالاضافة وقد يكون بالحال وقد يكون بغير ذلك او مختلفان
اي احدهما غير مقيد والآخر مقيد كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل فان المشبه هو الشمس غير مقيد والمشبه به
هو المرآة مقيدة بكونها في كف الاشل وعكسه اي تشبيه المرآة في كف الاشل بالشمس فالمشبه مقيد والمشبه به غير مقيد

والتشبيه

واما تشبيه مركب بمركب كما في بيت بشار وهو قوله كان مثار النقع البيت وقد سبق تحقيقه ويجب في تشبيه المركب بالمركب ان يكون
من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة امور كما صرح به صاحب المفتاح واشار اليه صاحب الكشاف حيث قال ان العرب تأخذ
اشياء فرادى معزولا بعضها عن بعض فتشبهها بنظائرها وتشبه كيفية حاصلة من مجموع اشياء قد تضامت وتلاصقت حتى
عادت شيئا واحدا باخرى مثلها فان تشبيه المركب قد يكون بحيث يحسن تشبيه كل جزء من اجزاء احد طرفيه بما يقابله من الطرف الآخر
كقوله وكأن اجرام النجوم لوامعا درر نثرن على بساط ازرق فان تشبيه النجوم بالدرر وتشبيه السماء ببساط ازرق
تشبيه حسن لكن اين هو من التشبيه الذي يريك الهيئة التي تملأ القلوب سرورا وعجبا من طلوع النجوم مؤتلفة متفرقة في
اديم السماء وهي زرقاء صافية وقد لا يكون بهذه الحيثية كقوله كانما المريخ والمشتري قدامه في شامخ الرفعة منصرف
بالليل عن دعوة قد اسرجت قدامه شمعة فانه لو قيل المريخ كمنصرف عن الدعوة لم يكن شيئا وقد يكون بحيث لا يمكن ان يعتبر
لكل جزء من اجزاء احد الطرفين ما يقابله من الطرف الآخر الا بعد تكلف وتعسف كما في قوله تعالى كمثل الذي استوقد نارا
الآية فان الصحيح ان هذين التشبيهين من التشبيهات المركبة التي لا يتكلف لواحد واحد شيء يقدر تشبيهه به وهو القول
الفحل والمذهب الجزل وان جعلهما من المفرقة فلا بد من تكلف وهو ان يقال في الاول شبه المنافق بالمستوقد نارا واظهاره
والايمان بالاضاءة والانقطاع انتفاعه بالطفاء النار وفي الثاني شبه دين الاسلام بالصيب وما يتعلق
به من شبه الكفار بالظلمات وما فيه من الوعد والوعيد بالرعد والبرق وما يصيب الكفرة من الافزاع والبلايا و
الفتن من اهل الاسلام بالصواعق واما تشبيه مفرد بمركب كما مر من تشبيه الشقيق باعلام ياقوت منشورة على رماح من
زبرجد فالمشبه مفرد وهو الشقيق والمشبه به مركب من عدة امور كما ترى وكذا تشبيه الشاة الجبلي بحمار ابتر مشقوق الشفة
والحوافر نابت على راسه شجرتا غضا والفرق بين المفرد المقيد والمركب احوج شيء الى التامل فالمشبه به في قولنا هو
كالراقم على الماء انما هو الراقم بشرط ان يكون رقمه على الماء وفي تشبيه الشقيق او الشاة الجبلي هو المجموع المركب من الامور
المتعددة بل الهيئة الحاصلة منها وجعل صاحب المفتاح تشبيه الشاة الجبلي من تشبيه المفرد بالمفرد كتشبيه السقط بعين الديك
وتشبيه الثريا بالعنقود المنور وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل وجعل التشبيه في نحو قوله والشمس من مشرقها قد بدت
مشرقة ليس لها حاجب كانها بوتقة احميت يجول فيها ذهب ذائب وقوله كان المريخ من تشبيه المركب
بالمركب ذاهبا الى ان كلا من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة امور ولم يتعرض لتشبيه المفرد بالمركب وعكسه
كان ما ذكره المصنف اقرب فان الفرق بين تشبيه الشقيق وبين تشبيه الشاة الجبلي بانه قصد في الثاني الى ما لا يدخل فيه
الامور المتعددة المختلفة بخلاف الاول ضعيف واما تشبيه مركب بمفرد كقوله اي قول ابي تمام يا صاحبي تقصيا نظريكما
اي ابلغا اقصى نظريكما واجتهدا في النظر يقال تقصيته اي بلغت اقصاه وكذا في الاساس تريا وجوه الارض كيف
تصورا اي تتصور يحذف التاء يقال صوره الله صورة حسنة فتصور تريا نهارا مشمسا اذ الشمس لم يستره غيم قد شابه
اي خالطه زهر الربى خصها لانها انضر واشد خضرة فكانما هو اي ذلك النهار المشمس مقمر اي ليل ذو قمر شبه النهار المشمس الذي
اختلط بازهار الربا فنقصت باخضرارها من ضوء الشمس حتى صار يضرب الى السواد بالليل المقمر فالمشبه مركب والمشبه به
مفرد والى هذا اشار الشارح والمصنف بتقسيم آخر للتشبيه باعتبار الطرفين وهو انه ان تعدد طرفاه فاما ملفوف وهو ان

ان يؤتى على طريق العطف اي عطف غيره بالمشبهات وانما بالمشبه بها كذلك كقوله اي قول امرئ القيس يصف العقاب بكثرة
الاصطياد للطيور كأن قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالي وهو ارداء التمر
البالي شبه الرطب الطري من القلوب الطير بالعناب واليابس العتيق منها بالحشف البالي اذ ليس لاجتماعهما هيئة
مخصوصة يعتد بها ويقصد تشبيهها ولذا قال الشيخ في اسرار البلاغة انه انما يستحق الفضيلة من حيث اختصار
اللفظ وحسن الترتيب فيه لا لان للجمع فائدة في عين التشبيه او مفروق وهو ان يؤتى بمشبه ومشبه به ثم آخر وآخر
كقوله اي قول المرقش الاكبر يصف النساء النشر اي الطيب والرائحة مسك والوجوه دنانير واطراف الاكف عنم
اطراف البنان عنم وهو شجر احمر لين وان تعدد طرفه الاول يعني المشبه دون الثاني فتشبيه التسوية كقوله صدغ
الحبيب وحالي كلاهما كالليالي وثغره في صفاء ودمعي كاللآلي وان تعدد طرفه الثاني يعني المشبه به دون الاول فتشبيه
الجمع كقوله اي قول البحتري بات نديما لي حتى الصباح اغيد مجدول مكان الوشاح كأنما يبسم اي ذلك الاغيد
اي الناعم البدن عن لؤلؤ منضد منظم او برد هو حب الغمام او اقاح جمع اقحوان وهو ورد له نور شبه ثغره بثلثة
اشياء ومنه قول الحريري يفتر عن لؤلؤ رطب وعن برد وعن اقاح وعن طلع وعن حبب شبه ثغره بخمسة اشياء وفي كون
هذين البيتين من باب التشبيه نظر لان المشبه اعني الثغر غير مذكور لفظا ولا تقديرا الا ان لفظ كأنما في بيت البحتري
يدل على انه تشبيه لا استعارة وستسمع في هذا كلاما ان شاء الله تعالى ومن تشبيه الجمع قول صاحب بن عباد في وصف
ابيات اهديت اليه تمتني بالاسل بيانه تعلل وهي بروح الجنان كبرد الشباب وبرد الشراب وظل الامان ونيل
الاماني وعهد الصبا ونسيم الصبا وصفو الدنان ورجع القيان وباعتبار وجهه عطف على قوله باعتبار الطرفين اي
التشبيه باعتبار وجهه ينقسم ثلث تقسيمات الاول تمثيل وغير تمثيل والثاني مجمل ومفصل والثالث قريب وبعيد اما الاول
فقوله اما تمثيل وهو ما اي التشبيه الذي وجهه وصف منتزع من متعدد اي امرين وامور كما مر من تشبيه الثريا والتشبيه في
بيت بشار والتشبيه بالمرآة في كف الاشل والتشبيه الصبح بالبدوي المصطلي والتشبيه في قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية
الآية والتشبيه في قوله كما ابرقت قوما عطاشا الابيات الغيث وغير ذلك وقيده اي المنتزع من متعدد السكاكي بكونه
غير حقيقي حيث قال التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقي وكان منتزعا من عدة امور خص باسم التمثيل كما في
تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار فان وجه الشبه هو حرمان الانتفاع بابلغ نافع مع الكد والتعب في استصحابه فهو وصف
مركب من متعدد وليس بحقيقي بل هو عائد الى التوهم وكذا قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الآية وما شبه ذلك فا
التمثيل بتفسيره اخص منه بتفسير الجمهور واما صاحب الكشاف فجعل التمثيل مرادفا للتشبيه قال الشيخ في اسرار البلاغة التمثيل
التشبيه المنتزع من امور واذا لم يكن التشبيه عقليا لم يقال انه يتضمن التشبيه ولا يقال ان فيه تمثيلا وضرب مثل وكان عقليا
جاز اطلاق اسم التمثيل عليه وان يقال ضرب الاسم مثلا كما يقال ضرب النور مثلا للقرآن والحيوة للعلم واما غير
التمثيل وهو بخلافه اي بخلاف التمثيل وهو عند الجمهور ما لا يكون وجهه منتزعا من متعدد وعند السكاكي ما لا يكون منتزعا
منه او يكون وصفا حقيقيا فتشبيه الثريا بالعنقود المنور تمثيل عند الجمهور وليس بتمثيل عند السكاكي واليه تقسيم
آخر للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه اما مجمل وهو ما لم يذكر وجهه فمنه اي من المجمل اما هو ظاهر وجهه اي فمن الوجه الغير

المذكور ما هو ظاهر

المذكور ما هو ظاهر يفهم بمراجعة كوزنه كالاسد ومنه خفي لا يدركه الا الخاصة كقول بعضهم هم كالحلقة المفرغة
لا يدرى اين طرفاها اي هم متناسبون في الشرف يمتنع تعيين بعضهم فاضلا وبعضهم افضل منه كما انها
اي الحلقة المفرغة متناسبة الاجزاء في الصورة يمتنع تعيين بعضها طرفا وبعضها وسطا لكونها مفرغة
مصمتة الجوانب كالدائرة بخلاف ما لو لم يكن مصمتة الجوانب فان موضع الانفراج منها يكون طرفا ومقابله
وسطا ذكر جار الله ان هذا قول الانمارية فاطمة بنت الخرشب حين سئلت عن بنيها ايهم افضل فقالت الربيع بل الكامل
بل عمارة بل الوهاب بل قيس الحفظ والنسل العواريس ولا رزيا دعية وذلك لانها سئلت عن بنيها ايهم افضل
فقالت عمارة لا بل فلان ثم قالت ثكلتهم ان كنت اعلم ايهم افضل هم كالحلقة المفرغة وقال الشيخ عبد القاهر
انه قول من وصف بني المهلب للحجاج لما سأله عنهم والصواب اي من المجمل وقوله منه دون ان يقول واليضا
اما كذا او اما كذا اشعار بان هذا من تقسيمات المجمل لا من تقسيمات مطلق التشبيه وهذا عطف على قوله
منه ظاهر ومنه خفي اي ومن المجمل ما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين يعني الوصف الذي يكون فيه ايماء
الى وجه الشبه كزيد اسد فقولنا زيد الفاضل اسد يكون مما يذكر فيه وصف احد الطرفين لان الفاضل
لا اشعار له بالشجاعة هكذا ينبغي ان يفهم ومنه اي ومن المجمل ما ذكر فيه وصف المشبه به وحده يعني
الوصف المشعر بوجه التشبيه كقوله هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها فان وصف الحلقة بكونها
مفرغة غير معلومة الطرفين مشعر بوجه التشبيه كما مر ومنه قول النابغة الذبياني فانك شمس والملوك
كواكب اذا طلعت لم يبد منهن كوكب ومنه ما ذكر فيه وصفهما اي وصف المشبه والمشبه به كليهما
كقوله اي قول ابي تمام في الحسن ابن سهل ستصبح العيس بي والليل عند فتى كثير ذكر الرضا في ساعة الغضب
صدفت اي اعرضت عني لم الصد فيه مواهبه عني وعاوده ظني فلم يخب كالغيث ان جئته وافاك اي
اتاك ريقه يقال فعله في روق شبابه وريقه اي اوله واصابه ريق المطر وريق كل شيء افضله
وان ترحلت عنه لج في الطلب وصف المشبه اعني الممدوح بان عطاياه فائضة عليه اعرض ولم يعرض
وكذا وصف الغيث بانه يصيبك جئته او ترحلت عنه وهذان الوصفان مشعران بوجه الشبه اعني
الافاضة في حالتي الطلب وعدمه وحالتي الاقبال عليه والاعراض عنه ومنه ما ذكر فيه
وصف المشبه وحده لقولك فلان كثير ايادية لدي ووصل مواهبه الي طلبت منه او لم اطلب
له كالغيث فكانه تركه لعدم الظفر بمثال حسن كما هو واما مفصل عطف على قوله اما مجمل وهو ما ذكر وجهه
كقوله وثغره في صفاء وادمعي كاللآلي وهذا على قسمين احدهما ان يكون المذكور حقيقة وجه الشبه
والثاني ان يكون امر الازماله واشار اليه بقوله وقد يتسامح بذكر ما يستتبعه مكانه اي بان يذكر
مكان وجه الشبه ما يستلزمه اي الشيء الذي يكون وجه الشبه لازما له كقولهم للكلام الفصيح هو كالعسل
في الحلاوة فان الجامع فيه لازمها اي وجه الشبه في هذا التشبيه لازم الحلاوة وهو ميل الطبع لانه
المشترك بين العسل والكلام لا الحلاوة التي هي من خواص المطعومات قال السكاكي وهذا التسامح لا يكون الا

حيث يكون التشبيه في وصف اعتباري كمد الطمع وازالة الحجاب ولا شبهة ان يكون تركهم التحقيق في وجه الشبه حيث قسموه الى حسي وعقلي مع انه في
التحقيق لا يكون الا عقليا كما مرّ ثم هذا يعني ان ذلك التسامح ناش عن هذا التسامح ومتفرع عليه وذلك انهم لما تسامحوا فجعلوا وجه
الشبه فيما هو كالحلاوة مثلا وهو امر حسي قطعا كما علمت ان يتسامحوا فجعلوا وجه الشبه منقسما الى الحسي والعقلي ليصح قولهم وجه الشبه فيما
هو كالحلاوة التي هي من الامور المحسوسة قطعا كذا ذكره الشارح العلامة وفساده بيّن لان جعلهم وجه الشبه في هذا التسامح هو كالحلاوة لا
يزيد على جعل وجه الشبه على التحقيق في قولنا الخد كالورد في الحمرة هو الحمرة التي من الامور المحسوسة فكيف يكون الحامل على التسامح وترك
التحقيق هو هذا دون ذاك والذي يخطر بالبال ان معنى كلام السكاكي ان تسامحهم في تقسيم وجه الشبه الى الحسي والعقلي وتسميته بعضه حسيا
انما هو من قبيل التسامح في تسميته بالمستلزم وجه الشبه وجه شبه وذلك لان وجه الشبه في تشبيه الخد بالورد هو الحمرة المشتركة الكلية اللازمة
للجزئية المحسوسة فبهذا الاعتبار سموا وجه شبه فيه مثل هذا حسيا فليتامل ثم اليه تقسيم ثالث للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه اما قريب
مبتذل وهو ما اي التشبيه الذي ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر لظهور وجهه في بادي الرأي اي في ظاهر الرأي اذا جعلته من بدا الامر
يبدو اي ظهر وان جعلته مهموزا من بدأ فمعناه في اول الرأي وظهور وجه الشبه في بادي الرأي يكون لوجهين اما لكونه امرا جمليا لا
تفصيل فيه فان الجملة اسبق الى النفس من التفصيل الا ترى ان ادراك الانسان من حيث انه شيء او جسم او حيوان اسهل واقدم
من ادراكه من حيث انه جسم حساس متحرك بالارادة ناطق لان المفصل يشتمل على المجمل وشيء آخر ولهذا كان العام اعرف من الخاص حتى وجب
تقديمه في التعريفات الكاملة وكذلك ادراك البصر اسبق الى الرؤية اولا الى الجملة ثم الى التفصيل ثانيا ولذلك قيل في النظرة الاولى
حمقاء ولان لم يمعن النظر ولم يتبعه وكذا يدرك من تفاصيل الاصوات او الطعوم والروائح وغير ذلك في المرتبة الثانية ما لا يدرك
في المرتبة الاولى او قليل عطف على امرا جمليا اي او لكونه وجه الشبه قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في الذهن اما عند حضور
المشبه لقرب المناسبة بين المشبه والمشبه به اذ لا يخفى ان الشيء مع ما يناسبه اسهل حضورا منه مع ما لا يناسبه كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز
في المقدار والشكل فان في وجه الشبه تفصيلا ما حيث اعتبر المقدار والشكل لكن الكوز غالب الحضور عند حضور الجرة او مطلقا عطف على
قوله عند حضور المشبه وغلبة حضور المشبه به في الذهن مطلقا يكون لتكرره اي تكرر المشبه به على الحس اذ لا يخفى ان ما يتكرر في الحس كصورة
القمر غير منخسف اسهل حضورا مما لا يتكرر على الحس كصورة القمر منخسفا كالشمس اي كتشبيه الشمس بالمرآة المجلوة في الاستدارة
والاستنارة فان في وجه التشبيه تفصيلا ما لكن المرآة غالب الحضور في الذهن مطلقا لمعارضة كل من القرب والتكرر التفصيل اي
وانما كان قلته اي التفصيل في وجه الشبه مع غلبة حضور المشبه به لسبب قرب المناسبة او التكرار على الحس سببا لظهوره المؤدي
الى الابتذال مع ان التفصيل من اسباب الغرابة لان قرب المناسبة في الصورة الاولى والتكرار على الحس في الصورة الثانية
يعارض التفصيل ولان كلا من القرب والتكرر يقتضي سرعة الانتقال من المشبه الى المشبه به فيبقى وجه التشبيه كانه لم يلتفت
الى التفصيل فيه فيصير سببا للابتذال كما سبق في القسم الاول واما بعيد غريب عطف على قوله اما قريب مبتذل وهو
بخلافه اي التشبيه الذي لا ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به الا بعد فكر وتدقيق نظر لعدم الظهور اي لخفاء وجهه في بادي
الرأي وعدم الظهور يكون للامرين اما لكثرة التفصيل كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل فان وجه التشبيه فيه الهيئة
المذكورة فيما سبق وقد عرفت ما فيها من التفصيل وكذا لا يقع في نفس الرائي للمرآة الدائمة الاضطراب الا بعد ان يستأنف
تأملا ويكون في نظره متمهلا او ندور اي لندرة حضور المشبه به اما عند حضور المشبه لبعد المناسبة كما مر في تشبيه البنفسج

بنار الكبريت

بنار الكبريت واما مطلقا وندور حضور المشبه به مطلقا يكون لكونه وهميا كانياب الاغوال او مركبا خياليا كاعلام ياقوت نشرن على
رماح من زبرجد او مركبا عقليا كمثل الحمار يحمل اسفارا كما مر اشارة الى ما ذكرنا من الامثلة المذكورة او لقلة تكرره اي تكرر المشبه به على الحس
كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل فان المرآة في كف الاشل ليست مما يتكرر على الحس بل ربما يقضي الرجل دهره ولا يتفق له ان يرى مرآة
في كف الاشل وانما كان ندور حضور المشبه به سببا لعدم حضور وجه الشبه لانه فرع الطرفين ومنهما ينتقل اليه لكونه المشترك الجامع بينهما
فلا بد وان يحضر الطرفان اولا ثم يطلب ما يشتركان فيه فالغرابة فيه اي في تشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل من وجهين احدهما
كثرة التفصيل في وجه الشبه والثاني قلة تكرر المشبه به على الحس والمراد بالتفصيل ان تنظر في اكثر من وصف لشيء واحد
او اكثر بمعنى ان تعتبر في الاوصاف وجودها او عدمها او وجود البعض وعدم البعض كل ذلك في امر واحد او امرين او ثلثة
او اكثر فلهذا قال ويقع اي التفصيل على وجوه كثيرة اعرفها ان تأخذ بعضها من الاوصاف وتدع بعضها اي تعتبر وجود
بعضها وعدم بعضها كما في قوله اي قول امرئ القيس حملت ردينيا كان سنانه سنا لهب لم يتصل بدخان وان تعتبر
الجميع كما مر في تشبيه الثريا قال الشيخ في اسرار البلاغة اعلم ان قولنا التفصيل عبارة جامعة معناه ان معك وصفين او
اوصافا فانت تنظر فيها واحدا واحدا وتفصل بالتأمل بعضها من بعض وان لك في كل حاجة الى ان تنظر في اكثر من شيء واحد
وان تنظر في الشيء الواحد الى اكثر من جهة واحدة ثم انه يقع على وجوه احدها ان تأخذ بعضها وتدع بعضها كما فعل امرؤ
القيس في الابيات عزل الدخان عن السنا وجرّده والثاني ان ينظر من المشبه في امور لتعتبرها كلها وتطلبها في المشبه به
كاعتبارك في تشبيه الثريا بالعنقود الانجم انفسها والشكل والمقدار واللون واجتماعها على مسافة مخصوصة في القرب
ثم اعتبارك في العنقود الملاحية مثل ذلك الا انك تنظر الى خاصة في كل جنس كانه في الديك فانك لا تقصد فيه الى
نفس الحمرة بل الى ما ليس في كل حمرة ثم قال واعلم ان هذه القسمة في التفصيل موضوعة على الاغلب الاعرف والا فدقائقه لا
تكاد تنضبط ولما كان التركيب خياليا كان او عقليا من امور اكثر كان التشبيه ابعد لكون تفاصيله اكثر كقوله تعالى انما مثل
الحيوة الدنيا الآية فانها عشر جمل متداخلة قد انتزع الشبه من مجموعها والتشبيه البليغ ما كان من هذا الضرب اي من البعيد
الغريب دون القريب المبتذل لغرابته اي لكون هذا الضرب غريبا غير مبتذل الاسماع والاسوحة عليه العناكب ولا يخفى
ان المعاني الغريبة ابلغ واحسن من المعاني المبتذلة ولان نيل الشيء بعد طلبه الذ وموقعه من النفس الطف وبالمسرة اولى و
لهذا ضرب المثل لكل ما لطف موقعه ببرد الماء على الظماء ويغني لعدم الظهور في بادي الرأي ما يكون لسبب لطف المعنى ودقته
او ترتيب بعض المعاني على بعض فان المعاني الشريفة قلما الفك تجدها الا وهي مبنية على اول ورد تال الى سابق فيحتاج الى النظر
وتأمله واهل احلى من الفكر اذا صادف نهجا قويما وطريقا مستقيما يوصل الى المطلوب والظفر بالمقصود وبخفاء المردود
المعدود في التعقيد وبخفاء الذي سببه سوء ترتيب الالفاظ واختلاف الانتقال من المعنى المذكور الى المعنى المقصود
وقد يتصرف في التشبيه القريب المبتذل بما يجعله غريبا ويخرجه عن الابتذال كقوله اي قول ابي الطيب لم تلق هذا الوجه
شمس نهارنا الا بوجه ليس فيه حياء فان تشبيه الوجه الحسن بالشمس قريب مبتذل لكن حديث الحياء قد اخرجه عن الابتذال
الى الغرابة لاشتماله على زيادة دقة وخفاء ثم ان كان من لقيته بمعنى البصرة فالتشبيه في البيت مكني غير مصرح و
ان كان من لقيته بمعنى قابلته وعارضته فهو فعل ينبئ عن التشبيه اي لم تقابله ولم تعارضه في الحسن والبهاء الا بوجه ليس

حينئذ حبابا ومثله قول الآخر ان السحاب لتستحي اذا نظرت الى نداك فقاسته بما فيها وقوله اي قول الوطواط عزماته مثل
النجوم ثواقبا اي لوامعا لو لم يكن للثاقبات افول فان تشبيه العزم بالنجوم مبتذل لكن اشتراط المذكور اخرجه الى الغرابة
ويسمى مثل هذا التشبيه التشبيه المشروط وهو ان يقيد المشبه او المشبه به او كلاهما بشرط وجودي او عدمي يدل عليه صريح
اللفظ او سياق الكلام ومنه قولهم هي بدر يسكن الارض اي لو كان البدر يسكن الارض وهذه القبة فلك ساكن
اي لو كان الفلك ساكنا ولما فرغ من تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين والوجه اشار الى تقسيمه باعتبار الاداة فقوله
وباعتبارها اي وللتشبيه باعتبار اداته اما مؤكد وهو ما حذفت اداته مثل وهي تمر مر السحاب اي مثل مر
السحاب ومنه اي ومن المؤكد ما اضيف المشبه به الى المشبه بعد حذف الاداة نحو والريح تعبث بالغصون وقد جرى
ذهب الاصيل على لجين الماء اي على ماء كاللجين اي الفضة في البياض والصفاء والاصيل هو الوقت بعد العصر الى
المغرب يوصف بالصفرة وذهب الاصيل صفرة الشمس في ذلك الوقت او صفرة الاصيل او شعاع الاصيل كالذهب فعلى
هذا ذهب الاصيل قريب من لجين الماء قال الشاعر ورب نهار للفراق اصيله ووجهي كلا لونيهما متناسب فذهب
الاصيل صفرته وشعاع الشمس فيه وعبث الريح بالغصون عبارة عن امالتها اياها وخص وقت الاصيل لانه من اطيب
الاوقات كالسحر قال الابيوردي لياليه اسحار وحينئذ هواجر كما حفظت والشمس تنعس آصال بهذا الحبيب يتقد
الذهب واللجين المذكوران في البيت لا كما سبق في بعض الاوهام القاصرة للبصائر انه قد حمل اللجين انما هو بفتح
اللام وكسر الجيم على الورق الذي يسقط من الشجر وقد شبه به وجه الماء وان الاصيل هو الشجر الذي له اصل وعرق
وذهبه هو ورقه الذي اصفر ببرد الخريف وسقط منه على وجه الماء وفساد هذين الوجهين ابين من ان يخفى او مرسل
عطف على اما مؤكد وهو بخلافه اي ما ذكر اداته فصار مرسلا من التاكيد المستفاد من حذف الاداة المشعر بحسب الظاهر
ان المشبه هو عين المشبه به كما مر من الامثلة السابقة المذكورة فيها اداة التشبيه والتشبيه باعتبار الغرض اما مقبول
وهو الوافي بافادته اي بافادة الغرض كان يكون المشبه به اعرف شيء بوجه الشبه في بيان الحال او كان يكون المشبه به اتم شيء
فيه اي في وجه الشبه في الحاق الناقص بالكامل او كان يكون المشبه به مسلم الحكم فيه اي في وجه الشبه معروفه عند المخاطب
في بيان الامكان او مردود وهو بخلافه اي ما يكون قاصرا عن افادة الغرض وقد ذكرنا فيما سبق ما يحقق هذا الموضع
خاتمة في تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف في المبالغة باعتبار ذكر اركانه كلها او بعضها وقد سبق ان له
اركانا اربعة فالحاصل من ضرب هذا الاعتبار ثمانية فان المشبه به مذكور قطعا او محذوف وعلى التقديرين وجه
الشبه اما مذكور او متروك وعلى التقادير الاربعة فالاداة اما مذكورة او محذوفة تصير ثمانية ثم اختلاف مراتب التشبيه
قد يكون باعتبار اختلاف المشبه به كقولنا زيد كالاسد او كالسرحان في الشجاعة او اختلاف الاداة كقولنا
زيد كالاسد او كان زيدا الاسد وقد يكون باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها بانه ان ذكر الجميع فهو ادنى
المراتب وان حذف الوجه والاداة فاعلاها والا فمتوسط وهذا هو المقصود في هذا المقام فلهذا قال اعلى مراتب
التشبيه في قوة المبالغة باعتبار ذكر اركانه كلها او بعضها فقوله باعتبار متعلق بالاختلاف الدال عليه
سوق الكلام لان اعلى المراتب انما يكون بالنظر الى عدة مراتب مختلفة كانه قيل واعلى مراتب في قوة المبالغة

اذ اعتبر اختلاف المراتب باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها حذف وجهه واداته فقط اي بدون حذف المشبه
نحو زيد اسد او مع حذف المشبه نحو اسد في مقام الاخبار ان زيدا ثم اي الاعلى بعد هذه المرتبة على ان ثم للتراخي في المرتبة
حذف احدهما اي وجهه او اداته كذلك اي فقط او مع حذف المشبه نحو زيد كالاسد ونحو كالاسد في مقام الاخبار
عن زيد ونحو زيد اسد في الشجاعة ونحو اسد في الشجاعة في الاخبار عن زيد ولا قوة لغيره اي لغير المذكور وهو الاثنان
الباقيات نحو زيد كالاسد في الشجاعة ونحو كالاسد في الشجاعة عند الاخبار عن زيد فالمرتبتان الاوليان متساويتان
في القوة والاخريان متساويتان في عدم القوة والاربعة الباقية متوسطة بينهما وذلك لان القوة اما بعموم وجه الشبه
من حيث الظاهر او بحمل المشبه به على المشبه بانه هو هو نظرا الى الظاهر فما اشتمل عليهما كالاوليين فهو في غاية القوة
وما خلا عنهما كالاخيرتين فلا قوة له وما اشتمل على احدهما فقط فهو متوسط في القوة والضعف ثم لا يبعد ان يفرق
بين الاربعة المتوسطة بان حذف الاداة اقوى من حذف وجه الشبه بجعل المشبه عين المشبه به من حيث الظاهر
تقريبا ما بحث وهو الفرق بين نحو قولنا لقد لقيني اسد يرمي ولقيت بالبتاع الحمام اسدا وبين قولنا زيد اسد
في الاخبار عن زيد حيث يعد الاول استعارة والثاني تشبيها وتحقيق ذلك انه اذا اجري في الكلام لفظة دالة
قرينة دالة على تشبيه شيء بمعناه فهو على وجهين احدهما ان لا يكون المشبه مذكورا ولا مقدرا كقولك لقيت في الحمام
اسدا اي رجلا شجاعا ولا خلاف في ان هذا استعارة لا تشبيه والثاني ان يكون المشبه مذكورا او مقدرا وحينئذ فاسم
المشبه به ان كان خبرا عن المشبه او في حكم الخبر كخبر باب كان وان والمفعول الثاني لباب علمت والحال والصفة فالاصح
ان يسمى تشبيها لا استعارة لان اسم المشبه به اذا وقع في هذه المواقع كان الكلام موضوعا لاثبات معناه لما يجري
عليه او نفيه عنه فاذا قلت زيد اسد فموضوع الكلام في الظاهر لاثبات معنى الاسد على زيد وهو ممتنع على الحقيقة
فيحمل على انه لاثبات شبه من الاسد فيكون الاثبات بالاسد لاثبات التشبيه فيكون خليقا بان يسمى تشبيها
لان المشبه به انما جيء به لافادة التشبيه بخلاف نحو لقيت اسدا فان الاتيان بالمشبه به ليس لاثبات معناه لشيء بل موضوع
الكلام لاثبات الفعل واقعا على الاسد فلا يكون لاثبات التشبيه فيكون قصد التشبيه مكنونا في الضمير لا يعرف الا بعد نظر
وتامل واذا افترقت الصورتان ناسب ان يفرق بينهما في الاصطلاح والعبارة بان يسمى احديهما تشبيها والاخرى
استعارة هذا خلاصة كلام الشيخ في اسرار البلاغة وعليه جميع المحققين ومن الناس من ذهب الى ان الثاني ايضا اعني
نحو زيد اسد استعارة لاجرائه على المشبه مع حذف كلمة التشبيه والخلاف لفظي راجع الى تفسير التشبيه والاستعارة
المصطلحين هذا اذا كان اسم المشبه به خبرا عن اسم المشبه او في حكم الخبر وان لم يكن كذلك نحو رأيت بزيد اسدا ولقيتني منه اسد فلا
يسمى استعارة بالاتفاق لانه لم يجر اسم المشبه به على ما يدعي استعارة له استعماله فيه كما في لقيت اسدا ولا لاثبات معناه
له كما في زيد اسد على اختلاف المذهبين ولا يسمى تشبيها ايضا لان الاتيان باسم المشبه به ليس لاثبات التشبيه اذ القصد
الدلالة على المبالغة وانما التشبيه مكنون في الضمير لا يظهر الا بعد التامل خلافا للسكاكي فانه يسمى مثل ذلك تشبيها وهذا
خلاف ايضا لفظي ثم قال الشيخ في اسرار البلاغة فان ابيت الا ان تطلق اسم الاستعارة على هذا القسم اعني نحو زيد
اسد فان حسن دخول اداة التشبيه عليه فلا تحسن اطلاقه عليه وذلك بان يكون اسم المشبه به معرفة نحو زيد الاسد وهو

شمس النهار فانه يحسن زيد لا اسد وهو كشمس النهار وان لم يحسن دخول شيء من الادوات الا بتغيير لصورة الكلام كان
اطلاق اسم الاستعارة اقرب لغموض تقدير اداة التشبيه فيه وذلك بان يكون نكرة موصوفة بصفة لا تلائم المشبه
نحو فلان بدر يسكن الارض وشمس لا تغيب قال الشاعر شمس تألق والفراق غروبها عنا وبدر والصدود كسوفه فانه
لا يحسن دخول الكاف ونحوه في شيء من هذه الامثلة الا بتغيير صورته نحو هو كالبدر الا انه يسكن الارض وهو كالشمس
الا انه لا تغيب وعلى هذا القياس وقد يكون في الصفات والصلات التي تجيء في هذا القبيل ما يخل بتقدير اداة التشبيه
فيه فيقرب من اطلاق اسم الاستعارة اكثر اطلاق وزيادة قرب كقوله وهو الاسد الزبر خضابه موت فريص الموت
منه يرعد فانه لا سبيل الى ان المعنى انه كالاسد وكالموت لما في ذلك من التناقض لان التشبيه بجنس السبع المعروف
دليل على انه دونه او مثله وجعل دم الزبير الذي هو اقوى الجنس خضاب يده دليل على انه فوقه وكذا في الموت ومثله
قول البحتري وبدر اضاء الارض شرقا ومغربا وموضع رحلي منه اسود مظلم فانه ان رجع فيه الى التشبيه الساذج حتى ان يكون المعنى هو كالبدر لزم ان يكون قد جعل البدر المعروف موصوفا بما ليس فيه وظهر انه انما اراد
ان يثبت من الممدوح بدرا له هذه الصفة العجيبة التي لم تعرف للبدر فهو مبني على تخييل انه زاد في جنس البدر واحد له
تلك الصفة فليس الكلام موضوعا لاثبات التشبيه بين هابل لاثبات تلك الصفة فهو كقولك زيد رجل كيت وكيت لم
تقصد اثبات كونه رجلا لكن اثبات كونه متصفا بما ذكر فاذا لم يكن اسم المشبه به في البيت مجتلب لاثبات التشبيه فالكلام
فيه مبني على ان كون الممدوح بدرا امر قد استقر وثبت وانما العمل في اثبات الصفة الغريبة وكما يمتنع دخول الكاف في
هذا او نحوه يمتنع دخول كان وحسبت لاقتضائهما ان يكون الخبر والمفعول الثاني امرا ثابتا في الجملة الا ان كونه متعلق
بالاسم والمفعول الاول مشكوك فيه كقولك كان زيدا الاسد او خلاف الظاهر كقولك كان زيدا اسد والنكرة فيما
نحن فيه غير ثابتة ودخول كان وحسبت عليها كالقياس على المجهول في الفن اذا تاملت وتحققت سره وجدت
محصوله انك تدعي حدوث شيء هو من الجنس المذكور الا انه اختص بصفة عجيبة لم يتوهم جوازها على ذلك الجنس فلم يكن لتقدير
التشبيه فيه معنى مثلا قولنا دم الاسد الزبير خضابه صفة عجيبة اختص بها الاسد المذكور ولا يتصور جوازها على ذلك
الجنس اعني الاسد الحقيقي فلا معنى لتقدير التشبيه هذا محصول كلامه ومذهب صاحب المفتاح انه اذا كان المشبه مذكورا او
مقدرا فهو تشبيه لا استعارة ولنا في هذا المقام كلام تذكره في اول بحث الاستعارة ان شاء الله تعالى

الحقيقة والمجاز

اي هذا بحث الحقيقة والمجاز وهو المقصد الثاني من مقاصد علم البيان والمقصود الاصلي انما هو بحث المجاز لكن
قد جرت العادة بالبحث عن الحقيقة ايضا لما بينهما من شبه تقابل العدم والملكة حيث اشتمل الحقيقة على استعمال اللفظ
في ما وضع له والمجاز على استعماله في غير ما وضع له ولهذا قدم تعريف الحقيقة ولان المجاز لم يتوقف على ان يكون حقيقة
كما هو المذهب الصحيح لكن الدال على غير ما وضع له فرع الدال على ما وضع له في الجملة فالتعريف للاصل مناسب وقد يقيدان باللغويين ليتميز عن
الحقيقة والمجاز العقليين اللذين هما في الاسناد والاكثر يترك هذا التقييد لئلا يتوهم انه مقابل للشرعي والعرفي فالمقيد بالعقلي ينصرف
الى ما هو في الاسناد والمطلق الى غيره سواء كان لغويا او شرعيا او عرفيا الحقيقة في الاصل فعيل بمعنى فاعل
من حق الشيء اذا ثبت او بمعنى مفعول من حققت الشيء اذا اثبته نقل الى الكلمة الثابتة او المثبتة في مكانها الاصلي والتاء

فيها للنقل

فيها للنقل من الوصفية الى الاسمية وعند صاحب المفتاح التاء للتأنيث في الوجهين اما على الاول فظاهر لان فعيلا
بمعنى فاعل يذكر ويؤنث سواء اجري على موصوفه او لا نحو رجل ظريف وامرأة ظريفة واما على الثاني فلانه يقدر لفظ
الحقيقة قبل النقل الى الاسمية صفة لمؤنث غير مجراة على موصوفها وفعيل بمعنى مفعول انما يستوي فيه المذكر والمؤنث اذا
جرى على موصوفه نحو رجل قتيل وامرأة قتيل واما اذا لم يجر على موصوفه فالتأنيث واجب دفعا للالتباس نحو مررت بقتيلة
بني فلان وقتيلة بني فلان ولا يخفى ما في هذا من التكلف المستغنى عنه بما تقدم والحقيقة في الاصطلاح الكلمة المستعملة
فيما اي في معنى وضعت له تلك الكلمة في اصطلاح به التخاطب اي وضعت له تلك الكلمة في اصطلاح به يقع التخاطب
فالجار والمجرور متعلق بقوله وضعت لا بالمستعملة اذ لا معنى له عند التأمل فاحترز بالمستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال
فانها لا تسمى حقيقة كما لا تسمى مجازا وبقوله فيما وضعت له عن شيئين احدهما ما استعمل في غير ما وضع له غلطا
كقولك خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين يديك فان لفظ الفرس ههنا قد استعمل في غير ما وضع له فليس بحقيقة
كما انه ليس بمجاز والثاني المجاز الذي لم يستعمل فيما وضع له لا في الاصطلاح التخاطب ولا في غيره كالاسد في الرجل
الشجاع لان الاستعارة وان كانت موضوعة بالتأويل لكن عند الاطلاق لا يفهم الا الوضع بالتحقيق دون
التأويل واحترز بقوله في اصطلاح به التخاطب كالصلوة اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في الدعاء لانها في
اصطلاح الشرع انما وضعت للاركان المخصوصة مع انها موضوعة للدعاء في اصطلاح آخر يعني اللغة فان قلت
كان الواجب ان يقول اللفظ المستعمل ليتناول المركب قلت لو سلم اطلاق الحقيقة على مجموع المركب فنقول لما كان
تعريف الحقيقة غير مقصود في هذا الفن لم يتعرض الا لما هو الاصل اعني الحقيقة في المفرد والوضع اي وضع اللفظ
تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه اي ليدل بنفسه لا بقرينة تنضم اليه فخرج المجاز عن ان يكون موضوعا بالنسبة
الى معناه المجازي يعني ان تعيين اللفظ المجازي للدلالة على معناه المجازي لا يكون وضعا لان دلالته انما
يكون بالقرينة فان قلت فعلى هذا يخرج الحرف ايضا عن ان يكون موضوعا لانه انما يدل على المعنى بغيره لا بنفسه فان
معنى قولهم الحرف ما دل على معنى في غيره انه مشروط في دلالته على معناه الافرادي ذكر متعلقها قلت لا نسلم ان
معنى الدلالة على معنى في غيره ما ذكرت بل ما اشار اليه بعض المحققين من النحاة من ان الحرف ما دل على معنى
ثابت في لفظ غيره فاللام في قولنا الرجل مثلا يدل بنفسه على التعريف الذي هو في الرجل وهل في قولنا هل قام
زيد مثلا يدل بنفسه على الاستفهام الذي هو في جملة قام زيد سلمنا ذلك لكن معنى الدلالة بنفسه ان يكون العلم با
التعيين كافيا في الفهم دون المشترك اي فخرج المجاز دون المشترك وهو ما وضع لمعنيين او اكثر وضعا متعددا
وذلك لانه قد عين للدلالة على كل من المعنيين بنفسه وعدم الدلالة على احد المعنيين على التعيين لعارض الاشتراك
لا ينافي ذلك وزعم صاحب المفتاح ان المشترك كالقرء مثلا مدلوله لا يتجاوز الطهر والحيض غير مجموع بينهما يعني
ان مدلوله واحد من المعنيين غير معين وهذا ما هو مدلوله ما دام منتسبا الى الوضعين لانه المتبادر الى الفهم و
المتبادر الى الفهم من دلائل الحقيقة واما اذا خصص باحد الوضعين كما اذا قلت القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى
الحيض فانه ينتصب دليلا على الطهر بالتعيين والقرينة لدفع مزاحمة الغير وتحقيق ذلك ان الواضع عينه للدلالة

بنفسه على معنى الطهر وكذا تعينه للدلالة بنفسه على معنى الحيض وقولنا بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض قرينة لدفع المزاحمة
لا لان تكون الدلالة بواسطة وحصل من هذين الوضعين وضع آخر ضمنا وهو تعينه للدلالة على احد المعنيين عند
الاطلاق غير مجموع بينهما فكان الواضع وضعه مرة للدلالة بنفسه على هذا واخرى للدلالة بنفسه على ذلك وقال
اذا اطلق فمفهومه احدهما غير مجموع بينهما هذا تحقيق كلام المفتاح وعلى هذا لا يتوجه اعتراض المص بانا لانم ان
معناه الحقيقي ان لا يتجاوز الطهر والحيض وما الدليل على انه عند الاطلاق يدل عليه وبان قوله القرء بمعنى الطهر
او لا بمعنى الحيض ان بنفسه على الطهر بالتعيين سهو ظ لان كلا من قوله بمعنى الطهر وقوله لا بمعنى الحيض قرينة
لفظية والقرينة لا تكون معنوية فقد تكون لفظية وفي اكثر النسخ بدل قوله دون المشترك دون الكناية
وهو سهو من الناسخ لانه ان اريد ان الكناية بالنسبة الى المعنى الذي هو مستعمل فيه موضوعة فالمجاز ايضا كذلك
لان في قولك رايت اسدا يرمي موضوع ايضا بالنسبة الى الحيوان المفترس وان اريد انه موضوع بالنسبة
الى اللازم المسمى الذي هو معنى الكناية ففساده ظ لظهور ان دلالته على اللازم ليست بنفسه بل بواسطة قرينة
لا يقال معنى قوله بنفسه من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له او من غير قرينة لفظية لانا نقول الاول يستلزم
الدور حيث اخذ الموضوع في تعريف الوضع والثاني يستلزم انحصار قرينة المجاز في اللفظي حتى لو كانت
القرينة معنوية كان المجاز داخلا في الحقيقة فان قيل معنى كلامه انه خرج عن تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية
فانها ايضا حقيقة على ما صرح به السكاكي حيث قال الحقيقة في المفرد والكناية مشتركان في كونهما حقيقتين و
تفترقان في التصريح وعدمه قلنا هذا ايضا غير صحيح على راي المص لان الكناية لم تستعمل في الموضوع له بل انما استعملت
في لازم الموضوع مع جواز ارادة الملزوم ومجرد جواز ارادة الملزوم لا يوجب كون اللفظ مستعملا فيه وسيجي
فهذا زيادة تحقيق في باب الكناية ان شاء الله تعالى والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهره فاسد ومن العجيب
في هذا المقام ما وقع لبعض مشاهير الائمة وحذاق العصر وهو انه نظر الى لفظ الايضاح فتوهم ان هذا من تتمة
اعتراضه على السكاكي فقال ان مراد السكاكي بالدلالة بنفسها ان يكون العلم بالوضع كافيا في الفهم والمص
حيث ذكر ان دلالة اللفظ لذاته ظاهر الفساد توهم ان السكاكي اراد بالدلالة بنفسها ما قيل ان دلالة
الالفاظ ذاتية فلا يجوز لاحد ان يبطل كلام غيره بحمله على معنى قابله بري منه هذا كلام السكاكي واقول كيف
حل لك ابطال كلام المص بحمله على معنى هو بري منه والتعجب انه لم يتنبه ان المص ايضا فسر الوضع بتعيين اللفظ
للدلالة على معنى في نفسه ان السكاكي ايضا اورد هذا المذهب والطعن فيه تاوله بما اليق بهذا الكلام قوله قال
حفظت شيئا وغابت عنك اشياء فنقول هذا ابتداء بحث يعني ان دلالة اللفظ على معنى دون معنى لا بد
لها من مخصص لتساوي نسبته الى جميع المعاني فذهب المحققون الى ان المخصص هو الوضع والمخصص وضعه اياه ولو
ذلك هو ارادة الواضع والظ ان الواضع هو الله تعالى على ما ذهب اليه الشيخ ابو الحسن الاشعري من انه تعالى
وضع الالفاظ ووقف عباده عليها تعليما بالوحي او بخلق الاصوات والحروف في جسم واسماع ذلك
الجسم واحدا او جماعة من الناس او بخلق علم ضروري في واحد او جماعة وذهب بعضهم الى ان المخصص هو ذات
المخصص

الحكمة

الحكمة بمعنى ان بين اللفظ والمعنى مناسبة طبعية تقتضي اختصاص دلالة اللفظ على ذلك المعنى واتفق الجمهور على
ان هذا القول فاسد لان دلالة اللفظ على المعنى لو كانت لذاته كدلالته على اللافظ لوجب ان لا تختلف اللغات
باختلاف الامم ولوجب ان يفهم كل احد معنى كل لفظ لامتناع انفكاك المدلول عن الدليل كما ان كل واحد
يفهم من كل لفظ ان له لافظا ولامتنع جعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث يدل على المعنى المجازي دون الحقيقي
لان ما بالذات لا يزول بالغير ولامتنع نقله من معنى الى معنى آخر بحيث لا يفهم منه عند الاطلاق الا المعنى
الثاني كما في الاعلام المنقولة وغيرها من المنقولات الشرعية والعرفية لما ذكر ولامتنع وضعه مشتركا بين
المتنافيين كالناهل للعطشان والريان والمتضادين كالجون للاسود والابيض لاستلزامه ان يكون اللفظ
من قولنا هو ناهل او جون اتصافه بالمتنافيين او المتضادين وهذا اولى من قولهم لان الاسم الواحد لا
يناسب بالذات النقيضين او المتضادين لانه ممنوع وقد تاوله اي القول بدلالة اللفظ لذاته السكاكي اي
صرفه عن ظاهره وقال انه تنبيه على ما عليه ائمة الاشتقاق والتصريف من ان للحروف في انفسها خواص
بها تختلف كالهمس والشدة والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك وتلك الخواص تقتضي ان يكون العالم بها
اذا اخذ في تعيين شيء مركب منها لمعنى لا يهمل التناسب بينهما قضاء لحق الحكمة كالفصم بالفاء الذي هو
حرف رخو لكسر الشيء من غير ان يبين والقصم بالقاف الذي هو حرف شديد لكسر الشيء حتى يبين وان
ان الهيئات تركيب الحروف ايضا خواص كالفعلان والفعلى بالتحريك كالنزوان والحيدى لما فيه من اشتمالها
من الحركة وكذا باب فعل بضم العين مثل شرف وكرم للافعال الطبيعية اللازمة وقس على هذا
في الاصل مفعل من جاز المكان يجوزه اذا تعداه نقل الى الكلمة الجائزة اي المتعدية مكانها الاصلي او الكلمة
المجوز بها على معنى انهم جازوا بها مكانها الاصلي كذا ذكره الشيخ في اسرار البلاغة وزعم المص ان الظ
انه من قولهم جعلت كذا مجازا الى حاجتي اي طريقا لها على ان معنى جاز المكان سلكه فان المجاز طريق
الى تصور معناه واعتبار التناسب في التسمية شيء لغاير اعتبار المعنى في وصف الشيء كتسمية
انسان له حمرة باحمر ووصفه به فان اعتبار التناسب في التسمية لترجيح الاسم على غيره حال وضعه للمعنى
وبيانه اولى بذلك من غيره وفي الوصف لصحته ولهذا اشترط بقاء المعنى في الوصف دون التسمية فعند
زوال الحمرة لا يصح وصفه باحمر حقيقة ويصح تسميته بذلك فاعتبار المعنى في الحقيقة والمجاز ليس لصحة
تسميتها بالمجاز او لاولوية ذلك وترجيحه على تسميتها بغيرها من الاسماء فلا يصح في اعتبار التناسب
ان ينقض بوجود ذلك المعنى في غير ذلك الشيء فالمجاز مفرد ومركب وهما مختلفان فالحقيقة
الآخر فلا يمكن جمعهما في تعريف واحد اما المفرد فهو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح التخاطب
على وجه يصح مع عدم قرينة ارادته اي ارادة ما وضعت له فاحترز بالمستعملة عما لم يستعمل فان الكلمة قبل
الاستعمال لا تسمى مجازا كما لا تسمى حقيقة وبقوله في غير ما وضعت له عن الحقيقة مرتجلا كان او منقولا او
غيرهما وقوله في اصطلاح التخاطب هو متعلق بقوله وضعت ليدخل فيه المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح

اطلاق ح

المعنيين ح

آخر كلفظ الصلوة اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في الدعاء فانها وان كان مستعملا فيما وضع له في الجملة
فليس مستعملا فيما وضع له في الاصطلاح الذي به وقع التخاطب اعني اصطلاح الشرع وكذا اذا استعمله المخاطب في
الاركان المخصوصة مجازا فلا بد من العلاقة المعتبر نوعها لان هذا معنى قوله على وجه يصح وهو متعلق بالمستعملة
فيخرج الغلط من تعريف المجاز كما تقول خذ هذا الفرس مشيرا الى الكتاب لان هذا الاستعمال ليس على وجه
يصح لعدم العلاقة وتخرج الكناية ايضا بقوله مع قرينة عدم ارادته لان الكناية مستعملة في غير ما وضعت
له مع جواز ارادته فاللفظ المستعمل في غير ما وضع له قد تكون مجازا وقد يكون حقيقة وقد يكون غلطا و
قد يكون مرتجلا وقد يكون منقولا والمنقول ما غلب في معنى مجازي للموضوع له الاول حتى هجر الاول فهو في اللغة حقيقة
في المعنى الاول مجاز في الثاني وفي الاصطلاح المنقول فيه بالعكس كلفظ الصلوة المنقول من الدعاء الى الاركان
المخصوصة المشتملة على الدعاء فانه في اللغة حقيقة في الدعاء مجاز في الاركان المخصوصة وفي الشرع با
لعكس ومنه ما غلب في بعض افراد الموضوع له الاول كلفظ الدابة فاذا اطلق على الفرس باعتبار مجرد
انه يدب في الارض يكون حقيقة وباعتبار خصوصية الفرسية والدابية جميعا يكون مجازا من حيث
اللغة اما من حيث العرف فهي موضوعة له ابتداء ورعاية المعنى فيها لصحة الاطلاق حتى يصح اطلاق الدابة
على كل ما يوجد فيه الدبيب بخلاف المجاز فان اعتبار المعنى الحقيقي فيه انما هو لصحة اطلاق اللفظ على كل
ما يوجد فيه لازم ذلك المعنى حتى يصح اطلاق الاسد على كل ما توجد فيه الشجاعة لا يصح اطلاق الدابة في
العرف على كل ما يوجد فيه الدبيب ولا يصح اطلاق الصلوة في الشرع على كل دعاء وكل منهما اي الحقيقة
والمجاز لغوي وشرعي وعرفي خاص وهو ما يتعين ناقله عن المعنى اللغوي كالنحوي والصرفي والكلامي
وغير ذلك او عرفي عام لا يتعين ناقله وهذه النسبة بالقياس الى الواقع اما الحقيقة فلان واضعها
ان كان واضع اللغة فهو لغوية وان كان الشارع فشرعية والا فعرفية عامة لا يتعين ناقله او خاصة
وبالجملة تنسب الى الواضع واما المجاز فلان اصطلاح الذي به وقع التخاطب كان اللفظ مستعملا في غير ما
وضع له في ذلك الاصطلاح ان كان هو اصطلاح اللغة فالمجاز لغوي وان كان اصطلاح الشرع فشرعي
والا فعرفي عام او خاص كاسد للسبع وللرجل الشجاع يعني لفظ اسد اذا استعمل في السبع المخصوص
يكون حقيقة لغوية وفي الرجل الشجاع يكون مجازا لغويا وصلوة للعبادة والدعاء يعني اذا استعمل
المخاطب بعرف الشرع لفظ الصلوة في العبادة المخصوصة يكون حقيقة وفي الدعاء يكون مجازا وفعل
للفظ والحدث يعني اذا استعمله المخاطب بعرف النحو في اللفظ المخصوص يكون حقيقة وفي الحدث يكون مجا
ودابة لذي الاربع والانسان فانها في عرف العام في الاول مجاز في الثاني فما ذكر بلفظ النكرة مثال
الحقيقة والمجاز وما ذكر بعد كل نكرة من المعرفتين اشارة الى المعنى المجازي والمجاز مرسل ان كان العلاقة
المصححة غير المشابهة بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي والا فاستعارة فالاستعارة على هذا هو اللفظ المستعمل
فيما شبه بمعناه الاصلي كاسد في قولنا رايت اسدا يرمي وكثيرا ما يطلق الاستعارة على فعل المتكلم يعني

عن المعنى

عن استعمال اسم المشبه به في المشبه وح يكون بمعنى المصدر فيصح منه الاشتقاق ويكون المتكلم مستعيرا ولفظ المشبه
به مستعارا اليه والمعنى المشبه به مستعارا منه والمعنى المشبه مستعارا له والى هذا اشار بقوله فهما اي المشبه به والمشبه
مستعار منه ومستعار له واللفظ اي اللفظ المشبه به مستعار لان اللفظ بمنزلة لباس طلب عارية من المشبه به
لاجل المشبه والمرسل هو ما كان العلاقة غير المشابهة كاليد في النعمة وهي موضوعة للجارحة المخصوصة لكن من شان
النعمة ان تصدر منها وتصل الى المقصود بها فالجارحة المخصوصة بمنزلة العلة الفاعلية والصورية لظهور النعمة
فهي بمنزلة العلة الصورية لها ومع هذا فلا بد لها من اشارة الى المنعم مثل كثرت ايادي فلان عندي وجلت يده
لدي ونحو ذلك بخلاف النعمة اليد في البلد والقدرة اي وكاليد في القدرة لان اكثر ما يظهر سلطان القدرة
وبها يكون الافعال الدالة على القدرة من البطش والضرب والقطع والاخذ وغير ذلك واما اليد في قوله المؤمنون
تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم ادناهم وهم يد على من سواهم فمن باب التشبيه اي هم مع كثرتهم في وجوب الاتفاق
بينهم مثل اليد الواحدة فكما لا يتصور ان يخذل بعض اجزاء اليد بعضا وان يختلف بها الجهة في التصرف كذلك
سبيل المؤمنين في تعاضدهم على المشركين لان كلمة التوحيد جامعة لهم وما ذكره الشيخ في اسرار البلاغة
من ان اليد هنا استعارة فهو مبني على ما نقلنا عنه من ان المشبه به اذا كان ما حسن دخول اداة التشبيه
عليه فاطلاق اسم الاستعارة عليه بعيد عن القبول وهذا الكلام لا يحسن ان تقول هم كيد على من سواهم والراوية
في المزادة اي في المزود الذي يجعل فيه الزاد اي الطعام المتخذ للسفر والراوية في الاصل للبعير الذي يحمل
المزادة والعلاقة كون البعير حاملا لها وانما ذكر للمرسل عدة امثلة اراد الاشارة الى عدة انواع العلاقة
على وجه كلي ليقاس عليها وذلك لان العلاقة يجب ان يكون مما اعتبرت العرب نوعها ولا يشترط النقل
عنهم في كل جزئي من جزئياته لان ائمة الادب كانوا يتوقفون في اطلاق المجاز على ان ينقل عن العرب
نوع العلاقة ولم يتوقفوا على ان يسمع احادها وجزئياتها مثلا يجب ان يثبت ان العرب يطلقون اسم السبب
على المسبب ولا يجب ان يسمع اطلاق الغيث على النبات وهذا معنى قولهم المجاز موضوع بالوضع النوعي لا با
لوضع الشخصي وانواع العلاقة المعتبرة كثيرة يرتقي ما ذكر الى خمسة وعشرين والمصنف قد اورد هنا تسعة غير
ما سبق وان في اطلاق اليد على النعمة والقدرة واطلاق الراوية على المزادة بعلاقة المجاورة فقال ومنه
اي من المجاز المرسل تسمية الشيء باسم جزئه يعني ان في هذه التسمية مجازا مرسلا وهو اللفظ الموضوع لجزء
الشيء عند اطلاقه على ذلك الشيء لا ان نفس التسمية مجاز ففي العبارة تسامح كالعين وهي الجارحة المخصوصة
في الربيئة وهي الشخص الرقيب والعين جزء منه وذلك لان العين لما كانت هي المقصودة في كون الرجل
ربيئة لان غيرها من الاعضاء مما لا يغني شيئا بدونها صارت العين كانها الشخص كله فلا بد في جزء
المطلق على الكل من ان يكون له مزيد اختصاص بالمعنى الذي قصد بالكل مثلا لا يجوز اطلاق اليد والاصابع
على الربيئة وان كان كل منهما جزء منه وعكسه اي ومنه عكس المذكور يعني تسمية الشيء باسم كله كالاصابع
في الانامل يعني في قوله تعالى يجعلون اصابعهم في آذانهم من الصواعق والانامل جزء من الاصابع والغرض منه

المبالغة كانه يجعل جميع الاصبع في الاذن لئلا يسمع شيئا من الصاعقة وتسمية اي ومنه تسمية الشيء
باسم سببه نحو رعينا الغيث اي النبات الذي سببه الغيث او تسمية الشيء باسم مسببه نحو امطرت السماء
نباتا اي غيثا لكون النبات مسببا عنه واورد في الايضاح في امثلة تسمية السبب باسم المسبب قولهم فلان
اكل الدم فظاهره انه سهو لانه من تسمية المسبب باسم السبب اذ الدم سبب الدية والعجب انه قال في تفسيره اي الدية
المسببة عن الدم او ما كان عليه اي تسمية الشيء باسم الشيء الذي كان هو عليه في الزمان الماضي نحو واتوا اليتامى
اموالهم اي الذين كانوا يتامى قبل ذلك لانه لا يتم بعد البلوغ او تسمية الشيء باسم الشيء الذي ما يؤول ذلك
الشيء اليه في الزمان المستقبل نحو اني اراني اعصر خمرا اي عصيرا يؤول الى الخمر او تسمية الشيء باسم محله نحو
فليدع ناديه اي اهل ناديه الحال فيه والنادي المجلس او عكس تسمية الشيء باسم حاله اي باسم ما يحل في ذلك الشيء نحو واما الذين
ابيضت وجوههم ففي رحمة الله اي في الجنة التي تحل فيها الرحمة او تسمية الشيء باسم آلته نحو واجعل لي لسان صدق
في الآخرين اي ذكرا حسنا واللسان اسم لآلة الذكر ولما كان في الاخيرين نوع خفاء صرح به في الكتاب فان قلت
قد ذكر في مقدمة هذا الفن ان مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم الى اللازم وبعض انواع العلاقة بل اكثرها لا يفيد
اللزوم فكيف ذلك قلت يعتبر في جميعها اللزوم بوجه ما اما في الاستعارة فظاهر لان وجه الشبه انما هو خص
اوصاف المشبه به فينتقل الذهن من المشبه به اليه لا محالة فالاسد مثلا انما يستعار للشجاع لا لزيد او عمرو على
الخصوص ولا شك في انتقال الذهن من الاسد الى الشجاعة واما في غيرها فيظهر ما يراد بكلام ذكره بعض المتأخرين
وهو ان اللفظ اذا اطلق على غير ما وضع له فاما ان يكون ذلك الغير مما يتصف بالفعل بالمعنى الموضوع له
في زمان سابق او لاحق فهو مجاز باعتبار ما كان او باعتبار ما يؤول او بالقوة فمجاز بالقوة كالمسكر للخمر
التي اريقت واذا كان ذلك الغير مما يتصف بالمعنى الحقيقي في الجملة فالذهن ينتقل من المعنى الحقيقي اليه في الجملة
وان لم يتصف به لا بالقوة ولا بالفعل فلا بد من ان يراد باللفظ معنى لازم لمعناه الحقيقي ذهنا اي معنى
ينتقل الذهن من الحقيقي اليه في الجملة ولا يشترط ان يلزم من تصوره تصوره واللزوم اما ذهني محض كاطلاق
البصر على الاعمى او منضم الى لزوم خارجي بحسب العادة او بحسب الواقع وح اما ان يكون احدهما جزءا للآخر كالرقبة
للبعض والرقبة للعبد او خارجا عنه واللزوم بينهما قد يكون لحصول احدهما في الآخر كالحال والمحل او سببية
احدهما للآخر او مجاورتهما او يكون احدهما شرطا للآخر فجميع ذلك يشتمل على اللزوم ولهذا اشترط في اطلاق
الجزء على الكل استلزام الجزء للكل كالرقبة والرأس مثلا فان الانسان لا يوجد بدونهما بخلاف اليد فانه لا يجوز
اطلاقها على الانسان واما اطلاق العين على الربيئة فليس من حيث انه انسان بل من حيث انه رقيب وهذا المعنى
مما لا يتحقق بدون العين فافهم وبالجملة اذا كان بين الشيئين علاقة فلا محالة يكون انتقال الذهن من احدهما
الى الآخر في الجملة وهذا معنى اللزوم في هذا المقام والاستعارة وهي ما كانت علاقته المشابهة اي قصد
ان اطلاقه على المعنى المجازي لتشبيهه بمعناه الحقيقي فاذا اطلق نحو المشفر على شفة الانسان فان اريد
تشبيهها بمشفر الابل في الغلظ فهو استعارة وان اريد انه اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن

على الانف من غير قصد الى التشبيه فمجاز مرسل فاللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون استعارة
وان يكون مجازا مرسلا باعتبارين قد تقيد بالتحقيقية وبهذا التقييد تتميز عن التخييلية والمكني عنها وانما تسمى تحقيقية
لتحقق معناها اي ما عني بها واستعملت هي فيه حسا او عقلا بان يكون ذلك المعنى امرا معلوما يمكن ان ينص عليه
ويشار اليه اشارة حسية عقلية فيقال ان اللفظ نقل عن مسماه فجعل اسما لهذا المعنى على سبيل الاعارة للمبالغة في
التشبيه بالمعنى الموضوع له والحسي كقوله اي قول زهير ابن ابي سلمى لدى اسد شاكي السلاح اي تام السلاح وكذا شائك
السلاح وشاك السلاح بالقلب والحذف مقذف اي قذف به كثيرا الى الوقائع وقيل قذف باللحم ورمي فصار له جسامة
ونبالة له لبد اظفاره لم تقلم اللبد الاسد ما تلبد من شعره على منكبيه والتقليم مبالغة القلم وهو القطع فالاسد هاهنا
مستعار للرجل الشجاع وهو امر متحقق حسا وقوله اي والعقلي كقوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم اي الدين الحق وهو ملة
الاسلام وهذا امر متحقق عقلا لا حسا وذكر صاحب المفتاح في قوله تعالى فاذاقها الله لباس الجوع ان الظاهر من اللباس عند
اصحابنا الحمل على التخييل وان كان يحتمل عندي ان يحمل على التحقيق وهو ان يستعار لما يلبس الانسان عند الجوع من
انتقاع اللون وتغيره ورثاثة الهيئة وفيه بحث لان كلام صاحب الكشاف مشعر بانه استعارة تحقيقية ويحتمل ان يكون
عقلية وان يكون حسية لانه قال شبه ما غشي الانسان والتبس به من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس و
الحوادث الذي غشيه يحتمل ان يريد الضرر الحاصل من الجوع فيكون عقلية وان يريد انتقاع اللون ورثاثة الهيئة فيكون
حسية كما ذكره السكاكي وبالجملة ليس المشبه به هو الجوع بل الامر الحادث عنده فتوهم كونه تشبيها لا استعارة غلط فاحش
المص فالاستعارة ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له والمراد بمعناه ما عني باللفظ واستعمل اللفظ فيه فعلى هذا
لا يتناول قولنا ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له اللفظ المستعمل فيما وضع له وان تضمن التشبيه بشيء نحو زيد
اسد ورأيت زيدا اسدا ومررت بزيد اسد لانه اذا كان معناه عين المعنى الموضوع له لم يصح تشبيه معناه بالمعنى المو
ضوع له لاستحالة تشبيه الشيء بنفسه على ان ما في قولنا ما تضمن عبارة عن المجاز اي مجاز تضمن بقرينة تقسيم المجاز الى
الاستعارة وغيرها واسد في الامثلة المذكورة ليس بمجاز لكونه مستعملا فيما وضع له وفيه نظر لانا لا نم ان اسدا في
نحو زيد اسد مستعمل فيما وضع له بل هو مستعمل في معنى الشجاع فيكون مجازا او استعارة كما في رأيت اسدا يرمي
بقرينة حمله على زيد ولا دليل لهم على ان اداة التشبيه هاهنا محذوفة وان التقدير زيد كالاسد فان قلت قد نص
صاحب المفتاح على ذلك بانك اذا قلت زيد اسد فاوقعت اسدا على زيد ومعلوم ان الانسان لا يكون اسدا وجب
المصير الى التشبيه بحذف اداته قصدا الى المبالغة قلت لا نم وجوب المصير الى ذلك وانما يجب اذا كان اسد مستعملا في معناه
الحقيقي واما اذا كان مجازا عن الرجل الشجاع فحمله على زيد ظ وتحقيق ذلك انا اذا قلنا في نحو رأيت اسدا يرمي ان
اسدا استعارة فلا نعني انه استعارة عن زيد اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه وانما نعني انه استعارة عن شخص
موصوف بالشجاعة فقولنا زيد اسد اي زيد رجل شجاع كالاسد فحذفنا المشبه واستعملنا المشبه به في معناه
فيكون استعارة ويدل على ما ذكرنا ان المشبه به في مثل هذا المقام كثيرا ما يتعلق به الجار والمجرور كقوله اسد علي و
في الحروب نعامة اي مجترئ علي صائل وكقوله والطير اغربة عليه اي باكية وكقوله هم يد على من سواهم وانه كثيرا ما

يكون بحيث لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه كما نقلناه عن عبد القاهر وكذا الكلام في نحو لقيت به اسدا اي شجاعا
كالاسد واما اذا ترك المشبه بالكلية لكن ذكر وجه الشبه نحو رايت اسدا في الشجاعة ونحو قوله لا تحسبن بروج هذا
البدر بدر ورجهها تبرجها الكتان ففيه اشكال لان ترك المشبه لفظا وتقديرا واجراء اسم المشبه به عليه
يقتضي ان يكون هذا استعارة وذكر وجه الشبه يقتضي ان يكون تشبيها اي رايت رجلا كالاسد في الشجاعة و
لا تحسبن قصورهن مثل بروج البدر في البعد فيها ما تدفع كذا ذكره الافاضل في شرح سقط الزند والظاهر ان مثل هذا
من باب التشبيه لان المراد يكون المشبه به مقدرا اعم من ان يكون محذوفا فاخبر بكلام كما في قوله تعالى صم بكم او يكون
في الكلام ما يقتضي تقديره كما في قولنا رايت اسدا في الشجاعة بدليل انهم جعلوا الخيط الاسود في قوله تعالى حتى
يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر تشبيها لان بيان الخيط الابيض بالفجر قرينة على ان الخيط الاسود
ايضا مبين بسواد آخر الليل وابعد من ذلك ما يشعر به كلام صاحب الكشاف من ان قوله تعالى ضرب الله مثلا رجلا
فيه شركاء متشاكسون ورجلا سلما لرجل وقوله وما يستوي البحران هذا عذب فرات سائغ وهذا ملح اجاج من
باب التشبيه المطوي فيه ذكر المشبه كما في الاستعارة وليس باستعارة وهو مشكل لان المشبه فيه ليس بمذكور ولا
بمقدر ويمكن التفصي عن هذا الاشكال بان الاستعارة يجب ان يكون مستعملة في غير ما وضع له اللفظ وفيه علامة
ان يصح وقوع المعنى الحقيقي موقعه ولا يفوت الا المبالغة في التشبيه فيصح في نحو رايت اسدا ان يقال رايت
رجلا شجاعا وهذا ليس كذلك على ما يظهر بالتامل وكذا لا يصح ان يراد بالبحرين الموصوفين المؤمن والكافر لان
قوله ومن كل تاكلون لحما طريا وتستخرجون منه حلية تلبسونها ينبي من انه قصد التشبيه لا الاستعارة واراد
تفضيل البحر الاجاج على الكافر بانه قد شارك العذب في منافع والكافر خلو من النفع فهو في طريقة
قوله تعالى فهي كالحجارة او اشد قسوة وان من الحجارة لما يتفجر منه الانهار ولخفاء ذلك ذهب كثير من الناس
الى ان الآيتين من قبيل الاستعارة واوردهما صاحب الكشاف في مثال التمثيل ولا يخفى ضعفه على من يتامل لفظ
الكشاف ودليل انها اي الاستعارة مجاز لغوي كونها موضوعة للمشبه به لا للمشبه ولا للاعم منهما اختلفوا في ان
الاستعارة مجاز لغوي ام عقلي فذهب الجمهور الى انها مجاز لغوي بمعنى انها لفظ استعمل في غير ما وضع له لعلاقة
المشابهة والدليل على ذلك ان الاستعارة كاسد مثلا في قولنا رايت اسدا يرمي موضوعة للمشبه به اعني
السبع المخصوص لا للمشبه اعني الرجل الشجاع ولا للاعم منهما من المشبه والمشبه به كالشجاع مثلا ليكون اطلاقه
على كل منهما حقيقة كاطلاق الحيوان عليهما وهذا معلوم قطعا بالنقل عن ائمة اللغة فيكون استعماله في المشبه
استعمالا في غير ما وضع له مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له اعني المشبه به فيكون مجازا لغويا وهذا
الكلام صريح في انه اذا اطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه فهو ليس من
المجاز في شيء كما اذا رايت زيدا فقلت رايت انسانا او رايت رجلا فلفظ انسان او رجل لم يستعمل
الا فيما وضع له لكنه قد وقع في الخارج على زيد وكذا اذا قال قائل اكرمت زيدا او اطعمته وكسوته فقلت
نعم ما فعلت لم يكن لفظ ما فعلت مجازا وكذا لفظ الحيوان في قولنا الانسان حيوان ناطق فليتامل

فان هذا البحث

فان هذا البحث مما اشتبه على كثير من المحصلين حتى يتوهموا انه مجاز باعتبار ذكر العام وارادة الخاص ويعترضون ايضا
بانه لا دلالة للعام على الخاص بوجه من الوجوه ومنشاء عدم التفرقة بين ما يقصد باللفظ من الاطلاق والاستعمال
وبين ما وقع عليه باعتبار الخارج وقد سبق في بحث التعريف باللام اشارة الى تحقيقه وقيل انها مجاز عقلي بمعنى
ان التصرف في امر عقلي لا لغوي لانها لما لم يطلق على المشبه الا بعد ادعاء دخوله اي دخول المشبه في جنس
المشبه به بان جعل الرجل الشجاع فردا من افراد الاسد كان جواب لما استعمالها اي استعمال الاستعارة
في المشبه كاستعمال الاسد في الرجل الشجاع مثلا استعمالا فيما وضعت له وانما قلنا انها لم يطلق على المشبه الا بعد
الادعاء المذكور لانها لو لم يكن كذلك لما كانت استعارة لان مجرد نقل الاسم لو كان استعارة لكان الاعلام المنقولة
كيزيد ويشكر استعارة ولما كان الاستعارة ابلغ من الحقيقة اذ لا مبالغة في اطلاق الاسم المجرد عاريا من معناه
الاصلي ولما صح ان يقال لمن قال رايت اسدا واراد زيدا انه جعله اسدا كما لا يقال لمن سمى ولده اسدا انه جعله اسدا
لان جعل اذا كان متعديا الى مفعولين كان بمعنى صير ويفيد اثبات صفة لشيء حتى لا نقول جعلته اميرا الا اذا
اثبت له صفة الامارة واذا كان نقل اسم المشبه به الى المشبه تبعا لنقل معناه اليه بمعنى انه اثبت له معنى
الاسد الحقيقي ادعاء ثم اطلق عليه اسم الاسد كان الاسد مستعملا فيما وضع له فلا يكون مجازا لغويا بل عقليا
بمعنى ان العقل جعل الرجل الشجاع من جنس الاسد وجعل ما ليس في الواقع واقعا مجاز عقلي
ولهذا اي ولان اطلاق اسم المشبه به على المشبه انما يكون بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به صح التعجب في قوله
اي قول ابي الفضل ابن العميد في غلام قام على راسه يظلله قامت تظللني اي توقع الظل علي من الشمس نفس
اعز علي من نفسي قامت تظللني ومن عجب ويروى فاقول يا عجبا ومن عجب شمس اي انسان كالشمس في الحسن والبهاء
تظللني من الشمس فلولا انه ادعى له معنى الشمس الحقيقي وجعله شمسا على الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى اذ لا تعجب في
ان يظلل انسان حسن الوجه انسانا آخر والنهي عنه اي ولهذا صح النهي عن التعجب في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته
هي شعار يلبس تحت الثوب وتحت الدرع ايضا قد زر ازراره على القمر يقال زررت القميص عليه ازره اذا
شددت ازراره عليه فلولا انه جعله قمرا حقيقيا لما كان للنهي عن التعجب معنى لان الكتان انما يسرع اليه البلى
بسبب ملابسة القمر الحقيقي لا بسبب ملابسة انسان كالقمر في الحسن ورد بان الادعاء اي رد هذا الدليل بان
ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به لا يقتضي كونها اي كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له للعلم الضروري
بانها مستعملة في الرجل الشجاع مثلا والموضوع له هو السبع المخصوص وتحقيق ذلك ان دخوله في جنس المشبه به
مبني على انه جعل افراد الاسد بطريق التاويل قسمين احدهما المتعارف وهو الذي له غاية الجراءة ونهاية القوة
في مثل تلك الجثة وهاتيك الصورة والهيئة وتلك الانياب والمخالب الى غير ذلك والثاني غير المتعارف وهو
الذي له تلك الجراءة وتلك القوة لكن لا في تلك الجثة والهيكل المخصوص ولفظ الاسد انما هو موضوع للمتعارف
وبهذا يندفع ما يقال ان الاصرار على دعوى الاسدية للرجل الشجاع ينافي نصب القرينة المانعة عن ارادة السبع
المخصوص واما التعجب والنهي عنه في البيتين المذكورين وغيرهما فللبناء على تناسي التشبيه قضاء لحق المبالغة

ودلالته على ان المشبه بحيث لا يتميز عن المشبه به اصلا حتى ان كل ما يترتب على المشبه به من التعجب والنهي عنه
يترتب على المشبه ايضا والاستعارة تفارق الكذب بوجهين بالبناء على التأويل ونصب القرينة على خلاف
ارادة الظاهر يعني ان في الاستعارة دعوى دخول المشبه في جنس المشبه به مبنية على تأويل هو جعل افراد المشبه
به قسمين كما ذكرنا ولا تأويل في الكذب وايضا لا بد من الاستعارة من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي
الموضوع له دالة على ان المراد خلاف الظاهر بخلاف الكذب فانه لا تنصب فيه قرينة على ارادة خلاف الظاهر بل
يبذل المجهود في ترويج ظاهره وزعم صاحب المفتاح ان الاستعارة تفارق الدعوى الباطلة لبناء الدعوى
فيها اي في الاستعارة على التأويل وتفارق الكذب بنصب القرينة المانعة عن ارادة الظاهر وشارح العلامة
فسر الباطل بما يكون على خلاف الواقع والكذب بما يكون على خلاف ما في الضمير وانت تعلم ان تفسير الكذب
خلاف ما عليه الجمهور واختياره السكاكي ومع هذا فلا وجه لتخصيص التأويل بمفارقة الباطل والقرينة بمفارقة
الكذب بل يحصل بكل منهما المفارقة عن الباطل والكذب جميعا نعم فرق بين الباطل والكذب بان الباطل
يقابل الحق والكذب يقابل الصدق والحق هو كون الخبر مطابقا للواقع بقياس الواقع اليه والصدق هو كونه
مطابقا للواقع بقياسه الى الواقع فهما متحدان بالذات متغايران بالاعتبار لكن وجه التخصيص غير
ظاهر بعد ولا تكون الاستعارة علما لما سبق من انها تقتضي ادخال المشبه في جنس المشبه به بجعل افراده قسمين متعارفا
وغير متعارف ولا يمكن ذلك في العلم لمنافاته الجنسية لانه يقتضي التشخص ومنع الاشتراك والجنسية تقتضي العموم
وتناول الافراد الا اذا تضمن العلم نوع وصفية بسبب اشتهاره بوصف من الاوصاف كحاتم فانه تضمن الاتصاف بالجود
وكذا مادر بالبخل وسحبان بالفصاحة وباقل بالفهاهة فح يجوز ان يشبه شخص بحاتم في الجود ويتأول في حاتم فيجعل
كانه موضوع للجواد سواء كان ذلك الرجل المعهود من طي او آخر غيره كما جعل اسد كانه موضوع للشجاع سواء كان
متعارفا او غير متعارف فبهذا التأويل يكون حاتم متناولا للفرد المتعارف المعهود والفرد الغير المتعارف هو من
يتصف بالجود ولكن استعماله في غير المتعارف يكون استعمالا في غير الموضوع له فيكون استعارة نحو رايت اليوم حاتما
وقرينتها اي قرينة الاستعارة لانها مجاز ولكل مجاز لا بد لها من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له اما امر واحد
كما في قولك رايت اسدا يرمي او اكثر اي امران او امور يكون كل واحد منها قرينة كقوله وان تعافوا اي تكرهوا العدل والا
يمانا فان في ايماننا نيرانا اي سيوفا تلمع كشعل النيران فتعلق قوله تعافوا بكل من العدل والايمان قرينة على ان المراد
بالنيران السيوف لدلالته على ان جواب هذا الشرط تحاربون وتلجأون الى الطاعة بالسيوف او معان ملتئمة
مربوطة بعضها ببعض يكون الجميع قرينة لا كل واحد وح لا يخفى صحة كونه قسما لقوله او اكثر كقوله اي قول البحتري وصاعقة
روي بالجر على اضمار رب وبالرفع على انه مبتدا موصوف بقوله من نصله اي من نصل سيف الممدوح وخبره قوله
تنكفي بها اي تنقلب من انكفأ اي انقلب والباء في قوله بها للتعدية والمعنى رب نار من حد سيفه يقلبها على ارؤس
الاقران خمس سحائب اي انامله الخمس التي هي في الجود وعموم العطايا سحائب اي يصبها على اكفائه في الحرب فيهلكهم بها
والمراد بأرؤس الاقران جمع الكثرة بقرينة المدح لان كلا من صيغتي جمع القلة والكثرة يستعار للآخر وأما استعار

السحب

السحب لانامل الممدوح ذكر ان هناك صاعقة وبين انها من نصل سيفه ثم قال على ارؤس الاقران ثم قال خمس
فذكر العدد الذي هو عدد الانامل فظهر من جميع ذلك انه اراد بالسحب الانامل وهي اي الاستعارة تنقسم باعتبار
الطرفين وباعتبار الجامع وباعتبار الثلاثة وباعتبار اللفظ وباعتبار آخر غير ذلك فهي باعتبار الطرفين يعني المستعار
منه والمستعار له قسمان لان اجتماعهما اي اجتماع الطرفين في شيء اما ممكن نحو احييناه في قوله تعالى ومن كان ميتا فاحييناه
اي ضالا فهديناه استعار الاحياء من معناه الحقيقي وهو جعل الشيء حيا للهداية التي هي الدلالة على طريق يوصل الى
المط والاحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما في شيء واحد وهذا اولى من قول المصنف ان الهداية والحيوة مما يمكن
اجتماعهما في شيء واما استعارة الميت للضال فليست من هذا القبيل اذ لا يمكن اتصاف الميت بالضلال فلهذا قال
احييناه في اومن كان ميتا فاحييناه ولتسم هذه الاستعارة التي يمكن اجتماع طرفيها في شيء وفاقية لما بين
الطرفين من الاتفاق واما ممتنع عطف على قوله اما ممكن كاستعارة اسم المعدوم للموجود لعدم غنائه هو با
لفتح النفع اي انتفاء النفع في ذلك الموجود كما في المعدوم ولا شك ان اجتماع الوجود والعدم في شيء ممتنع
وكذلك استعارة الموجود لمن عدم وفقد اذا بقيت آثاره الجميلة التي تحيي ذكره وتديم في الناس اسمه وكذلك
استعارة اسم الميت للحي الجاهل او العاجز او النائم فان الموت والحيوة مما لا يمكن اجتماعهما في شيء قال المص في الايضاح
ان كانا قابلين للشدة والضعف فكان استعارة اسم الاشد للاضعف اولى فكل من اقل علما وضعف قوة كان
اولى بان يستعار له اسم الميت لكن الاقل علما اولى بذلك من الاقل قوة لان الادراك اقدم من الفعل في كونه خاصة
للحيوان فلان افعاله المختصة به اعني الحركات الارادية مسبوقة بالادراك واذا كان الادراك اقدم واشد اختصاصا
به كان النقصان فيه اشد تبعيدا له من الحيوة وتقريبا الى ضدها وكذا في جانب الاشد فكل من كان اكثر علما او اشرف
كان اولى بان يقال انه حي هذا كلامه ولا يخفى اختلاله لان الضدين القابلين للشدة والضعف هما العلم والجهل
والقدرة والعجز ولم يستعر اسم احدهما للآخر بل المقصود انه اذا اطلق اسم احد الضدين على الآخر باعتبار معنى قابل
للشدة والضعف فكل من كان ذلك المعنى فيه اشد كان اطلاق ذلك الاسم عليه اولى والعبارة غير وافية بذلك
ولتسم هذه الاستعارة التي لا يمكن اجتماع طرفيها في شيء عنادية لتعاند الطرفين ومنها اي من العنادية الا
ستعارة التهكمية والتمليحية وهما ما استعمل في ضده اي الاستعارة التي استعملت في ضد معناها الحقيقي او
نقيضه لما مر اي لتنزيل التضاد او التناقض منزلة التناسب بواسطة تمليح او تهكم على ما سبق تحقيقه في باب التشبيه نحو
فبشرهم بعذاب اليم اي انذرهم استعيرت البشارة التي هي الاخبار بما يظهر سرور المخبر به للانذار الذي هو ضدها با
دخاله في جنسها على سبيل التهكم وكذا قولك رايت اسدا وانت تريد جبانا على سبيل التمليح والظرافة والا
ستهزاء والاستعارة باعتبار الجامع اعني ما قصد اشتراك الطرفين فيه وهو الذي يسمى في التشبيه وجها وههنا
جامعا قسمان لانه اي الجامع اما داخل في مفهوم الطرفين المستعار له والمستعار منه نحو قوله عم خير الناس رجل
يمسك بعنان فرسه كلما سمع هيعة طار اليها او رجل في شعفة في غنيمة له حتى يأتيه الموت قال جار الله الهيعة الصيحة
التي يفزع منها واصلها من هاع يهيع اذا جبن والشعفة راس الجبل والمعنى خير الناس رجل اخذ بعنان فرسه واستعد

للجهاد في سبيل الله او رجل اعتزل الناس وسكن في بعض شعب الجبال في غنم له قليل يرعاها ويكتفي بها في امر معيشته
يعبد الله حتى ياتيه الموت استعار الطيران للعدو والجامع داخل في مفهومهما فان الجامع بين العدو والطيران قطع المسافة
بسرعة وهو داخل فيهما الا انه في الطيران اقوى منه في العدو وقال الشيخ في اسرار البلاغة
والفرق بينه وبين نحو رايت اسدا ان الاشتراك ههنا في صفة توجد في جنسين مختلفين كالاسد والانسان
بخلاف الطيران والعدو فانهما جنس واحد وهو المرور وقطع المسافة وانما الاختلاف بالسرعة وحقيقتها قلة تخلل
السكنات وذلك لا يوجب اختلافا في الجنس ثم قال والفرق بين استعارة الطيران للعدو واستعارة المرسن
للانف للانسان مع ان في كل من المرسن والطيران خصوص وصف ليس في الانف والعدو ان خصوص الوصف
الكاين في طائر معتبر في استعارته للعدو بخلاف خصوص الوصف في المرسن والحاصل ان التشبيه ههنا منظور
بخلافه ثمة ولهذا اذا لوحظ فيه التشبيه كما في غليظ المشافر عد استعارة وقال ايضا لو وجب ان لا يطلق اسم الاستعارة
على وضع المرسن موضع الانف ونحو ذلك الا اني كرهت مخالفة السلف فانهم عدوا مثله في الاستعارة وخلطوها
بها فاعتددت بكلامهم في الجملة ونبهت على ذلك بان سميته استعارة غير مفيدة ووجه الشبه بينه وبين
الاستعارة انك تنقل فيه الاسم الى مجانس له كالمرسن الى الانف المجانسة والمشابهة من باب واحد وهذا بخلاف
نحو اليد والنعمة اذ لا مجانسة بينهما فلا يطلق الاستعارة عليه فان قلت الجامع في الاستعارة يجب ان يكون
اقوى واشد ليكون الاستعارة مفيدة وقد تقرر في محله ان جزء الماهية لا يختلف بالشدة والضعف
فكيف يكون الجامع داخلا في مفهوم الطرفين قلت امتناع الاختلاف انما هو في الماهية الحقيقية الا ترى ان السواد
جزء من المجموع المركب من السواد والحركة مع اختلافه بالشدة والضعف ووجه الشبه انما جعل داخلا في مفهوم الطرفين
لا في الماهية الحقيقية للطرفين والمفهوم قد يكون ماهية حقيقية وقد يكون امرا مركبا من امور بعضها قابل للشدة
والضعف فيصح كون الجامع داخلا في المفهوم مع كونه في احد المفهومين اشد واقوى وفي كون استعارة الطيران
للعدو من هذا القبيل محل نظر لان الطيران هو قطع المسافة بالجناح وليس السرعة داخلا فيه بل هي لازم له في
الاكثر كالجرأة للاسد والاولى ان يمثل باستعارة التقطيع الموضوع لازالة الاتصال بين الاجسام الملتزقة
بعضها ببعض لتفريق الجماعة وابعاد بعضها عن بعض في قوله تعالى وقطعناهم في الارض امما والجامع ازالة
الاجتماع الداخلة في مفهومهما وهي في القطع اشد وكذا استعارة الخياطة الموضوعة لضم خرق الثوب للسرد
الذي هو حلق الدرع والجامع هو الضم الداخل في مفهوميهما الاشد في الاول واما غير داخل عطف على قوله اما داخل
كما مر من استعارة الاسد للرجل الشجاع والشمس للوجه المتهلل ونحو ذلك فان قلت قد نقل الشيخ في اسرار البلاغة
على ان الاسد موضوع للشجاعة لكن في تلك الجثة المخصوصة لا الشجاعة وحدها ومعلوم ان المستعار له هو
الرجل الشجاع لا الرجل وحده فالجامع ههنا ايضا داخل في مفهوم الطرفين وعلى هذا القياس غيره قلت
اما كلام الشيخ ففيه تجوز والتسامح للقطع بان الاسد موضوع لذلك الحيوان المخصوص والشجاعة وصف له
واما المستعار له فهو الرجل الموصوف بالشجاعة لا المجموع المركب منهما وفرق بين المقيد والمجموع على انه

لو كان المجموع

لو كان المستعار له هو المجموع ايضا لصح ان الجامع غير داخل في مفهوم الطرفين باعتبار انه غير داخل في مفهوم المستعار
اعني الاسد وايضا تقسيم آخر للاستعارة باعتبار الجامع وهو انها اما عامية وهي المبتذلة لظهور الجامع فيها نحو
رايت اسدا يرمي واما خاصية وهي الغريبة التي لا يطلع عليها الا الخاصة الذين اوتوا ذهنا به ارتفعوا عن طبقة
العامة والغرابة قد تكون في نفس الشبه بان يكون تشبيها فيه نوع غرابة كما في قوله اي قول يزيد بن مسلمة بن
عبد الملك يصف فرسا له بانه مؤدب انه اذا نزل عنه والقى عنانه في قربوس سرجه وقف مكانه الى ان يعود اليه
واذا احتبى قربوسه اي مقدم سرجه وفي الصحاح القربوس للسرج بعنانه علك الشكيم والشكيمة الحديدة المعترضة في
فم الفرس واراد بالشكيم الجنس لما قبله عودته فيما ازور حبائله اجماله وكما على جماله شبه هيئة وقوع العنان
في موقعه من قربوس السرج ممتدا الى جانبي الفم بهيئة وقوع الثوب في موقعه من ركبتي المحتبي ممتدا الى جانبي ظهره فاستعار
الاحتباء وهو ان يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب وغيره لغرابة الشبه فان قلت لم لا يجوز ان يكون التشبيه هيئة وقوع
العنان في القربوس ممتدا الى جانبي الفم بهيئة وقوع الحبوة في ظهر المحتبي ممتدا الى جانب الساقين حتى يكون الظهر بمنزلة
القربوس والركبتان والساقان بمنزلة راس الفرس قلت الحاصل ما ذكرناه اولا لان الركبتين متصاقبتان
اشبه بالقربوس والثوب في الركبتين مائل الى العلو ثم يمتد مستقلا الى الظهر كما ان الطرف الذي يلي القربوس من
العنان اعلى من الذي يلي فم الفرس وقد يحصل الغرابة بتصرف في العامية كما في قوله ولما قضينا من منى كل حاجة
ومسح بالاركان من هو ماسح وشدت على دهم المهاري رحالنا ولم ينظر الغادي الذي هو رائح اخذنا
باطراف الاحاديث بيننا وسالت باعناق المطي الاباطح اراد انهم جمع وحاد وهي الشديد والمهاري جمع المهرية
وهي الناقة المنسوبة الى مهرة بن حيدان بطن من قضاعة والاباطح جمع الابطح وهو مسيل الماء فيه دقاق الحصى اي لما فرغنا عن اداء
مناسك الحج ومسحنا اركان البيت عند طواف الوداع وشددنا الرحال على المطايا وارتحلنا حتى لم ينتظر السايرون
في الغداة السائرين في الرواح للاستعجال اخذنا في الاحاديث واخذت المطايا في سرعة المضي استعار سيلان
السيول الواقعة في الاباطح للسير الابل سيرا حثيثا في غاية السرعة المشتملة على لين وسلاسة والشبه فيها ظاهر عامي
لكن قد تصرف فيه بما افاد اللطف والغرابة اذ اسند الفعل يعني قوله سالت الى الاباطح دون المطي واعناقها حتى
افاد انه امتلأت الاباطح من الابل كما في قوله تعالى واشتعل الراس شيبا وادخل الاعناق في السير لان السرعة و
البطوء في سير الابل تظهر ان غالبا في الاعناق ويتبين امرهما في الهوادي وساير الاجزاء يستند اليها في الحركة و
يتبعها في الثقل والخفة وقد يحصل الغرابة بالجمع بين عدة استعارات لالحاق الشكل بالشكل كما في قوله اي امرء القيس
فقلت له لما تمطى بصلبه واردف اعجازا وناء بكلكل اراد وصف الليل بالطول فاستعار له صلبا يتمطى به اذا
كان ذي صلب يزيد شيئا في طوله عند تمطيه ثم بالغ في ذلك بان جعل له اعجازا يردف بعضها بعضا ثم اراد ان يصفه بالثقل على
قلب ساهره والشدة والمشقة فاستعار له كلكلا ينوء به اي يثقل والظاهر ان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية
كالبيد للشمال والاستعارة باعتبار الثلاثة اي المستعار منه والمستعار له والجامع ستة اقسام لان المستعار
له والمستعار منه اما حسيان او عقليان او المستعار منه حسي والمستعار له عقلي او العكس فهذه اربعة اقسام والجامع

في الثلثة الاخيرة لا يكون الا عقليا لما عرفت في بحث التشبيه والقسم الاول ينقسم ثلثة اقسام لان الجامع فيه
اما حسي او عقلي او مختلف وبعضه عقلي والمجموع ستة اقسام والى هذا اشار بقوله لان الطرفين ان كانا حسيين
فالجامع اما حسي نحو فاخرج لهم عجلا جسدا فان المستعار منه ولد البقرة والمستعار له الحيوان الذي خلقه الله
تعالى من حلي القبط التي سبكتها نار السامري عند القائه في تلك الحلي التربة التي اخذها من موطئ فرس جبرئيل و
الجامع الشكل فان ذلك الحيوان كان على شكل ولد البقرة وهكذا الحال في الصورة المنقوشة على الجدار انه
فرس فالجامع الشكل والجميع اي المستعار منه والمستعار له والجامع حسي مدرك بالبصر وما عده السكاكي من
هذا القسم قوله تعالى واشتعل الراس شيبا فالمستعار منه هو النار والمستعار له هو الشيب والجامع هو الانبساط
الذي هو في النار اقوى والجميع حسي والقرينة هو الاشتعال الذي هو من خواص النار لكن لما كان هذا من قبيل
الاستعارة صح للسكاكي ان يمثل به لان كلامه فيما هو اعم من الاستعارة المصرحة والمكنى عنها بخلاف المص
فان كلامه في المصرحة وزعم المص ان فيه تشبيهين الاول تشبيه الشيب بشواظ النار في البياض والانارة
وهذا استعارة بالكناية والثاني تشبيه انتشار الشيب في الشعر باشتعال النار في سرعة الانبساط مع تعذر
تلافيه فهذه استعارة تصريحية لكن الجامع فيها عقلي واما عقلي عطف على قوله اما حسي يعني ان الاستعارة
التي طرفاها حسيان والجامع عقلي نحو وآية لهم الليل نسلخ منه النهار فان المستعار منه كشط الجلد عن
نحو الشاة والمستعار له كشف الضوء عن مكان الليل وهو موضع القاء ظلمة وهما حسيان والجامع ما يعقل من ترتب
امر على آخر اي حصول امر عقيب امر آخر دائما او غالبا كترتب ظهور اللحم على كشط الجلد وترتب ظهور الظلمة على
كشف الضوء عن مكان الليل وهذا معنى عقلي وبيان ذلك ان الظلمة هي الاصل والنور طار عليها يسترها بضوئه
فاذا غربت الشمس فقد سلخ النهار من الليل اي كشط وازيل كما يكشف عن الشيء الشيء الطاري عليه الساتر له فجعل ظهور
الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار كظهور المسلوخ بعد سلخ اهابه عنه ووقع في عبارة الشيخ عبد القاهر وصاحب
المفتاح ان المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل واعترض بانه لو اريد ذلك لقيل فاذا هم مبصرون ولم يقل فا
فاذا هم مظلمون اي داخلون في الظلام لان الواقع عقيب ظهور النهار من ظلمة الليل انما هو الابصار لا الاظلام
واجيب بحمل عبارتهما على القلب اي ظهور ظلمة الليل من النهار او بان المراد بظهور النهار تميزه عن ظلمة الليل او بان
الظهور ههنا بمعنى الزوال كما في قول الحماسي وذلك عار يا ابن ريطة ظاهر قال الامام المرزوقي ذلك عار
ظاهر اي نائي قال ابو ذويب وعيرها الواشون اني احبها وتلك شكاة ظاهر عنك عارها فالمعنى ان المستعار له
زوال ضوء النهار عن ظلمة الليل فاقام من مقام عن فيكون موافقا لكلام غيرهما وذكر الشارح العلامة ان
السلخ قد يكون بمعنى النزع نحو سلخت الاهاب عن الشاة وقد يكون بمعنى الاخراج نحو سلخت الشاة عن الاهاب و
الشاة مسلوخة فذهب عبد القاهر والسكاكي الى الثاني وغيرهما الى الاول فاستعمال الفاء في قوله تعالى فاذا
هم مظلمون ظاهر على قول غيرهما واما على قولهما فانما صح من جهة انها موضوعة لما يعد في العادة مرتبا غير
متراخ وهذا يختلف باختلاف الامور والعادات فقد يطول الزمان والعادة في مثله تقتضي عدم اعتبار

المهلة وقد يكون بالعكس كما في هذه الاية فان زمان النهار وان توسط بين اخراج النهار من الليل وبين دخول
الظلام لكن لعظم دخول الظلام بعد اضاءة النهار وكونه مما ينبغي ان لا يحصل الا في اضعاف ذلك الزمان عد الزمان
قريبا وجعل الليل كانه يفاجئهم عقيب اخراج النهار من الليل بلا مهلة ثم لا يخفى ان اذا المفاجأة انما يصح اذا جعل السلخ
بمعنى الاخراج كما يقال اخرج النهار من الليل ففاجأه دخول الليل فانه مستقيم بخلاف ما اذا جعل بمعنى النزع فانه
لا يستقيم ان يقال نزع ضوء الشمس من الهواء ففاجأه الظلام كما لا يستقيم ان يقال كسرت الكوز ففاجأه
الانكسار لان دخولهم في الظلام عين حصول الظلام فيكون نسبة دخولهم في الظلام الى نزع ضوء النهار كنسبة
الانكسار الى الكسر فلهذا جعل الشيخ السلخ بمعنى الاخراج دون النزع انتهى كلامه واقول التحقيق لذلك لا شك ان
الشيء انما يكون آية اذا اشتمل على نوع استغراب واستعجاب بحيث يفتقر الى نوع اقتدار وذلك انما هو في
مفاجاة الظلام عقيب ظهور النهار لا عقيب زوال ضوء النهار فليتامل واما مختلف لبعضه حسي وبعضه عقلي
كقولك رايت شمسا وانت تريد انسانا كالشمس في حسن الطلعة وهو حسي ونباهة الشان وهي عقلية وقد اهمل
صاحب المفتاح هذا القسم لندرة وقوعه ولانه في الحقيقة استعارتان الجامع في احداهما حسي وفي الاخرى عقلي
فدخل فيما تقدم ولا يكون نوعا آخر فقال ولان الاستعارة مبناها على التشبيه تتنوع الى الخمسة انواع تنوع
التشبيه اليها لكنه قد ذكر في باب التشبيه الاقسام الستة والا عطف على قوله ان كانا حسيين اي وان لم يكن
الطرفان حسيين فهما اي الطرفان اما عقليان نحو من بعثنا من مرقدنا فان المستعار منه الرقاد اي النوم
والمستعار له الموت والجامع عدم ظهور الفعل والجميع عقلي فان قلت لم اعتبر التشبيه في المصدر وجعل الا
ستعارة تبعية قلت لما سيجيء من انه اذا كان اللفظ المستعار فعلا او مشتقا منه فالاستعارة تبعية
والتشبيه في المصدر سواء كان المشتق صفة كاسم الفاعل والمفعول او غير صفة كاسم الزمان والمكان و
الالة ولان المنظور في هذا التشبيه هو الموت والرقاد لا تجرد القبر والمكان الذي ينام فيه ويحتمل ان يكون
المرقد بمعنى المصدر فيكون قوله المستعار منه الرقاد لتفسير الكلام وتحقيقا له ويكون الاستعارة اصلية
وههنا بحث وهو ان الجامع يجب ان يكون في المستعار منه اقوى واشهر ولا شك ان عدم ظهور الافعال
في الموت الذي هو المستعار له اقوى فهو لا يصلح جامعا فقيل الجامع البعث الذي هو في النوم اقوى واشهر لكونه
مما لا شبهة فيه لاحد وقرينة الاستعارة كون هذا الكلام كلام الموتى مع قوله هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون
ومن جعل الجامع عدم ظهور الافعال زعم ان القرينة هو ذكر البعث وفيه نظر لان البعث لا اختصاص
له بالموت لانه يقال بعثه من نومه اذا ايقظه وبعث الموتى اذا نشرهم والقرينة يجب ان يكون لها اختصاص با
المستعار له واما مختلفان عطف على اما عقليان اي احد الطرفين حسي والآخر عقلي وحسي هو المستعار منه نحو
فاصدع بما تؤمر فان المستعار منه كسر الزجاجة وهو حسي والمستعار له التبليغ والجامع التاثير وهما عقليان
والمعنى ابن الامر ابانة لا تنمحي كما لا يلتئم صدع الزجاجة وكقوله تعالى ضربت عليهم الذلة اي جعلت الذلة
محيطة بهم كما تضرب الخيمة او القبة على من فيها او جعلت الذلة ملصقة بهم حتى لزمتهم ضربة لازب كما يضرب

الطين على الحائط فيلزمه فالمستعار منه ضرب القبة على الشخص او ضرب الطين على الحائط وهو حسي والمستعار له
تثبيت الذلة والتصاقها بهم والجامع الاحاطة او اللزوم وهما عقليان والاستعارة تبعية تصريحية ويحتمل ان تشبه
الذلة بالقبة او الطين ويكون القرينة اسناد الضرب المتعدي بعلى اليها فيكون استعارة بالكناية واما عكس
ذلك اي الطرفان مختلفان والحسي هو المستعار له نحو انا لما طغى الماء حملناكم في الجارية فان المستعار له كثرة
الماء وهو حسي والمستعار منه التكبر والجامع الاستعلاء المفرط وهما عقليان وايضا الاستعارة باعتبار اللفظ المستعار
قسمان لانه اي اللفظ المستعار ان كان اسم جنس حقيقة او تأويلا وهو ما دل على نفس الذات الصالحة لان تصدق على كثيرين من
غير اعتبار وصف من الاوصاف فاصلية اي فالاستعارة اصلية كاسد اذا استعير للرجل الشجاع وقتل اذا
استعير للضرب الشديد الاول اسم عين والثاني اسم معنى وكذا ما يكون متأولا باسم الجنس كالعلم في نحو رأيت اليوم حاتما
والا فتبعية اي وان لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس فالاستعارة تبعية كالفعل وما يشتق منه من اسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل واسم الزمان والمكان والآلة والحرف انما كانت تبعية لان
الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفا بوجه الشبه او بكونه مشاركا للمشبه به في وجه الشبه
وانما يصلح للموصوفية الحقائق اي الامور المتقررة بواسطة دخول الزمان في مفهومها او عروضه لها ودون
الحرف وهو ظاهر واما الموصوف في نحو شجاع باسل وجواد فياض وعالم نحرير فمحذوف اي رجل شجاع باسل
كذا ذكره القوم وههنا نظر وهو ان هذا الدليل بعد تسليم صحته غير متناول لاسماء الزمان والمكان والآلة
لانها تصلح للموصوفية نحو مقام واسع ومجلس فسيح ومنبت طيب وغير ذلك فلا يقع اوصافا البتة وهم
ايضا قد خصصوا ما يشتق من الفعل بالصفات المشتقة وهذه ليست بصفات بالاتفاق ولهذا صرحوا بان
تعريف الصفة بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود غير صحيح لانتقاضه باسم الزمان والمكان والآلة
فان المقتل مثلا اسم للمكان باعتبار وقوع القتل فيه فيجب ان يكون الاستعارة فيها اصلية لا تبعية و
ان يقدر التشبيه في نفسها لا في مصادرها ولا شك انا اذا قلنا هذا مقتل فلان اي الموضع الذي ضرب
فيه ضربا شديدا كان المعنى على تشبيه ضربه بالقتل وكذا اذا قلنا هذا مرقد فلان اشارة الى قبره فهو على
تشبيه الموت بالرقاد فالاولى ان يقال ان المقصود الاهم في الصفات واسماء الزمان والمكان والآلة
هو المعنى القائم بالذات لا نفس الذات وهذا ظاهر فاذا كان المستعار صفة او اسم مكان مثلا ينبغي
ان يعتبر التشبيه فيما هو المقصود الاهم اذ لو لم يقصد ذلك لوجب ان يذكر اللفظ الدال على نفس الذات فح
يكون الاستعارة في جميعها تبعية فالتشبيه في الاولين اي الفعل وما يشتق منه لمعنى المصدر وفي الثالث
اي الحرف لمتعلق معناه اي لما تعلق به معنى الحرف قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر
بها عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية وفي معناها الظرفية وكي معناها الغرض
فهذه ليست معاني الحروف والا لما كانت حروفا بل اسماء لان الاسمية والحرفية انما هي باعتبار المعنى
وانما هي متعلقات لمعانيها اي اذا افادت هذه الحروف معاني رجع تلك المعاني الى هذه بنوع استلزام

فقول الم

فقول الامام في منتهى متعلق معنى الحرف كالمجرور في زيد في نعمة فيصح كما سيشير اليه فيقدر التشبيه في نطقت الحال والحال ناطقة
بكذا للدلالة بالنطق اي يقدر تشبيه دلالة حال الانسان بنطق الناطق في ايضاح المعنى وايصاله الى الذهن ثم تدخل الدلالة
في جنس النطق بالتأويل المذكور فيستعار لها لفظ النطق ثم يشتق منه الفعل والصفة فيكون الاستعارة في المصدر
اصلية وفي الفعل والصفة تبعية وسمعت بعض الافاضل يقول ان الدلالة لازمة للنطق فلم لا يجوز ان يكون اطلاق النطق
عليها مجازا مرسلا باعتبار ذكر الملزوم وارادة اللازم من غير قصد الى التشبيه ليكون استعارة فقلت نعم اللفظ
الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون مجازا مرسلا وان يكون استعارة باعتبارين وذلك انه اذا كان بين
المعنى والمعنى الحقيقي نوعان من العلاقة احدهما المشابهة والآخر غيرها كاستعمال المشفر في شفة الانسان فانه استعارة
باعتبار قصد المشابهة في الغلظ ومجاز مرسل باعتبار استعمال المقيد اعني المشفر البعير في مطلق الشفة على ما صرح
به الشيخ عبد القاهر فكذا اطلاق النطق على الدلالة ومع يصح التمثيل على احد الاعتبارين فافهم ويقدر التشبيه
في لام التعليل نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا للعداوة اي يقدر تشبيه العداوة والحزن
الحاصلين بعد الالتقاط بعلته اي علة الالتقاط الغائية كالمحبة والتبني ونحو ذلك في الترتب على الالتقاط والحصول
بعده ثم استعمل في العداوة والحزن ما كان حقه ان يستعمل في العلة الغائية فيكون الاستعارة فيها تبعا للاستعارة
في المجرور وهذا الذي ذكره المص مأخوذ من كلام صاحب الكشاف حيث قال معنى التعليل في اللام وارد على طريق المجاز لانه
لم يكن داعيهم الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا وحزنا لكن المحبة والتبني غير ان ذلك لما كانت نتيجة التقاطهم
وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفاعل الفعل لاجله وهو غير مستقيم على مذهب المص لان المشبه يجب متروكا
في الاستعارة على مذهبه سواء كانت اصلية او تبعية غاية ما في الباب ان التشبيه في التبعية لا يكون في نفس
مفهوم اللفظ نعم هذا موجه على ان يكون استعارة بالكناية في نفس المجرور لانا اضمرنا في النفس تشبيه العداوة
مثلا بالعلة الغائية ولم يصرح بغير المشبه ودل عليه بذكر ما يخص المشبه به وهو لام التعليل فلا يكون من الاستعارة
التبعية في شيء وكذا يصح على مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية لانه ذكر المشبه اعني العداوة واريد المشبه به
اعني العلة الغائية ادعاء بقرينة لام التعليل فتحقيق الاستعارة التبعية في ذلك انه شبه ترتب العداوة
والحزن على الالتقاط بترتب علته الغائية عليه ثم استعمل في المشبه اللام الموضوعة للدلالة على ترتب العلة الغائية
هو المشبه به فجرت الاستعارة اولا في العلية والغرضية وبتبعيتها في اللام كما مر في نطقت الحال فصار حكم اللام
حكم الاسد حيث استعيرت لما يشبه العلية وحاصله انه ان قدر التشبيه في مثال ذلك فيما دخل عليه الحرف فالاستعارة
مكنية والحرف قرينة وهو اختيار السكاكي كما اذا قدر في نطقت الحال تشبيه الحال بالانسان المتكلم يكون نطقت
قرينة وان قدر التشبيه في متعلق معنى الحرف كالعلية والظرفية وما اشبه ذلك فالاستعارة تبعية ومدار قرينتها
اي قرينة الاستعارة التبعية في الاوليين اي الفعل وما يشتق منه على الفاعل نحو نطقت الحال بكذا فان النطق
الحقيقي لا يسند الى الحال او المفعول نحو جمع الحق لنا في امام قتل البخل واحيا السماحا فان القتل والاحياء الحقيقيين
لا يتعلقان بالجود والبخل ونحو قول القطامي لم تلق قوما هم شر لاخوتهم منا عشية يجري بالدم الوادي نقريهم

لهذميات لقد بها ما كان خاط عليهم كل زراد اللهذم من الا القاطع واراد باللهذميات طعنات منسوبة الى اللهذم
القاطعة او اراد نفس الاسنة والنسبة للمبالغة كاحمري الغد القطع وزراد الدرع وسردها نسجها والمفعول الثاني
اعني اللهذميات قرينة على ان تقريهم استعارة وقد يكون المفعولان بحيث يصلح كل منهما هو قرينة كقول الحريري واقري
المسامع اما نطقت بيانا يقود الحرون الشموسا فان تعلق اقري بكل من المسامع والبيان دليل على انه استعارة او المجرور
نحو فبشرهم بعذاب اليم فان ذكر العذاب قرينة على ان البشر استعارة او على الجميع اعني الفاعل والمفعول والمجرور
نحو قري مرسب بني فلان عتاق الاعادي بالسيوف طعنات واما مثلت التساكي في ذلك بقول الشاعر وتقري الرياح
رياض الحزن مزهرة اذا سرى النوم في الاجفان ايقاظا فغير صحيح لان المجرور اعني في الاجفان متعلق بسرى لا بتقري وما ذكره
الشارح من انه قرينة على ان السرى استعارة لان السرى في الحقيقة السير بالليل فليس بشيء لان المقصان يكون الجميع قرينة
الاستعارة واحدة وانما قال مدار قرينتها على كذا لجواز ان يكون القرينة غير ذلك كقرائن الاحوال كما قلت زيدا اذا
ضربته ضربا شديدا واما القرينة في الحروف فغير منضبطة والاستعارة باعتبار آخر غير اعتبار الطرفين والجامع
واللفظ ثلثة اقسام لانها اما ان لم تقرن بشيء يلائم المستعار له والمستعار منه او قرنت بما يلائم المستعار له او قرنت
بما يلائم المستعار منه الاول مطلقة وهي ما لم تقرن بصفة ولا تفريع اي تفريع كلام مما يلائم المستعار له او المستعار منه
نحو عندي اسد والمراد بالصفة المعنوية لا النعت النحوي على ما مر اي في بحث القصر والثاني مجردة وهي ما قرن بما يلائم
المستعار له كقوله اي قول كثير غمر الرداء اي كثير العطاء استعار الرداء للعطاء لانه يصون عرض صاحبه كما يصون
الرداء ما يلقى عليه ثم وصفه بالغمر الذي يلائم العطاء دون الرداء تجريدا للاستعارة والقرينة سياق الكلام اعني
قوله اذا تبسم ضاحكا اي شارعا في الضحك آخذا فيه وتمامه غلقت لضحكته رقاب المال اي [illegible] يعني
المرتهن اذا لم يقدر على انفكاكه يعني اذا تبسم غلقت رقاب امواله في ايدي السائلين وعليه قوله تعالى فاذاقها الله
لباس الجوع والخوف حيث لم يقل فكساها لان الترشيح وان كان ابلغ لكن الادراك بالذوق يستلزم الادراك
باللمس من غير عكس فكان في الاذاقة اشعار بشدة الاصابة بخلاف الكسوة وانما لم يقل طعم الجوع لانه وان لاءم الا
ذاقة فهو مفوت لما يفيده لفظ اللباس من بيان ان الجوع والخوف عم اثرهما جميع البدن عموم الملابس فان
قيل المستعار له هو ما يدرك عند الجوع من الضرر وانتقاع اللون ورثاثة الهيئة على ما مر والاذاقة لا تناسب ذلك
فكيف يكون تجريدا قلنا المراد بالاذاقة اصابتهما بذلك الامر الحادث الذي استعير له اللباس كانه قيل فاصابها بلباس
الجوع والخوف والاذاقة جرت عندهم مجرى الحقيقة لشيوعها في البلايا والشدائد كما يقال ذاق فلان البؤس
والضر واذاقه العذاب والذي يلوح من كلام القوم في هذه الآية ان في لباس الجوع استعارتين احديهما تصريحية
وهو انه شبه ما غشي الانسان عند الجوع والخوف من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس ثم استعير له اللباس
والاخرى مكنية وهو انه شبه ما يدرك من اثر الضرر والالم بما يدرك من طعم المر البشع حتى اوقع عليه الاذاقة كذا
في الكشف فعلى هذا يكون الاذاقة بمنزلة الاظفار للمنية فلا يكون ترشيحا والثالث مرشحة وهي ما قرن بما
يلائم المستعار منه نحو اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم فانه استعارة الاشتراء للاستبدال

والاختيار ثم فرع عليها ما يلائم الاشتراء من الربح والتجارة ونظير الترشيح بالصفة قولك جاورت اليوم بحرا
زاخرا متلاطم الامواج وقد يجتمعان اي التجريد والترشيح كقوله لدى اسد شاكي السلاح هذا تجريد لانه وصف يلائم
المستعار له اعني الرجل الشجاع مقذف له لبد اظفاره لم تقلم هذا ترشيح لان هذا الوصف مما يلائم المستعار منه اعني
الاسد الحقيقي والترشيح ابلغ من الاطلاق والتجريد ومن جمع الترشيح والتجريد لاشتماله على تحقيق المبالغة في التشبيه
لان في الاستعارة مبالغة في التشبيه فترشيحها وتزيينها بما يلائم المستعار منه تحقيق لذلك وتقوية له ومبناه
اي مبنى الاستعارة على تناسي التشبيه وادعاء ان المستعار له عين المستعار منه لا شيء شبيه به حتى انه يبنى
على علو القدر الذي يستعار له علو المكان ما يبنى على علو المكان كقوله اي قول ابي تمام من قصيدة يرثي بها خالد بن
يزيد الشيباني ويذكر اباه وهذا البيت في مدح ابيه وذكر علوه ويصعد حتى يظن الجهول بان له حاجة في السماء
استعار الصعود لعلو القدر والارتقاء في مدارج الكمال ثم بنى عليه ما يبنى على علو المكان والارتقاء الى السماء
فلولا ان قصده ان يتناسى التشبيه ويصر على انكاره فيجعله صاعدا في السماء من حيث المسافة المكانية لما كان
لهذا الكلام وجه ونحوه اي نحو البناء على علو القدر ما يبنى على علو المكان لتناسي التشبيه ما مر من التعجب في قوله
قامت تظللني ومن عجب شمس تظللني من الشمس والنهي عنه اي عن التعجب في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته فانه لم يقصد
تناسي التشبيه وانكاره لما كان للتعجب او النهي عنه وجه كما سبق الا ان مذهب التعجب على عكس مذهب النهي
عنه فان مذهب التعجب اثبات وصف يمتنع ثبوته للمستعار منه ومذهب النهي عنه اثبات خاصة من خواص
المستعار منه ثم اشار الى زيادة تقرير وتحقيق لهذا الكلام بقوله واذا جاز البناء على الفرع اي المشبه به مع
الاعتراف بالاصل اي المشبه وذلك لان الاصل في التشبيه وان كان هو المشبه به من جهة انه اقوى واعرف
في وجه التشبيه لكن المشبه هو الاصل من جهة ان الغرض يعود اليه وانه المقصود في الكلام بالاثبات والنفي و
منهم من استبعد تسمية المشبه اصلا والمشبه به فرعا فزعم ان المراد بالاصل هو التشبيه وبالفرع هو الاستعارة
وهو غلط لانه لا معنى للبناء على الاستعارة مع الاعتراف بالتشبيه على ما ذكرنا ويجيء في الايضاح ويدل عليه
لفظ المفتاح وهو قوله واذا كان مع التشبيه والاعتراف بالاصل يسوغ ان لا يبنوا الا على الفرع كما في قوله
اي قول العباس بن الاحنف هي الشمس مسكنها في السماء فعز الفؤاد عزاء جميلا
فلن تستطيع اليها الصعود ولن تستطيع اليك النزول ولا يجب تقديم الظرف على [illegible]
فقد سبق في شرح الديباجة مع جحده اولى جواب الشرط اعني قوله واذا جاز اي في البناء على الفرع مع جحد الاصل
كما في الاستعارة اولى بالجواز لانه قد طوى فيها ذكر الاصل اعني المشبه وجعل الكلام خلوا عنه وصار الحديث مع
المشبه به فكيف لا يجوز بناء الكلام عليه هذا هو المجاز المفرد واما المجاز المركب فهو اللفظ المستعمل فيما اي في
المعنى الذي شبه بمعناه الاصلي اي بالمعنى الذي يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة تشبيه التمثيل وهو ما يكون
وجهه منتزعا من متعدد واحترز بهذا عن الاستعارة في المفرد للمبالغة في التشبيه اشارة الى [illegible] الغاية في الا
ستعارة في المفرد والمركب فان حاصله ان تشبه احدى الصورتين المنتزعتين من متعدد بالاخرى ثم يدعي ان

الصورة المشبهة من جنس الصورة المشبه بها فيطلق على الصورة المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة المشبه بها
كما يقال للمتردد في امر اذا اراك تقدم رجلا وتوخر اخرى وكما كتب الوليد بن يزيد لما بويع الى مروان بن محمد وقد بلغه
انه متوقف في البيعة له اما بعد فاني اراك تقدم رجلا وتوخر اخرى فاذا اتاك كتابي هذا فاعتمد على ايهما شئت والسلام شبه
صورة تردده في المبايعة بصورة تردد من قام ليذهب في امر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيوخر
اخرى فاستعمل الكلام الدال على هذه الصورة في تلك ووجه الشبه وهو الاقدام تارة والاحجام اخرى منتزع من
عدة امور كما ترى وهذا اي المجاز المركب يسمى التمثيل لان وجهه منتزع من متعدد على سبيل الاستعارة لانه قد ذكر فيه
المشبه به واريد المشبه وترك ذكر المشبه بالكلية كما هو طريق الاستعارة وقد يسمى التمثيل مطلقا من غير تقييد
بقولنا على سبيل الاستعارة ويمتاز عن التشبيه بان يقال له تشبيه تمثيل او تشبيه تمثيلي وههنا بحث وهو ان المجاز
المركب كما يكون استعارة فقد يكون غير استعارة وتحقيق ذلك ان الواضع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب الشخص
كذلك وضع المركبات لمعانيها التركيبية بحسب النوع مثلا هيئة التركيب في نحو زيد قائم موضوعة للاخبار بالاثبات
فاذا استعمل ذلك المركب في غير ما وضع له فلا بد وان يكون ذلك لعلاقة بين المعنيين فان كانت العلاقة
المشابهة فاستعارة والا فغير استعارة كقوله هواي مع الركب اليمانين مصعد البيت فان المركب موضوع
للاخبار والغرض منه اظهار التحزن والتحسر فقصر المجاز المركب في الاستعارة وتعريفه بما ذكر عدول عن الصواب
ومتى فشا استعماله اي استعمال المركب اي التمثيل كذلك اي على سبيل الاستعارة لا على سبيل التشبيه ولا على
معناه الاصلي يسمى مثلا ولهذا اي ولكون المثل تمثيلا فشا استعماله على سبيل الاستعارة لا على سبيل التشبيه
ولا تغير الامثال لان الاستعارة يجب ان يكون لفظ المشبه به المستعمل في المشبه فلو تطرق تغير الى المثل لما كان
لفظ المشبه به بعينه فلا يكون استعارة فلا يكون مثلا وتحقيق ذلك ان المستعار يجب ان يكون اللفظ الذي
هو حق المشبه به اخذ منه عارية للمشبه فلو وقع فيه تغير لما كان هو اللفظ الذي يختص المشبه به فلا يكون عارية
فلهذا لا يلتفت في الشعر الى مضربه تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا بل انما ينظر الى مورد المثل مثلا اذا طلب
رجل شيئا ضيعه قبل ذلك تقول بالصيف ضيعت اللبن بكسر التاء لخطاب لان المثل قد ورد في امراة
واما ما يقع في كلام بعضهم نحو ضيعت اللبن بالصيف على لفظ المتكلم فليس بمثل بل ماخوذ من المثل واشارة اليه وكون
المثل مما فيه غرابة استعير لفظه للحال او الصفة اذا كان لها شان عجيب ونوع غرابة كقوله تعالى مثلهم كمثل الذي
استوقد نارا اي حالهم العجيب الشان وكقوله تعالى ولله المثل الاعلى اي الصفة العجيبة وكقوله تعالى مثل الجنة التي
وعد المتقون اي فيما قصصنا عليكم من العجائب قصة الجنة العجيبة — ثم تحقيق معنى الاستعارة بالكناية
والاستعارة التخييلية قد اتفقت الاراء على ان مثل قولنا اظفار المنية نشبت بفلان استعارة بالكناية
واستعارة تخييلية لكن اضطربت في تشخيص المعنيين الذين يطلق عليهما هذان اللفظان ومحصل ذلك
يرجع الى ثلثة اقوال احدها ما يفهم من كلام القدماء والثاني ما ذهب اليه السكاكي وسيجي بيانهما والثالث
ما اورده المص وما كان عنده امرين معنويين غير داخلين في تعريف المجاز اوردهما فصلا في ذيل بحث

الاستعارة

الاستعارة تتميما لها وتكميلا للمعاني التي تطلق اي عليهما فقال قد يضمر التشبيه في النفس اي في نفس المتكلم فلا
يصرح بشي من اركانه سوى المشبه فان قلت قد سبق في التشبيه ان المشبه به وجه والاداة مما لا يخرج عن تحته
باعتبار ذكر الاركان وتركها قلت ذلك انما هو في التشبيه المصطلح وقد سبق ان المراد به غير الاستعارة بها
الكناية ويدل عليه اي على ذلك التشبيه المضمر في النفس بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به من غير ان يكون هناك
امر متحقق حسا او عقلا يجري عليه اسم ذلك الامر فيسمى التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية او مكنيا عنها اما
الكناية فلانه لم يصرح به بل انما دل عليه بذكر خواصه ولوازمه واما الاستعارة فمجرد تسمية خالية عن المناسبة و
يسمى اثبات ذلك الامر المختص بالمشبه به للمشبه استعارة تخييلية لانه قد استعير للمشبه ذلك الامر الذي يختص
المشبه به وبه يكون كماله او قوامه في وجه الشبه ليخيل انه من جنس المشبه به ثم ذلك الامر المختص بالمشبه به المثبت للمشبه
على ضربين احدهما ما لا يكمل وجه الشبه في المشبه به بدونه والثاني ما يكون قوام وجه الشبه في المشبه به فاشار الى الاول
بقوله كما في قول ابي ذويب الهذلي واذا المنية انشبت اي علقت اظفارها الفيت كل تميمة لا تنفع والتميمة الخرزة
التي تجعل معاذة يعني اذا علق الموت مخلبه في شي ليذهب به بطلت عنده الحيل روي انه هلك لابي ذويب في عام واحد
خمسة بنين وكانوا فيمن هاجر الى مصر فرثاهم بقصيدة منها هذا البيت ومنها قوله اودى بني واعقبوني حسرة عند
الرقاد وعبرة لا تقطع حكي ان الحسن بن علي رضي الله عنهما دخل على معاوية يعوده فلما رآه معاوية قام وتجلد
للشامتين اريهم اني لريب الدهر لا اتضعضع فاجابه الحسن رضي الله عنه على الفور وقال واذا المنية انشبت
اظفارها البيت شبه في نفسه المنية بالسبع في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين نفاع وضرار
ولا رقة لمرحوم ولا بقيا لذي فضيلة فاثبت لها اي للمنية الاظفار التي لا يكمل ذلك الاغتيال فيه اي في السبع
بدونها تحقيقا للمبالغة في التشبيه فتشبيه المنية بالسبع استعارة بالكناية واثبات الاظفار للمنية استعارة
تخييلية واشار الى الثاني بقوله وكما في قول الاخر ولقد نطقت بشكر برك مفصحا فلسان حالي بالشكاية انطق
شبه الحال بانسان متكلم في الدلالة على المقصود وهذا هو الاستعارة بالكناية فاثبت لها اي للحال اللسان الذي
به قوامها اي قوام الدلالة فيه اي في الانسان المتكلم وهذا استعارة تخييلية فعلى ما ذكره المص كل من لفظي الاظفار
والمنية حقيقة مستعملة في المعنى الموضوع له وليس في هذا الكلام مجاز لغوي وانما المجاز هو اثبات شي لشي ليس
هو له وهذا عقلي كما ثبات الانبات للربيع على ما سبق والاستعارة التخييلية امران معنويان وهما فعلان
للمتكلم ومتلازمان في الكلام لا يتحقق احدهما بدون الاخرى لان التخييلية يجب ان يكون قرينة للمكنية البتة
وهي يجب ان يكون قرينتها التخييلية البتة فان قلت فماذا يقول المص في مثل قولنا اظفار المنية الشبيهة
بالسبع اهلكت فلانا قلت له ان يقول بعد تسليم صحة هذا الكلام انه ترشيح للتشبيه كما في قولهم اطولكن يدا
اسرعكن لحوقا بي اطولكن ترشيحا للمجاز في اليد المستعملة في النعمة فان قلت ما ذكره المص في تفسير الاستعارة
بالكناية شي لا مستند له في كلام السلف ولا يبتنى على مناسبة لغوية وكانه استنباط منه فما تفسيرها الصحيح قلت
معناها الصحيح المذكور في كلام السلف هو ان لا يصرح بذكر المستعار بل بذكر رديفه ولازمه الدال عليه فالمقصود

كقولنا اظفار المنية استعارة السبع للمنية كاستعارة الاسد للرجل الشجاع في قولنا رايت اسدا لكنا لم نصرح
بذكر المستعار اعني السبع بل اقتصرنا على ذكر لازمه لينتقل منه الى المقصود كما هو شان الكناية فالمستعار هو لفظ
السبع الغير المصرح به والمستعار منه هو الحيوان المفترس والمستعار له هو المنية وبهذا يشعر كلام صاحب الكشاف
في قوله تعالى ينقضون عهد الله حيث قال شاع استعمال النقض في ابطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل على
سبيل الاستعارة لما فيه من اثبات الوصلة بين المتعاهدين وهذا من اسرار البلاغة ولطائفها ان يسكتوا عن
ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا اليه بذكر شيء من روادفه فينبهوا بذلك الرمز على مكانه نحو شجاع يفترس اقرانه
ففيه تنبيه على ان الشجاع اسد هذا كلامه وهو صريح في ان المستعار هو اسم المشبه به المتروك صريحا المرموز اليه
بذكر لوازمه لكنا قد استفدنا منه ان قرينة الاستعارة بالكناية لا يجب ان تكون استعارة تخييلية بل قد
تكون تحقيقية كاستعارة النقض لابطال العهد وسيجيء الكلام على ما ذكره السكاكي واما الشيخ عبد القاهر فلم يشعر
كلامه بذكر الاستعارة بالكناية وانما دل على ان في قولنا اظفار المنية استعارة بمعنى انه اثبت للمنية ما ليس
لها بناء على تشبيهها بما له الاظفار وهو السبع وهذا قريب مما ذكره المص في التخييلية وذلك انه قال في اسرار
البلاغة الاستعارة على قسمين احدهما ان ينقل الاسم عن مسماه الى امر متحقق يمكن ان ينص عليه ويشار اليه
كرايت اسدا اي رجلا شجاعا والثاني ان يوخذ الاسم عن حقيقته ويوضع موضعا لا يتبين فيه شيء يشار اليه فيقال
هذا هو المراد بالاسم كقول لبيد وغداة ريح قد كشفت وقرة اذ اصبحت بيد الشمال زمامها جعل للشمال يدا
من غير ان يشير الى معنى فيجري عليه اسم اليد ولهذا لا يصح ان يقال اذا اصبح لشيء مثل اليد للشمال كما يقال رايت
رجلا مثل الاسد وانما يتادى لك التشبيه في هذا بعد ان تغير الطريقة فتقول اذا اصبحت الشمال ولها في قوة تاثيرها
في الغداة شبه المالك في تصريف الشيء بيده فتجد التشبيه المنتزع لا يليق ان تلحظ المستعار لفظه مما يضاف الى الملك
كجعل الشمال هنا ذي اليد من الاحياء فيجعل المستعار له اعني الشمال مثلا ذا شيء ومن شانه ان يثبت له حكم من يكون
له ذلك الشيء وقال ايضا لا خلاف في ان لفظ اليد استعارة ثم انه لم ينقل عن شيء الى شيء اذ ليس المعنى على
انه شبه شيئا باليد وانما المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يدا وكذا قول زهير صحا اي سلا مجازا من الصحو
خلاف السكر القلب عن سلمى واقصر باطله يقال اقصر عن الشيء اذا اقلع عنه اي تركه وامتنع عنه قيل هو على القلب
اي اقصر هو عن باطله ولا حاجة اليه لصحة ان يقال امتنع باطله عنه وتركه بحاله وعري افراس الصبا ورواحله
هذا مثال ثالث للاستعارة بالكناية والتخييلية اورده تنبيها على ان من التخييلية ما يحتمل ان يكون تحقيقية والى
قسمها السكاكي الاستعارة المحتملة للتحقيق والتخييل وعند حملها على التحقيقية ينتفي الاستعارة بالكناية
ضرورة فاشار اولا الى بيان التخييلية وقال اراد زهير ان يبين انه ترك ما كان يرتكبه زمن المحبة من الجهل
والغي واعرض عن معاودته فبطلت الاته اي الالات ما كان يرتكب وكذا الغي في معاودته فشبه زهير في نفسه
الصبا بجهة من جهات المسير كالحج والتجارة قضى منها الوطر فاهملت الاتها ووجه الشبه الاشتغال
التام به وركوب المسالك الصعبة فيه غير مبال بمهلكة ولا محترز عن معركة وهذا التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية

فاثبت له

فاثبت له يعني بعد ان شبه الصبا بالجهة المذكورة اثبت له بعض ما يختص بتلك الجهة يعني الافراس والرواحل التي
بها قوام جهة المسير والسفر فاثبات الافراس والرواحل استعارة تخييلية فالصبا على هذا من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل
والفتوة يقال صبى يصبو صبوة اي مال الى الجهل والفتوة كذا في الصحاح لا من الصبا بالفتح يقال صبي صبا مثل سمع
سماعا اي لعب مع الصبيان ويحتمل انه اي زهير اراد بالافراس والرواحل دواعي النفوس
وشهواتها والقوى الحاصلة لها في استيفاء اللذات او اراد بها الاسباب التي قلما تتاخذ في اتباع الغي الا اوان الصبا
وعنفوان الشباب مثل المال والمنال والاعوان والاخوان فيكون الاستعارة اي استعارة الافراس والرواحل تحقيقية
لتحقق معناها عقلا اذا اريد بها الدواعي وحسا اذا اريد بها اسباب اتباع الغي ولما كان كلام صاحب المفتاح في بحث
الحقيقة والمجاز وبحث الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية مخالفا لما ذكره المص في عدة مواضع اراد ان يشير
اليها والى ما فيها وما عليها فوضع لذلك فصلا

عرف السكاكي الحقيقة اللغوية بالكلمة المستعملة فيما وضعت
له من غير تاويل في الوضع واحترز بالقيد الاخير وهو قوله من غير تاويل في الوضع عن الاستعارة على اصح القولين وهو
القول بان الاستعارة مجاز لغوي لكونها مستعملة في غير الموضوع له الحقيقي فلا بد من الاحتراز عنها واما على القول الاخر
وهو انها مجاز عقلي بمعنى ان التصرف في امر عقلي وهو جعل غير الاسد اسدا وان اللفظ مستعمل فيما وضع له فيكون حقيقة
لغوية فلا يصح الاحتراز عنها فانها اي انما وقع الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة لانها مستعملة فيما وضعت له
بتاويل وهو ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به بجعل افراد المشبه به قسمين متعارفا وغير متعارف فبمجرد قولنا
المستعملة فيما وضعت له لا يخرج الاستعارة بل لا بد من التقييد بقولنا من غير تاويل هذا هو المعنى الصحيح الذي يجب ان
يقصده السكاكي لكن عبارته قاصرة عن ذلك لانه قال وانما ذكرت هذا القيد ليحترز به عن الاستعارة ففي الاستعارة
تعد الكلمة مستعملة فيما وضعت له على اصح القولين ولا نسميها حقيقة بل مجازا لغويا لبناء دعوى كون اللفظ المستعار
موضوعا للمستعار له على ضرب من التاويل والظاهر ان قوله على اصح القولين متعلق بقوله مستعملة فيما وضعت له
لا بقوله ليحترز به عن الاستعارة وليس بصحيح لما سبق من ان الاختلاف انما هو في كونها مجازا لغويا ام عقليا لا في كونها
مستعملة فيما وضعت له لاتفاق القولين على كونها مستعملة فيما وضعت له في الجملة ولو اريد الوضع بالتحقيق
فهو ليس باصح القولين ولو كان فكيف يخرج بقوله من غير تاويل فليتامل فالوجه ان يتعلق بقوله ليحترز به عن
الاستعارة فيجب كون الكلام قلقا وعرف السكاكي المجاز اللغوي بالكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له با
التحقيق استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن ارادة معناها في ذلك النوع والباء في قوله با
النسبة متعلق بالغير واللام في الغير للعهد اي المستعملة في معنى غير المعنى الذي الكلمة موضوعة له في اللغة او الشرع
او العرف غيرا بالنسبة الى نوع حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتها لغويا يكون الكلمة قد استعملت في غير معناها
اللغوي فيكون مجازا وعلى هذا القياس ولما كان هذا القيد بمنزلة قولنا في اصطلاح به التخاطب مع انه اوضح واول
على المقصود اقام مقامه وقال في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به التخاطب مع قرينة مانعة عن ارادة
معناها في ذلك الاصطلاح وزاد السكاكي لقيد التحقيق اي قيد الوضع في قوله في غير ما وضعت له لقوله بالتحقيق ليدخل

في تعريف المجاز الاستعارة التي هي مجاز لغوي على ما مر من انها مستعملة فيما وضعت له بالتأويل لا بالتحقيق فلو لم
يقيد الوضع بالتحقيق لم تدخل هي في التعريف اذ لا يصدق عليها انها مستعملة في غير ما وضعت له هذا واضح لكن عبارته
في هذا المقام قلقة لانه قال قوله بالتحقيق احتراز ان لا تخرج الاستعارة وهذا فاسد لانه احتراز عن خروج الاستعارة
لا عن عدم خروجها فيجب ان يكون لا زائدة مثلها في قوله تعالى لئلا يعلم وقال ايضا وقوله استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع
حقيقتها احترازا عما اذا اتفق كون الكلمة مستعملة فيما وضعت له لا بالنسبة الى نوع حقيقتها كما اذا استعمل صاحب
اللغة لفظ الغائط في فضلات الانسان مجازا وصاحب الشرع الصلوة في الدعاء مجازا او صاحب العرف لفظ الدابة
مثلا في الحمار مجازا وهذا ايضا في الظاهر فاسد لان مثل ذلك مجاز فكيف يصح الاحتراز عنه فلا بد ههنا من حذف
مضاف اي احترازا عن خروج ما اذا اتفق او نحو ذلك ورد ما ذكره السكاكي بان الوضع وما يشتق منه اذا اطلق لا يتناول
الوضع بتأويل لانه قد فسر الوضع بتعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه وقال قوله بنفسه احتراز عن المجاز المعين بازاء
معناه بقرينة ولا شك ان دلالة الاسد على الرجل الشجاع وتعينه بازائه انما هو بواسطة القرينة فلا حاجة الى
تقييد الوضع في تعريف الحقيقة بعدم التأويل وفي تعريف المجاز بالتحقيق اللهم الا ان يراد زيادة الايضاح لا
تتميم الحد وان اراد ذلك فقوله ليحترز عن كذا وكذا مبني على تجوز وتسامح واجيب بانا لا نسلم ان الوضع عند الاطلاق
لا يتناول الوضع بالتأويل والتقييد بقوله بنفسه انما يصح للاحتراز عن المجاز المرسل لا عن الاستعارة لان تعيين
اللفظ في الاستعارة بازاء المعنى بنفسه بحسب الادعاء ونصب القرينة انما هو لتعيين الدلالة فلا ينافي الوضع في
المشترك فان المستعير يدعي ان افراد الاسد قسمان متعارف وغير متعارف ونصب القرينة انما هو لنفي المتعارف ها
لتعيين المراد من غير المتعارف لا لنفي الاسد مطلقا والا لا يستقيم الادعاء المذكور فلا يكون استعارة ولا يخفى
عليك ضعف هذا الكلام ورد ايضا ما ذكره بان التقييد باصطلاح به التخاطب او ما يؤدي معناه كما لا بد منه في تعريف
المجاز ليدخل فيه لفظ نحو الصلوة فاذا استعمله المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازا كذا لا بد منه في تعريف الحقيقة
ايضا ليخرج عنه نحو هذا اللفظ لانه مستعمل فيما وضع له في الجملة وان لم يكن ما وضع له في هذا الاصطلاح ولا تأويل فهذا
الوضع لما عرفت من معنى التأويل وانه مختص باخراج الاستعارة فاهمال هذا القيد في تعريف الحقيقة مخل به و
لا يخفى عليك ان اعتبار هذا القيد في تعريفنا انما يمكن بهذه العبارة يعني قولنا في اصطلاح به التخاطب لا بعبارة
المفتاح اذ لو قيل هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له استعمالا فيه بالنسبة الى نوع حقيقتها او الى نوع مجازها لزم
الدور اما على الاول فظ واما على الثاني فلكون الحقيقة ماخوذة في تعريف المجاز وما يقال من ان هذا القيد مراد في
تعريف الحقيقة لكنه اكتفى عن ذكره فيه بذكره في تعريف المجاز لكون البحث عن الحقيقة غير مقصودة بالذات
فكلام لا ينبغي ان يلتفت اليه لا سيما في التعريفات وكذا ما يقال ان تعريف الوضع بلام العهد يغني عن هذا القيد
لانا نقول المعهود هو الوضع الذي استعملت الكلمة فيما هي موضوعة له بذلك الوضع لا الوضع الذي وقع فيه
التخاطب اذ لا دلالة عليه ولو سلم ذلك فلا يتم ايضا حتى تقيد الموضوعة في قوله فيما هي موضوعة له بالوضع الذي
وقع فيه التخاطب ولا يغني تعريف التعريف سوى هذا بل الجواب ان الامور التي تختلف باختلاف الاضافات لا بد

في تعريفها

في تعريفها من التقييد بقولنا من حيث هو كذلك وهذا القيد كثيرا ما يحذف من اللفظ لانسياق الذهن اليه
العلم بكونه اضافيا كما حذفه جميع المنطقيين من تعريفات الكليات الخمس والمتقدمون من تعريفات الدلالات
الثلث ومعلوم ان الكلمة بالنسبة الى معنى واحد ايضا قد يكون حقيقة وقد يكون مجازا لكن بحسب وصفين كما مر في
المعنى ههنا ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من حيث انها موضوعة له اي مع قطع النظر عن امر
آخر له لا سيما ان تعليق الحكم بالوصف كثيرا ما يقصد به هذا المعنى مثل ما يقال ان الجواد لا يخيب سائله اي من حيث
انه جواد وح يخرج عن التعريف نحو الصلوة اذا استعملها الشارع في الدعاء لان استعماله اياها في الدعاء ليس من
حيث انها موضوعة للدعاء والا لما احتيج الى القرينة بل من حيث ان الدعاء لازم للموضوع له لا يقال فعلى هذا
ينبغي ان يترك القرينة في تعريف المجاز ايضا لانا نقول اولا الاصل هو ذكر القيد وما ذكرنا انما هو اعتذار عن
تركه وثانيا انه لو ترك في تعريف المجاز لصار المعنى انه الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له من حيث انه غير ما هي
موضوعة له واستعمال المجاز في غير الموضوع له ليس من حيث انه غير الموضوع له بل من حيث انه متعلق بالموضوع له بنوع
علاقة مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له فلهذا جاز تركه في تعريف الحقيقة دون المجاز فليتأمل واعترض
ايضا بان تعريفه للمجاز يدخل فيه الغلط فلا بد من التقييد بقولنا على وجه يصح واجيب بانه يخرج بقوله مع قرينة
مانعة عن ارادة معناها اذ لا ينصب في الغلط قرينة على عدم ارادة الموضوع له وهذا الجواب غلط لان اشارته الى
الكتاب من حيث يقول خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين يديه قرينة قاطعة على انه لم يرد بالفرس معناه الموضوع
له وكذا اذا قلت اكتب هذا الفرس وقسم السكاكي المجاز اللغوي الراجع الى معنى الكلمة المتضمن للفائدة الى الا
ستعارة وغيرها بانه ان تضمن المبالغة في التشبيه فاستعارة والا فغير استعارة وعرف الاستعارة بان
تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به الطرف المذكور الآخر المتروك مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه به كما تقول
في الحمام اسد وانت تريد به الرجل الشجاع مدعيا انه من جنس الاسد فتثبت له ما يخص المشبه به وهو اسم جنسه وكما تقول
انشبت المنية اظفارها وانت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها فتثبت لها ما يخص المشبه به اعني السبع وهو
الاظفار فالشجاع قد كسي اسم الاسد كما كسي الحيوان المفترس والمنية قد برزت مع الاظفار في معرض
السبع معطى فيه انه كذا ينبغي كما هو شأن المستعير يبرز مع العارية في معرض المستعار منه لا يتفاوتان
الا بان احدهما مالك لها والآخر ليس بمالك ويسمي المشبه به سواء كان هو المذكور او المتروك مستعارا منه ويسمي
المشبه به مستعارا له هذا كلامه وهو دال على ان المستعار منه في الاستعارة بالكناية هو السبع المتروك والمستعار
هو لفظ السبع والمستعار له هو المنية وكلامه في مناسبة التشبيه كالصريح بان المستعار هو الاظفار مثلا
وسيجي من كلامه ما ينافي جميع ذلك ففي الجملة قد وقع منه على زعم القوم خبط في تحقيق الاستعارة بالكناية
وقسمها اي قسم السكاكي الاستعارة الى المصرح بها والمكنى عنها وعنى بالمصرح بها ان يكون الطرف
المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه به وجعل منها اي من الاستعارة المصرح بها تحقيقية وتخييلية وانما لم يقل
قسمها اليهما لان المتبادر الى الفهم من التحقيقية والتخييلية ما يكون على القطع وهو قد ذكر قسما آخر وسماها المحتملة

للتحقيق والتخييل كما ذكرنا في مبنى ما هو تفسير التحقيقية بما مر اي بان يكون المشبه المتروك متحققا حسا او عقلا وعد
السكاكي التمثيل على سبيل الاستعارة كما في قولك اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى من جملة التحقيقية حيث قال ومن
قسم الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع ومن الامثلة استعارة وصف احدى صورتين منتزعتين من امور لوصف
صورة اخرى ورد ذلك اي التمثيل يستلزم التركيب المنافي للافراد فلا يصح عده من الاستعارة التي هي قسم من اقسام
المجاز المفرد لان تنافي اللازم يدل على تنافي الملزومات والا لزم اجتماع المتنافيين ضرورة وجود اللازم عند وجود
الملزوم وجوابه انه عد التمثيل قسما من مطلق الاستعارة لا من الاستعارة التي هي مجاز مفرد ولا يلزم من قسمة المجاز
المفرد الى الاستعارة وغيرها ان يكون كل استعارة مجازا مفردا كما يقال الابيض اما حيوان او غيره والحيوان قد يكون
ابيض وقد لا يكون وعماية ذلك قطعا انه لم يجعل مطلق الاستعارة من اقسام المجاز المفرد المعرف بالكلمة المستعملة
في غير ما وضعت له لانه قال بعد تعريف المجاز ان المجاز عند السلف قسمان لغوي وعقلي واللغوي قسمان راجع الى
معنى الكلمة وراجع الى حكم الكلمة والراجع الى المعنى قسمان خال عن الفائدة ومتضمن لها والمتضمن للفائدة قسمان ها
استعارة وغير استعارة وظاهر ان المجاز اللغوي والمجاز الراجع الى حكم الكلمة لا يدخلان في المجاز المعرف بالكلمة
المستعملة في غير ما وضعت له فعلم انه ليس مورد القسمة واجيب بوجه آخر الاول ان الكلمة قد يطلق على ما يعم
المركب ايضا ككلمة الله العليا الاية وكلمة الشهادة فلا يمتنع حمل الكلمة في تعريف المجاز على اللفظ ليعم المفرد والمركب
وفيه نظر لان استعمال الكلمة في اللفظ مجاز في اصطلاح القرينة فلا يصح في التعريف من دون قرينة مع انه صرح
بان المنقسم الى الاستعارة وغيرها هو المجاز المفرد سلمنا ذلك لكننا نقول لعله اريد بالكلمة ما يعم المفرد والمركب
فان اريد بالوضع بالشخص لم يدخل المركب في التعريف لانه ليس موضع شخصي وان اريد ما هو اعم من الشخص
والنوعي فقد دخل المجاز في تعريف الحقيقة لانه موضوع بازاء المعنى المجازي وضعا نوعيا على ما بين في علم الاصول
والثاني انا لا نسلم ان التمثيل يستلزم التركيب بل هو استعارة مبنية على التشبيه التمثيلي والتشبيه التمثيلي قد
يكون طرفاه مفردين كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الاية وفيه نظر لانه لو ثبت ان مثل هذا المشبه به
يقع استعارة تمثيلية فهذا انما يصلح للرد على المص حيث ادعى استلزامه التركيب ولا يصلح لتوجيه كلام السكاكي
لانه قد عد من التحقيقية مثل قولنا اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى ولا شك انه ليس على عين المشبه به بمفرد و
لا مجاز في مفرداته بل في نفس الكلام حيث لم يستعمل في معناه الاصلي والحاصل انه ان لم يستلزم التركيب
لم يستلزم الافراد ايضا وهذا ما في الاعتراض والثالث ان اضافة الكلمة الى شيء او تقييدها به وقصرها بما له
شيء لا يخرجها عن ان يكون كلمة فالاستعارة ههنا هو التقديم المضاف الى الرجل المقترن بتاخير اخرى والمعنى
له هو التردد فهو كلمة مستعملة في غير ما وضعت له وهذا في غاية السقوط وان كان لها دراء من هو في غاية الحذاقة
والاشتهار للقطع بان لفظ تقدم في قولك تقدم رجلا وتؤخر اخرى مستعمل في معناه الاصلي والمجاز انما
هو في استعمال هذا الكلام في غير معناه الاصلي اعني صورة تردد من يقوم ليذهب فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا
وتارة لا يريد فيؤخر اخرى وهذا ظاهر عند من له معرفة بعلم البيان وفسر السكاكي الاستعارة التخييلية بما لا تحقق لمعناه

حسا او عقلا

حسا ولا عقلا بل هو اي معناه صورة وهمية محضة لا يشوبها شيء من التحقق العقلي او الحسي كلفظ الاظفار في قول الهذلي
واذا المنية انشبت اظفارها فانه لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال اخذ الوهم في تصويرها اي المنية بصورته اي السبع المتصورة المنية
بصورة السبع واختراع لوازمه لها اي لوازم السبع للمنية وعلى الخصوص ما يكون قوام اغتيال السبع للنفوس
به فاخترع لها اي للمنية صورة مثل صورة الاظفار المحققة ثم اطلق عليه اي على ذلك المثل يعني على الصورة التي هي مثل
صورة الاظفار لفظ الاظفار فيكون استعارة تصريحية لانه قد اطلق اسم المشبه به وهو الاظفار المحققة على المشبه
وهو صورة وهمية شبيهة بصورة الاظفار المحققة والقرينة اضافتها الى المنية والتخييلية عنده لا يجب ان يكون تابعة
للاستعارة بالكناية ولهذا مثل لها بنحو اظفار المنية الشبيهة بالسبع كما لا يحال الشبيهة بالسبع ورام الحكم بالشبيه
بالناقة فصرح بالتشبيه ليكون الاستعارة في الاظفار فقط من غير استعارة بالكناية وقال المص انه بعيد جدا
اذ لا يوجد له مثال في الكلام واما قول ابي تمام لا تسقني ماء الملام فانني فزعم السكاكي انه استعارة تخييلية غير تابعة
لكني عنها وذلك بانه توهم للملام شيئا شبيها بالماء فاستعار له لفظ الماء لكنه مستهجن وزعم المص انه لا دليل له
فيه لجواز ان يكون قد شبه الملام بظرف شراب مكروه فيكون استعارة بالكناية ثم اضاف الماء اليه استعارة
تخييلية او يكون قد شبه الملام بالماء المكروه فاضاف المشبه به الى المشبه كما في لجين الماء فلا يكون من الاستعارة
في شيء وعلى التقديرين يكون مستهجنا ايضا لانه كان ينبغي ان يشبه بظرف شراب مكروه او شراب مكروه
ولا دلالة اللفظ على هذا وفيه اي في تفسير التخييلية بما ذكره تعسف اي اخذ على غير الطريق لما فيه من كثرة الاعتبارات
التي لا يدل عليها دليل ولا يمس اليها حاجة وقد يقال ان التعسف فيه انه لو كان الامر كما زعم لوجب ان تسمى هذه
الاستعارة توهمية لا تخييلية وهذا في غاية السقوط لانهم يسمون حكم الوهم تخييلا ذكر ابو علي في الشفاء ان القوة
المسماة بالوهم هي الوهمية الحاكمة في الحيوان حكما غير عقلي ولكن حكما تخييليا وايضا انهم يقولون ان للوهم قوة تخدمه
وهي القوة التركيب والتفصيل بين الصور الجزئية وتسمى عند استعمال العقل اياها مفكرة وعند استعمال الوهم
متخيلة ويخالف تفسيره التخييلية تفسير غيره لها اي غير السكاكي للتخييلية بجعل الشيء للشيء كجعل اليد للشمال يدا و
جعل الاظفار للمنية اظفارا فعلى تفسير السكاكي يجب ان يجعل للشمال صورة متوهمة شبيهة باليد ويكون اطلاق
اليد عليها استعارة تصريحية تخييلية واستعمال اللفظ في غير ما وضع له وعند غيره الاستعارة هو اثبات اليد
للشمال ولفظ اليد حقيقة لغوية مستعملة في معناه الموضوع له ولهذا قال الشيخ عبد القاهر انه لا خلاف في ان
اليد استعارة ثم انك لا تستطيع ان تزعم ان لفظ اليد قد نقل عن شيء الى شيء آخر اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا
باليد بل المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يدا لا يقال انما يتحقق معنى الاستعارة في التخييلية على تفسير السكاكي دون
المص لان الاستعارة في شيء تقتضي تشبيه معناه بما وضع له اللفظ المستعار بالتحقيق ولا تحقق في المعنى المجرد
جعل الشيء للشيء من غير توهم تشبيه بمعناه الحقيقي لما سبق من تفسير الاستعارة وان خصص التفسير المذكور بغير التخييلية
يصير النزاع لفظيا ويكون مخالفا لما اجمع عليه السلف من ان الاستعارة التخييلية قسم من اقسام المجاز اللغوي
لانا نقول ما ذكرت من معنى الاستعارة المقتضي للتشبيه انما هو الاستعارة التي هي من اقسام المجاز اللغوي وهو

غير الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية وتحقيق معنى الاستعارة في التخييلية انه استعير للمنية ما يليق بالسبع هو الاظفار
والنزاع في ان لفظ الاظفار مستعمل في معناه الحقيقي ليكون حقيقة لغوية او في غير معناه عن الصورة الوهمية الشبيهة
بالاظفار ليكون مجازا لغويا وقسما من الاستعارة كما هو مذهب السكاكي وظاهر ان هذا النزاع ليس بلفظي ثم القول باجماع السلف
على ان التخييلية من المجاز اللغوي غلط محض بل لا يبعد ان يدعى اجماعهم على خلافه ويقتضي ما ذكره السكاكي في التخييلية ان يكون
الترشيح استعارة تخييلية للزوم مثل ما ذكره السكاكي في التخييلية من اثبات صورة وهمية فيه اي في الترشيح لان كلا من الترشيح
والتخييلية اثبات بعض ما يخص المشبه به للمشبه فكما اثبت للمنية التي هي المشبه ما يخص السبع الذي هو المشبه به من الاظفار
كذلك اثبت لاختيار الضلالة على الهدى الذي هو المشبه ما يخص المشبه به الذي هو الاشتراء الحقيقي من الربح والتجارة فكما
اعتبر هناك صورة وهمية شبيهة بالاظفار فليعتبر هاهنا ايضا معنى وهمي شبيه بالتجارة وآخر شبيه بالربح ليكون
استعمال التجارة والربح فيهما استعارتين تخييليتين اذ لا فرق بينهما الا بان التعبير عن المشبه الذي اثبت له ما يخص
المشبه به كالمنية مثلا في التخييلية بلفظه الموضوع له كلفظ المنية وفي الترشيح بغير لفظه كلفظ الاشتراء المعبر به عن الاختيار
والاستبدال الذي هو المشبه مع ان لفظ الاشتراء ليس بموضوع له وهذا معنى قوله في الايضاح ان في كل منهما اثبات
بعض لوازم المشبه به المختصة به للمشبه غير ان التعبير عن المشبه في التخييلية بلفظه الموضوع له وفي الترشيح بغير لفظه المشبه
في قوله ان التعبير عن المشبه هو المشبه المعهود الذي اثبت له بعض لوازم المشبه به وقد خفي هذا على بعضهم فتوهم ان
المراد بالمشبه هاهنا هو الصورة الوهمية الشبيهة بالصورة المحققة فاعترض بان التعبير عنها ليس بلفظها بل بلفظ المشبه
به اعني الاظفار التي هي موضوعة للصورة المحققة التي هي المشبه بها وهو سهو ثم هذا الفرق لا يقتضي وجوب اعتبار
المعنى المتوهم في التخييلية وعدم اعتباره في الترشيح فاعتباره في احدهما دون الآخر تحكم ومما يدل على ان
الترشيح ليس من المجاز والاستعارة ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى واعتصموا بحبل الله جميعا انه يجوز
ان يكون الحبل استعارة لعهده والاعتصام استعارة للوثوق بالعهد او هو ترشيح لاستعارة الحبل
بما يناسبه وحاصل اعتراض المصنف مطالبة بالفرق بين التخييلية والترشيح وجوابه ان الامر الذي هو من
خواص المشبه به لما قرن في التخييلية بالمشبه كالمنية مثلا حملناه على المجاز وجعلناه عبارة
عن امر متوهم يمكن اثباته للمشبه وفي الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به لم يحتج الى ذلك لانه جعل المشبه به هو هذا
المعنى مع لوازمه فاذا قلنا رأيت اسدا يفترس اقرانه ورأيت بحرا يتلاطم امواجه فالمشبه به هو الاسد الموصوف
بالافتراس الحقيقي والبحر الموصوف بالتلاطم الحقيقي بخلاف اظفار المنية فانها مجاز عن الصورة المتوهمة لتصح اضافتها
الى المنية فان قيل فعلى هذا لا يكون الترشيح خارجا عن الاستعارة زائدا عليها قلنا فرق بين المقيد وحده
المجموع والمشبه به هو الموصوف والصفة خارجة عنه لا المجموع المركب منهما وايضا معنى زيادته ان الاستعارة
تامة بدونه وعنى بالمكني عنها اي اراد السكاكي بالاستعارة المكني عنها ان يكون الطرف
المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه ويراد به المشبه به على ان المراد بالمنية في قوله واذا المنية انشبت اظفارها هو السبع بادعاء
السبعية وانكار ان يكون شيئا غير السبع بقرينة اضافة الاظفار التي هي من خواص السبع اليها اي الى المنية فقد ذكر المشبه

اعني المنية واريد به المشبه به اعني السبع فالاستعارة بالكناية لا تنفك عن التخييلية لان اضافة خواص المشبه به ولوازمه
الى المشبه لا يكون الا على سبيل الاستعارة ورد ما ذكره في تفسير الاستعارة المكني عنها بان لفظ المشبه فيها اي في
الاستعارة بالكناية كلفظ المنية مثلا مستعمل فيما وضع له تحقيقا للقطع بان المراد بالمنية هو الموت لا غير والاستعارة
ليست كذلك لانه قد فسرها بان تذكر احد طرفي التشبيه تريد به الطرف الآخر وجعلها قسما من المجاز اللغوي المفسر بالكلمة
المستعملة في غير ما وضع له بالتحقيق واضافة نحو الاظفار التي جعلها قرينة الاستعارة انما هي قرينة التشبيه المضمر في النفس
اعني تشبيه المنية بالسبع وهذا كانه جواب سؤال مقدر وهو انه لو اريد بالمنية معناها الحقيقي فما معنى اضافة الاظفار
اليها والا فلا دخل له في الاعتراض فان قلت انه قد ذكر في كتابه ما يتخلص به التفصي من هذا الاعتراض حيث اورد سؤالا وهو
ان الاستعارة تقتضي ادعاء ان المستعار له من جنس المستعار منه وانكار ان يكون شيئا آخر غيره ومعنى الاستعارة
بالكناية على ما ذكر المشبه باسم جنسه ولا اعتراف بحقيقة شيء اكمل من التصريح باسم جنسه ثم اجاب بانا نفعل هاهنا باسم
المشبه ما نفعل في الاستعارة المصرح بها باسم المشبه به وكما تدعي هناك الشجاع مسمى بلفظ الاسد بارتكاب تأويل
كامر حتى يتهيأ لنا التفصي عن التناقض بين ادعاء الاسدية ونصب القرينة المانعة عن ارادة الهيكل المخصوص كذلك
ندعي هاهنا اسم المنية اسما للسبع مرادفا للفظ السبع بارتكاب تأويل وهو ان تدخل المنية في جنس السبع للمبالغة
في التشبيه بجعل السبع افرادا قسمين متعارفا وغير متعارف ثم تذهب على سبيل التخييل الى ان الواضع كيف يصح منه ان
يضع اسمين كلفظي المنية والسبع لحقيقة واحدة ولا يكونان مترادفين فيتهيأ لنا بهذا الطريق دعوى السبعية للمنية
مع التصريح بلفظ المنية قلت سلمنا جميع ذلك لكنه لا يقتضي كون لفظ المنية مستعملا في غير ما وضع له على التحقيق حتى
غير تأويل حتى تدخل في تعريف المجاز وتخرج عن تعريف الحقيقة فكما انا اذا جعلنا مسمى الرجل الشجاع من جنس مسمى الاسد
بالتأويل لم يصر استعمال لفظ الاسد فيه بطريق الحقيقة بل كان مجازا فكذا اذا جعلنا اسم المنية مرادفا لاسم السبع
تحقيقا بالتأويل لم يصر استعماله في الموت بطريق المجاز حتى يكون استعارة بل هو حقيقة قطعا وبالجملة ان كل
احد يعرف ان المراد بالمنية هاهنا هو الموت وهذا اللفظ موضوع له على التحقيق فلا يكون مجازا البتة وعلى هذا يندفع
ما قيل ان لفظ المنية بعد ما جعل مرادفا للسبع فاستعماله في الموت استعمال فيما وضع له ادعاء لا تحقيقا فلا يكون حقيقة
بل مجازا وكذا ما قيل ان المراد به المشبه به اي السبع وهذا مما لا يمكن انكاره وذلك لانا نقول المشبه به انما هو السبع
الحقيقي المتعارف لا الادعائي غير المتعارف لان الادعائي هو عين المشبه الذي هو المنية وهو ظاهر بل الجواب انا قد ذكرنا
قيد الحيثية مراد في تعريف الحقيقة اي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له بالتحقيق من حيث انها موضوعة له بالتحقيق
ونحن لا نسلم ان استعمال لفظ المنية في الموت في مثل قولنا انشبت المنية اظفارها استعمال فيما وضع له بالتحقيق
من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه جعل من افراد السبع الذي لفظ المنية موضوع له بالتأويل المذكور وبيان
ذلك ان استعماله في الموت قد يكون باعتبار انه موضوع له في مثل قولنا دنت منية فلان وقد يكون باعتبار انه
موضوع للسبع ومرادف له والموت فرد من افراد السبع غير متعارف كما في اظفار المنية واستعماله باعتبار الاول
على سبيل الحقيقة بخلاف الاعتبار الثاني فان الاستعمال فيه ليس من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه مرادف للسبع

والموت فرد من افراده فليفهم هذا غاية ما امكن في توجيه كلامه على ما فهموه وفيه ما فيه والحق ان الاستعارة بالكناية
هو لفظ السبع المكنى عنه بذكر رديفه الواقع موقعه لفظ المنية المراد فله ادعاء والمنية مستعار له والحيوان المفترس
مستعار منه على ما سبق والسكاكي حيث فسر الاستعارة بالكناية بذكر المشبه وارادة المشبه به اراد بها معناها المصدري
وحيث جعلها من قسم المجاز اللغوي اراد بها اللفظ المستعار وقد صرح بان المستعار في الاستعارة بالكناية هو اسم
المشبه به المتروك وعلى هذا الاشكال عليه الا انه صرح في آخر بحث الاستعارة التبعية بان المنية استعارة بالكناية
عن السبع ويحال عن المتكلم الى غير ذلك من الامثلة وفي آخر فصل المجاز العقلي بان الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل
الحقيقي فجاء الاشكال فالوجه ان يحمل مثل هذا على حذف المضاف اي ذكر المنية استعارة بالكناية حال كونها عبارة
عن السبع ادعاء على ان المراد بالاستعارة معناها المصدري اعني استعمال اسم المشبه في المشبه به ادعاء فيوافق
كلامه في بحث الاستعارة بالكناية ويندفع الاشكال بحذافيره واختار السكاكي رد الاستعارة التبعية وهي ما يكون
في الحروف والافعال وما يشتق منها الى الاستعارة المكنى عنها بجعل قرينتها اي قرينة التبعية استعارة مكنيا عنها وجعل
الاستعارة التبعية قرينتها اي قرينة الاستعارة المكنى عنها على نحو قوله اي قول السكاكي في المنية واظفارها حيث جعل
المنية استعارة بالكناية واضافة الاظفار اليها قرينتها ففي قولنا نطقت الحال بكذا جعل القوم نطقت استعارة عن
دلت والحال حقيقة والاستعارة لكنها قرينة الاستعارة النطق للدلالة فهو اي السكاكي يجعل الحال استعارة بالكناية
عن المتكلم ويجعل نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة وهكذا في قولنا نقريهم لهذميات نقد بها يجعل اللهذميات
استعارة بالكناية عن المطعومات المشهية على سبيل التهكم ونسبة لفظ القرى اليها قرينة الاستعارة وعلى هذا القياس
في سائر الامثلة ففي قوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا يجعل العداوة والحزن استعارة بالكناية عن العلة الغائية للالتقاط
ويجعل نسبة لام التعليل اليه قرينة للاستعارة وكذا في قوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل يجعل جذوع استعارة با
الكناية عن الظروف والامكنة واستعمال في قرينة على ذلك وبالجملة ما جعله القوم قرينة الاستعارة التبعية يجعله هو
استعارة بالكناية وما جعلوه استعارة تبعية يجعله قرينة الاستعارة بالكناية وانما اختار ذلك ليكون اقرب الى الضبط
لما فيه من تقليل الاقسام ورد ما اختاره السكاكي بانه ان قدر التبعية كنطقت في قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة
بان يراد بها معناها الحقيقي لم يكن استعارة تخييلية لانها اي الاستعارة التخييلية مجاز عنده اي عند السكاكي لانه جعلها
من اقسام الاستعارة المصرح بها التي هي من اقسام المجاز المفسر بذكر المشبه به وارادة المشبه الا ان المشبه فيها يجب ان
يكون مما لا تحقق له حسا ولا عقلا بل يكون صورة وهمية محضة واذا لم يكن التبعية تخييلية فلم يكن الاستعارة المكنى
عنها مستلزمة للتخييلية لوجود المكنى عنها في مثل نطقت الحال وما اشبهه بدون التخييلية ح ووجود الملزوم بدون
اللازم محال وذلك اي عدم استلزام المكنى عنها للتخييلية باطل بالاتفاق والاتي وان لم تقدر التبعية التي جعلها
قرينة المكنى عنها حقيقة بل قدرها مجازا فيكون التبعية كنطقت مثلا استعارة لان مجازا مرسلا ضرورة ان العلاقة
بين المعنيين هي المشابهة ولا نعني بالاستعارة سوى هذا فلم يكن ما ذهب اليه السكاكي من رد التبعية الى المكنى عنها
مغنيا عما ذكره غيره اي غير السكاكي من تقسيم الاستعارة الى التبعية وغيرها لانه اضطر آخر الامر الى القول بالاستعارة

التبعية

التبعية حيث لم يتأت له ان يجعل نطقت في قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بل لزمه ان يقدره استعارة والاستعارة
في الفعل لا يكون الا تبعية وما يقال ان مجرد كون العلاقة هي المشابهة لا يكفي في ثبوت الاستعارة بل انما يكون لذلك
جليته مع القصد الى المبالغة في التشبيه وتحقق هذين الامرين ممنوع فمما لا ينبغي ان يلتفت اليه وذكر بعضهم من هذا في
في غير هذا الفن جوابا عن اعتراض المصنف بانا لا نم ان لفظ نطقت اذا كانت حقيقة لم يوجد الاستعارة التخييلية لانا
ليست في نطقت بل في الحال بان يجعل للحال لسان والضمير في قوله في المفتاح لا ينفك المكنى عنها عن التخييلية ان
التخييلية مستلزمة للمكنى عنها لا على العكس كما ظنه المصنف فاذا قلنا نطقت لسان الحال واردنا باللسان الصورة المتخيلة
للحال التي هي بمنزلة اللسان للانسان فلا بد من استعارة المتكلم للحال فههنا استعارة مكنى عنها وتخييلية واما اذا قلنا
نطقت الحال فالمكنى عنها موجودة دون التخييلية فانها من قسم المصرح بها ولا تصريح للمشبه به في نطقت الحال هذا كلامه
ولا مساس له بكلام السكاكي والعجب ممن يقوم بالذب عنه بكلام احد من غير ان ينظر فيه ادنى نظرة فان قلت ان اراد
بالاتفاق على استلزام المكنى عنها للتخييلية اتفاق غير السكاكي فهو لا يقوم دليلا على ابطال كلامه لانه بصدد الخلاف
معهم على انه قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى الذين ينقضون عهد الله ان في العهد استعارة بالكناية وتشبيها
بالحبل والنقض استعارة لابطال العهد وهذا امر متحقق عقلا لا وهما فيكون قرينة الاستعارة بالكناية استعارة
تحقيقية لا تخييلية وان اراد اتفاق السكاكي وغيره فظاهر البطلان لانه قد صرح بان عدم انفكاك المكنى عنها عن
التخييلية انما هو مذهب السلف وعنده بينهما اصلا بل توجد التخييلية بدونها كما ذكر في اظفار المنية الشبيهة بالسبع
وهي قد توجد بدون التخييلية كما صرح به في المجاز العقلي حيث قال ان قرينة المكنى عنها اما امر مقدر وهمي كالاظفار
في الاظفار المنية ونطقت الحال او امر متحقق كالانبات في قولك انبت الربيع البقل والهزم في قولك هزم الامير
الجند قلت هذا الصحيح البطلان لكلام المصنف لا التوجيه لكلام السكاكي لانه قد صرح بان نطقت من قبيل الوهمي كالاظفار فيجب
ان يقدر امرا وهميا شبيها بالنطق كما ذكره في الاظفار وهذا قول بالاستعارة التبعية نعم يستفاد من كلامه انه يمكن
رد التركيب المشتمل على التبعية الى التركيب المشتمل على المكنى عنها اذا اعتبر في المكنى عنها والتخييلية تغيير المصنف
مثلا في نطقت الحال بكذا يجعل تشبيه الحال بالمتكلم استعارة بالكناية واثبات النطق لها استعارة تخييلية ويكون نطقت
حقيقة مستعملة في المعنى الاصلي كما هو مذهبه في الاظفار فلا يلزم القول بالاستعارة التبعية وكذا يمكن ذلك على
مذهب السلف ايضا لما مر من ان التخييلية عندهم حقيقة كيد الشمال واظفار المنية فصل في شرائط حسن الاستعارة
حسن كل من الاستعارة التحقيقية والتمثيل على سبيل الاستعارة برعاية جهات حسن التشبيه كان يكون وجه
الشبه شاملا للطرفين والتشبيه وافيا بافادة ما علق به من الغرض ونحو ذلك مما سبق في باب التشبيه وذلك لان
مبناهما على التشبيه فيتبعانه في الحسن والقبح وان لا يشم رائحته لفظا اي وبان لا يشم شيء من كل من التحقيقية و
التمثيل رائحة التشبيه من جهة اللفظ ولهذا قلنا بان نحو رأيت اسدا في الشجاعة ليس باستعارة وذلك لان
اشمامهما رائحة التشبيه يبطل الغرض من الاستعارة اعني ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به والحاقه به لما في التشبيه
من الدلالة على كون المشبه به اقوى في وجه الشبه في مثل قولنا ظلمناك في تشبيه صدغيك بالمسك فقاعدة التشبيه تقتضي

ما يحكى وهن رغم ان من شرط حسن كل منهما ان يكون مطلقة غير معقبة بصفة او تفريع كلام ملائم لاحد
الطرفين فقد اخطا لان المرشحة من احسن انواع الاستعارة نعم المجردة الناقصة يحسن بالنسبة الى المرشحة كما مر ولاكن
اي ولان يشترط حسنه ان لا يشم رايحة التشبيه لفظا يوصحا ان يكون الشبه اي ما به المشابهة بين الطرفين جليا بنفسه
او بسبب عرف او اصطلاح خاص لئلا يصير كل منهما الغازا اي تعمية في المراد يقال الغز في كلامه اذا عمى مراده ومنه اللغز
والجمع الغاز مثل رطب وارطاب يعني لئلا يصير الغازا اذا روعي شرايط حسن الاستعارة واما اذا لم يراع كما لو اشم رايحة
التشبيه فلا يصير الغازا لكن يفوت حسنه كما لو قيل في الحقيقة رايت اسدا واريد انسان ابخر وفي التمثيل رايت ابلا
مائة لا تجد فيها راحلة واريد الناس من قوله عم الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة وفي الفائق تجدون الناس
كالابل المائة ليست فيها راحلة الراحلة البعير الذي يرتحل الرجل جملا كان او ناقة ويريد ان المرضي المنتجب في عزة وجوده
كالنجيبة التي لا يوجد في كثير من الابل والكاف مفعول ثان لتجدون وليست مع ما في خبرها في محل النصب على الحال كانه
قيل كالابل المائة غير موجودة فيها راحلة او هي جملة مستانفة وبهذا ظهر ان التشبيه اعم محلا اي كل ما يتاتى فيه
الاستعارة التحقيقية او التمثيل يتاتى فيه التشبيه وليس كل ما يتاتى فيه التشبيه يتاتى فيه الاستعارة التحقيقية
او التمثيل لجواز ان يكون وجه الشبه خفيا فيصير تعمية والغازا او تكليفا بما لا يطاق كالمثالين المذكورين ويتصل به
اي بما ذكرنا من انه اذا خفي الشبه بين الطرفين لا يحسن الاستعارة ويتعين التشبيه انه اذا قوي الشبه بين الطرفين
حتى اتحدا كالعلم والنور والشبهة والظلمة لم يحسن التشبيه وتعينت الاستعارة لئلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه فاذا فهمت
مسئلة تقول حصل في قلبي نورا ولا تقول كان في قلبي نورا وكذا اذا وقعت في شبهة تقول وقعت في ظلمة ولا تقول
كاني في ظلمة والاستعارة المكني عنها كالتحقيقية في ان حسنها برعاية جهات حسن التشبيه لانها تشبيه مضمر والاستعارة
التخييلية حسنها بحسب المكني عنها لانها لا يكون الا تابعة للمكني عنها عند المص وليس لها في نفسها تشبيه لانها حقيقة [illegible]
فحسنها تابع لحسن متبوعها واما صاحب المفتاح فلما لم يقل بوجوب كونها تابعة للمكني عنها قال ان حسنها بحسن المكني
عنها متى كانت تابعة لها وقلما تحسن الحسن البليغ غير تابعة لها ولهذا استهجن ما في الملام ولقايل ان يقول لما كانت
التخييلية عنده استعارة مصرحة مبنية على التشبيه فلم لم يكن حسنها برعاية جهات حسن التشبيه ايضا كما ذكره في
التحقيقية والمكني عنها   اعلم ان الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلها عن معناها الاصلي كذلك توصف به ايضا
لنقلها عن اعرابها الاصلي الى غيره فظاهر عبارة المفتاح ان الموصوف بهذا النوع من المجاز هو الاعراب وهذا ظاهر في الحذف
كالنصب في القرية والرفع في ربك لانه قد نقل عن محله اعني المضاف اما في المجاز بالزيادة فلا يتحقق ذلك الانتقال فيه
قد صرح بان الجر في ليس كمثله مجاز والمقصود في فن البيان هو المجاز بالمعنى الاول لكنه قد جاوز التشبيه على المعنى الثاني اقتداء
بالسلف في احتذائهم بصنيع السامع عن النزلق عند اتصاف الكلمة بالمجاز بهذا الاعتبار فقال وقد يطلق المجاز على
كلمة تغير حكم اعرابها الظاهر ان اضافة الحكم الى الاعراب للبيان وبه يشعر لفظ المفتاح اي تغير اعرابها من نوع الى اخر
بحذف لفظ او زيادة لفظ فالاول نحو قوله تعالى وجاء ربك وقوله تعالى واسئل القرية والثاني مثل قوله ليس كمثله
شيء اي جاء امر ربك لاستحالة مجيء الرب واسئل اهل القرية للقطع بان المقصود سؤال اهل القرية وان كان الله

فادرج النطاق بالجدران ايضا قال الشيخ عبد القاهر ان الحكم بالحذف ههنا الامر يرجع الى غرض المتكلم حتى لو وقع في غير القرآن
لم يقطع بالحذف لجواز ان يكون كلام رجل في قرية قد خربت وباد اهلها فاراد ان يقول لصاحبه واعظا ومذكرا او لنفسه متعظا و
معتبرا اسئل القرية عن اهلها وقل لها ما صنعوا كما يقال الارض من شق انهارك وغرس اشجارك وجنى اثمارك انتهى كلام الشيخ
فالحكم الاصلي لربك والقرية هو الجر وقد تغير في الاول الى الرفع وفي الثاني الى النصب بسبب حذف المضاف وليس مثل شيء فالحكم
الاصلي لمثله هو النصب لانه خبر ليس فقد تغير الى الجر بسبب زيادة الكاف في ذلك لان المقصود نفي ان يكون شيء مثله لا نفي ان
يكون شيء مثل مثله والاصل الذي لا يجعل الكاف زايدة ولا يكون من باب الكناية وفيه وجهان احدهما انه نفي للشيء بنفي لازمه لان
نفي لازم اللازم يستلزم نفي الملزوم كما يقال ليس لاخي زيد اخ فاخو زيد ملزوم والاخ لازم له لانه لا بد لاخي زيد من اخ هو زيد
فنفيت هذا اللازم والمراد نفي ملزومه اي ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد فكذا نفيت ان يكون
لمثل الله مثل والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله اذ التقدير انه موجود والثاني ما ذكره صاحب الكشاف وهو
انهم قد قالوا مثلك لا يبخل فنفوا البخل عن مثله والغرض نفيه عن ذاته فسلكوا طريق الكناية قصدا الى المبالغة لانهم اذا
نفوه عما هو بمثابته وعمن يكون على اخص اوصافه فقد نفوه عنه كما تقولون قد ايفعت لداته وبلغت اترابه تريدون
ايفاعه وبلوغه فحينئذ لا فرق بين قوله ليس كالله شيء وقوله ليس كمثله شيء الا ما يعطيه الكناية من فايدتها وهما عبارتان معتقبتان
على معنى واحد وهو نفي المماثلة عن ذاته ونحوه قوله تعالى بل يداه مبسوطتان فان معناه بل هو جواد من غير تصور يد ولا بسط لها
لانها وقعت عبارة عن الجواد لا يقصدون شيئا اخر حتى انهم استعملوها فيمن لا يد له فكذلك استعمل هذا فيمن له مثل ومن
لا مثل له فان كان الحذف او الزيادة مما لا يوجب تغير حكم الاعراب كما في قوله تعالى او كصيب من السماء اي كمثل ذوي صيب
وقوله فبما رحمة من الله اي فبرحمة الله فالكلمة لا توصف بالمجاز والاول تسمى مجازا بالنقصان ويعرف بانه اللفظ المستعمل
في غير ما وضع له لعلاقة وبعد نقصان منه تغير الاعراب والمعنى الى ما يخالفه كنقصان الامر والاهل فيما مر لا كنقصان
مطلق الثاني في قولنا زيد منطلق وعمرو ونقصان مثل ذوي في قوله تعالى او كصيب لبقاء الاعراب ولا كنقصان في من قولنا
سرت يوم الجمعة لبقائه على معناه وفيه نظر لان تغير المعنى واستعمال اللفظ في غير ما وضع له في هذا النوع من المجاز ممنوع
اذ لو جعل القرية مجازا عن الاهل لعلاقة كونها محلا كما وقع في بعض كتب الاصول فهو لا يكون في شيء من هذا النوع من المجاز
فلا يحتاج الى تقدير المضاف كما لو قيل بكونها مشتركة بين الجدران والاهل والثاني يسمى مجازا بالزيادة ويعرف
بانه اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة بعد زيادة عليه تغير الاعراب في المعنى الى ما يخالفه بالكلية فخرج ما لا تغير شيئا
نحو فبما رحمة وما تغير الاعراب فقط نحو سرت يوم الجمعة وما تغير المعنى فقط نحو الرجل بزيادة اللام للعهد وما تغير المعنى
لا الى ما يخالفه بالكلية نحو ان زيدا قائم وفيه نظر لان تغير المعنى والاستعمال في غير الموضوع له ممنوع كما مر والمراد
بالزيادة ههنا ما وقع عليه عبارة النحاة من زيادة الحروف فلا يدخل فيه نحو سرت في يوم الجمعة والرجل قائم وانه
قايم وما شبه ذلك قال صاحب المفتاح والاظهر في هذا النوع ان يعد ملحقا بالمجاز ومشبها به لاشتراكهما في التعدي
عن الاصل الى غير الاصل لا ان يعد مجازا ولهذا لم اذكر الحدث هنا لكن العمدة في ذلك على السلف وفيه نظر لانه ان اراد
بعده عن المجاز اطلاق لفظ المجاز عليه فلا نزاع له في ذلك سواء كان على سبيل المجاز او الاشتراك وان اراد انهم جعلوه من

من اقسام المجاز اللغوى المقابل للحقيقة لم يفتقر فى تفسيره الى تناوله وغيره فليكن كذلك لاتفاق السلف على جواز كون المجاز مستعملا
فى غير ما وضع له مع اختلاف عباراتهم فى تعريفاته كما فى تعريفه الذى نقله السكاكى عنهم وهو كل كلمة اريد بها غير ما وضعت
له فى وضع واحد لملاحظة بين الثانى والاول فظاهر انه لا يتناول هذا النوع من المجاز لانه مستعمل فى معناه الاصلى و
لا لادخل فى تعريف السكاكى ايضا واما تقسيمهم المجاز الى هذا النوع وغيره فمعناه انه يطلق عليهما كما يقال المستثنى
متصل ومنقطع فلا يعرف للسكاكى ههنا رايا منفردا والله اعلم بالصواب الكناية فى اللغة مصدر كقولك كنيت
بكذا عن كذا او كنوت اذا تركت التصريح به وهى فى الاصطلاح يطلق على معنيين احدهما المعنى المصدرى الذى هو فعل
المتكلم اعنى ذكر اللازم وارادة الملزوم مع جواز ارادة اللازم ايضا فاللفظ مكنى به والمعنى مكنى عنه والثانى نفس اللفظ وهو
الذى اشار اليه المص بقوله الكناية لفظ اريد به لازم معناه مع جواز ارادته معه اى ارادة ذلك المعنى مع لازمه كلفظ
طويل النجاد والمراد به لازم معناه اعنى طول القامة مع جواز ان يراد حقيقة طول القامة مع جواز ان يراد حقيقة
طول النجاد ايضا فظهر انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقى للفظ مع ارادة لازمه كارادة طول النجاد مع ارادة
طول القامة بخلاف المجاز فانه لا يصح فيه ان اراد المعنى الحقيقى مثلا لا يجوز فى قولنا رايت اسدا فى الحمام ان يراد بها
الاسد الحيوان المفترس لانه يلزم ان يكون فى المجاز قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقى فلو انتفى هذا انتفى المجاز ههنا
لانتفاء الملزوم بانتفاء اللازم وهذا معنى قولهم ان المجاز ملزوم قرينة معاندة لارادة الحقيقة وملزوم معاند
الشىء معاند لذلك الشىء والا لزم صدق الملزوم بدون اللازم وههنا بحث وهو ان المفهوم من التعريف المذكور ان
المراد بالكناية هو لازم المعنى وارادة المعنى جائزة لا واجبة وبهذا يشعر قوله فى المفتاح ان الكناية لا تنافى ارادة
الحقيقة فلا يمتنع فى قولك فلان طويل النجاد ان يراد طول نجاده مع ارادة طول قامته وهذا هو الحق لان الكناية كثيرا
تخلو عن ارادة المعنى الحقيقى وان كانت جائزة للقطع بصحة قولنا فلان طويل النجاد وان لم يكن له نجاد قط وقولنا
جبان الكلب ومهزول الفصيل وان لم يكن له كلب ولا فصيل وفى موضع آخر من المفتاح تصريح بان المراد فى الكناية هو
المعنى ولازمه جميعا لانه قال المراد بالكلمة المستعملة اما معناها وحده او غير معناها وحده او معناها وغير معناها والاول
الحقيقة والثانى المجاز والثالث الكناية والحقيقة والكناية يشتركان فى كونهما حقيقيين ويفترقان فى التصريح
وعدم التصريح وبهذا يشعر قول المص انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى مع ارادة لازمه وان كان يشير الى
ان ارادة اللازم اصل وارادة الملزوم تبع كما يفهم من قولنا جاء زيد مع عمرو ولهذا يقال جاء فلان مع الامير
ولا يقال جاء الامير معه فوجه التوفيق بان كلامى المص ان معنى قوله من جهة ارادة المعنى من جهة جواز ارادة المعنى او
من جهة ارادته على سبيل جواز القرينة ما سبق من التعريف واما قوله فى الايضاح فالفرق بينهما وبين المجاز من
هذا الوجه اى من جهة ارادة المعنى مع جواز ارادة لازمه فليس بصحيح اللهم الا ان يراد بالمعنى ما عنى باللفظ وهو لازم
المعنى موضوع له وبلازم المعنى معناه الموضوع له وفيه ما فيه وفرق اى فرق السكاكى وغيره بين الكناية والمجاز
بالانتقال فيها اى فى الكناية من اللازم الى الملزوم كالانتقال من طول النجاد الذى هو لازم لطول القامة اليه وفيه
اى فى المجاز من الملزوم الى اللازم كالانتقال من الغيث الذى هو ملزوم النبت الى النبت ومن الاسد الذى هو ملزوم

الشجاع

الشجاع الى الشجاع ورد هذا الفرق بان اللازم ما لم يكن ملزوما لم ينتقل منه الى الملزوم لان اللازم من حيث انه لازم يجوز
ان يكون اعم من الملزوم ولا دلالة للعام على الخاص بل انما يكون ذلك على تقدير تلازمهما وتساويهما فان قيل
يجوز اى يدل عليه بواسطة انضمام القرينة قلنا ح لا يبقى عاما ولو سلم فلم لا يجوز ان يكون المجاز ايضا كذلك وح
اى اذا كان اللازم ملزوما يكون الانتقال من الملزوم الى اللازم كما فى المجاز فلا يتحقق الفرق والسكاكى ايضا معترف
بان اللازم ما لم يكن ملزوما امتنع الانتقال منه لانه قال مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم وهذا يتوقف
على مساواة اللازم للملزوم وح يكونان متلازمين فيصير الانتقال من اللازم الى الملزوم بمنزلة الانتقال من الملزوم
الى اللازم فان قيل مراده ان اللزوم بين الطرفين من خواص الكناية دون المجاز او شرط لها دونه قلنا لانم ذلك وما
الدليل عليه بل الجواب ان مرادهم باللازم ما يكون وجوده على سبيل التبعية كطول النجاد التابع لطول القامة ولهذا
جوزوا كون اللازم اخص كالضاحك بالفعل للانسان فالكناية ان يذكر من المتلازمين ما هو تابع ورديف ويراد به
ما هو متبوع ومردوف والمجاز بالعكس وفيه نظر لان المجاز قد يكون من الطرفين كاستعمال الغيث فى النبت واستعمال النبت
فى الغيث وهى اى الكناية ثلثة اقسام الاولى اى القسم الاول والتانيث باعتبار كونه عبارة عن الكناية يعنى الاولى
من الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة فمنها اى من الاولى ما هى معنى واحد وهو ان يتفق فى صفة من الصفات
اختصاص بموصوف معين عارض فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى ذلك الموصوف كقوله الضاربين بكل ابيض مخذم
والطاعنين مجامع الاضغان والمخذم القاطع والضغن الحقد ومجامع الاضغان معنى واحد كناية عن القلوب ومنها
ما هى مجموع معان وهو ان تؤخذ صفة فتضم الى لازم آخر وآخر لتصير جملتها مختصة بموصوف فيتوصل بذكرها اليه كقولنا
كناية عن الانسان حى مستوى القامة عريض الاظفار ويسمى هذا خاصة مركبة وشرطهما اى شرط هاتين الكنايتين
الاختصاص بالمكنى عنه ليحصل الانتقال من العام الى الخاص وجعل السكاكى الاولى اعنى ما هى معنى واحد قريبة والثانية
اعنى ما هو مجموع معان بعيدة وقال المص وفيه نظر ولعل وجه النظر انه فسر القريبة فى القسم الثانى بما يكون الانتقال
بلا واسطة والبعيدة بما يكون الانتقال بواسطة لوازم متسلسلة والكناية التى هى معنى واحد والتى هى مجموع
معان كلاهما خالية عن الواسطة لظهور ان ليس للانتقال من حى مستوى القامة عريض الاظفار الى شىء ثم منه الى
الانسان فالجواب ان القرب ههنا باعتبار آخر وهو سهولة الماخذ لبساطتها واستغنائها عن ضم لازم الى آخر
وتلفيق بينهما وتكلف فى التساوى والاختصاص والبعد بخلاف ذلك الثانية من اقسام الكناية المطلوب بها صفة
من الصفات كالجود والكرم والشجاعة وطول القامة ونحوها وهى ضربان قريبة وبعيدة فان لم يكن الانتقال من الكناية
الى المطلوب بواسطة فقريبة والقريبة قسمان واضحة يحصل الانتقال منها بسهولة كقولهم كناية عن طول القامة طويل
نجاده وطويل النجاد ثم اشار الى الفرق بين الكنايتين اعنى قولنا طويل النجاد وقوله والاولى كناية ساذجة لا يشوبها شىء
من التصريح وفى الثانية تصريح ما لتضمن الصفة الضمير الراجع الى الموصوف ضرورة احتياجها الى مرفوع مسند اليه فيشتمل
على نوع تصريح بثبوت الطول له والدليل على هذا انك تقول زيد طويل نجاده وهند طويل نجاده والزيدان طويل نجادهما
والزيدون طويل نجادهم بافراد الصفة وتذكيرها لكونها مسندة الى الظاهر وفى الاضافة تقول هند طويلة النجاد

والزيدان طويلا النجاد والزيدون طوال النجاد فتؤنث وتثنى وتجمع الصفة لكونها مسندة الى ضمير الموصوف و
انما جاز اسناد الصفة الى الضمير المستتر مع انها في المعنى عبارة عن لصاحب اعني المضاف اليه لكونها جارية على صاحبه في
اللفظ خبرا او حالا او نعتا وفي المعنى دالة على صفة له في نفسه سواء كانت هي الصفة المذكورة نحو زيد حسن الوجه فانه
يتصف بالحسن الوجه او كانت غيرها نحو زيد ابيض اللحية اي شيخ وكثير الاخوان اي متقو بهم بخلاف زيد احمر ثوبه
واسود ثوبه فانه يقبح الاضافة وكذا يقبح هند قائم غلامها فان قلت اذا اسند الصفة الى ضمير الموصوف فلم زعمت انها
كناية مشوبة بالتصريح وهلا كانت تصريحا كما ان قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر ونحو ذلك مما
يشتمل على اشارة الى ذكر احد الطرفين حيث تشبيها لا استعارة مشوبة بشيء من التشبيه قلت للقطع بانها في
المعنى صفة للمضاف اليه واعتبار الضمير العائد الى المستتر انما هو بمجرد امر لفظي وهو امتناع خلو الصفة عن معمول
مرفوع بها او خفية عطف على قوله واضحة وخفاؤها بان يتوقف الانتقال منها على تامل واعمال روية كقولهم
كناية عن الابله عريض القفا فان عرض القفا وعظيم الراس بالافراط مما يستدل به على بلاهة الرجل وهو ملزوم
لها بحسب الاعتقاد لكن في الانتقال منه الى بلاهته نوع خفاء لا يطلع عليه كل احد وليس منتقل منه الى لازم آخر ومنه
ذلك الامر المقصود بل انما ينتقل منه الى المقصود لكن في بادي النظر وبهذا امتازت القريبة عن البعيدة وجعل صاحب
المفتاح قولهم عريض الوسادة كناية قريبة عن هذه الكناية اعني قولنا عريض القفا قال المص وفيه نظر
بل هو كناية بعيدة عن الابله لانه ينتقل منه الى عريض القفا ومنه الى الابله وجوابه انه لا امتناع في ان
يكون الكناية بعيدة بالنسبة الى المطلوب وقريبة بالنسبة الى الوسط بل الامر كذلك فيما يكون الانتقال منه
الى المطلوب بواسطة فنبه صاحب المفتاح على ان المطلوب بالكناية قد يكون هو الوصف المقصود المصرح وقد يكون
ما هو كناية عنه هذا اذا لم يكن الانتقال بواسطة وان كان الانتقال من الكناية الى المطلوب بها بواسطة فبعيدة
كقولهم كثير الرماد كناية عن المضياف فانه ينتقل من كثيرة الرماد الى كثرة احراق الحطب تحت القدور ومنها اي من
كثرة الاحراق وكذا الضمير في منها عائد الى الكثرة الى كثرة الطبائخ ومنها الى كثرة الاكلة جمع آكل ومنها الى كثرة
الضيفان بكسر الضاد جمع ضيف ومنها الى المقصود ومنه المضياف وبحسب قلة الوسائط وكثرتها تختلف الدلالة
على المقصود وضوحا وخفاء وعليك بتتبع الامثلة فانها اكثر من ان تحصى الثالثة من اقسام الكناية المطلوب بها
نسبة اي اثبات امر لامر او نفيه عنه وهذا معنى قول صاحب المفتاح ان المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف
ولم يرد بالتخصيص الحصر اذ لا وجه له ههنا كقوله اي قول زياد الاعجم ان السماحة والمروة اي كمال الرجولية
والندى في قبة ضربت على ابن الحشرج فانه اراد ان يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات اي ثبوتها
له سواء كان بطريق الحصر او لا فترك التصريح باختصاصها بان يقول انه مختص بها او نحوه مجرور معطوف
على ان يقول اي او بمثل القول او منصوب معطوف على مفعول ان يقول اي او ان يقول نحو قولنا انه
مختص بها من العبارات الدالة على هذا المعنى كالاضافة ومعناها والاسناد ومعناه مثل ان يقول سماحة
ابن الحشرج او السماحة لابن الحشرج او سمح ابن الحشرج او حصل السماحة له او ابن الحشرج سمح كما ان اختصاص

الصفة با

الصفة بالموصوف مصرح به في مثل القسم الثاني باعتبار اضافتها او اسناده الى الموصوف او ضميره الا يرى ان طول القامة
المكنى عنه بطول النجاد مضاف الى ضميره في قولنا طويل نجاده ومسند الى الضمير في قولنا طويل النجاد وكذا في كثير الرماد ونحوه وكذا
في المفتاح وبه يعرف انه ليس المراد بالاختصاص ههنا هو الحصر فترك التصريح باختصاصها اي الكناية بان جعلها اي جعل تلك
الصفات في قبة تنبيها على ان محلها ذو قبة وهي تكون فوق الخيمة يتخذها الرؤساء مضروبة عليه اي على ابن الحشرج وانما احتاج
الى هذا وجود ذوي قباب في الدنيا كثيرين فافاد اثبات الصفة المذكورة له لانه اذا اثبت الامر في مكان الرجل وحيزه
فقد اثبت له ونحوه اي ونحو قول زياد في كون الكناية لنسبة الصفة الى الموصوف بان تجعل فيما يحيط به ويشتمل عليه قولهم
المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه حيث لم يصرح بثبوت المجد والكرم له بل كنى عن ذلك بكونهما بين برديه وثوبيه وفي هذا
اشارة الى دفع ما يتوهم من ان قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه من القسم الثاني مثل طويل نجاده بناء على ان الاضافة
البرد والثوب الى ضمير الموصوف كاضافة النجاد اليه وليس كذلك لان اسناد طويل الى النجاد تصريح باثبات الطول للنجاد وهو قائم
مقام طول القامة فاذا صرح بان اضافة النجاد الى ضمير زيد كان ذلك تصريحا باثبات طول القامة له وان كان ذكر
طول القامة غير صريح وليس في قولنا وان كان ذكر طويل القامة غير صريح وليس في قولنا المجد بين ثوبيه دلالة على ثبوت
المجد للثوبين فضلا عن التصريح بذلك حتى يكون التصريح باضافة الثوبين الى الضمير تصريحا باثبات المجد لمن يعود اليه
الضمير وامثلة هذا القسم ايضا اكثر من ان يحصى فان قلت ههنا قسم رابع وهو ان يكون المطلوب بها صفة ونسبة معا كما
في قولنا كثر الرماد في ساحة عمرو كناية عن نسبة المضيافية اليه قلت ليس هذا كناية واحدة بل كنايتان احداهما المطلوب
بها نفس الصفة وهي كثرة الرماد والثانية المطلوب بها النسبة للمضيافية اليه وهو جعلها في ساحته ليفيد اثباتها له
والموصوف في هذين القسمين اعني الثاني والثالث قد يكون مذكورا كما مر وقد يكون غير مذكور كما يقال في عرض من
يؤذي المسلمين المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده فانه كناية عن نفي صفة الاسلام عن المؤذي وهو غير مذكور
في الكلام وكما تقول في عرض من يشرب الخمر ويعتقد حلها وانت تريد تكفيره انا لا اعتقد حل الخمر وهذا كناية عن اثبات
صفة الكفر له مع انه قد كنى عن الكفر ايضا باعتقاد حل الخمر ولا يخفى عليك امتناع ان يكون الموصوف غير مذكور عند الكناية عن
الصفة مع التصريح بالنسبة لان التصريح باثبات الصفة للموصوف او نفيها عنه مع عدم ذكر الموصوف محال فاذا كان
الموصوف غير مذكور كان القسم الثاني مستلزما للثالث من غير عكس فليفهم والعرض بالضم الناحية من اي وجه جئته يقال
نظرت اليه من عرض وعرض اي من جانب وناحية قال السكاكي الكناية تتفاوت الى تعريض وتلويح ورمز وايماء واشارة
وذكر في شرح المفتاح انه انما قال تتفاوت ولم يقل تنقسم لان التعريض وامثاله مما ذكره ليس من اقسام الكناية فقط
بل هو اعم وفيه نظر والمناسب للعرضية التعريض اي الكناية اذا كانت عرضية مسوقة لاجل موصوف غير مذكور كان
المناسب ان يطلق عليها اسم التعريض لانه امالة الكلام الى عرض يدل على المقصود يقال عرضت لفلان وبفلان اذا قلت قولا وانت تعنيه فكانك اشرت
به الى جانب تريد به جانبا آخر ومنه المعاريض في الكلام وهي التورية بالشيء عن الشيء وقال صاحب الكشاف الكناية
ان تذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له والتعريض ان تذكر شيئا يدل به على شيء لم يذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه
جئتك لاسلم عليك فكانه امالة الكلام الى عرض تدل على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح منه ما يريده وقال ابن الاثير في

فالمثل لـ[illegible] الكناية ما دل على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما وقد يكون في المفرد والمركب والتعريض
هو اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقي او المجازي بل من جهة التلويح والاشارة فيختص باللفظ المركب كقول من
يتوقع صلة والله اني محتاج فانه تعريض بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة ولا مجازا وانما فهم منه المعنى من عرض اللفظ
اي جانبه ولغيرها اي والمناسب لغير العرضية ان كثرت الوسائط بين اللازم والملزوم كما في كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول
الفصيل التلويح لان التلويح هو ان تشير الى غيرك من بعيد والمناسب لغيرها ان قلت الوسائط مع خفاء في اللزوم كعريض
القفاء وعريض الوسادة الرمز لان الرمز هو ان تشير الى قريب منك على سبيل الخفية لان الاشارة بالشفة والحاجب
والمناسب لغيرها ان قلت الوسائط بلا خفاء كما في قوله وما رايت المجد القى رحله في آل طلحة ثم لم يتحول الايماء والاشارة
ثم قال السكاكي والتعريض قد يكون مجازا كقولك آذيتني فستعرف وانت تريد انسانا مع المخاطب دونه وان لم ترد المخاطب
ليكون اللفظ مستعملا في غير ما وضع له فقط فيكون مجازا وان اردتهما اي المخاطب والانسان الآخر معه جميعا كان كناية لانك
اردت باللفظ المعنى الاصلي وغيره معا والمجاز ينافي ارادة المعنى الاصلي ولا بد فيهما اي في الصورتين من قرينة دالة على
ان المراد في الصورة الاولى هو الانسان الذي مع المخاطب وحده ليكون مجازا وفي الثانية كلاهما جميعا ليكون كناية و
ههنا بحث وهو ان المذكور في المفتاح ليس ان التعريض قد يكون مجازا وقد يكون كناية بل انه قد يكون على سبيل
المجاز وقد يكون على سبيل الكناية وقال الشارح العلامة معناه ان عبارة التعريض قد يكون مشابهة للمجاز كما في
الصورة الاولى فانه يشبه المجاز من حيث استعمال تاء الخطاب فيما هو غير موضوع له وليس بمجاز اذ لا يتصور فيه انتقال
من ملزوم الى لازم وقد يكون مشابهة للكناية كما في الصورة الثانية فانها تشبه الكناية من جهة استعمال اللفظ فيما هو
موضوع له مرادا منه غير الموضوع له وليس بكناية اذ لا يتصور فيه لازم وملزوم وانتقال من احدهما الى الآخر وفيه نظر لان
ما ذهب اليه المصنف هو الاصوب لا ما ذهب اليه الشارح العلامة لانه يؤدي الى ان يكون كلام يدل على معنى دلالة صحيحة من غير ان يكون حقيقة
في ذلك المعنى ولا مجازا ولا كناية بل الحق ان الاول مجاز والثاني كناية كما صرح المصنف وهو الذي قصده السكاكي وتحقيقه
ان قولنا آذيتني فستعرف كلام دال على معنى يقصد به تهديد المخاطب بسبب الايذاء ويلزم منه التهديد بالنسبة الى كل من
صدر منه الايذاء فان استعملته واردت به تهديد المخاطب وغيره من المؤذين كان كناية وان اردت به التهديد لغير المخاطب
بسبب الايذاء لعلاقة اشتراكه للمخاطب في الايذاء اما تحقيقا واما فرضا وتقديرا كان مجازا

اطبق البلغاء على ان المجاز والكناية ابلغ من الحقيقة والتصريح لان الانتقال فيهما من الملزوم الى اللازم فهو كدعوى الشيء ببينة
فان وجود الملزوم يقتضي وجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم عن اللازم وهذا ظاهر وانما الاشكال في بيان الفرق بين سائر
انواع المجاز واطبقوا ايضا على ان الاستعارة التحقيقية والتمثيلية ابلغ من التشبيه لانها نوع من المجاز وقد علم ان المجاز
ابلغ من الحقيقة وانما قيدنا الاستعارة بالتحقيقية والتمثيلية لان التخييلية والمكنى عنها ليستا من انواع المجاز عند
المصنف قال الشيخ عبد القاهر وليس السبب في كون المجاز والاستعارة والكناية ابلغ ان واحدا من هذه الامور يفيد تارة في
نفس المعنى ما لا يفيده خلافه بل لانه يفيد تاكيد الاثبات للمعنى ما لا يفيده خلافه فليس مزية قولنا رايت اسدا
اعني قولنا رايت رجلا هو والاسد سواء في الشجاعة ان الاول افاد زيادة في مساواة للاسد في الشجاعة لم يفدها

الثاني بل الفضيلة

الثاني بل الفضيلة هي ان الاول افاد تاكيد الاثبات تلك المساواة له لم يفده الثاني وليست فضيلة قولنا كثير الرماد على
قولنا كثير القرى ان الاول افاد زيادة لقراه لم يفدها الثاني بل الفضيلة هي ان الاول افاد تاكيد الاثبات تلك كثير القرى
لم يفدها الثاني واعترض المصنف بان الاستعارة اصلها التشبيه والاصل في وجه الشبه ان يكون في المشبه به اتم منه في المشبه
واظهر فقولنا رايت اسدا يفيد للمراد شجاعة اتم مما يفيدها قولنا رايت رجلا كالاسد لان الاول يفيد شجاعة الاسد
والثاني يفيده شجاعة دون شجاعة الاسد فكيف يصح القول بان ليس شيء من هذه الامور يفيد زيادة في نفس
المعنى لا يفيده خلافه ثم اجاب بان مراد الشيخ ان السبب في كل صورة ليس هو ذلك وليس المراد ان ليس في شيء
من الصور فهذا التحقيق في قولنا رايت اسدا بالنسبة الى قولنا رايت رجلا كالاسد لا بالنسبة الى قولنا رايت رجلا
مساويا للاسد او زائدا عليه في الشجاعة ولا تحقيق ايضا في كثير الرماد وكثير القرى ونحو ذلك مما توهم المصنف بل
معنى كلام الشيخ ان شيئا من هذه العبارات لا يوجب ان يحصل في الواقع زيادة في المعنى مثلا اذا قلنا رايت اسدا او
هو لا يوجب ان يحصل لزيد في الواقع زيادة شجاعة لا يوجبها قولنا رايت رجلا كالاسد وهذا كما ذكره الشيخ من
ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى او نفيه مع انا قاطعون بان المفهوم من الخبر ان هذا الحكم ثابت او منفي وقد بيناه
في بحث الاسناد الخبري والدليل على ما ذكرنا انه قال فان قيل مزية قولنا رايت اسدا على قولنا رايت
رجلا مساويا للاسد في الشجاعة ان المساواة في الاول يعلم من اللفظ وفي الثاني من طريق المعنى قلت لا تتغير
حال المعنى في نفسه بان يكنى عنه بمعنى آخر ولا تتغير معنى كثرة القرى بان يكنى عنه بكثرة الرماد فهكذا لا تتغير معنى
مساواة الاسد بان يدل عليه بان يجعله اسدا وهذا صريح في ان مراده ما ذكرنا لكن المصنف كثيرا ما يغلط في استنباط
المعاني من عبارات الشيخ لافتقارها الى تامل وافر والله اعلم هذا آخر الكلام في علم البيان والله مشكور على نواله

وهو المسؤول لاتمام القسم الثالث
وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام اي يتصور

معانيها ويعلم اعدادها وتفاصيلها بقدر الطاقة فوجوه تحسين الكلام اشارة الى الوجوه المذكورة في صدر الكتاب في
قوله ويتبعها وجوه آخر تورث الكلام حسنا وقوله بعد رعاية المطابقة اي مطابقة الكلام لمقتضى الحال ورعاية
وضوح الدلالة اي الخلو عن التعقيد المعنوي اشارة للتنبيه على ان هذه الوجوه انما تعد محسنة للكلام بعد رعاية الامرين
والا لكان كتعليق الدرر على اعناق الخنازير فقوله بعد متعلق بالمصدر اعني تحسين الكلام ولا يجوز ان يكون المراد
بوجوه التحسين معنى ما لا يشمل المطابقة لمقتضى الحال والخلو عن التعقيد وغير ذلك مما يورث الكلام حسنا سواء
داخلا في البلاغة او غير داخل ويكون قوله بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة احترازا عما يكون داخلا في البلاغة
مما يبحث في علم المعاني والبيان واللغة والصرف والنحو لانه يدخل فيه حينئذ بعض ما ليس من المحسنات التابعة للبلاغة
الكلام كالخلو عن التنافر مثلا فانه مع انه ليس من علم البديع وهي اي وجوه تحسين الكلام ضربان معنوي اي راجع
الى تحسين المعنى بحسب الرواية والاصالة وان كان بعضها لا يخلو عن تحسين في اللفظ ولفظي اي راجع الى تحسين اللفظ
كذلك وبدأ بالمعنوي لان المقصود الاصلي والغرض الاولي هو المعاني والالفاظ توابع وقوالب لها اما المعنوي فا
لمذكور منه في الكتاب تسعة وعشرون فمنه المطابقة وتسمى الطباق والتضاد ايضا والتطبيق والتكافؤ ايضا وهي الجمع

بين المتضادين اي المعنيين متقابلين في الجملة يعني ليس المراد بالمتضادين ههنا الامرين الوجوديين المتواردين على
محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض بل اعم من ذلك وهو ما يكون بينهما تقابل وتناف في الجملة وفي بعض
الاحوال سواء كان التقابل حقيقيا او اعتباريا وسواء كان تقابل التضاد او تقابل الايجاب والسلب او تقابل العدم
والملكة او تقابل التضايف او ما شبه شيئا من ذلك على ما سيجيء من الامثلة ويكون ذلك الجمع بلفظين من نوع من انواع
الكلمة اسمين نحو قوله تعالى وتحسبهم ايقاظا وهم رقود او فعلين نحو يحيي ويميت او حرفين نحو لها ما كسبت وعليها ما
اكتسبت فان في اللام معنى الانتفاع وفي على معنى المضرة اي لها ما كسبت من خير وعليها ما اكتسبت من شر لا ينتفع بطاعتها
ولا يتضرر بمعصيتها غيرها وتخصيص الخير بالكسب والشر بالاكتساب لان الاكتساب الذي فيه اعتمال والشر تشتهيه النفس
وتنجذب اليه فكانت اجد في تحصيله واعمل او من نوعين عطف على قوله من نوع القسمة يقتضي ان يكون هذا ثلثة
اقسام اسم مع فعل واسم مع حرف وفعل مع حرف لكن الموجود هو الاول فقط او من كان ميتا فاحييناه فان
الموت والاحياء مما يتقابلان في الجملة وقد ذكر الاول بالاسم والثاني بالفعل وهو اي الطباق ضربان طباق
الايجاب وطباق السلب وهو ان يجمع بين فعلي مصدر واحد احدهما مثبت والآخر منفي او احدهما امر و
الآخر نهي فالاول نحو قوله تعالى ولكن اكثر الناس لا يعلمون يعلمون ظاهرا من الحيوة الدنيا والثاني نحو قوله تعالى فلا تخشوا
الناس واخشون ومن الطباق ما سماه بعضهم تدبيجا من دبج المطر الارض اذا زينها وفسره بان يذكر في معنى
من المدح او غيره الوان لقصد الكناية او التورية واراد بالالوان ما فوق الواحد ولما كان هذا داخلا في تفسير
الطباق لما بين الالوان من التقابل صرح المصباح بانه من اقسام الطباق لم يجعله قسما من المعنوي برأسه فتدبيج الكناية
نحو قوله اي قول ابي تمام في مرثية ابي نهشل محمد بن حميد حين استشهد تردى ثياب الموت حمرا فما اتى لها
اي لتلك الثياب الليل الا وهي من سندس خضر اي ارتدى الثياب الملطخة بالدم فلم ينقض يوم قتله ولم يدخل في
ليلته الا وقد صارت الثياب من سندس خضر من ثياب الجنة وقد ذكر لون الحمرة والخضرة والقصد من الاول الكناية
عن القتل ومن الثاني الكناية عن دخول الجنة وما في هذا البيت من الكناية قد بلغ من الوضوح الى حيث يستغني عن البيان
ولا ينبغي الا من لا يعرف معنى الكناية واما تدبيج التورية فكقول الحريري فمذ اغبر العيش الاخضر وازور المحبوب
الاصفر اسود يومي الابيض وابيض فودي الاسود حتى رثى لي العدو الازرق فيا حبذا الموت الاحمر
فالمعنى القريب للمحبوب الاصفر هو الانسان الذي له صفرة والبعيد هو الذهب وهو المراد ههنا فيكون تورية
ويلحق به اي بالطباق شيئان احدهما الجمع بين معنيين يتعلق احدهما بما يقابل الآخر نوع تعلق مثل السببية
واللزوم نحو اشداء على الكفار رحماء بينهم فان الرحمة وان لم تكن مقابلة للشدة لكنها مسببة عن اللين الذي هو
ضد الشدة ونحو قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله فان ابتغاء الفضل و
ان لم يكن مقابلا للسكون لكنه يستلزم الحركة المضادة للسكون ومنه قوله تعالى اغرقوا فادخلوا نارا لان ادخال
النار يستلزم الاحراق المضاد للاغراق والثاني الجمع بين معنيين غير متقابلين عبر عنهما بلفظين متقابلين
معناهما الحقيقيان نحو قوله اي قول دعبل لا تعجبي يا سلم من رجل يعني نفسه ضحك المشيب برأسه اي ظهر ظهورا تاما

فبكى ذلك

فبكى ذلك الرجل فانه لا تقابل بين البكاء وظهور الشيب لكنه عبر عن ظهور الشيب بالضحك الذي يكون معناه الحقيقي مضادة
لمعنى البكاء ويسمى الثاني ايهام التضاد لان المعنيين المذكورين وان لم يكونا متقابلين حتى يكون التضاد حقيقيا
لكنهما قد ذكرا بلفظين يوهمان التضاد نظرا الى الظاهر والحمل على الحقيقة ودخل فيه اي في الطباق الذي سبق ما يختص
باسم المقابلة التي جعلها السكاكي وغيره قسما برأسه من المحسنات المعنوية وهي ان يؤتى بمعنيين متوافقين او اكثر
او بمعان متوافقة ثم بما يقابل ذلك اي ثم يؤتى بما يقابل المعنيين المتوافقين او المعاني المتوافقة على الترتيب
فيدخل في الطباق لانه يكون جمعا بين معنيين متقابلين في الجملة والمراد بالتوافق خلاف التقابل لا ان يكونا
متناسبين ومتماثلين فان ذلك غير مشروط كما يجيء من الامثلة ثم تخصيص اسم المقابلة بالاضافة الى العدد الذي يقع
عليه المقابلة مثل مقابلة الاثنين بالاثنين ومقابلة الثلثة بالثلثة والاربعة بالاربعة الى غير ذلك فمقابلة
الاثنين بالاثنين نحو قوله تعالى فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا اتى بالضحك والقلة المتوافقين ثم بالبكاء والكثرة
المتقابلين لهما ومقابلة الثلثة بالثلثة نحو قوله اي قول ابي دلامة ما احسن الدين والدنيا اذا اجتمعا واقبح الكفر
والافلاس بالرجل قابل الحسن والدين والدنيا بالقبح والكفر والافلاس على الترتيب ومقابلة
الاربعة بالاربعة نحو فاما من اعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى واما من بخل واستغنى وكذب
بالحسنى فسنيسره للعسرى ولما كان التقابل في الجميع ظاهرا الا تقابل الاتقاء والاستغناء بينه بقوله المراد باستغنى
انه زهد فيما عند الله تعالى كانه مستغن عنه اي عما عند الله تعالى فلم يتق او استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق
فيكون الاستغناء مستلزما لعدم الاتقاء المقابل للاتقاء ففي هذا المثال تنبيه على ان المقابلة قد تتركب من الطباق
وقد تتركب مما هو ملحق بالطباق لما مر من ان مثل مقابلة الاتقاء والاستغناء من قبيل الملحق بالطباق مثل مقابلة
الشدة والرحمة وزاد السكاكي في تعريف المقابلة قيدا آخر حيث قال هي ان يجمع بين شيئين متوافقين او اكثر
وضديهما واذا شرط ههنا اي فيما بين المتوافقين او المتوافقات امر شرط ثمة اي فيما بين الضدين او الاضداد
ضده اي ضد ذلك الامر كهاتين الآيتين فانه لما جعل التيسير مشتركا بين الاعطاء والاتقاء والتصديق جعل ضده اي ضد
التيسير وهو التعسير المعبر عنه بقوله فسنيسره للعسرى مشتركا بين اضدادها اي اضداد تلك المذكورات وهي البخل والاستغناء
والتكذيب فعلى هذا لا يكون بيت ابي دلامة من المقابلة لانه اشترط في الدين والدنيا الاجتماع ولم يشترط في
الكفر والافلاس ضده ومنه اي ومن المعنوي مراعاة النظير ويسمى التناسب والتوفيق والائتلاف والتلفيق
ايضا وهي جمع امر وما يناسبه لا بالتضاد والمناسبة بالتضاد ان يكون كل منهما مقابلا للآخر وبهذا القيد يخرج
الطباق وذلك قد يكون بالجمع بين الامرين نحو والشمس والقمر بحسبان وقد يكون بالجمع بين ثلثة امور نحو قوله
اي قول البحتري في صفة الابل كالقسي المعطفات اي المنحنيات من عطف العود عطفه اذا احناه بل الاسهم مبرية
اي منحوتة من براه نحته بل الاوتار جمع بين القوس والسهم والوتر وقد يكون بين اربعة كقول بعضهم للمهلبي
الوزير انت ايها الوزير اسمعيلي الوعد شعيبي التوفيق يوسفي العفو محمدي الخلق وقد يكون بين اكثر كقول
ابن رشيق اصح واقوى ما سمعناه في الندى من الخبر المأثور منذ قديم احاديث ترويها السيول عن الحيا عن البحر

فالمعنى ان المسلمين امروا بان يقولوا صبغنا الله بالايمان صبغته ولم نصبغ صبغتكم ايها النصارى فعبر عن الايمان
بالله بصبغة الله للمشاكلة لوقوعه في صحبة صبغة النصارى تقديرا بهذه القرينة الحالية التي هي سبب النزول من غمس
النصارى اولادهم في الماء الاصفر وان لم يذكر ذلك لفظا وهذا كما تقول لمن يغرس الاشجار اغرس كما يغرس فلان تريد
رجلا يصطنع الى الكرام ويحسن اليهم فتعبر عن الاصطناع بلفظ الغرس للمشاكلة لقرينة الحال وان لم يكن له ذكر في المقال
ومنه اي من المعنوي المزاوجة وهي ان تزاوج اي توقع المزاوجة على ان الفعل مسند الى ضمير المصدر كما في قولهم حيل
بين العير والنزوان بين معنيين في الشرط والجزاء اي يجعل معنيان واقعان في الشرط والجزاء مزدوجين في ان
ترتب على كل منهما معنى رتب على الآخر كقوله اي قول البحتري اذا ما نهى الناهي ومنعني عن حبها فلج بي الهوى ولزمني
اصاخت الى الواشي اي استمعت الى النمام الذي يشي حديثه ويزينه وصدقته فيما افترى علي فلج بها الهجر زاوج
بين نهي الناهي واصاختها الى الواشي الواقعين في الشرط والجزاء في ان يترتب عليهما اللجاج لشيء ومثله قوله ايضا اذا
احتربت يوما ففاضت دماؤها تذكرت القربى ففاضت دموعها زاوج بين الاحتراب وتذكر القربى الواقعين
في الشرط والجزاء في ترتب فيضان شيء عليهما ومن تتبع الامثلة المذكورة للمزاوجة علم ان معناها ما ذكرنا لا ما سبق
الى الوهم من ان معناها ان يجمع بين معنيين في الشرط ومعنيين في الجزاء كما جمع في الشرط بين نهي الناهي ولجاج
الهوى في الجزاء بين اصاختها الى الواشي ولجاج الهجر اذ لا يعرف احد يقول بالمزاوجة في مثل قولنا اذا جاءني زيد فسلم
علي جلسته فانعمت عليه ومنه اي ومن المعنوي العكس والتبديل وهو ان يقدم جزء من الكلام على جزء آخر ثم
يؤخر ذلك المقدم عن الجزء والعبارة الصريحة ما ذكره القوم حيث قالوا هو ان يقدم في الكلام جزء ثم يعكس فيقدم
ما اخرت ويؤخر ما قدمت والظاهر ان عبارة المص فيصدق على مثل قوله تعالى وتخشى الناس والله احق ان تخشاه وقول
الشاعر سريع الى ابن العم يلطم وجهه وليس الى داعي الندى بسريع ولا عكس فيه ويقع العكس على وجوه منها ان
يقع بين احد طرفي جملة وما اضيف اليه ذلك الطرف نحو عادات السادات سادات العادات فان العكس فيه
قد وقع بين العادات وهو احد طرفي الكلام وبين السادات وهو الذي اضيف اليه العادات ومعنى وقوعه بينهما انه
قدم العادات على السادات ثم عكس فقدم السادات على العادات ومنها اي من الوجوه ان يقع بين متعلقي
فعلين في جملتين نحو يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي فقد وقع العكس بين الحي والميت بان قدم الحي واخر الميت
ثم عكس فقدم الميت واخر الحي وهما متعلقان لفعلين في الجملتين ومنها اي من الوجوه ان يقع بين لفظين في
طرفي جملتين نحو قوله تعالى لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن وقد وقع العكس بين هن وهم حيث قدم اللفظ هن ثم عكس
فاخر هن عن هم وهما لفظان واقعان في جملتين ومنها ان يقع بين طرفي الجملة كما قلت طويت باحراز الفنون
تخبتما وردا شبابي والجنون فنون فحين تعاطيت الفنون وحظها تبين لي ان الفنون جنون ومنه اي المعنوي
الرجوع وهو العود الى الكلام السابق بالنقض اي بنقضه وابطاله لنكتة كقوله اي قول زهير قف بالديار التي لم
يعفها القدم بلى وغيرها الارواح والديم دل الكلام السابق على ان تطاول الزمان وتقادم العهد لم يعف الديار
ثم عاد اليه ونقضه بانه قد غيرها الرياح والامطار لنكتة وهي اظهار الكآبة والحزن والحيرة والدهش حتى كانه اخبر

اخبارا اولا بما لا تحقق له ثم رجع عنه وافاق بعض الافاقة فنقض كلامه السابق قائلا بلى عفاها القدم وغيرها الارواح والديم
[illegible] ومنه اي المعنوي التورية ويسمى الايهام ايضا وهي ان يطلق لفظ له معنيان قريب
وبعيد ويراد به البعيد اعتمادا على قرينة خفية وهي ضربان مجردة وهي التورية التي لا تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب
نحو الرحمن على العرش استوى فانه اراد باستوى معناه البعيد وهو استولى ولم يقرن به شيء مما يلائم القريب
الذي هو الاستقرار والثاني مرشحة عطف على مجردة وهي التي تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب المورى به عن
المعنى البعيد المراد اما بلفظ قبله نحو والسماء بنيناها بايد فانه اراد بايد معناها البعيد اعني القدرة وقد قرن بها ما يلائم
معنى القريب اعني الجارحة المخصوصة وهو قوله بنيناها او بلفظ بعده كقول القاضي ابي الفضل بن عياض في صيف
ربيعا باردا كان كانون اهدى من ملابسه لشهر تموز انواعا من الحلل او الغزالة من طول المدى خرفت فما تفرق
بين الجدي والحمل يعني كان الشمس من كبرها وطول مدتها صارت خرفة قليلة العقل فنزلت في برج الجدي في اوان
الحلول ببرج الحمل اراد بالغزالة معناها البعيد اعني الشمس وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب الذي ليس بمراد اعني
الرشا حيث ذكر الخرافة وكذا ذكر الجدي والحمل وقد يكون كل من التوريتين ترشيحا للآخر كبيت السقط اذا صدق
الجد افترى العم للفتى مكارم الاخلاق لا تخفى وان كذب الخال اراد بالجد الحظ وبالعم الجماعة من الناس وبالخال
المخيلة فان قلت قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى الرحمن على العرش استوى انه تمثيل لانه لما كان الاستواء
على العرش وهو سرير الملك مما يرادف الملك جعلوه كناية عن الملك فما امتنع ههنا المعنى الحقيقي صار مجازا كقوله
تعالى فقالت اليهود يد الله مغلولة اي هو بخيل بل يداه مبسوطتان اي هو جواد من غير تصور يد ولا غل ولا بسط
والتفسير بالنعمة والتمحل للتثنية من ضيق العطن والمسافرة عن علم البيان مسيرة اعوام وكذا قوله تعالى والسماء
بنيناها بايد تمثيل وتصوير لعظمته وتوقيف على كنه جلاله من غير ذهاب بالايد الى جهة حقيقة او مجاز بل يذهب
الى حد الزبدة والخلاصة من الكلام من غير تمحل المفردات حقيقة او مجازا وقد شدد النكير على من فسر اليد بالنعمة
والايدي بالقدرة والاستواء بالاستيلاء واليمين بالقدرة وذكر الشيخ في دلائل الاعجاز انهم وان كانوا
يقولون المراد باليمين القدرة فذلك تفسير منهم على الجملة وقصدهم الى نفي الجارحة بسرعة خوفا على السامع من
خطرات تقع للجهال واهل التشبيه والا فكان ذلك من طريق التمثيل قلت قد جرى المص في جعل الآيتين مثالين
للتورية على ما اشتهر بين اهل الظاهر من المفسرين ومنه اي من المعنوي الاستخدام وهو ان يراد بلفظ له
معنيان احدهما اي احد المعنيين ثم يراد بضميره اي بالضمير الراجع الى ذلك اللفظ معناه الآخر او يراد باحد ضميريه
اي ضميري اللفظ احدهما اي احد المعنيين ثم يراد بالآخر اي بالضمير الآخر معناه الآخر كقوله اذا نزل السماء بارض
قوم رعيناه وان كانوا غضابا اراد بالسماء الغيث وبالضمير الراجع اليه من رعيناه النبت والثاني كقوله اي قول البحتري
فسقى الغضا والساكنيه وان هم شبوه بين جوانحي وضلوعي اراد باحد الضميرين الراجعين الى الغضا وهو المجرور في
الساكنيه المكان وبالآخر وهو المنصوب في شبوه النار اي اوقدوا بين جوانحي نار الغضا يعني نار الهوى التي تشبه
نار الغضا ومنه اي من المعنوي اللف والنشر وهو ذكر متعدد على التفصيل او الاجمال ثم ذكر ما لكل واحد من احاد هذا

المتعدد من غير تعيين ثقة بان السامع يرده اليه اي يرد ما لكل من آحاد المتعدد الى ما هو له فالاول وهو ان يكون
المتعدد على سبيل التفصيل ضربان لان النشر اما على ترتيب اللف بان يكون الاول من النشر للاول من اللف والثاني
للثاني وهكذا الى الترتيب نحو ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله ذكر الليل والنهار على التفصيل
ثم ذكر ما لليل وهو السكون فيه وما للنهار وهو الابتغاء من فضل الله على الترتيب واما على غير ترتيبه اي ترتيب اللف
وهو ضربان لانه اما ان يكون الاول من النشر للآخر من اللف والثاني لما قبله وهكذا على الترتيب ويسمى معكوس
الترتيب كقوله اي قول ابن حيوس كيف اسلو وانت حقف وغصن وغزال لحظا وقدا وردفا فاللحظ للغزال
والقد للغصن والردف للحقف وهو النقا من رمل يشبه به الكفل في العظم والاستدارة او لا يكون كذلك
ويسمى مختلط الترتيب كقولك هو شمس واسد وبحر جودا وبهاء وشجاعة والثاني وهو ان يكون ذكر المتعدد
على سبيل الاجمال نحو قالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى فان الضمير في قالوا لليهود والنصارى
فذكر الفريقان على طريق الاجمال دون التفصيل ثم ذكر ما لكل منهما فالمتعدد المذكور اجمالا هو الفريقان و
ان نجعله قول الفريقين فانه قد لف بين القولين في قالوا اي قالت اليهود وقالت النصارى وهذا معنى
قوله في الايضاح فلف بين القولين فان ما لف بينهما في هذا الباب هو المتعدد المذكور اولا على ما صرح به صاحب المفتاح
حيث قال هو ان تلف بين شيئين في ذكر ثم تتبعهما كلاما مشتملا على متعلق باحدهما ومتعلق بآخر من غير تعيين
اي قالت اليهود لن يدخل الجنة الا من كان هودا وقالت النصارى لن يدخل الجنة الا من كان نصارى فلف
بين الفريقين او القولين اجمالا لعدم الالتباس ثقة بان السامع يرد الى كل فريق او كل قول قوله للعلم بتضليل
كل فريق صاحبه واعتقاده انه انما يدخل الجنة هو لا صاحبه وقالت اليهود ليست النصارى على شيء وهذا الضرب
لا يتصور فيه الترتيب وعدمه وههنا نوع آخر من اللف المسكوت عنه وهو ان يذكر متعدد على التفصيل ثم يذكر ما لكل ويوتى
بعده بذكر ذلك المتعدد على الاجمال ملفوظا او مقدرا ويقع النشر بين لفين احدهما مفصل والآخر مجمل
وهذا معنى لطيف مسلكه وذلك كما تقول ضربت زيدا واعطيت عمرا وخرجت من بلد كذا للتاديب والاكرام
ومخافة الشر فعلت كذا او على قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا او على سفر فعدة من ايام
اخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون قال صاحب الكشاف
الفعل المعلل محذوف مدلول عليه بما سبق تقديره ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون
شرع ذلك يعني جملة ما ذكر من امر الشاهد بصوم الشهر وامر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر فيه ومن الترخيص
في اباحة الفطر فقوله لتكملوا علة لمراعاة العدة ولتكبروا علة ما علم من كيفية القضاء والخروج عن عهدة الفطر
ولعلكم تشكرون اي ارادة ان تشكروا علة الترخيص والتيسير وهذا النوع من اللف لطيف المسلك لا يكاد يهتدي
الى تبيينه الا النقاب المحدث من علماء البيان هذا كلامه وعليه اشكال وهو انه جعل من تفاصيل المعللات
امر الشاهد بصوم الشهر ولم يجعل شيئا من العلل راجعا اليه وجعل ولتكبروا علة ما علم من كيفية القضاء وهو مما لم
يذكره في تفاصيل المعللات فما ذكره في بيان تطبيق العلل غير موافق لما ذكر من تقدير الكلام ويمكن التفصي عنه

بان يقال ان

بان يقال ان ذكر امر الشاهد بصوم الشهر في تفصيل المعللات ليس لانه باستقلاله معلل بشيء من العلل المذكورة بل هي توطئة
وتمهيد لتفرع الترخيص ومراعاة العدة وكيفية القضاء عليه ويشهد بذلك انه لم يقل ومن امر المرخص باعادة
مرفقا كما قال ومن الترخيص فالحاصل ان المذكور فيما سبق من الكلام بعد امر الشاهد بصوم الشهر هو الترخيص وامر المرخص
له بمراعاة عدة ما افطر ليصومها في ايام اخر وفي هذا دلالة واضحة على تعليم كيفية القضاء فصار المذكور بعد الامر بصوم
الشهر ثلثة احدها امر المرخص له بمراعاة العدة والثاني تعليم كيفية القضاء والثالث الترخيص وجميع ذلك متفرع على
الامر بصوم الشهر فجعل كل من العلل راجعا الى واحد من هذه الثلثة وتعلقها الى قوله ولتكملوا علة الامر بمراعاة العدة
شامل لامر الشاهد بصوم الشهر بناء على ان العدة هي الشهر كله فالشاهد يصوم عدة ايام الشهر والمرخص له عدة ايام الافطار وفيه
نظر اذ لا معنى لتعليل امر الشاهد بصوم الشهر باكمال عدة ايام الشهر على انه لا ارتياب في ان الامر بمراعاة العدة في
ولتكملوا علة للامر بمراعاة العدة اشارة الى المذكور قبله وهو الامر للمرخص له بمراعاة عدة ما افطر فيه ومنه اي من
المعنوي الجمع وهو ان يجمع بين متعدد في حكم وذلك المتعدد قد يكون اثنين كقوله تعالى المال والبنون زينة الحيوة
الدنيا وقد يكون اكثر نحو قول ابي العتاهية علمت يا مجاشع ابن مسعدة ان الشباب والفراغ والجدة اي
الاستغناء يقال وجد في المال وجدا ووجدا وجدة اي استغنى مفسدة للمرء اي مفسدة هي ما يدعو صاحبه
الى الفساد ومنه اي من المعنوي التفريق وهو ايقاع تباين بين امرين من نوع في المدح او غيره كقوله اي قول
الوطواط ما نوال الغمام وقت ربيع كنوال الامير يوم سخاء فنوال الامير بدرة عين هي عشرة آلاف درهم
ونوال الغمام قطرة ماء ومنه اي من المعنوي التقسيم وهو ذكر متعدد ثم اضافة ما لكل اليه على التعيين وبهذا القيد
يخرج اللف والنشر وقد اهمله السكاكي فيكون التقسيم عنده اعم من اللف والنشر ولقائل ان يقول ان ذكر الاضافة مغن
عن هذا القيد اذ ليس في اللف والنشر اضافة ما لكل اليه بل يذكر فيه ما لكل حتى يضيفه السامع اليه ويرده اليه فليتامل
فانه دقيق كقوله اي قول المتلمس ولا يقيم على ضيم اي ظلم يراد به الضمير راجع الى المستثنى منه المقدر والتقدير
اي لا يقيم احد على ظلم يراد ذلك الظلم به الا الاذلان هذا استثناء مفرغ وقد اسند اليه الفعل اعني لا يقيم
في الظاهر وان كان في الحقيقة مسندا الى العام المحذوف عير الحي العير الحمار الوحشي والاهلي وهو المناسب ههنا
والوتد هذا اي عير الحي على الخسف اي الذل مربوط برمته هي قطعة حبل بالية وذا اي الوتد يشج اي يدق
ويشق راسه فلا يرثى اي لا يرق فلا يرحم له احد ذكر العير والوتد ثم اضاف الى الاول الربط مع الخسف والى
الثاني الشج على التعيين فان قلت هذا وذا متساويان في الاشارة الى القريب فكل منهما يحتمل ان يكون اشارة
الى العير والى الوتد فلا يتحقق التعيين ومع يكون ايضا من قبيل اللف والنشر قلت لا نسلم التساوي بل في حرف
التنبيه ايماء الى ان القرب فيه اقل وانه يفتقر الى تنبيه ما يكون اشارة الى العير وذا الى الوتد ولو عكس لحصل التعيين
غاية ما في الباب ان التعيين محتمل ومثل هذا ليس في اللف والنشر فليتامل ومنه اي من المعنوي الجمع مع
التفريق وهو ان يدخل شيئان في معنى ويفرق بين جهتي الادخال كقوله اي قول الوطواط فوجهك كالنار
في ضوئها وقلبي كالنار في حرها ادخل قلبه ووجه الحبيب في كونهما كالنار ثم فرق بينهما بان ادخال الوجه فيه من

من جهة الضوء وادخال القلب من جهة الحر والاحتراق ومنه اى من المعنوى الجمع مع التقسيم وهو جمع متعدد تحت
حكم ثم تقسيمه او العكس اى تقسيم متعدد ثم جمعه تحت حكم فالاول كقوله اى الجمع ثم التقسيم كقول ابى الطيب حتى اقام
الممدوح وهو سيف الدولة ولتضمن الاقامة معنى التسليط عداها بعلى فقال على ارباض جمع ربض وهو ما حول المدينة
خرشنة وهى بلدة من بلاد الروم تشقى به الروم والصلبان جمع صليب النصارى والبيع جمع بيعة بكسر الباء
وسكون الياء وهى متعبد النصارى وحتى متعلق بالفعل فى البيت السابق اعنى قاد المقانب يعنى قاد العساكر حتى اقام
حول هذه المدينة وقد شقيت الروم وهذه الاشياء فقد جمع فى هذا البيت الاول شقاء الروم بالممدوح اجمالا لانه
يشمل القتل والنهب والسبى وغير ذلك ثم قسم فى البيت الثانى وفصله فقال للسبى ما نكحوا والقتل ما ولدوا ولم يقل
من نكحوا ومن ولدوا ليوافق قوله والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا ولان فى التعبير عنهم بلفظ ما دلالة على الاهانة وقلة
المبالاة بهم حتى كانهم ليسوا من جنس ذوى العقول ثم ذكر صاحب المفتاح قبل هذا البيت قوله الدهر معتذر والسيف
منتظر وارضهم لك مصطاف ومرتبع وقال قد جمع فيه ارض العدو وما فيها فى كونها خالصة للممدوح ثم قسم فى هذا البيت
والمذكور فيما رايناه من نسخ ديوان ابى الطيب وما وقع عليه الشرح موافق لما اورده المصنف وقوله الدهر معتذر بعد قوله
للسبى ما نكحوا بابيات كثيرة والثانى كقوله اى التقسيم ثم الجمع كقول حسان بن ثابت قوم اذا حاربوا ضروا عدوهم او حاولوا
اى طلبوا النفع فى اشياعهم اى اتباعهم وانصارهم نفعوا سجية اى غريزة وخلق تلك منهم غير محدثة ان الخلائق جمع
خليقة وهى الطبيعة فاعلم شرها البدع جمع بدعة وهى فى الاصل الحدث فى الدين بعد الاكمال والمراد ههنا محدثات
الاخلاق لا ما هو لغرايز منها قسم فى البيت الاول الممدوحين الى ضر الاعداء ونفع الاولياء ثم جمعها فى البيت الثانى فى
فى كونها سجية تلك منهم ومنه اى من المعنوى الجمع مع التفريق والتقسيم ولم يتعرض لتفسيره لكونه معلوما مما سبق
من تفسيرات هذه الامور الثلثة كقوله تعالى يوم يأتى يعنى يأتى الله اى امره او يأتى اليوم اى هوله والظرف منصوب
باضمار اذكر او بقوله لا تكلم نفس بما ينفع من جواب او شفاعة الا باذنه اى باذن الله كقوله تعالى لا يتكلمون الا من اذن
له الرحمن وهذا فى موقف وقوله يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون فى موقف آخر والمأذون فيه هو الجواب
الحق والممنوع عنه هو العذر الباطل فمنهم اى من اهل الموقف شقى وجبت له النار بمقتضى الوعيد وسعيد وجبت
له الجنة بمقتضى الوعد واما الذين شقوا ففى النار لهم فيها زفير وشهيق الزفير اخراج النفس والشهيق رده خالدين
فيها ما دامت السموات والارض اى سموات الاخرة وارضها لانها دائمة مخلوقة للابد او هى عبارة عن التابيد
ونفى الانقطاع كقول العرب ما قام ثبير وما لاح كوكب وغير ذلك الا ما شاء ربك ان ربك فعال لما يريد واما الذين سعدوا
ففى الجنة خالدين فيها ما دامت السموات والارض الا ما شاء ربك عطاء غير مجذوذ اى غير مقطوع ولكنه ممتد
الى غير النهاية فان قلت ما معنى الاستثناء فى قوله الا ما شاء قلت هو استثناء من الخلود فى عذاب النار ومن
الخلود فى نعيم الجنة يعنى ان اهل النار لا يخلدون فى عذاب النار وحده بل يعذبون بالزمهرير وبانواع من العذاب
سوى عذاب النار وكذا اهل الجنة لهم سوى الجنة ما هو اكبر منها واجل وهو رضوان الله تعالى وما يتفضل به الله عليهم مما لا يعرف كنهه
الا الله كذا ذكره صاحب الكشاف وبنى عليه مذهبه اما عندنا فمعناه ان فساق المؤمنين لا يخلدون فى النار وهذا كاف فى صحة الاستثناء

لان صرف

لان صرف الحكم عن الكل فى وقت ما يكفيه صرفه عن البعض وكذا الاستثناء الثانى معناه ان بعض اهل الجنة لا يخلدون فيها وهم
المؤمنون الفاسقون الذين فارقوا الجنة ايام عذابهم والتابيد من مبدا معين كما ينتقض باعتبار الانتهاء
فكذا ينتقض باعتبار الابتداء واطلاق السعادة عليهم باعتبار اتصافهم بسعادة الايمان والتوحيد وان شقوا
بسبب المعاصى فقد جمع الانفس بعموم نكرة فى قوله لا تكلم نفس لان النكرة فى سياق النفى تعم ثم فرق بان اوقع التباين
بينها بان بعضها شقى وبعضها سعيد بقوله فمنهم شقى وسعيد اذ الانفس اهل الموقف ثم قسم واضاف
الى السعداء ما لهم من نعيم الجنة والى الاشقياء ما لهم من عذاب النار بقوله فاما الذين شقوا الى الاية ولطيف التقسيم
مع امرين آخرين احدهما ان يذكر احوال الشئ مضافا الى كل من تلك الاحوال ما يليق به كقوله اى قول ابى الطيب
سأطلب حقى بالقنا ومشايخ كانهم من طول ما التثموا مرد ثقال لشدة وطاتهم على الاعداء وثباتهم على اللقاء اذا
لاقوا اى حاربوا الاعداء خفاف اى مسرعين الى الاجابة اذا دعوا الى كفاية مهم ومدافعة خطب كثير اذا شدوا اى
حملوا منهم لقيام مقام جماعة قليل اذا عدوا ذكر احوال المشايخ واضاف الى كل منها ما يناسبها وهو ظاهر والثانى استيفاء
اقسام الشئ كقوله تعالى يهب لمن يشاء اناثا ويهب لمن يشاء الذكور او يزوجهم ذكرانا واناثا ويجعل من يشاء عقيما
فان الانسان اما ان يكون له ولد او لا يكون واذا كان فاما ان يكون ذكرا او انثى او ذكرا وانثى وقد استوفى جميع
الاقسام وذكرها وانما قدم ذكر الاناث لان سياق الاية على انه تعالى يفعل ما يشاء لا ما يشاؤه الانسان فكان
ذكر الاناث اللاتى هى من جملة ما لا يشاؤه الانسان اهم لكنه جبر تاخير الذكور بتعريفهم لان فى التعريف تنويها بالذكر
فكانه قال ويهب لمن يشاء الفرسان الذين لا يخفون عليكم ثم اعطى كلا الجنسين حقهما من التقديم فقدم الذكور واخر
الاناث تنبيها على ان تقديم الاناث لم يكن لتقدمهن بل لمقتضى آخر ومنه اى من المعنوى التجريد وهو ان ينتزع من
ذى صفة امر آخر مثله فيها اى مماثل لذلك الامر ذى الصفة فى تلك الصفة مبالغة لكمالها فيه اى لاجل المبالغة لكمال
تلك الصفة فى ذلك الامر ذى الصفة حتى كانه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة الى حيث يصح ان ينتزع منه موصوف
آخر بتلك الصفة وهو اى التجريد اقسام منها ما يكون بمن التجريدية نحو قولهم لى من فلان صديق حميم اى الصحاح حميمك
قريبك الذى تهتم لامره اى قد بلغ فلان من الصداقة حدا صح معه ان يستخلص منه آخر من فلان
صديق آخر مثله فى الصداقة ومنها ما يكون بالباء التجريدية الداخلة على المنتزع منه نحو قولهم لئن سالت فلانا
لتسالن به البحر بالغ فى اتصافه بالسماحة حتى انتزع منه بحرا فى السماحة وزعم بعضهم ان من التجريدية والباء التجريدية
على حذف المضاف فمعنى قولهم لقيت من زيد اسدا لقيت من لقائه اسدا والغرض تشبيهه بالاسد وكذا معنى لقيت
بلقائه اسدا ولا يخفى ضعف هذا التقدير فى مثل قولنا لى من فلان صديق حميم لفوات المبالغة فى تقدير حصول لى من
حصوله صديق فليتامل ومنها ما يكون بدخول باء المعية والمصاحبة فى المنتزع نحو قوله وشوهاء من شاهت
الوجوه قبحت وفرس شوهاء صفة محمودة يراد بها سعة اشداقها وقيل اراد بها فرسا قبيح الوجه لما اصابها
من شدائد الحرب تعدو بى الى صارخ الوغى اى مستغيث فى الوغى وهو الحرب بمستلئم اى لابس لامة وهى
الدرع والباء للملابسة والمصاحبة مثل الفنيق هو الفحل المكرم عند اهله المرحل من رحل البعير اشخصه عن مكانه وارسله

اي التعدد وانه ومعنى من نفسي البس درعا لكمال استعدادي للحرب بالغ في اتصافه بالاستعداد للحرب حتى انتزع منه مستعدا
آخر لابسا درعا ومنها ما يكون بدخول من في المنتزع منه نحو قوله تعالى لهم فيها دار الخلد اي في جهنم وهي دار الخلد لكنه انتزع منها
دارا اخرى وجعلها معدة في جهنم لاجل الكفار تهويلا لامرها ومبالغة في اتصافها بالشدة ومنها ما يكون بدون توسط
حرف نحو قوله اي قول قتادة بن مسلمة الحنفي فلئن بقيت لارحلن بغزوة تحوي اي تجمع الغنائم الجملة صفة غزوة وروي
نحو الغنائم فالظرف منصوب بارحلن او يموت منصوب بان مضمرة كانه قال الا ان يموت كريم يعني بالكريم نفسه فكانه انتزع
من نفسه كريما مبالغة في كرمه ولذا لم يقل او اموت وفي هذا الخلاف فقوله تعالى انا اعطيناك الكوثر فصل لربك اذ لا معنى للانتزاع
فيه وقيل تقديره او يموت مني كريم فيكون من القسم الاول اعني ما يكون بمن التجريدية وفيه نظر اذ لا حاجة الى هذا التقدير لحصول
التجريد بدونه ولا قرينة عليه وبهذا السقط ما قيل انه اراد ان في البيت نظرا لانه من باب الالتفات من التكلم الى الغيبة لانه
اراد بالكريم نفسه ورد بان التجريد لا ينافي الالتفات بل هو واقع بان تجرد المتكلم نفسه من ذاته ويجعلها مخاطبا لنكتة
كالتوبيخ في تطاول الملك بالاموال والنصح في قوله قول لها اذا جشأت وجاشت مكانك تحمدي او تستريحي ومنها
ما يكون بطريق الكناية نحو قوله يا خير من يركب المطي ولا يشرب كأسا بكف من بخلا اي يشرب الكأس بكف جواد فقد
انتزع من الممدوح جوادا يشرب هو الكأس بكفه على طريق الكناية لانه اذا نفى عنه الشرب بكف البخيل فقد اثبت له الشرب
بكف كريم ومعلوم انه يشرب بكفه وهو ذلك الكريم وقد خفي هذا على بعضهم لدقته فزعم ان الخطاب ان كان لنفسه فهو تجريد
والا فليس من التجريد في شيء بل انما هو كناية عن كون الممدوح غير بخيل ولم يعرف ان كونه كناية لا ينافي التجريد وانه وان
كان الخطاب لنفسه لم يكن قسما برأسه ويكون داخلا في قوله ومنها مخاطبة الانسان نفسه وبيان التجريد انه ينتزع فيها من
نفسه شخصا آخر مثله في الصفة التي سيق لها الكلام ثم يخاطبه كقوله اي قول ابي الطيب لا خيل عندك تهديها ولا مال
فليسعد النطق ان لم تسعد الحال اراد بالحال الغنى فكانه انتزع من نفسه شخصا آخر مثله في فقد الخيل والمال ومثله
قول الاعشى ودع هريرة ان الركب مرتحل وهل تطيق وداعا ايها الرجل ومنه اي ومن المعنوي المبالغة المقبولة لان المردودة
لا يكون من المحسنات وفي هذا اشارة الى الرد على من زعم انها مردودة مطلقا لان خير الكلام ما خرج مخرج الحق وجاء على منهج
الصدق كما يشهد له قول حسان وانما الشعر لب المرء يعرضه على المجالس ان كيسا وان حمقا فان اشعر بيت انت
قائله بيت يقال اذا انشدته صدقا وعلى من زعم انها مقبولة مطلقا بل الفضل مقصور عليها لان احسن الشعر اكذبه و
خير الكلام ما بولغ فيه ولهذا استدرك النابغة على حسان في قوله لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى واسيافنا من
نجدة دما حيث استعمل جمع القلة اعني الجفنات والاسياف وذكر وقت الضحوة وهو وقت تناول الطعام و
قال يقطرن دون يسلن ويفضن ونحو ذلك يعني المذهب المرضي ان المبالغة منها مقبولة ومنها مردودة فالمصنف اشار
الى تفسير المبالغة والتقسيم ليتعين المقبولة من المردودة ولهذا لم يقل وهي قوله والمبالغة ان يدعي لوصف بلوغه
في الشدة او الضعف حدا مستحيلا او مستبعدا وانما يدعى ذلك لئلا يظن انه اي ذلك الوصف غير متناه فيه
اي في الشدة والضعف وتذكير الضمير باعتبار عوده الى احد الامرين وتنحصر المبالغة في التبليغ والاغراق والغلو
لان المدعى ان كان ممكنا عقلا وعادة فتبليغ كقوله اي قول امرئ القيس يصف فرسا بانه لا يعرق وان اكثر العدو

فعادى عداء

فعادى عداء في الصحاح العداء بالكسر الموالاة بين الصيدين يصرع احدهما اثر الآخر في طلق واحد بين ثور ونعجة اراد
بالثور الذكر من البقر الوحشي وبالنعجة الانثى منها دراكا متتابعا فلم ينضح بماء فيغسل مجزوم معطوف على ينضح
اي لم يعرق فلم يغسل ادعى ان هذا الفرس ادرك ثورا وبقرة وحشيتين في مضمار واحد ولم يعرق وهذا ممكن عقلا و
عادة وان كان ممكنا عقلا لا عادة فاغراق كقوله ونكرم جارنا ما دام فينا ونتبعه الكرامة حيث مالا ادعى ان جاره لا يميل
عنه الى جانب الا وهو يرسل الكرامة والاعطاء على اثره وهذا ممكن عقلا ممتنع عادة وهما اي التبليغ والاغراق مقبولان
والا اي وان لم يكن ممكنا لا عقلا ولا عادة لامتناع ان يكون ممكنا عادة ممتنعا عقلا فغلو كقوله اي قول ابي نواس واخفت
اهل الشرك حتى انه لتخافك النطف التي لم تخلق ادعى انه يخاف من الممدوح النطف الغير المخلوقة وهذا ممتنع
عقلا وعادة والمقبول منه اي من الغلو اصناف منها ما ادخل عليه ما يقربه الى الصحة نحو لفظة يكاد في قوله تعالى يكاد زيتها يضيء
ولو لم تمسسه نار وعليه بيت السقط اشجار ركبا وافرسا وابلا وزاد فكاد ان يشجو الرجالا ومنها ما تضمن نوعا حسنا
من التخييل كقوله اي قول ابي الطيب عقدت سنابكها عليها الضمير الى الجياد اي عقدت سنابك تلك الجياد فوق رؤوسهن
عثيرا اي غبارا لو تبتغي تلك الجياد عنقا هو نوع من السير عليه اي على ذلك العثير لامكنا اي امكن العنق ادعى ان الغبار
المرتفع من سنابك الجياد قد اجتمع فوق رؤوسها متراكما متكاثفا بحيث صار ارضا يمكن ان يسير تلك الجياد وهذا
ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن وقد اجتمعا اي ادخال ما يقربه الى الصحة وتضمن نوع حسن من التخييل في قوله اي قول
القاضي الارجاني يصف طول الليل يخيل لي ان سمر الشهب في الدجى وشدت باهدابي اليهن اجفاني اي يوقع في خيالي
ان الشهب محكمة بالمسامير لا تزول عن مكانها وان اجفاني قد شدت باهدابها الى الشهب لطول سهري في ذلك
الليل وعدم انطباقها والتقائها وهذا امر ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن ولفظ يخيل مما يقربه الى الصحة ومنها ما
اخرج مخرج الهزل والخلاعة كقوله اسكر بالامس ان عزمت على الشرب غدا ان ذا من العجب ومنه اي من المعنوي المذهب الكلامي
وهو ايراد حجة للمطلوب على طريقة اهل الكلام وهو ان يكون بعد تسليم المقدمات مستلزمة للمطلوب نحو لو كان فيهما
آلهة الا الله لفسدتا واللازم وهو فساد السموات والارض باطل لان المراد به خروجهما عن النظام الذي هما عليه فكذا الملزوم
وهو تعدد الآلهة وفي التمثيل بالآية رد على الجاحظ حيث زعم ان مذهب الكلامي ليس في القرآن وكانه اراد بذلك ما يكون
برهانا وهو القياس المؤلف من المقدمات اليقينية القطعية التي لا تحتمل النقيض بوجه ما وتعدد الآلهة ليس قطعي الا
ستلزام للفساد وانما هو من المشهورات الصادقة وقوله اي قول النابغة في قصيدة يعتذر فيها الى النعمان بن
المنذر وقد كان عاتبه على مدح آل جفنة بالشام فانكر النعمان من ذلك حلفت فلم اترك لنفسك ريبة وهب يا بيت الالف ان يلحقه
واراد بها الشك وليس وراء الله للمرء مطلب اي هو اعظم المطالب فالحلف به اعلى الاحلاف لئن كنت قد بلغت عني
جناية لمبلغك الواشي اغش من غش اذا خان واكذب واللام في لئن كنت موطئة للقسم وفي لمبلغك جواب القسم و
لكنني كنت امرءا لي جانب من الارض فيه اي في ذلك الجانب واراد به الشام مستراد اي موضع يتردد فيه لطلب الرزق
ومنتجع من راد الكلاء وارتاد وذهب لطلب اي في ذلك الجانب ملوك واخوان اذا ما مدحتهم احكم في اموالهم واقرب
كقولك اي يجعلوني حكما في اموالهم مقربا بينهم رفيع المنزلة عندهم كما تفعل انت في قوم اراك اصطنعتهم واحسنت اليهم

فلم ترهم في مدحهم لك اذ تب يعني لانني ولا اغاتيني على مدح آل جعفر وقد حسنوا اليّ كالانوم قوما هذوكم فقد حسنت
اليهم وكان مدح اولئك لك لا تعذ نسبنا كذلك عليّ مدحي لمن احسن اليّ وهذه الحجة على صورة التمثيل الذي يسميه الفقهاء
قياسا ويمكن رده الى صورة قياس استثنائي بان يقال لو كان مدحي لآل جعفر ذنبا لكان مدحي ذلك القوم لك ايضا
ذنبا لكن اللازم باطل وكذا الملزوم ومما ورد على صورة القياس الاقتراني قوله تعالى هو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو اهون
عليه والاعادة اهون عليه من المبدأ وكل ما هو اهون فهو ادخل في الامكان وقوله تعالى حكاية فلما افل قال لا احب الآفلين
اي القمر آفل وربي ليس بآفل فالقمر ليس بربي ومنه اي من المعنوي حسن التعليل وهو ان يدعى لوصف علة مناسبة
له باعتبار لطيف غير حقيقي اي بان ينظر نظرا يشتمل على لطف ودقة ولا يكون موافقا لما في نفس الامر يعني يجب
ان لا يكون ما اعتبره علة لهذا الوصف علة له في الواقع والا لما كان من محسنات الكلام لعدم التصرف فيه كالقول
قتل فلان اعاديه لدفع ضررهم وبهذا يظهر فساد ما يتوهم من ان هذا الوصف غير مفيد لان الاعتبار لا يكون الا
غير حقيقي ومنشأ هذا التوهم انه سمع ارباب المعقول يطلقون الاعتباري على مقابل الحقيقي ولو كان الامر كما
توهم لوجب ان يكون جميع اعتبارات العقل غير مطابق للواقع وهو اي حسن التعليل اربعة اضرب لان الصفة التي ادعي لها
علة مناسبة اما ثابتة قصد بيان علتها او غير ثابتة اريد اثباتها والاولى اما ان لا يظهر لها في العادة علة و
ان كانت لا تخلو في الواقع عن علة كقوله اي قول ابي الطيب لم يحك نائلك اي عطاءك السحاب وانما
حمت به اي صارت محمومة بسبب نائلك وتفوقه عليها فصبيبها الرحضاء اي فالمنصوب من السحاب هو عرق
الحمى فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة لا يظهر لها علة في العادة وقد علله بانه عرق حماها الحادثة بسبب عطاء
الممدوح او تظهر لها اي لتلك الصفة في العادة علة غير العلة المذكورة اذ لو كانت علتها هي المذكورة لكان علة حقيقية
فلا يكون من حسن التعليل كقوله اي قول ابي الطيب ما به قتل اعاديه ولكن يتقي اخلاف ما ترجو الذئاب فان قتل الا
عداء اي قتل الملوك اعداءهم انما يكون في العادة لدفع مضرتهم حتى يصفو الهم ملكهم من منازعهم لا لما ذكره من ان
طبيعة الكرم قد غلبت عليه ومحبته ان يصدق رجاء الراجين بعثته على قتل اعاديه لما علم انه لما غدا للحرب
غدت الذئاب ترجو ان يتسع عليها الرزق من قتلاهم وهذا مبالغة في وصفه ويتضمن المبالغة في وصفه بالجود
على وجه تخييلي اي تناهى في الشجاعة حتى ظهر ذلك للحيوانات العجم من الذئاب وغيرها فاذا غدا للحرب رجت الذئاب
ان تنال من لحوم اعدائه ويتضمن ايضا مدحه بانه ليس ممن يسرف في القتل طاعة للغيظ والحنق اي ليست قوته
الغضبية رذيلة الافراط ويتضمن ايضا قصورا عاديه عنه وفرط امنه منهم وانه لا يحتاج الى قتلهم واستيصالهم
والثانية اي الصفة الغير الثابتة التي اريد اثباتها اما ممكنة كقوله اي قول مسلم بن الوليد يا واشيا حسنت فينا
اساءته نجي حذارك اي احذاري اياك انساني اي انسان عيني من الغرق فان استحسان اساءة الواشي ممكن لكن لما خالف
الشاعر الناس فيه حيث لا يستحسن الناس اساءة الواشي وان كان ممكنا عقبه اي عقب الشاعر استحسان اساءة الواشي
بان حذاره اي حذار الشاعر منه اي من الواشي نجى انسانه اي انسان عين الشاعر من الغرق في الدموع حيث
ترك البكاء خوفا منه او غير ممكنة عطف على اما ممكنة كقوله هذا البيت للمصنف وقد وجدت بيتا فارسيا في هذا المعنى فترجمته

لو لم تكن نية الجوزاء خدمته لما رأيت عليها عقد منتطق من انتطق اي شد النطاق وحول الجوزاء كواكب يقال لها نطاق
الجوزاء فهذه الصفة نية الجوزاء خدمة الممدوح صفة غير ممكنة قصد اثباتها كذا ذكره المصنف وفيه نظر لان المفهوم من الكلام هو ان
هو اصل لو من انتفاء الجزاء لانتفاء الشرط ان يكون نية الجوزاء خدمته علة الرؤية عقد النطاق عليها اعني لحالة الشبيهة
بالنطاق المنطق صفة ثابتة قصد تعليلها بقوله لم تكن نية الجوزاء خدمته فهو من الضرب الاول وان اراد ان الانتطاق صفة ممتنعة
الثبوت للجوزاء فقد اثبتها الشاعر وعللها بنية خدمة الممدوح فقد خطأ صريحا لان حديث انتطاق الجوزاء مشهور لا
يمكن انكاره بل هو محسوس اذ المراد به الحالة الشبيهة بالانتطاق بمنطق ولان المصنف قد صرح في الايضاح بخلاف ذلك
فان قلت هل يجوز ان يكون لو هنا مثلها في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اعني الاستدلال بانتفاء
الجزاء على انتفاء الشرط فيكون رؤية ما على الجوزاء من هيئة الانتطاق علة لكونه نية خدمته اي دليلا عليه كما ان انتفاء
الفساد دليل على انتفاء تعدد الآلهة واي حاصل ان العلة المذكورة قد يقصد كونها علة لثبوت الوصف ووجوده كما في
الضربين الاولين لان ثبوته معلوم وقد يقصد كونها علة للعلم به كما في الاخيرين لعدم العلم بثبوته بل الغرض اثباته فاذا
فاذا جعلت نية خدمة الممدوح علة للانتطاق كان من الضرب الاول واذا جعلت الانتطاق دليلا على كون النية
خدمة الممدوح من الضرب الرابع فيصح التمثيل قلت لا يخفى ما فيه من التكلف لان الظاهر من قوله ان يدعى لوصف علة مناسبة انها
علة لنفس ذلك الوصف لا للعلم به ويلحق به اي بحسن التعليل ما بني على الشك ولكونه مبنيا على الشك لم يجعل من حسن التعليل
لان فيه ادعاء واصرارا والشك ينافيه كقوله اي قول ابي تمام كان السحاب الغر جمع الاغر والمراد السحاب الماطرة الغزيرة الماء غيبن
تحتها حبيبا فما ترقا اي ترقأ بالهمزة مخففة اي ما تسكن لهن مدامع والضمير في تحتها للربى في البيت الذي قبله وهو قوله
ربى شفعت ريح الصبا لرياضها الى المزن حتى جادها وهو هامع يعني ساقت الريح المزن اليها وجادها المزن بالجود وهو المطر
العظيم القطر والهامع السائل علل على سبيل الشك نزول المطر من السحاب بانها غيبت حبيبا تحت تلك الربى فهي
تبكي عليها وهذا البيت لشاعر قول محمد بن وهيب لان كان عليها الا مدادرس فلا علم ولا الفضل لب البلي فكانما وجد بعد
الاحبة مثل احد وقال بعض النقاد في هذا البيت قوم فقال اراد بالحبيب ولا ادري بهذا التفسير قد عينه التفسير
انه قصد به الملائمة المطلع القصيدة وهو قوله الا ان صدري من عزاي بلاقع عشية شاقتني الديار البلاقع وفي بعض
النسخ من الديوان هذا البيت قبل قوله كان السحاب الغر وعلى هذا فالضمير في تحتها للديار البلاقع فكان المعنى ان تمام
هو الحبيب الذي فقدته السحاب في تلك الديار ومنه اي من المعنوي التفريع وهو ان يثبت لمتعلق وحكم بعد اثباته اي اثبات
ذلك الحكم لمتعلق له آخر على وجه يشعر بالتفريع والتعقيب وهو احتراز عن نحو قولنا غلام زيد راكب وابوه راجل كقوله
اي قول الكميت من قصيدة يمدح بها اهل البيت احلامكم لسقام الجهل شافية كما دماؤكم تشفي من الكلب بفتح اللام شبه
جنون يحدث للانسان من عض الكلب الكلب وهو الذي يكلب بأكل لحوم الناس فيأخذه من ذلك شبه جنون لا يعض
انسانا الا كلب ولا دواء له انجع من شرب دم ملك يعني انتم ارباب العقول الراجحة وملوك واشراف في طريقة
قول الحماسي بناة مكارم واساة كلم دماؤكم من الكلب الشفاء ففرع على وصفهم بشفاء احلامهم لسقام الجهل وصفهم
بشفاء دمائهم من داء الكلب ومنه اي من المعنوي تأكيد المدح بما يشبه الذم والنظر في هذه التسمية بناء على الاعم الاغلب

والا فقد يكون ذلك في غير المدح والذم ويكون من محسنات الكلام كقوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء الا ما قد سلف
يعني ان امكنكم ان تنكحوا ما قد سلف فانكحوه فلا يحل لكم غيره وذلك غير ممكن والغرض المبالغة في تحريمه وليسمى تاكيد
الشيء بما يشبه نقيضه وهو ضربان افضلهما ان يستثنى من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح لذلك الشيء بتقدير دخولها فيها اي
دخول صفة المدح في صفة الذم كقوله اي قول النابغة الذبياني ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول اي كسور في حدها و
الواحد فل من قراع الكتائب اي من مضاربة الجيوش فالعيب صفة ذم منفية قد استثنى منها صفة مدح وهو ان سيوفهم
ذوات فلول اي ان كان فلول السيف عيبا فاثبت شيئا منه اي من العيب على تقدير كونه اي كون فلول السيف
من العيب وهذا زيادة توضيح للمقصود وتصريح بما هو مفهوم من بناء الكلام على الشرط المذكور وهو اي هذا التقدير وهو
كون الفلول من العيب محال لانه كناية عن كمال الشجاعة فهو اي اثبات شيء من العيب في المعنى تعليق بالمحال كقولك حتى
لا اجي عندك حتى يبيض القار وحتى يلج الجمل في سم الخياط فالتاكيد فيه اي تاكيد المدح ونفي صفة الذم في هذا الضرب من جهة
انه كدعوى الشيء ببينة لانه قد علق نقيض المطلوب وهو اثبات شيء من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال فعدم
العيب ثابت ومن جهة ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال اي كون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى على
السكوت عن الاستثناء ليكون ذكر المستثنى اخراجا له عن الحكم الثابت للمستثنى منه وذلك لان الاستثناء المنقطع
مجاز على ما تقرر في اصول الفقه واذا كان الاصل في الاستثناء الاتصال فذكر اداته قبل ذكر ما بعدها وهو المستثنى
يوهم اخراج شيء وهو المستثنى مما قبلها اي ما قبل الاداة وهو المستثنى منه يعني يوقع في وهم السامع وظنه ان غرض المتكلم ان
يخرج شيئا من افراد ما نفاه من المنفي ويريد اثباته حتى يحصل فيهم شيء من العيب ليقال توهمت الشيء اي ظننته واوهمته
غيري فاذا وليها اي الاداة صفة مدح وتحول الاستثناء من الاتصال الى الانقطاع جاء التاكيد لما فيه من المدح على المدح
والاشعار بانه لم يجد فيه صفة ذم حتى فاضطر الى استثناء صفة مدح مع ما فيه من نوع خلابة وتاخيذ للقلوب والضرب
الثاني من تاكيد المدح بما يشبه الذم ان يثبت لشيء صفة مدح ويعقب باداة استثناء اي يذكر عقيب اثبات صفة المدح
لذلك الشيء اداة الاستثناء يليها صفة مدح اخرى له اي لذلك الشيء كقوله انا افصح العرب بيد اني من قريش بيد بمعنى غير و
هو اداة الاستثناء واصل الاستثناء فيه اي في هذا الضرب ايضا ان يكون منقطعا كما ان الاستثناء في الضرب الاول
منقطع لكون المستثنى غير داخل في المستثنى منه وهذا الايماء في قوله ان الاصل في مطلق المستثنى هو الاتصال فليتامل
لكنه اي الاستثناء المنقطع في هذا الضرب لم يقدر متصلا كما في الضرب الاول بل بقي على حاله من الانقطاع لانه ليس في
هذا الضرب صفة ذم منفية عامة يمكن تقدير دخول صفة المدح فيها واذا لم يقدر الاستثناء في هذا الضرب متصلا فلا يفيد
التاكيد الا من الوجه الثاني من الوجهين المذكورين في الضرب الاول وهو ان الاصل في مطلق الاستثناء الاتصال
فذكر اداته قبل ذكر المستثنى يوهم اخراج شيء مما قبلها من حيث انه استثناء فاذا ذكر بعد اداة الاستثناء صفة مدح اخرى
جاء التاكيد ولا يتاتى فيه التاكيد من الوجه الاول يعني دعوى الشيء ببينة لانه مبني على التعليق بالمحال المبني على تقدير الاستثناء
متصلا ولهذا اي لكون التاكيد في الضرب الثاني من الوجه الثاني فقط كان الضرب الاول افضل لافادة التاكيد من الوجهين
واما قوله تعالى لا يسمعون فيها لغوا الا قيلا سلاما سلاما فيحتمل ان يكون من الضرب الاول بان يقدر السلام داخلا في اللغو

فيفيد التاكيد من وجهين وان يكون من الضرب الثاني بان لا يقدر ذلك بل يجعل الاستثناء من اصله منقطعا ووجها آخر
وهو ان يجعل الاستثناء متصلا حقيقة لان معنى السلام الدعاء بالسلامة واهل الجنة اغنياء عن ذلك فكان ظاهره من
قبيل اللغو وفضول الكلام لولا ما فيه من فائدة الاكرام وكانه قيل لا يسمعون فيها الا هذا النوع من اللغو وقوله لا يسمعون
فيها لغوا ولا تاثيما الا قيلا سلاما لا يمكن حمله على كل من ضربي تاكيد المدح بما يشبه الذم كما مر ولا يمكن حمله على الوجه الثالث
اعني حقيقة الاستثناء المتصل لان قوله سلاما وان امكن جعله من قبيل اللغو لكنه لا يمكن جعله من قبيل التاثيم
وهو النسبة الى الاثم وليس لك في الكلام ان يذكر متعددين ثم تاتي بالاستثناء المتصل من الاول مثل ان يقول
ما جاء رجل ولا امراة الا زيدا ولو قصدت ذلك لكان الواجب الا تؤخر ذلك الرجل ومنه اي من تاكيد المدح بما يشبه
الذم ضرب آخر وهو ان ياتي بالاستثناء مفرغا ويكون العامل مما فيه معنى الذم والمستثنى مما فيه معنى المدح نحو وما تنقم
منا الا ان آمنا بآيات ربنا اي ما تعيب منا الا اصل المناقب والمفاخر كلها وهو الايمان بآيات الله يقال نقم
منه وتنقم اذا عابه وكرهه وعليه قوله تعالى قل يا اهل الكتاب هل تنقمون منا الا ان آمنا بالله وما انزل الينا فان
الاستفهام فيه للانكار فيكون بمعنى النفي وهو كالضرب الاول في افادة التاكيد من وجهين والاستدراك
الدال عليه لفظ لكن في هذا الباب اي باب تاكيد المدح بما يشبه الذم كالاستثناء في افادة المراد كما في قوله اي قول
ابي الفضل بديع الزمان الهمداني يمدح خلف بن احمد السجستاني هو البدر الا انه البحر زاخرا سوى انه الضرغام لكنه
الوبل فالا والاستثناء ان قوله بيد اني من قريش وقوله لكنه الوبل استدراك يفيد من التاكيد ما يفيده هذا الضرب من
الاستثناء لانه استثناء منقطع والا فيه بمعنى لكن ومنه اي من المعنوي تاكيد الذم بما يشبه المدح وهو ضربان احدهما ان
يستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء صفة ذم له بتقدير دخولها فيها اي دخول صفة الذم في صفة المدح كقولك فلان لا خير
فيه الا انه يسيء الى من احسن اليه وثانيهما ان يثبت للشيء صفة ذم ويعقب باداة استثناء يليها صفة ذم اخرى له كقولك
فلان فاسق الا انه جاهل فالضرب الاول يفيد التاكيد من وجهين والثاني من وجه واحد وتحقيقهما على قياس
ما مر وياتي منه الضرب الآخر اعني الاستثناء المفرغ نحو لا يستحسن منه الا جهله والاستدراك فيه بمنزلة الاستثناء
نحو هو جاهل لكنه فاسق ومنه اي من المعنوي الاستتباع وهو المدح بشيء على وجه يستتبع المدح بشيء آخر كقوله
اي قول ابي الطيب نهبت من الاعمار ما لو حويته لهنئت الدنيا بانك خالد مدحه بالنهاية في الشجاعة
اذ كثر قتلاه بحيث لو ورث اعمارهم لخلد في الدنيا على وجه استتبع مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها
حيث جعل الدنيا مهنأة بخلوده اذ لا معنى لتهنئة احد بشيء لا فائدة له فيه قال علي بن عيسى الربعي وفيه اي في هذا
البيت وجهان آخران من المدح احدهما انه نهب الاعمار دون الاموال وهذا مما ينبئ على علو الهمة وثانيهما انه
لم يكن ظالما في قتلهم اي قتل مقتوليه لانه لم يقصد بذلك الا صلاح الدنيا واهلها وذلك لان تهنئة الدنيا انما هي
تهنئة لاهلها فلو كان ظالما في قتل من قتل لما كان لاهل الدنيا سرور بخلوده ومنه اي من المعنوي الادماج يقال ادمج الشيء
فيه وهو ان يضمن كلام سيق لمعنى مدحا كان او غيره معنى آخر منصوب بمفعول ثان ليضمن وقد اسند الى المفعول
الاول فهذا المعنى الثاني يجب ان لا يكون مصرحا به ولا يكون في الكلام اشعار بانه مسوق لاجله فمن قال في قول الشاعر

الى دهرنا اسعافنا في نفوسنا واسعفنا فيمن نحب ونكرم فقلت له نعماك فيهم اتمها ودع امرنا ان المهم المقدم انه مدح شكو
الزمان في التهنئة فقد سهالان الشكاية ممزوج بها فكيف يكون مدحه ولو جعل التهنئة مدحه لكان اقرب فهو اعم من
الاستتباع لشموله الممدوح وغيره واختصاص الاستتباع بالمدح كقوله اي قول ابي الطيب اقلب فيه اي في ذلك الليل
اجفاني كاني اعدبها على الدهر الذنوبا فانه ضمن وصف الليالي بالطول الشكاية من الدهر يعني لكثرة تقليبي الاجفان في ذلك
الليل كاني اعدبها على الدهر ذنوبه وقوله يعني آخرا دبه التجنيس اعم من ان يكون واحدا في كلام او في بيت ابي الطيب او اكثر كما في
قول ابن نباتة ولابد لي من جهلة في وصاله فمن لي بخل اودع الحلم عنده فانه ادرج في الغزل الفخر بكونه حليما حيث كنى عن ذلك
بالاستفهام عن وجود خليل صالح لان يودعه حلمه وضمن الفخر بذلك شكو الزمان لتغير الاخوان حيث اخرج الاستفهام
مخرج الانكار تنبيها على انه لم يبق من الاخوان من يصلح لهذا الشان وقد نبه بذلك على انه لم يعزم على مفارقة حلمه ابدا
لكن لما كان مريد الوصل بهذا المحبوب الموقوف على تحمل المنافي للحكم عزم على انه ان وجد من يصلح ان يودعه حلمه اودعه
اياه فان الودائع تستعاد آخر الامر ومنه اي من المعنوي التوجيه ويسمى محتمل الضدين وهو ايراد الكلام محتملا لوجهين
مختلفين كقول من قال لاعور يسمى عمرا خاط لي عمرو قباء ليت عينيه سواء فانه يحتمل تمني ان تصير العوراء صحيحة فيكون
مدحا وتمني عكسه بالعكس فيكون ذما قال السكاكي ومنه اي من التوجيه متشابهات القران باعتبار وهو احتمالها للوجهين المختلفين
وتفارقه باعتبار آخر وهو انه يجب في التوجيه استواء الاحتمالين وفي المتشابهات احد المعنيين قريب والاخر بعيد ولهذا قال
السكاكي واكثر متشابهات القران من قبيل التورية والايهام ومنه اي من المعنوي الهزل الذي يراد به الجد كقوله اذا ما تميمي اتاك
مفاخرا فقل عد عن ذا كيف اكلك للضب ومنه اي من المعنوي تجاهل العارف وهو كما سماه السكاكي سوق المعلوم مساق
غيره لنكتة وقال لا احب تسميته بالتجاهل لوروده في كلام الله تعالى كالتوبيخ في قول الخارجية ايا شجر الخابور ما لك
مورقا اي ناضرا بالورق كانك لم تجزع على ابن طريف كانها تجاهلت ... واستعملت لفظ كان الدال على الشك
وبهذا يعلم ان ليس في كان يكون للتشبيه بل قد تستعمل في مقام الشك والمبالغة في المدح كقوله اي قول البحتري المع برق سرى
ام ضوء مصباح ام ابتسامتها بالمنظر الضاحي اي الظاهر ... فانه تجاهل ... البرق وضوء المصباح والمبالغة
في الذم كقوله اي قول زهير وما ادري وسوف اخال ادري اقوم آل حصن ام نساء وفيه دلالة على ان القوم للرجال خاصة والتدله اي
كالتحير والتدله في الحب في قوله اي قول الحسين بن عبد الله بالله يا ظبيات القاع قلن لنا اليلاي منكن ام ليلى
من البشر باضافة ليلى الى نفسه اولا والتصريح باسمها ثانيا تلذذ ... خطاب الاطلال والدمن والمنازل والاستفهام عنها
كقوله امنزلتي سلمى سلام عليكما هل الازمن اللاتي مضين رواجع ... التسليم او يدفع البكاء ثلاث اثافي والديار البلاقع
وكالتحقير كقوله تعالى حكاية عن الكفار هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد يعنون محمدا صلى الله عليه وآله كانهم
لم يكونوا يعرفون منه الا انه رجل ما وهو عندهم اظهر من الشمس وكالتعريض ... وغير ذلك
من الاعتبارات ومنه اي من المعنوي القول بالموجب وهو ضربان احدهما ان تقع صفة في كلام الغير كناية عن شيء اثبت له اي لذلك
الشيء حكم فتثبتها لغيره اي فتثبت انت في كلامك تلك الصفة لغير ذلك الشيء من غير تعرض لثبوته له او نفيه عنه اي من غير تعرض لثبوت
ذلك الحكم لذلك الغير او انتفائه عن ذلك الغير نحو يقولون لئن رجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل ولله العزة

ولرسوله

ولرسوله وللمؤمنين فالاعز صفة وقعت في كلام المنافقين كناية عن فريقهم والاذل كناية عن المؤمنين وقد اثبتوا
لفريقهم المكنى عنه بالاعز الاخراج فاثبت الله تعالى في الرد عليهم صفة العزة لغير فريقهم وهو الله ورسوله والمؤمنين ولم
يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذي هو الاخراج للموصوفين بالعزة اعني الله ورسوله والمؤمنين ولا لنفيه عنهم و
الثاني حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده مما يحتمله اي يحتمل حال كون خلاف مراده من المعاني التي يحتملها
ذلك اللفظ بذكر متعلقه متعلق بالحمل اي يحمل على خلاف مراده بان يذكر متعلق ذلك اللفظ كقوله قلت اذا
اتيت مرارا قال ثقلت كاهلي بالايادي فلفظ ثقلت وقع في كلام الغير بمعنى حملتك المؤنة وثقلت بالاتيان
مرة بعد اخرى وقد حمله على تثقيل عاتقه بالايادي والمنن والنعم وبعده قلت طولت قال اولت طولت وابرمت
قال حبل ودادي طولت الاقامة والاتيان اي امللت ابرمت ايضا احكم والتطول التفضل والانعام فقوله ابرمت
ايضا من هذا القبيل واما قول الشاعر واخوان حسبتهم دروعا فكانوها ولكن للاعادي وخلتهم سهاما
صائبات فكانوها ولكن في فؤادي وقالوا قد صفت منا القلوب فقد صدقوا ولكن عن ودادي فالبيت الثالث
من هذا القبيل والبيتان الاولان قريب منه لان اللفظ المحمول على معنى آخر لم يقع في كلام الغير بل وقع في ظنه
لمعنى فحمله على خلاف ذلك المعنى ومنه اي من المعنوي الاطراد وهو ان يؤتى باسماء للممدوح او غيره واسماء
آبائه على ترتيب الولادة من غير تكلف في السبك وليس اطراده لان تلك الاسماء في تحدرها كالماء الجاري في اطراده
وسهولة انسجامه كقوله ان يقتلوك فقد ثللت عروشهم بعتيبة بن الحارث بن شهاب يقال ثل الله عروشهم
اي هدم ملكهم ويقال للقوم اذا ذهب عزهم وتضعضعت حالهم قد ثل عروشهم اي ان تبجحوا بقتلك وصاروا فرحين به
فقد اثرت في عزهم وهدمت اساس مجدهم بقتل رئيسهم عتيبة بن الحارث ومنه قوله عليه السلام الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف
بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم هذا تمام الكلام في الضرب المعنوي واما الضرب اللفظي من الوجوه المحسنات فالمذكورة منه
في الكتاب سبعة فمنه الجناس بين اللفظين وهو تشابههما في اللفظ اي في التلفظ فيخرج التشابه في المعنى نحو اسد وسبع
او في مجرد عدد الحروف نحو ضرب وعلم او في مجرد الوزن نحو ضرب وقتل ثم وجوه التشابه في اللفظ كثيرة ويجيء تفصيلها والجناس
ضربان تام وغير تام والتام منه ان يتفقا اي اللفظان في انواع الحروف فكل من الالف والباء والتاء الى آخر نوع
من انواع الحروف بهذا يخرج نحو يفرح ويمرح وفي اعدادها وبه يخرج نحو الساق والمساق وفي هيئاتها وبه يخرج نحو البرد
بفتح وضم الاخرى فان هيئة الكلمة كيفية تحصل لها باعتبار حركات الحروف وسكناتها فنحو ضرب وقتل على هيئة واحدة
بخلاف ضرب المبني للفاعل وضرب المبني للمفعول وفي ترتيبها اي تقديم بعض الحروف على بعض وتاخيره عنه وبه يخرج نحو
الفتح والحتف فهذا القسم اعني التام حسن اتم الافادة مع ان صورته صورة الاعادة وان كانا اي اللفظان المتفقان
في جميع ما ذكر من نوع واحد من انواع الكلمة كاسمين او فعلين او حرفين سمي متماثلا لان التماثل هو الاتحاد في النوع ثم
الاسمان اما متفقان في الافراد والجمعية بان يكونا مفردين نحو ويوم تقوم الساعة اي القيامة يقسم المجرمون ما لبثوا غير
ساعة من ساعات الايام او جمعين نحو قول الشاعر حدق الآجال آجال والهوى للمرء قتال الاول جمع اجل بالكسر
وهو القطيع من بقر الوحش والثاني جمع اجل والمراد به منتهى الاعمار واما مختلفين نحو فلان طويل النجاد وطلاع النجاد

الاول مفرد والثاني جمع نجد وهو ما ارتفع من الارض وان لم يتفق اللفظان المتفقان فيما ذكر من نوع اي اسم وفعل او اسم
وحرف سمي مستوفى فالاسم والفعل كقوله اي قول ابي تمام ما مات من كرم الزمان فانه يحيى لدى يحيى بن عبد الله لانه
كريم يحيى الكرم ويجدده وايضا التقسيم من للتام وهو انه ان كان احد لفظيه اي لفظي التجنيس اللذان احدهما مركب والآخر مفرد خص
هذا النوع من جناس التركيب باسم المتشابه لاتفاق لفظيه في الخط اليه كقوله اي الفتح البستي اذا ملك لم يكن ذا هبه
اي خير باقية وكقول ابي العلاء مطايا مطايا وجدك من منازل منازل عنها ليس عني بمقلع فمطايا فعل امر ويا حرف نداء
ومطايا منادى والا اي وان لم يتفق اللفظان اللذان احدهما مفرد والآخر مركب في الخط خص هذا النوع من اجناس التركيب
باسم المفروق لافتراق اللفظين في الخط كقوله اي قول ابي الفتح كلكم قد اخذ الجام ولا جام لنا ما الذي ضر مدير الجام لو جاملنا
اي عاملنا بالجميل فان قلت يدخل في قوله الاخص باسم المفروق ما يكون لفظ المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة كقول
الحريري ولا تله عن تذكار ذنبك وابكه بدمع يضاهي الوبل حال مصابه ومثل لعينيك الحمام ووقعه وروعة ملقاه ومطعم
صابه فالثاني مركب من صابه وميم مطعم والصاب عصارة شجرة مرة والمصاب الاول بالفتح مصدر من صاب المطر اذا
نزل وهما غير متفقين في الخط فهل يسمى مفروقا قلت لا اذ يجب في المفروق ان لا يكون المركب مركبا من كلمة وبعض
كلمة والتقسيم ان المركب ان كان من كلمة وبعض كلمة يسمى التجنيس المرفو والا فهو متشابه ومفروق صرح بذلك في الايضاح
وفي الكتاب لشرح هذا اذا كان اللفظان متفقين في انواع الحروف واعدادها وهيآتها وترتيبها وان لم يكونا متفقين
في ذلك فهو اربعة اقسام لان عدم الاتفاق في ذلك اما ان يكون بالاختلاف في انواع الحروف او في اعدادها او في هيآتها
او في ترتيبها لانهما لو اختلفا في اثنين من ذلك او اكثر حتى لم يبق الاتفاق الا في النوع والعدد مثلا او في الهيئة او في
العدد فقط لم يعد ذلك من باب التجنيس لبعد التشابه بينهما فلهذا انحصر المذكور في الاقسام الاربعة فقال وان اختلفا
وهو عطف على الجملة الاسمية اعني قوله التام منه ان يتفقا او على مقدر اي هذا ان اتفقا فيما ذكر وان اختلفا اي لفظا
المتجانسين في هيئة الحروف فقط واتفقا في النوع والعدد والترتيب سمي التجنيس محرفا لانحراف هيئة احد اللفظين
عن هيئة الاخرى والاختلاف قد يكون في الحركة كقولهم جبة البرد جنة البرد والمراد بلفظ البرد بالضم ثم البرد بالفتح واما
لفظا الجبة والجنة في التجنيس اللاحق ونحوه اي نحو قولهم جبة البرد في كونه من التجنيس المحرف في كون الاختلاف في الهيئة فقط
قولهم الجاهل اما مفرط او مفرط لان الراء في مفرط وان كان مشددا والمشدد حرفان وهذا يقتضي ان يكون مفرط ومفرط
مختلفين في عدد الحروف لكن لما كان الحرف المشدد يرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة كحرف واحد عد حرفا واحدا فكانه في
الصورة حرف واحد زيدت عليه كيفية والى هذا اشار بقوله والحرف المشدد في هذا الباب في حكم المخفف فعلى هذا الراء في
مفرط حرف مكسور كالراء في مفرط والاختلاف بينهما في الهيئة فقط وهو ان الفاء من الاول ساكن ومن الثاني متحرك
وهذا النوع آخر من الاختلاف غير الاول وغير قولهم البدعة شرك وقد يكون الاختلاف في الحركة والسكون كقولهم البدعة
شرك الشرك فان الشين من الاول مفتوح ومن الثاني مكسورة والراء من الاول مفتوح ومن الثاني ساكن وان اختلفا في
اعدادها اي وان اختلفا لفظا المتجانسين في اعداد الحروف بان يكون حروف احدهما اكثر من الآخر بحيث اذا حذف
الزائد اتفقا في النوع والهيئة والترتيب سمي الجناس ناقصا لنقصان احد اللفظين عن الآخر وهو ستة اقسام لان الزائد

اما حرف واحد

اما حرف واحد او اكثر وعلى التقديرين فهو في الاول او في الوسط او في الآخر والى هذا اشار بقوله وذلك الاختلاف اما بحرف
واحد في الاول مثل والتفت الساق بالساق الى ربك يومئذ المساق او في الوسط نحو جدي جهدي او في الآخر كقوله اي قول ابي
تمام يمدون من ايد عواص عواصم تصول باسياف قواض قواضب من في ايد صفة موصوف محذوف اي يمدون سواعد من ايد
او زائدة على مذهب الاخفش او للتبعيض مثلها في قولهم هز من عطفه فيكون بالحملة هو الواقع موقع مفعول يمدون وعواص جمع
عاصية من عصاه ضربه بالعصا وعواصم من عصمه حفظه وحماه وقواض من قضى عليه حكم وقواضب جمع قاضبة اي قطاعة اي يمدون
للضرب يوم الحرب ايد ضاربات للاعداء حاميات للاولياء صائلات على الاقران بسيوف حاكمة بالقتل قاطعة و
ربما سمي هذا القسم الذي يكون زيادة الحرف الآخر مطرفا ووجه حسنه انه يوهم قبل ورود آخر الكلمة كالميم من عواصم انها هي
الكلمة التي مضت وانما اتي بها للتأكيد الاول حتى اذا تمكن آخرها في نفسك ووعاه سمعك انصرف عنك ذلك التوهم وحصل لك
فائدة بعد اليأس منها واما باكثر عطف على قوله اما بحرف ولم يذكر منه الا قسما واحدا وهو ما يكون الزيادة في الآخر
كقولها اي قول الخنساء ان البكاء هو الشفاء من الجوى اي حرقة القلب بين الجوانح وربما سمي هذا الذي يكون باكثر من حرف
مذيلا وان اختلفا في انواعها اي وان اختلف لفظا المتجانسين في انواع الحروف فيشترط ان لا يقع الاختلاف باكثر
من حرف واحد والا لبعد بينهما التشابه فخرج عن المتجانس كلفظي نصر ونكل ولفظي ضرب وفرق ولفظي ضرب وسلب
ثم الحرفان اللذان بينهما الاختلاف ان كانا متقاربين في المخرج سمي هذا الجناس مضارعا وهو ثلثة اضرب لان الحرف
الاجنبي اما في الاول نحو بيني وبين كني ليل دامس وطريق طامس او في الوسط نحو قوله تعالى وهم ينهون عنه وينأون او
في الآخر نحو الخيل معقود بنواصيها الخير ولا يخفى ما بين الدال والطاء وما بين الهمزة والهاء وما بين اللام والراء من تقارب
المخرج والا اي وان لم يكن الحرفان متقاربين سمي لاحقا وهو ايضا اما في الاول نحو ويل لكل همزة لمزة الهمزة الكسر واللمزة
الطعن وشاع استعمالها في الكسر من اعراض الناس والطعن فيها وبناء فعلة تدل على الاعتياد ولا يقال ضحكة
ولعبة الا للمكثر المتعود او في الوسط نحو ذلكم بما كنتم تفرحون في الارض بغير الحق وبما كنتم تمرحون والاولى ان يمثل بقوله
تعالى وانه على ذلك لشهيد وانه لحب الخير لشديد لان في عدم تقارب الفاء والميم الشفويين نظرا او في الآخر فاذا جاءهم
امر من الامن وان اختلفا في ترتيبها اي وان اختلف لفظا المتجانسين في ترتيب الحروف بان يتفقا بالنوع والعدد والهيئة
لكن قدم في احد اللفظين من الحروف ما هو مؤخر في اللفظ الآخر سمي هذا النوع تجنيس القلب وهو ضربان لانه ان وقع حرف
الآخر من الكلمة الاولى اولا من الثاني والاول قلبه ثانيا وهكذا على الترتيب يسمى قلب الكل والا يسمى قلب البعض والى هما
اشار بقوله حسامه فتح لاوليائه حتف لاعدائه قلب الكل فتح حسامه فيه للاعداء حتف وهو محك للاحباب فتح ويسمى
قلب الكل ونحو اللهم استر عوراتنا وآمن روعاتنا ويسمى ذلك قلب البعض واذا وقع احدهما اي المتجانسين تجنيس القلب
في اول البيت والمجانس الآخر في آخره سمي تجنيس القلب مقلوبا مجنحا لان اللفظين كانهما جناحان للبيت كقوله
لاح انوار الهدى من كفه في كل حال واذا ولي احد المتجانسين سواء كان جناس القلب ام غيره ولذا ذكره باسم الظاهر
دون المضمر المجانس الآخر سمي الجناس مزدوجا ومكررا او مرددا نحو وجئتك من سبأ بنبأ يقين ونحو قولهم من طلب
وجد وجد وقولهم النبيذ بغير النغم غم وبغير الدسم سم ومثل عواص عواصم وقواض قواضب كقولك حسامه للاولياء وللاعداء فتح

وحنف فقد يقال التجنيس على توافق اللفظين في الكتابة ويسمى تجنيسا خطيا كقوله تعالى والذي هو يطعمني ويسقين واذا مرضت
فهو يشفين وكقوله عليه السلام عليكم بالابكار فانهن اشد حبا واقل خبا وكقولك غرك عزك فصار قصار ذلك ذلك فاخش
فعلك فعلك تهدا بهذا او قد يعد في هذا الباب ما ينظر فيه الى الحروف المنفصلة كقولهم في المسعود متى يعود وفي المستنصر حتى
ينصر جنته وفي الفاضل استعمل لفقه اين المصحف فقال ابيت بتصحيف وبلي بالجناس شيئا كان احدهما ان يجمع اللفظين
الاشتقاق وهو توافق الكلمتين في الحروف الاصول مرتبة والاتفاق في اصل المعنى نحو فاقم وجهك للدين القيم فانهما مشتقان
من قام يقوم والثاني ان يجمعهما اي اللفظين المشابهة وهي ما يشبه الاشتقاق وليس باشتقاق وذلك بان يوجد في كل
من اللفظين جميع ما يوجد في الآخر من الحروف او اكثرها لكن لا يرجعان الى اصل واحد في الاشتقاق نحو قال اني لعملكم
من القالين فان قال من القول والقالين من القلى وقوله اثاقلتم الى الارض ارضيتم بالحيوة الدنيا ولهذا يعرف ان
ليس المراد بما يشبه الاشتقاق الاشتقاق الكبير وذلك لان الاشتقاق الكبير هو الاتفاق في الحروف الاصول
من غير رعاية الترتيب مثل القمر والرقم والمرق ونحو ذلك والارض مع ارضيتم ليس من هذا القبيل وهو ظاهر ومن
انواع التجنيس تجنيس الاشارة وهو ان لا يظهر التجنيس باللفظين بل بالاشارة كقوله حلقت لحية موسى باسمه وبهرون اذا ما
قلبا ومنه اي من اللفظي رد العجز على الصدر وهو في النثر ان يجعل احد اللفظين المكررين اعني المتفقين في اللفظ و
المعنى او المتجانسين اي المتشابهين في اللفظ دون المعنى او الملحقين بهما اي بالمتجانسين والمراد بهما اللفظان
اللذان يجمعهما الاشتقاق او شبه الاشتقاق في اول الفقرة وقد عرفت معناها واللفظ الآخر في آخرها اي
آخر الفقرة فيكون اربعة اقسام احدها ان يكون اللفظان مكررين نحو وتخشى الناس والله احق ان تخشاه والثاني
ان يكونا متجانسين نحو سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل الاول من السؤال والثاني من السيلان والثالث ان
يجمع اللفظين الاشتقاق نحو استغفروا ربكم انه كان غفارا والرابع ان يجمعهما شبه الاشتقاق نحو قال اني
لعملكم من القالين وهو في النظم ان يكون احدهما اي احد اللفظين المكررين او المتجانسين او الملحقين بهما في
آخر البيت واللفظ الآخر في صدر المصراع الاول واعتبر صاحب المفتاح قسما آخر وهو ان يكون اللفظ الآخر في حشو
المصراع الثاني نحو قوله في علمه وحلمه وزهده وعهده مشتهر مشتهر وراى المصنف تركه اولى لعدم فيه لرد العجز على الصدر اذ لا
صدارة لحشو المصراع الثاني اصلا بخلاف المصراع الاول فالمعتبر عنده اربعة وهو ان يقع اللفظ في صدر المصراع الاول
او حشوه او عجزه او صدر المصراع الثاني وعلى كل تقدير فاللفظان اما مكرران او متجانسان او ملحقان بهما فيصير عشرة
حاصلة من ضرب اربعة في ثلثة وباعتبار ان الملحقين قسمان لانه اما ان يجمعهما الاشتقاق او شبه الاشتقاق يصير
الاقسام ستة عشر حاصلة من ضرب اربعة في اربعة لكن المصنف لم يورد من شبه الاشتقاق الا مثالا واحدا اما لعدم الظفر بالامثلة
الثلثة الباقية واما اكتفاء بامثلة الاشتقاق فبهذا الاعتبار اورد ثلثة عشر مثالا اما ما يكون اللفظان مكررين فما
يكون احد اللفظين في آخر البيت واللفظ الآخر في صدر المصراع الاول كقوله سريع الى ابن العم يلطم وجهه وليس الى
داعي الندى بسريع وما يكون اللفظ الآخر في حشو المصراع الاول كقوله اي قول حمنة بن عبد الله القشيري تمتع من شميم
عرار نجد فما بعد العشية من عرار اي وردة ناعمة صفراء طيبة الرائحة موضوع من عرار رفع على انه اسم ما ومن زائدة وتمتع

مفعول اقول

مفعول اقول في قوله اقول لصاحبي والعيس تهوي بنا بين المنيفة فالضمار يعني اجري فيه وابانه نقصان ورواحل الجيع
بان هذين الموضعين واقول في اثناء ذلك متلهفا استمتع بشم عرار نجد فانا نعدمه اذا امسينا لخروجنا من ارض نجد ومنابته
وما يكون اللفظ المصراع مثل قوله اي قول ابي تمام ومن كان بالبيض الكواعب جمع كاعب وهي الجارية حين يبدو ثديها للنهود
مغرما مولعا فما زلت بالبيض يعني بالسيوف القواضب القواطع مغرما وفيما يكون اللفظ الآخر في صدر الثاني مثل قوله وان
لم يكن الا معرج ساعة قليلا فاني نافع لي قليلها وقبله الما على الدار التي لو وجدتها بها اهلها ما كان وحشا مقيلها الالمام النزول القليل
والتعريج الشيء الاقامة عليه وانتصب معرج على انه خبر لم يكن واسمه ضمير وقليلا صفة مؤكدة لان القلة يفهم من اضافته
التعريج الى ساعة ويجوز ان لا يريد الا تعريجا قليلا في ساعة فيكون الصفة مفيدة وقليلها فاعل نافع او هو مبتدأ و
نافع خبره والضمير في قليلها يرجع الى الساعة اي قليل التعريج في الساعة يعني قف على الدار التي لو وجدتها اهلها ما كان
موضعها وحشا خاليا لكثرة اهلها وكثرة النعم فيها وان لم يكن اي لم يكن الالمام بها الا تعريج ساعة فان قليلها ينفعني
ويشفي غليل وجدي واما اذا كان اللفظان متجانسين فما يقع احدهما في آخر البيت والآخر في صدر مصراع الاول مثل قوله
اي قول القاضي الارجاني دعاني اي اتركاني من ملامكما سفاها هو خفة وقلة العقل فداعي الشوق قبلكما دعاني من الدعاء
وما يكون المتجانس الآخر في حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول الثعالبي واذا البلابل جمع بلبل وهو الطائر المعروف
افصحن بلغاتها فانف البلابل جمع بلبال وهو الحزن باحتساء بلابل جمع بلبلة بالضم وهو ابريق يكون فيه الخمر والآخرة
الشرب وان المقصود بالتمثيل هو البلابل الثالث بالنسبة الى الاول واما بالنسبة الى الثاني فهو من هذا الباب عند اصحاب
السلاسل دون المصنف وما يكون المتجانس الآخر في آخر مصراع مثال الاول قوله اي قول الحريري فمشغوف بآيات المثاني اي القرآن
قال الجوهري المثاني من القرآن ما كان اقل من المائتين ويسمى فاتحة القرآن مثاني لانها تثنى في صلوة ويسمى جميع القرآن
مثاني لاقتران آية الرحمة بآية العذاب ومفتون برنات المثاني اي نغمات اوتار المزامير التي ضم طاق منها الى طاق
ومثنى مفعول الثني وما يكون المتجانس الآخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله مثل قول القاضي الارجاني املتهم ثم تأملتهم
فلاح اي ظهر لي ان ليس فيهم فلاح اي فوز ونجاة واما ان كان اللفظان ملحقين بالمتجانسين فما يكون
احدهما في آخر البيت والآخر في صدر المصراع الاول مثل قوله اي قول البحتري ضرائب ابدعتها في السماح فلسنا نرى
لك فيها ضريبا فالضرائب جمع ضريبة وهي الطبيعة والسجية التي ضربت عليها الرجل والضريب المثل واصلهما من ضرب
القداح فهما راجعان الى اصل واحد في الاشتقاق وما يكون الملحق الآخر في حشو المصراع الاول مثل قوله قول امرء القيس
اذا المرء لم يخزن عليه لسانه فليس على شيء سواه بخزان اي اذا لم يخزن المرء لسانه على نفسه ولم يحفظه مما يعود ضرره اليه
فلا يخزنه على غيره ولا يحفظه مما لا ضرر له فيه فيخزن وخزان مما يجمعهما الاشتقاق وقوله اي قول ابي العلاء لو اختصرتم
من الاحسان زرتكم والعذب من الماء يهجر للافراط في الخصر اي البرودة يعني ان بعدي عنكم لكثرة انعامكم علي وهذا ايضا
مثال لما وقع احد الملحقين في آخر البيت والآخر في حشو المصراع الاول الا انه من القسم الثاني لا لحاقه لما يجمعهما شبه
الاشتقاق وما يكون الملحق الآخر في آخر المصراع الاول مثل قوله فدع الوعيد فما وعيدك ضائري اطنين اجنحة الذباب
يضير فضائر ويضير مما يجمعهما الاشتقاق وما يكون الملحق الآخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله اي قول ابي تمام في مرثية

محمد بن منشن حمای کما استشهد لو شرف فی البشری حین کان یحیی به الوری و یغمر فی الدهر نائله الغمر وقد ماثلت لبعض القوم سای
السیوف القواطع فی الوغی بواتر ای قواطع تحسن سقیا ایاما تحتی الا ان من بعده مبتر جمع ابتر ای کم بعدهم یستعملها اهمال
فیعز والغمر ما یجمعهما الاشتقاق وکذا البواتر والبتر واما الامثلة الثلثة التی اهملها المص فمثال ما یقع احد الملحقین
اللذین یجمعهما شبه الاشتقاق فی اخر البیت و الملحق الاخر فی صدر المصراع الاول قول الحریری ولاح یلحی علی جری
العنان الی ملهی فسحقا له من لاح لاح فالاول من یلوح والاخر اسم فاعل من لحاة و مثال ما وقع الملحق
الاخر فی اخر المصراع الاول قوله و مضطلع بتلخیص المعانی و مطلع الی تلخیص العانی فالاول من معنی یعنی والثانی
من عنی یعنو و مثال ما وقع الملحق الاخر فی صدر المصراع الثانی قول الاول لعمری لقد کان الثریا مکانه ثراه فاضحی
الان مثواه فی الثری فالثراء واوی من الثروة والثری یائی و منه ای ومن اللفظی السجع و هو قد یطلق علی نفس الکلمة
الاخیرة من الفقرة باعتبار کونها موافقة للکلمة الاخیرة من الفقرة الاخری کما سیجیء وقد یطلق علی توافقهما والی هذا
اشار بقوله قیل و هو تواطؤ الفاصلتین من النثر علی حرف واحد فی الاخر و هو معنی قول السکاکی هو ای السجع فی النثر
کالقافیة للشعر و فیه بحث لان القافیة هو لفظ اخر البیت اما الکلمة برأسها او الحرف الاخیر منها او غیر ذلک علی تفصیل
المذاهب ولا تطلق القافیة علی تواطؤ الکلمتین من اواخر الابیات علی حرف واحد وانما اراد السکاکی بالاسجاع حیث
قال ما هی فی النثر کالقوافی فی الشعر فی الالفاظ المتواطئة علیها فی اواخر الفقر و هی التی یقال لها الفواصل ولذا ذکرها
بلفظ الجمع والحاصل انه اراد بالاسجاع معنی کما اورده المص و قوله و هو معنی قول السکاکی معناه ان هذا مقصود کلام السکاکی
ومحصوله یعنی کما ان القوافی هی الالفاظ المتوافقة فی اواخر الابیات کذلک الاسجاع هی الالفاظ المتوافقة
فی اواخر الفقرة فکما ان التقفیة تواطؤها فکذلک السجع بمعنی المصدر ههنا تواطؤها و هو ای السجع ثلثة اضرب
مطرف ان اختلفا ای الفاصلتان فی الوزن نحو ما لکم لا ترجون لله وقارا و قد خلقکم اطوارا فان الوقار والاطوار
مختلفان وزنا والا ای وان لم یختلف الفاصلتان فی الوزن فان کان ما فی احد القرینتین من الالفاظ او اکثر
اکثره ای اکثر ما فی احد القرینتین مثل ما یقابله ای یقابل ما فی احدی القرینتین من الاخری فی الوزن والتقفیة ای التوافق
علی حرف الاخر فترصیع نحو فهو یطبع الاسجاع بجواهر لفظه و یقرع الاسماع بزواجر وعظه فجمیع ما فی القرینة
الثانیة یوافق ما یقابله من الاولی فی الوزن والتقفیة واما لفظة فهو فلا یقابلها شیء من القرینة الثانیة ولو قیل
بدل الاسماع الاذان کان اکثر ما فی الثانیة موافقا لما یقابله من الاولی والا فمتواز ای وان لم یکن ما فی احد القرینتین
ولا اکثره مثل ما یقابله من الاخری فهو السجع المتوازی و ذلک بان یکون ما فی احدی القرینتین او اکثره و ما یقابله من
الاخری مختلفین فی الوزن والتقفیة جمیعا نحو فیها سرر مرفوعة واکواب موضوعة او فی الوزن فقط و المرسلات
عرفا فالعاصفات عصفا او التقفیة فقط نحو حصل الناطق والصامت وهلک الحاسد والشامت ولا یکون
کل کلمة من احد القرینتین مقابلا لما من الاخری نحو انا اعطیناک الکوثر فصل لربک وانحر قال ابن الاثیر السجع یحتاج الی
اربع شرائط اختیار مفردات الالفاظ واختیار التالیف وکون اللفظ تابعا للمعنی لا عکسه وکون کل واحد من الفقرتین
دالة علی معنی اخر والا کان تطویلا کقول الصاحب الحمد لله الذی لا تدرکه الاعین بلحاظها ولا تحده الالسن

بالفاظها ولا تخلقه العصور بمرورها ولا یهرمه الدهور بکرورها والصلوة علی من لم یر من الکفر اثرا الا طمسه ومحاه ولا رسما
الا ازاله وعفاه اذ لا فرق بین مرور العصور وکرور الدهور ولا بین محو الاثر وعفاء الرسم قیل واحسن السجع ما تساوت قرائنه
نحو فی سدر مخضود و طلح منضود و ظل ممدود ثم ای بعد ان لم تتساو قرائنه فالاحسن ما طالت قرینته الثانیة نحو والنجم اذا هوی ما ضل
صاحبکم وما غوی او قرینته الثالثة نحو خذوه فغلوه ثم الجحیم صلوه ولا یحسن ان یؤتی بقرینة بعد قرینة اقصر منها ای اقصر کثیرا
قال ابن الاثیر السجع ثلثة اقسام الاول ان یکون الفصلان متساویین کقوله تعالی فاما الیتیم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر والثانی
ان یکون الثانی اطول من الاول طولا لا یخرج عن الاعتدال کثیرا والا کان قبیحا کقوله وقالوا اتخذ الرحمن ولدا لقد جئتم شیئا ادا
تکاد السموات یتفطرن منه وتنشق الارض وتخر الجبال هدا فان الاول ثمان لفظات والثانی تسع وله فی القران نظیر
نظیر ویستثنی منه ما کان علی ثلث فقر فان الاولیین یحتسبان فی عدة واحدة ثم یاتی الثالثة بحیث یزید علیهما طولا
ویجوز ان یجیء متساویة لها کقوله تعالی واصحاب الیمین فی سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود فهذه الثلثة کل منها من
اللفظتین ولا یعیب الثالثة منها جمل لفظات وستا کان حسنا والثالث ان یکون الاخر اقصر من الاول وهو عندی
عیب فاحش لان السجع قد استوفی امده لطوله فاذا جاء الثانی قصیرا یبقی الانسان عند سماعه کمن یرید الانتهاء الی غایة
فیعثر دونها ثم السجع اما قصیر واما طویل فالقصیر هو احسن لقرب الفواصل المسجوعة من سمع السامع والیها اوعر مسلکا
المعنی اذا صیغ بالفاظ قلیلة عسر مواطأة السجع فیه واحسن القصیر ما کان من لفظتین ومنه ما کان من ثلثة الی العشرة وما زاد
علیها فهو من الطویل ومنه ما یقرب من القصیر بان یکون تالیفه من احدی عشرة لفظة الی اثنتی عشرة واکثره خمس عشرة وانا اذا
ادخنا الانسان منارجمة الایة فالاولی احدی عشرة والثانی ثلث عشرة والاسجاع مبنیة علی سکون الاعجاز ای
اواخر فواصل القرائن لان الغرض من السجع ان یزاوج بین الفواصل ولا یتم ذلک فی کل صورة الا بالوقف والبناء علی
السکون کقولهم ما ابعد ما فات وما اقرب ما هو ات فانه لو اعتبر الحرکة لفات السجع لان التاء من فات مفتوحة ومن
ات مکسورة منون وهذا غیر جائز فی القوافی ولا واثق بالغرض اعنی تزاوج الفواصل وانا رایتهم یخرجون الکلم عن اوضاعها
للازدواج فیقولون اتیک بالغدایا والعشایا ای بالغداوات و هنأنی الطعام ومرأنی ای امرأنی واخذه ما قدم وما
حدث ای حدث بالفتح مع ان ارتکاب ما یخالف اللغة فما ظنک بهم فی ذلک قیل ولا یقال فی القران اسجاع لان السجع
فی الاصل هدیر الحمام ونحوها بل یقال فواصل وهذا مشعر بان السجع هو الکلمة الاخیرة من الفقرة اذ لا یقال الفواصل الا لها
وقیل السجع غیر مختص بالنثر بل یجری فی النظم ایضا ومثاله من النظم قوله تجلی به رشدی واثرت به یدی وفاض
به ثمدی وهو الماء القلیل واوری به زندی ای صار ذا وری وهذا عبارة عن الظفر بالمطلوب واوری بضم
الهمزة وکسر الراء علی انه مضارع متکلم من اوریت الزند اخرجت ناره فغلط وتصحیف والضمائر فی به یعود الی المذکور
فی البیت السابق و هو قوله سا حمد نصرا ما حییت وانی لاعلم ان قد جل نصر عن حمدی ومن السجع علی هذا القول ای القول باجرائه فی
بالنثر ما یسمی التشطیر وهو جعل کل من شطری البیت مسجوعة مخالفة لاختها سجعة التی فی الشطر الاخر وقوله سجعة ینبغی
ان ینتصب علی المصدر ای یجعل کل من شطری البیت مسجوعا سجعة مخالفة للسجعة التی فی الشطر الاخر لعله المفعول الثانی
لجعل لان الشطر لیس سجعا ویجوز ان یسمی کل فقرتین سجعتین سجعة تسمیة الکل باسم جزئه کقول الحریری لما اقتعدت

غارب الاغتراب وانا ابني لمشربة عن الاتراب سجعة وقوله طوحت في طوائح الزمن الى صنعاء اليمن سجعة اخرى
كقوله اي قول ابي تمام يمدح المعتصم حين فتح العمورية تدبير معتصم بالله منتقم لله مرتغب في الله اي راغب فيما تقرب من
رضوانه مرتقب اي منتظر ثوابه او خائف عقابه فالشطر الاول سجعه مبنية على الميم والثاني على الباء وقوله تدبير
مبتدا وخبره في البيت الثالث وهو قوله ولم يغز قوما ولم ينهد الى بلد الا تقدمه جيش من الرعب ومن التسجيع على القول بانه
في النظم ما يسمى التفريع وهو جعل العروض مقفاة تقفية الضرب والعروض هو آخر المصراع الاول من البيت والضرب آخر
المصراع الاول من البيت والضرب الاخير المصرع الثاني منه قال ابن الاثير التفريع ينقسم الى سبع مراتب الاولى ان يكون
كل مصراع مستقلا بنفسه في فهم معناه ويسمى التفريع الكامل كقول امرئ القيس افاطم مهلا بعض هذا التدلل وان كنت
قد ازمعت هجري فاجملي الثانية ان يكون الاول غير محتاج الى الثاني فاذا جاء جاء مرتبطا كقوله ايضا قفا نبك
من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل الثالثة ان يكون المصراعان بحيث يوضع كل موضع الآخر
كقول ابن الحجاج البغدادي من شروط الصبوح في المهرجان خفة الشرب مع خلو المكان الرابعة ان لا يفهم معنى الاول
الا بالثاني ويسمى الناقص كقول ابي الطيب مغاني الشعب طيبا في المغاني بمنزلة الربيع من الزمان الخامسة ان يكون
التفريع بلفظة واحدة في المصراعين ويسمى التفريع المكرر وهو ضربان لان اللفظ اما متحدة المعنى في المصراعين كقول
عبيد بن الابرص فكل ذي غيبة يؤوب وغائب الموت لا يؤوب وهذا انزل درجة واما مختلفة المعنى لكونه مجازا كقول
ابي تمام فتى كان شربا للعفاة ومرتعا فاصبح للهندية البيض مرتعا السادسة ان يكون المصراع معلقا على صفة يأتي
ذكرها في اول الثاني ويسمى التعليق كقول امرئ القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل لان
الاول معلق بالصبح وهذا معيب جدا السابعة ان يكون التفريع في البيت الاول مخالفا لقافيته ويسمى التفريع المشطور
كقول ابي نواس اقلني قد ندمت من الذنوب وبالاقرار عدت من الجحود ففرع بالباء ثم قفاه بالدال انتهى كلامه والحق
ان السابعة خارجة عما نحن فيه ومنها اي من اللفظي الموازنة وهي تساوي الفاصلتين اي الكلمتين الاخيرتين من الفقرتين او من
المصراعين في الوزن دون التقفية نحو ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة فلفظا مصفوفة ومبثوثة متساويان في اللفظ
لا في التقفية لان الاول على الفاء والثاني على الثاء اذ لا عبرة بتاء التانيث على ما بين في علم القوافي ومثل قوله
هو الشمس قدرا والملوك كواكب هو البحر جودا والكرام جداول والظاهر من قوله دون التقفية انه يجب في الموازنة ان لا
يتساوى الفاصلتان في التقفية ليتحقق ان يكون بينها وبين السجع تباين ويحتمل ان يريد انه يشترط فيها التساوي
في الوزن ولا يشترط التساوي في التقفية فيكون بينها وبين السجع عموم وخصوص من وجه لتصادقهما في مثل سرر مرفوعة
واكواب موضوعة وصدق الموازنة بدون السجع في مثل ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة وبالعكس في نحو ما لكم لا ترجون
لله وقارا وقد خلقكم اطوارا واما ما ذكره ابن الاثير في المثل السائر من ان الموازنة هي تساوي فواصل النثر وصدر البيت
وعجزه في الوزن لا في الحرف الاخير فالسجع فكل سجع موازنة وليس كل موازنة سجعا فمبني على انه يشترط في
السجع تساوي الفاصلتين في الوزن والاشتراط في الحرف الاخير كشديد وقريب ونحو ذلك فلما كان مع تساوي
الفاصلتين في الوزن والتقفية فان كان ما في احدى القرينتين من الالفاظ او اكثره اي اكثر ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله

من الالفاظ

من الالفاظ من القرينة الاخرى في الوزن سواء كان في التقفية او لم تختص هذا من الموازنة باسم المماثلة وهي من الموازنة بمنزلة
التوازي من النوع السجع ولما كان في كلام البعض ما يشعر بان الموازنة المفسرة بما فسر به المماثلة تختص بالشعر اورد لها مثالا
من النثر ومثالا من الشعر تنبيها على انها تجري في النثر والنظم جميعا ولا تختص بالنظم على ما هو مذهب البعض وعلم منه ان المماثلة
لا تختص بالنثر كما يسبق الى الوهم من قوله هي تساوي الفاصلتين فقال نحو وآتيناهما الكتاب المستبين وهديناهما الصراط
المستقيم وقوله اي قول ابي تمام مها الوحش اي بقر الوحش الا ان هاتا اوانس اي هذه النساء قنا الخط الا ان تلك ذوابل
ومها الوحش لو افردنا الخط الا ان تلك القنا ذوابل وهذه نواضر لا ذوابل ففيها النظائر الا انه والبيت مما يكون اكثر
ما في احد القرينتين مثل ما يقابله من الاخرى لا جميعه اذ لا يتحقق تماثل الوزن في آتيناهما وهديناهما وكذا في هاتا وتلك
ومثال الجميع قول البحتري فاحجم لما لم يجد فيك مطمعا واقدم لما لم يجد عنك مهربا ومنها اي من اللفظي القلب وهو ان
يكون الكلام بحيث اذا قلبته وابتدأت من حرفه الاخير الى الحرف الاول كان الحاصل بعينه هو هذا الكلام وقد يكون في النظم
وقد يكون في النثر اما في النظم فقد يكون بحيث يكون كل من المصراعين قلبا للآخر كقوله اراناه الاله انارا وقد يكون لكن
بل مجموع البيت قلبا لمجموعه كقوله اي قول القاضي الارجاني مودته تدوم لكل هول وهل كل مودته تدوم واما في النثر
فكما اشار اليه بقوله وفي التنزيل كل في فلك وربك فكبر والحرف المشدد في هذا الباب في حكم المخفف لان المعتبر هو الحروف
المكتوبة ومنها اي من اللفظي التشريع ويسمى التوشيح وذا القافيتين وهو بناء البيت على القافيتين يصح المعنى
عند الوقوف على كل منهما اي من القافيتين وكان عليه ان يقول يصح الوزن والمعنى عند الوقوف على كل منهما لانه يجب
في التشريع ان يكون الشعر مستقيما على اي القافيتين وقفت لانه فسره بان يبني الشاعر ابيات القصيدة ذات
قافيتين على بحرين او ضربين من بحر واحد فعلى اي القافيتين وقفت كان شعرا مستقيما والحاصل ان لفظ القافيتين
مشعر بذلك فليتأمل كقوله اي قول الحريري يا خاطب الدنيا الدنية انها شرك الردى اي
حبالة الهلاك وقرارة الاكدار اي مقر الكدر دار متى ما اضحكت في يومها ابكت غدا تبا لها من دار غاراتها
لا تنقضي واسيرها لا يفتدى بجلائل الاخطار وكذا سائر الابيات فانه من الكامل الاول على القافية
الثانية من ضربه الثاني وعلى القافية الاولى من ضربه الثامن والقافية عند الخليل من آخر حرف من البيت الى اول ساكن
يليه مع الحركة التي قبل ذلك الساكن ويروى عنه ايضا ان المتحرك الذي كان قبل ذلك الساكن هو اول القافية الاولى
من قوله يا خاطب الدنيا هي حركة الحاء من شرك الردى الى الآخر او مجموع قوله الردى والقافية الثانية من فتحة
الدال من الاكدار الى الآخر ولفظة دار منه وههنا اقوال اخر مذكورة في علم القوافي ولو قال هو بناء البيت على القافيتين
واكثر لكان احسن ليشمل نحو قول الحريري جودي على المستهتر الصب الجوي وتعطفي بوصاله وترحمي ذا المبتلى المتفكر للفلك
السجي ثم اشفعي من حاله التظلم فان قيل اذا وجد البناء على اكثر من قافيتين فقد وجد البناء على قافيتين قلنا الظاهر
من قوله هو بناء البيت على قافيتين انه يكون مبنيا عليهما فقط ومنها اي من اللفظي لزوم ما لا يلزم ويقال له الالتزام و
التضمين والتشديد والاعنات ايضا وهو ان يجيء قبل حرف الروي وهو الذي تبنى عليه القصيدة وتنسب اليه فيقال قصيدة
لامية ونونية مثلا ويسمى بذلك لانه يجمع بين الابيات من رويه يشكل اذا اقتلته وهذا العشق يجمع بين قوس الحس او من

رويت على البعير اذا شددت عليه الرواء وهو الحبل الذي يجمع به الاحمال ومن الروي للماء الذي يرتوي عنده فينقطع
كما ان عنده الارواء ينقطع الشرب اوما في معناه اي قبل الحرف الذي هو في معنى حرف الروي من الفاصلة يعني الحرف الذي
وقع في فواصل الفقرة موقع حرف الروي في قوافي الابيات ما ليس بلازم في السجع مثل التزام حرف او حركة يحصل
السجع بدونه فقوله من الفاصلة حال مما في معناه فقوله ما ليس بلازم فاعل يجيء والمراد ان يجيء ذلك في بيتين او اكثر
او في فقرتين او اكثر والافيقى كل بيت يجيء قبل حرف الروي ما ليس بلازم في السجع مثلا قوله قفا نبك من ذكرى حبيب
ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل فقد جاء قبل اللام ميم وهو ليس بلازم في السجع وانما لزوم الايلزم لو جيء
في البيت الثاني ايضا ميم وقوله ليس بلازم في السجع معناه انه يؤتى قبل حرف الروي من قافية البيت او قبل ما
في معناه من فاصلة الفقرة بشيء لا يلزم الاتيان به في مذهب السجع يعني لو جعل ما تان القافيتان او الفاصلتان
سجعين لم يحتج الى الاتيان بذلك الشيء ويتم السجع بدونه ولهذا يظهر فساد ما قيل انه كان ينبغي ان تقول ما ليس
بلازم في السجع او القافية ليوافق قوله قبل حرف الروي او ما في معناه فيجيء ما ليس بلازم في السجع قبل ما هو في معنى
حرف الروي من الفاصلة واما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر فالراء بمنزلة حرف الروي وقد جيء قبلها في
الفاصلتين بالهاء وهو ليس بلازم في السجع لتحقق السجع بدون ذلك مثلا فلا تنهر ولا تسخر ولا تظفر ونحو ذلك
وكذا فتحة الهاء لتحقق السجع في لا تنهر ولا تشعر ولا تصغر كذا في قوله تعالى اقتربت الساعة وانشق القمر وان
يروا آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر وجيء قبل الروي في قوله ساشكر عمروا ان تراخت منيتي ايادي لم تمنن وان هي
جلت اي لم تقطع ولم تخلط بمن وان هي علمت في الاساس شكرت الله نعمته وشكرت له وقد يقال شكرت
فلانا يريدون نعمته فكانه اراد ساشكر نعم عمرو فحذف المجار وجعل الايادي بدل الاشتمال من عمرو فتى اي هو فتى غير
محجوب الغنى عن صديقه ولا مظهر الشكوى اذا النعل زلت ليقال في الكناية عن نزول الشر وامتحان المرء زلت النعل
به وزلت النعل به اي لا يظهر الشكاية اذا نزل به البلاء واشتبا بابهته رابعا ما هو بهم من حوادث الزمان وفي
طريقة قول آخر اذا افتقر المرار لم ير فقره وان ايسر المرار ايسر صاحبه اي خليله اي فقره من حيث يكفي ملكا له الاخ
كيف بستره بالتجمل فلا نت حتى قذى عينيه حتى تجلت اي انكشفت وزال بسلامة انها بايادي يعني من حسن
اهتمامه بالمراد والملازم له حتى تلاقاه بالاصلاح فحرف الروي وهو الباء وقد يجيء قبلها في الابيات بلام مشددة
مفتوحة وهو بلازم في مذهب السجع لتحقق السجع في نحو جلت ودلت ومنت وانشقت ونحو ذلك في غير الآية و
الابيات لو جاء من لزوم ما لا يلزم احدهما التزام حرف الهاء واللام والثاني التزام فتحهما وقد يكون الاول بدون
الثاني كالقمر ومستمر وبالعكس كقول ابن الرومي لما يؤذن الدنيا به من صروفها يكون بكاء الطفل ساعة يولد والا
فما يبكيه منها وانها لاوسع مما كان فيه وارغد وحيث التزم فتح ما قبل الدال قال قلت ذكر المصنف في الايضاح
ان ذلك قد يكون في غير الفاصلتين ايضا كقول الحريري وما اشتار العسل من اختار الكسل فانه ما التزم في الفاصلتين
اعني العسل والكسل السين التي يحصل السجع بدونها كذلك قد التزم في اشتار واختار التاء التي يحصل السجع بدونها فيدخل
بدخل مثل ذلك في التعبير المذكور قلت يحتمل ان يريد بقوله قبل حرف الروي او ما في معناه اعم من ان يكون ذلك

في مباحث حروف القافية والفاصلة او في غيرها لان جميع ما في البيت التي هو حرف الروي ليصدق عليه انه قبل حرف الروي
وكذا ما في معناه من الفاصلة فيصدق على التاء في اختار واشتار انه قبل اللام التي هي بمنزلة حرف الروي لكن هذا بعيد و
الظاهر انه لزوم ما لا يلزم انما يطلق على ما يكون في القافية او الفاصلة لا انه فسره بان يلتزم المتكلم في السجع او التقفية
قبل حرف الروي ما لا يلزم من مجيء حركة مخصوصة او حرف بعينه او اكثر وان قوله قبل حرف الروي او ما في معناه يعني
من حروف القافية او الفاصلة والالكان المناسب ان يقول في البيت او الفقرة وقوله في الايضاح وقد يكون ذلك
في غير الفاصلتين ايضا معناه ان مثل هذا الاعتبار الذي يسمى لزوم ما لا يلزم قد يجري في كلمات الفقرة او الابيات
غير الفواصل والقوافي واصل الحسن في ذلك كله يعني في العذب اللفظي من المحسنات ان يكون الالفاظ تابعة للمعاني
دون العكس اي لا يكون المعاني توابع الالفاظ وذلك لان المعاني اذا تركت على سجيتها طلبت لانفسها الفاظا
يليق بها فيحسن اللفظ والمعنى جميعا وان اتى بالالفاظ متكلفة مصنوعة وجعل المعاني تابعة لها كان كظاهر مموه
على باطن مموه ولباس حسن على منظر قبيح وممن ذهب على نفسه من حيث فينبغي ان يجتنب عما يفعله بعض الناظرين
الذين لهم شغف بايراد شيء من المحسنات اللفظية فيصرفون العناية الى جمع عدة من المحسنات ويجعلون الكلام كانه غير
مسبوق لافادة المعنى فلا يبالون بخفاء الدلالات وركاكته قال المصنف اما تيسر لي بعون الله تعالى جمعه وتحريره من
اصول الفن الثالث بقيت اشياء يذكرها في علم البديع بعض المصنفين وهو قسمان الاول ما يتعين اهماله ويجب
ترك التعرض له اما لعدم دخوله في البلاغة او لعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام البليغ وهو ضربان احدهما
مثل ما يرجع الى التحسين في الخط وهو ان اللفظ مع ما فيه من التكلف مثل كون الكلمتين متماثلين في الخط كما ذكرنا
فيما سبق ومثل الموصل وهو ان يؤتى الكلام يكون كل من كلماته متصلة الحروف كقول الحريري فتنتني فجنني تجني
تفتن غب تجني ومثل المنقطع وهو ضد الموصل كقول الوطواط وادرك ان زرت دار ورود ورد دار آد وورد
ودورد او مثل الخيفاء وهي الرسالة او القصيدة التي يكون على حرف احدى كلمتيها منقوطة باجمعها وحروف
الاخرى غير منقوطة باجمعها كقول الحريري الكرم ثبت الله جيش سعود الى يزين الى آخر الرسالة ومثل الرقطاء وهي
التي احد حروف كل كلمة منها منقوطة والاخرى غير منقوطة ومثل الحذف وهو ان يتكلف الكاتب او الشاعر فيتج
بخطبة او رسالة او قصيدة لا يوجد فيها بعض حروف المعجم والثاني ما لا اثر له في التحسين قطعا مثل الترديد وهو ان
تعلق الكلمة في المصراع او الفقرة بمعنى ثم تعلقها بعينها بمعنى آخر كقوله تعالى حتى يؤتى مثل ما اوتي رسل الله الله اعلم
وكقول زهير من يلق يوما على علاته هرما يلق السماحة منه والندى خلقا وقول ابي نواس صفراء لا تنزل الاحزان
ساحتها لو مسها حجر مسته سراء ومثل التعديد ويسمى سياقة الاعداد وهو ايقاع اسماء مفردة على سياق واحد
ومثل نسق الصفات وهو تعقيب موصوف بصفات متواليا واما لعدم الفائدة في ذكره لكونه داخلا ذكرنا مثل
ما سماه بعض المتأخرين الايضاح وهو ان ترى في كلامك خفاء دلالة فتاتي بكلام يبين المراد ويوضحه فانه داخل
في الاطناب ومثل التوشيع بالمعنى المذكور في باب الاطناب فقد اورده في المحسنات ولكونه مشتملا على تخليط
مثل ما سماه حسن البيان وهو كشف المعنى والصالة الى النفس فانه قد يجيء مع الايجاز وقد يجيء مع عدم دخوله

فيما سبق مثل القول في الشعرية وما يتصل بها ومثل القول في الابتداء والتخلص والانتهاء واعلم انه قد ختم الفن الثالث بذكر هذه
الاشياء وعقد لها خاتمة وفصلا وعلم بذلك ان الخاتمة انما هي للفن الثالث وليس خاتمة الكتاب خارجة عن الفنون
عن الثلثة كالمقدمة على ما توهمه بعضهم في السرقات الشعرية وما يتصل بها اي بالسرقات مثل الاقتباس و
التضمين والعقد والحل والتلميح وغير ذلك مثل القول في الابتداء والتخلص والانتهاء واتفاق القائلين ان كان في
الغرض على العموم كالوصف بالشجاعة والسخاء وحسن الوجه والبهاء ونحو ذلك فلا يعد سرقة ولا استعانة ولا اخذ
او نحو ذلك مما يؤدي اي هذا المعنى لتقرره اي لتقرر هذا الغرض العام في العقول والعادات فيشترك فيه الفصيح والاعجم
والشاعر والمفحم وان كان اتفاق القائلين في وجه الدلالة على الغرض وهو ان يذكر ما يستدل به على اثبات وصف من
الشجاعة والسخاء وغير ذلك كالتشبيه والمجاز والكناية وكذكر هيئات تدل على الصفة لاختصاصها بمن له اي
لاختصاص تلك الهيئات بمن ثبتت تلك الصفة له كوصف الجواد بالتهلل عند ورود العفاة اي السائلين وكوصف
البخيل بالعبوس مع سعة ذات اليد فان اشترك الناس في معرفته اي معرفة وجه الدلالة على الغرض
لاستقراره فيهما اي في العقول والعادات كتشبيه الشجاعة بالاسد والجواد بالبحر فهو كالاول اي فالاتفاق في
هذا النوع من وجه الدلالة على الغرض كالاتفاق في الغرض العام في انه لا يعد سرقة ولا اخذا فقوله كالاول جزاء
لقوله وان كان في وجه الدلالة والا اي وان لم يشترك الناس في معرفته ولم يصل اليه احد لكونه مما لا ينال الا
بفكر جاز ان يدعى فيه اي في هذا النوع من وجه الدلالة على الغرض السبق والزيادة بان يحكم بين القائلين فيه
بالتفاضل وان احدهما فيه اكمل من الاخر وان الثاني زاد على الاول او نقص عنه وهو اي ما لا يشترك الناس
في معرفته من وجه الدلالة على الغرض ضربان احدهما خاصي في اصله بنفسه غريب لا ينال الا بفكر والاخر عامي في
تصرف فيه بما اخرجه من الابتذال الى الغرابة كما مر في باب التشبيه والاستعارة من تقسيمهما الى الغريب الخاصي
والى المبتذل العامي اما مع البقاء على الابتذال او مع التصرف فيه بما يخرجه من الابتذال الى الغرابة كما في الامثلة
المذكورة واذا تقرر هذا فالاخذ والسرقة اي ما يسمى بهذين الاسمين نوعان ظاهر وغير ظاهر اما الظاهر فهو ان يؤخذ
المعنى كله اما مع اللفظ كله او بعضه او وحده عطف على قوله اما مع اللفظ اي او يؤخذ المعنى وحده من غير اخذ
اللفظ كله ولا بعضه فالنوع الظاهر بهذا الاعتبار ضربان احدهما ان يؤخذ المعنى مع اللفظ كله او بعضه والثاني
ان يؤخذ المعنى وحده والضرب الاول قسمان لان الماخوذ مع المعنى اما كل اللفظ او بعضه مع تغيير النظم او بدونه وهذه عدة اقسام
اشار اليها بقوله فان اخذ اللفظ كله من غير تغيير لنظمه اي لكيفية الترتيب والتاليف الواقع بين المفردات فهو مذموم لانه سرقة محضة
ويسمى نسخا وانتحالا كما حكي عن عبد الله بن الزبير انه فعل ذلك بقول معن بن اوس اذا انت لم تنصف اخاك يعني لم تعطه النصفة
ولم توفه حقوقه من تنصيف العدل اي لم توجب عليك مثل ما توجب لنفسك عليك وجدته على طرف الهجران ان كان يعقل اي وجدته
هاجرا لك مبتذلا بك وباخائك ان كانت به مسكة وله عقل ومعرفة ويركب حد السيف اراد ويركب حد السيف يحمل او
يقطعه تقطيع السيف ويؤثر تاثيره واراد بحد السيف الحرب والموت من ان تضيمه اي بدلا من ان تظلمه اذا لم يكن عن شفرة السيف
مزحل اي اذا لم يجد عن ركوب حد السيف مزحلا اي مبعدا اي لا يبالي ان يركب من الامور ما يؤثر فيه تاثير السيف في قطعه وان يدخل عليه ضيم او تلحقه عار

واهتضام متى لم تجد عن ركوبه مبعدا اي معدلا فقد حكي ان عبد الله بن الزبير دخل على معاوية فانشده هذين البيتين فقال
له معاوية لقد شعرت بعدي يا ابا بكر ولم يفارق عبد الله المجلس حتى دخل معن بن اوس المزني فانشد قصيدته التي
اولها لعمرك ما ادري واني لاوجل على اينا تعدو المنية اول حتى اتمها وفيها هذان البيتان فاقبل معاوية على عبد الله
الزبير وقال له الم تخبرني انهما لك فقال اللفظ له والمعنى لي وبعد فهو اخي من الرضاعة وانا احق بشعره وفي معناه
اي وفي معنى ما لم يغير فيه النظم ان يبدل بالكلمات كلها او بعضها ما يرادفها يعني انه ايضا مذموم وسرقة محضة كما
في الحطيئة دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فانك انت الطاعم الكاسي فانه يبدل بكلماتها فقال ذر الماثر لا تذهب لمطلبها واجلس فانك
انت الاكل اللابس وكقول امرئ القيس وقوفا بها صحبي على مطيهم يقولون لا تهلك اسى وتجمل واورده طرفة الا انه
اقام تجلد مقام تجمل وقال العباس بن عبد المطلب وما الناس بالناس الذين عهدتهم ولا الدار بالدار التي
كنت تعلم واورده الفرزدق في شعره الا انه اقام يعرف مقام تعلم وقريب منه هذا ان يبدل بالالفاظ ما يضادها في
المعنى مع رعاية النظم والترتيب كما يقال في قول حسان بيض الوجوه كريمة احسابهم شم الانوف من الطراز الاول
سود الوجوه لئيمة احسابهم فطس الانوف من الطراز الاخر وان كان اخذ اللفظ مع تغيير لنظمه اي النظم
اللفظ او اخذ بعض اللفظ لا كله سمي هذا الاخذ اغارة ومسخا وهو ثلثة اقسام لان الثاني اما ان يكون ابلغ من الاول او
دونه او مثله فان كان الثاني ابلغ من الاول لاختصاصه بفضيلة لا توجد في الاول كحسن السبك او الاختصار
والايضاح او زيادة معنى فممدوح اي فالثاني ممدوح مقبول كقول بشار من راقب الناس اي حاذرهم وراقب الشيء
رقبه وراقبه حاذره لانه لحالته يرقب العقاب وبترقبه لم يظفر بحاجته وفاز بالطيبات الفاتك اللهج
اي الشجاع القتال الذي له ولوع في القتل وقول سلم الخاسر بالخاء المعجمة سمي بذلك لخسرانه في تجارته فلانه سما
سمي الخاسر لانه باع مصحفا ورثه واشترى بثمنه عود الطرب من راقب الناس مات هما اي حزنا نصب على انه
مفعول له او تمييز وفاز باللذة الجسور اي الشديد الجراة فبيت سلم اجود سبكا واخصر لفظا وروي عن ابي معاذ راوية
بشار انه قال انشدت بشارا قول سلم فقال ذهب والله بيتي فهو اخف منه واعذب والله لا اكلت اليوم
ولا شربت وكقول الاخر خلقنا لهم في كل عين وحاجب بسمر القنا والبيض عينا وحاجبا وقول ابن نباتة بعده
خلقنا باطراف القنا في ظهورهم عيونا لها وقع السيوف حواجب فبيت ابن نباتة ابلغ لاختصاصه بزيادة معنى
وهو الاشارة الى انهزامهم حيث وقع الطعن والضرب على ظهورهم وان كان الثاني دونه اي دون الاول في البلاغة
لفوات فضيلة توجد في الاول فهو اي الثاني مذموم مردود كقول ابي تمام في مرثية محمد بن ابي حميد وكان قد
استشهد في بعض غزواته هيهات اي بعد ان ياتي الزمان بمثله بدليل ما بعده او بعد نسيانه لدلالة ما قبله
وهو قول ابي ... نسيت الذي في حيث ينتصر الغنى ويبقى لا ياتي الزمان بمثله ان الزمان بمثله لبخيل قال الشيخ
عبد القاهر رحمه الله ان في هذا البيت تقصيرا لان الغرض في هذا النحو نفي المثل وان يقال انه لا يكون فاذا جعل سبب
فقد مثله بخل الزمان به فقد اخل بالغرض وجوز وجود المثل ولم يمتنع حيث هو بخيل حيث بخل الزمان بان يجود بمثله
وقول ابي الطيب اعدى الزمان سخاؤه فسخا به ولقد يكون الزمان بخيلا فالمصراع الثاني ماخوذ من المصراع الثاني لابي تمام

لكن مصراع ابي تمام اجود سبكا لان قول ابي الطيب ولقد يكون بلفظ المضارع لم يصب محزه اذ المعنى على المضي و
المراد لقد كان فان قلت ههنا مضاف محذوف في الفعل المضارع على معناه اي يكون الزمان بخيلا بهلاكه اي
لا يسمح بهلاكه ابدا لعلمه بانه سبب لصلاح الدنيا ونظام العالم قلت السخاء بالشيء هو بذله للغير فالزمان اذا سخا
فقد بذله لغيره فلم يبق في تصرفه حتى يهلكه او يبخل به كذا ذكره المصنف واعترض بانا سلمنا ان ايجاده في تصرفه لكونه تحصيلا
للحاصل واما اعدامه وافناؤه فباق تحت تصرفه فله ان يسمح بهلاكه وان يبخل خنف الث عن ذلك فالحاصل ان
ايجاده واعدامه ان بيده الزمان فسخي بايجاده لكنه السخي باعدامه فقط لكونه سبب الصلاح قلنا دع على تقدير
صحة هذا المعنى يكون مصراع ابي تمام اجود سبكا لاستغنائه من تقدير المضاف الذي لا يظهر قرينة تدل عليه على ان
هذا المعنى مما لم يذهب اليه احد ممن فسر هذا البيت قال ابن جني اي تعلم الزمان من سخائه واخرجه من العدم الى الوجود ولولا
سخاؤه الذي افاد منه لبخل به على الدنيا واستبقاه لنفسه قال ابن فورجه هذا تاويل فاسد وغرض بعيد لان سخاءه
غير موجود لا يوصف بالعدوى وانما المراد سخا به علي وكان بخيلا به علي فلما اعدى سخاؤه اسعدني بضمي اليه وهدايتي له
التفاسير الثلثة فالمصراع ماخوذ من مصراع ابي تمام لان معناه بخل الزمان بهلاكه او بايجاده او بايصاله الي
كما ان معنى مصراع ابي تمام بخله بمثل المرثي ولو اشترط في الاخذ اتحاد المعنى لا يكون بينهما تفاوت ما كان يسبق
الى الاوهام انه كان ماخوذا منه على واحد من التفاسير لان ابا تمام قد علق البخل بمثله صريحا ولهذا قال الواحدي بعد
ما ذكر معنى ابن جني وابن فورجه ان هذا المصراع الثاني من قول ابي تمام هيهات البيت وان كان الى الثاني مثله
اي مثل الاول فالبعد اي فالثاني ابعد من الذم والفضل للاول كقول ابي تمام لو حار مرتاد المنية لم يجد الا الفراق
على النفوس دليلا الارتياد الطلب واضافة المرتاد الى المنية للبيان اي المنية الطالبة للنفوس لو تحيرت في الطريق
الى اهلاكها ولم يمكنها التوصل اليها لم يكن لها طريق عليها الا الفراق وقول ابي الطيب لولا مفارقة الاحباب ما وجدت
لها المنايا الى ارواحنا سبلا في لها للمنايا وهو حال من سبلا وقيل انه جمع لهاة وهو قاصر وجدت اميقت الى المنايا
وروي يد المنايا فقد اخذ المعنى كله مع بعض الالفاظ كالمنية والفراق والوجدان وبدل بالنفوس الارواح وكذا قول
القاضي الارجاني لم يكنى الاحاديث فراقكم لما اسر به الي مودعي هو ذلك الدر الذي اودعتم في مسمعي القيته من مدمعي
وقول جار الله فخر مشيخة سناده وقائلة ما هذه الدرر التي تساقطها عيناك سمطين سمطين فقلت هو الدر الذي قد حشا به
ابو مضر اذني تساقط من عيني وقوله فنحو العبد من الماخوذ على تقدير ان لا يكون في الثاني دلالة على سرقته باتفاق الوزن
والقافية والا فهو مذموم جدا كقول ابي تمام مقيم الظن عندك والاماني وان قلقت ركابي في البلاد ولا سافرت في
الافاق الا من جداوك راحلتي وزادي وقول ابي الطيب واني عنك بعد غد لغاد وقلبي عن فنائك غير غاد محبك حيث
ما اتجهت ركابي وضيفك حيث كنت من البلاد ولما فرغ من القسم الاول من النوع الظاهر من الاخذ والسرقة شرع
في القسم الثاني منه وهو ان يوخذ المعنى وحده فقال وان اخذ المعنى وحده وهو عطف على قوله وان اخذ اللفظ كله
اخذ المعنى وحده الالمام من الم اذا قصده واصله من الم بالمنزل اذا نزل وسلخا وهو كشط الجلد عن الشاة ونحوها واللفظ
للمعنى بمنزلة الجلد فكانه كشط من المعنى جلدا والبسه جلدا آخر وهو ثلثة اقسام كذلك اي مثل ما يسمى اغارة ومسخا يعني

ان الثاني

ان الثاني اما ابلغ من الاول او دونه او مثله واولها اي الاول اقسام وهو ان يكون الثاني ابلغ من الاول كقول ابي تمام هو الضمير للشان الصنع
اي الاحسان وهو مبتدا خبره الجملة الشرطية اعني قوله ان يعجل فخير وان يرث اي يبطؤ فللريث في بعض المواضع انفع
وقول ابي الطيب ومن الخير بطؤ سيبك اي تاخر عطائك عني اسرع السحب في المسير الجهام اي السحاب الذي لا ماء فيه يقول
لعل تاخر عطاياك عني يدل على كثرتها كالسحاب الذي يسرع منها ما كان جهاما لا ماء فيه وما فيه الماء يكون ثقيل المشي
فقول ابي الطيب ابلغ لاشتماله على زيادة البيان للمقصود حيث ضرب المثل للسحاب وثانيها اي ثاني الاقسام وهو ان يكون
الثاني دون الاول كقول البحتري واذا تالق اي لمع في الندي اي في المجلس القاص باشراف الناس كلامه
المصقول المنقح خلت لسانه من عضبه اي من سيفه القاطع شبه لسانه بسيفه وقول ابي الطيب كان السنهم
في النطق قد جعلت على رماحهم في الطعن خرصانا الخرصان الاسنة فيها هنا وخرصان الرماح اسنتها واحدها خرص
بالضم والكسر يعني لفرط مضاء السنتهم ونفاذها كان السنتهم عند النطق اسنة على رماحهم عند الطعن
فصارت الاسنة في النفاذ كالسنتهم فبيت ابي الطيب دون بيت البحتري لانه قد فاته ما افاده البحتري بلفظي
تالق والمصقول من الاستعارة التخييلية حيث اثبت التالق والصقالة للكلام كاثبات الاظفار للمنية ويلزم من هذا
تشبيه كلامه بالسيف وهو استعارة بالكناية وثالثها اي ثالث الاقسام وهو ان يكون الثاني مثل الاول كقول
الاعرابي ابي زياد ولم يكن اكثر الفتيان مالا وروي وما ان كان اكثرهم سواما والسائمة السوام والسوائم الابل
الراعية ولكن كان ارحبهم ذراعا اي اسخاهم فلان رحب الباع والذراع ورحبهما اي سخي وقول اشجع يمدح جعفر بن
يحيى وليس باوسعهم في الغنى والضمير في اوسعهم للملوك في البيت قبله يروم الملوك مدى جعفر ولا يصنعون كما
يصنعون ولكن معروفه اي احسانه اوسع كقول الاخر في مرثية ابن له والصبر يحمد في المواطن كلها الا عليك
فانه مذموم وقول ابي تمام بعده وقد كان يدعى لابس الصبر حازما فاصبح يدعى حازما حين يجزع هذا واما غير
الظاهر فمنه ان يتشابه المعنيان اي معنى البيت الاول ومعنى البيت الثاني كقول جرير فلا يمنعك من ارب اي
حاجة لحاهم بالضم جمع لحية سواء ذو العمامة والخمار اي لا يمنعك من الحاجة كون هؤلاء على صورة الرجال لان الرجال
منهم والنساء سواء في الضعف وقول ابي الطيب في سيف الدولة يذكر خضوع بني كلاب وقبائل العرب ومن في كفه
منهم قناة كمن في كفه منهم خضاب فتعبير جرير عن الرجل بذي العمامة كتعبير ابي الطيب عنه بمن في كفه قناة وكذا
التعبير عن المراة بذات الخمار وبمن في كفه خضاب ويجوز في تشابه المعنيين ان يكون احد البيتين نسيبا والاخر مديحا
او هجاء او افتخارا او غير ذلك فان الشاعر الحاذق اذا قصد الى المعنى المختلس لينظمه احتال في اخفائه فغير لفظه وصرفه
عن نوعه من النسيب والمدح او غير ذلك وعن وزنه وعن قافيته ومنه اي ومن غير الظاهر ان ينقل المعنى الى محل آخر كقول
البحتري سلبوا اي ثيابهم واشرقت الدماء عليهم محمرة فكانهم لم يسلبوا لان الدماء المشرقة صارت بمنزلة
ثياب لهم وقول ابي الطيب يبس النجيع عليه اي على السيف وهو مجرد عن غمده فكانما هو مغمد لان الدم اليابس صار بمنزلة
غمد له فنقل المعنى من القتلى والجرحى الى السيف ومنه اي من غير الظاهر ان يكون معنى الثاني اشمل من معنى الاول كقول
جرير اذا غضبت عليك بنو تميم وجدت الناس كلهم غضابا لانهم يقومون مقام الناس وقول ابي نواس وليس

من الله بمستنكر ان يجمع العالم في واحد فالاول يختص ببعض العالم ومنهم الناس بهذا الشيلم وغيرهم سوى انه
بلغ هارون الرشيد كثرة افضال الفضل البرمكي وفرط احسانه في زمانه غار عليه غيرة افضت به الى التنكر له والازار
بمجلسه فكتب اليه ابو نواس هذه الابيات تقول الهارون طعام الهدى عند احتفال المجلس شدا انتهت على مالك من
قدرة فليست مثل الفضل بالواحد وليس على الله البيت خاطب هارون باطلاقه وجملة اي من غير الظاهر القلب وهو ان يكون
معنى الثاني نقيض معنى الاول كقول ابي الشيص اجد الملامة في هواك لذيذة حبا لذكرك فليلمني اللوم وقول ابي
الطيب اجبه الاستفهام للانكار والانكار راجع الى القيد الذي هو الحال واحب فيه ملامة كالنفي التصلي ونت
محدث بها اذا جعلت الواو للحال واما على تجويز تصديره المضارع المثبت بالواو كما هو راي البعض او على تقدير
المبتدا اي وانا احب واذا جعلتها للعطف فالانكار راجع الى الجمع من الامرين اعني محبته ومحبة الملامة فيه
يعني لا يكون الا واحدا ان الملامة فيه من اعدائه وما يكون من عدو الحبيب يكون مبغوضا لا محبوبا ضد القيض يعني
بيت ابي الشيص والاحسن في هذا النوع ان يتبين السبب كما في هذين البيتين الا ان يكون ظاهرا كما في قول ابي تمام لغنه
بمعتف جدواه احلى على اذنيه من نغم السماع وقول ابي الطيب والجراحات عنده نغمات سبقت قبل سيبه
بسوال فاراد ابو تمام ان الممدوح يستلذ نغمات السائلين لما فيه من غاية الكرم ونهاية الجود واراد ابو الطيب
انه اذا سبقت نغمة من سائل عطاء الممدوح يبلغ ذلك مبلغ الجراحة من المجروح لان عادته ان يعطي بغير سؤال
ومنها اي من غير الظاهر ان يوخذ بعض المعنى ليضاف اليه ما يحسنه كقول الافوه وترى الطير على اثارنا راي عيان
اي عيانا ثقة حال اي واثقة على ان المصدر اقيم مقام الصفة او مفعول له من الفعل الذي يتضمنه قوله على
اثارنا اي كائنة على اثارنا لو ثوقها واعتمادها ان ستمار اي ستطعم من لحوم من نقتلهم من القتلى وقول ابي تمام
وقد ظللت اي القيت عليها الظل عقبان اعلامه ضحى بعقبان طير في الدماء نواهل من النهل اذا روي نقيض العطش
اقامت اي عقبان الطير مع الرايات اي الاعلام اعتمادا على انها ستطعم لحوم قتلاه حتى كانها من الجيش الا انها لم
تقاتل يعني ان رايات الممدوح التي هي كالعقبان قد صارت مظللة بالعقبان من الطيور النواهل في ما يقع
لانه اذا خرج للغزوات تسير العقبان فوق راياته لاكل لحوم القتلى فتلقي ظلالها عليها فان ابا تمام لم يلم بشي
من معنى قول الافوه راي عيان ومن قوله ثقة ان ستمار يعني ان ابا تمام اخذ ببعض بيت معنى الافوه لا
كله لان الافوه افاد بقوله راي عيان قرب الطير من الجيش لانها اذا بعدت كانت متخيلة لا مرئية راي
عيان وقربها انما يكون لاجل توقع الفريسة وهذا يوكد المعنى المقصود اعني وصفهم بالشجاعة والاقتدار على
قتل الاعادي ثم قال ثقة ان ستمار فجعل الطير واثقة بالميرة لاعتيادها بذلك وهذا ايضا يوكد المقصود
واما ابو تمام فلم يلم بشي مما افاده قوله راي عيان وقوله ثقة ان ستمار لا يقال ان قول ابي تمام ظللت الم
بمعنى قوله راي عيان لان وقوع الظل على الرايات يشعر بقربها من الجيش لانا نقول هذا ممنوع اذ قد يقع ظل الطير على
الراية وهو في جو السماء بحيث لا يرى اصلا لكن زاد ابو تمام عليه اي على الافوه زيادات محسنة لبعض المعنى
الذي اخذه من الافوه وهو تساير الطير على اثارهم بقوله الا انها لم تقاتل وبقوله في الدماء نواهل وباقامتها

مع الرايات

اي بانها مع الرايات حتى كانها من الجيش

مع الرايات حتى كانها من الجيش وبها يتم حسن الاول اعني الاول بهذه الزيادة يتم حسن معنى البيت الاول اعني تساير الطيور على
اثارهم واكثر هذه الانواع ونحوها مقبولة بل منها
ما ذكرناه اولا هو لسوابق لا في الايضاح وحليته التعويل الاكثر هذه الانواع المذكورة لغير الظاهر ونحوها مقبولة
اي من هذه الانواع ما يخرجه حسن التصرف من قبيل الاتباع الى حيز الابتداع وكل ما كان اي كل نوع من هذه الانواع يكون
اشد خفاء بحيث لا يعرف ان الثاني ماخوذ من الاول الا بعد اعمال روية ومزيد تامل كان اقرب الى القبول لكونه ابعد
عن الاخذ والسرقة وادخل في الابتداع والتصرف هذا الذي ذكر في الظاهر وغيره من ادعاء سبق احدهما واتباع
الثاني وكونه مقبولا او مردودا وتسمية كل من الاسامي المذكورة وغير ذلك كما سبق كله انما يكون اذا علم ان الثاني
اخذ من الاول بان يعلم انه كان يحفظ قول الاول حين نظم او بان يخبر هو عن نفسه انه اخذه منه والا فلا يحكم بسبق
احدهما واتباع الاخر ولا يترتب عليه احكام المذكورة لجواز ان يكون الاتفاق اي اتفاق القائلين في اللفظ و
المعنى جميعا او في المعنى وحده من توارد الخاطر اي مجيئه على سبيل الاتفاق من غير قصد الى الاخذ كما يحكى عن ابن
ميادة انه انشد لنفسه مفيد ومتلاف اذا ما اتيته تهلل واهتز اهتزاز المهند فقيل له اين تذهب بك هذا للحطيئة
فقال الآن علمت اني شاعر اذ وافقته على قوله ولم اسمعه كما يحكى ان سليمان ابن عبد الملك اتي باسارى
من الروم وكان الفرزدق حاضرا فامره سليمان بضرب واحد فاستعفى فما عفي وقد شيء الى غير صالح للضرب
ليستعمله فقال الفرزدق بل اضرب بسيف ابي رغوان سيف مجاشع يعني سيفه وكانه قال لا استعمل ذلك السيف
الا ظالم ثم ضرب بسيفه الرومي والتقى ان نبا السيف فضحك سليمان ومن حوله فقال الفرزدق العجب ان احكمت
سيدهم خليفة الله يستسقى به المطر لم ينب سيفي من رعب ولا دهش عن الاسير ولكن اخر القدر ولم تقدم نفس
قبل مبلغها بالمدين ولا الصمصامة الذكر ثم اغمد سيفه وهو يقول ما ان لعاب سيد اذ اصبا ولا لعاب ارهم اذا ابيدوا ولا
لعاب شاعر اذا كبا ثم جلس كان في باب المراغة يعني جريرا فدعي في فقال السيف ابي رغوان سيف مجاشع ضربت
ولم تضرب بسيف ابن ظالم وقام وانصرف وحضر جرير فخبره الخبر ولم ينشد الشعر فانشد يقول السيف ابن ظالم فاجب
سليمان ما شاهد ثم قال امير المؤمنين كانه باب ابن الغيل يعني الفرزدق قد اجابني فقال ولا تقتل الاسرى
ولكن نفكهم اذا اثقل اعناق حمل المغارم ثم اخبر الفرزدق بالهجو دون ما عداه فقال كذلك سيوف الهند
تنبو ظباتها ويقطع احيانا مناط التمايم ولا تقتل الاسرى ولكن نفكهم اذا اثقل الاعناق حمل المغارم وهل
ضربة الرومي جاعلة لكم ابا عن كليب او اخا مثل دارم فاذا لم يعلم ان الثاني اخذ من الاول قيل كذا وقد
سبقه اليه فلان فقال كذا لتغتنم بذلك فضيلة الصدق وتسلم من دعوى العلم بالغيب ومن نسبة الغير الى
النقص ومما يتصل بهذا اي بالقول بالسرقات الشعرية القول فيها بالقول في السرقات لان في كل منها اخذ
شي من الاخر اما في الاقتباس فهو ان يضمن الكلام نثرا كان او نظما شيئا من القرآن والحديث لا على
انه منه اي لا على طريقة ان ذلك الشي من القرآن او الحديث يعني على وجه لا يكون فيه اشعار بانه من القرآن او
الحديث وهذا احتراز عما يقال في اثناء الكلام قال الله تعالى كذا وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم كذا ونحو في الحديث
كذا ونحو ذلك ومثل في الكتاب باربعة امثلة لان الاقتباس اما من القرآن او من الحديث وعلى التقديرين

الى مع الالة انها لم تقاتل لانه لو قيل ظللت عقبان الرايات
بعقبان الطير الا انها لم تقاتل لم يحسن هذا الاستثناء
المنقطع ذلك الحسن لانه او ستها مع الرايات حتى
كانها من الجيش بخلافه انما لم تقاتل هذا الجيش فيحسن
الاستدراك الذي هو رفع التوهم الناشي
من الكلام السابق بخلاف وقوع ظلها على الرايات
ونحوه ان يكون معنى زاد وبها يتم حسن الاول صح

لحن

اي بوان سيف مجاشع ضربت ولم تضرب بسيف

قال فلان

القول في الاقتباس والتضمين والحل والعقد
والتلميح بتقديم اللام على الميم من لمحه اذا
ابصره ونظر اليه

فالكلام اما منثور او منظوم فالاول كقول الحريري فلم يكن الا كلمح البصر او هو اقرب حتى انشد فاغرب والثاني مثل قول الآخر
كنت ارعيت اسيرا فجزت على هجرنا من غير ما جرم فصبر جميل وان تبدلت بنا غيرنا فحسبنا الله ونعم الوكيل والثالث مثل
قول الحريري قلنا شاهت الوجوه وقبح اللكع ومن يرجوه فان قوله شاهت الوجوه لفظ الحديث على ما روي انه لما
اشتد الحرب يوم حنين اخذ النبي صلعم كفا من الحصباء فرمى بها وجوه المشركين وقال شاهت الوجوه اي قبحت بالضم
من القبح نقيض الحسن وقول الحريري وقبح اللكع اي لعن اللئيم وقيل العبد من قبحه الله بفتح العين اي ابعده عن الخير و
الرابع مثل قول ابن عباد قال الحبيب لي ان رقيبي سيء الخلق فداره من المداراة وهي الملاينة والملاطفة وضمير المفعول للرقيب
قلت دعني وجهك الجنة حفت بالمكاره اقتباسا من قوله عليه السلام حفت الجنة بالمكاره وحفت النار بالشهوات يقال حفه
بكذا اي جعله محفوفا بها يعني ان وجهك جنة فلا بد لي من تحمل مكاره الرقيب كما لا بد لطالب الجنة من مشاق التكاليف
وهو اي الاقتباس ضربان احدهما ما لم ينقل فيه المقتبس عن معناه الاصلي كما تقدم من الامثلة الاربعة والثاني خلافه
اي ما نقل فيه المقتبس عن معناه الاصلي كقوله اي قول ابن الرومي لئن اخطأت في مدحك ما اخطأت في منعي لقد انزلت حاجاتي بواد غير ذي زرع
فقوله بواد غير ذي زرع مقتبس من قوله تعالى ربنا اني اسكنت من ذريتي بواد غير ذي زرع عند بيتك المحرم لكن في القرآن بواد لا ماء فيه
ولا نبات وقد نقله ابن الرومي عن هذا المعنى الى جناب لا خير فيه ولا نفع ومن لطيف هذا الضرب قول بعضهم في صبيح
الوجه حسن الكلام مخلق راسه تجرد الكلام عن قشر لؤلؤ والبس من ثوب الملاحة ملبوسا وقد جرد الموسى لتزيين راسه
فقلت لقد اوتيت سؤلك يا موسى ولا بأس بتغيير يسير في اللفظ المقتبس للوزن او غيره كقوله اي قول بعض
المغاربة عند وفاة لبعض اصحابه قد كان اي وقع ما خفت ان يكونا انا الى الله راجعونا وفي القرآن انا لله وانا اليه
راجعون واما التضمين فهو ان يضمن الشعر شيئا من شعر الغير بيتا كان او ما فوقه او مصراعا او ما دونه مع التنبيه عليه
اي على انه من شعر الغير ان لم يكن ذلك مشهورا عند البلغاء وان كان مشهورا فلا احتياج الى التنبيه وبهذا
يتميز عن الاخذ والسرقة ولو قال ضمن شعره شيئا من شعر الغير لكان احسن ليتناول ما اذا ضمن الشاعر شعره شيئا من
قصيدته الاخرى لكنه لم يلتفت اليه لندرته في اشعار العرب كالتضمين في البيت مع التنبيه على انه من شعر الغير فكقول
عبد القاهر بن طاهر التميمي اذا ضاق صدري وخفت العدى تمثلت بيتا بحالي يليق فبالله ابلغ ما ارتجي وبالله ادفع ما لا اطيق
وبدون التنبيه كقول بعضهم كانت بلهنية الشبيبة سكرة فصحوت واستبدلت سيرة مجمل وقعدت انتظر الفناء كراكب
عرف المحل فبات دون المنزل البيت الثاني لمسلم بن الوليد الانصاري وما نبه على انه من شعر الغير لكونه مشهورا
لا حاجة اليه وقول ابن العميد لآنه مطويا على حسن ولم يكن في قديم الدهر انشد ان الكرام اذا ما اسهلوا ذكروا من كان
بالفهم في المنزل الخشن البيت الثاني لابي تمام وتضمين المصراع مع التنبيه على انه من شعر آخر كقوله اي قول الحريري على لسان
الغلام الذي اعرضه ابو زيد للبيع على انني سانشد عند بيعي اضاعوني واي فتى اضاعوا المصراع الثاني للعرجي
وهو عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان نسب الى العرج وهو منزل بطريق مكة وقيل هو لامية بن ابي الصلت وتمامه
ليوم كريهة وسداد ثغر اللام في ليوم للوقت والكريهة من اسماء الحرب وسداد الثغر بكسر السين سده بالخيل والرجال لا غيره وهو سده
بالخيل والرجال والثغر موضع المخافة من فروج البلدان اي اضاعوني في وقت الحرب وزمان سد الثغر

ولم يراعوا حقي احوج ما كانوا الي واي فتى اي كاملا من الفتيان اضاعوا وفيه تنديم وتعريض واما بدون التنبيه فكقول الآخر
قد قلت لما اطلعت وجناته حول الشقيق الغض روضة آس اعذاره الساري العجول ترفقا ما في وقوفك ساعة من باس
المصراع الاخير لابي تمام واعلم ان تضمين ما دون البيت ضربان احدهما ان يتم المعنى بدون تقدير الباقي كما مر والثاني ان
لا يتم الا به كقول الشاعر كنا معا امس في بؤس نكابده والعين والقلب منا في قذى واذى والآن اقبلت الدنيا عليك بما
تهوى فلا تنسين ان الكرام اذا اشار الى بيت ابي تمام ولا بد من تقدير الباقي منه لانه لا يتم بدونه واحسنه اي احسن التضمين ما زاد
على الاصل بنكتة اي يشتمل البيت او المصراع المضمن في شعر الشاعر الثاني على لطيفة لا توجد في شعر الشاعر الاول كالتورية و
اي ان يذكر لفظا له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد والتشبيه في قوله اي قول صاحب التحبير اذا الوهم ابدى لي اي اظهر لي لماها
وثغرها تذكرت ما بين العذيب وبارق ويذكرني من قدها ومدامعي مجر عوالينا ومجرى السوابق انتصب
مجر على انه مفعول يذكرني وفاعله ضمير يعود الى الوهم وقوله تذكرت ما بين العذيب وبارق مجر عوالينا ومجرى السوابق
مطلع قصيدة لابي الطيب والعذيب وبارق موضعان معروفان وما بين ظرف للتذكر او للمجر والمجرى وقد عرفت جواز
تقديم الظرف على المصدر ويجوز ان يكون ما بين العذيب مفعول تذكرت ومجر عوالينا بدلا منه والمعنى انهم كانوا نزولا
بين هذين الموضعين وكانوا يجرون الرماح عند مطاردة الفرسان ويسابقون على الخيل فالشاعر الثاني اراد بالعذيب
وبارق معنييهما البعيدين لانه عنى بالعذيب تصغير العذب شفة الحبيب وببارق ثغرها الشبيه بالبرق
وبما بينهما ريقها وشبه تبختر قدها بتمايل الرمح وجريان دمعه على التتابع بجريان الخيل السوابق فزاد على ابي الطيب التورية
والتشبيه ولا يضر في التضمين التغيير اليسير لما قصد تضمينه ليدخل في معنى الكلام كقول بعضهم في يهودي به داء الثعلب
اقول لمعشر غلطوا وغضوا من الشيخ الرشيد وانكروه هو ابن جلا وطلاع الثنايا متى يضع العمامة تعرفوه فالبيت لسحيم بن
وثيل وهو انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني فغيره الى طريقة الغيبة ليدخل في المقصود وقوله
غلطوا وغضوا اي وقعوا في الغلط في حقه وحطوا من رتبته ولم يعرفوا مقداره وفيه تهكم ولهذا وصفه بالرشيد واراد
الغوي على طريق التهكم وربما سمي تضمين البيت وما زاد على البيت استعانة وتضمين المصراع فما دونه ايداعا كان الشاعر
اودعه اي اودع شعره شيئا من شعر الاول وهو قليل بالنسبة الى شعره وربما سمي رفوا لانه رفا خرق شعره بشعر الغير واما العقد
فهو ان ينظم نثر قرآنا كان او حديثا او مثلا او غير ذلك لا على طريق الاقتباس وقد عرفت ان طريق الاقتباس
هو ان يضمن الكلام شيئا من القرآن او الحديث لا على انه منه فالنثر الذي قصد نظمه ان كان غير القرآن والحديث فنظمه
عقد على اي طريق كان اذ لا دخل فيه للاقتباس كقوله اي قول ابي العتاهية ما بال من اوله نطفة وجيفة آخره يفخر
ما باله يفخر عقد قول علي عليه السلام وما لابن آدم والفخر وانما اوله نطفة وآخره جيفة وان كان قرآنا او حديثا فانما يكون
عقدا اذا غير تغييرا كثيرا لا يحتمل مثله في الاقتباس او لم يغير تغييرا كثيرا ولكن اشير الى انه من القرآن او الحديث وح
يكون لا على طريقة الاقتباس كقول الشاعر انلني بالذي استقرضت خطا واشهد معشرا قد شاهدوه فان الله خلاق
البرايا عنت لجلال هيبته الوجوه يقول اذا تداينتم بدين الى اجل مسمى فاكتبوه وقول الشافعي عمدة الخير عندنا
كلمات اربع قالهن خير البرية اتق المشبهات وازهد ودع ما ليس يعنيك واعملن بنية عقد قوله صلى الله عليه

والحلال بيّن والحرام بيّن وبينهما امور مشتبهات وقوله ازهد في الدنيا يحبك الله وقوله من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه وقوله
انما الاعمال بالنيات واما الحل فهو ان ينثر نظما وشرط كونه مقبولا ان يكون سبكه مختارا لا يتقاصر عن سبكة النظم وان يكون
حسن الموقع مستقرا في محله غير قلق كقول بعض المغاربة فانه لما قبحت فعلاته وحنظلت نخلاته اي صارت ثمار نخلاته كالحنظل
في المرارة لم يزل سوء الظن يقتاده اي يقوده الى تخيلات فاسدة وتوهمات باطلة وصدق توهمه الذي
يعتاده اي يعتاده ويراجعه فيعمل على مقتضى توهمه حل قول ابي الطيب اذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه وصدق ما يعتاده
من توهم يشكو سيف الدولة واستماعه لقول اعدائه اذا قبح فعل الانسان قبحت ظنونه فيسيء ظنه باوليائه و
صدق ما يخطر بقلبه من التوهم على اصاغره واما التلميح صح بتقديم اللام على الميم من لمحه اذا ابصره ونظر اليه وكثيرا ما تسمعهم
يقولون في تفسير الابيات في هذا البيت تلميح الى قول فلان وقد لمح هذا البيت فلان الى غير ذلك من العبارات واما
التمليح بتقديم الميم على اللام فهو مصدر ملح الشاعر اذا اتى بشيء مليح وقد ذكرناه في باب التشبيه وهو خطأ محض نشأ من
قبل الشارح العلامة حيث سوى بين التلميح والتمليح وفسرهما بان يشار الى قصة او شعر ثم صار الغلط مستمرا و
اخذ مذهبا لعدم التمييز فهو ان يشار في فحوى الكلام الى قصة او شعر او مثل سائر من غير ذكره اي غير ذكر تلك القصة
او الشعر او المثل فالضمير يعود الى احد من القصة والشعر واقسام التلميح ستة لانه اما ان يكون في النظم او النثر وعلى التقديرين
فاما ان يكون اشارة الى قصة او شعر او مثل اما في النظم فالتلميح الى القصة كقوله اي قول ابي تمام لحقنا باخراهم وقد
حوم الهوى قلوبا عهدنا طيرها وهي وقع فردت علينا الشمس والليل راغم بشمس لهم من جانب الخدر تطلع نضا
ضوؤها صبغ الدجنة وانطوى لبهجتها ثوب السماء المجزع فوالله ما ادري احلام نائم المت بنا ام كان في الركب يوشع
الضمير في اخراهم ولهم للاحبة المرتحلين وان لم يجر لهم ذكر في اللفظ وحام الطير على الماء دار وحومه اي غيره ونضا ذهب
بزواله والضمير في ضوئها وبهجتها للشمس الطالعة من جانب الخدر الدجنة الظلمة انطوى انظم المجزع ذو لونين وقوله احلام
نائم استعظام لما راى واستغراب اشار الى قصة يوشع بن نون فتى موسى عليه السلام واستيقافه الشمس اي
طلبه وقوف الشمس فانه روي انه قاتل الجبارين يوم الجمعة فلما ادبرت الشمس خاف ان تغيب قبل ان يفرغ منهم
ويدخل السبت فلا يحل له قتالهم فيه فدعا الله فرد الشمس حتى فرغ من قتالهم والتلميح الى الشعر كقوله لعمرو
مع الرمضاء ارض رمضاء اي حارة يرمض فيها القدم اي يحترق والنار تلتظي ارق اي ارحم واحفى من
حفي عليه تلطف وتشفق منك في ساعة الكرب اللام للابتداء وخبره ارق ومع الرمضاء حال من الضمير في
ارق والنار عطف على الرمضاء وتلتظي حال من النار اشار الى البيت المشهور المستجير اي المستغيث بعمرو عند كربته
الضمير للموصول اي الذي يستغيث عند كربته بعمرو والمستجير من الرمضاء بالنار وعمرو جساس بن مرة و
لهذا البيت قصة وهي ان البسوس زارت اختها الهيلة وهي ام جساس بجار لها من جرم بن ربان ناقة وكليب قد
حمى ارضا من ناحية العالية فلم ترع الا ابل جساس لمصاهرة بينهما فخرجت في ابل جساس ناقة الجرمي ترعى في حمى
كليب فانكرها كليب فرماها فاختل ضرعها فولت حتى بركت بفناء صاحبها وضرعها يشخب دما ولبنا فصاحت البسوس واذ
لاه واغربتاه فقال جساس ايتها الحرة اهدئي فوالله لاعقرن فحلا هو اعز على اهله منها فلم يزل جساس يتوقع غرة كليب

حتى

حتى خرج وتباعد عن الحي فبلغ جساسا فخرج على فرسه واتبعه عمرو فطعنه جساس فدق صلبه ثم وقف عليه فقال يا عمرو اغثني بشربة ماء فاجهز
عليه فقيل المستجير بعمرو البيت ونشأت الحرب بين تغلب وبكر اربعين سنة كلها لتغلب على بكر ولهذا قيل اشأم من البسوس
والتلميح الى المثل كقوله عمرو بن كلثوم من دون ذلك خرط القتاد اشار الى مثل سائر وهو دون ذلك خرط القتاد والخرط ودون
خرط القتاد يضرب للامر الشاق قاله كليب اذ سمع قول جساس لاعقرن فحلا فظن انه يعرض بفحل السبي عليان و
الخرط ان تمر يدك على القتادة من اعلاها الى اسفلها حتى ينتثر شوكها واما في النثر فالتلميح الى القصة والى الشعر
كقول الحريري فبت بليلة نابغية واحزان يعقوبية اشار الى النابغة في قوله فبت كاني ساورتني ضئيلة من الرقش
في انيابها السم ناقع والى قصة يعقوب عليه السلام والتلميح الى المثل كقول العرب فيا لها من هرة تعق اولادها اشار الى
المثل الاعق من الهرة تاكل اولادها ومن التلميح ضرب يشبه اللغز كما روي ان تميميا قال لشريك النميري ما في الجوارح احب
الي من البازي فقال النميري وخاصة اذا كان يصيد القطا اشار التميمي الى قول جرير انا البازي المطل على نمير اتيح من السماء
لها انصبابا واشار شريك الى قول الطرماح تميم بطرق اللؤم اهدى من القطا ولو سلكت طرق المكارم ضلت وروي ان رجلا من
بني محارب دخل على عبد الله بن يزيد الهلالي فقال عبد الله ماذا لقينا البارحة من شيوخ محارب ما تركونا ننام واراد قول
الاخطل تنق بلا شيء شيوخ محارب وما خلتها كانت تريش ولا تبري ضفادع في ظلماء ليل تجاوبت فدل عليها صوتها
حية البحر فقال المحاربي اصلحك الله اضلوا البارحة برقعا وكانوا في طلبه اراد قول القائل لكل هلالي من اللوم برقع ولابن يزيد
برقع وجلال فصل من الخاتمة في حسن الابتداء والتخلص والانتهاء ينبغي للمتكلم شاعرا كان او كاتبا ان يتانق
اي يفعل فعل المتانق في الرياض من تتبع الآنق والاحسن ان يقال تانق في روضة اذا وقع فيها متتبعا لما يونقه اي
يعجبه في ثلاثة مواضع من كلامه حتى تكون تلك المواضع اعذب لفظا بان يكون في غاية البعد من التنافر والثقل
واحسن سبكا بان يكون في غاية البعد من التعقيد والتقديم والتاخير الملبس وان تكون الالفاظ متقاربة في الجزالة والمتانة
والرقة والسلاسة وتكون المعاني مناسبة لالفاظها من غير ان يكتسي اللفظ الشريف المعنى السخيف او
على العكس بل يصاغان صياغة تناسب وتلاؤم واصح معنى بان يسلم من التناقض والامتناع ومخالفة العرف
والابتذال ونحو ذلك مما يجب المحافظة عليه يستعمل الالفاظ الرقيقة في ذكر الاشواق ووصف ايام البعاد وفي
استجلاب المودات وملاينات الاستعطاف في امثال ذلك احدها الابتداء لانه اول ما يقرع السمع فان كان
عذبا حسن السبك صحيح المعنى اقبل السامع على الكلام فوعى جميعه والا اعرض عنه ورفضه وان كان الباقي في غاية الحسن فالا
بتداء في تذكار الاحبة والمنازل كقوله اي قول امرئ القيس قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول
فحومل السقط منقطع الرمل حيث يدق واللوى رمل معوج يلتوي والدخول وحومل موضعان فالمعنى بين اجزاء الدخول فيصير
الدخول كاسم الجمع مثل القوم والا لم يصح الفاء وقد عاب بعضهم في هذا البيت عدم التناسب لانه وقف واستوقف
وبكى واستبكى وذكر الحبيب والمنزل في نصف بيت عذب اللفظ سهل السبك ثم لم يتفق في النصف الثاني بل اتى فيه بمعان
قليلة في الفاظ غريبة فالاول احسن من هذا بيت النابغة كليني لهم يا اميمة ناصب وليل اقاسيه بطيء الكواكب
وكقوله اي وحسن الابتداء في وصف الديار كقول اشجع السلمي قصر عليه تحية وسلام خلعت عليه جمالها الايام

في الاساس خلع عليه اذا نزع ثوبه وطرحه عليه ومن ذكر الفراق والعتاب كقول ابي الطيب فراق ومن فارقت غير مذمم
وام ومن يممت خير ميمم ومن الشكاية كقوله ايضا فؤاد ما تسليه المدام وعمر مثل ما تهب اللئام ومن الغزل كقوله ايضا اريقك
ام ماء الغمامة ام خمر بفي برود وفي كبدي جمر وينبغي ان يجتنب في المطلع ما يتطير به كقوله اي قول ابي مقاتل الضرير
في مطلع قصيدة انشدها الداعي العلوي موعد احبابك بالفرقة غد فقال له الداعي موعد احبابك يا اعمى ولك المثل السوء
وروي وايضا انشد حين بنى في يوم مهرجان وانشده لا تقل بشرى ولكن بشريان غرة الداعي ويوم المهرجان فتطير به
الداعي وقال اعمى يبتدي اي هذا يوم المهرجان وقيل بطحه اي القاه على وجهه وضربه خمسين عصا وقال اصلاح ادبه ابلغ
من ثوابه واحسنه اي احسن الابتداء ما ناسب المقصود بان يكون فيه اشارة الى ما سيق الكلام لاجله ليكون المبتدا به
مشعرا بالمقصود وانتهاء ناظرا في الابتداء ويسمى كون الابتداء مناسبا للمقصود براعة الاستهلال من برع
الرجل براعة اذا فاق اصحابه في العلم وغيره كقوله في التهنية اي كقول ابي محمد الخازن يهني الصاحب بولد
لابنته بشرى فقد انجز الاقبال ما وعداه وكوكب المجد في افق العلى صعدا وقوله في المرثية اي وقول ابي الفرج
الساوي في مرثية فخر الدولة هي الدنيا تقول بملء فيها حذار حذار اي احذر من بطشي اي اخذي الشديد وفتكي
اي قتلي بغتة وقول ابي تمام يهني المعتصم بالله في فتح عمورية حين كان اهل التنجيم زعموا انه لا يفتح في ذلك الوقت
السيف اصدق انباء من الكتب في حده الحد بين الجد واللعب بيض الصفائح لا سود الصحائف في متونهن جلاء
الشك والريب وكقول ابي العلاء فيمن عرضت له شكاية عظيم لعمري ان يلم عظيم بان على والانام سليم وكقول ابي الطيب
في التهنية بزوال المرض المجد عوفي اذ عوفيت والكرم وزال عنك الى اعدائك السقم ومنه ما يشار به في افتتاح
الكتب الى الفن المصنف كقول جار الله في الكشاف الحمد لله الذي انزل القرآن كلاما مؤلفا منظما وفي المفصل الله احمد
على ان جعلني من علماء العربية وثانيها اي ثاني المواضع الثلثة التي ينبغي للمتكلم ان يتانق فيها التخلص اي الخروج مما
شبب الكلام به من تشبيب اي وصف للجمال او غيره كالادب والافتخار والشكاية وغير ذلك الى المقصود مع رعاية
الملائمة بينهما اي بين ما شبب الكلام به وبين المقصود واحترز بهذا القيد عن الاقتضاب وقوله التخلص اراد به
المعنى اللغوي والا فالتخلص هو الانتقال مما افتتح به الكلام الى المقصود مع رعاية المناسبة وقوله
مما شبب الكلام كان ينبغي ان يقول مما ابتدا به الكلام او افتتح لان التشبيب هو النسيب بعينه وهو ان يصف
الشاعر جمال المرأة وحاله معها في العشق يقال هو يشبب بفلانة اي ينسب بها فتشبيب الكلام به نسيبه اي كونه
كلا الظاهر معناه في اللغة اللهم الا ان يقال انه لما كان اكثر ما تفتتح به القصائد والمدائح تشبيبا ذكر التشبيب واراد
مجرد الابتداء والافتتاح الى المقصود كيف يكون فاذا كان حسنا متلائم الطرفين حرك من نشاط السامع واعان
على اصغاء ما بعده والا فبالعكس والتخلص قليل في كلام المتقدمين واكثر انتقالاتهم من قبيل الاقتضاب واما
المتأخرون فقد لهجوا به لما فيه من الحسن والدلالة على براعة الشاعر كقوله اي قول ابي تمام في عبد الله بن طاهر يقول
في قومس قومي وقد اخذت منا السرى اي اخذت منا السرى اي اثرت فينا ونقصت قوانا والسرى مصدر سريت اذا
سرت ليلا ويقال اسرينا سرية واحدة والاسم السرية بالضم والسرى وبعض العرب يؤنث السرى و

والهدى وهم يتوهمها انها جمع سرية ومدية لان هذا الوزن من ابنية الجمع ويقل في المصدر كذا في الصحاح وخطى
المهرية القود الخطى جمع خطوة وهو ما بين القدمين والمهرية منسوبة الى مهرة حيدان ابو قبيلة تنسب اليها الابل المهرية
والقود الطويلة الظهور والاعناق والواحد اقود اي يقول قومي والحال ان مزاولة السرى ومسايرة المطايا بالخطى
قد اثرت فينا ونقصت من قوانا وقوله وخطى المهرية القود الخطى جمع خطوة وهو ما بين القدمين والمهرية
المنسوبة الى مهرة حيدان ابو قبيلة تنسب اليها الابل المهرية والقود الطويلة الظهور والاعناق والواحد اقود اي
يقول قومي والحال ان مزاولة السرى ومسايرة المطايا بالخطى قد اثرت فينا ونقصت من قوانا وقوله و
خطى المهرية عطف على السرى لا على قوله منا بمعنى ان السرى اخذت منا واخذت خطى الابل منها كما يتوهم و
مفعول قوله امطلع الشمس تبغي ان تؤم بنا فقلت كلا ردع للقوم وتنبيه ولكن مطلع الجود وحسن التخلص ما وقع في بيت
واحد كقول ابي الطيب نودعهم والبين فينا كانه قنا ابن ابي الهيجاء في قلب فيلق وقد ينتقل منه اي مما شبب
الكلام به الى ما لا يلائمه ويسمى ذلك الانتقال الاقتضاب اي الاقتطاع والارتجال وهو اي الاقتضاب مذهب
العرب الجاهلية ومن يليهم من المخضرمين بالخاء والضاد المعجمتين وهم الذين ادركوا الجاهلية والاسلام مثل لبيد
قال في الاساس ناقة مخضرمة جدع نصف اذنها ومنه المخضرم اي الذي ادرك الجاهلية والاسلام كانما قطع
نصفه حيث كان في الجاهلية والاقتضاب وان كان مذهب العرب والمخضرمين لكن الشعراء الاسلامية ايضا يتبعونهم
في ذلك ويجرون على مذهبهم وان كان الاكثر فيهم التخلص كقوله اي قول ابي تمام وهو من الشعراء الاسلامية في الدولة
العباسية لو رأى الله في الشيب خيرا جاورته الابرار في الخلد شيبا جمع اشيب وهو حال من الابرار ثم انتقل من
هذا الكلام الى ما لا يلائمه فقال كل يوم تبدي صروف الليالي خلقا من ابي سعيد غريبا ومنه اي من الاقتضاب ما يقرب
من التخلص في انه يشوبه شيء من الملائمة كقولك بعد حمد الله اما بعد فانه قد فعلت كذا وكذا فهو اقتضاب من جهة
انه قد انتقل من حمد الله والسلام على رسوله الى كلام آخر من غير رعاية ملائمة بينهما لكنه يشبه التخلص من جهة انه لم
يؤت بالكلام الآخر فجأة من غير قصد الى ارتباط وتعليق بما قبله بل اتى بلفظ اما بعد اي مهما يكن من شيء بعد حمد
الله فانه فعلت كذا وكذا قصدا الى ربط هذا الكلام بما سبق عليه وقيل وهو اي قولهم بعد حمد الله اما بعد

قال ابن الاثير والذي اجمع عليه المحققون من علماء البيان ان فصل الخطاب هو اما بعد لان المتكلم يفتتح
كلامه في كل امر ذي شان بذكر الله تعالى وتحميده فاذا اراد ان يخرج منه الى الغرض المسوق اليه فصل بينه وبين ذكر
الله تعالى بقوله اما بعد ومن الاقتضاب القريب من التخلص ما يكون بلفظ هذا كقوله بعد ذكر اهل الجنة هذا وان للطاغين
لشر مآب فهو اقتضاب لكن فيه نوع ارتباط لان الواو بعده للحال ولفظ هذا خبر مبتدا محذوف اي الامر هذا كما ذكر
وقد يكون الخبر مذكورا مثل قوله تعالى بعد ذكر جمع من الانبياء واراد ان يذكر عقبهم الجنة واهلها هذا ذكر وان للمتقين
لحسن مآب قال ابن الاثير لفظ هذا في هذا المقام من الفصل الذي هو احسن من الوصل وهي علاقة وكيدة بين
الخروج من كلام الى كلام آخر ثم قال وذلك من فصل الخطاب الذي هو احسن موقعا من التخلص قول الكاتب عند ارادة
الانتقال من حديث الى حديث آخر هذا باب فان فيه نوع ارتباط حيث لم يبتدأ الحديث الآخر فجأة ومن

هذا القبيل لفظا الغض في كلام المعاني عوض من الكتب وثالثها اي ثالث المواضع التي ينبغي ان يتانق فيها الانتهاء

فيجب على البليغ ان يختم كلامه شعرا كان او خطبة او رسالة باحسن خاتمة لانه آخر ما يعيه السمع ويرتسم في

النفس فان كان مختارا حسنا تلقاه السمع واستلذه حتى جبر ما وقع فيما سبق من التقصير كالذي يتناول

بعد الاطعمة التفهة وان كان بخلاف ذلك كان على العكس حتى ربما انساه المحاسن الموردة فيما سبق كقوله اي

ابن نواس في الخصيب بن عبد الحميد واني جدير اي خليق اذ بلغتك بالمنى اي جدير بالفوز بالاماني وانت بما

املت منك جدير فان تولني اي تعطني منك الجميل فاهله اي فانت اهل العطاء ذلك الجميل والا فانا عاذر و

شكورا اما صدر عنك من الصفا من المديح او العطايا السابقة واحسنه اي احسن الانتهاء ما اذن بانتهاء الكلام

حتى لم يبق للنفس تشوق الى ما وراءه كقوله اي قول المعري بقيت بقاء الدهر يا كهف اهله وهذا دعاء للبرية شامل لان

بقاءك سبب لكون البرية في امن ونعمة وصلاح حال وقد قلت عنايات للمتقدمون بهذا النوع والمتاخرون يجهدون

في غايته ويسمونه حسن المقطع وبراعة المقطع وجميع فواتح السور وخواتمها واردة على احسن الوجوه من البلاغة و

اكملها فانك اذا نظرت الى فواتح السور كلها ومفرداتها رايت من البلاغة والتفنن وانواع الاشارة ما يظهر عن

كنه وصف العبارة واذا نظرت الى خواتمها وجدتها في غاية الحسن ونهاية الكمال لكونها بين ادعية ووصايا ومواعظ

وتحميد ووعد ووعيد الى غير ذلك من الخواتم التي لا يبقى بالنفوس بعدها تطلع ولا تشوق الى شيء آخر وكيف و

كلام الله عز وجل في الطرف الاعلى من البلاغة والغاية القصوى من الفصاحة وقد اعجز مصاقع البلغاء وافرس

شقاشق الفصحاء ولما كان في هذا النوع خفاء بالنسبة الى بعض الاذهان حيث افتتحت بعض السور بذكر الا

حوال والافزاع واحوال الكفار وامثال ذلك كقوله تعالى يا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء

عظيم وقوله تعالى تبت يدا ابي لهب وغير ذلك وكذا خواتم بعض السور مثل قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا

الضالين وان شانئك هو الابتر ونحو ذلك اشار الى ان هذا انما يظهر عند التامل والتذكر للاحكام المذكورة

في علم المعاني والبيان وان لكل مقام الحسن فيه غير ولا يليق مقامه بها اعني قوله هذا يظهر بالتامل مع التذكر

لما تقدم من الاصول المذكورة في الفنون الثلثة وتفاصيل ذلك مما لا يخفى بها الدفاتر بل لا يمكن الاطلاع على

كنهها الا لعلام الغيوب هذا ما اوردنا جمع من الفوائد ونظم من الفرائد مع توزع البال وتشتت الاحوال

وتفاقم الاحزان والمحن وتكاثر الافزاع والفتن وتواتر حوادث اورث الطبع ملالا والخاطر كلالا الا لكن

الله جلت حكمته قد وفقنا للاتمام ورزقنا الله بهذا المرام ونتي الفراغ من نقله الى البياض في يوم الجمعة سيم

ماه رجب المرجب سنه هزار وهفتاد وچهار صانها الله عن الآفات فالحمد لله اثنيان على التوفيق ومنه الهداية

الى سواء الطريق والصلوة على نبيه محمد خير البرية وآله واصحابه ذوي النفوس الزكية قد فرغ هذا الكتاب

بتوفيق حق سبحانه وتعالى در دار الفضيلة [illegible] در مدرسه جناب آخوند ملا [illegible]

في يد اقل الطلبه ابن ملا عبد الواسع محمد ولي نوري اوزرودي ايلكاني

[illegible] شهر شوال المكرم سنه ١٢٣٥ اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات

والمسلمين والمسلمات بحق محمد وآله الطاهرين

هر كه خواند دعا طمع دارم

[illegible]

ابن محمد ابراهيم [illegible]

[illegible] الكاتب [illegible]

والفوق

١٣١٢